

الدراسات التاريخية

لبنان في القرن الثامن عشر

المؤتمر الأول
للجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية



لبنان في القرن الثامن عشر

المؤتمر الأول

للجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية

دار المنتخب العربي
للدراسات والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى
1416 هـ ـ 1996 م

دار المنتخب العربي
للدراسات والنشر والتوزيع
ص. ب : 113/6311 ـ بيروت ـ لبنان

توزيع
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
بيروت ـ الحمرا ـ شارع اميل اده ـ بناية سلام
هاتف : 802296- 802407- 802428
ص. ب : 113/6311 ـ بيروت ـ لبنان
تلكس : 20680- 21665 LE M.A.J.D

المقدمة

بطرس لبكي(*)

لقد اختارت الجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية «لبنان في القرن الثامن عشر» موضوعاً لمؤتمرها الأول الذي انعقد في 19 و 20 كانون الأول 1991 في مقرّ رئاسة الجامعة اللبنانية لعدّة أسباب:

أولاً: لأن اهتمام البحث التاريخي حول المرحلة العثمانية في لبنان منصبٌّ أساساً على القرنين السابع عشر والتاسع عشر. فالقرن الثامن عشر يحتاج إلى عناية أكبر لدراسة تاريخه. ويندرج مؤتمرنا في هذا السياق.

ثانياً: لأن القرن الثامن عشر شكّل بمجمله فترة تحوّلات كبرى على صعيد العلاقات الدولية في المجال العثماني، حيث ازداد تدخّل الدول الأوروبية، وازداد نفوذها، واحتلت أراضي كانت تابعة للدولة العثمانية في فترات سابقة (روسيا، النمسا، فرنسا).

- على الصعيد العثماني الداخلي، ضعفت السلطة المركزية وازدادت نزعات الولاة والحكام المحليين الانفصالية (حسن باشا في بغداد، آل العظم في بر الشام، ظاهر العمر شمال فلسطين، علي بك في مصر، وغيرهم في الولايات الأخرى) بسبب كثرة الحروب التي أنهكت الدولة العثمانية ماليّاً وعسكريّاً وسياسيّاً.

- على صعيد المقاطعات اللبنانية، حيث برزت تغيرات أساسية في أوضاع الطوائف والأوضاع السكّانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. فتبلور وضع

(*) المسؤول عن الندوات في الجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية.

الطوائف ومناطق سكنها، وازداد نفوذ الأمراء الشهابيين على حساب الحكّام الآخرين، وتدهور الوضع الاقتصادي في الأرياف والمدن، وبدأ تدهور الميزان التجاري لصالح الغرب.

لقد استلم الشهابيون دفة الحكم في جبل لبنان قبيل بداية القرن الثامن عشر، أي العام 1697. في مؤتمر السمقانية. وقادوا الحزب القيسي حتى هزموا الحزب اليمني في معركة عين دارة الشهيرة العام 1711. وسبّب ذلك تسارعاً في هجرة الدروز القيسيين إلى جبل حوران الذي سمّي جبل الدروز فيما بعد، ثم جبل العرب.

انقسمت الكنيسة الملكية الأنطاكية للروم الأرثوذكس وخرج منها نواة الكنيسة الملكية الأنطاكية للروم الكاثوليك بتأثير من الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، ونمت كنيسة الروم الكاثوليك في لبنان، خصوصاً في منطقة المتن (الشوير والخنشارة) ومناطق صيدا وجنوبي غربي الشوف وصور.

كما تسارعت سيرورة تحديث الكنيسة السريانية الأنطاكية المارونية بتأثير من الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، وتبلور ذلك في المجمع اللبناني في اللويزة (كسروان) العام 1736، حيث أعيدت صياغة القسم الأكبر من تنظيم وحياة الكنيسة المارونية على أسس معاصرة. كما اندلعت في هذه الكنيسة أزمة الراهبة هندية التي هي في أحد جوانبها تعبير عن مقاومة سيرورة التحديث الغربية المنشأ للكنيسة المارونية.

وهُزم زعماء الشيعة من حماديين في شمالي جبل لبنان من قبل الشهابيين (1765) كما هزم آل علي الصغير في جبل عامل من قبل الشهابيين وحكّام عكا، مما تسبّب في تسارع النزوح السكاني الشيعي باتجاه البقاع وجبل عامل.

سارعت كنيستا الأرمن الكاثوليك والسريان الكاثوليك نموهما انطلاقاً من أديرة لهما في بزمّار والشرفة في كسروان، في القرن الثامن عشر.

تعرّضت المقاطعات اللبنانية إلى نتائج أحداث إقليمية ودولية مهمة: كثورة علي بك حاكم مصر ضد الباب العالي، وكذلك ثورة الشيخ ظاهر العمر

الصفدي، وتدخّل الأسطول الروسي الداعم، ثم حملات الجزار حاكم عكا العثماني، وحملة بونابارت في مصر وفلسطين، التي كانت أول حملة عسكرية برّية أوروبية منذ الحروب الصليبية.

كما أن هزائم الدولة العثمانية أمام التوسّع الروسي والنمساوي، والحروب المستمرّة التي خاضها الباب العالي ضد هاتين الامبراطوريتين أضعفت من قوة السلطنة السياسية والاقتصادية. فحاول بعض الولاة والحكام المحليين توسيع نطاق ومدى سلطتهم على حساب الباب العالي. كما اضطر الباب العالي إلى تلزيم جباية الضرائب لتأمين موارد مالية إضافية لتمويل الحروب المتتالية. وقد انعكست هاتان الظاهرتان في المقاطعات اللبنانية فسهّلت صعود بشير الثاني ونزعته نحو توسيع نطاق نفوذه ومركزة السلطة بيده على حساب الحكام الآخرين. كما دفعت بالولاة العثمانيين وأشهرهم أحمد باشا البوسني الملقّب بالجزار إلى طرح التزام مختلف المناطق التابعة لهم بنوع من المزاد لزيادة حصيلة هذا الالتزام، تلبية لطلبات الباب العالي المالية المتزايدة والمتلاحقة.

فبدأ الشهابيون، وخصوصاً بشير الثاني، يجبون «المال مالَين» أحياناً. وتسبّب ذلك ببداية الانتفاضات العاميّة ضد الحكام وأولها انتفاضة حمّانا في ثمانينات القرن الثامن عشر. فزاد الضغط المالي على المنتجين في الريف والمدن.

يضاف إلى هذا الضغط فترات الجفاف التي أصابت بر الشام وبواديه خاصة، مما زاد من غزوات البدو على المناطق الزراعية والمدن المتاخمة للبادية وإلى هجرة بعض سكانها (مثلاً حوران) إلى جبال لبنان وسهل البقاع وبعض المدن الساحلية.

كما أن هزة أرضية اجتاحت جنوبي بر الشام وتسبّبت بخراب في مدينة بعلبك ورأس بعلبك وغيرهما من مناطق البقاع. مما تسبب أيضاً بهجرة من هذه المناطق إلى مناطق لبنانية أخرى. وساهمت الهزات وموجات الجفاف في نمو مدينة زحلة الناشئة في القرن الثامن عشر.

على الصعيد الاقتصادي الخارجي، برز وتنامى العجز التجاري بين مدن الساحل (طرابلس وبيروت وصيدا) والدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا، مما

تسبّب بنزف المخزون النقدي المحلي باتجاه أوروبا. كما ازداد استيراد المصنوعات الأوروبية وتصدير الخامات المحلية.

وقد تسبّب كل ذلك (زيادة الضرائب، الحروب المستمرة، غزوات البدو والهجرات من داخل بر الشام إلى المقاطعات اللبنانية والجفاف والهزات الأرضية والعجز التجاري الخارجي) بأزمة اقتصادية في كل المقاطعات من جبل لبنان إلى جبل عامل إلى البقاع ومدن الساحل (طرابلس خاصة)، وساهم في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والسكاني الذي ميّز هذا القرن في كل المقاطعات اللبنانية.

هذا الغنى في تاريخ القرن الثامن عشر دفعنا إلى اختيار موضوع مؤتمرنا الأول.

وفي إطار هذا الاختيار جرى توزيع المواد على محاور عدة:

المحور الأول ـ مصادر ومؤرخون: حيث عُرضت بعض المصادر المختصة بالقرن الثامن عشر كما أعمال بعض مؤرخي هذه الفترة.

المحور الثاني ـ سياسة وعسكر: حيث عُرضت صراعات سياسية وأوضاع عسكرية وتحولات أدّت إليها.

المحور الثالث ـ حكام مقاطعجيون وملتزمون: حيث عُرضت دراسات حول الالتزام والملتزمين في أكثر من منطقة.

المحور الرابع ـ مناطق وطوائف: عُرضت فيه مواد ودراسات عن أوضاع مدن ساحلية وطوائف.

المحور الخامس ـ النشاط الاقتصادي: عُرضت فيه دراسات عن الضرائب والنقد والتجارة الخارجية للمدن الساحلية والأزمة الاقتصادية في أواخر القرن.

عُرضت في المؤتمر دراسات ومصادر عن المناطق التالية: صيدا، كسروان، الشوف، جبل عامل، جبيل، الضنية، المتن، البترون، بعلبك، الهرمل، بيروت، طرابلس، الشمال. وذلك في إطار المحاور الخمسة التي ذكرنا، لعلّ المؤتمرين، وهم نخبة من الباحثين والأساتذة الجامعيين، أن يكونوا قد وُفّقوا في إغناء تاريخ المقاطعات اللبنانية في فترة دقيقة من العهد العثماني: القرن الثامن عشر.

لبنان
في القرن الثامن عشر

الزمان: الخميس والجمعة 19 ـ 20 كانون الأول 1991

المكان: قاعة محاضرات رئاسة الجامعة اللبنانية

شارع المتحف ـ بيروت

برنامج المؤتمر

الخميس 19 كانون الأول 1991

9,30 افتتاح المؤتمر:

- كلمة رئيس الجامعة اللبنانية.
- كلمة الأمين العام الدكتور منير اسماعيل: «الجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية ومؤتمرها الأول».

الخميس 19 كانون الاول 1991

10,00 المحور الأول: مصادر ومؤرخون

المحاضرون

- طلال مجذوب: «مصادر تاريخ لبنان في القرن الثامن عشر».
- الياس القطار: «أنموذجان من المؤرخين اللبنانيين: جرجس زغيب وحنانيا المنيّر».
- أحمد حطيط: «جبل عامل في قرن ـ دراسة في حولية حيدر رضا الركيني».
- مناقشة.

11,30 **الـمـحور الثانـي: سياسة وعسكر**

المحاضرون

- منير اسماعيل: «التحولات السياسية في مجتمع الإمارة الشهابية».
- ياسين سويد: «الوجه العسكري في المقاطعات اللبنانية».
- عباس أبو صالح: «الصراع على السلطة في الإمارة الشهابية».
- مناقشة.

15,00 **الـمـحور الثالث: حكام، مقاطعجيون وملتزمون**

المحاضرون

- قاسم الصمد: «مقاطعجية الضنية وموقفهم من الصراع على الإمارة الشهابية».
- جوزيف أبو نهرا: «انتقال الملكية من اللمعيين الى الأكليروس في المتن».
- رباح أبو حيدر: «الحماديون محور سلطة بين ولايات الشام وصيدا وطرابلس».
- عصام خليفة: «الالتزام في شمال لبنان من خلال بعض الوثائق العثمانية».
- بطرس حبيب: «الخلفيات الفكرية والسياسية للرحلة إلى الشرق في القرن الثامن عشر».
- مناقشة.

الجمعة 20 كانون الأول 1991

الـمـحور الرابع: مناطق وطوائف

9,00 **الندوة الأولى**

المحاضرون

- ناصر الجميل: «بيروت العام 1740 من خلال أرشيف الكبوشيين».
- حسن يحيى: «العلاقات الإدارية بين الباب العالي وولاية طرابلس».

- رفيق شيخاني: «طوائف لبنانية كما رآها بعض الرحالين الأوروبيين» (بالفرنسية).
- فاروق حبلص: «الانتفاضات الشعبية في طرابلس».
- مناقشة.

11,30 **الندوة الثانية**

المحاضرون

- خالد زيادة: «تكون العائلات في طرابلس».
- انطوان ضو: «قضية الراهبة هندية ومسألة التحرر».
- حسين سليمان: «ثلاثي القوى المحلية ينتزع صيدا من السيطرة العثمانية».
- شوقي دويهي: «ملاحظات أولية حول مؤشرات تصنيف الهوية في مدينة طرابلس خلال القرن الثامن عشر».
- مناقشة.

15,00 **المحور الخامس: النشاط الاقتصادي**

المحاضرون

- سعاد أبو الروس سليم: «جباية الضرائب في جبل لبنان وأثرها في الحياة الاقتصادية».
- أسامة شاهين: «الأوضاع النقدية العثمانية والمقاطعات اللبنانية».
- بطرس لبكي: «تجارة المدن الساحلية».
- جان شرف: «الأزمة الاقتصادية في أواخر القرن الثامن عشر».
- «توصيات الجلسة الختامية للمؤتمر الأول للجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية 20 كانون الأول 1991».
- مناقشة

كلمة رئيس الجامعة اللبنانية

ساسين عساف

شرّفني رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور هاشم حيدر إذ كلّفني إلقاء كلمته في المؤتمر الأول للجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية.

قبلت التكليف باندفاع تأكيداً منّي لمدى أهمية أن يُعْقَد مؤتمرٌ علميّ يبحث في حقبة هي الأغنى في تاريخ لبنان، والمعركة اليوم معركة تأكيد لبنان في التاريخ والجغرافية. لبنان الخطأ التاريخي والجغرافي، ادّعاءٌ صهيوني حاقدٌ وزعمٌ مكابرٌ يجرح الحقيقة والحق ويسوّغ العدوان والحرب.

1516 م - 1918 م مرحلة طويلة من تاريخ لبنان تمتدّ على أربعة قرون، وهي مرحلةٌ غنيّةٌ بالتحوّلات السياسية والاقتصادية والثقافية التي حملت مكوّنات لبنان المعاصر.

هذا الواقع التاريخي، على وفرة العاملين فيه، لمّا يزل يقدّم للباحثين مادّة بحث لا يعرف عمق النهايات فيها إلاّ مَنْ تلمّس منها البدايات. فالوثائق العثمانية والأوروبية والمحليّة العائدة لذاك الواقع تشكّل صورته كاملة وشاملة. والسؤال: أين مؤرّخونا منها؟ لا بل أين مؤسساتنا منها، جامعةً وجمعياتٍ ووزارات معنية؟

«الجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية» قامت بمبادرة من أساتذة مؤرّخين انمازوا بعلمهم وحبّهم للحقيقة والوطن، وهي جديرةٌ بالاحترام والدّعم والرعاية، خصوصاً من الجامعة التي يشكل عملهم البحثيّ في إطار جمعيتهم جزءاً متمّماً

لعملهم التعليمي فيها. إن جامعةً لا تشجّع الباحثين من أساتذتها ولا توفّر لهم شروط البحث ووسائله المادّية والمعنوية لهي قاصرة وعاجزةٌ عن انتداب نفسها للمهمّات العلمية والوطنية الكبرى.

أيها الزملاء،

من حقّ الوطن علينا، وخصوصاً في زمن التحوّلات الكبرى والتغيّرات المتسارعة في غير موقع من العالم والمنطقة، وفي ظلّ الحديث عن إعادة نظر جيو ـ سياسية في العديد من الكيانات والتكتّلات القائمة، من حقّ الوطن علينا أن نكتب تاريخه بروح علمية راسخة وليس بتوظيف سياسي أو إيديولوجي عابر، من حق الوطن والحقيقة علينا، والمرحلة مرحلة اتفاق على لبنان الوطن النهائي ولبنانَ العربي انتماءً وهويّة، ومرحلةُ تنفيذ لقرار وطني يقضي بتوحيد كتاب التاريخ قضاءً على واقع الانقسام والشرذمة، من حقّ الوطن والحقيقة علينا أن نتحرّى الأصول توثيقاً وتوضيحاً وتعميقاً.

وإذ أتمنّى للمؤتمرين، حضوراً ومحاضرين، النجاح في أعمال هذا المؤتمر فيحقّقَ الغاية العلمية والوطنية من انعقاده، أدعو إلى أن نكون أكثر طموحاً وتفاؤلاً ونحن نتطلّع نحو الأفضل في أدائنا العلمي والبحثي من خلال برامج التطوير والتخطيط لمرحلة قادمة، في ظلّ دعم متواصل نضعه في رأس التحدّيات المطروحة حالياً على الدولة وجامعتها الوطنية.

أما وقد أنشأت الدولة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فمن أولى مهمّات هذه الوزارة العنايةُ بمراكز البحوث ورعايةُ شؤون الباحثين، ودعمُ الجمعيات العلمية والبحثية، ماليّاً وفنيّاً، ومنها الجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية، وتوفيرُ وسائل البحث، وتخصيصُ مِنَحٍ للتفرّغ العلمي؛ ومن مهامها كذلك توفيرُ الحصانة للأساتذة والعلماء والباحثين، وتأمينُ حرية التفكير والكتابة والتأليف.

أما الجامعة اللبنانية، فهي الرهان الذي عليه أن يتّخذ لنفسه محاور أولية في هذا الشأن، فتيسّرَ لأساتذتها شروط البحث وظروفه وبُناه، كالتجهيز المعلوماتي

والاشتراك في المجلاّت العلمية ومكانز المعلومات الأساسية، وتوثيق المكتبات وربطها بمثيلاتها في الداخل والخارج... وغيرها كثير..

هذا هو التحدّي المطروح على الجامعة في المرحلة الراهنة والآتية والمستمرّة.. يحدونا على طرحه عجزٌ مطلق تكشفه الأسئلة التالية:

أين هي رواتب الأساتذة التي تكفي وتزيد لشراء صحيفة يومية؟!

أين هي المكتبات الجامعية التي ترد إليها المعارف والعلوم والتقنيات في حِلَلِها الأخيرة، كتباً ومجلّدات ومعاجم ومصنّفات، مجلاّت ووثائقَ وترجمات، أجهزة ومختبرات؟!

أين هي الموازنات التي تُرصَد لاشتراك أستاذ في مؤتمر؟!

أين هي البِعْثات العلمية التي تجوب الأرض بحثاً عن جديد؟!

أين مراكز الاتصال بالمكتبات المركزية ومعاهد البحوث الأساسية والتطبيقية في عواصم المعارف والتقنيات؟! وأين بِعْثاتنا في الخارج من لملمة أرشيف لبنان والمنطقة؟!

أين.. وأين؟ وأسئلةٌ كثيرة تنوء بها مرحلة العجز والتخلّف..

أيها الزملاء،

على الرغم مما هو فيه واقعنا الجامعي من ظُلْمٍ وإظلام، فإن الأمل يبقى معقوداً على همّة النخبة الفاعلة والمتفاعلة مع شعبها، وأنتم هي...

بوعي وعلم ومنهجية، بتصميم وجهد ومثابرة، بمحبة وأُلفة وتماسك.. نبني صروح العلم على أنقاض مؤسسات القهر والتخلّف..

صروح العلم نبنيها، حيث لبنان دوراً وهويّة، حيث لبنان الحقيقة الدهرية في التاريخ والجغرافيا..

عاش لبنان

كلمة أمين عام الجمعية اللبنانية
للدراسات العثمانية

منير اسماعيل

أمين عام الجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية

أيتها الزملاء،

أيتها الحفل الكريم،

قبل قرنٍ أو يزيد، كانت ثمة ظاهرة شهدها لبنان وأسهمت في جعل الكلمة في هذه البقعة الصغيرة من العالم تتحوّل إلى مشروعٍ حضاريٍ طليعي. كان ذلك قبل أن يرتفع ضجيج السلاح، وتسود آلة الحرب، فتتراجع الكلمة تحت وطأتها منطوية على جراحها العميقة. واليوم إذ تستعيد الظاهرة بعضاً من بريقها المتلاشي في السنين العجاف، وتستردّ بعضاً من مجالها المصادر، تتجدّد المنابر، وتعود رقعة الثقافة إلى الاتساع، مما يبعث الأمل بارتفاع راية الكلمة فوق مدى الرصاصة.

من هنا تكتسب الجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية أهميتها، تلك الجمعية التي أبصرت النور قبل نحو من ثلاثة أعوام، وقبلت التحدّي في وجودها، وفي نشاطها، نقول التحدي لأننا، بعد أن عصفت رياح الحرب بهذا الوطن ونحن نقطف حصادها الأسود عاماً بعد عام، نتفادى السقوط المجاني أو الانخراط في مواكب الانهيار.

ولعل قيمة هذه الجمعية من خلال اهتمامها المكرّس عمليّاً للدراسات التاريخية العثمانية، إنما تتجلّى في تعزيز الفكر العلمي. لقد كان هاجس هذه

الجمعية هو أن يكون الهدف الموضوعي وراء تأسيسها غير منفصل عن ذلك، حيث الحقبة العثمانية جديرة بكل الاهتمام، ليس كحالة تاريخية معيّنة، إنما لتداخلها العميق بتاريخ المشرق العربي عبر أربعة قرون كاملة من الزمن.

وفي ضوء هذا الواقع، يستحيل على المؤرّخ قراءة التاريخ العربي الحديث منفصلاً عن تاريخ لبنان منذ مطالع القرن السادس عشر، وبمعزل عن هذه الحقبة المهمة في تاريخنا. فثمة أوراق تداولها المؤرخون واستمدوا منها مادة التحوّلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية... تلك التحوّلات التي تعرّضت لها المنطقة العربية بشكل عام ولبنان بشكل خاص. وثمة أوراق أخرى لا تزال مجهولة ربما كان فيها من الإضاءات ما يعمّق النظر إلى التاريخ اللبناني الحديث، ويسهم في توضيح الالتباس أو الغموض في أحداثه.

ومن هذا المنطلق، فقد أَوْلت الجمعية منذ خطواتها الأُولى عنايتها الخاصة بالوثائق دراسة أو إعادة دراسة. وفي سبيل هذا الغرض أوفدت الجمعية بعثتين من أعضائها إلى العاصمة العثمانية، إستانبول، حيث أُتيح لها التعرف على العدد الهائل من الوثائق التي تحتاج دراستها إلى تضافر جهود المعنيين بالتاريخ العثماني ولسنوات طويلة. وقد تابعت البعثة الأُولى خلال صيف 1987 في جامعة مرمرة في إستانبول دورة لتعليم اللغة العثمانية وتقنيات قراءة الأرشيف وأنواع خطوطه، إضافة إلى التعمّق في معرفة النظم والتاريخ العثماني تسهيلاً للبحث في الأرشيف العثماني، حيث تسنى لها العمل خلال صيف 1988 في أرشيف رئاسة الوزراء (باشبكنليك أرشيفي) في إستانبول، وهي بصدد إعداد دليل عن الأرشيف العثماني الخاص بتاريخ لبنان.

فالجمعية معنية إذاً بدراسة هذا التاريخ، انطلاقاً من مصادره الأساسية، وكان من ثمارها بعض أبحاث هذا المؤتمر المنعقد الآن في موضوع تاريخ لبنان في القرن الثامن عشر.

وهنا نصل إلى القيمة التالية في سياق الحديث عن الجمعية وواقع تأسيسها وأغراضها العلمية. إذ إنّ اختيار القرن الثامن عشر محوراً لأبحاث هذا المؤتمر

ينطوي على أهمية كبيرة، لما يجسّد من تحوّلات غير عادية تبلورت فيما بعد. وإذا كان جائزاً القول بأن وثائق هذا القرن لا ترقى في وفرتها إلى مستوى وثائق القرنين اللاحقين، فإن هذه الوثائق على قلّتها تشكّل مدخلاً مهمّاً لدراسة هذه الحقبة بأحداثها المعقدة وما حصل فيها من تحوّلات وتغيّرات أساسية، تلك الدراسة التي توكّأت حتى الآن على الوثائق المحلية، وكذلك الوثائق الأوروبية بصورة خاصة، حيث كان أصحابها معاصرين لهذه الأحداث، وربما كانوا من صانعيها في أكثر الأحيان.

إن عملية التدقيق والمقارنة في هذه الوثائق من عثمانية ومحلية وأوروبية تبقى الغاية التي نعمل من أجلها بمساعدة المؤمنين بالقيم العلمية المجردة. وإننا نأمل أن نكون قد خطونا الخطوة الأولى في المرحلة الطويلة لإعادة كتابة تاريخ لبنان على أسس علمية وسليمة.

وختاماً، لا يسعنا إلا أن نزجي الشكر لكل من أسهم في تحقيق هذا المؤتمر، وحمل من أعبائه الكثير أو القليل. كما لا يفوتنا أن نقدم الشكر الجزيل للجامعة اللبنانية ممثلة بالعميد الدكتور ساسين عساف، التي استضافت هذا المؤتمر ولكل من أسهم في تحضيره، وإلى المشاركين والحضور، مع أطيب التمنيات.

المحور الأول:
مصادر ومؤرخون

المحاضرون

طلال مجذوب:

مصادر تاريخ لبنان في القرن الثامن عشر

الياس القطار:

أنموذجان من المؤرخين اللبنانيين:

جرجس زغيب، وحنانيا المنيّر

أحمد حطيط:

جبل عامل في قرن، دراسة في حولية حيدر رضا الركيني

مصادر تاريخ لبنان
في القرن الثامن عشر

طلال مجذوب

لمحة تاريخية

لا تاريخ بلا وثائق، وكلما توافرت الوثائق، وأحسن المؤرخ استثمارها، كان التأريخ أقرب إلى الواقع والحقيقة. ووثائق المحاكم الشرعية وسجلاتها تعتبر مصادر أصلية لا غنىً عنها لتدوين التاريخ، خاصة في العهد العثماني. وعلى هذا، فإن سجلات المحاكم الشرعية في لبنان في القرن الثامن عشر، تعتبر، عند توافرها، مصدراً مهمّاً من مصادر تاريخ لبنان في هذا القرن.

وتنبع أهمية وثائق المحاكم الشرعية من تنوع القضايا التي كانت تعالجها، إذ كانت تشمل كافة قضايا الأحوال الشخصية، وقضايا المعاملات والشؤون العامة للمسلمين خاصة، ولبقية الطوائف عامة.

فهي كانت تنظر في قضايا الزواج والطلاق، والنفقة والوصية والتركة، والهبة والوقف، وإثبات النسب، وكفالة اليتيم، والوكالة. كما نظرت في قضايا البيع والشراء، والالتزام والاحتكار، والإجارة والمقاسمة، والرهن والحجز، والفرمان (المرسوم السلطاني الشريف) والبيورلدي (المكاتبات الرسمية) وتوجيه الجهات (تعيينات المناصب الدينية)، والرق والعتق، وتولية الوقف ونظارته، والصلح، كما شملت أموراً عسكرية وإدارية عدّة.

ظلّت المحاكم الشرعية تتمتّع بصلاحيات واسعة حتى أواسط القرن التاسع

عشر، ثم أخذت صلاحياتها تتقلّص تدريجياً نتيجة الإصلاحات التي أدخلت على نظام القضاء، إذ حوّلت قضايا عديدة إلى المحاكم التي أُنشئت حديثاً، مثل محاكم البداية والاستئناف والتمييز، بالإضافة إلى المحاكم التجارية.

كانت أحكام القضاء العثماني حسب الشريعة الإسلامية على المذهب الحنفي، مذهب الدولة الرسمي، وكان يشرف على القضاة قاضي استانبول الذي عُرف فيما بعد بلقب «شيخ الإسلام»[1].

بدأ الإصلاح في المحاكم الشرعية بصدور قانون نواب القضاة سنة 1855، ثم تبعه قانون العقوبات العثماني[2]، وقانون دعاوى التجارة سنة 1868، ثم قانون تنظيم المحاكم المدنية سنة 1872[3]، كما كان قد صدر سنة 1863 قانون إدارة الأوقاف[4]، وقانون توجيه الجهات سنة 1870، وقانون معاملات أوقات المستغلاّت والمسقّفات سنة 1871[5].

وبموجب القوانين السابقة انتظمت إدارة الأوقاف ونظارتها، وصار القضاة يختارون من معهد تخريج القضاة، ووجب على القاضي أن ينظم ثلاثة سجلات في محكمته، صفحاتها مرقّمة، وتأخذ القضايا فيها أرقاماً متسلسلة، وتذيّل بالتاريخ الهجري، وكذلك بالتاريخ الهجري الشمسي (السنة المارتية)، ويدوّن على أول صفحة من السجل اسم القاضي وتاريخ بدء التدوين بالسجل وتاريخ انتهاء العمل به[6].

وكانت أهم خطوات الإصلاح في تنظيم القضاء الشرعي، ما قامت به لجنة من كبار الفقهاء العثمانيين برئاسة جودت باشا، في عهد السلطان عبد العزيز، إذ

---

(1) طلال مجذوب «تاريخ صيدا الاجتماعي 1840 ــ 1914» المطبعة العصرية - صيدا، 1983، ص 43.
(2) نوفل نعمة الله نوفل «الدستور»، ج 1، المطبعة الأدبية، بيروت، 1301 هـ، ص 323.
(3) المصدر نفسه، ج 1، ص 173.
(4) المصدر نفسه، ج 2، ص 151.
(5) المصدر نفسه، ص 145.
(6) طلال مجذوب، مرجع سابق، ص 44.

جمعت الأحكام الشرعية ورتّبتها وبوّبتها، وأصدرتها سنة 1876 في ستة عشر باباً ضمت 1851 مادة في كافة الأحكام الفقهية حسب المذهب الحنفي، وعرفت باسم «مجلة الأحكام العدلية»، واشتهرت فيما بعد باسم «المجلة» فقط، وبعد نهاية الحكم العثماني استمر العمل بها في لبنان حتى سنة 1943، وفي سوريا حتى سنة 1949[7].

كان القاضي في المدن العثمانية، غير عواصم الولايات، يعرف بـ «النائب»، وكانت أهميته تتفاوت بتفاوت أهمية المدينة التي يتولى قضاءها، لكنه كان يتقدم على المفتي عادة، ويأتي بعد الحاكم المحلي مباشرة، وكان يشارك في الحياة العامة، ويتصدَّر، إلى جانب الحاكم، الاحتفالات الرسمية والشعبية[8].

وقضى قانون تسجيل الأراضي (الطابو) سنة 1861 بتسجيل المعاملات العقارية في دائرة الطابو (دفتر حاقاني) وحيازة سند بها، ومع ذلك فقد ظلّ معظم الناس، يسجّلون معاملاتهم كذلك في المحاكم الشرعية، بحكم العادة، وثقة منهم بهذه المحاكم.

وكان قانون تشكيل الولايات الصادر سنة 1864 أقرَّ إنشاء ديوان تمييز في كل ولاية يتألف من ستة أعضاء، ثلاثة منهم من المسلمين وثلاثة من غير المسلمين، ويحق للديوان الفصل في الدعاوى الجزائية والحقوقية، ويصدّق الحاكم المحلّي على قراراته[9].

قيمة الوثائق الشرعية وأهميتها

تمتاز وثائق المحاكم الشرعية بغناها بالمعلومات وبالمصطلحات الدينية والرسمية والإدارية والاقتصادية والتجارية والعسكرية وغير ذلك، كما أنها وثائق رسمية لكافة طوائف الدولة العثمانية، وللمسلمين منهم بشكل خاص.

---

(7) المصدر نفسه، ص 45.
(8) المصدر نفسه، ص 49.
(9) المصدر نفسه، ص 51.

وهي تنقل الوقائع بدقة وأمانة، لأنها غير مدوّنة بقصد النشر[10]، ومن هنا ميزتها على الوثائق الديلوماسية، وعلى كتابات الرحالين المعاصرة لها. إذ تلتزم الوثائق القنصلية عادة بخطٍ سياسي معيّن لا تحيد عنه، وتعتمد كتابات الرحالين، غالباً، على الرأي الشخصي والنظرة العجلى، التي كثيراً ما يشوبها السهو والغلط.

كما تتّصف الوثائق الشرعية، عموماً، بنقل التفاصيل الصغيرة للوقائع، حفظاً لحقوق الناس، وبشطاً لحجج المتقاضين، وهي بذلك تقدّم صورة شاملة لمعاملات الناس اليومية ومدى تشابك مصالحهم[11].

وكانت تسجل فيها معاملات الناس اليومية مهما كانت ديانة الفرقاء المتعاقدين أو المتداعين بها، بالإضافة إلى أنه كان واجباً على المسلمين اللجوء في قضايا أحوالهم الشخصية إليها، أما غير المسلمين فكان لزاماً عليهم تسجيل قضايا أحوالهم الشخصية في سجلات المحكمة الشرعية بحضور القاضي، تحت طائلة العقوبة بالسجن للمخالف[12].

وعقود الزواج تعطي فكرة عن الانتماء الطبقي للزوجين، ومستوى الدخل. كما تصف حجج بيع وشراء العقارات ـ الأراضي وحدودها، وما تشتمل عليه من

(10) عبد الغني عماد، «الذميون والجهاز الديني والمجتمع في طرابلس» مجلة الموقف، بيروت، كانون الأول 1985، ص 26.

(11) طلال المنجد، «وثائق طرابلس الشرعية كنز للبحث الاجتماعي» مجلة المقاصد، السنة 2، العدد 10/ شباط 1983، ص 33.

(12) في وثيقة من أرشيف مطرانية الروم الكاثوليك في صيدا صادرة عن السلطات سنة 1892، على الأرجح، بعنوان «قانون المناكحات والمفارقات التي تستلزم الاطلاع عليها من قبل الأهالي مسلمين وغير مسلمين» ورد فيها ما يلي:

أ ـ الشخص الذي سيصير زوجاً مجبور على أن يخبر بعقد النكاح إلى المحكمة الشرعية.

ب ـ لا يجوز عقد النكاح إلا بحضور القاضي أو نائبه.

ج ـ الرجل الذي يطلّق امرأته يجب عليه أن يعرض كيفية الطلاق على المحكمة الشرعية بظرف خمسة عشر يوماً.

د ـ الزوج والوكلاء عن الطرفين إن كانوا موجودين وصار عقد النكاح بعدم وجود القاضي أو نائبه، انحبس كل منهم من شهر إلى ستة أشهر.

هـ ـ الأئمة والرؤساء الروحانيون الذين يعقدون النكاح بعدم حضور القاضي أو نائبه يحبسون من شهر إلى ستة أشهر.

حجر وشجر وكيفية ريِّها، كما تدخل بنا إلى أعماق الدُور والقصور لتصف لنا طراز بنائها، ونوع سقفها، وعدد غرفها، وما فيها من علّيات وأقبية، ودهاليز ونوافذ، وما يحيط بها من معالم، كالمسجد والحمّام والمقهى والمطحنة والمعصرة والحاكورة.

أما حجج الشركات، فتصف لنا الأدوات المنزلية وأنواع الأثاث والملابس وأثمانها أحياناً، وترسم لنا حجج الوقف مساحة الموقف ونوعه ودخله، والأغراض التي أوقف من أجلها، ونوعه ذَرِيّاً كان أم خيريّاً، وإن كثرة الأوقاف أو قلّتها، تبيّن مدى التكافل الاجتماعي السائد في المجتمع.

أما بعض السلبيات التي تقلّل من قيمة بعض الوثائق الشرعية، فترجع إلى أن القرارات السياسية والأحكام الإدارية المسجّلة بها تمثّل جانب السلطة فقط، كما أن بعضها مكتوب بعبارات غامضة، أو بلغة عربية ركيكة، بالإضافة إلى كثرة الأخطاء اللغوية والإملائية في بعضها الآخر، وذلك حسب ثقافة كاتبها. كما تمثّل نصوصها المدوّنة باللغة التركية (العثمانية) صعوبة كبيرة للقارئين والباحثين، لأن الذين يعرفون هذه اللغة قلّة نادرة.

اهتمام الباحثين بها

تُعتبر محاكم بيروت وطرابلس وصيدا أغنى المحاكم الشرعية في لبنان بوفرة سجلاتها منذ العهد العثماني حتى اليوم، وقد ازداد في السنوات الأخيرة إقبال الباحثين على كشف مخبوئها، في لبنان وفي البلاد العربية الأخرى[13].

(13) من هذه الدراسات:

أ - عبد الودود برغوث، «تاريخ حماه الاقتصادي والإداري مستمداً من سجل المحكمة الشرعية لعام 1581 م». دمشق 1966.

ب - أكرم الراميني، «نابلس في القرن التاسع عشر» دراسة مستخلصة من سجلات المحكمة الشرعية بنابلس، عمان 1979.

ج - دونالد ليتل وكامل العسلي عن سجلات محكمة القدس الشرعية بعنوان:

Donald Little: Catalogue of The Islamic Documents from Al-Haram Asharif in Jerusalem, Beirut, 1984.

ويبدو أن أول من أخذ عن سجلاّت محكمة طرابلس الدكتور أسد رستم في مخطوطته «بعض وثائق تتعلق بحكومة ابراهيم باشا المصري سنة 1247 هـ - 1257 هـ.» سنة 1927 م[14]. وأخذ عن هذه السجلات أيضاً الأب اغناطيوس طنوس الخوري في كتابه «مصطفى آغا بربر حاكم طرابلس واللاذقية 1767 - 1834»[15].

وفي السنوات الأخيرة قام بعض أساتذة الجامعة اللبنانية في طرابلس بترميم وتصنيف وفهرسة قسم كبير من سجلاّت محكمتها الشرعية، وصوَّروا أقدمها ونشروه بعنوان «من تاريخ لبنان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي: وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس»[16].

كما نشر الدكتور خالد زيادة دراسة حول «الصورة التقليدية للمجتمع المديني: قراءة منهجية في سجلات محكمة طرابلس الشرعية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر»[17].

ويرجع أقدم سجلاّت محكمة طرابلس إلى السنة 1077 هـ. (1666 م). ويصل عدد سجلات العهد العثماني فيها إلى حوالى المئة، متوسط صفحات معظمها

د - كشف إحصائي زمني لسجلات المحاكم الشرعية والأوقاف الإسلامية في بلاد الشام بإشراف الدكتور محمد عدنان البخيت وعدد من الباحثين، مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، عمان، 1984.

هـ - نوفان رجا الحمود، **«العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين»** دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1981.

و - نشر الدكتور عبد الكريم رافق عدة دراسات تاريخية جعل سجلات المحاكم الشرعية أساساً لها، ثم أصدرها مجموعة باسم **«بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث»**، دمشق، 1985.

(14) نقلاً عن سجلات المحاكم الشرعية في طرابلس وحلب وانطاكية وحماه ودمشق، مخطوط في الجامعة الأميركية في بيروت.

(15) أصدرته في طبعة ثانية جروس - برس، طرابلس، 1985.

(16) قدَّم له الدكتور عمر تدمري والدكتور فريدريك معتوق والدكتور خالد زيادة وأصدره معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، الفرع الثالث 1982.

(17) نشرها معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، الفرع الثالث، 1983.

300 صفحة من القطع الطويل، بمعدل أربعين سنتيمتراً للورقة الواحدة[18]. بالإضافة إلى سجلات إعلامات الطلاق والدعاوى العائلية العائدة لسنة 1327 هـ. (1909 م). وسجلّ الأذونات الشرعية للسنوات 1334 - 1341 هـ. (1915 - 1922 م)[19]. وهناك سجلاّت مفقودة تشكّل ثغرات في التسلسل الزمني للقضايا وللوقائع[20].

أما محكمة بيروت الشرعية، فإن أقدم سجلاّتها يرجع للعام 1259 هـ. (1843م). وتستمرّ السجلاّت بالتتابع حتى نهاية العهد العثماني، مع وجود فجوات زمنية نتيجة فقدان السجلاّت بسبب انتقال المحكمة من مكان لآخر وبسبب الاضطرابات السياسية في العهود المختلفة، بالإضافة إلى أن القاضي في العهد العثماني كان يحق له أن يأخذ معه السجلاّت التي دوّن أحكامه فيها، عند انتهاء مدة ولايته.

وكان الدكتور أسد رستم، فيما أعلم، أول من حاول الاستفادة من سجلات هذه المحكمة سنة 1929. وفي المدة الأخيرة قام الدكتور حسّان حلاّق بتصنيف بعض سجلاّتها، ونشرها في كتابه «أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني: سجلات المحكمة الشرعية في بيروت» وفي كتابه الآخر «التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر: سجلات المحكمة الشرعية في بيروت»[21].

أما سجلاّت محكمة صيدا الشرعية، فقد استفاد منها الدكتور أنطوان عبد

(18) الدكتور عمر تدمري، «نصوص مختارة من سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس» مجلة تاريخ العرب والعالم، السنة الخامسة، العدد 55، أيار 1983، ص 26.

(19) الدكتور أنيس الأبيض، «الحياة العلمية ومراكز العلم في طرابلس خلال القرن التاسع عشر» جروس - برس، طرابلس، لا.ت، ص 15.

(20) ماجد بشارة، «سجلات محكمة طرابلس الشرعية»، مجلة المكتبة العربية، العدد 54، أيلول - تشرين الأول 1982، ص 29.

(21) صدر الأول عن المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، بيروت، 1985. ونشرت الثاني الدار الجامعية، بيروت، 1987.

النور في كتابة أطروحته «مدخل إلى تاريخ المدن السورية في العهد العثماني»[22]. كما استخدمْتها كمصدر رئيسي لكتابة أطروحتي حول «تاريخ صيدا الاجتماعي 1840 - 1914»[23].

وفي سنة 1977، أصدر غسان سنّو كتابه «مدينة صيدا 1818 - 1860 م دراسة في العمران الحضري من خلال وثائق محكمتها الشرعية»[24]. جاعلاً من سجلاّت هذه المحكمة أساساً لدراسته، بعد أن تمكّن من الوصول إلى سجلات قديمة تعود إلى السنوات 1233 - 1239 هـ. (1818 - 1824 م)، وسجلاّت غيرها ترجع للقرن التاسع عشر، وصوّرها جميعها ووعد بنشرها لاحقاً[25].

كما قام الباحث محمد الرواس باكتشاف سجلّ يعود للسنوات 1263 - 1266 هـ. (1846 - 1849 م) وأجزاء من سجلاّت أخرى لم تكن معروفة قبلاً.

وسجلاّت هذه المحكمة غير مرتّبة ولا مصنّفة والكثير منها تآكلت أطرافه، أو فقدت بعض أوراقه، وجميع الباحثين الذين تردّدوا إلى هذه المحكمة استفادوا من سجلاتها كما هي، دون أن يهتموا بصيانتها أو تصنيفها.

وكنت قد بدأت التنقيب في سجلاّت هذه المحكمة سنة 1977 و1978، ثم عدت إليها ثانية سنة 1987، وقد رغب إليّ فضيلة القاضي الشرعي الشيخ أحمد الزين أن أصنّف سجلاتها تمهيداً لتصويرها حفظاً لها من الضياع.

ولمّا كنت أعرف ما تمثّله هذه السجلات من قيمة تاريخية لا تقدر بمال، استجبت لرغبته، وعملت أثناء تنقيبي في سجلاتها، على ترميم تلك السجلات

---

(22) صدرت بالفرنسية بعنوان:
Introduction à L'Histoire Urbaine de la Syrie Ottomane [XVI - XVIII Siècles], Beyrouth, 1982.

(23) وهي التي نلت بها درجة دكتوراه دولة في التاريخ من جامعة القديس يوسف في بيروت سنة 1981، ونشرتها سنة 1983.

(24) الدار العربية للعلوم، بيروت، 1988.

(25) سنو، مرجع سابق، ص 21.

وتصنيفها وترقيمها، وضبط صفحاتها، وتسجيل قياساتها، ووضع عناوين لكل سجلاتها، وبعد خمسة عشر شهراً من العمل الشاق، وإن كان على فترات متقطعة، أنجزت في ربيع سنة 1989 هذه المهمة، وقد تمَّ في نيسان 1990، بحمد الله، تصويرها على مايكروفيلم وحفظها في مكان أمين.

خلال التنقيب في خزائن المحكمة وفي مستودعها وفَّقني الله إلى العثور على أقدم سجلاتها العائد للسنوات 1110 - 1115 هـ. (1699 - 1703 م). ووجدت سجلاً آخر يرجع للسنتين 1176 - 1177 هـ. (1762 - 1763 م). لم أتمكن من إنقاذ أكثر من أربع صفحات منه، إذ تناثرت بقية أوراقه رماداً، كما وجدت سجلات وأجزاء من سجلاّت تعود للعهد العثماني.

بلغ عدد سجلاّت العهد العثماني في محكمة صيدا الشرعية خمسة وأربعين سجلاً، يبدأ أولها بالسجل العائد للسنوات 1110 - 1115 هـ، وأطلقت عليه السجل الأول - عثماني ورمزت إليه بالرقم «1 - ع»، وينتهي آخرها بالسجل «45 - ع» العائد للسنة 1336 هـ. (1918). وتتراوح قياساتها بين 47 × 17 سم لأكبرها و30 × 13 سم لأصغرها. أما صفحاتها فمختلفة لكنها لا تتجاوز 300 صفحة في السجل الواحد.

أما السجلات التي تلي سنة 1918 حتى وقتنا الحاضر فقد صنّفتها في 325 سجلاً، جعلت السجلات التي تشمل مختلف القضايا تحت الحرف (أ) وعددها 27 سجلاً. وصنّفت سجلاّت الحجج الشرعية تحت الحرف (ب) وعددها 58 سجلاً، ووضعت سجلاّت الأحكام الشرعية تحت الحرف (ج) وعددها 78 سجلاً، بينما رتّبت سجلات عقود الزواج تحت الحرف (د) وعددها 150 سجلاً، وتحت الحرف (هـ) وضعت سجلاّت الوقف والتركات وعددها 12 سجلاً.

وسجلاّت العهد العثماني ليست متسلسلة زمنيّاً، إذ يوجد بينها سجلات كثيرة مفقودة لأسباب نجهلها، ولكن نعرف أن السجلاّت العائدة للسنوات 1309 - 1317 هـ. (1891 - 1899 م)، فُقدت أثناء نقل السجلات إلى النبطية خلال

الحرب العالمية الأولى بموجب تقرير نظّم بذلك[26]. وتحتوي هذه السجلاّت جميعها على خمسة وسبعين ألف صفحة تضم ألوف القضايا في مختلف شؤون الحياة في المجتمع العثماني في صيدا ومناطق أخرى.

الوثائق الشرعية مصدر تاريخي مهم

محكمة صيدا الشرعية ليست غنية بسجلاّتها عن القرن الثامن عشر، بينما تغطي سجلاتها للقرن التاسع عشر معظم سنواته. وتتألف سجلاّت القرن الثامن عشر من السجل «1 ـ ع» للسنوات 1110 ـ 1115 هـ. (1699 ـ 1703 م)، وهو بلا غلاف أمامي أو خلفي، وينقص من أوله ومن آخره أوراق غير محدّدة، ورقّم ما بقي منه فكان 42 صفحة، والورق أبيض غير مسطر، قياسه 16 × 42 سم، وهو متآكل من أطرافه، ونصوصه بالعربية وبالتركية، مكتوبة بالحبر الأسود، بالقلم القصب.

ومن السجل «2 ـ ع» الذي استخلصت منه أربع صفحات فقط تبدأ من ذي القعدة 1176 هـ. وتنتهي في ربيع الآخر سنة 1177 هـ. (1762 ـ 1763 م)، وقياسه 17 × 45 سم، وورقه أبيض غير مسطّر، ونصوصه بالعربية وبالتركية، مكتوبة بالحبر الأسود بالقلم القصب.

يشتمل السجل الأول على 88 قضية أو وثيقة، ويضم السجلّ الثاني 12 قضية أو وثيقة، وتشتمل صفحات السجلين على معلومات مالية وتجارية وإدارية واجتماعية وافرة، كما أنها غنيّة بمصطلحات وتسميات ذلك القرن، وهي جميعها تنشر لأول مرة.

فمن الناحية المالية، كانت الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر تتبع نظام التزام المقاطعات من قِبل أشخاص قادرين على الوفاء بالتزامهم في الموعد المحدد، وتشير وثائق المحكمة الشرعية إلى أن هذا النظام استمر العمل به طيلة هذا القرن.

(26) تقرير مقدم إلى قاضي محكمة صيدا الشرعية، السجل 4 ـ أ، السنة 1920.

كان الملتزمون يُعرفون «بالمقاطعجية»، والمقاطعجي هو جابي الضرائب وزعيم عائلة تسيطر على مقاطعة أو أكثر تتوارث حكمها وجباية ضرائبها بتفويض مباشر من المقاطعجي الكبير أو الأمير الحاكم، وبموافقة من السلطة المركزية العثمانية، فجباية الضرائب إذاً هي في صلب العلاقات المقاطعجية[27].

وكان على المقاطعجي الأمير أو المقدم أو الشيخ، أن يؤدي مالاً معيّناً للدولة، وهدية للوزير، أو الوالي، تسمى «عوائد»[28].

وكانت سيطرة المقاطعجي على الأرض محدّدة بفترة معيّنة، يمكنه تجديدها إذا أدّى الالتزام المتوجّب عليه كاملاً[29]. وبذلك، اختلف النظام الإقطاعي في لبنان القرن الثامن عشر عن مثيله في العهد المملوكي أو في أوروبا، إذ غاب عن النظام الإقطاعي في العهد المملوكي الطابع العسكري، كما تميّز النظام الإقطاعي في أوروبا بملكية الإقطاعي للأرض ومن عليها وما عليها مدى الحياة، مع حقه بالتسلسل الوراثي في إرثه.

في القرن الثامن عشر، كان الشهابيون على رأس الحكّام الإقطاعيين، واستمرت سيطرتهم طيلة هذا القرن (حكموا بين 1697 و1840 م) وكان الأمراء الشهابيون يلتزمون مقاطعات عديدة في جبل عامل ومدن الساحل وجبل لبنان، وبالإضافة إلى بعض المقاطعجية في جبل عامل مثل آل منكر في إقليمَي الشومر والتفاح وبني صعب في الشقيف[30].

فقد التزم الأميران الشهابيان بشير ومنصور مقاطعة صفد بمبلغ واحد وتسعين

---

(27) د. مسعود ضاهر، «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية»، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981، ص 13.

(28) محمد جابر آل صفا، «تاريخ جبل عامل»، دار متن اللغة، بيروت، لا.ت.، ص 89.

(29) د. مسعود ضاهر، «الانتفاضات اللبنانيــة ضد النظام المقاطعجي». دار الفارابي، بيروت، 1988، ص 32.

(30) د. عباس أبو صالح، «التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان 1697 — 1842» بيروت، 1984، ص 44.

ألف قرش في نهاية القرن السابع عشر حتى أوائل القرن الثامن عشر[31]. كما التزم الأمير بشير الشهابي الأول من والي صيدا قبلان محمد باشا المقاطعات التالية:

مقاطعة الشوف	14000 قرش
مقاطعة الغرب والجرد والمتن والشحار	24000 قرش
مقاطعة كسروان مع غفر نهر الكلب	25000 قرش
بساتين نهر ابراهيم والطاحون	00150 قرشاً
إقليم الخرّوب	06968 قرشاً
قرية البرج	03000 قرش
ناحية جزين وجرجوع وبتدّين وكفرحونه	00704 قروش
مرجعيون	06000 قرش

وبلغ مجموع الالتزام 79822 قرشاً[32]، مطلع القرن الثامن عشر.

والتزم الأميران الشهابيان أحمد ومنصور من والي إيالة صيدا محمد باشا، أواسط هذا القرن، جميع مال الميري لمدينة بيروت بمبلغ تسعة وثلاثين ألف قرش يدفع إلى خزينة صيدا، وتعهدا بحماية أهلها وعدم ظلمهم، وعدم مخالفة الشرع الشريف والقانون المنيف[33]. إلا أن تحصيل الضرائب كان يترافق مع كثير من البَلْص والمصادرة وحرق القرى والمزارع أحياناً. أما إحداث ضريبة جديدة فكان يقابله الأهالي بالتمرّد، إذ عندما أحدث الأمير يوسف الشهابي سنة 1784 ضريبة جديدة على بزر الحرير، وأخرى على لباس الرأس من

(31) المحكمة الشرعية، السجل 1 - ع، ص 6، الوثيقة 11، أواسط شهر رمضان 1110 هـ. (1698 م).

(32) المحكمة الشرعية، السجل 1 - ع، ص 10، الوثيقة 20، أواسط شهر رمضان 1110 هـ. وهو الأمير بشير الأول الشهابي، حكم إمارة الجبل من 1697 - 1706.

(33) المحكمة الشرعية، السجل 2 - ع، ص 2، الوثيقة 4 مؤرخة سنة 1176 هـ. (1762) وكان هذان الأميران قد تصارعا من أجل الاستيلاء على حكم الجبل، بعد تنازل الأمير ملحم عن الحكم سنة 1754، واستمرا في الحكم حتى سنة 1763.

الحرير سمّيت «شاشية» ثار الأهالي واضطروه إلى إلغائها[34].

والتزم الشيخان محمد منكر وعلي حاج أحمد نصف إقليم الشومر بمبلغ 4750 قرشاً[35]. كما التزَم الأميران أحمد ومنصور الشهابيان ضريبة إعاشة بيروت (بَهَا ذخيرة) بمبلغ 2500 قرش، وضريبة عبودية بيروت بمبلغ 5000 قرش ميري[36].

كما تشير الوثائق إلى التزام «أحمد آغا شكلي» جمرك صيدا وحسبتها ورسم بواباتها عن سنة 1110 هـ. (1698 م) بمبلغ واحد وثلاثين ألف قرش أسدي[37]، والتزم عبدي باشا بن اسماعيل مال الميري لمدينة صيدا ورسم بواباتها وكيالة الغلال التابعة لجمركها، بمبلغ ستة آلاف قرش عن سنة 1176 هـ. (1762 م) مع التعهّد بعدم التعدّي على أحد بما ينافي الشرع والقانون[38].

والتزم جوهر آغا من والي صيدا قبلان محمد باشا[39] أسكلة جمرك بيروت وملاّحتها وميزان الحرير فيها، ومسلخها (قصاب خانه) ومقاهيها (قهوة خانه) ورسم خروج اليهود والنصارى وقدومهم، والرسوم الفردية والعامّة مع التزام مزرعة انطلياس وجميع ذلك بمبلغ ستة وثلاثين ألف قرش[40].

وكان محتسب جمرك صيدا تابعاً لإدارة المرفأ، حيث كان يحصّل رسماً ضئيلاً عن البضائع والفواكه ويقوم بتسعيرها. وكان مرفأ صيدا خلال القرن الثامن عشر أفضل الموانىء على الشاطىء الشرقي للبحر المتوسط، وأكثرها نشاطاً، وكان ينفرد بوجود آلة فيه لضغط المواد الخفيفة والكبيرة الحجم كالقطن

(34) مسعود ضاهر، **«الانتفاضات اللبنانية»**، مرجع سابق، ص 51.
(35) المحكمة الشرعية، السجل 1 ـ ع، ص 28، الوثيقة 59 أوائل رمضان 1110 هـ. (1698 م).
(36) المحكمة الشرعية، السجل 2 ـ ع، ص 2، الوثيقتان 5 و7، سنة 1762.
(37) المحكمة الشرعية، السجل 1 ـ ع، ص 3، الوثيقة 4.
(38) المحكمة الشرعية، السجل 2 ـ ع، ص 1، الوثيقة 3.
(39) ورد لقبه بالوثيقة: قبلان محمد باشا بكلربكي لِوا صيدا وبيروت وصفد حالا.
(40) المحكمة الشرعية، السجل 1 ـ ع، ص 4، الوثيقة 7، سنة 1698.

والصوف والحرير حتى يمكن تحميلها بكميات كبيرة على السفن[41]. أما بوابات صيدا آنذاك، فكانت ثلاثاً: البوابة الجنوبية (بوابة الخيمة)، والبوابة الشرقية (بوابة عكا)، والبوابة الشمالية (بوابة بيروت).

وكانت مهمة «الكيّال» في السوق كيل الغلال ووزنها، مقابل رسم بسيط يأخذه، أما الأحمال الثقيلة فتوزن «بالقبّان» الذي يشرف عليه القبّاني، مقابل رسم بسيط أيضاً، كما كان هناك رسم استخراج الملح، وعلى وزن بالات الحرير، وعلى ذبائح المسلخ، وعلى الحمّامات والمقاهي، أما رسم الخروج والقدوم لغير المسلمين، فقد تم إلغاؤه أوائل القرن التاسع عشر[42].

أما رسم الدِلالة في السوق، فكانت قيمته تختلف باختلاف قيمة البضاعة، وكان يستوفى من البائع والشاري على السواء، فيذهب ثلثاه للميري وثلثه للدَلاّل. وكذلك، كان أحد موظفي الباشا يستوفي رسم «القَيْد» على الصفقات التي تُعقد في السوق ومقداره واحد بالمئة، وكان يجلس أمام باب خان الإفرنج، وكثيراً ما منع المشاحنات بين التجار وتصدى للتلاعب بنوعية السلع[43].

وعند وفاة والي صيدا قبلان محمد باشا مطلع القرن الثامن عشر (1703 م) قام خليفته محمد باشا بتصفية تركته وإبراء ذمّته، في عدة وثائق من السجل الأول اشتملت على معلومات ومصطلحات غنيّة جداً عن تلك الفترة، وهي مطلع القرن الثامن عشر. فقد حضر لمجلس الوالي الجديد أحد رؤساء التجار في صيدا (بازر باشي) اليهودي عيد بن داود، مدّعياً أن له بذمة الوالي المتوفى مبلغ 1731 قرشاً ثمن أغراض، وبعد أدائه القسم بالله وبسيدنا موسى الكليم أعطي ماله. كما ادّعى الخواجه شاوا «الفرنساوي الإفرنجي المستأمن في صيدا» أن له بذمة المتوفى اثني عشر ألف قرش، وبعد إثباته ذلك دفعت له[44].

---

(41) انطوان عبد النور، «تجارة صيدا مع الغرب من منتصف القرن السابع عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر»، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1987، ص 121.

(42) علي الحسني، مرجع سابق، ص 151.

(43) عبد النور، «تجارة صيدا مع الغرب»، مرجع سابق، ص 81.

(44) المحكمة الشرعية، السجل 1 ـ ع، ص 34 ـ 35، الوثيقتان 72 و73.

وإذ أشارت الوثيقة الأولى إلى أحد تجّار صيدا اليهود وكان أحد رؤساء التّجار فيها، فإن الوثيقة الثانية أكدت وجود تجّار فرنسيين مقيمين في صيدا، وكان هؤلاء قد سيطروا على سوق صيدا مطلع القرن الثامن عشر سيطرة تامة، بحيث حصروا شراء القطن المغزول في صيدا وصور بهم دون سواهم من تجار البلاد والتجار الأوروبيين الآخرين. أما في حلب وطرابلس وعكا وازمير وحيفا، فكان التجار الإنكليز والهولنديون يشاركون التجار الفرنسيين في أسواق تلك المدن[45].

وقد بلغ عدد التجار الفرنسيين في صيدا سنة 1715 م، عشرين تاجراً، وسنة 1764 م، بلغ عددهم أربعة وثلاثين، منهم ستة من الرسميين، وثلاثة عشر من التجار، واثنان من الحرفيين، وثلاثة عشر من المستخدمين، بينما بلغ مجموعهم سنة 1789 م، حوالى ستين شخصاً[46].

وقد بلغ عدد المراكز التجارية الفرنسية في صيدا سنة 1717 م، أربعة عشر مركزاً، بينما بلغ عددها أواسط هذا القرن سبع عشرة مؤسسة، في حين أنه لم يتجاوز عددها في عكا ثلاث عشرة، وفي حيفا واحدة، وفي الرملة ثلاثاً، مما يدل على الأهمية الكبيرة التي أحرزتها صيد أواسط القرن الثامن عشر لدى الفرنسيين[47].

وكان السوق الأسبوعي في صيدا يعقد يومي الاثنين والثلاثاء حتى سنة 1730م. منذ العاشرة صباحاً وحتى عصر النهار، وكان الغرض من تحديد وقته تنظيم جباية رسم السوق (الباج) حتى لا يتهرّب من دفعه أحد.

ويستدل من وثيقة أخرى على أسماء وألقاب الحرفيين وأصحاب المهن الذين حضروا على هيئة وفد إلى سراي الوالي الجديد للإقرار بأنّهم قبضوا كل ما كان لهم في ذمة الوالي السابق من «أثمان لحم وبهار وخضر ومقادم ودجاج وأصناف بقول وأثمان أمتعة وأمور أشغال»، وتألف الوفد من:

---

(45) ضاهر، «الجذور التاريخية»، مرجع سابق، ص 343.
(46) عبد النور، «تجارة صيدا»، مرجع سابق، ص 145.
(47) ضاهر، «الجذور التاريخية»، مرجع سابق، ص 345.

سي علي حمود القصّاب باشي	=	ريّس القصّابين
الشيخ يوسف البازر باشي	=	ريّس التجار
الريّس عبد الرحمن عطار باشي	=	ريّس العطارين
حاج حسين بكزاده سبزاواتجي باشي	=	ريّس الخضرجية
ابراهيم باجه جي باشي	=	ريّس باعة مقادم الغنم والبقر
وهبي بن سليمان طاوقجي	=	بائع الدجاج
الحاج أحمد لبابيدي	=	بائع اللبّاد
شمس الدين سراج باشي	=	ريّس السّراجين
ابراهيم غزاز باشي	=	ريّس تجار الزجاج
حسن الخفاف باشي	=	ريّس باعة حجر الخفاف للحمّام
عبد اللطيف السمرجي	=	صانع أسرجة التحميل للدواب
سابا الذميّ الحداد	=	الحداد
قاوقجي السفر الذمي	=	صانع غطاء الرأس (قاووق)
(مطافجية)	=	نطفجية وهم يصنعون ما يلزم للدواب
القطانين	=	باعة القطن
الصبابنة	=	باعة وصناع الصابون

بالإضافة إلى بقية أعضاء الوفد من بقّالين وحدّادين ودبّاغين ومبيّضين وأصناف[48].

كما تشير وثيقة أخرى إلى أن بعض رجال حاشية الوالي السابق والعاملين في مقرّه حضروا يوم 25 صفر 1115 هـ (1703 م) إلى سراي الوالي الجديد ليشهدوا بأنهم قبضوا ما يخصّهم من «علايف وجوامك» وهم [49]:

(48) المحكمة الشرعية، السجل 1 - ع، ص 36، الوثيقة 75، يوم السبت سلخ صفر بخير سنة 1115 هـ. (1703 م).

(49) المحكمة الشرعية، السجل 1 - ع، ص 35، الوثيقة 74.

جماعة التفنكجية	=	أي التفنكجية الجنود حملة البنادق
كتخداي آخور	=	مأمور الاسطبل
جماعة السراجين	=	مباشرو الإضاءة
اليدكجية	=	راكبو الخيول بالمواكب الرسمية
الجاويشية	=	ضباط الصف في الحرس
خرمنديه	=	مقاولو البناء أو التحصينات
أمين تبن	=	مأمور علف الحيوانات
أمين حطب	=	مأمور الحطب والوقود عموماً
سقاية	=	مأمور جلب المياه
سنجقداريه	=	حملة أعلام الوالي
بيرقداريه	=	حملة الرايات
مهتران طبل وعلم	=	المسؤولون عن الموسيقى العسكرية
نعلبند باشي	=	المسؤول عن حدوات الخيل
القَرَه قُولْجيّه	=	رجال الخفر (الحرس)
الشُطّار	=	مجندون غير رسميين يساعدون الوالي في تقصّي الجرائم والقبض على المجرمين
الجاشنكيرية	=	مهمتهم تذوق الطعام قبل أن يتناوله الوالي للتأكّد من خلوّه من السم

بالإضافة إلى بقية أعضاء الوفد من الشيّاس والطبّاخين والطوبجية (رجال المدفعية) وغيرهم. وكثير من هذه المهن والحرف، وكذلك تسمياتها، تختص بالقرن الثامن عشر، إذ اندثرت في القرن التاسع عشر، أو تعدّلت أو تبدّلت تسمياتها بغيرها. ومن وثائق أخرى نرى أسماء بعض أصحاب الحرف في صيدا آنذاك مثل محمد بن يوسف الجزماتي، وعبده الحاج قاسم المسالخي، والحاج سليمان الخروبي، وعلي بن عمر الدلال، ومصطفى بن حموده الزبّال، وحسن الحمّاري شيخ السقي[50].

(50) المحكمة الشرعية، السجل 1 ـ ع، ص 22 ـ 25 ـ 26 ـ 39.

كذلك سجّلت وثائق أخرى بعض الأمور العامّة، مثل «ورود فرمان عاليشان» «يشعر بالجلوس الهمايوني المأنوس لسلطان جديد من بني عثمان ليحكم بين الناس بالعدل» سنة 1703 م. وهذا السلطان هو أحمد الثالث (1703 ـ 1730 م) مع أن الوثائق لم تشر إلى اسمه صراحة(51).

ومثل لجنة التحقيق التي شكّلها القاضي الشرعي في صيدا والوالي، فعيّن الأول ممثله الشيخ علي بن المفتي، وعيّن الثاني ممثله الحاج عثمان آغا. وقام الاثنان يصحبهما نفر من وجهاء وأئمة المساجد في صيدا، بالتوجّه إلى القرى التي أغار عليها سليمان بك بن الغواص من دمشق، وبصحبته اثنا عشر من اللاوند وبعض الأتباع، نهار الأحد 27 ربيع الآخر 1115 هـ. (1703 م)، وتفقدت اللجنة قرى الذوق التحتاني والذوق الفوقاني وابل ورروحانية وسنبريه ومرجعيون، وأحصت الأسلاب فبلغت 640 رأس بقر و34 رأس خيل و52 حماراً و213 رأساً من الماعز و214 رأساً من الغنم وثماني بنادق، بالإضافة إلى الألبسة والأدوات المنزلية وحلي النساء(52).

كذلك سجّلت وثائق أخرى عمليات بيع واستئجار أراضٍ ودُورٍ بين المسلمين وغير المسلمين، وكذلك بين أبناء الطائفة الواحدة، فقد اشترى فرنسيس بن خاطر من عمّه عساف بن خاطر القبو والإيوان المواجه له بستين قرشاً أسديّاً. ويحده جنوباً ملك حسن السكاكيني والخربة الملاصقة لملك ابن عبد السكافي، وشرقاً ملك الحاج ناصر الدين والقبو ملك البائع، ودار علي العكاوي، وشمالاً دار الحاج ناصر الدين ودار العجّان موسى الذمي، وغرباً دار ابن محمود الحكواتي وملك ابن عبد الله وذلك في أواخر ربيع الأول 1115 هـ(53).

كما اشترى عبد الله وأحمد ولدا قاسم شقيق محمد البتروني من المرأة الذمية رحمة بنت ناضر جميع الدار المشتملة على طبقتين بمبلغ 102 قرشاً أسدياً، وتقع

(51) المحكمة الشرعية، السجل 1 ـ ع، ص 19، الوثيقة 34.
(52) المحكمة الشرعية، السجل 1 ـ ع، ص 16 ـ 17، الوثيقتان 31 و32.
(53) المحكمة الشرعية، السجل 1 ـ ع، ص 37، الوثيقة 78.

في محلة البحر، وحددت الوثيقة ما يحيط بها[54]، كذلك استحكر الشيخ محمد الشهير بالزعتري من مصطفى حلبي، ابن علي بلوكباشي جميع سطوح القبو بالقرب من الحوش الموقوف على كوجك أحمد باشا عن كل سنة ثلث القرش[55].

كما استأجر محمد حلبي الساعتجي حمّاماً ودكاكين وخان الرز الثاني وغرفة (أوضى) ومخازن وبيوتاً وطاحوناً وثلثي الطاحونة الكبيرة وسراية بيت سيفا. وكلها في وقف كوجك أحمد باشا بمبلغ 1250 قرشاً، على أن يقتطع منها مبلغ 300 قرش لترميم العقارات وجلب أحجار للطواحين ودفع «عوارض البيوت، وخلْعَت بَهَا، والعوايد المعتادة كل سنة»[56].

كذلك استأجر محمد بن العوسي من الشيخ علي بن الشيخ أحمد المفتي حمّام السوق الكائن بمحلة الدكاكين وقف الجامع العمري مدة ثلاث سنين بمبلغ ستين قرشاً عن كل سنة على أن يدفع منها اثني عشر قرشاً ونصف القرش بدل ضريبة «خلعت بها» على الحمّام واثني عشر قرشاً ونصف القرش لإصلاح الحمّام[57].

وهناك عقود زواج عديدة تراوح صداقها بين حدّه الأعلى وهو ثمانون قرشاً مقدّم وثمانون قرشاً مؤخّر وثمانية قروش كسوة، وحدّه الأدنى وهو ثلاثة قروش مقدّم وثلاثة قروش مؤخّر ولا كسوة، بينما كان معظمها بين عشرة وخمسة عشر قرشاً، ويمكن المقارنة إذا علمنا أن القرش آنذاك كان يشتري 30 ـ 40 بيضة، أو دجاجة مطبوخة أو كيلة شعير، كما كان نصف كيلو البقر يباع بستّ عشرة بارة، وكان ممكناً شراء خمس دجاجات بقرش واحد، مع العلم أن القرش كان يساوي أربعين بارة أو مصرية.

(54) المحكمة الشرعية، السجل 1 ـ ع، ص 39، الوثيقة 80 مؤرخة أواسط ربيع الأول 1115 هـ.
(55) المحكمة الشرعية، السجل 1 ـ ع، ص 40، الوثيقة 81 مؤرخة أوائل محرم 1115 هـ.
(56) المحكمة الشرعية، السجل 1 ـ ع، ص 40، الوثيقة 83 في أوائل محرم 1115 هـ.
(57) المحكمة الشرعية، السجل 1 ـ ع، ص 41، الوثيقة 86 مؤرخة جمادى الأولى 1115 هـ.

أنموذجان من المؤرخين اللبنانيين في القرن الثامن عشر: جرجس زغيب وحنانيا المنيّر

الياس القطّار

مقدمة

عرف لبنان الحديث، في القرن الثامن عشر، بداية نهضة وازدهار وشغف بالكتابة التاريخية، لم تشهدها القرون السابقة. وبرز كلّ من المؤرّخين: روفائيل كرامه، وقسطنطين الطرابلسي، والمعلّم نقولا الترك، والمعلّم يوسف العورا، وحيدر الركيني والشماس العينطوريني، ونقولا الصايغ، ويوسف مارون الدويهي، وشيبان الخازن، وحيدر شهاب، وكذلك جرجس زغيب وحنانيا المنيّر. فبعض هذه الأسماء مخضرم، بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ومنهم من دوّن التاريخ في أشعار للمناسبات، والبعض الآخر كتب عن جزء أو أجزاء من لبنان الحالي أو كان لبنان جزءاً من كتاب له يروي تاريخ المنطقة.

وجرجس زغيب وحنانيا المنيّر هما أنموذجان من هؤلاء المؤرّخين المذكورين، ولكنهما ليسا أفضلهم، إذ يأتيان في الدرجة الثانية على مستوى الكتابة التاريخية التي كانت قائمة في تلك الأيّام إذا ما قيسا بالبطريرك الدويهي في أواخر القرن السابع عشر، وبالأمير حيدر شهاب المخضرم بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

(1)
الخوري جرجس زغيب
(؟ — 1729)

حياته

هو الخوري جرجس زغيب من مزرعة كفرذبيان. لا نعرف لمولده تاريخاً. خدم رعية قرية حراجل في كسروان من العام 1701 إلى تاريخ وفاته في العام 1729، ولا تذكر الأصول والمصادر شيئاً عنه. ونقع على ذكر له في مقطع من كتابه يعرّف فيه بنفسه قائلاً: «سنة 1701 حضرت أنا الخوري جرجس زغيب من المزرعة لخدمة الرعية الكاتب هذا التاريخ. ولد لي حنا في 18 كانون الأوّل سنة 1702 وحنا ولد موسى في 15 تشرين الأوّل 1720 وبعده ولد يوسف»[1]. وفي صفحات سابقة يورد أيضاً في سياق كلامه على الكهنة الذين خدموا كنيسة الرعية في حراجل ما يلي: «والخامس حضرت أنا الخوري جرجس زغيب الكاتب هذا التاريخ سنة 1701»[2]. ويذكر كذلك أنّه هو كاتب التاريخ: «أنا الخوري جرجس زغيب، خادم قرية حراجل قد كتبت هذا التاريخ»[3]. وهذا الأمر يكرره دائماً، كما رأينا، في صفحات أخرى[4]. وفي الصفحات الملحقة بهذا التاريخ يذكر الخوري يوسف خليل خادم حراجل، نقلاً عن ورقة مقيّدة في دفتر عماد القرية، أنّ الخوري جرجس زغيب دفن في الكنيسة، وهو أوّل من دفن فيها من الكهنة[5].

---

(1) راجع جرجس زغيب، **تاريخ عود النصارى إلى جرود كسروان**، طبعه الأب بولس قرألي، المجلة السورية العدد 1 (1926)، ص 30.

(2) المصدر نفسه، ص 22.

(3) المصدر نفسه، ص 11.

(4) المصدر نفسه، ص 18.

(5) المصدر نفسه، ص 22.

مؤلّفه:

لا نعرف للخوري جرجس زغيب مؤلّفات أخرى سوى «**تاريخ عود النصارى إلى جرود كسروان**»، ولا نعرف هل العنوان للمؤلّف أم للناشر، إذ إنّنا لم نطّلع على المخطوط الأصلي. وقد نشر الكتاب لأول مرّة وعلّق حواشيه الخوري بولس قرألي وألحق به نبذتين: الأولى في الأسرة الخازنجية بقلم البطريرك بولس مسعد، والثانية في الأسرة الشقيرية بقلم اسكندر المعلوف، وقد تمّ نشر الكتاب في المجلّة السورية العدد 1 (1926) ص 35، 38 - 153، 157 - 226، 229 - 281، 353 - 384، وطبع كذلك بمطبعة المقتطف والمقطّم بمصر (من دون تاريخ).

ومنذ سنوات قليلة أعيد نشر الكتاب في منشورات جروس - برس (من دون تاريخ)، طبعة مصوّرة عن طبعة الأب قرألي في سلسلة من الكتب أطلقت عليها تسمية «مصادر التاريخ اللبناني» وكان تاريخ زغيب العدد الأوّل فيها. وقد عثر الأب قرألي لأوّل مرّة على هذا التاريخ العام 1922 في نسخة منه باللغة العربية كانت موجودة عند الشيخ شاهين الخازن وهي منقولة عن الأصلية الموضوعة بالحرف الكرشوني؛ وقد تم نسخها على يد يعقوب بن طنوس الفرنجي في حراجل في 28 كانون الثاني سنة 1900. ولم يتمكن الناشر من العثور في دير مار ضومط للرهبان الحلبيين في فيطرون إلاّ على ورقة بالكرشوني من مقدّمة الكتاب. ثمّ بعد البحث وجد الأب قرألي نسخة للكتاب بالحرف العربي مماثلة لنسخة الشيخ شاهين الخازن وهي التي عمد إلى نشرها في الكتاب الموجود بين أيدينا، لأنّه لم يتمكّن من الوصول إلى النسخة الأصلية الكرشونية التي بحوزة الخوري يوسف خليل المرسل اللبناني من قرية حراجل والتي اختفى مكان وجودها، على الأقل من بيت الخوري ومن دير الكريم في غوسطا.

وما تجدر ملاحظته أنّ تاريخ الخوري زغيب ينتهي في العام 1729 ولكنّ الكهنة الذين خلفوه على الرعية والوكلاء أكملوا تدوين الأحداث بعده من العام

1729 إلى 1900. والنسختان بالحرف العربي (نسخة الخازن والنسخة التي اعتمدها قرألي) تتوقّفان معاً عند هذا التاريخ[6].

ويقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام: القسم الأوّل: حريق حراجل؛ القسم الثاني: بناء كنيسة اللوزة؛ القسم الثالث: الأسر القاطنة في حراجل.

بيئته

جرجس زغيب هو ابن كسروان، ولد في كفرذبيان وخدم حراجل وعاش في بيئة مسيحية مارونية يعمل في خدمة الكنيسة كاهناً للقرية تحت ظل مشايخ آل الخازن الذين كانوا لمئة سنة خلت قد غيّروا معالم جرود كسروان الطائفية بإضعافهم الوجود الشيعي وإسهامهم في نشر الموارنة بدعم من الأمراء المعنيين.

عاش جرجس زغيب في الفترة التي انتهت فيها الإمارة المعنية وبدأت معها الإمارة الشهابية، وقد عاصر أحداثاً سياسية لبنانية كان لها تأثيرها على سير أحداث لبنان لاحقاً. فقد شهد نهاية الحزب اليمني في لبنان بعد معركة عين دارة (1711) التي وطّدت سلطة الشهابيين على الجبل اللبناني مما أتاح للزعامة المارونية أن تأخذ حجماً جديداً ثابتاً بعد إعادة توزيع الأمير حيدر للمقاطعات على حلفائه. وكان من نتائج ذلك أن ثبّت الموارنة خاصة والمسيحيون عامة أقدامهم في كسروان ثمّ في المتن باتجاه الجنوب، بحيث يصح القول إنّ القرن الثامن عشر كان عصر انتشار المسيحية في الجبل وعصر صعود الزعامات المارونية تدريجياً إلى واجهة الأحداث في كنف الأمراء الشهابيين.

وفي حين كان الوجود المسيحي يترسّخ في كسروان، كان موارنة الشمال يعانون من حكم آل حماده الذي اضطرّ بطاركتهم إلى ترك الشمال مرّات عدّة باتجاه الشوف حيث آل معن، وباتجاه كسروان حيث آل الخازن الذين أجبروا بضغوطهم الشيعة على هجرة كسروان إلى البقاع متيحين لعائلة الخازن بسط

(6) راجع المعلومات عن نسخ الكتاب في مقدّمة الناشر، ص 4 ـ 5.

سلطتها على معظم أراضي المنطقة ونشر الأديرة والكنائس وتشجيع السلطة الكنسية على الاستقرار في كسروان تحت ظل نفوذهم المتعاظم زمنياً، وحتى داخل مؤسّسة الكنيسة.

هكذا كان الوضع السياسي والديني على زمن جرجس زغيب. أمّا الوضع الثقافي، فلقد كان في ازدهار مطّرد في كسروان وخصوصاً في المناطق المارونية، بفضل اهتمام مدرسة روما المارونية. فلقد أُنشئت الرهبانيات وعُقدت المجامع الدينية كالمجمع اللبناني في العام 1736، وتوسّعت دائرة التعليم بين الكهنة، فكان منهم طائفة جليلة تخرّجوا في الغرب، ولعب بعضهم دوراً أساسياً في قيادة الكنيسة المارونية إدارياً أو فكرياً.

وكان من نتائج هذه الأوضاع السياسية والدينية والثقافية بدء حركة تأليف عند الموارنة على أكثر من صعيد، منها الكتابة التاريخية(7) التي اختطّ لها البطريرك الدويهي طريقاً حاول الكثيرون السير في مجراها، فأخفق بعضهم ونجح البعض الآخر قليلاً إذا ما قيس ذلك بما أنتجه البطريرك الدويهي من جهة، وبما أنتجه حيدر الشهابي في آخر القرن الثامن عشر من جهة أخرى.

وفي حين راحت الكتابة التاريخية في لبنان تحاول شق طريقها، كانت أوروبا منذ القرن السابع عشر قد عرف التأريخ فيها تطوّرات جمة على صعيد مضمونه ومنهجيته. فعلى صعيد المضمون، كان القرن الثامن عشر عصر الأنوار والأفكار التي أفرزت الثورة الفرنسيّة. على صعيد المنهجية، كانت حركة التبحّر ونشر النصوص على ضوء مبادىء علم الديبلوماتيك قد ازدهرت في فرنسا في القرن السابع عشر وانتقلت منها إلى ألمانيا في القرن الثامن عشر لتعرف تطوّراً أكبر(8). ولكنّ الشرق كان بعيداً عمّا يجري في أوروبا على الصعيد الثقافي، بالرغم من انفتاح الموارنة عليها عبر تلامذتهم الذين يتخرّجون منها.

---

(7) حول هذه التحوّلات وتفاصيلها راجع إيليا حريق، **التحوّل السياسي في تاريخ لبنان الحديث**، الدار الأهلية، بيروت، 1982.

(8) لمزيد من التفاصيل حول تطوّر الكتابة التاريخية في أوروبا راجع كتابنا: **مدخل إلى علم التاريخ: تطوّره ــ منهجه**، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت، 1982.

مضمون الكتاب

يعالج الكتاب ثلاث نقاط هي: حريق حراجل، وتاريخ كنيسة سيّدة اللوزة، وتاريخ الأسر القاطنة في حراجل. وهذه النقاط الثلاث يجمعها موضوع واحد هو تاريخ حراجل مع استطرادات إلى ما كان يجري في القرى المجاورة لها.

في النقطة الأولى التي يوردها القسم الأوّل تحت عنوان حريق حراجل، يخبر جرجس زغيب، نقلاً عن تواريخ المتاولة ومحادثاته معهم، أنّ الشيخ أبو نادر الخازن عندما طلع إلى قرية عجلتون حاول من دون نتيجة ايجابية مصادقة المتاولة والتقرّب منهم في حراجل لمنع تعدّياتهم على نصارى عشقوت وعجلتون وبلّونه. وتشاء الصدف أن يتعدّى متاولة حراجل على خيّالة والي الشام الذين كانوا مكلّفين بجمع ضريبة العشر وضريبة الفرد، فسرقوهم وقتلوهم ورموهم في هوّة قرب فيطرون، وكان شاهداً على ذلك أبو نادر الخازن، الذي استغلّ الفرصة لإبلاغ والي الشام الأمر شخصياً. وعندما تحقق الوالي من ذلك أرسل حملة عسكرية إلى حراجل لتأديب المتاولة الذين عصوا الدولة وتحصّنوا في القرية بعد انضمام أهل كفرذبيان وفاريا وميروبا إليهم. فحاصرت قوّات الباشا العصاة الذين بلغ عدد محاربيهم 500 ثمّ اقتحموا معقلهم بعد قتل العديد من المحاربين، فهرب المتاولة إلى الهرمل وإلى حمص ودخل العسكر القرية وحرقها. وهنا يعطي جرجس زغيب تاريخاً خاطئاً للحرق إذ يجعله في العام 1557 في زمن أبي نادر الذي كان موجوداً في زمن متأخّر عن هذا التاريخ.

وحاول أبو نادر استغلال الفرصة لشراء أرض المتاولة لقاء بدل سخيف: بندقية أو كمية من البارود. وإذ بقيت حراجل فارغة من السكان، وبعد وساطات عدّة، عاد المتاولة إليها واعتبر شراء أبي نادر غير شرعي. ولكن إذ كان المتاولة بحاجة إلى المال لإعادة بناء بيوتهم استدانوا أموالاً من أبي نادر الذي كان لقاء تقديمها لهم يشتري فيها بعضاً من أرزاقهم، ثمّ ازدادت رقعة شراء الأرض مع أبي نوفل الخازن ولكن خارج الضيعة، في مزارعها (كفرذبيان وبقعاتا وقلع الوطا وميروبا). وحاول أبو نوفل جاهداً إسكان النصارى بين المتاولة فلم ينجح، وحاول استبدال

النصارى ببعض المسلمين السّنّة الموجودين في عجلتون وفيطرون والقليعات ولم يقدر هؤلاء على السكن أيضاً بسبب تقاتلهم مع المتاولة. ومن حاول من النصارى التجرؤ على السكن كان نصيبه السرقة والموت. عند ذلك لجأ أبو نوفل إلى مشايخ الدروز فأسعفوه وأعطوه حكم المنطقة وتدخّلوا لدى الوالي لوضع حدّ لتعدّيات الشيعة.

وبتدخل الدولة بالقوّة توقّف المتاولة عن تعدياتهم وسكن النصارى في مزرعة كفرذبيان وعشقوت وأبعد منهما. وإذ حاول المتاولة مجدداً تكرار التعدّي استعمل النصارى القوّة مع أحد عصاتهم الكبار فقتلوه فاستكان أهل عشيرته وحلّ الأمان خاصة بعد افتقار المتاولة من جهة وتسلّط الدولة عليهم. عندها بدأ النصارى بالاستقرار في ميروبا وبقعاتا، وأخيراً تجرّأ أحد النصارى المدعو فارس شقير من غبالة فسكن في حراجل بالذات.

يتكلّم القسم الثاني عن تاريخ كنيسة سيّدة اللوزة. يقول الكاتب إنّه بعد تحرّيه معلومات سكّان القرية من النصارى والمتاولة عرف أنّ كنيسة القرية كانت قائمة قبل وجود المتاولة وكانت على اسم السيدة وقد انتقلت هوية السكان في القرية من النصرانيّة إلى الإسلام السني، إلى المتاولة، فإلى النصارى. وعندما طرد المسلمون النصارى من القرية، ويقصد بذلك بعد هجمات المماليك، دمّروا الكنيسة ولم يبق منها سوى الدارة التي سمّيت دارة السيدة مريم. ثمّ انتقلت المنطقة من المسلمين السنة إلى بيت حمادة الذين شجّعوا متاولة بعلبك على المجيء إلى حراجل للسكن فيها فتكاثر عددهم منذ مجيئهم، العام 1505، وهم أربع عائلات: مشيك وبيت زعرور وبيت سويدان، وبيت ياسين، حتى صار في ضيعة حراجل 370 بيتاً وتملّكوها وغيّروا اسم السيّدة فصار «دارة السوده» وظلوا في القرية 140 سنة.

ثمّ كان ما كان مع بيت الخازن كما رأينا في القسم الأوّل. وبعد مجيء فارس شقير في العام 1664 الذي مهّد له بدء شراء الخازنيّين لبعض أملاك الحراجليين في العام 1648، تكاثر شراء الأرض من المتاولة وبدأ شقير يشجّع

النصارى على السكن في القرية، فبلغ عددهم خمسة بيوت، وبعد سبع سنوات على وجودهم ألحّوا على المتاولة بالسماح لهم ببناء كنيسة فرفضوا بادىء الأمر. وبعد إلحاح ومراجعات عديدة على فترات وافق المتاولة على السماح ببناء كنيسة صغيرة مكان دارة السيّدة السوده وجبّانة للموتى، واشترطوا أن يكون المذبح لجهة «القبلة» وأن تكون الكنيسة من دون ناقوس وصنوج وأن لا تعطى اسم السيّدة العذراء، لذلك أعطيت اسم سيدة اللوزي (اللوزة) نسبة لشجرة لوز قرب الكنيسة. وتمّ بناء الكنيسة في العام 1671. وتناوب على خدمتها عدّة كهنة عملوا في ظلّ سيطرة وشروط المتاولة الذين انتهى وجودهم في حراجل في العام 1696 عندما رحلوا إلى جهات بعلبك. وكان الخوري جرجس زغيب خامس كاهن يخدم هذه الكنيسة في العام 1701، بعد رحيل الشيعة عن القرية بمدّة وجيزة. وفي العام 1722 تمّ نقل الكنيسة إلى أملاك دير ريفون.

وبوفاة جرجس زغيب توقّف سرد حوليات تاريخ حراجل إلى أن جاء الخوري يوسف خليل فأكمل الأخبار حتى مطلع القرن العشرين. وهذا الموضوع يخرج عن نطاق بحثنا.

أمّا القسم الثالث، فهو تاريخ الأسر القاطنة في حراجل. وفي هذا القسم يعود الكاتب إلى الكلام على فارس أبي نصر شقير الذي جاء من برهة (برسة) قرب طرابلس وكان أوّل نصراني يسكن حراجل مع زوجته وابنه نصر وسبباً لاستجلاب النصارى للقرية وشراء أملاك المتاولة لأبي نوفل الخازن. وكان شقير أساساً من طائفة الروم فسكن غبالة وتزوّج بمارونية من بيت الحصري وتبع طقس الموارنة. ولفارس شقير كل الفضل في بناء كنيسة السيّدة بحسن تصرّفه مع المتاولة. وبعد شقير حضر واصاف العقيقي من كفرذبيان في العام 1674 وكان سبب شراء أرزاق في حراجل لدير ريفون بالمقايضة بروؤس ماعز. وفي العام 1676 حضر يوسف عرنوس من جهات طرابلس؛ وفي العام 1684 حضر يوسف عبيد من الفتوح؛ وفي العام 1687 حضر غانم مهنا من المزرعة؛ وفي العام 1689 حضر السكاف ديب مهنا؛ وفي العام 1691 حضر شمعون زغيب من المزرعة،

وفي العام 1694 حضر سلّوم باسيل من حدث الجبة؛ وفي العام 1696 حضر الخوري يوسف العقيقي من المزرعة؛ وفي العام 1708 حضر الخوري جرجس زغيب (مؤلّف الكتاب)؛ وفي العام 1706 حضر الحاج سلامة؛ وفي العام 1716 حضر روحانا مهنّا من المزرعة؛ وفي العام 1729 حضر لطف الله بو عقل خليل من ميروبا.

منهجية الكتاب

المنهجية كمَا نعلم تقوم على عدّة ركائز منها بالتسلسل المنطقي: التقميش، العلوم المساعدة، النقد، العدالة والضبط، إثبات الحقائق التاريخية، الاجتهاد، العرض، إلخ. فكيف طبّق جرجس زغيب الركائز المنطقية؟

أ ــ التقميش

اجتهد جرجس زغيب في التنقيب والسؤال وبنى تاريخه، تبعاً لتحليل الأب قرألي، على مستندات وتقاليد كانت محفوظة لدى من بقي من أسر المتاولة في حراجل وجوارها[9]. وما ورد في نصّ الكتاب يؤكّد ما ذهب إليه الأب قرألي. فجرجس زغيب يذكر ذلك بوضوح حينما يقول: «أنا الخوري جرجس زغيب... كتبت هذا التاريخ، قشعت التواريخ مع المتاولة، استخبرت من كل منهم كل شيء، وكتبت مثلما اتخبرت، وحققت»[10]. ويقول في مكان آخر: «وهذا الخبر من المتاولي ومن تواريخهم عن قتل خيّالة الصارجية خيّالة الحكومي وباقي ذكر هوية المقتلي أي قتل الصارجيّة في جبل فيترون جيلاً يخبر جيل. وحريق حراجل آثاره موجودة بموجب تاريخ المتاولي...»[11]. وفي موضع آخر يذكر: «أنا الخوري جرجس زغيب خادم قرية حراجل، أعملت تاريخ السيدة اللوزة التي معمرة في دارة السوده. ومن بعد الفحص والسؤال من النصارى والمتاولي

(9) الأب قرألي، مقدّمة تاريخ عود النصارى، ص 4.
(10) زغيب، المصدر المذكور، ص 11.
(11) المصدر نفسه، ص 15.

أوجدت مع المتاولي تواريخ توضح عن قدمية الكنيسة...»[12]. وفي محل آخر يعلن: «إنّي شفت تاريخهم مكتوب محمدي...»[13]. وفي موضع آخر يقول: «ومعروفين أسامي القتلى في تاريخ المتاولي، وأنا نظرته...»[14].

هذه المقتطفات من كتاب جرجس زغيب تدلّ على مدى تدقيق المؤرّخ في ما يرويه. وتقميشه يقوم على ثلاثة أمور أساسية: التواريخ المكتوبة، ولعلّه يقصد بذلك الوثائق التي كانت بحوزة المتاولة، ثمّ الملاحظة الشخصية، وأخيراً الروايات الشفهية المتناقلة جيلاً عن جيل. وهو لا يكتفي بالاطّلاع على التواريخ بصورة عارضة، بل انطلاقاً من المفردات التي وردت في الاستشهادات أعلاه، يتحقّق ويفحص، الخ... وهذا دليل على مدى جدّية تقميش الكاتب. ولكنّ هذه الجدّية لا تزال على مستوًى عفوي بديهي وترتكز على الحدس أكثر ممّا ترتكز على قواعد علمية. ولذلك، فالكاتب لا يحدّد لنا التواريخ التي عاد إليها ولا الأشخاص الذين استقى منهم الأخبار، فإسناده مبهم لعدم ذكر مصادره بوضوح.

ب ــ الركائز المنهجية الأخرى

طبعاً، كان جرجس زغيب على بساطته بعيداً كل البعد عن الاستفادة من العلوم الموصلة والمساعدة. وجاء نقده بسيطاً عفوياً يرتكز على الحدس كما ذكرنا أعلاه. ولكنّ حدسه يستند إلى إرادة طيّبة للتحقّق وللفحص كما يقول، وللاستعلام والاستقصاء من المعاصرين له من متاولة ونصارى. وهو، كشاهد عيان، يتميّز بالعدالة في رواية الأحداث لأنّه يرويها كما نُقلت إليه من مصادرها المتنوّعة؛ أمّا ضبطه فظاهر وواضح بتحرّيه مكان الحدث. وهو يثبت الحقائق التاريخية كما نقلت إليه ولا يسعى للاجتهاد حيث تقصّر مصادر استقصائه التاريخي. ويبقى سؤال منهجي مطروح على مستوى العدالة والضبط: ما مدى العدالة والضبط في ما يسوقه إلينا من أحداث تبدو، كما ذكرنا أعلاه، منقولة عن

---

(12) المصدر نفسه، ص 18.

(13) المصدر نفسه، ص 19.

(14) المصدر نفسه، ص 15.

مصادرها كما سمعها واطّلع عليها؟ في الظاهر يبدو الأمر من دون إشكال، ولكنّه في الباطن يتطلّب تفحّصاً دقيقاً لمصادر الشيعة للتأكّد من أنّ ما نقله إلينا جرجس زغيب لم يكن محوّراً ومدسوساً، لأن الموقع الطائفي للكاتب يبدو واضحاً، ولا شيء يمنع التفكير بأنّه كان يحاول إسقاط أبعاده المذهبية الدينية على ما يروي.

ج ـ العرض

كتاب زغيب صورة عن الوضع الثقافي على مستوى اللغة كما كان سائداً عند غالبية الناس آنذاك. وهو يظهر أنّ جرجس زغيب لم يكن على اطّلاع واسع على الأوضاع الثقافية في عصره. فهو ككاهن كان قد تلقّن مبادىء القراءة والكتابة بصورتها البسيطة. والدليل على ذلك لغته العامية، المغرقة في عاميتها في اللجهة التي لا يزال سكان كسروان يتكلّمونها. وما يثير دهشتنا هو أنّ ما حقّقه تلامذة مدرسة روما المارونية من إعادة الحياة للغة العربية الفصحى لا يبرز أثره إطلاقاً في كتاب جرجس زغيب. فأسلوبه العامّي سهل الفهم واضح، وسرده فيه الكثير من الاستطرادات والتكرار، وبمَا أن الأسلوب عاميّ فالأخطاء اللغوية كثيرة.

(2)

حنانيا المنيّر

(1757 — 1820؟)

حياته

المعلومات المتوافرة عن حياة حنانيا المنيّر، زهيدة. فما نعرفه عنه أنه ولد في بلدة ذوق مصبح من أبوين من طائفة الروم الكاثوليك، في منتصف القرن الثامن عشر (1757).

وفي العام 1774 دخل دير مار يوحنا الصايغ في الشوير وكان له من العمر 17 سنة. وبعد درسه لمبادىء العلوم المتوافرة في عصره ولقواعد اللغة العربية سيمَ كاهناً. وكان ينظم الشعر والقصائد[15]، ولم يصلنا من شعره سوى أبيات قليلة مدرجة في كتابه عن الشوف.

وفي تفحّصنا لكتابه «**الدر المرصوف**»، وجدنا أن الكاتب يلقي بعض الأضواء على نفسه فيقول إنه في العام 1781 كان من بين الرهبان الذين أودعهم حاكم البقاع السجن ليوم واحد بسبب اصطيادهم للسمك[16]؛ وفي العام 1792 كان حاضراً عند هجوم عسكر الشام على زحلة[17]؛ وفي العام 1800 يعلّق على الصلح الذي جرى بين بشير وجماعة أولاد الأمير يوسف بأنه لن يستقيم طويلاً بسبب عدم استقامة الطرفين[18]، وهو يظهر فرحه الشخصي بموت الجزار في العام 1804 وينظم القصائد بالمناسبة[19].

---

(15) راجع مقدمة ناشر كتاب المنيّر، الأب أغناطيوس سركيس، منشورات جروس ـ برس، ص (2) وما ورد في متن الكتاب بقلم المنيّر ص 3، 17.

(16) المنير، **الدر المرصوف**، ص 34.

(17) المصدر نفسه، ص 77.

(18) المصدر نفسه، ص 127.

(19) المصدر نفسه، ص 152.

ويعرف عن حنانيا المنيّر، أيضاً، أنه عمل على مساعدة الأمير حيدر شهاب في جمع تاريخه، وكان كتابه مصدراً من مصادر هذا الكتاب[20].

مؤلفاته

1 - **الدرّ المرصوف في تاريخ الشوف**. وما نشر منه هو نسخة كانت عند سليم باز من 178 صفحة، وكلّ صفحة من 21 سطراً بخط عادي، وهي منقولة عن نسخة كتبها بيده جرجس صفا عن نسخة لناصيف اليازجي وأهداها للبطريرك بولس مسعد. وقد نشر الكتاب سابقاً في مجلة **المشرق**، ثم أعيد توزيعه ونشره نقلاً عن **المشرق** في طبعة صدرت عن دار جروس - برس مع فهارس من اعداد جوزيف اليان، وذلك ضمن سلسلة **مصادر التاريخ اللبناني** رقم 3. وهذا الكتاب يتكلم على أحوال لبنان عامة والشوف خاصة ويشمل فترة تمتد من العام 1716 إلى 1804. وهو مدوّن على طريقة الحوليات تبعاً لتسلسل الأحداث شهراً بشهر. وفي رأي الناشر، الأب سركيس، كان هذا الكتاب مصدراً لبعض معلومات حيدر شهاب، والدليل على ذلك التوافق بين الأمير حيدر والمنيّر بحيث تبدو معلومات كتاب الأول وكأنها منقولة حرفياً عن الثاني[21].

2 - ويسند الناسخ جرجس صفا للمنيّر عدة كتب أخرى منها[22]:

أ - **مجموع أمثال لبنان وبرّ الشام** (أربعة آلاف مَثل) وقد نشرها عيسى اسكندر المعلوف[23].

ب - **تاريخ الرهبنات في لبنان**.

---

(20) حيدر شهاب، **لبنان، في عهد الأمراء الشهابيين**، الطبعة الثانية، 1984، منشورات المكتبة البولسية، مقدمة الناشرين أسد رستم وفؤاد افرام البستاني، ص بج.

(21) المصدر نفسه، ص 2.

(22) المصدر نفسه، ص 2.

(23) عيسى اسكندر المعلوف، **المشرق** 4 (1905)، ص 969، 12 (1913) ص 41، 102، 261، 359، 437.

ج - **تاريخ مخطوط**، وجد عند يوسف لطف الله أبو سليمان، في المتين، ضمّنه تاريخ نشأة الرهبانية الباسيلية الشويرية.

دوافع الكتاب

يحدد المؤلف الدوافع إلى الكتاب بغرض الحفاظ على ما ورد في الصحف والأوراق، ولتجنّب نسيان ما حدث ويحدث في البلاد عامة وفي الرهبانية الشويرية خاصة. والكتاب هو تكملة لما كان بدأ به الخوري نقولا الصايغ وتابعه المطران أغابيوس إلى أن جاء المنيّر ليتابع العمل حيث توقّف أغابيوس، مع ذكر بعض حوادث منذ بدء الرهبنة[24]. وذلك لأن، حسبما يذكر الكاتب، ما صار وقد يصير في الرهبنة الشويرية والبلاد أمور ينبغي كتابتها، لأن الإنسان قد يضطّر لمعرفة زمن حدوثها وكيفية صيرورتها[25].

بيئته

تربّى حنانيا المنيّر في كسروان، ثم دخل دير مار يوحنا الصايغ ـ الشوير حيث أخذ العلم من ذلك الصرح الديني الذي احتضن كلاً من عبد الله الزاخر، عالم عصره، والخوري نقولا الصايغ، الشاعر والمؤرخ، اللذين حوّلا الدير المذكور إلى خليّة علمية، خاصة بعد إنشاء المطبعة الشهيرة.

وقد شهدت الفترة التي عاش فيها المنيّر انبعاثاً ثقافياً كبيراً، إذ فيها نشأت مدارس كبرى (عينطورا، عين ورقة، كفرحي، رومية) وبرز كتّاب لا بأس بهم، وكان الانفتاح على الغرب يشق طريقه صعداً، عبر الإرساليات الأجنبيّة من جهة وعبر الذين يتتلمذون على أوروبا مباشرة.

وقد عرفت هذه الفترة نشاطاً مرموقاً في الرسالة الدينية عند طائفة الروم الكاثوليك، التي انتشرت أديارها في المتن وكسروان وبعلبك والشوف وغيرها. وكان الوضع السياسي متأزماً مع وجود الجزار الذي تلاعب بالأمراء الشهابيين

---

(24) المنيّر، المصدر نفسه، ص 4.

(25) راجع نصّ المؤلف حرفياً، ص 3.

وبحلفائهم من أعيان البلاد؛ وقد انعكس هذا الجوّ على مجمل الأوضاع الاقتصادية، فدفع المواطنون ثمناً لذلك ضرائب لم تكن بالحسبان. وضمن هذا الجوّ المتأزّم جاءت الحملة الفرنسية على مصر لتزيد المنطقة تأزماً على تأزم.

وفي الوقت الذي كان حنانيا المنيّر يخط كتابه في التاريخ كانت أوروبا تشتعل بأنوار فلاسفة الأنوار أو الفلاسفة العقلانيين مع فولتير، وديدرو وغيرهما من أرباب التاريخ والفكر الذين مهّدوا للثورة الفرنسية التي ستصل أصداؤها إلى المؤلف فيدوّن لمحة عنها وعن الحملة الفرنسية على مصر.

مضمون الكتاب

يعالج الكتاب على ما يذكر الكاتب «ما حدث في الرهبنة من الأحوال وعاطفاً عليها بعض ما جرى في البلاد من الأهوال وذلك بأوجز الأخبار وأبلغ الاختصار...»[26]. وهو يدون الأخبار على طريقة الحوليات.

يشمل الكتاب الفترة الزمنية الممتدة من العام 1713 إلى 1804. وهو من العام 1713 إلى 1773 كناية عن تلخيص لبعض من سبقه من مؤرخي الرهبانية، كما يصرّح بذلك شخصياً «اعلم وفقك الله أنه قد يوجد في الرهبنة تاريخ نظير هذا قد اعتنى به فيه المطران كير اغابيوس... وكان الذي شرع في التاريخ المذكور وبدأ به الخوري نقولا (الصايغ) الصالح الذكر ماسكه منذ تأسيس هذه الرهبنة وقد أنهاه المطران المذكور في عهد رياسة الخوري يعقوب قديد فلذلك، عدلت (أنا) الفقير عن ذكر ما هو محرر هناك... إلا انني رأيت وارتأيت أن أذكر بعض حوادث منذ بدء الرهبنة إلى عهد انتقال الخوري يعقوب... بوجه الاختصار...»[27].

أما إنتاج حنانيا المنيّر الشخصي، فيبدأ مع العام 1774 حيث يدوّن ما شاهده شخصياً كشاهد عيان.

(26) المصدر نفسه، ص 4.

(27) المصدر نفسه، ص 4.

ويمكن القول إن الكتاب ينقسم إلى بابين أساسيين: الأول تاريخ طائفة الروم الكاثوليك من جهة، وتواريخ أخرى محلية وأقليمية وحتى عالمية من جهة أخرى. وهذان البابان يجمعان موضوعات شتى، منها: الوقائع الدينية، والعسكرية والسياسية، والاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والثقافية.

- ففي الوقائع الدينية، كلام على الروم الكاثوليك: مجامع - أديرة - عمران كنسي - وضع الرهبانيات - البطاركة - المطارنة - القساوسة، ووضع الطائفة في سوريا وخارجها. وكلام على الإكليروس الماروني ورجال الدين الدروز والراهبة هنديّة وبعض البابوات.
- وفي الوقائع السياسية، كلام عن لبنان والشام وفلسطين ومصر وإستانبول. ففي لبنان، كلام مثلاً عن الشهابيّين، وعن بعض أعيان الدروز وبعض أعيان الموارنة وبعض أعيان المتاولة وعلى مدبري الإمارة.
- وفي الشام، كلام على الولاة والمسؤولين، وكذلك في فلسطين حيث الجزار وقواده وآغواته وعلائقه بالحكام اللبنانيين، وفي مصر حيث أبو الذهب وبونابرت، إلخ.
- وفي إستانبول ذكر للسلاطين والصدور العظام وعلاقاتهم بالمنطقة.
- وفي الوقائع الاقتصادية - الاجتماعية: أسعار وعملات وإحصاءات.
- وفي الوقائع الطبيعية: أوبئة وزلازل وأمطار وثلوج.
- وفي الوقائع الثقافية: قصائد متنوعة للمؤلف ولشعراء آخرين ونموذج عن الكتابة آنذاك.

المنهجية

1 ـــ التقميش

إن الكتاب في مجمله، كما ذكرنا سابقاً، رواية شاهد عيان للأحداث. وهو لم يأخذ من مصادر سابقة له إلا في ما يتعلق بالأحداث الممتدة من العام 1713

إلى 1773 كما رأينا سابقاً. لذلك لا يصح الكلام على التقميش طالما أن المؤلف يدوّن ملاحظاته ومشاهداته كشاهد عيان.

وهو لا يسند أخباره إلى نصوص ووثائق على عادة الأمير حيدر، إلا في ما ندر. ومن الأمثلة على ذلك، نصّ عن الحوالات[28].

وهو للتأكيد على كونه شاهد عيان، يقطع سياق روايته للأحداث، مرّات عدّة ليذكّرنا بوجوده[29]. وإذا ما روى حادثة، لم يكن بالضرورة حاضراً فيها، نسب الكلام إلى غيره بطريقة غير مباشرة «قيل، أظن، قال، قالوا...»[30].

ولا أظنّ أن الكاتب كان جاهلاً لمسألة الوثائق في الكتابة التاريخية. وهو في مقدمته يتنبّه لضرورة تسطير التاريخ بالأوراق، لأنه يكون أكثر قبولاً عند العقل مما يرويه الحديث بالنقل[31]؛ ولكنه مع ذلك، وإذا ما قارنّاه بحيدر شهاب، نجده مقصّراً جداً.

ولا نظنّ أن الكاتب قد أحسن استعمال العلوم الموصلة لتوضيح الحقائق التي يسوقها إلينا.

2 ــ تنظيم العمل

وهنا لا بدّ من سؤال جوهري. لقد عرفنا أن الكاتب اعتمد الحوليات لكتابة تاريخه. وضمّن كل حول خصّ رهبانيّته وطائفته والبلاد بأحداث شتى. ولكن هل اعتمد في ذلك التسلسل المنطقي نفسه ضمن كل حول، أم كان التسلسل المنطقي في الموضوعات يختلف من حول إلى آخر؟

لنأخذ للإجابة عن ذلك، بعض النماذج المتلاحقة منذ العام 1771 إلى العام 1775[32].

---

(28) المصدر نفسه، ص 71.
(29) المصدر نفسه، ص 17، 77.
(30) المصدر نفسه، ص 35،61، 62.
(31) المصدر نفسه، ص 3.
(32) المصدر نفسه، ص 11 - 20.

فعن العام 1771، نجد الموضوعات الآتية: أبو الذهب ـ عوامل طبيعية ـ عصيان المتاولة.

وعن العام 1772، نجد الموضوعات الآتية: الأمير يوسف والمتاولة ـ المسكوب والجزار في بيروت ـ غرق راهب ـ تنيّح راهب.

وعن العام 1773، نجد الموضوعات الآتية: ذهاب راهب إلى الشام ـ عمار كنيسة.

وعن العام 1774، نجد الموضوعات الآتية: المنيّر يعرّف عن نفسه ـ تنيّح راهب ـ إبطال الرهبنة اليسوعية ـ ارتسام مطران ـ مجمع عام.

وعن العام 1775، نجد الموضوعات الآتية: تنيّح شخص من الروم الكاثوليك ـ ارتسام مطران ـ خروج أبو الذهب إلى فلسطين ـ الجزار.

إذاً، سياق الموضوعات يختلف من حول إلى حول. فقد يبدأ تاريخ رهبانيته ليعالج موضوعات عسكرية أو سياسية أو دينية في حول ما، أو قد يبدأ بحادث عسكري لينتقل إلى وقيعة طبيعية أو دينية، إلخ. فالسياق المنطقي الموحّد لعملية رواية الأخبار لم يكن موجوداً.

وبالرغم من أن الكاتب يمرّ على كل السنوات بالتلاحق، فمن الملاحظ أن حجم المعلومات لم يكن متعادلاً من حول إلى آخر.

العدالة والضبط

تنبّه الكاتب لمسألة العدالة والضبط، ولكن بصورة بدائية عفوية، فوجد أن الإنسان هو موضوع للسهو والنسيان، وأن ما تسمعه الأذن لا يقبل التصديق كالمشاهد الواضح للعيان وكذلك ما يروى ويخبر به بالكلام. فالمضبوط هو ما يكون محرراً بالأقلام بل المشاهَد بالأحداق والمسطّر بالأوراق (بتصرف)[33]. ولذلك، فلقد عزم المنيّر وجرّد العناية وسعى وجدّ وكدّ، كما يقول، باحثاً عن صدق وحقيقة الأمور قبل تسليمها للكتابة[34].

(33) المصدر نفسه، ص 3.

(34) المصدر نفسه، ص 4.

ولكن رُغم ما قدّمه لنا الكاتب في فاتحة كتابه، هل كان عادلاً ومضبوطاً؟ يبدو أنه لم يكن عادلاً كل العدل، فهو له مصلحة في ما يروي، بحيث إن لبعض رواياته منطلقات مذهبية دينية. لذلك، فهو يعطي طائفته حجماً أكبر من غيرها، وهو مشايع لطائفته على حساب الطوائف الأخرى، خاصة الموارنة. وليس أدلّ على ذلك من تسميته بطريرك الروم الكاثوليك بطريركاً، وبطريرك الموارنة رئيس أساقفة[35]. وهو يتملّق ويداري الشهابيين والمسؤولين النصارى وينظر نظرات حاقدة إلى أبي الذهب والجزار، هذا على صعيد العدالة. أما على صعيد الضبط، فمن المفروض أن يكون قد سعى المنيّر إلى رواية أخباره بضبط قدر المستطاع، ولذلك، كما ذكرنا سابقاً، يشير إلى وجوده شخصياً في مكان الحادث.

التحليل والتعليل

المؤلف، ككل الشرقيين، يؤمن بالعناية الإلّهية، ولذلك فالأحداث بنظره هي وليدة إرادة الله. ومن هنا نلاحظ ضعف تحليله للأحداث ولمسبباتها وجنوحه لربطها مباشرة بالإرادة الإلّهية[36].

العرض

جاءت لغة عرض حنانيا المنيّر ركيكة، ضعيفة، عامية، لا تخلو من السجع أحياناً كثيرة، على طريقة رواة الأخبار آنذاك. وهو ينقل أخباره بعفوية. وبكلمة موجزة، كان أسلوبه أسلوب العصر الذي يقرب من أسلوب عصر الانحطاط.

والكتاب لا يشكل وحدة متماسكة بل أخباراً متقطعة. وهو يستعمل التقويم الميلادي ثم ما يقابله في الهجري على عكس الطريقة المعتمدة عند المؤرخين من غير المسلمين، وفي بعض الأحيان يستعمل تقويم آدم[37]. وما يلفت النظر عنده أحكامه القاطعة على بعض الشخصيات، خاصة الجزّار.

---

(35) المصدر نفسه، ص 9، 97 الخ...
(36) المصدر نفسه، ص 19، 23، 102 الخ...
(37) المصدر نفسه، ص 25، 28، 33، 53.

جبل عامل في قرن

دراسة في حولية حيدر رضا الركيني

أحمد حطيط

ليس من قبيل الصدفة أن يقع اختيارنا على حوليّة الركيني، المعروفة بـ «جبل عامل في قرن»، رغم توافر العديد من المصادر العاملية التي اعتمدها الباحثون لدراسة تاريخ جبل عامل، ككتاب «جبل عامل في قرنين» لعلي مروة، المنسوب خطأً إلى علي السبيتي، وكتاب «الجوهر المجرّد في شرح قصيدة علي بك الأسعد»، المشهور بـ «العقد المنضد» لعلي السبيتي، وكتاب «سوق المعادن» لمحمد علي عز الدين، و«مقدمة ديوان شبيب باشا الأسعد»، وغيرها.

إن اختيارنا لكتاب الركيني، كموضوع لهذه المداخلة، اقتضته حيثيات ثلاث:

أولاً: كون الركيني يؤرّخ لمرحلة حرجة من تاريخ جبل عامل، أعني الفترة الواقعة ما بين العامين 1163 ـ 1247 هـ./ 1750 ـ 1831 م، وهي مرحلة مخاض للديار المصرية والبلاد الشامية على حد سواء.

ثانياً: كون المؤرخ معاصراً للأحداث التي أرّخ لها، وأن كتبة تاريخ جبل عامل، القدماء والمحدثين، اعتمدوه كمصدر موثوق لتأريخهم لهذه الحقبة.

ثالثاً: لما تفرّد به كتاب الركيني من معلومات نادرة حول الوضع الاقتصادي ـ المعيشي في جبل عامل، ما بين النصف الثاني من القرن الثامن عشر والثلث الأول من القرن التاسع عشر.

١ ـ فمن هو مؤلف الكتاب؟

هو حيدر رضا بن علي الركيني، هكذا ذكر المؤرخ اسمه في حوادث سنة 1166 هـ./ 1753 م، فأشار إلى أن عمره بلغ في هذه السنة ثلاثاً وأربعين. وعليه، يكون الركيني قد ولد في سنة 1123 هـ./ 1711 م، أما وفاته، فكانت في الرابع والعشرين من ذي القعدة 1198 هـ./ العاشر من تشرين الأول 1784 م، حسبما ورد في حوادث هذه السنة من تاريخه، وتكون مدة حياته أربعاً وسبعين سنة.

عاصر الركيني مرحلة حرجة من تاريخ المنطقة تمثّلت بقيام حركات تمرّد وعصيان ضد السلطنة العثمانية المتهالكة؛ فقد قام في صفد وطبريا الشيخ ظاهر العمر الزيداني، وذاع صيته في البلاد، بعد أن استولى على عكا، واتخذها مقراً له، وبسط هيمنته على المناطق المجاورة، وأشاع الأمن والاستقرار والتسامح الديني في مناطق نفوذه «فكان المسيحيون والمسلمون يهرعون إلى نزول أرضه من جميع أطراف الشام لينعموا فيها بالراحة والتساهل الديني»[1]، مما اضطّر السلطان، العام 1768 م. إلى الاعتراف بالأمر الواقع، ووافق على منح ظاهر العمر لقب شيخ عكا وأمير الأمراء، وحاكم الناصرة وطبريا وسائر الجليل، ثم أضاف إليه ولاية صيدا[2]. ولم يكتف ظاهر العمر بما حصل عليه من السلطان، بل أقام علاقة ودّ وصداقة مع دولة روسيا، العدو اللدود للسلطنة، علّها تساعده في تحقيق حلمه بإقامة دولته المستقلة.

وفي الطرف الآخر (مصر) برز علي بك الكبير، وسعى إلى التوسع شمالاً باتّجاه بلاد الشام لإعادة حكم المماليك بعد هزيمتهم في مرج دابق العام 1516 م. فبعد أن عزز وضعه الداخلي في مصر بالقضاء على خصومه المحليين، واستحوذ على الدعم الخارجي من روسيا القيصرية والامبراطورية النمساوية، وجد في ظاهر العمر ضالته، إذ رأى فيه حليفاً ونصيراً يسهّل له دخول بلاد الشام.

أما جبل عامل الذي كانت تحكمه وتتحكّم فيه مجموعة من المشايخ

---

(1) محمد كرد علي، خطط الشام، ج 2، بيروت 1972، ص 288.

(2) المصدر نفسه، ج 2، ص 288 - 289؛ فيليب حتي، تاريخ لبنان، ترجمة أنيس فريحة، بيروت 1978، ص 479.

الإقطاعيين، فتوافر له زعيم قوي وحّد صفوف مشايخه، وجمع كلمتهم، هو الشيخ ناصيف النصار الذي وصفه دي توليس، قنصل فرنسا في صيدا، بالشيخ الكبير الذي اشتهر «في جميع أنحاء سوريا بشجاعته»[(3)].

وهكذا التقى على الساحة الجنوبية لبلاد الشام ثلاث قوى، هي قوة المصريين والصفديين والعامليين، تضافرت جهودها جميعاً لمواجهة العثمانيين وحلفائهم من الشهابيين. وشكّل هذا التحالف خطراً فعلياً في وجه السلطنة، كاد أن يزعزع أركانها المتداعية، لولا التدخل المباشر للدول الفاعلة، آنذاك، التي لم تكن توصلت إلى صيغة توافقية لاقتسام تركة «الرجل المريض».

في ظل هذه الأجواء، عاش مؤرخنا الركيني، ودوّن أحداث الحقبة التي عاصرها، بما يشبه المذكرات واليوميات، فنقل إلينا صورة واقعية عما كان يجري حوله.

II ـ محتويات الكتاب

ثمة ملاحظتان نستبق بهما دراستنا لمحتويات كتاب الركيني:

الأولى: أن الكتاب لم يصلنا كاملاً، وأن ما وقعنا عليه يقتصر على الحوادث ما بين العامين 1163 هـ ـ 1247 هـ، منشورة في المجلدات: السابع والعشرين والثامن والعشرين، والتاسع والعشرين من مجلة «العرفان».

أما **الملاحظة الثانية**، فهي أن المؤلف لم يستطع إنجاز كتابه قبل الوفاة، فأتمّه ولده من بعده، ويؤكّد ذلك ما ذكره هذا الأخير في حوادث سنة 1198 هـ، حيث يقول: «وانتقل والدي الشيخ حيدر إلى جوار ربه...»[(4)].

يحتوي كتاب الركيني على طائفة من المعلومات المبعثرة في تضاعيف أوراقه، محورها جبل عامل ورجالاته وعلاقاتهم بالقوى الفاعلة في المنطقة،

---

(3) منير وعادل اسماعيل، **الصراع الدولي حول المشرق العربي، الوثائق الدبلوماسية**، ق 1/ ج 1، بيروت 1990، ص 128؛ حيدر الشهابي، **الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان (لبنان في عهد الأمراء الشهابيين)**، ج 2/ ق 1، نشر أسد رستم وفؤاد افرام البستاني، بيروت 1969، ص 79.

(4) الركيني، **جبل عامل في قرن**، مجلة العرفان 1/29، ص 76.

كولاة السلطنة، والحكام الطامحين للاستقلال عنها، كالشيخ ظاهر العمر وعلي بك الكبير وقائده محمد أبي الذهب، وكذلك علاقات العامليين بأمراء الدروز، والعلاقات بين الأسر الإقطاعية في جبل عامل، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلاد عاملة.

ونظراً لتعدد النواحي التي يتناولها الكتاب، رأيت أن أصنّفها في الموضوعات التالية:

أولاً ــ الأوضاع الداخلية في جبل عامل

خضع جبل عامل، خلال الحكم العثماني، كغيره من مناطق بلاد الشام، لنوع من النظام الإقطاعي عرف بالإقطاع الطائفي، قام على عصبيات إقطاعية محلية ومذهبية، وهو من موروثات العصر المماليكي، أقرّته السلطنة العثمانية في مقاطعاتها[5].

وتوزع السلطان والنفوذ في جبل عامل عائلات إقطاعية ثلاث، يلقبون بالمشايخ: بنو منكر[6] في إقليمي الشومر والتفاح، وبنو صعب[7] في مقاطعة الشقيف، وبنو علي الصغير[8] في بلاد بشارة. وكان شيخ كل مقاطعة يدير شؤون مقاطعته، ويتمتّع ضمن حدودها بالحصانة الإدارية الكاملة، وعليه أن يلتزم الضرائب المترتبة على مقاطعته لشيخ المشايخ، وأن يؤمّن الطرق ويحفظ الأمن ويؤدّي الخدمة العسكرية للدولة. أما شيخ المشايخ، الذي له الرياسة العليا، فيلتزم

---

(5) عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية**، القاهرة 1969، ص 224.

(6) ويعرفون بالمناكرة، وقيل إنهم بنو منقر (بالقاف)، عشيرة قيس بن عامر المنقري. محمد تقي الفقيه، **جبل عامل في التاريخ**، بيروت 1986، ص 393؛ علي السبيتي، العقد المنضد (مخطوط)، ص 19.

(7) قيل إن نسبهم يرجع إلى بعض أكابر الأكراد الذين كان لهم حظوة في دولة بني أيوب، علي السبيتي، المصدر نفسه، ص 19.

(8) نسبة إلى علي الصغير بن شرف الوائلي، كان جدّهم محمد بن هزاع الوائلي القحطاني قد انتقل إلى بلاد عاملة أيام صلاح الدين، وتولى السلطة فيها، بعد انتصاره على أميرها بشارة بن مقبل القحطاني، ثم توارث الحكم أبناؤه وأحفاده من بعده عدة قرون، وأجل أحفاده الشيخ ناصيف بن نصار المقتول في عهد الجزار. السبيتي، المصدر نفسه، ص 16؛ محسن الأمين، **أعيان الشيعة** م 15، ج 16، ص 103.

بدوره أمام والي صيدا بدفع الضرائب المستحقة للدولة على المقاطعات التي يحكمها بنفسه، أو بواسطة أتباعه من المشايخ الإقطاعيين[9].

وكان مقدار الضريبة المفروضة على مقاطعات جبل عامل في حدود ستين ألف قرش سنوياً، موزّعة على المقاطعات الثماني، وهي: الشقيف، والشومر، والتفاح في الشمال، وجبل هونين، وجبل تبنين، وساحل معركة، وساحل قانا، وساحل صور في الجنوب[10].

وحتّم التجاور بين الأسر الاقطاعية في جبل عامل أن تقوم فيما بينها علاقات تقاذفها مد وجزر؛ فبالرغم من التسليم بأن الشيخ ناصيف النصار، من آل علي الصغير، هو شيخ المشايخ في «الجبل»، وصلة الوصل ما بين مشايخه وباشا صيدا، فإن التنافس على الزعامة بين العائلات الاقطاعية (آل علي الصغير، وآل منكر، وآل صعب) لم يخل من الصراع الدامي؛ فكان يغزو أحدهم الآخر، ويصافي عدوه، ويعادي حليفه. وسجّل لنا الركيني أحداثاً عدة جرت بين هؤلاء المقاطعجيين، منها على سبيل المثال لا الحصر:

مهاجمة الشيخ محمود النصار لإقليم الشومر العام 1171 هـ./ 1758 م، وأسره لأحد أعيان آل صعب[11]، وانتقال الشيخ حمزة المحمد النصار العام 1175 هـ./ 1761 م، إلى قانا وحصاره للشيخ واكد في شمع[12]، ومهاجمة الشيخ حسين منصور للغازية العام 1177 هـ./ 1763 م، وتخريبه لإقليم التفاح[13]، والمواجهة بين أبي حمد بن محمود النصار وعباس العلي في طرفلسيه العام 1179 هـ./ 1765 م[14].

(9) أ. سميليانسكايا، **الحركات الفلاحية في النصف الأول من القرن التاسع عشر في لبنان**، ترجمة عدنان جاسوس، بيروت ـ دمشق، ص 33؛ علي الزين، **للبحث عن تاريخنا**، بيروت، ص 362؛ عبد العزيز محمد عوض، **الادارة العثمانية**، ص 225.

(10) محمد جابر آل صفا، **تاريخ جبل عامل**، بيروت، ص 90؛ علي السبيتي، **العقد المنضد**، ص 18 ـ 19.

(11) الركيني، **جبل عامل**، العرفان، 6/27، ص527.

(12) المصدر نفسه، العرفان 7/27، ص 626.

(13) المصدر نفسه، ص 627.

(14) المصدر نفسه، ص 628.

وإذا كان الطابع الصدامي هو الذي حكم العلاقات بين زعماء الأسر الإقطاعية العاملية، إلا أن الركيني يحدثنا عن محطّات وفاق وتوافق بين هؤلاء؛ فقد شرعوا، العام 1164 هـ./ 1751 م، في ترميم القلاع والحصون (شقيف أرنون، تبنين، هونين، دوبيه، يارون، وشمع) لدرء الأخطار المحدقة ببلادهم[15]، كما أن هذه الأسر كانت تتّحد فيما بينها في وجه العدو الخارجي، ومن ذلك: اشتراك الشيخ واكد والشيخ ناصيف في مهاجمة عرب القنطرة العام 1166 هـ./ 1753 م[16]، وقيام الشيخ قبلان والشيخ ناصيف بحملة تأديبية ضد عرب مرج رميش في جمادى الآخرة من السنة نفسها[17]، وكذلك تحالف هذين الأخيرين ضد والي صيدا سعد الدين باشا العظم، الذي دخل بلاد بشارة وقتل ونهب، والتصدي له في معركة رأس العين العام 1172 هـ./ 1759 م[18].

ثانياً ـ علاقات جبل عامل بولاة صيدا

كانت في الغالب علاقات تصادمية لجشع الوالي ومطالبته بالمزيد من الأموال، وتململ «مشايخ المتاولة»، وتلويحهم بالتمرد والخروج على طاعته. وفي هذه الحال، كان الوالي يكلف، عادة، الأمير الشهابي، أو أياً من الحكّام المجاورين، مهمة حصار قلاعهم ومهاجمة قراهم[19]. وقلّما تولى الباشا بنفسه أمر قمع أحد المقاطعجيين.

ويحدثنا المؤرخ في حوليته عن عمليات عدة قام بها والي صيدا ضد بلاد عاملة، منها:

– قيام مصطفى باشا، في جمادى الأولى العام 1167 هـ./ 1753 م، بالإغارة

---

(15) المصدر نفسه، 6/27، ص 525.
(16) المصدر نفسه، ص 525.
(17) المصدر نفسه، ص 525 - 526.
(18) المصدر نفسه، ص 527.
(19) A. Ismail, Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVII siècle à nos jours, V. 1. Beyrouth. 1975, P 77.

على بلدة أنصار ونهبها، واعتقال بعض أعيانها، وردة فعل العامليين السريعة، بمباغتة عسكر الوالي، صبيحة اليوم التالي في مغراقة أنصار[20].

- تخريب بلاد الشقيف العام 1169 هـ./ 1759 م[21].

- دخول والي صيدا، العام 1172 هـ./ 1759 م، إلى بلاد بشارة وشروعه في القتل والنهب، وتصدي الأهالي للعدوان بقيادة الشيخين ناصيف وقبلان في معركة رأس العين، قرب صور[22].

- مهاجمة باشا صيدا ومعه عساكر الدروز لبلاد بشارة في رمضان العام 1179 هـ./ شباط 1766 م، ومحاصرتهم قلعة ميس[23].

- ومنها أيضاً، الوقعة التي حصلت في ربيع الأول العام 1181 هـ./ 1767 م، بين نائب الوالي (الكاخيا) وفرسان صاحب صور، الشيخ عباس المحمد النصار، ومداهمة عسكر الوالي لمنطقتي العقبية والصرفند[24].

ومن الملاحظ، أن الركيني، كغيره من المؤرخين المعاصرين له والمتأخرين عنه، اكتفى بإيراد الحوادث الآنفة الذكر، دون أية إشارة إلى الأسباب التي دفعت بباشا صيدا للقيام بخمس حملات عسكرية إلى بلاد عاملة، في فترة لم تتجاوز ثلاث عشرة سنة. والراجح أنها أسباب هامة وخطيرة، كالامتناع عن تأدية الضرائب المتوجبة على المقاطعة، أو الإخلال بالأمن، والاعتداء على رجالات السلطنة أو ممثلي الدول الأجنبية[25]، وهي أمور لا يمكن للوالي أن يتساهل إزاءها، لما لها من تأثير على مصداقيته وأهليته لدى الباب العالي في الآستانة.

---

(20) الركيني، جبل عامل، العرفان 6/27، ص 526؛ الفقيه، جبل عامل، ص 203.

(21) الركيني، المصدر نفسه، ص 526.

(22) المصدر نفسه، ص 527.

(23) المصدر نفسه 7/27، ص 628.

(24) المصدر نفسه 8/27، ص 735 - 736: الفقيه، المرجع السابق، ص 211 - 212.

(25) راجع ما ورد في الوثيقتين الفرنسيتين اللتين نشر أجزاء منهما حسين سليمان في مقالته: المقاومة العاملية لسياسة القمع العثماني، مجلة الفكر العربي، العدد 58، تشرين الأول - كانون الأول 1989، ص 114.

ثالثاً ــ علاقة العامليين بالشيخ ظاهر العمر

لم تكن العلاقة بين مشايخ جبل عامل والشيخ ظاهر العمر تسير منذ بدايتها باتجاه التوافق والتحالف، بالرغم من تمحور النشاط السياسي لدى كل منهما حول مشروع واحد يتمثّل بتحقيق الانفصال عن السلطة المركزية في الآستانة أو على الأقل تكريس «أمر واقع»، يتمتع بحد أقصى من الاستقلال الذاتي والتبعية الاسمية للباب العالي، مستفيدين من بروز متغيّرات متسارعة على ساحة الأحداث أدت إلى إرباك عسكري وسياسي للسلطنة؛ من انشغالها بحربها ضد روسيا القيصرية (الحرب المسكوبية)[26]، وحركة علي بك الكبير، وتلويح الأقليات القومية في البلقان بالعصيان والتمرّد في وجه الدولة العثمانية.

إن العلاقة بين الطرفين حكمتها عوامل وظروف متبدلة، جعلتها تمر في مراحل ثلاث، هي:

1 ــ مرحلة التصادم

تتلخّص أسبابها في محاولة ظاهر العمر ضم العامليين إلى جانبه بالقوة والإكراه، ومن حوادث هذه المرحلة:

- المواجهة بين العامليين والصفدية في وادي المعظمية، في ربيع الأول العام 1179 هـ./ آب 1765 م[27].
- وقعة صفد في المحرم العام 1180 هـ./ 1766 م[28].
- أما أهم المعارك التي جرت بين الفريقين، فكانت واقعة تربيخا[29] أو الدولاب،

---

(26) بدأت هذه الحرب العام 1767. وانتهت العام 1774.

(27) الركيني، العرفان 7/27، ص 627 - 628.

(28) المصدر نفسه 8/27، ص 735.

(29) من قرى شعب عاملة، ألحقت بعد الاحتلال بفلسطين.
سليمان ظاهر، **معجم قرى جبل عامل**، العرفان 3/21: 331؛
R. Dussaud, Topographie Historique de la Syrie Antique et Médiévale. Paris. 1927, P. 32.

في جمادى الأولى العام 1180هـ./ تشرين الأول 1766م[30]، وسببها أن ظاهر العمر استولى على قرية البصة[31] التابعة لبلاد عاملة، ثم هاجم قرية تربيخا، فتصدى له مشايخ «الجبل» بقيادة ناصيف النصار، وردّوه على أعقابه.

2 ـ مرحلة التحالف

بعد سلسلة المعارك التي حصلت بينهما، اقتنع الطرفان أن لا مناص من التفاهم والتعاون، وطي صفحة العداء.

فما الأسباب التي دفعت بظاهر العمر وزعماء جبل عامل للانتقال من مرحلة الصدام إلى مرحلة التحالف؟

لعل أبرز هذه الأسباب ما يلي:

1 - اعتبار ظاهر العمر بلاد عاملة بمثابة خط دفاع عن مقاطعة صفد في وجه ولاة السلطنة وحلفائهم المحلّيين.

2 - العداء الشديد الذي كان يضمره ظاهر العمر لوالي الشام، عثمان باشا الصادق، المعروف بالكرجي[32]، بسبب ظلم هذا الأخير لرعية الشيخ ظاهر وإرهاقهم بالضرائب، وما نتج عن ذلك من مواجهات دامية بين الرجلين.

3 - عدم اطمئنان ظاهر العمر لسياسة الأمراء الشهابيين المتقلّبة.

4 - شعور زعماء جبل عامل أن من مصلحتهم، في تلك الظروف الدقيقة، أن يتحالفوا مع ظاهر العمر لمواجهة الأخطار التي تنذر الجميع، وخاصة بعد أن سادت الفوضى في البلاد وضعف نفوذ السلطنة، وأصبح من الممكن،

---

(30) الركيني 27/8، ص 735.

(31) قرية جنوبي رأس الناقورة، وهي اليوم من أعمال فلسطين، كانت في عهد ناصيف النصار جزءاً من جبل عامل.
سليمان ظاهر، مصدر سابق 7/8، ص 524؛
R. Dussaud, Op. Cit., P. 17.

(32) محمد كرد علي، خطط الشام، ج 2، ص 289.

بالتعاون مع الشيخ ظاهر أن يحقّقوا «مرحلة من الاستقلال، والإعفاء من الجعالات المطلوبة منهم للسلطان»[33].

لهذه الأسباب جميعاً، سارع الشيخ ظاهر إلى عقد اجتماع في صور مع «مشايخ المتاولة»، في 17 ربيع الأول العام 1181 هـ./ تموز 1767 م، ثم انتقل بعد ذلك إلى حاصبيا للاجتماع بأمراء الدروز. وتجاوباً مع مبادرة ظاهر العمر، انتقل الشيخ ناصيف النصار العام 1181 هـ./ 1767 م إلى عكا لتوقيع معاهدة صلح وتحالف «وحلفا اليمين على السيف والمصحف أن يكونا وشعباهما متضامنين متصافين، ما دامت الأرض والسماء». وقد وُصفت هذه المعاهدة بأنها: «مجالفة دفاعية هجومية»[34]. ثم أُجريت اتصالات عدة مع سائر زعماء الأقطار الشامية بغية إقامة جبهة متضامنة للوقوف في وجه السلطنة العثمانية[35].

ونتج عن هذا التحالف: مشاركة مشايخ جبل عامل لظاهر العمر في خمس عشرة عملية عسكرية كان النصر فيها للمتحالفين:

منها أربع حملات داخل فلسطين ضد مشايخ نابلس والعربان، إضافة إلى حصار يافا[36].

ومنها أربع حملات خارج فلسطين، يوم اشتركوا مع ظاهر العمر وحليفه أبي الذهب في المعارك التي أسفرت عن هزيمة عثمان باشا الصادق واحتلال دمشق العام 1185 هـ./ 1771 م[37]، ثم تعاونوا مع ظاهر وحده، في شهر جمادى الأُولى من السنة نفسها، في قتال عساكر والي دمشق وإلحاق الهزيمة بهم في معركة الحولة[38]، كما حاربوا مع ظاهر العمر وأبي الذهب للاستيلاء على صيدا (1185

(33) منير وعادل اسماعيل، **الصراع الدولي حول المشرق العربي**، 1/1، ص 138.
(34) ميخائيل نقولا الصباغ، **تاريخ ظاهر العمر الزيداني**، ص 39.
(35) الركيني، 8/27، ص 736؛ السبيتي، **العقد**، ص 26؛ الفقيه، **جبل عامل**، ص 399.
(36) الركيني، 1/28، ص 55؛ عادل ومنير اسماعيل، **الصراع الدولي** 1/1، ص 111.
(37) المصدر نفسه، ص 54؛ منير وعادل اسماعيل، **الصراع الدولي** 1/1، ص 91 - 92، 94.
(38) المصدر نفسه، ص 54؛ الفقيه، **جبل عامل**، ص 215 - 216؛ حسين سليمان **المقاومة العاملية**، ص 114.

هـ/ 1771 م)، وتسليمها لأحد عمال الشيخ ظاهر، يقال له أحمد آغا الدنكزلي[39]، وكذلك في حارة صيدا والغازية العام 1186 هـ/ 1772 م، ضد الأمير يوسف الشهابي والدروز والنصارى المتحالفين مع عسكر الدولة بقيادة والي القدس خليل باشا.

ومنها سبع تجريدات قام بها ظاهر العمر في السنوات 1183 هـ/ 1769م، 1184 هـ/ 1770 م، و1185 هـ/ 1771 م، انتهت دون قتال بسبب تراجع الأخصام في اللحظات الأخيرة[40].

وإذا كان التحالف بين العامليين وظاهر العمر قد كُلّل بالنصر في معظم المواجهات التي خاضوها ضد الخصوم، مما جعل العامليين قوة مرهوبة الجانب، يحسب لها حساب في لعبة المنطقة، من موقع التحدّي للسلطنة، فإن ولاة الدولة ظلوا يتربصون شراً بمشايخ «الجبل». ومن المحاولات التي قاموا بها تحريض عثمان باشا، والي دمشق، وولده درويش باشا، والي صيدا، الأمير يوسف الشهابي وخاله الأمير اسماعيل، حاكم وادي التيم التحتا، لمهاجمة بلاد عاملة.

فجمع الأمير يوسف نحو عشرين ألف مقاتل، وسار بهم في ربيع الأول العام 1185 هـ/ حزيران 1771 م، وقصد جباع الحلاوي وأحرقها، وقطع أشجارها، وهدم بنيانها، كما أحرق في طريقه العديد من قرى إقليم التفاح، ثم وصل إلى كفرمان وحصل بينه وبين العامليين قتال عنيف أسفر عن هزيمة قاسية للأمير الشهابي[41].

3 ــ مرحلة تخلي العامليين عن مؤازرة ظاهر العمر

بعد مقتل علي بك الكبير، وتولي محمد أبي الذهب الحكم في مصر،

---

(39) الركيني، المرجع السابق، ص 55؛ حيدر الشهابي، **الغرر الحسان** 1/2، ص 92؛ منير وعادل اسماعيل، المرجع السابق، ص 86، 95 ـ 96.

(40) الركيني، 9/27، ص 815، و1/28، ص 54؛ منير وعادل اسماعيل، المرجع السابق، ص 90.

(41) الركيني المرجع السابق، 1/28، ص 55؛ حيدر الشهابي 1/2، ص 91، منير وعادل اسماعيل، المرجع السابق، ص 103 ـ 104.

وإعلان هذا الأخير ولاءه للسلطنة، وبعد تبدّل الظروف الدولية لصالح التفاهم بين السلطنة وروسيا، وانسحاب الأسطول الروسي المرابط في البحر المتوسط، شعر مشايخ جبل عامل بعجزهم وعجز حليفهم ظاهر العمر عن مواجهة المستجدّات، وخاصّة عقب انتشار الخبر بوصول طلائع قوات أبي الذهب إلى الشام لمقاتلة الشيخ ظاهر واستخلاص ما بيده من البلاد[42].

وإثر سقوط يافا وعكا والمدن الساحلية الرئيسية بيد أبي الذهب، وسريان حالة الخوف والفزع في البلاد، بسبب سياسة البطش التي اعتمدها الجيش المصري ضد السكان، ودفعاً للأسوأ، سارع مشايخ جبل عامل إلى مقابلة أبي الذهب في عكا. ويبدو أن هذا الأخير قد أحسن وفادة هؤلاء المشايخ، فأكرم زعيمهم ناصيف «إكراماً زائداً، وكانت شفاعته ماضية عند جنابه في كل شيء يريده»[43].

وبعد وفاة أبي الذهب، وعودة جيشه إلى مصر، رجع ظاهر العمر إلى عكا، واستعاد سيطرته على مناطق نفوذه السابقة، فطلبت الدولة من قائد البحر حسن باشا القبوذان أن يتوجّه إلى سواحل الشام، العام 1189 هـ./ 1775 م، لوضع حد لطموحات الشيخ ظاهر. فنجح حسن باشا في استعادة صيدا (العام 1889 هـ.)، وأرغم ظاهر العمر على التراجع إلى عكا، حيث حوصر هناك، واضطر للخروج بعياله، فقتله أحد أعوانه من المغاربة، وقُبض على أولاده واقتيدوا إلى الآستانة[44].

رابعاً ــ جبل عامل والجزار

تسلم أحمد باشا الجزار ولاية صيدا وعكا، العام 1190 هـ./ 1776 م، وأصبح حاكماً مطلقاً عليها، فانصاع له مشايخ جبل عامل ومالأوه، وقاتلوا مع عسكره

(42) محمد كرد علي، خطط الشام، ج. 2، ص 294، 296.

(43) الركيني، 3/28، ص 255 ـ 256؛ جورج ينّي، مجلة المقتطف، العدد 28، ص 463.

(44) الركيني، المرجع السابق، ص 256؛ حيدر الشهابي، ج. 1، ص 112 ـ 113؛ فيليب حتي، تاريخ لبنان، ص 479.

علي بن ظاهر العمر[45]، كما شاركوه والأمير يوسف الشهابي في حملته ضد آل جنبلاط[46]. ولعل التطمينات التي زيّن بها الجزار للعامليين كانت السبب في استكانتهم وتعاونهم معه. ومن ذلك، ما ذكره الركيني عن زيارة الجزار إلى صور، ونزوله عند شيخ المقاطعة حمد العباس[47]، وقبوله شفاعة الشيخ ناصيف النصار للعفو عن أولاد الشيخ علي الجنبلاطي[48].

إلا أن سياسة الانحناء أمام العاصفة، التي اعتمدها مشايخ جبل عامل في تعاملهم مع والي عكا، لم تنفع في رد طغيان الجزار عليهم، لا سيما بعد زوال سندهم الخارجي (ظاهر العمر). ففي العام 1195 هـ./ 1781 م، قام الجزار بحملة إلى جبل عامل، تصدّى لها العامليون بقيادة ناصيف النصار، عند قرية يارون، وأسفرت المواجهة عن هزيمة هؤلاء، ومقتل زعيمهم ناصيف وشقيقه أحمد مع ما يقارب أربعمائة من مقاتليه، ثم عمدت قوات الجزّار إلى هدم القلاع والحصون التي سقطت جميعها باستثناء قلعة الشقيف التي صمدت مدة شهرين، وأخذت بالأمان وهدمت، وبسط الجزار سلطته المباشرة على «الجبل»، وكان ذلك بمثابة نهاية فترة من الحكم الذاتي تمتعت به بلاد عاملة لأمد طويل، وتشتت أعيانها في أرجاء بلاد الشام وخارجها[49].

وبوفاة الجزار العام 1219 هـ./ 1804 م، تولّى عكا مكانه سليمان باشا العادل، الذي سعى إلى التقرب من العامليين، وتوصل معهم، في السنة نفسها، إلى اتفاق قضى برجوع زعمائهم إلى بلادهم، وعودة «الجبل» إلى ممارسة نوع من الحكم الذاتي باعتراف صريح من السلطنة[50].

---

(45) الركيني، 4/28، ص 350.
(46) المصدر نفسه، 7/28، ص 830 - 831.
(47) المصدر نفسه 4/28، ص 350، و7/28، ص 831.
(48) المصدر نفسه 4/28، ص 350، و7/28، ص 831.
(49) الركيني 7/28، ص 832؛ محمد جابر آل صفا، تاريخ، ص 136 - 138؛
A. Ismail, Documents, V. 2, P. 383.
(50) الركيني 7/29، ص 680؛ محمد جابر آل صفا، المصدر السابق، ص 140 - 141؛ ابراهيم العورة، تاريخ ولاية سليمان باشا العادل، نشر قسطنطين باشا، صيدا 1936، ص 43 - 48، 50 - 51.

وظل الاتفاق المعقود بين مشايخ «الجبل» والسلطنة قائماً حتى ولاية عبد الله باشا الذي خلف سليمان باشا العام 1234 هـ./ 1819 م، فعمد الوالي الجديد إلى عقد اتفاق مع شيخ المشايخ فارس ناصيف النصار، أعاد بموجبه الحكم في بلاد عاملة إلى ما كان عليه قبل عهد الجزار. والراجح أن السبب الرئيسي في إقدام عبد الله باشا على هذه الخطوة، هو حاجته إلى ولاء مشايخ جبل عامل ومؤازرتهم له في صراعه مع خصمه درويش باشا، والي الشام. وبالفعل، فقد أخلص هؤلاء المشايخ لعبد الله باشا، وشاركوه وحليفه بشير الشهابي في إلحاق الهزيمة بوالي الشام، في معركتي بنات يعقوب والمزّة العام 1237 هـ./ 1822 م.[51]

وفي العام 1247 هـ./ 1831 م، احتل ابراهيم باشا بلاد الشام، فدخل جبل عامل تحت سيطرة المصريين الذين ألحقوه بالإمارة الشهابية، وفقد استقلاله مجدداً، وخضع، منذ ذلك الحين، للانعكاسات التي خلفتها سياسة الأمير بشير داخل الإمارة وخارجها.

خامساً ـ أخبار الغلاء وحركة الأسعار في جبل عامل

ويستوقف من يقرأ كتاب الركيني لفتته النابهة إلى الأوضاع الاقتصادية في جبل عامل، فتحدّث المؤلف في كتابه عن مظاهر هذه الأحوال، وما كانت تسببه الكوارث الطبيعية والحروب من أضرار، ومدى تأثير ذلك على حركة الأسعار.

واعتماداً على كتاب الركيني، نرصد حركة أسعار السلع الأساسية[52] ما بين 1166 - 1232 هـ./ 1752 - 1816 م، من خلال الجدول المبيَّن في الصفحة التالية:

يستفاد من هذا الجدول أن معدل ارتفاع الأسعار خلال الحقبة التي عاصرها

---

(51) الركيني، المصدر نفسه: 682 - 683؛ الشهابي، ج 3، ص 712 - 717.

(52) اعتمدنا أسعار خمس سلع غذائية أساسية.

المؤرخ زاد على 600٪. والراجح أن أسباب هذا التطور الصعودي في معدل الأسعار، إنما تعود إلى الكوارث الطبيعية التي حلّت بالبلاد، والحروب التي دارت على أرضها، والجباية المتمادية التي كان يلجأ إليها الإقطاعيون، إرضاءً لمشيئة أسيادهم، عمال السلطنة، وكان على الفلاح العاملي أن يدفع الثمن مزيداً من الذل والفقر والجوع.

واعتماداً على كتاب الركيني، نرصد حركة أسعار السلع الأساسية، ما بين 1166 ـ 1232 هـ/1752 ـ 1816 م، من خلال الجدول التالي:

السنة	ثمن غرارة القمح	ثمن غرارة الشعير	ثمن غرارة الذرة	ثمن غرارة العدس	ثمن مد التين	حركة الأسعار*	العوامل
1166 هـ	3 ق	2 ق	–	1,75 ق	–	هبوط	لا مشاكل طبيعية ولا حروب
1167 هـ	28,5 ق	14,40 ق	36 ق	–	0,40 ق	ارتفاع	عوامل طبيعية ـ غزو والي صيدا لبلدة أنصار
1169 هـ	27 ق	18 ق	–	36 ق	–	ارتفاع	عوامل طبيعية ـ حروب
1171 هـ	48 ق	–	48 ق	–	0,66 ق	ارتفاع	عوامل طبيعية ـ حروب داخلية بين المشايخ
1173 - 1178 هـ						ارتفاع أسعار	عوامل طبيعية
1179 هـ	36 ق – 144ق	18 ق – 72 ق	24 ق – 41,14 ق	36 ق	0,66 ق – 1 ق	هبوط فارتفاع	فترة استقرار تلتها عمليات عسكرية ضد جبل عامل
1181 هـ	20 ق	7 ق	10 ق	24 ق	0,27 ق	هبوط	استقرار أمني ـ إقبال المواسم
1184 هـ	28,8 ق	18 ق	24 ق	–	–	هبوط نسبي	حملة أبي الذهب إلى بلاد الشام وما أشيع عن كثرة عطاياه
1193 هـ	54 ق	18 ق	27 ق	حوالي 54,5 ق	–	ارتفاع	عوامل طبيعية
1199 هـ	72 ق – 108 ق	36 ق	108 ق	72	1,25 ق	ارتفاع	طاعون – جور الجزار
1232 هـ	504 ق	216 ق	504 ق	288 ق	7,67 ق	ارتفاع	وباء

III – منهج الركيني

انتهج المؤرخ في عرضه للمادة التاريخية منهج الحوليات الشائع آنذاك ـ أعني ترتيب الحوادث في إطار زمني وفقاً للسنين والشهور والأيام ـ وفي إطار هذا التنظيم، يبدأ في عرض الأحداث والظواهر التاريخية لكل سنة، عارضاً أهم أحداثها، وما يكون تمّ فيها، ثم يختتمها بذكر وفياتها.

ويتّصف منهج الركيني في تدوين التاريخ بالرواية والجمع دونما ترتيب، بحيث إن الأحداث تتزاحم في غير اتساق في صفحات كتابه، فثمة إشارات دالة على الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية: من أسعار السوق إلى انتشار الأوبئة والجراد، فضلاً عن الأخبار التي تتّصل بالمنازعات بين مشايخ جبل عامل وولاة السلطنة، ومؤامرات الحكّام. كما يتخلّل ذلك لمعات عديدة إلى الظواهر الطبيعية المختلفة: خسوف القمر وكسوف الشمس، وحدوث الزلازل، وسقوط الأمطار الغزيرة والثلوج، والسيول، إضافة إلى إقحامه بعض الروايات أثناء عرضه لموضوعه، كما في حوادث السنوات: 1193 هـ.، 1195 هـ.، 1197 هـ.، 1198 هـ.، 1200 هـ....الخ.

ومما يؤخذ على المؤرخ أنه يجزّىء الحادثة التاريخية التي لا تنتهي عند سنة واحدة، بل تتواصل إلى عدد من السنين، لاضطراره، تقيداً بالمنهج الحولي، أن يذكر منها ما يتعلق بحوادث السنة التي يجمع كل أحداثها، ثم يذكر بقية الحادثة في سنة ثانية أو أكثر، فتأتي مقطّعة ومفرّقة في جملة أحداث كل سنة. كما أنه يركّز على رواية الحدث بذاته دون أن يعنى بالتحليل أو التفسير، في إطار العلاقة السببية بين مختلف الظواهر التاريخية التي تحدّث عنها، وهو أمر لا يتحمّل مسؤوليته الركيني وحده، لأن المؤرخ كان ملتزماً تقاليد كتابة التاريخ التي كانت شائعة في عصره.

كما أن المؤرخ لم يلتزم قاعدة معينة في إثبات وفيات كل سنة، فحيناً يختتم بها حوادث السنة، وحيناً آخر يبدأ السنة بذكر وفياتها، وأحياناً تقتصر أخبار السنة

على الوفيات، إضافة إلى ذكره لشخصيات مغمورة بأسمائها الأولى، كأن يكتفي بالإشارة إلى أولاد حمد وحسين (1182 هـ.) وأم دياب ريحان، وأم حسين أشمر (1200 هـ.)، دون سابق تعريف بهم.

أما أسلوب الركيني في الكتابة، فهو أقرب إلى العامية منه إلى الفصحى. ومن عيوبه الظاهرة عدم إتقان استعمال الضمائر، كما يكتنف أسلوبه الغموض وعدم الوضوح في التقديم والتأخير، مما يربك القارىء ويبعده عن إدراك المعنى المطلوب.

وثقافة المؤرخ الدينية الطابع فرضت نفسها على أسلوبه، فلم تخل صفحات حوليته من التعليقات الدينية التي تتّسم بسمة أخلاقية واضحة، وهي التي يعقّب بها أحياناً على الأحداث التاريخية التي يعرض لها، كأن يختتم إحدى رواياته بقوله: «ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله»[53].

مصادره

تتميز مصادر الركيني بأنها في مجملها شخصية، اقتصرت على نوعين من المصادر، هما:

1 ـ المشاهدة والملاحظة

اعتمد المؤرخ على مشاهداته، فهو يؤرخ لفترة عاصرها وعايش معظم أحداثها، فلا نجد أثراً لمصدر فيها. وقد أشار الركيني صراحة إلى مشاهداته باستعماله تعابير دالة على ذلك، نحو قوله: «وفيها في أواخر تشرين آخر، رأينا اللوز والشبرق مزهراً»[54]، «ويوم الأربعاء، سابع وعشرين ربيع أول، توفيت ابنتنا نور»[55].

(53) الركيني، 8/27، ص 735.
(54) المصدر نفسه، 7/27، ص 628.
(55) المصدر نفسه، 5/28، ص 454.

2 ـــ الرواية الشفوية

وأما الحوادث التي لم تسمح الظروف أن يكون فيها المؤرخ شاهد عيان، فكان يعتمد على ما سمعه من أصدقائه ومعارفه، ناقلاً رواياتهم بحرفها، مقدماً المعلومات التي استقاها بالعبارات التالية: «بلغنا خبر»[56]، «جاءنا خبر»[57]، «ذكروا»[58]، و«روي»[59]. كما أنه لم يتوان عن إظهار استغرابه للمبالغات التي تضمّنتها بعض الروايات، كمثل قوله: «وقالت الزّيادة زيادة، ونقل ما لم يصح ليس فيه إفادة»[60].

VI ـــ قيمة الكتاب

إذا كان بعض المحدثين أخذ على الركيني «أنه كان قاصراً بإمكاناته العلمية والأدبية والسياسية عن معرفة تفاصيل الحوادث، وعن معرفة أسبابها وأبعادها السياسية والاجتماعية»، فإن هؤلاء يجمعون على أن كتابه هو أفضل المصادر العاملية من حيث الصدق والصحة، فاعتمدوه مصدراً أميناً لما كتبوه عن تاريخ جبل عامل، في الفترة التي أرّخ لها؛ فمنهم من نقل عنه حرفيّاً، ومنهم من اقتبس.

ومما يجعل للكتاب قيمة علمية على وجه الخصوص، أن الركيني ضمّنه عدداً من التقارير السنوية عن الأحوال الاقتصادية والمعيشية في جبل عامل، ما بين النصف الثاني من القرن الثامن عشر والثلث الأول من القرن التاسع عشر، ولم نقع عليها بالدقة عينها في المصادر الأخرى، من هنا كانت فرادة الكتاب.

---

(56) الركيني، 7/28، ص 830.

(57) المصدر نفسه، 8/27، ص 736.

(58) المصدر نفسه، 9/27، ص 814.

(59) المصدر نفسه، 8/28، ص 951.

(60) المصدر نفسه، 8/27، ص 735.

مصادر ومراجع البحث

- اسماعيل، منير وعادل: **الصراع الدولي حول المشرق العربي**، الوثائق الدبلوماسية، ف1، ج 1، بيروت 1990 م.
- الأمين، محسن: **أعيان الشيعة**، م 15، ج 16 - بيروت.
- حتي، فيليب: **تاريخ لبنان**، ترجمة أنيس فريحة - بيروت 1978 م.
- السبيتي، علي: **العقد المنضد**، مخطوط غير منشور.
- سليمان، حسين: **المقاومة العاملية لسياسة القمع العثماني**، مجلة الفكر العربي، العدد 58، ت[1] - ك[1]. بيروت 1989.
- سميليانسكايا، أ.: **الحركات الفلاحية في النصف الأول من القرن التاسع عشر في لبنان**، ترجمة عدنان جاموس، بيروت - دمشق 1972 م.
- الشهابي، حيدر: **الغرر الحسان في أخبار الزمان (لبنان في عهد الأمراء الشهابيين)**، ج: 1 - 3، نشر أسد رستم وفؤاد افرام البستاني - بيروت 1969 م.
- الصباغ، ميخائيل نقولا: **تاريخ ظاهر العمر**، حريصا (لبنان) - (لا.ت).
- آل صفا، محمد جابر: **تاريخ جبل عامل**. بيروت (لا.ت).
- ظاهر، سليمان: **معجم قرى جبل عامل**، مجلة العرفان، م 8 و 21 - بيروت.
- العورة، ابراهيم: **تاريخ ولاية سليمان باشا العادل**، نشر قسطنطين باشا المخلصي - صيدا 1936 م.
- عوض، عبد العزيز: **الإدارة العثمانية في ولاية سورية** — القاهرة 1969 م.
- الفقيه، محمد تقي: **جبل عامل في التاريخ** — بيروت 1986 م.
- كرد علي، محمد: **خطط الشام**، ج 2 - بيروت 1972 م.
- هنتس فالتر: **المكاييل والأوزان الإسلامية**، ترجمة كامل العسلي - عمان 1970 م.

- Dussaud, R.: Topographie Historique de la Syrie Antique et Médiévale. Paris. 1927.
- Ismail, A.: Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVII siècle à nos jours, V. 1. Beyrouth. 1975.

المحور الثاني:
سياسة وعسكر

المحاضرون

منير اسماعيل:

التحولات السياسية في مجتمع الإمارة الشهابية

ياسين سويد:

الوجه العسكري في المقاطعات اللبنانية

عباس ابو صالح:

الصراع على السلطة في الإمارة الشهابية

التحولات السياسية في
مجتمع الإمارة الشهابية
1842 – 1697

منير إسماعيل(*)

لا يزال تاريخ لبنان في القرن الثامن عشر غير واضح الملامح دون أن يكون دقيق التفاصيل. فما تناهى إلينا من دراسات تناولت هذا القرن، قد اقتصرت على معلومات عامة لم تتجاوزها إلى الحقائق التي ظلّت نادرة في متون هذه الدراسات، وفي مطاوي الحوليات اللبنانية، وفي سوانح ما كتبه الرحالون العرب والأجانب. وهكذا بقيت المعلومات عن هذا القرن متناثرة وقليلة، إلا أنّها، على قلّتها وما اكتنفها من غموض والتباس واضطراب، تشكّل مدخلاً مهمّاً لدراسة هذه الحقبة بأحداثها المعقّدة، وما حصل فيها من تحوّلات أساسية في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

وقبل البحث في هذه التحولات وفي أسبابها ونتائجها، نرى لزاماً علينا أن نحدد كيان الإمارة الشهابية وأن نتعرّف على عناصر مجتمع هذه الإمارة وتكوينه، كيف تجمعت وتآلفت، وكيف تباعدت طوائف ومذاهب.

تتحدّد الإمارة الشهابية في الأساس، وكما تنص على ذلك عهود الالتزام بين الدولة العثمانية وأمير الجبل، بـ«بلاد الشوف وكسروان». إلاّ أن هذا التحديد لم يكن مستقرّاً وثابتاً، إذ كانت الحدود في ذلك العهد، كما في غيره من العهود،

(*) أمين عام الجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية،
مؤرخ وباحث لبناني.

تتمدّد وتتقلّص، كما كانت سلطة الأمير الحاكم تتوسع أو تنكفيء تبعاً لمقتضيات الالتزام، أو ما تفرضه سطوة الأمير الحاكم، أو بدافع الاحتفاظ بمنطقة معيّنة كانت لها «حصانة» ضد مبدأ التغيير خلال فترة الإمارة بصورة عامة(*).

إن هذا التفسير يمكن أن ينطبق أيضاً على المجتمع الذي تكوّن ونما في ظل هذا الكيان. فالغموض لا يزال يكتنف ظروف النشأة الأولى لمعظم الطوائف التي تعيش فيه، تلك الطوائف التي تشكّل بمجموعها هذا المجتمع المتنافر والمنسجم في آن، في ظل سلطة مركزية كانت تجمع هذا الجسم غير المتجانس، كما يبدو ذلك واضحاً في فترات طويلة خلال القرن الثامن عشر.

فما تكون هذه الطوائف التي لجأت إلى ربوع لبنان؟ من أين أتت ولأي غاية كان نزوحها إلى هذه البلاد؟

تتعدّد الأسباب التي أدّت إلى نزوح هذه الطوائف إلى لبنان، فمنها ما يرقى وجودها إلى زمن بعيد. ومنها ما استُقدم لأسباب عسكرية، ومنها ما وفَدَ إليه عشائر أعجبها المناخ ووجدت فيه مجالاً للعمل وإمكانية العيش الهادىء في ربوعه، مما حدا باليعقوبي (?-897)، المؤرّخ والجغرافي، أن يقول، بكثير من المغالاة: «... وقيل إن في هذا الجبل [لبنان] سبعين لساناً لا يعرف كل قوم لسان الآخرين إلا بترجمان». ومن بين هذه الطوائف التي استوطنت لبنان، الموارنة والشيعة والدروز الذين يثار حولهم النقاش والجدل في أصولهم وتاريخية نشأتهم ووجودهم في لبنان.

ينتمي الدروز والشيعة إلى أصول عربية انتشرت وتمركزت في أطراف لبنان وعلى تخومه، في حين يذهب بعض المؤرخين إلى أنها كانت، منذ القديم في

(*) حدث أن اقتطع عبد الله باشا، والي صيدا، منطقة «إقليم الخروب» من التزام الأمير بشير الشهابي الثاني، الذي كان بدوره قد أناب بعض أصحاب العهدات من المقاطعجيين الدروز (آل جنبلاط، آل نكد وغيرهما) في جباية الضرائب من الإقليم، وألحقه، من الناحية الضرائبية بولاية صيدا. وكان مسوغ تصرف عبد الله باشا أن سكان الإقليم مسلمون سُنّة على مذهب السلطان. ولا يحق لمن كان على غير هذا المذهب أن يتولى جباية الضرائب من المسلمين، ولا سيما السنّة منهم. ولكن الإقليم ظل «إدارياً»، إذا صح التعبير، تابعاً لإمارة الجبل.

صميمه، وقد منحت أسماءها مراكز الاستيطان التي استقرت فيها، مثل جبل عاملة ووادي التيم. ولم يتوقف هذا التحرك السكاني عبر العهود، بالغاً ذروته بعد الفتح العربي الإسلامي لبلاد الشام في القرن السابع الميلادي. فمنها من قَبِل مذهب التوحيد (الدرزي) في سورية ولبنان (القرن الحادي عشر)، في حين اعتنق القسم الآخر مذهب التشيّع في لبنان. ولا نعلم أن نزوحاً كثيفاً للدروز حصل انطلاقاً من مصر حيث نشأت عقيدة التوحيد، إلى لبنان وسورية. كما أن الشيعة في لبنان لم ينزحوا جماعياً إلى هذه البلاد من أمكنة أخرى. إن عمليتي التشيّع والتوحيد قد حصلتا في لبنان بين سكانه المقيمين فيه قبل اعتناقهم هذين المذهبين.

أما سائر الطوائف، فكان حلولها في هذه البلاد يسيراً، ودور السنّة منهم في «المرابطة» بادىء الأمر، سهّل لهم الاستقرار. وكان معاوية، الخليفة الأموي (661-680)، أول من شعر بخطورة الفراغ السكاني على الساحل اللبناني في أعقاب الفتح العربي الإسلامي وجلاء الجيوش البيزنطية ومن تبعها من السكان «الوطنيين»، فبادر إلى «ترميم الحصون وإنشاء المناظر وشحنها بالمقاتلة»، في ما ذكره البلاذري في فتوح البلدان، وهو ما عرف «بنظام الرباط». كما عمل على توزيع السكان وأغراهم بالاستقرار في الأماكن التي حددها لهم على الساحل صعوداً إلى البقاع ومروراً بالجبال، التي وجد فيها مراكز تؤمن له الدفاع إزاء الخطر البيزنطي، الذي ما انفك يهدد الثغور الشامية، دون أن يصدر عن سكان الجبل خلال فترات طويلة ما يشير إلى صعوبات واضطراب حيال الحكم الجديد.

أما في ما يتعلق بالموارنة، فالأمر لا يزال موضع نقاش ولم يُرَدّ له الحسم. فإذا كان نزوح الموارنة الكثيف، كما يقول بعض مؤرّخيهم، قد حصل من مناطق سورية، من قورش وأفاميا مروراً بأنطاكية، باتجاه لبنان الشمالي، فهذا يعني أنهم بعض الغرباء الذين نزحوا إلى لبنان بأعداد كبيرة بهدف الاستقرار فيه، والتخلّي عن موطنهم الأصلي. أما إذا كان النزوح قد انحصر في عدد من الرهبان، مع بعض الفلاحين، من أتباع مار مارون، الذين لاقوا اضطهاداً دموياً من قبل اليعاقبة،

مما اضطرهم إلى اللجوء إلى لبنان الشمالي، حيث بدأ هؤلاء الرهبان يكرزون بالمذهب الجديد، فاعتنقه بعض سكان هذه المنطقة من الطوائف المختلفة، فينتفي عندها صفاء العرق الآرامي الذي يسبغه البعض على الموارنة، وتنتفي معه أيضاً فكرة نسبة الموارنة إلى المرْدَة(*)، حيث كانت الغاية من ذلك هي الهروب من التاريخ إلى الإيديولوجية. وتسقط بالتالي، دوافع الهجرة الجماعية التي أعطاها المؤرخون الموارنة وجهاً مذهبياً خلقيدونياً ودموياً يسوّغها ما أعلنوه عن ذبح ثلاثماية وخمسين راهباً مارونياً، ويرفع بعضهم العدد إلى خمسماية راهب إمعاناً في تضخيم ما حصل من ذبح هؤلاء على أيدي اليعاقبة أصحاب عقيدة الطبيعة الواحدة. فجاء لجوء الموارنة إلى لبنان الشمالي، كما قصد إلى ذلك المؤرخون الموارنة، شهادة على إيمانهم وتضحياتهم في سبيل عقيدتهم بالطبيعتين في المسيح، ورداً على الاتهامات التي طالتهم مدة طويلة بأنهم من أصحاب الطبيعة الواحدة.



هذه الطوائف، التي اختارت الاستقرار في هذه البلاد، عاشت في تناحر حيناً، وفي انسجام في فترات طويلة أحياناً أخرى. ويهمنا من كل هذا ما حدث في مجتمع الإمارة الشهابية(1697-1842)، موضوع دراستنا، من تحولات سياسية. وكيف استطاع رجال السلطة فيه الحكم باستمرار سنين طويلة؟ فما هو سر ذلك؟ وما هي الأساليب التي اعتمدها هؤلاء في تسيير الأمور؟ وهل كان وصولهم إلى السلطة تحولاً في مفهوم الحكم، وتغييراً في البيئة الاجتماعية؟

كان انتقال حكم جبل لبنان من الإمارة المعنية إلى الإمارة الشهابية بمثابة التحوّل الكبير الذي حصل في تاريخ لبنان الحديث. إن قصة هذا الانتقال تكاد تكون معروفة، ويكفي أن نتوقف عند نقاط ثلاث:

(*) هذا هو الاسم الصحيح للفظ المتداول (مَرَدَة). يراجع:
- منير اسماعيل: المرْدَة (المرديون) في التاريخ والأسطورة.
- منير إسماعيل وآخرون: ندوة «كتابة تاريخ لبنان إلى أين؟».

1 ـ أسباب انتقال الحكم من الأسرة المعنيّة(*)، إلى الشهابيين السُنّة، ونتائج هذا التحول.

2 ـ محاولة إعطاء أهمية للقرار «اللبناني» في تقرير أمر الحكم في لبنان.

3 ـ النتائج السياسية والاجتماعية لهذا التحول من حكم إلى آخر.

فإذا ما قبلنا الرواية التقليدية، كما رسم خطوطها طنوس الشدياق والأمير حيدر الشهابي (المؤرخ)، وملخصها كما يلي:

«... اجتمعت أعيان جبل لبنان للمشورة ليختاروا والياً عليهم ما كان في يد آل معن من الولايات (هاتان الكلمتان: والٍ وولايات لا تطابقان المدلول الصحيح لهما، ولكننا نستعملهما كما وردتا في الحوليات) فاتفق آراهم وانتخبوا الأمير بشير ابن الأمير حسين أمير راشيا لأنه كان ابن شقيقة الأمير أحمد المعني... ولما دخل دير القمر رضخت لأمره جميع أهالي جبل لبنان من أعيان ومقدمين ومشايخ وخاص وعام. فأعرضوا إلى مصطفى باشا والي صيدا وتعاهدوا له في المال الذي كان مكسوراً على الأمير أحمد المعني، والتمسوا منه أن يعرض إلى أعتاب الدولة العلية بأن تقبل الأمير بشير الشهابي والياً على كل ما كان في يد آل معن من المقاطعات... ففوض الوزير أمر ما كان في يد آل معن للأمير بشير وسلّمه ما تركه من العقارات والمنقولات وأطلق له يد التصرف فيها إلى أن يدفع الضرائب بانتظام».

وتذكر الرواية التقليدية أيضاً أن الأمير بشير شهاب (الأول)، عندما اختارته «المناصب» ليكون حاكماً على الجبل، وجد من ينافسه، وهو الأمير حيدر الشهابي، بفضل فتوى من الأمير حسين إبن الأمير فخر الدين المعني الثاني الذي رأى في الأمير حيدر القاصر وريثاً شرعيّاً، «وإذا بلغ رشده يتسلم هو الولايات

(*) كان المعنيون على مذهب أهل السنّة. وقد قيل إنهم تقبلوا مذهب التوحيد الدرزي أثناء وجودهم في لبنان. وإن كان يرجح أنه بصفتهم الحكام في منطقة غلب على سكانها المذهب الدرزي (الشوف تحديداً)، فلقبوا بأمراء الدروز، من دون أن يكون لهذا المذهب علاقة بهذا اللقب.

والإقطاع وما يتبعها من العقارات بنفسه من غير معارض»، ونسي نفسه كونه آخر المعنيين، على أن يكون الأمير بشير الوصي حتى يبلغ الوريث سن الرشد. ومن الطريف في هذه الرواية تأكيدها على انقطاع ذرية آل معن بعد موت الأمير أحمد، ثم يذكرون الأمير حسين المعني وفتواه.

في الرّد على هذه الفتوى نقول: إن الجبل لم يعرف «مؤسسة» الوصاية، ذلك أن هذه المؤسسة لا تقوم إلاّ في ظلّ حكم مستقر. ولما كان حكم الجبل، في كثير من مظاهره، التزاماً لجباية الضرائب يمنحه السلطان لمن يشاء ويمنعه عمّن يشاء، فالوصاية في هذه الحالة لم تكن واردة. ذلك أن السلطات العثمانية ليست في وارد تعيين أمير أو حاكم لا يقوم فعلاً بعمل الجباية، وأن تحفظ حقوق القاصر ريثما يصبح راشداً. ومن يدري، في ظل هذا النظام، فقد يكون الأمير ملتزماً ناجحاً أو لا يكون. وقد استلم الأمير حيدر الشهابي الحكم بعد وفاة الأمير بشير بصفته أميراً شهابياً وليس كوريث شرعي، ولم يُحدث ذلك أي تغيير في نمط الحكم، كما أراد له أصحاب الحوليات ومن تبعهم من المؤرخين.

إن أمر تعيين الأمير الحاكم في جبل لبنان، يعود يومذاك إلى والي صيدا ممثّلاً للسلطان. وقد يقبل الوالي التماس «المناصب» تعيين أمير عليهم يرونه أصلح من سواه، وقد يرفض الالتماس ويبقى الاختيار له. وغالباً ما نقض الوالي في يومه ما أقرّه في أمسه. ومن يتتبّع ما تناقلته الحوليات من أخبار حول علاقة الأمير الحاكم بالوالي وعلاقة «المناصب» بالوالي وبالحاكم، ودورهم عند عزل أمير وتعيين آخر، يتضح له أن القول الفصل في هذا الأمر يعود إلى الوالي دون سواه. ويكفي أن نذكر هنا أن أهم مطلب في عاميّة لحفد (1821) «أن يكون الأمير الحاكم غير معيّن من قِبَلِ الوالي العثماني».

أما اختيار «المناصب» (السبعة) للأمير الحاكم فأمر يتنافى مع النظام والتقليد والعرف في السلطنة العثمانية، وبخاصة في جبل لبنان. ولم يتميّز هذا الجبل بهذا الأمر عن سائر الولايات العثمانية، وإن تساوى مع بعضها في حصر الحكم في عائلة واحدة لمدة طويلة. ومن يتتبّع الأخبار في الحوليّات اللبنانية يجد بوضوح

أن «المناصب» لم يكونوا، في الأصل، أصحاب الحق في الاختيار، وإنما في قبول هذا الاختيار أو التمرد عليه، حسب الظروف وتبعاً لقوة أو ضعف الوالي أو الأمير.

ولما كان لبنان جزءاً من السلطنة العثمانية، فمن الطبيعي أن لا يخرج على النظام السائد في ولايات هذه السلطنة في الشرق، وذلك باختيار عائلة مسلمة سُنيّة على رأس الحكم في جبل لبنان. ولما لم يكن في الجبل عائلة تتمتّع بلقب الإمارة، وهو أعلى درجات الشرف الوراثية، وتدين بالإسلام على مذهب أهل السُنّة، فقد اختارت السلطات العثمانية أميراً شهابياً من وادي التيم، وهو خارج عن إقطاع بيت معن، وعن الكيان السياسي للجبل.

وكان اجتماع السمقانية (1697) الذي تداعى إليه «المناصب» الدروز في المقاطعات السبع، دون سواهم من أعيان الطوائف الدينية، لا ليختاروا عائلة حاكمة للجبل، بل ليتداولوا في الوضع الجديد بعد موت الأمير أحمد المعني (1664-1697) وتعيين الأمير بشير الشهابي (1697-1706)، بعد أن نال من «ولي النعم صاحب الدولة المحترم... خلعة فاخرة والشرطنامة».

وبعد وفاة الأمير بشير، تسلّم الحكم الأمير حيدر شهاب، ليس كوريث شرعي، وإنما بصفته الأقوى في العائلة الشهابية، كما سبقت الإشارة. وقد برهن على ذلك في بدايات حكمه. وفي عهده (1706-1729) تقع معركة عين دارة(*)، وهي معركة ذات محتوى اجتماعي واقتصادي نتج عن تغيير الأمير حيدر في أساليب حكم الإمارة متجاوزاً في ذلك النمط المقاطعجي الذي يعتبره بعض المؤرخين مؤسسة، لها نظمها وقوانينها، وهو ما سنعود إليه فيما بعد. وكان من آثار معركة عين دارة تأمير عائلة أبي اللمع، وهو ما ذهب إليه أصحاب الحوليّات، وترقي العائلات المقاطعجية الأخرى في السلم الاجتماعي في الجبل جزاءً لوقوفهم في المعركة إلى جانب الأمير حيدر، ومن ثم هجرة الدروز الكثيفة إلى جبل الدروز في سورية.

(*) وقعت معركة عين دارة يوم الجمعة في 18محرم سنة 1122 هجرية (بدؤها الأحد في 2 آذار 1710).

كيف كان هذا التغيير؟ وما هي نتائجه؟ وما مدى مطابقة هذا التصرف من قبل حاكم الجبل للأنظمة والأعراف والتقاليد المطبقة في السلطنة العثمانية وصلاحيات الحكام المحليين في مثل هذه الحالات؟

ويبقى الأمر الثابت في هذه التغييرات هو ما أقدم عليه الأمير حيدر من إعادة توزيع الإقطاع على الأمراء والشيوخ الجدد. أما لماذا اختار عائلة أبي اللمع دون سواها للقب الإمارة، فالأسباب التي يوردها أصحاب الحوليّات في هذا الصدد متناقضة تحتاج إلى كثير من التقصّي والدّقة. إن «الصلاحيات» المعطاة لحاكم الجبل لا تسمح له بأن يمنح لقب الإمارة لغيره. وإذا صحّ العكس، فكيف تم اختيار هذه العائلة دون سواها من العائلات المقاطعجية؟! هذه العائلة عاشت إلى حدٍّ بعيد، بعد معركة عين دارة على هامش الأحداث، وانحصر إقطاعها في منطقة صغيرة نسبياً بالمقارنة مع ما عُرف من إقطاعات لبعض العائلات في الجبل، كآل الخازن مثلاً. ثم كيف حُرمت من هذا اللقب عائلات كان لها دور أساسي على جميع الصعد عسكرياً وسياسياً، وفي حماية الإمارة...؟

إن هذا الأمر لم يحدث سابقاً في بلاد الشام في العهود الإقطاعية. فكيف حصل هذا الاستثناء؟ إن لقب أمير حمله رؤساء العشائر الذين استُحضروا إلى لبنان أو لجأوا إليه، دون أي تقليد أو نص يقيّد هذا اللقب. كما حمله في العهد المملوكي أمراء الجيش أو أمراء الحلقة. أما ما ذهب إليه الشيخ ناصيف اليازجي (1800-1871) في هذا السياق، فيبقى في نطاق التخيل، وأبعد من أن يصبح البروتوكول الذي نُسب إليه قابلاً للتطبيق. وسنرى كيف تم خرقه، إذا صح وجوده في التداول، من قبل «سلطات» الإمارة. ذلك أن الإقطاعية في جبل لبنان، إبّان العهد الشهابي، كانت غير محدّدة المسؤوليات، حيث يمكن أن يطلق عليه صفة النظام الذي يخضع لمبادىء مقررة لا يجوز لأحد تجاوزها.

إننا نعرف أن الأمير الحاكم في جبل لبنان كان يرفع من يحظى برضاه إلى «رتبة» المقاطعجية، وينزع كل سلطة بل كل حق في التملك عمّن يطاله غضبه. ولم ينجُ من القتل وسمل العيون وتقطيع الأوصال وحجز الأملاك معظم الأمراء

والمقاطعجيين، على اختلاف رتبهم وقرابتهم وصلتهم بالأمير الحاكم. فقد طالت التقلبات معظم العائلات الإقطاعية، دون أي اعتبار، لِما سماه بعض المؤرخين حصانة الأمراء والمقاطعجية، هذه الحصانة التي تنقضها أخبار الحوليّات بما تحوي من عقوبات لحقت بعائلات هؤلاء، واضطرت قسماً منهم إلى النزوح خارج الجبل.

ولعل لجوء الدروز اليمنيين(*) الكثيف بعد معركة عين دارة إلى جبل الدروز في سورية، من النتائج المهمة لهذه المعركة. لقد وجد أنصار أمراء آل علم الدين أن وضعهم الجديد، بعد فشل محاولة إقصاء الشهابيين عن الحكم في الجبل، أصبح حرجاً ينذر بمضاعفات فيما لو تابع الأمير حيدر شهاب عملية الانتقام من خصومه، بعد أن نزع من المقاطعجية الذين وقفوا ضده، كل سلطة وحق في التملّك، ومنح ما كان بيد هؤلاء من إقطاع إلى أبنائه وأنصاره، مما جعل النزوح أمراً محتماً لأنصار آل علم الدين، فغادروا الشوف ملتحقين بأبناء مذهبهم ممن سبقوهم إلى الجبل الدرزي الجديد، أو بمن كانوا، في الأساس، من المقيمين في هذا الجبل.

هذا النزوح جعل عدد الدروز يتضاءل في جبل لبنان، ويتنامى بالمقابل عدد الموارنة وتزداد قوّتهم. وهو ما سيستفيد منه الأمراء الشهابيون «المسيحيون» في المستقبل، لمقاومة الإقطاع الدرزي المتماسك والقوي، والذي سيظل جبل الدروز في سورية امتداداً له وعوناً يستمد منه القوة.

ولا يقتصر نتائج هذا النزوح على الوضعين السياسي والعسكري، وإنما تتعدّاهما إلى الصعيد الاقتصادي، حيث أصبح للموارنة في الشوف بعد كسروان، موطىء قدم ثابت وغني، وما يستتبعه هذا الوضع الجديد من نتائج سياسية واجتماعية في السنين المقبلة.

*

(*) إنقلبت الحزبية القيسية ـ اليمنية في جبل لبنان في هذا العهد إلى غرضية «محلية». ولم يعد الانتماء إلى عرب الشمال أو عرب الجنوب دقيق الاستعمال. فالمعنيون كانوا في الأصل يمنيين ثم انقلبوا إلى زعماء القيسية، كما هو الحال عند كثير من العشائر والعائلات في لبنان.

وأما التحوّل الكبير في هذا العهد، فيتمثّل في تنصّر الأمراء الشهابيين، وما نتج من ذلك التنصّر من خلل في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية في الإمارة.

كتب بوجاد (Poujade)، قنصل فرنسة في بيروت إلى غيزو (Guizot)، وزير خارجيته يقول: «... لقد تحققت الثورة الكبرى في لبنان، إذ ما أن اعتنق الشهابيون الكثلكة، حتى رجّحوا كفة الموارنة بشكل حاسم. ولا يبدو الأمر مستغرباً لمن يدرك الدور الذي يقوم به الدين لدى شعوب الشرق».

هذا الموقف الذي أشار إليه بوجاد يفسر ما حدث في العام 1770 الذي سجّل، لأول مرة في تاريخ الإمارة، تسلم أمير مسيحي، هو الأمير يوسف شهاب (1770-1789)، مقاليد الحكم، فحقّق ذلك الحدث غاية آمال رجال الإكليروس الماروني، بعد قرون عدة من الحكم الإسلامي السني والدرزي مع التنوخيين والمعنيين والشهابيين الأوائل. لقد كان ذلك كسباً لمسيحيّي لبنان، وبخاصة الموارنة، إذ ما أن تحقق حتى غدوا يرفضون أي تنازل عنه.

لقد بدأ الوضع يختلّ، ولم تعد تحميه من الهزات الداخلية «تقيّة» الحكّام المتنصرين. وفُتح باب الفتن الطائفية على مصراعيه، وبدأ استغلال الطائفية في الحوادث الداخلية يأخذ طابعاً مريراً.

كان على الأمراء الشهابيين، ولا سيما أولئك المؤهّلين للحكم أن يختاروا أحد الحلول الثلاثة التالية:

1ـ إنتظار المساعدة العثمانية الفاعلة للعائلة السُّنيّة الحاكمة، بعد أن فقد أركانها العصبية المحلية الداعمة لهم في الجبل وبُعْد موطن عصبيتهم في وادي التيم.

2ـ الانتقال إلى اعتناق المذهب الدرزي لتأمين تأييد الدروز ودعمهم، وهذا الأمر لم يعد متيسراً، بعد إغلاق باب الدعوة نهائيّاً (411هـ/1021م)، بالإضافة إلى أن الإقطاع الدرزي كان يشكّل بوجوده تحدّياً دائماً للحكم في الجبل.

3ـ إعتناق المذهب الماروني لضمان وقوف الموارنة إلى جانب السلطة.

وكان الاختيار الثالث أنسب الحلول، وقد تلاقى الطرفان عند المصلحة المشتركة، منذ أن شجع الأمير ملحم الشهابي (1729-1754) أو غضّ طرفه، وهو المسلم الورع، كما يقولون، عن تنصّر الشهابيين وبينهم أولاده، على أن يظل الحكم في العائلة الشهابية، مهما كانت الأسباب والمسوغات والنتائج.

ونتيجة لذلك، شجّع الشهابيون زيادة هجرة الموارنة من لبنان الشمالي إلى جنوبه، فغدا جبل لبنان مسيحياً في غالبية سكانه، إستكمالاً لهجرات سابقة في العهد المعني، كما كثر عدد المسيحيين في الشوف وجزين، بصورة خاصة.

ونتج من نزوح الموارنة من الشمال إلى كسروان تهجير الشيعة من هذه المنطقة، على مدار سنين طويلة، نتيجة أعمال عنف واضطهاد دفعت فئة كبيرة من أهلها إلى النزوح القسري باتجاه بعلبك وجبل عامل. ولا تقلّ حالات التقيّة التي مارسها بعض السكان، الذين رغبوا في البقاء في موطنهم عن عمليات التهجير، وإن كان تهجيراً يتم في ضمير الإنسان.

فبعد أن أنزل المماليك ضربتهم القاسية بسكان كسروان، وبالشيعة منهم بصورة خاصة، هجر المنطقة من سلم من بطش المماليك إلى مناطق أخرى يقيم فيها شيعة مثلهم. وأما من بقي في كسروان، فعاش غريباً في دياره وإن تظاهر بما ليس هو فيه، سواء من اتبع منهم مذهب أهل السنّة أو من تنصّر في ما بعد.

وتتالت المعارك في هذه المنطقة وجوارها. وعنفت عمليات التهجير، وأخذ الموارنة يتوافدون بكثافة من الشمال إلى بلاد جبيل ومنطقة كسروان، بدعم وتشجيع ظاهرين من الأمراء المعنيين ومن ثم من خلفائهم الشهابيين، وبخاصة في أيام الأمير يوسف شهاب، حاكماً في جبيل، وأميراً على الجبل، وكان لمدبره الشيخ سعد الخوري دور فاعل في عملية التهجير، ولا سيما بعد أن أنزل بالحماديين هزيمة، كان في أثنائها على رأس قوات الأمير يوسف شهاب، حاكم جبيل حينذاك، وقد حمل هذا النزوح أبعاداً سياسية ذات اتجاهات طائفية، إذ طبعت كسروان، تحديداً، بطابع خاص منذ ذلك الزمن، وأصبحت منطقة مارونية، ولم يعد لسكانها «الأصليين» وجود يذكر.

ومن كسروان بدأ التمدّد المسيحي، وتحديداً الماروني، بادىء الأمر، إلى الشوف، كما أسلفنا القول، فازداد عدد الموارنة، ولكنه لم يطغَ على الوجود الدرزي المتأصل في هذه المنطقة، لا سيما أن القوى الخارجية لم تحاول يوماً اقتلاع هذا الوجود، كما حصل في مناطق أخرى. وكان هؤلاء القادمون الجدد، من الموارنة ومن المذاهب المسيحية الأخرى، يلاقون الترحيب من الشهابيين لأسباب كثيرة، ليس أهمها حاجة المنطقة إلى مزيد من الفلاحين والحرفيين... ذلك أن «جبل الدروز»، كما كان يدعى، لم يكن ينقصه الحرفيون المهرة والفلاحون النشيطون.

وكان الموارنة يؤثرون ترك مناطقهم في الشمال، تخلصاً من هيمنة الحماديين، في عملية نزوح مستمرة خلال عهدي المعنيين والشهابيين إلى مناطق أوفر أمناً وأكثر استقراراً، فتداخلت حدود سكن الطوائف، وهكذا ترك هذا النزوح آثاراً واضحة من الشك والريبة في نفوس اللبنانيين، وأقام بين طوائفهم حواجز من الأحقاد، وقضى على الروابط بين الطوائف. ويفسّر هذا الوضع رسالة من الشيخ حصن الخازن إلى ملك فرنسة، يقول فيها: «... إننا بين أمم غريبة، وحايطتنا الاعدا من كل جانب...».. وهكذا أصبح اللبناني في فترات طويلة من تاريخه يرى أن حدود وطنه هي حدود الطائفة التي ينتمي إليها، وما عداها فأمم غريبة «تحيط به» وتناصبه العداوة.

أمّن الشهابيون الدعم الكافي من الموارنة وبخاصة من رجال الإكليروس، على الرغم من بعض الانتكاسات في العلاقات. ولعلّ مصلحة الطرفين اقتضت التستر على إظهار تنصّر الأمير الحاكم، لأن دولة الخلافة العثمانية تفرض أن يكون الحاكم في الولايات العربية مسلماً وعلى مذهب أهل السُنّة. ولم يقف الحكام الشهابيون عند حد التّستّر، بل تظاهروا بالإسلام وطلبوا من أقاربهم الأمر نفسه حتى «.. إذا سيلوا ممن يحق له أن يسألهم عن ذلك مثل وزراء الدولة العلية فلا ينكرون إيمانهم بل يقرون به واستمروا على هذا الحال هذه المدة كلها»، كما يذكر ذلك الأمير حيدر الشهابي (المؤرخ). كما لم يحاول أحد من الشهابيين دخول سلك الإكليروس، على ما فيه من إغراء.

صحيح أن الأمير الحاكم كان يلقى الدعم تارة من الدروز وتارة من المسيحيين دون أي اعتبار لمذهبه، ولكنه سيكون أقل اطمئناناً إلى موقعه، لو بقي على المذهب السنّي، وليس له من يدعمه في الجبل، بعد أن تهافتت الغرضية لتحلّ محلّها الطائفية في أبشع مظاهرها من الحقد والانطواء على الذات والغربة في البلد الواحد بين مواطن ومواطن.

ردّت الكنيسة المارونية على هذه المواقف بدعم الشهابيين داخل حدود الإمارة، وخارج الحدود في أوروبة. وازدادت البعثات الأجنبية الثقافية، من فرنسيسكان وعازاريين وكرمليين ويسوعيين، وكذلك البعثات السياسية والاقتصادية من مستوردي الحرير، وكان الموارنة من أكبر المنتجين اللبنانيين لهذا الصنف من الصناعة التي أوجدت صلات وثيقة بينهم وبين الفرنسيين بصورة خاصة. فزادت هذه الأوضاع الجديدة في ترجيح كفة المسيحيين، لا سيما الموارنة منهم.

وبرزت الكنيسة المارونية بقيادة جديدة في منتصف القرن الثامن عشر، بعد حالة التردّي التي مرّت بها، مما أدى إلى تدخّل المقاطعجيين في شؤون الكنيسة، فكانوا يتقاسمون المراكز العليا فيها، ويتحكّمون في شؤونها «الداخلية». على أن هذا الأمر لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما انقلبت تتحدّى المقاطعجية وأخذت تقاسمهم دورهم، لا بل تجاوزتهم في مراحل عديدة بعد أن زادت ثروتها وأضافت إليها أملاك كبار المقاطعجيين كأمراء آل أبي اللمع. وكان موقفها المشجّع للعاميات دليلاً على الانعطاف الكبير في علاقتها برجال الاقطاع. ذلك أن صغار رجال الإكليروس الماروني ينتمون، في معظمهم، إلى عامة الشعب، كما كان أحبار الكنيسة المارونية، في فترات من تاريخها، من العائلات المقاطعجية، كآل الخازن وآل حبيش وغيرهم. وهكذا تعدّى اهتمامها الشأن الديني إلى الهمّ الدنيوي.

هذا الدور للكنيسة المارونية كان وراء التحول السياسي في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في لبنان. ذلك أن الكنيسة اشتركت في اللعبة السياسية،

ودخلت حلبة الصراع على السلطة، وأسهمت في الفتن الطائفية فساندت من آنست منه رغبة في الانقياد لمشيئتها والخضوع لإرادتها، وعارضت من عارضت للحفاظ على مصالحها ومصلحة الطائفة، فكانت دائماً في خدمة الطائفة، أنّى كانت، وفي جميع مواقفها.

*

أما دور الكنيسة على الصعيد العام في الجبل، فبدا في عملية التغيير الذي كان بداية البداية لتطوّر جديد في حقل التعليم، عرفه لبنان فأفاد منه وأفادت المنطقة بكاملها من نتائجه.وكان لخرّيجي المدرسة المارونية التي أنشأها في رومة (1584) البابا غريغوريوس الثالث عشر (1572-1585) الأثر البالغ على الصعيدين التربوي والسياسي، فأنشأ بعض من عادوا إلى لبنان المدارس فيه، والتي تدرّس إلى جانب اللاهوت العلوم العصرية. فمن مدرسة عين ورقة تخرجت نخبة من اللبنانيين، أسهموا مع غيرهم من اللبنانيين في انطلاق النهضة العربية الحديثة بتآليفهم وتحقيقاتهم. وقد تعدّى دورهم لبنان إلى جامعات رومة وباريس.

وقد أدركت الكنيسة، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أهمية تعليم الشباب الماروني، فشدّد المجمع اللبناني، الذي انعقد في دير اللويزة في الثلاثين من أيلول والأول والثاني من تشرين الأول العام 1736، في عهد البطريرك يوسف بطرس الخازن (1733-1742)، وبرعاية الأب يوسف سمعان السمعاني، القاصد الرسولي للبابا إكليمنت (كليمنس) الثاني عشر وبدعم من فرنسة عبر قنصلها العام في صيدا، على ترتيب شؤون الكنيسة ومحاولة «لَتْيَنَة» الطقس الماروني. وقد جهد وفد الفاتيكان في إقناع أحبار الكنيسة المارونية بأهمية هذا المشروع وفوائده، دون جدوى. فقد وقف الموارنة، رجال دين وعلمانيين ضد هذا المشروع، مفضلين أن تبقى كنيستهم مشرقية أنطاكية بعيداً عن تغريبها ولَتْيَنَتِها، مع الاحتفاظ بتبعية هذه الكنيسة وخضوعها للكرسي الرسولي في رومة باعتبار أن الموارنة كاثوليك خلقيدونيون.

وبالإضافة إلى هذا الجانب من المداولات، صدرت عن هذا المؤتمر

توصيات وقرارات، يهمّنا منها ما جاء في الباب الثالث المتعلّق بطبع الكتب واستعمالها، وكذلك ما ورد في الباب السادس المتعلّق بالمدارس. فقد نصّ هذا القرار على «إلزامية» التعليم، حيث ورد ما يلي: «نحث ونناشد كلاً من المتولي رئاسة الابرشيات في المدن والقرى... أن يتعاونوا ويتضافروا على ترويج هذا العمل [التعليم] الكبير بمزيد من الهمة والنشاط... ويأمروا أولادهم [الموارنة] أن يسوقوهم إلى المدرسة ولو مكرهين. وإن كانوا أيتاماً أو فقراء فلتقدم لهم الكنيسة أو الدير ضروريات القوت...». كما طالب المجمع بأن يتعدّى التعليم الأسفار المقدسة إلى علوم الأدب. وأفرد هذا القرار أيضاً شروطاً لتنظيم المدارس والمكتبات واختيار المعلمين...

وثّق هذا المجمع علاقة الموارنة بأوروبة الكاثوليكية عبر الفاتيكان، مع الاحتفاظ بصفتهم المشرقية الأنطاكية ولغتهم السريانية إلى جانب العربية في كنائسهم. كما نظم المجمع شؤون الكنيسة الداخلية... مما جعلها عنصراً فاعلاً على الصعيدين المحلّي والإقليمي.

وفيما ظلّت الكنيسة المارونية متماسكة وآخذة بالتطور، كانت الكنيسة الملكية الأنطاكية تصاب بنكسة قاسية نتيجة الانشقاق الذي حصل في صفوفها. وكان للآباء اليسوعيين دور فاعل في التحريض عليه ومن ثم في ترسيخه. كما أن النشاط التجاري الأوروبي، جعل أصحاب الثروات من الملكيين الذين هم على علاقة بالغرب يمهّدون لهذا الانشقاق، ويشجعون عليه بعد أن راودت أذهان رجال الإكليروس في هذه الكنيسة فكرة الاتحاد مع رومة.

ولم يطل الأمر حتى بادر رجال الإكليروس الملكيون إلى الإعلان عن اعترافهم بسيادة بابا رومة. وكان العام 1724 هو عام الانفصال الرسمي بين ما سُمي بالروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس، فعندما شغر كرسي أنطاكية الملكي، قام الملكيون المتّحدون مع رومة بانتخاب بطريرك خاص بهم، فترسخ الانشقاق بصورة نهائية، وإن ظل هؤلاء يعتبرون أنفسهم مشرقيين أنطاكيين.

وكان من نتائج هذا الانشقاق أن اتّجه الروم الكاثوليك، أكثر من ذي قبل،

نحو أوروبة، على جميع الصعد الاقتصادية والثقافية والسياسية، أسوة بالموارنة الذين سبقوهم في هذا المضمار. وقد شرّع هذا الانشقاق أيضاً باب هجرة الروم الكاثوليك إلى لبنان هرباً من اضطهاد الروم الأرثوذكس لهم في بلاد الشام. فاستقرّوا في المدن والقرى الكبيرة، وانصرفوا إلى التجارة والحرف، ولحق بهم الروم الأرثوذكس، فزاد عدد المسيحيين في لبنان نتيجة هذه الهجرة الاستيطانية.

هذه الأوضاع الجديدة، وتطوّر العلاقات مع أوروبة أثارا خشية السلطات العثمانية من نتائجهما السيئة، كما ارتاب المسؤولون العثمانيون، وساورتهم الشكوك حيال تصرفات المسيحيين بصورة عامة. فبعد أن وقعت الدولة العثمانية مع روسية معاهدة كوجك قينارجي (1774)، تحوّلت إلى الاهتمام بمشكلات بلاد الشام، وقمع الاضطرابات فيها، فزاد هذا الوضع المشكلات الداخلية التي كانت تنوء بها الإدارة المحلية العثمانية. ولم يكن القناصل الأجانب بمنأى عنها، فلطالما كانوا وراء كل معصية، ليس في لبنان فحسب، بل في هذه المنطقة كلها. فقد مهدّوا بتصرفاتهم المريبة الطريق للعثمانيين لإثارة النعرات الطائفية. وهكذا عاد التدخل العثماني والأوروبي إلى سيرته الأولى، في هذه البلاد.

*

ونافس دور الكنيسة في التأثير على الحكم وأهله في الجبل نفر من اللبنانيين، ألحقوا بالحكام والأمراء، ولم تحدد لهم مسؤولية معينة، وهم الذين عُرفوا بالمدبّرين، وكان يقابلهم بالتسمية عند الولاة العثمانيين ما يُدعى بالكيخيا أو الكتخداه، باللفظ الفارسي. هذه «الوظيفة» بالصفة المجازية تشابه إلى حد كبير كتبة الدواوين في العهود الإسلامية السابقة. وقد وصفهم الجاحظ بقوله: «ما أعلم أهل صناعة أملأ لقلوب العامة منكم... هذا وليست صناعتهم بفاشية في الكتاب، ولا بموجودة في العوام، فأغزرهم علماً أمهنهم وأقربهم من الخليفة أهونهم».

لم يكن المدبّرون في العهد الشهابي بأفضل مما وصف الجاحظ كتبة الدواوين، وإن كان المدبّرون لا يرقون، في المعرفة والدراية في أساليب الكتابة،

إلى درجة كتبة الدواوين أيام الجاحظ، وإن كانت تجمع بينهم صفات الممالأة.. فلم يكن المدبّر في تاريخ لبنان الحديث، وفي العهد الشهابي بالذات، أكثر من تابع أو ظلّ للأمير الحاكم. وكان مركز المدبّر عرضة للتغيير بين وقت وآخر. هذا من حيث المبدأ. أما كيف تصرّف هؤلاء المدبّرون، فالأمر مختلف تماماً.

ولم يكن المدبّرون من المقاطعجيين أصحاب العصبية النافذين، وإنما كانوا من العامة. أما سبب اختيارهم من الموارنة، فلأن هؤلاء لم ينخرطوا بشكل فاعل في الغرضية الجنبلاطية ـ اليزبكية، التي ظلّت وقفاً على الدروز نشأة وممارسة. وقد يكون لوجود طبقة من المثقفين الموارنة أثر في نشأة هؤلاء المدبّرين وانخراطهم في دواوين الأمراء والمشايخ، وقد أمنوا جانبهم ما داموا لا يطمحون بالحكم ولم يكن مشروع دولة الموارنة بعد في حيّز التفكير. فانصرف المدبّرون إلى تنظيم الشؤون الإدارية والمالية، وغض الأمراء الطرف، في كثير من الأحيان، عن تصرفاتهم. ولم ينجُ هؤلاء من تهم إغراء نساء الأمراء والشيوخ بالدخول في الدين المسيحي وباعتناق المذهب الماروني بالتحديد، مما مهّد الطريق أمام دخول المسيحية قصور الأمراء.

لم يكن يطلب من المدبّر سوى الدهاء والحنكة كي يكون قريباً من الأمير الحاكم ومقبولاً لديه، ورسوله المفاوض لدى الولاة والمقاطعجيين. وإذا استعرضنا تاريخ هذا المنصب فإننا لا نجد المدبّرين دائماً في موقف «الناصح الأمين»، إذ كانت نصائحهم تتأثر بدوافع طائفية ومذهبية. وتتفاوت قوة المدبّرين بين حاكم وحاكم، وقلّما تمادى المدبّر في «صلاحياته» وتجاوز حدود الثقة الممنوحة له، فاستعلى على الأمير نفسه، في ضعفه أمام هيمنة الولاة وتسلطهم، إلاّ وكان الموت نصيبه، عندما يستعيد الأمير قوته وإرادته المصادرة. ولم يكن موت جرجس باز سوى المثل الأبرز لكل من يحاول تجاوز حدوده.

*

كان القرن الثامن عشر نقطة التحول وواسطة العِقد في تاريخ لبنان الحديث.

فعلى الصعيد السياسي، تم انتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين (1842-1697). وعلى الصعيد الاجتماعي، أعادت نتائج معركة عين دارة (1710) توزيع الإقطاع بين العائلات اللبنانية التي ناصرت الشهابيين من مختلف الطوائف، وحملت الدروز من أخصام الشهابيين على الهجرة إلى حوران، مما أوجد خللاً في التركيبة السكانية في جبل لبنان.

أما على الصعيد الديني، فقد برزت الكنيسة المارونية بقيادة جديدة مما أهّلها لمحاولة الولوج إلى قصور الأمراء الحكام على الصعيدين الديني والسياسي، ولا سيما في عهد الأمير يوسف شهاب (1770 - 1789)، وهو أول أمير مسيحي يصل إلى سدة الحكم، وما كان لذلك من دور في جعل الدروز والموارنة يتبادلون الشك والريبة في تصرفاتهم وصولاً إلى اندلاع الفتن الطائفية، وتدخل الدول الغربية في شؤون الجبل.

وعلى الصعيد الديني المسيحي، فقد سجلت أحداث هذا القرن محاولة «لَيْتَنَة» الطقس الماروني في مجمع اللويزة (1736)، ولم تبقَ الكنيسة الملكية الأنطاكية في منأى عن التحولات التي اتصف بها هذا القرن، وكانت أبرز سماته. ومن نتائجها الانشقاق الذي حصل في هذه الكنيسة.

وكانت هذه التحولات، التي عرفها القرن الثامن عشر في لبنان، في أساس التغيير على جميع الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ما سيأتي من الأيام والأحداث.

أهم المصادر والمراجع

– Abdul-Rahim Abu Husayn: **The Feudal System of Mount Lebanon as Depicted by Nassif al-Yaziji,** Beirut 1991.
– Nasser Gemayel: **Les échanges culturels entre les Maronites et L'Europe,** Beyrouth 1984 (2 volumes).
– Adel Ismail: **Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et du Proche-Orient, Beyrouth 1975** (40 volumes).

- منير إسماعيل وآخرون: **الثقافة والدين والسياسة وإعادة بناء لبنان،** الحركة الثقافية ـ انطلياس 1985

- ـــــــ: التكوين السكاني والاجتماعي في لبنان، ندوة **«كتابة تاريخ لبنان، إلى أين...؟»** (جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية) بيروت 1993.

- إيليا حريق: **التحول السياسي في تاريخ لبنان السياسي،** بيروت 1982.

- المطران يوسف الدبس: **الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل،** بيروت 1978.

- البطريرك اسطفان الدويهي: **أصل الموارنة،** تحقيق الأب أنطوان ضو، إهدن 1973.

- **تاريخ الأزمنة،** نشر الأب فردينان توتل، بيروت 1951.

- خالد زيادة: **كاتب السلطان،** حرفة الفقهاء والمثقفين، لندن ـ قبرص، 1991.

- طنوس الشدياق: **كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان،** نشره فؤاد أفرام البستاني، بيروت 1970.

- الأمير حيدر الشهابي: **الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان،** نشره أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، بيروت 1969.

- كمال الصليبي: **تاريخ لبنان الحديث،** بيروت 1978.

- ـــــــ **بيت بمنازل كثيرة،** الكيان اللبناني بين التصور والواقع، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت 1990.

- المطران يوسف نجم، المجمع الإقليمي الذي عقد... في جبل لبنان. مجمع اللويزة (مترجم عن اللاتينية)، جونية 1900.

الوجه العسكري
في المقاطعات اللبنانية

ياسين سويد

نعني بالمقاطعات اللبنانية، تلك التي كوّنت لبنان الكبير العام 1920، وهي: إمارة الشوف (أو إمارة الدروز)، وإمارة وادي التيم، وإمارة البقاع (وكانت كلها تابعة لولاية دمشق)، وسنجقية طرابلس (وكانت تابعة لباشوية طرابلس)، ومقاطعة جبل عامل (وكانت تابعة لولاية صيدا ثم عكا).

ويتضمّن بحثنا في الوجه العسكري لهذه المقاطعات في القرن الثامن عشر، ناحيتين:

أولاً: الناحية التقنية، وهي كيفية إنشاء الجيوش وتنظيمها وتجهيزها وتدريبها، وغير ذلك من الشؤون التقنية المتعلقة بإعداد الجيوش.

ثانياً: الناحية العملياتية، وهي النزاعات المسلّحة التي خاضتها هذه الجيوش، سواء كان ذلك فيما بينها، أو ضد الجيش العثماني.

أولاً ـ الناحية التقنية

يصعب أن نسمي الفئات المسلّحة التي كانت تنشأ في كل من هذه المقاطعات، في ذلك الحين، «جيوشاً» بالمعنى العلمي للكلمة، باستثناء الجيش العثماني الذي لا يدخل في مجال حديثنا، وبعض المقاطعات التي استطاعت، في فترة من الزمن، أن تنشىء ما يمكن تسميته، تجاوزاً، جيشاً، كالإمارتين المعنيّة والشهابية.

وإذا كان على كل مقاطعة، بوجه عام، أن تقدم للوالي، ممثل الدولة في الولاية، وفي أثناء الحرب، عدداً محدّداً من المقاتلين يختلف باختلاف المدخول السنوي لهذه المقاطعة، فقد كان لكل مقاطعجي أن يحتفظ لنفسه، وفي مقاطعته، بعدد من المقاتلين للدفاع عن نفسه ضد خصومه في المقاطعة، ثم لخوض النزاعات المسلحة العديدة ضد المقاطعات الأخرى أحياناً، وضد الدولة أحياناً أخرى.

ولكن السمة المشتركة «للجيوش المحلية» في هذه المقاطعات جميعها لم تكن لتختلف عما عهدناه في جيوش الإقطاع، في ذلك الحين.

وسوف نحاول فيما يلي، أن نرسم صورة، ولو موجزة، للجيوش المحلية في المقاطعات اللبنانية في القرن موضوع الدراسة، مبتدئين بأهمها وأكثرها شهرة، وهي: إمارة الشوف أو إمارة الدروز، أو الإمارة الشهابية[*].

1 ــ التجنيد والتعبئة

لم تختلف وسائل التجنيد والتعبئة في هذه المقاطعة عن تلك التي عرفناها في جيوش الإقطاع، إذ لم يكن المقاطعجي، أميراً كان أو شيخاً، يقتني جيشاً، وإن كان يقتني بعض الخدم والمسلحين الذين يسهرون على خدمته وحمايته. إلا أنه كان، عند إعلان الحرب، يستنفر الجميع للقتال، فكان «كل رجل، شيخاً كان أم فلاحاً، قادراً على حمل السلاح، مدعواً للمسير، فيحمل كل منهم كيساً صغيراً من الطحين، وبندقيةً، وبعض الرصاصات، وقليلاً من البارود المصنوع في القرية، وينطلق إلى المكان المعيّن من قبل الحاكم للالتئام»[1]. وكان «كل التابعين

(*) تجدر الإشارة إلى أن إمارة الشوف أو إمارة الدروز، التي اضمحلّت بعد انتهاء حكم الأمير فخر الدين المعني الثاني، استعادت قوتها في مطلع هذا القرن وبعد الانتصار الحاسم للشهابيين (القيسيين) على خصومهم اليمنيين في معركة عيندارة الشهيرة العام 1711. حيث تعزز التحالف الوطيد بين هذه الإمارة وبين زعماء الموارنة في جبل لبنان، هذا التحالف الذي بلغ حدّ اعتناق الأمراء الشهابيين في إمارة الشوف المذهب الماروني، وذلك في منتصف هذا القرن، وبدءاً من الأمير يوسف الشهابي الذي كان أول أمير ماروني من أصل سني يحكم جبل الدروز.

(1) Volney, Voyage, p. 239.

والمزارعين والحلفاء يتسلحون ويلتفون حول زعيمهم أو رئيس عشيرتهم»[2]، كما كان «كل سيد مسؤول عن تأمين الذخيرة لجماعته»[3]. وهكذا، فإن «كل فلاح جندي، وغالباً ما يكون الجيش الأمة كلها»[4]. أما إذا عجز السيد عن تأمين السلاح والذخيرة والمؤونة لمقاتليه، فما على المقاتلين إلا أن يتدبروا أمرهم، أو أن السيد يكون مضطراً للرضوخ إلى إرادة الخصم، تماماً كما حدث في أثناء الحرب بين الجزار والأمير يوسف العام 1784 م، حيث عمد الجزار إلى إطالة أمد القتال، مما دفع الأمير إلى الرضوخ وتسوية الخلاف بينه وبين الجزار لمصلحة هذا الأخير[5].

وكان لإعلان النفير بقصد التعبئة أسلوب خاص وصفه الرحالة «فولني» على الشكل التالي: «عندما يقرر الأمير والمشايخ، في دير القمر، الحرب، يصعد المنادون، مساءً، الى قمم الجبال، ويبدأون بالصراخ بصوت عال: إلى الحرب، إلى الحرب، خذوا البنادق، خذوا المسدسات، أيها الأعيان المشايخ، امتطوا خيولكم، تسلّحوا بالرماح والسيوف، وليكن اللقاء غداً في دير القمر، يا غيرة الله، يا غيرة القتال»[6]. وعندما يسمع أهل القرى هذا النداء يهبّون لتلبيته. ويذكر فولني أنه «في خلال ثلاثة أيام، يتجمع، في دير القمر، خمسة عشر ألف بندقية يستطيع الأمير بواسطتها أن يخوض المعركة»[7]. ويمكن تعميم هذا الوصف على مختلف المقاطعات اللبنانية في ذلك الحين.

2 ـ التنظيم والتجهيز

لم يكن لهؤلاء المقاتلين تنظيم معين ينخرطون فيه، ولم يكونوا جميعاً مجهزين بأسلحة متجانسة. ويقول فولني في ذلك: «ليس لهؤلاء الجند زي

---

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Ibid. p. 358.

(5) Ibid. p. 240.

(6) Ibid. p. 240

(7) Ibid.

موحّد ولا ترتيب معيّن ولا تشكيلات محدّدة، وإنما هي تجمع من الفلاحين يرتدون جبّات (جمع جبّة) واسعة وقصيرة تبدو منها سيقانهم العارية، ويحملون بنادقهم بأيديهم. وهم مشاة جميعاً... باستثناء الأمراء والمشايخ الذين يمتطون الخيول»[8]، وأما طعام الجند فهو يتكون، عادة، من «قطعات صغيرة من الخبز... ومن البصل، والجبنة والزيتون والفواكه»[9].

3 ـ التدريب والتكتيك

لم يكن التدريب على القتال في هذه المقاطعة أمراً منظماً كما في الجيوش النظامية، فقد كان كل فلاح يتدرّب، على هواه، حيث يتقن ركوب الخيل ورمي البندق (الرصاص) ورمي الجريد، والسيف والترس، حتى إذا ما استدعي من قبل الأمير (أو الشيخ) للقتال كان جاهزاً وماهراً في هذه جميعاً. أما التكتيك، فيصعب أن نسمي أساليب القتال التي كان يتبعها هؤلاء المقاتلون، تكتيكاً بالمعنى العسكري الحديث، إذ كانوا لا يتقنون من أساليب القتال وأنواع الحروب سوى «حرب المواقع» حيث يقتصر الفن العسكري في نظرهم على تسلق الصخور والتسلل بين الغابات والأشجار، ومع ذلك فقد كانوا يتقنون الاقتحامات المفاجئة والهجمات الليلية والكمائن وغارات الكّر والفّر حيث يلتحمون بالعدو فجأة ثم يبتعدون عنه مسرعين[10]، كما كانوا يتقنون قتال الحصار. ويذكر «فولني» أن جند الأمير بشير الثاني كانوا يتقنون قتال المدفعية وإقامة المعسكرات، وأنهم كانوا نبيهين بالفطرة، حيث إنهم، إذا قيض لهم أن يتعلموا فنون الحرب، أتقنوها بسهولة وأصبحوا بعدها، مقاتلين قديرين[11].

إلا أن هؤلاء المقاتلين كانوا يتميّزون بالصبر والجلَد في تحمل الصعوبات والمشقات، وبالانضباط تجاه زعمائهم من الأمراء والمشايخ، يضاف الى ذلك،

---

(8) Ibid.

(9) Ibid. pp. 240-241.

(10) Ibid. p. 240.

(11) Ibid. pp. 240-241.

قدرتهم الجسدية على تحمل شظف العيش. ويذكر «فولني» في هذا المجال أن جنود الأمير بشير الثاني قضوا، في أثناء قتالهم ضد الجزار العام 1784 م، «ثلاثة أشهر في الهواء الطلق، بلا خيام، وليس لهم من غطاء يدّثرون به سوى جلود الأغنام، ومع ذلك فلم يحدث أن كان بينهم مرضى أو موتى أكثر مما لو كانوا في منازلهم»[12].

وإذا كان «فولني» قد حدّد، فيما سبق وذكرناه، خصائص المقاتل في الإمارة الشهابية (الإمارة الدرزية أو إمارة الشوف) فذلك لا يعني، إطلاقاً، أن خصائص المقاتل في المقاطعات الأخرى تختلف، إلى حد كبير، عن تلك التي عرفت للمقاتل في تلك الإمارة؛ فالمقاتل العاملي، والتيمي، والبقاعي، والطرابلسي كان يتمتع بالخصائص نفسها، ويتبع، في قتاله، القواعد ذاتها، مع بعض الاختلاف في التفاصيل الصغيرة، ليس أكثر.

ففي وصف للشعب، العاملي يذكر المؤرخ «آل صفا»، مع شيء من التزيين اللفظي، أن هذا الشعب يمارس «فنون الحرب وإحكام خطتي الدفاع والهجوم» وأن لا همّ له في فترات السلم «إلا شحذ السيوف وتسديد المرمى والكرّ على ظهور الخيل يعلّمونها أولادهم منذ الصغر»، ويذكر أن فنون القتال التي أتقنها العامليون هي: الرمي بالبنادق، وضرب الرماح، وسرعة الالتئام والتعبئة عند إعلان النفير، والكرّ في الهجوم، واليقظة والحذر في الدفاع[13]، وتحصين القلاع وشحنها بالسلاح والمقاتلين وإجادة القتال فيها. كل ذلك ضمن الالتزام الكامل بالأسر الاقطاعية التي كانت تحكم جبل عامل، والتي كانت تلتزم بدورها، تجاه السلطة المركزية، «بتأمين الطرق وحفظ الأمن داخل حدود المقاطعة»، كما كانت تلبي، برجالها وفرسان مقاطعتها «دعوة والي الإيالة عند وقوع حرب أهلية أو دولية» وتشترك «في أية معركة» توجه إليها[14].

---

(12) Ibid. p. 240.

(13) آل صفا، تاريخ جبل عامل، ص 83 ـ 87 و 105.

(14) الزين، للبحث عن تاريخنا، ص 362 ـ 363.

وكان لكل إقطاعة من إقطاعات جبل عامل راية خاصة يلتئم المقاتلون حولها، إلا أن الاتحاد بين هذه الإقطاعات كان تامًا ومتيناً، فإذا هوجمت إحداها هبّت الإقطاعات كلها «هبّة رجل واحد، واتّحدت كلمتهم على صدّ المعتدي بقوة السلاح»[15]. وكثيراً ما حدث ذلك في العهدين المعني والشهابي، حيث خاض جبل عامل حروباً قاسية ضد الحكام المعنيين والشهابيين، كما سنرى. وكانت رايات العامليين من نسيج حريري أخضر وأحمر، وقد طرّز عليها، بالنسيج الأبيض، آيات قرآنية وعبارات دينية مثل «نصر من الله وفتح قريب» أو «لا إله إلا الله محمد رسول الله» أو «لا فتى إلا علي ولا سيف إلا ذو الفقار» وكانت راياتهم تتقدم جيوشهم في أثناء القتال[16].

وكان إطلاق النار هو الإشارة الرسمية للتعبئة عند العامليين «فإذا سمعوا طلقاً نارياً في إحدى قراهم أجابوا بإطلاق الرصاص طلباً للنجدة، وتتبعهم في ذلك القرى المتصلة حتى يمتد الصوت على ما قيل، من جباع في سفح لبنان، إلى البصة على حدود عكا»[17].

أما أسلحة المقاتلين فكانت، في معظمها: البنادق والسيوف والخناجر والرماح، وكانوا يقاتلون مشاة وفرساناً، وكانوا يتحصّنون في القلاع مستخدمين النار المحرقة وبعض أنواع البنادق والمدافع، ويذكر آل صفا، كما يذكر الشيخ أحمد رضا، في المقتطف، أن عدد المقاتلين العامليين بلغ، في عهد التحالف العاملي مع الشيخ ظاهر العمر، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، نحو عشرة آلاف مقاتل[18]. وقد سبق للعامليين أن عرفوا صنع البارود الذي اشتهرت بصنعه قرية «بيت ليف» العاملية[19].

(15) آل صفا، المصدر السابق، ص 105.
(16) المصدر نفسه، ص 90.
(17) رضا، أحمد، المقتطف، سنة 1910، ص 431.
(18) آل صفا، المصدر السابق، ص 84، ورضا، أحمد، المقتطف، سنة 1903، ص 336.
(19) الأمين، محسن، خطط جبل عامل، جـ 1، ص 207.

إلا أن المقاتل العاملي، حسب رأي قنصل فرنسا بصيدا «شيفالييه دي توليس Chevalier De Taulés» في رسالة منه إلى «الدوق ديغويون Duc D'Aiguillon» بتاريخ 30 نيسان العام 1772 «لم يكن معتاداً أبداً على البقاء طويلاً في ساحة القتال، أو على خوض الحرب بعيداً عن موطنه»[20]. ويذكر هذا القنصل، في مجال حديثه عن حصار علي بك الكبير والشيخ ظاهر العمر لمدينة يافا، في العام نفسه، أن معظم المقاتلين العامليين تركوا ساحة القتال وعادوا إلى قراهم، ليشيعوا أن يافا «حصن لا يؤخذ»[21]. إلا أن القنصل نفسه يعود ويذكر، في مذكرة بعث بها الى حكومته في أول أيار العام 1772 م، وفي أثناء مهاجمة الأمير يوسف الشهابي وحلفائه العثمانيين لصيدا، بغية تخليصها من يدي ظاهر العمر وحليفه علي بك، أن العامليين كانوا متأهبين لمساعدة حلفائهم الصفديين والمصريين، وأنهم حشدوا لذلك، وقريباً من ساحة القتال، نحو 3 أو 4 آلاف مقاتل، وبأوامر من الشيخ ظاهر نفسه[22]. وأن الشيخ ناصيف النصار، شيخ مشايخ جبل عامل، اشترك مع قواته، إلى جانب الشيخ ظاهر العمر، في حصار نابلس[23]. ويعود دي توليس نفسه فيقدم شهادة جيدة بالمقاتلين العامليين، وذلك في رسالة بعث بها إلى الدوق ديغويون بتاريخ 2 حزيران العام 1772 م، إذ ينوّه بشجاعة هؤلاء المقاتلين قائلاً: «إنهم شجعان، وانتصاراتهم الأولى، بالإضافة الى القيادة التي تعودوها منذ عام - وفي هذا إشارة واضحة الى قيادة الشيخ ناصيف - أعطتهم ثقة بالنفس هي، بالتالي، قمة الشجاعة». إلا أنه يعود فيكرر أنهم «ليسوا سوى فلاحين مسلحين لا يستطيعون ترك أرضهم طويلاً»[24]. وقد أيد شهادة توليس بشجاعة المقاتلين العامليين، وبعد ثلاثين عاماً (العام 1806) قنصل آخر هو «تايتبوت Taitbout» فوصف هؤلاء المقاتلين بأنهم «جنود جيدون»[25].

(20) Ismail, Adel, Documents Diplomatiques et Consulaires T2, p. 205.
(21) Ibid.
(22) Ibid. p. 210.
(23) Ibid. p. 212.
(24) Ibid. p. 225.
(25) Ibid. T3, p. 52.

واستنتاجاً مما تقدّم، وبعيداً عن الأسلوب العاطفي الذي استخدمه كل من المؤرخين آل صفا وأحمد رضا في تحديد الشخصية العسكرية العاملية، يمكن القول إن العاملي كان، في ذلك العهد، كرجال باقي المقاطعات، مقاتلاً بفطرته، إلا أنه كان يفتقر دائماً إلى الفن العسكري المنظّم، فظلّ، بسبب ذلك، يعتمد على شجاعته وبسالته أكثر من اعتماده على أسلوب قتالي تكتيكي محدد، اللّهم سوى أسلوب «الكر والفر» الذي كان سائداً في ذلك الحين، باستثناء ما كان يأتي «بداهة» و «دون أدنى حساب» باعتبار أن التكتيك العسكري هو فن القتال أو فن إدارة المعركة بشكل يضمن للقائد إحراز النصر.

ولم تكن خصائص المقاتل التيمي لتختلف كثيراً عن خصائص المقاتل العاملي أو الشوفي، خاصة أن الأسرتين المعنية والشهابية اللتين حكمتا إمارة الشوف في هذه الحقبة، وما قبلها، كانتا على تحالف دائم ووطيد مع الأسرة الشهابية الحاكمة في وادي التيم، وذلك طيلة فترة حكم هاتين الأسرتين لبلاد الدروز. لذا، فقد اتبع شهابيو وادي التيم المبادىء القتالية التي كانت سائدة في المقاطعات الأخرى، وخاصة إمارة الشوف، لجهة تجنيد أبناء البلاد وتعبئتهم وفقاً لحاجات الأمير الإقطاعي ومتطلبات المعركة، كما كان لهم السلاح والتجهيز نفسها اللذان عرفا في تلك المقاطعات.

وعرفت مقاطعة البقاع، في العهد المعني، نوعين من الجند أو الجيوش: الجيش المحلي، الذي يتألف من أبناء البلاد، ويعبّأ، كما في باقي المقاطعات، عند حاجة الأمير للقتال، ويتبع النظم الإقطاعية التي كان معمولاً بها، في ذلك الحين؛ وجيش المرتزقة من السكان. وقد لعب هذا الجيش دوراً هامًا في الدفاع عن قلعة بعلبك عندما حاصرها الأمير فخر الدين المعني الثاني العام 1623 - 1624، إلا أن أيًا من المؤرخين لم يذكر لنا وجود هذا الجيش في القرن الثامن عشر، وإن كان من المؤكد أن النظام الإقطاعي في هذه المقاطعة ظل محافظاً على التقاليد الإقطاعية في تجنيد المقاتلين وتعبئتهم بما يمكن تسميته «جيشاً محليًا» تتم تعبئته بناءً لطلب الأمير أو الوالي (والي دمشق)، إلا أنه لم يكن لهذا

«الجيش» رواتب دائمة أو تشكيلات منتظمة أو زي موحد، بل كان يتألف، عند الضرورة، من الفلاحين القادرين على حمل السلاح والذين يعودون إلى أعمالهم المعتادة فور أن ينتهي القتال، (بعكس السكمان الذين كانوا جنوداً محترفين يتقاضون رواتب محددة ودائمة وينتظمون في تشكيلات نظامية ثابتة).

وكان المشاة من المقاتلين في هذه المقاطعة يتسلّحون بالبنادق والسيوف العريضة النصال، أما خيّالتهم فكان سلاحهم البنادق والسيوف والدبابيس والتروس.

ولم تكن سنجقية طرابلس (المؤلفة من إقطاعات اللاذقية وصافيتا وعكار وأرواد وطرطوس والضنية والمنية وجبة بشري والزاوية والكورتين السفلى والعليا والبترون وجبيل وطرابلس والقلمون)[26] لتختلف كثيراً عما ذكرناه عن إمارة البقاع، يضاف إلى ذلك أن طرابلس كانت مركز السنجقية حيث يقيم الباشا، لذا، حافظت باستمرار، على جيش من المرتزقة السكمان الذين كانوا ثلاثة أنواع:

خيالة (سباهية Spahis)، ومشاة مغاربة، وانكشارية.

أما أبناء البلاد من المقاتلين والذين كانوا يشكّلون «الجيش المحلّي» عند الضرورة، فكانت تطبّق عليهم المبادىء نفسها التي كانت سارية في المقاطعات الأخرى.

ولم يقدّم لنا المؤرخون أي تحديد دقيق لعدد جيش المرتزقة أو الجيش المحلي في سنجقية طرابلس في هذا القرن، باستثناء ما ذكره كل من «أوغست اندريه» في مذكراته أنه شاهد، في طرابلس وحدها، نحو 1300 من الانكشارية ومائة من حرس الشواطىء[27]. بينما قدر الفونس غيز، قنصل فرنسا بطرابلس،

(26) Ibid. T4, p. 341 et pp. 374-376.

(27) في مذكراته عن بشالق طرابلس، أواخر أيار العام 1812 .Ibid. pp. 367

عدد الجنود الانكشاريين في المدينة بـ 1200 جندي، إضافة إلى مائة من حرس الشواطىء[28].

ثانياً ـ الناحية العملياتية، أو النزاعات المسلّحة

يمكن القول إن هذا القرن كان قرن النزاعات المسلحة في المقاطعات اللبنانية الخمس، ولم يكن ذلك غريباً على هذه المنطقة المتفجّرة بالصراعات منذ القِدم.

لقد استلم الشهابيون الحكم في إمارة الشوف في مطلع هذا القرن، فكان عليهم أن يوطّدوا حكمهم، وهم الغرباء عن منطقة الشوف وأهلها، لا يجمعهم بها إلاّ قرابة الدم بالمصاهرة من آل معن، والانتماء الحزبي (الحزب القيسي)، ومع ذلك فإن غربتهم ظلت قائمة، وخاصة في عهد الأميرين بشير الأول وحيدر، ولكن هذا الأخير عرف كيف يخرج من غربته هذه بإعادة التحالف الذي كان بين سلفه فخر الدين المعني الثاني والموارنة في جبل لبنان، وكانت حصيلة هذا التحالف انتصاراً حاسماً للشهابيين (القيسيين) في معركة عيندارة العام 1711 على خصومهم اليمنيين، انتصاراً أرسى دعائم الحكم الشهابي في الإمارة طيلة قرن ونصف قرن من الزمن، كما أرسى قواعد التحالف بين أمراء هذه الإمارة وموارنة جبل لبنان إلى درجة التحوّل المصيري لأمراء هذه الإمارة من المذهب السني إلى المذهب الماروني.

ويمكن القول إن المعركة التي خاضها الأمير حيدر الشهابي في عيندارة كانت على غاية من الأهمية من الوجهة العسكرية، ونكتفي هنا بذكر المزايا العسكرية لهذه المعركة، وهي:

1 - سرعة القرار وسرّيته، فقد قرر الأمير حيدر أن يهاجم عيندارة قبل أن يقرر

(28) في رسالته إلى المركيز دي لاتور موبورغ، القائم بأعمال السفارة الفرنسية بالآستانة، بتاريخ 19 آذار 1812 Ibid. p. 339.

كل من بشير باشا (والي صيدا) ونصّوح باشا (والي دمشق) الانضمام إلى محمود باشا أبو هرموش (زعيم اليمنيين) لمساعدته في القتال.

2 - سرعة التنفيذ وسرّيته: إذ انتقل الأمير حيدر بجيشه، بسرعة فائقة وبسرّية تامة، وسلك إلى معسكر العدو مسالك لم يألفها العدو ولم ينتظره منها، ثم أطبق عليه من جهات ثلاث (الشمال والشرق والغرب) بينما كانت الجهة الرابعة صعبة المرتقى، فباغته من حيث لا ينتظر المباغتة.

3 - القضاء على قادة العدو كهدف رئيس، وذلك أسلوب عرفه العرب في معظم حروبهم، إذ كانوا يعمدون إلى قتل القائد فتنهار قوى الأعداء ويهزمون بعد أن يفقدوا قيادتهم. وهكذا، فقد كان أول هدف للأمير حيدر هو القضاء على زعماء العدو من آل علم الدين، فكان له ما أراد، الأمر الذي مكّنه من النصر دون إطالة أمد القتال[29].

ورغم أن الحكم قد استقر للقيسيين بزعامة الشهابيين في الإمارة بعد هذه المعركة، وبعد القضاء على الحزب اليمني المنافس، إلا أن حزبية جديدة نشأت بعدها، هي: اليزبكية والجنبلاطية، فقد نشأت هذه الحزبية في عهد الأمير ملحم الذي تولّى الحكم بعد الأمير حيدر (1729 ـ 1754)، ثم تأجّجت بعده في أثناء حكم الأميرين أحمد ومنصور معاً (1754 ـ 1763)، ثم في أثناء تولّي الأمير منصور (الجنبلاطي) الحكم وحده (1763 ـ 1771)، وحُسم الأمر بعد ذلك بتولّي الأمير يوسف الشهابي خليفة لعمه الأمير منصور (1771 ـ 1788).

وإذا كانت فترة حكم كل من الأميرين بشير الأول وحيدر فترة اضطراب فحسم انتهت بعيندارة، فإن الأمير ملحم كان طموحاً وتوسعيًا، وتحقيقاً لذلك، فهو حاول أن ينشىء قوة عسكرية يحقق بواسطتها طموحه، فكان جيشه أول جيش ينشأ في العهد الشهابي، إلا أنه لم تصلنا سوى معلومات متناثرة وقليلة عن

(29) لمزيد من التفصيل عن المعركة، راجع كتابنا: **التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية الجزء الثاني**، العهد الشهابي، ص 52 ـ 57.

هذا الجيش الذي كان مؤلفاً من مشاة وخيالة، وقد اختلف في تقدير عديده، فقيل 6 آلاف[30]، وقيل 15 ألفاً[31]. وقد حاول الأمير ملحم بواسطة هذا الجيش، بسط سلطته شرقاً وجنوباً، فقاتل مشايخ جبل عامل (وقعة يارون العام 1734، ووقعة أنصار العام 1743، ووقعة مرجعيون العام 1744، ووقعة جباع الحلاوة العام 1749)، وقاتل والي دمشق وأمراء البقاع (وقعة بر الياس العام 1748، ووقعة تعنايل العام 1750)، وتمكن من بسط نفوذه غرباً باتجاه البحر فاستولى على بيروت (العام 1749).

وأكمل الأمير يوسف ما بدأه والده الأمير ملحم، فأنشأ جيشاً قويًا اختلف المؤرخون في تحديد عديده، فقيل 15 ألف مقاتل[32]، وقيل 20 ألفاً[33]، وقيل 40 ألفاً[34]، وقاتل، متحالفاً مع درويش باشا والي صيدا، التحالف الثلاثي: العاملي - المصري - العمري (أو الزيداني) في عدة وقعات (وقعة صيدا الأولى العام 1771، ووقعة صيدا الثانية أو سهل الغازية العام 1772). كما قاتل، منفرداً، مشايخ جبل عامل (وقعة كفررمان - النبطية العام 1771). وقاتل والي دمشق (وقعة بر الياس العام 1773). ثم قاتل محمد باشا والي طرابلس (وقعة أميون العام 1769). وقاتل مشايخ آل حمادة في بلاد جبيل (وقعة داربعشتار العام 1771)، وقاتل الجزار الذي كان والياً على بيروت، فحاصرها الأمير يوسف بمساعدة الشيخ ظاهر العمر والأسطول الروسي، واستمر الحصار طيلة أربعة أشهر (من أول تموز حتى آخر تشرين الأول العام 1773) حتى استسلمت المدينة ودخلها الأمير بجنده.

ولكن هذه الحروب الخارجية لم تَحُلْ دون قيام حروب داخلية في الإمارة

---

(30) Bouron, Les Druzes, p. 132. Puget de St. Pierre, Histoire des Druzes, p 127, et Dib, L'église maronite, T2, p. 167.

(31) Ismail, Documents, T2, p. 77.

(32) Volney, op. cit. p. 240.

(33) الشهابي، حيدر، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، جـ 1، ص 91.

(34) Volney, op. cit. p. 241.

الشهابية، فجرت بين الأمير يوسف وإخوته وإخوانه، من أقارب وحلفاء ومنافسين، حروب شرسة كانت إما لخلاف على مصالح أو لمنافسة على حكم الإمارة، وكان الدافع الى تلك الحروب والمحرّض عليها، في معظم الأحيان، دسائس خارجية غالباً ما كانت من الولاة، وخاصة الجزار، إذ كانوا يستغلّون أطماع الإخوة والأقارب والحلفاء والمنافسين ليستثيروهم على الأمير، من ذلك: حصار قلعة قب الياس العام 1774 بين الأمير وأخيه الأمير سيد أحمد، ووقعتا نهر الحمام والبرجين العام 1778 بين الأمير ومشايخ أبي علوان، ومعارك كسروان وبلاد جبيل والبقاع بين الأمير وأخويه الأميرين سيد أحمد وأفندي (1778 - 1781)، ومقتل الأمير أفندي على يد أخيه الأمير يوسف في 9 كانون الثاني العام 1781. والقتال بين الأمير يوسف وبين أخيه الأمير سيد أحمد وخاله الأمير اسماعيل أمير حاصبيا (أيار - تشرين الثاني العام 1784)، ثم بين الأمير يوسف وابن خاله الأمير علي بن اسماعيل أمير حاصبيا (في كامد اللوز وسهل القرعون وقب الياس بالبقاع العام 1788)، وأخيراً بينه وبين الأمير بشير الثاني، خليفته على الإمارة، في وادي الميحان (أو المحال) قرب قرطبا العام 1788[35]. ولم يرتح الأمير بشير من خصمه ومنافسه الأمير يوسف، إلا بعد أن قضى الجزار (وكان قد أصبح والياً على عكا) على الأمير يوسف شنقاً العام 1790، وكان في ضيافته.

ولكن الأمير بشيراً، وإن كان قد ارتاح من خصمه ومنافسه الأمير يوسف، بعد أن قضى الجزار عليه، فإنه لم يرتح من مشاكسة باقي الأمراء الشهابيين، وكذلك الجزار نفسه، له، فثار عليه الأميران حيدر ملحم وقعدان محمد (الشهابيان) وأنصارهما من أهل البلاد، وطردوه من الإمارة، فالتجأ إلى صيدا واستعان بالجزار للعودة إلى الحكم، فأعانه الجزار بجند من عنده، وجرت بين الفريقين معارك عديدة، أهمها: وقعة السعديات، ووقعتا الشويفات والحدث، ووقعتا بعبدا وحاصبيا (العام 1790)، ثم وقعات غريفة الثلاث، ووقعة الجاهلية، ووقعات شحيم وعانوت وعينبال (العام 1791). وكانت نهاية هذه المعارك جميعها أن

(35) للتوسع، راجع كتابنا: **التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية**، الجزء الثاني، **الإمارة الشهابية**.

انهزم الأمير برجاله إلى صيدا ليبقى فيها بحماية الجزار، بينما تسلّم حكم الإمارة كل من الأميرين حيدر ملحم وقعدان، ولكن هذين الأميرين لم يحسنا الحكم، مما شجّع الأمير بشيراً كي يحاول من جديد العودة إلى الإمارة، فخاض ضد الأميرين المذكورين عدة معارك العام 1793 (في المختارة والكحالة) حتى تمكّن من طردهما وتولّي الحكم، ولكنه ظل قلقاً من سلوك أبناء خصمه السابق الأمير يوسف فقاتلهم في قب الياس (العام 1795) وانتصر عليهم، ثم حالف الجزار في قتاله ضد عبدالله باشا والي دمشق، في البقاع (العام 1796).

ولكن تحالف الأمير بشير مع الجزار والي عكا لم يستمر طويلاً، إذ إن موقف الأمير من الجيش الفرنسي الذي غزا عكا وحاصرها لم يعجب الجزار، فقرر عزله عن الإمارة والتخلّص منه، واستغل خصوم الأمير في الإمارة (وجلّهم من اليزبكيين) رغبة الجزار هذه فثاروا على الأمير، وساندهم الجزار في ذلك، وكان الفرنسيون قد غادروا عكا خائبين، فتفرغ الجزار لمقارعة الأمير، فهزم هذا الأخير العام 1799، ثم عاد ليخوض معارك عديدة ضد خصومه (في نهر الحمام والشويفات وضهور بعبدا والكحالة، العام 1800)، حتى عاد إلى حكم الإمارة العام 1803، بعد أن رضي الجزار عنه. وما أن توفي الجزار في العام التالي (1804) حتى أضحى الأمير السيد المطلق في الإمارة لا منازع له ولا منافس[36].

ولم يكن الوضع في باقي المقاطعات اللبنانية أفضل منه في إمارة الشوف. ففي جبل عامل، ظلّ العامليون يقاومون محاولات السيطرة التي كان الأمراء الشهابيون يسعون إليها باستمرار، فإنه، ما أنْ تسلّم الأمير حيدر حكم الإمارة، العام 1706 حتى بدأ يحاول حكم جبل عامل، ساعياً إلى اقتطاعه ومغرياً والي صيدا بشير باشا بالمال، فأقطعه إياه، وفي العام 1708 زحف الأمير حيدر بجيش قيل إنه كان مؤلفاً من 12 ألف مقاتل[37]، فاعترضه مشايخ جبل عامل مجتمعين وهم: آل الصغير مع حلفائهم من آل منكر حكام إقليمي الشومر والتفاح، وآل

(36) للتوسع، راجع كتابنا: **التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية**، الجزء الثاني، **الإمارة الشهابية**.
(37) يزبك، ابراهيم، **أوراق لبنانية**، الجزء السادس، السنة الثانية، حزيران 1956، ص 277.

عن تحالفات عسكرية تتيح لهم الصمود والمنعة. وفي هذه الأثناء قام بين العامليين زعيم وحّد صفوفهم وجمع كلمتهم، هو الشيخ ناصيف النصار، من آل الصغير الذي وصفه «شيفالييه دي توليس» قنصل فرنسا بصيدا، في رسالة منه إلى «الدوق ديغويون» بتاريخ 28 حزيران العام 1772 بأنه «الشيخ الكبير الذي اشتهر في كل سوريا بشجاعته»(41). كما قام، في ديار عكا وصفد، حاكم طموح وقدير ومتحفز هو الشيخ ظاهر بن عمر بن أبي زيدان، الذي اشتهر بظاهر العمر، وقد تسلّم تلك الديار من والي صيدا، بشير باشا، العام 1756، وأخذ يرقب، بعين حذرة ويقظة، ما يجري في شمال بلاده وجنوبها: ففي مصر حاكم يحلم بالتوسع شمالاً، نحو بلاد الشام، ويطمح للتعاون مع حاكم قدير في فلسطين يسهل له دخول تلك البلاد، هو علي بك الكبير وقائده محمد بك أبو الذهب، وفي جبل عامل مشايخ عانوا الكثير من الظلم العثماني المتحالف مع الأمراء الشهابيين حكام الشوف، فأضحوا توّاقين لتحالف مع قوة تساندهم. وهكذا التقى، في ساحة فلسطين وعلى امتدادها، شمالاً حتى صيدا وجنوباً حتى مصر، ثلاث قوى متكاملة، هي قوى المصريين والصفديين والعامليين، فقام بينها (العام 1770) تحالف سمّاه «دراغون Dragon» النائب التجاري الفرنسي بصيدا «اتحاداً كونفدرالياً Confédération» ضد السلطان وولاته وحكامه، وذلك في رسالة منه الى «الدوق ديغويون» وزير الدولة الفرنسية بتاريخ 2 أيار العام 1771(42).

بدأت المواجهة بين هذا التحالف وبين العثمانيين وحلفائهم الشهابيين في صيدا العام 1771، ولكن عودة علي بك الكبير المفاجئة إلى مصر بجيشه، ووصول الأمير يوسف (وكان قد تسلّم حكم الإمارة الشهابية) بجيشه (الذي قدّر عدده بـ 25 ألف رجل) إلى جوار صيدا لنجدتها، جعل كلاً من الشيخ ظاهر العمر والشيخ ناصيف النصار يعدلان عن مهاجمة المدينة، ولكن الأمير يوسف تقدّم بجيشه نحو جبل عامل، إلا أنه وقع في كمين نصبته له وحدة من فرسان العامليين

(41) Ismail, Documents, T2, p. 240.
(42) Ibid. p. 169.

بين كفرمان والنبطية، حيث أوقعت في جيشه نحو 1500 قتيل، فانهزم الأمير عائداً بجيشه إلى صيدا[43].

واستمر التحالف قائماً بين الشيخ ناصيف النصار والشيخ ظاهر العمر، بعد أن خرج علي بك الكبير من هذا التحالف بعد انقلاب أطاح به في مصر العام 1772، فعاد الى فلسطين لاجئاً إلى حليفه الشيخ ظاهر بعد أن كان نصيراً له.

وخاض الحليفان، الشيخ ظاهر والشيخ ناصيف، معارك عديدة ضد العثمانيين وحلفائهم الشهابيين، أهمها: وقعة صيدا أو الغازية (في 12 حزيران العام 1772) التي انتهت بهزيمة العثمانيين وحلفائهم الشهابيين، مما دفع بالأمير يوسف إلى التخلي عن العثمانيين والتحالف مع الشيخ ظاهر. وقد ظل هذا التحالف قائماً حتى اغتيال الشيخ ظاهر العام 1776، فتولى عكا خلفاً له أحمد باشا الجزار الذي قرّر إخضاع جبل عامل بالقوة، فسار إليه بجيش راوح عديده بين 3 و4 آلاف خيّال، ولقيه الشيخ ناصيف النصار بقوة من سبعماية مقاتل، وكانت المواجهة في «يارون» حيث استبسل العامليون في القتال، وخاصة قائدهم الشيخ ناصيف الذي ظلّ يقاتل بنفسه إلى أن سقط قتيلاً، وسقط معه ما يراوح بين 300 و400 رجل، وهزم الباقون.

وبمقتل الشيخ ناصيف، خضع جبل عامل لحكم الجزار طيلة ربع قرن من الزمن، وحتى وفاة هذا الأخير العام 1804.

وفي وادي التيم، أدّى انقسام هذه الإمارة إلى ضعف في قوتها العسكرية بشكل عام، ثم إلى ضعف في القوة العسكرية لكل من الإمارتين اللتين نتجتا عن تقسيم هذه الإمارة الشهابية، أي إمارتي حاصبيا وراشيا (الشهابيتين دائماً)، وذلك بالنسبة إلى ما يحيط بهما من مقاطعات قوية نسبيًا مثل البقاع وجبل عامل والشوف، وهذا ما جعل كلاً منهما تنزع دوماً للتطلع إلى حليف قوي تستنصره وتستند إليه.

ففي إمارة حاصبيا، تسلّم الأمير نجم (الشهابي) حكم الإمارة بعد وفاة سلفه

---

(43) انظر، لهذه المعركة، كتابنا: التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، الجزء الثاني.

الأمير موسى العام 1693 وكان الأمير حيدر بن الأمير موسى لا يزال طفلاً، فتعهد الأمير نجم تربيته. ولما اختير حيدر أميراً على الشوف بعد وفاة آخر الأمراء المعنيين، الأمير أحمد العام 1697، قام مقامه في إمارة الشوف نسيبه الأمير بشير (الأول)، وذلك ريثما يبلغ حيدر سن الرشد (وكان بشير أميراً على راشيا، فخلفه عليها ابن أخيه الأمير منصور).

وطمع الأمير بشير في الحكم، ولكن مؤامرة بين أمير حاصبيا الأمير نجم وبين حيدر الشاب قضت على الأمير بشير في حاصبيا بحادث تسمم العام 1706، فانتقلت إمارة الشوف إلى وريثها الشرعي الأمير حيدر. وكان ذلك التآمر سبيلاً لتحالف وطيد بين أميري حاصبيا والشوف، كما كان سبيلاً لخصومة قوية نشأت بين الأمير سيد أحمد، أمير راشيا، والأمير نجم، أمير حاصبيا، (والأمير سيد أحمد هو ابن الأمير منصور الذي تسلّم إمارة راشيا من عمه الأمير بشير).

كانت فترة حكم الأمير نجم (1693 - 1760) على إمارة حاصبيا طويلةً وحافلةً بالنزاعات المسلحة، وبالمؤامرات المتبادلة بينه وبين أنسبائه أمراء راشيا، من جهة، وبينه وبين مشايخ جبل عامل (بسبب إقطاعة مرجعيون التي طمع بها العامليون وكانت مقطعة لأمير حاصبيا) من جهة أخرى، وفي كل هذه المنازعات، كان أمير الشوف (سواء الأمير حيدر أو خلفه الأمير ملحم) حليفاً دائماً لأمير حاصبيا. إلا أن وفاة الأمير نجم العام 1760 سببت خلافاً متأججاً بين الإخوة أبناء الأمير المتوفَّى، وهو خلاف انتهى باغتيال الشقيق الأكبر سليمان (بعد أن تآمر أخواه عليه)، وتولى اسماعيل (الابن الثاني لنجم) إمارة أبيه، بعد أن أرضى شقيقه الأصغر بشيراً بأن أقطعه بعض المزارع والقرى.

ولكن حكم اسماعيل لم يكن سهلاً، فقد نازعه والي دمشق (عثمان باشا الصادق الكرجي)، على إقطاعة الحولة فأخذها منه، وبقيت للأمير إسماعيل إقطاعة مرجعيون مورداً هامًا ووفيراً، وكان ينازعه عليها، هي الأخرى، مشايخ جبل عامل. واستطاع الأمير اسماعيل، بقوة شخصيته ودهائه، أن يسوّي الأمور مع العامليين، ثم يعقد معهم ومع الشيخ ظاهر العمر، تحالفاً لم يستمر طويلاً بسبب الطمع

المستمر للعامليين بإقطاعة مرجعيون، فعاد الأمير اسماعيل ليتحالف مع نسيبه الأمير يوسف أمير الشوف، وكان هذا قد ولّي الإمارة العام 1771، كما سبق وذكرنا.

وكما كانت إقطاعة مرجعيون مثار خلاف ونزاع مسلح بين الأمير اسماعيل ومشايخ جبل عامل، فهي أضحت كذلك مثار خلاف ونزاع مسلح بينه وبين نسيبه الأمير يوسف أمير الشوف، خاصة بعد أن انتزعها الجزار منه وأقطعها للأمير يوسف، ولم ينته هذا النزاع إلاّ بنهاية الأمير اسماعيل على يد الأمير يوسف الذي استطاع أن يقبض عليه ويزجه في السجن حتى وفاته العام 1785. وتوالى الأمراء، بعد اسماعيل، على حاصبيا، إلا أنهم كانوا ضعافاً وعاجزين، فكانوا لعبة بيد الجزار يغيّرهم متى شاء، كما كانوا ضعافاً أمام قوة الأمير يوسف، الذي ما لبث أن عزل الأمير بشيراً (أخا الأمير اسماعيل) عن حاصبيا بالقوة وعيّن مكانه الأمير أسعد بن الأمير سليمان (أخي الأمير اسماعيل)، ولكن الجزار ما لبث أن عزل الأمير أسعد وولّى مكانه الأمير عليًا (ابن الأمير اسماعيل) الذي ما لبث أن تقرّب من الجزار ليتحالف معه ضد نسيبه الأمير يوسف أمير الشوف.

وقد لعب الأمير علي أمير حاصبيا دوراً كبيراً في الهزائم العسكرية التي مني بها الأمير يوسف، سواء على يد الأمير علي أم على يد الجزار، وكان أشهرها معركتي سهل القرعون وقب الياس اللتين جرتا العام 1788 بين الأمير علي والأمير يوسف، وهزم الأمير يوسف، في كلتيهما، وقد أسهم ذلك في تنازل الأمير يوسف عن الإمارة لنسيبه، وخصمه اللدود، الأمير بشير، الذي لم يلبث أن أعاد الأمير أسعد إلى الإمارة في حاصبيا بعد أن عزل الأمير عليًا عنها.

ولكن الأمير أسعد عرف الطريق الذي سلكه سلفه الأمير علي، فتحالف مع الجزار، الذي كان راضياً عن الأمير بشير، فكان تحالفاً ثلاثياً بين الجزار وبشير وأسعد، وقد لعب هذا التحالف دوراً هامّاً في السعي لإخماد الثورة التي نشبت ضد الأمير بشير في الشوف العامين 1790 - 1791، ولكن الثورة كانت قد عمّت البلاد بأسرها، فهزم الأمير بشير وحلفاؤه في معارك عدة (في السعديات وصحراء

الشويفات وبعبدا وشحيم وغريفة وعانوت وعينبال) مما اضطر الأمير بشيراً لاعتزال الحكم العام 1791، إلا أنه عاد إليه العام 1795. وكان الأمير قاسم الذي خلف الأمير أسعد في حكم حاصبيا قد مالأ الجزار وحالفه بدوره، مما أثار غضب الأمير بشير، أمير الشوف، عليه، فتحالف مع والي دمشق عبدالله باشا، وسار جيش الوالي بقيادة الملا اسماعيل ليلتقي حليف الأمير، الشيخ بشير جنبلاط، عند الخريزات، وسار الجيشان معاً الى حاصبيا لطرد الأمير قاسم منها، ولكن الأمير قاسماً فرّ ملتجئاً إلى الجزار بعكا، ولم يعد إلى إمارته إلاّ بعد عزل الأمير بشير عن الإمارة العام 1800.

أما في إمارة راشيا، فقد تسلّم الأمير سيد أحمد الحكم خلفاً لوالده الأمير منصور بعد وفاة هذا الأخير العام 1703، وظلّ في الحكم حتى وفاته العام 1761، وكانت فترة حكمه مليئة بالنزاعات والمؤامرات بينه وبين أمراء حاصبيا والشوف، حتى أنّ الأميرين حيدر أمير الشوف ونجم أمير حاصبيا حاولا اغتياله العام 1723 فلم يوفّقا. وقد خلفه في إمارة راشيا العام 1761 ولده الأمير منصور الذي ما لبث أن انحاز إلى الأمير سيد أحمد متسلّم البقاع وأخي الأمير يوسف أمير الشوف، وذلك في القتال الذي جرى بين الأخوين في البقاع العام 1774 (وكان والي دمشق قد أقطع البقاع للأمير يوسف أمير الشوف فجعل هذا بدوره أخاه الأمير سيد أحمد متسلماً عليه من قِبله، إلا أن الأمير سيد أحمد سعى للخروج على سلطة أخيه فوقعت الحرب بينهما)، وكان انحياز الأمير منصور إلى الأمير سيد أحمد سبباً كافياً لوقوع الخلاف بين أمير الشوف وأمير راشيا، هذا الخلاف الذي أدّى إلى النزاع المسلح بين الأميرين، خاصة وأن الأمير يوسف انحاز إلى الأمير محمد أخي الأمير منصور في نزاعه مع أخيه على الإمارة، وأرسل إليه جيشاً لمؤازرته في قتاله مع أخيه، مما اضطر منصوراً إلى الهرب من راشيا الى دمشق ملتجئاً إلى واليها محمد باشا العظم الذي قتله بتحريض من أخيه ورشوة منه، وبنصيحة من الأمير يوسف.

وفي العام 1781 قصد الأمير سيد أحمد (متسلّم البقاع) احتلال راشيا، بعد أن حرّضه والي دمشق على ذلك وأرسل جيشاً لمساعدته، ودار بين الفريقين قتال في

راشيا انتهى بهزيمة الأمير محمد وفراره من البلدة، ثم عاد الأمير سيد أحمد إلى مركزه بقب الياس بعد أن ولّى على راشيا حاكماً من قِبله هو الأمير موسى بن الأمير منصور. ولكن الأمر لم يستمر طويلا، اذ هاجم الأمير يوسف أمير الشوف أخاه الأمير سيد أحمد في قب الياس وهزمه ثم أعاد الأمير محمداً إلى حكم راشيا.

وفي العام 1784 جرى قتال بين الأمير محمد أمير راشيا والأمير اسماعيل أمير حاصبيا، فهزم الأمير محمد وغادر البلدة إلى عكا مع الأمير يوسف الذي طرده الأمير اسماعيل كذلك من دير القمر، ولكن الجزار جيّش جيشاً وأوفده مع الأميرين لاستعادة إمارتيهما، فهزما الأمير اسماعيل في دير القمر، والأمير قاسم الذي ولاّه الأمير اسماعيل على راشيا، واستعاد الأميران الحكم في إمارتيهما. وفي العام 1789 دبّ الخلاف بين الجزار والأمير يوسف فانحاز الأمير محمد إلى الجزار وشاركه في حملته على البقاع لرفع يد الأمير يوسف عنها. وظلّ الأمير محمد حاكماً لراشيا حتى وفاته العام 1799.

تبيّن لنا، فيما مرّ معنا، أن والي دمشق كان يقطع البقاع لمن يشاء من الأمراء، وكان غالباً ما يقطعها إلى أمراء الشوف، ولكن بعلبك كانت، باستمرار، بيد أمراء من آل حرفوش. وفي العام 1698، أي عام انتقال الحكم في إمارة الشوف إلى الشهابيين، كان على بعلبك أمير من آل حرفوش هو «الأمير حسين الحرفوش» الذي حكم تلك البلاد نحو ربع قرن من الزمن وحتى وفاته العام 1724، فخلفه ابنه الأمير اسماعيل الذي لم يمكث في الحكم طويلاً، فخلفه الأمير حيدر الحرفوش «وكان هذا الأمير عاتياً، فهجر كثيرون المدينة ـ بعلبك ـ والبلاد لثقل وطأة الأمراء عليهم»[44].

وفي العام 1748 أقطع والي دمشق أسعد باشا العظم البقاع إلى الأمير ملحم الشهابي أمير الشوف، فولّى الأمير ملحم عليها أخويه الأميرين أحمد ومنصوراً، ولكن هذين الأميرين لم يتمكّنا من دفع الأموال المترتبة عليهما لوالي دمشق لقاء ولايتهما على البقاع، فجيّش والي دمشق جيشاً وأرسله إلى البقاع بغية طرد

---

(44) ألوف، مخايل، تاريخ بعلبك، ص 96.

الأميرين الشهابيين منها، وانتصر الأمير ملحم لأخويه، ودارت بين الفريقين معركة في صحراء بر الياس انتهت بهزيمة جيش الوالي وعودته إلى دمشق خائباً.

وكان أن انقسم الأمراء الحرفوشيون، أمراء بعلبك، ازاء الحرب التي جرت بين والي دمشق وأمير الشوف، فوقف الأمير حيدر الحرفوش (وكان أميراً على بعلبك) إلى جانب والي دمشق، ووقف أخوه الأمير حسين إلى جانب أمير الشوف، فما أن انتهت الحرب بانتصار أمير الشوف حتى بادر هذا الأخير إلى إرسال جيش لطرد الأمير حيدر من بعلبك وتسليم الحكم فيها إلى أخيه الأمير حسين، الذي ظلّ في حكم بعلبك حتى العام 1751، حيث قتل على يد أخيه الأمير حيدر الذي عاد فتولّى حكم بعلبك من جديد[45].

واستمر الأمير حيدر في حكم بعلبك حتى وفاته العام 1774، فخلفه في الحكم أخوه الأمير مصطفى، إلاّ أن خلافاً دبّ بين هذا الأخير وبين ابن أخيه الأمير درويش بن الأمير حيدر المتوفَّى، وتدخّل الشيخ ظاهر العمر لفضّ النزاع بينهما، وذلك بأن اقتسم الأميران مصطفى ودرويش حكم بعلبك.

وفي العام 1782 سعى الأمير محمد الحرفوش لانتزاع الإمارة من أخيه الأمير مصطفى ولجأ إلى الأمير يوسف الشهابي لمساعدته، فجيّش هذا الأخير جيشاً من خمسة آلاف رجل وأرسله لطرد الأمير مصطفى من بعلبك وتولية أخيه الأمير محمد بدلاً منه، وما أن علم مصطفى بقدوم ذلك الجيش حتى فرّ إلى حمص وتسلم محمد حكم بعلبك بدلاً منه.

ولكن محمداً لم يستمر طويلاً في حكم بعلبك، إذ تمكّن مصطفى من إقناع والي دمشق محمد باشا العظم بمساعدته للعودة إلى الحكم، فأرسل الوالي معه جيشاً لطرد أخيه الأمير محمد من الحكم، وتمّ له ذلك. فتسلّم الأمير مصطفى حكم بعلبك من جديد، بينما فرّ الأمير محمد لاجئاً إلى الأمير يوسف أمير الشوف وظلّ في كنفه حتى العام 1786 حيث توفي.

---

(45) المصدر نفسه، ص 97.

ولم يستمر الأمير مصطفى في الحكم أكثر من سنة واحدة، ففي العام 1784 ضجّ الناس من ظلمه وتعسّفه، فأرسل والي دمشق الجديد، وهو درويش باشا (ابن عثمان باشا الصادق) إلى بعلبك جيشاً ألقى القبض على الأمير مصطفى الذي تمّ إعدامه شنقاً.

وكان الأمير جهجاه الحرفوش، ابن الأمير مصطفى، قد تمكّن من الهرب عند قدوم جيش الوالي إلى بعلبك، واختفى فترة من الزمن ثم عاد بعدها فظهر ليطالب بحكم بعلبك، وقد استطاع أن يجمع حوله أنصاراً كثيرين. وفي ذات ليلة من العام 1786 تمكّن من دخول بعلبك خلسة فقاتل حاكمها (محمد آغا) المعيّن من قبل الوالي، وهزمه، وأعلن تسلمه الحكم. إلا أن والي دمشق عاد فأرسل العام 1787 جيشاً بقيادة الملا اسماعيل (نحو ألف ومايتي خيّال) لطرد الأمير جهجاه من بعلبك، فلقيه جهجاه وأخوه سلطان بجمع غفير من المقاتلين، ودارت بين الفريقين معركة انتهت بهزيمة عسكر الوالي.

واستتب الحكم بعدها في بعلبك للأمير جهجاه الذي ما لبث أن تحالف (العام 1788) مع الأمير يوسف أمير الشوف (والذي كان قد التزم البقاع من الجزار والي دمشق في ذلك الحين)، ولكن الجزار عاد فأمر ـ في العام نفسه ـ برفع يد الأمير يوسف عن البقاع وأرسل جيشاً لتنفيذ هذا الأمر، ولكن الأميرين يوسف وجهجاه تصديا لجيش الجزار وهزماه في معركة جرت قرب كامد اللوز بالبقاع. وفي العام نفسه 1788، تسلم الأمير بشير الثاني إمارة الشوف بدلاً من الأمير يوسف، بينما كان الأمير جهجاه لا يزال حاكماً على بعلبك.

وفي العام 1789 سعى الأمير قاسم بن الأمير حيدر الحرفوش لانتزاع حكم بعلبك من ابن عمه الأمير جهجاه وقصد الأمير بشيراً طالباً مساعدته في ذلك، فأرسل الأمير بشير معه جيشاً لطرد الأمير جهجاه، ولكن هذا الأخير كان قد أعدّ للحرب عدّتها، ودارت بين الفريقين معركة، بجوار بعلبك، انتهت بهزيمة جيش الأمير بشير ومعه الأمير قاسم. وحاول الأمير قاسم إعادة الكرة، فهاجم بعلبك من جديد «بعسكر من الدروز ومن بلاد بعلبك» إلاّ أنه جوبه، على أبواب بعلبك،

بمقاومة عنيفة من قِبل الأمير جهجاه ورجاله. وتقابل الرجلان في وسط الجند عند مدخل المدينة، ولكن رصاصة أصابت من الأمير قاسم مقتلاً، فتفرق رجاله، وعاد الأمير جهجاه ليستمر في حكم بعلبك بأمان، وذلك حتى العام 1794.

وكان جهجاه قد طغى في بعلبك واستبد حتى ضجّت الرعية من حكمه، وأرسل والي دمشق جيشاً لطرده من المدينة، فهرب جهجاه ودخل جيش الوالي المدينة، فحرق بعض منازلها وعاد إلى بلاده، وعاد جهجاه بعدها إلى بعلبك ليحكمها من جديد.

أمام هذه الأوضاع، كان لا بد للأمير الحرفوشي من حليف قوي يستند إليه في مواجهة تقلبات والي دمشق، وكان اسم الأمير بشير الثاني أمير الشوف قد بدأ بالظهور، ونجمه قد بدأ بالتألق، فحالفه الأمير جهجاه، ولم يتوان عن مناصرته في الساعات الحرجة من حكمه، وظلّ الأمير جهجاه على وفائه للأمير بشير حتى عزل هذا الأخير عن الإمارة العام 1800.

لقد تبيّن لنا، من خلال هذه الدراسة، أن حدود المقاطعات لم تكن واضحة جدًّا ولا مصانة جدًّا. فكان بعض الأمراء يتجاوزون حدود مقاطعاتهم ليقاتلوا عدواً أو يطاردوه داخل حدود مقاطعة أخرى، كما رأينا. ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن التحالف الذي قام بين أمراء الشوف وموارنة جبل لبنان، وكسروان بالذات، جعل الحدود الجغراسياسية للإمارة الشهابية تمتدّ وتتّسع لتشمل جبل لبنان كله، وخاصة بعد تنصّر الأمراء الشهابيين أمراء الشوف، على مذهب الموارنة، وذلك بدءاً بالأمير يوسف.

من هنا، يأخذ الحديث عن سنجقية طرابلس، في هذا المجال، طابع الخصوصية، حيث إنه وإن كان جبل لبنان يدخل، رسميًّا، في حدود هذه السنجقية، إلا أنه لم يكن يخضع، تماماً، لإدارتها.

ويبدو أن هذا القرن ـ القرن الثامن عشر ـ قد مرّ على هذه السنجقية دون أحداث هامة تذكر. فمنذ مطلعه، وبالتحديد، منذ العام 1703، بدأ يتناوب على ولاية طرابلس ولاة معظمهم من أصل شامي، ومن أسرة شامية معروفة هي «آل

العظم» وقد ظلّوا يتناوبونها حتى آخر القرن[46]. إلا أنه، وإن كان من السهل حصر الولاة الذين تولوا باشوية طرابلس، فإنه من الصعوبة بمكان معرفة المتسلمين الذين حكموا المدينة، وبالتالي طيلة القرن المذكور.

أما الحروب التي جرت في هذه المقاطعة، فإنه، باستثناء المعركة التي جرت بين الأمير يوسف الشهابي أمير الشوف وبين محمد باشا بن عثمان باشا الصادق الكرجي (والي دمشق وطرابلس)، وحلفائه المشايخ الحماديين، في أميون العام 1769 (وكان النصر فيها للأمير يوسف)[47]، يمكن القول إن تبدّل الحكّام في ولاية طرابلس كان عملاً روتينيًا تقوم به السلطنة بلا عناء.

بعد كل ما تقدم، يمكننا القول إن ما قدّمناه، في هذه العجالة، من «الوجه العسكري للمقاطعات اللبنانية في القرن الثامن عشر» إن هو إلاّ خلاصة موجزة للأحداث المتراكمة في تلك المقاطعات خلال هذا القرن، أحداث يتطلب تبيانها وتفصيلها وقتاً أطول وصفحات أكثر، مما ليس له مجال في مثل هذا المقام.

---

(46) Ismail, Doc. T1, Annexe NO. VII.

(47) انظر، لهذه الوقعة، كتابنا: التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، الجزء الثاني، الإمارة الشهابية، ص 127 – 128.

المصادر والمراجع

آل صفا، محمد جابر، **تاريخ جبل عامل**، بيروت، دار متن اللغة، لا. ت.

الزين، علي، **للبحث عن تاريخنا في لبنان**، ط 1، 1973.

الأمين، محسن، **خطط جبل عامل**، ط 1، بيروت، مطبعة الإنصاف، 1961.

سويد، ياسين، **التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين**، الجزء الثاني، **الإمارة الشهابية**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.

الشهابي، حيدر، **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين**، تحقيق أسد رستم وفؤاد افرام البستاني، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، 1969.

الدبس، يوسف، **تاريخ سوريا**، المطبعة العمومية الكاثوليكية، 1893 ـ 1905.

الشدياق، طنوس، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، تحقيق رستم والبستاني، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، 1970.

ألوف، مخايل، **تاريخ بعلبك**، ط 4، بيروت، المطبعة الأدبية، 1926.

- Volney, Voyage en Egypte et en Syrie, ed. Mouton et Cie, Paris, La Haye, 1959.
- Ismail, Adel, Documents Diplomatiques et Consulaires, ed. des Oeuvres Politiques et Historiques, T1, 2 et 4, Beyrouth, 1975, 1976.
- Bouron, N. Les Druzes, Paris, ed. Berger-Levrault, 1930.

مجلات:

– المقتطف، لمنشئيها يعقوب صروف وفارس نمر، المجلد 28 (1903).

– أوراق لبنانية، ليوسف ابراهيم يزبك، بيروت، 1956.

الصراع على السلطة في الإمارة الشهابية

عباس أبو صالح

لا ترمي هذه الدراسة إلى تأريخ حوادث الصراع على السلطة في الإمارة الشهابية بكامل تفاصيلها ولا إلى دراسة طبيعة النظام السياسي الذي كان قائماً في تلك الإمارة، بل ترمي إلى تحديد دور القوى الحزبية أو الغرضية في الصراع السياسي، وأحياناً الدموي على الحكم في الإمارة الشهابية خلال القرن الثامن عشر. وستحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على مجرى الصراع وتحديد الطريق أو الطرق التي سلكها خلال تلك المرحلة لبلوغ أهدافه السياسية.

بيد أن تحديد مسار الصراع هذا، ودوره، قد يستدعي تحديد فرقاء الصراع في الإمارة، وكذلك النهج السياسي الذي اتبعوه لتحقيق الهدف الأساسي من الصراع، أي الوصول إلى سدة الحكم، أو السيطرة على مركز القرار السياسي في أعلى مركز في السلطة.

وإذا كان الصراع على السلطة مسألة بديهية في العمل السياسي في أي نظام وأي زمان في تاريخ الأمم والشعوب، فإنه لمن البديهي أيضاً أن تختلف طبيعة الصراع هذه باختلاف البلدان والشعوب وباختلاف الظروف والعصر، وكذلك باختلاف القوى المشاركة في الصراع. وهذا ما قد ينطبق على مسألة الصراع على السلطة في الإمارة الشهابية خلال الفترة التي نحن بصددها.

بيد أننا نتوخى من هذه الدراسة إلقاء بعض الضوء على جانب أساسي من

العمل السياسي الداخلي في جبل لبنان خلال تلك المرحلة، أي العمل السياسي الحزبي، وذلك في محاولة لتحديد مواقف القوى السياسية الحزبية نحو الأمير الشهابي الحاكم من موالاة أو معارضة أو حياد، ومن ثم تحديد علاقة تلك القوى السياسية بعضها ببعض.

إنه لمن المعروف تاريخياً أن القوى الحزبية أو الغرضية كانت قد نشأت في ظلّ النظام المقاطعجي السائد يومذاك في الإمارة[1]، ولم تكن تلك القوى منضوية تحت لواء مؤسسات حزبية ذات مبادىء سياسية معروفة أو دستور مكتوب، أي بالمعنى المتعارف عليه للأحزاب في العصر الحديث، بل إن الحزبية أو الغرضية جاءت لتعبّر عن ولاء الفرد السياسي أو ميله نحو حلف من الأسر المقاطعجية الذي كان يسمّى حزباً أو غرضاً، والغرضية هذه أو ولاء الفرد للحزب لم يكن ليتناقض عادة مع ولاء الفرد للمقاطعجي بل ينسجم معه، ولا يبدو أن الولاء الحزبي هذا كان يَحِدّ من سلطة المقاطعجي التقليدية على رعاياه. فالمقاطعجيون من غرض سياسي معيّن هم الذين كانوا يشكّلون عادة زعامة ذلك الحزب، وكأنّما الحزب أو الغرض هو تجمع لزعماء الإقطاع أو عبارة عن ائتلاف سياسي بين هؤلاء. بيد أن الحزبية أو الغرضية لا بُد أنها تأثّرت بطبيعة التكوين الاجتماعي والسياسي للإمارة، أي مجتمع العائلات والعشائر حيث تبدو العصبية أو رابطة القرابة الدموية أعمق من الروابط السياسية الحزبية هذه.

إن دراسة أولية لطبيعة الصراع السياسي الغرضي الحزبي في الإمارة خلال هذه الفترة تظهر أن الصراع لم ينطلق من بواعث مذهبية دينية أو طائفية بحتة بل تجاوز الخلافات الدينية والمذهبية، إن وجدت، نحو هدف سياسي غير طائفي

(1) لا يخفى على القارىء ما لفهم خصائص النظام السياسي الإقطاعي هذا من أهمية، وهنالك دراسات عدة عن النظم الإقطاعية في الدولة العثمانية بشكل عام بيد أن دراسات الدكتور ايليا حريق لا سيما كتابه **التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث** تبدو إحدى أهم تلك الأبحاث الحديثة التي تناولت خصائص النظام المقاطعجي كما طبق في الإمارة الشهابية بشكل خاص. راجع أيضاً:
Toufic Touma, Paysans et Institutions Feodales chez les Druzes les Maronites du liban du XVII siècle à 1914. (Beyrouth, 1972).

أو مذهبي وهو الوصول إلى السلطة، وذلك عن طريق ترشيح أو دعم أمير شهابي يظهر ميله أو ولاءه لهذا الحزب أو ذاك. إن هذا الاتجاه اللاطائفي، أو العلماني إن صح التعبير، للحزبية أو الغرضية آنذاك يمكن تلمّسه من خلال معرفة هوية القوى السياسية التي كانت تشكّل دعامة هذا الحزب أو ذاك. إذ من المعروف تاريخياً أن الحزبية أو الغرضية شملت جميع الطوائف في الإمارة الشهابية، فيما لم يكن الانتماء الديني المذهبي عاملاً أساسياً في تكوين سياسة الإمارة قبل نهاية القرن الثامن عشر[2].

ولعل أول النتائج الإيجابية لظهور الغرضية السياسية وبروزها على الصعيد السياسي في الإمارة أنها كانت واسطة تآلف بين اللبنانيين على أساس غير طائفي، لا بل كان من شأنها أن تَحد من الانقسامات السياسية التي كانت ستتخذ بعداً طائفيًا، لا سيما أن طبيعة التكوين الاجتماعي لسكان الإمارة تركت للمؤسسات الدينية التقليدية دوراً سياسياً كان من الممكن أن يطغى على دور الحزبية والغرضية في الإمارة خلال هذه الفترة. ولا يقلل من شأن هذا الاتجاه العلماني أو اللاطائفي للحزبية أو الغرضية في الإمارة حقيقة كون الزعامة فيها كانت على الغالب لبعض المقاطعجيين الدروز خلال القرن الثامن عشر. على أن الغرضية هذه لا يبدو أنها مع ذلك وُفّقت في تجاوز الصراعات العشائرية والعائلية المحلية إلى صراع حزبي بحت، ذلك أن الصراعات العشائرية والعائلية بقيت على طبيعتها، وربما اشتد ساعدها نتيجة لدور الغرضية في تقديم الدعم والمساعدة لعائلة أو عشيرة تنتسب إلى الغرضية نفسها. بيد أن الحزبية، أو الغرضية كانت، كما سنرى، من المؤسسات السياسية الداخلية الفاعلة في كثير من الأحيان على صعيد مسألة الحكم في الإمارة.

ويبدو لنا من خلال هذه الدراسة أن العمل السياسي الحزبي في تاريخ الإمارة الشهابية قد مر في مرحلتين أساسيتين خلال القرن الثامن عشر، ففي المرحلة

---

(2) راجع: ايليا حريق، **التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث** (بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، لا. ت) ص 48.

الأولى كان صراعاً حزبياً، أو قيسياً يمنياً. ثم في المرحلة اللاحقة كان صراعاً غرضياً، أي صراعاً بين الفئات التي انقسم إليها الحزب القيسي نفسه، أو ما عرف باليزبكية والجنبلاطية والنكدية.

مرحلة الصراع القيسي ـ اليمني(*)

إنه لمن المعروف تاريخياً أن ظاهرة الصراع الحزبي الغرضي أي الصراع القيسي اليمني في الإمارة اللبنانية هو صراع قديم سبق الحكم الشهابي بزمن طويل. وكان الانقسام إلى قيسي - نسبة إلى عرب شمال الجزيرة العربية، ويمني - نسبة إلى عرب اليمن أو جنوب الجزيرة العربية، ظاهرة سياسية عرفتها بلاد الشام منذ العهد الأموي، وكثيراً ما تطور الصراع القيسي اليمني السياسي هذا إلى صراع دموي في بلاد الشام، ومال الخلفاء الأمويون إلى هذا الحزب أو ذاك.

ويبدو أن سكان الإمارة اللبنانية، لا سيما الدروز منهم، قد ورثوا هذه الظاهرة السياسية عن أسلافهم في بلاد الشام دون أن يكون النسب هو السبب الأساسي لهذا الانقسام[3]. على أن الانقسام السياسي هذا على أساس القيسية واليمنية برز بشكل خاص بين الدروز في الإمارة المعنية وشمل العديد من العائلات من باقي الطوائف. وكان الأمراء المعنيون يتزعّمون الفريق القيسي؛ فيما كان الأمراء من آل علم الدين التنوخيين يتزعّمون الفريق اليمني. وقد احتدم الصراع القيسي

(*) يذكر الشدياق في تاريخه أن آل الخازن كانوا قيسيّي الغرض منذ عهد فخر الدين الثاني على الأقل، كما يذكر أن آل حبيش قاتلوا إلى جانب القيسيين خلال تلك الفترة ومثلهم آل الدحداح الموارنة فقد كانوا قيسيّي الغرض مذ كانوا في العاقورة. فيما آل الهاشم الموارنة كانوا يمنيّي الغرض منذ ذاك الحين، أما آل علي الصغير وشيعة جبل عامل بشكل عام فقد كانوا يمنيّي الغرض بينما انقسم الدروز بين مؤيد للحزب القيسي ومؤيد للحزب اليمني. راجع طنوس الشدياق **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، (بيروت، مطبعة العرفان، 1954) ج 1، ص 81 و98 و108. كذلك راجع، عيسى اسكندر المعلوف، **تاريخ زحلة** (بيروت ط 3، 1984، ص 78).

(3) راجع مثلاً: شكيب ارسلان، «عروبة آل معروف» **مجلة المجمع العلمي العربي**، م 11 (تموز - آب 1939)، ص 449 - 463 حيث يرى أن معظم العائلات الدرزية العريقة تنتسب إلى عرب الجنوب اليمنيين.

اليمني هذا في المرحلة الأخيرة من الحكم المعني، لا سيما بين الأمير ملحم المعني القيسي وبين الأمير علي علم الدين التنوخي اليمني. ووقعت عدة معارك بين الفريقين خلال القرن السابع عشر، أشهرها معركة أرض القيراط بالقرب من مجدل المعوش في الشوف العام 1635 حيث أجبر الأمير علي علم الدين على التخلّي عن مركزه في حكم إمارة الشوف لمصلحة الأمير ملحم المعني زعيم القيسيين[4]. بيد أن النزاع السياسي والعسكري بين اليمنيين والقيسيين كان خلال هذه الفترة سجالاً، فتارة يكون لصالح الحزب القيسي وطوراً لصالح الحزب اليمني، مما أضعف الإمارة المعنية وجعلها عرضة للتدخلات الخارجية بشكل لم تعرفه من قبل. والواقع أن تدخل ولاة كل من صيدا ودمشق أصبح في معظم الأحيان العامل الحاسم في تقرير النصر السياسي لهذا الفريق أو ذاك داخل الإمارة. ولكن كفة الصراع على السلطة أخذت تميل في أواخر العهد المعني لصالح الفريق القيسي، حتى إنّ زعماء الفريق اليمني لم يتمكّنوا من البقاء في سدة الحكم إلا لفترات قصيرة نسبياً، منها سنة 1662 م. عندما ولّى محمد باشا والي صيدا الأمير محمد بن علم الدين مع الشيخ أبي علوان على إمارة الشوف بدل الأمير أحمد المعني بن الأمير ملحم[5]. بيد أن الفريق القيسي استنهض قواه ليخوض حرباً أهلية دامت نحو سنتين انتصر بعدها على الفريق اليمني. ومن أشهر المعارك في حرب السنتين كانت معركة برج الغلغول في محلة الخندق الغميق في بيروت حيث كان النصر حليف الفريق القيسي، فيما اضطر زعماء الفريق اليمني إلى مغادرة البلاد إلى الشام[6].

ولعل أهم نتائج هذا الصراع الدموي كان تقويض أركان الوحدة السياسية

---

(4) من المعروف أن علي علم الدين ينتمي إلى سلالة التنوخيين، ولكن علم الدين هذا المعروف بالرمطوني كان قد تبرأ منذ سنة 1301 م. من التنوخيين والقيسيين وأصبح منذ ذلك الحين زعيم اليمنيين.

(5) الشدياق، المرجع السابق، ج 1، ص 131.

(6) المرجع نفسه، ص 132. كذلك راجع: عيسى اسكندر المعلوف، **تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني**، (بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1966، ص 29، الحاشية الرقم (1)).

للإمارة التي سبق أن بنى أسسها الأمير فخر الدين المعني الثاني بفضل تسامحه وتعاونه مع كافة القوى السياسية في الداخل. أما وقد ذهبت حدة الصراع بتلك الأسس في عهدي الأميرين ملحم وأحمد، فقد أمسك الولاة العثمانيون الآن بزمام السلطة الفعلي في تلك الإمارة، فيما ظهرت على حلبة الصراع الداخلي قوة سياسية جديدة هي الأسرة الشهابية حليفة الفريق المعني القيسي.

لقد مثلت قوة الشهابيين هذه دوراً عسكرياً وسياسياً هاماً في ذلك الصراع، واستطاعت أن تجني ثماره بعد انقراض الأسرة المعنية حيث ورثت حق الولاية في إمارة الشوف عن الأسرة المعنية.

وإذا كانت معظم المصادر تشير إلى أن كرسي الحكم في الإمارة كانت ستؤول حتماً للشهابيين بعد انقراض الأسرة المعنية، وذلك لكون بشير الأول ابن أخت الأمير أحمد المعني، أو لأن الأمير حيدر هو ابن بنت هذا الأخير، فإن حق الوراثة هذا لم يكن ليضمن وصول أحد من هؤلاء الأمراء إلى سدة الحكم. وتبدو الرواية الشائعة والواردة في المصادر الشهابية بأن أعيان الإمارة المعنية أجمعوا بُعيد وفاة الأمير أحمد المعني في اجتماع مرج السمقانية على اختيار الأمير بشير الأول ابن أخت الأمير أحمد ليكون والياً عليهم[7] ـ رواية منحازة للشهابيين. إذ هي محاولة لإضفاء نوع من الشرعية على الحكم الشهابي، وذلك من خلال الادعاء بأن أعيان الإمارة أجمعوا منذ ذلك الحين على الاعتراف بحق الشهابيين في حكم الإمارة، فيما تطرح جانباً قصة الصراع الطويل بين القيسيين واليمنيين على السلطة، ولكنها تعترف ضمناً على الأقل بوجود معارضة من قِبل الحزب اليمني لهذا الاختيار[8].

---

(7) هنالك أمثلة عدة على أن مبدأ الوراثة لم يكن ليطبق دائماً في مسألة الحكم في الإمارة. ومن الأمثلة على ذلك انتقال السلطة من التنوخيين إلى المعنيين عند الفتح العثماني، ثم إن تولي أمراء من آل علم الدين ومشايخ من آل عماد، الحكم بعد ذلك مما يؤكد صحة هذا الرأي.

(8) الشدياق، المرجع السابق، ج 2، ص 65؛ كذلك، راجع حيدر الشهابي، **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين**، وهو الجزءان الثاني والثالث من كتاب **الغرر الحسان في اخبار أبناء الزمان**، تحقيق اسد رستم وفؤاد افرام البستاني (بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، 1969) ج 1، ص 3 ـ 4. سيذكر هذا المصدر من الآن وصاعداً باسم (لبنان في عهد الأمراء).

ومع غياب أي مصدر حيادي يظهر وجهة نظر الحزب اليمني على حقيقتها، فإن معارضة هذا الأخير لاختيار أمير شهابي لحكم الإمارة هو دليل واضح على أن ذلك الاختيار لم يأتِ وليد إجماع الأعيان، بل جاء حصيلة ظروف سياسية معيّنة دفعت بالأمير بشير الأول إلى سدة الحكم. والسؤال الذي لا بدّ أن يواجه المؤرخ في هذا الموضوع هو لماذا لم يوصِ الأمير أحمد المعني بكرسي حكمه لابن اخته الأمير بشير الأول، أو لابن بنته الأمير حيدر، طالما أنه كان يعرف بعد وفاة ابنه الوحيد أن الأمراء الشهابيين هم أحق الناس بذلك الإرث؟ وهل كان أركان الحزب القيسي جميعهم يؤيدون ترشيح أمير شهابي لذلك المنصب؟

والواقع أن المصادر لا تشير إلى شخص معيَّن رشحه الأمير أحمد لذلك المنصب، فيما ورد في أحد المراجع المتأخرة أن الأمير أحمد المعني كان يرغب بإعطاء كرسي الحكم من بعده للشيخ قبلان القاضي التنوخي، فيما تذكر رواية أخرى أن الأمير أحمد جمع في ساعاته الأخيرة بعض زعماء الإمارة وأوصاهم بأن يختاروا عليهم أميراً من الأرسلانيين وليس من الشهابيين متّهماً الأخيرين بقتل ابنه الوحيد طمعاً بالولاية(9). والرواية الأخيرة، رغم أهميتها لم ترد في أي مصدر معاصر معروف لتلك الفترة، ونستبعد ترجيحها لأن حدة الصراع القيسي اليمني لم تكن لتسمح بتولي أمير أرسلاني يمني يمكن أن يتنازل له القيسيون عن الولاية بشكل طوعي أو من غير ثمن سياسي ما. ثم إن مسألة اختيار الشيخ قبلان القاضي التنوخي لهذا المنصب تبدو معقولة لأكثر من سبب ولكن كان دونها على ما يبدو عقبات، إن لم تكن حزبية ـ بسبب كون الشيخ قبلان هذا قيسياً ـ فلعلها كانت سياسية وعسكرية. فعلى الصعيد العسكري لم يكن للشيخ قبلان القاضي من القوة العسكرية ما يضاهي قوة الشهابيين عدداً وعدة وبالتالي، فإن موقعه السياسي في وضع أشبه بحالة حرب سيكون موازياً لقوته العسكرية. ولذلك، يلوح لنا أن الدور السياسي والعسكري الذي مثّله الشهابيون

(9) لقد وردت هذه الرواية في مؤلف الدكتور يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام** (بيروت، لا. ت) ج 1، ص1 ـ 4. بيد أن الدكتور مزهر لا يسند هذه الرواية الى أي مصدر وذلك على الرغم من أهميتها.

على حلبة الصراع القيسي اليمني كان العامل الحاسم في إقرار القيسيين بزعامة الأمير بشير الأول، وبالتالي قبولهم بحق الأخير بوراثة المنصب الأول في الإمارة. أما الرواية القائلة بحق الشهابيين بوراثة الحكم في الإمارة لمجرد كون بشير الأول ثم حيدر الأول أقرب الأنسباء للأمير أحمد المعني، فهي لا تستند إلى تقليد راسخ في حكم الإمارة اللبنانية إذ لم يكن الحكم دائماً وراثياً. ولنا من أسماء الحكام الذين تولّوا السلطة العليا في الإمارة، وبعضهم من آل علم الدين وآل العماد وأبي علوان، ما يثبت صحة هذا الرأي[10].

وإذا كان وصول الشهابيين إلى سدة الحكم في إمارة الشوف وتوابعها جاء كنتيجة لدور هؤلاء السياسي والعسكري في الصراع القيسي اليمني، فإن مجرد تسلم الشهابيين للحكم لم يضع حداً لذلك الصراع، كما أنه يمكن الافتراض أن صراعاً خفياً كان يدور داخل صفوف الحزب القيسي نفسه حول تسلم المركز الأول في الإمارة.

والسؤال الذي يطرح نفسه من جديد: لماذا استكانت المعارضة داخل الحزب القيسي لتولّي الشهابيين الحكم؟ ولعل الجواب الصحيح هو أن بشير الأول الذي جاء كمرشح تسوية في ظروف حرب أهلية استطاع أن يحافظ على مركزه بحكم قوته السياسية والعسكرية المتفوقة داخل الحزب القيسي نفسه. ثم إن استمرار النزاع الدموي بين القيسيين واليمنيين لنحو عقد من العهد الشهابي جعل زعماء الحزب القيسي في الإمارة يشعرون بأن تفوقهم السياسي، وربما مستلزمات صمودهم في وجه خصومهم اليمنيين، لا تستقيم بدون دعم حلفائهم الشهابيين. ولعل الخلافات الداخلية في صفوف الحزب القيسي بشأن الولاية غدت ثانوية أمام تحديات اليمنيين، وبالتالي فإن وجود أمير شهابي على رأس السلطة ساهم خلال هذه المرحلة في إبقاء الحزب القيسي موحداً وقوياً لمواجهة تحديات أخرى، تمثلت في مواقف الولاة العثمانيين الايجابية من بشير الأول.

(10) راجع الشدياق، المرجع السابق، ج 1، ص 145، 159.

ولا شك أن تقرب بشير الأول من أرسلان باشا والي صيدا أعطى الحزب القيسي قوة إضافية داخل الإمارة وخارجها. ففي هذه المرحلة بالذات، امتدت سلطة بشير الأول جنوباً لتشمل بلاد بشارة وإقليمي الشومر والتفاح، أي المناطق التي كان يتولاها مشرف بن علي الصغير اليمني[11]. كما أن علاقة بشير الأول الطيبة بوالي طرابلس آنذاك جعلت سلطة الأمير الشهابي تمتد شمالاً لتشمل مقاطعتي جبيل والبترون التابعتين لبني حمادة الشيعة، معززاً بذلك سلطة الشهابيين داخل الإمارة متحدياً معارضيه من الحزب اليمني[12].

لعل هذه السياسة الناجحة التي انتهجها بشير الأول في تحصين مواقع الحزب القيسي داخلياً وخارجياً جعلته يتمسك بكرسي الولاية على الرغم من كونه حاكماً بالنيابة بحسب بعض الروايات، حتى وإن كان ولي العهد الأمير حيدر قد بلغ سن الرشد[13].

ولعل موقف بشير الأول هذا كان نابعاً من مصلحة القيسيين فضلاً عن مصلحته الشخصية، طالما لم تظهر في الجانب القيسي معارضة تذكر لحكمه. بيد أن حادثة اغتيال بشير الأول بالسُم لهي دليل على وجود مثل تلك المعارضة

(11) الشهابي، **لبنان في عهد الأمراء**، ج 1، ص 5؛ كذلك، محمد جابر آل صفا، **تاريخ جبل عامل** (بيروت، دار النهار للنشر، ط 2، 1981، ص 114).

(12) اسطفان الدويهي، **تاريخ الأزمنة**، بيروت، 1976، ص 524 ـ 574.

(13) وقد جاء في تاريخ حيدر الشهابي أن عمر الأمير حيدر كان عند تسلمه الحكم إحدى وعشرين سنة وهذا دليل على أن الأمير حيدر كان قد تجاوز سن الرشد، فيما جاء في تقرير القنصل الفرنسي في صيدا أن عمر الأمير حيدر هذا كان أربعاً وعشرين سنة العام 1707 م. مما يؤكد أن الأمير حيدر كان قد تجاوز سن الرشد فعلاً وهذا ما دفع بعض المؤرخين والمحققين كالدكتور منير اسماعيل للشك بصحة الرواية أن الأمير بشير الأول تولى الحكم بالوكالة عن الأمير حيدر أي إلى أن يبلغ هذا الأخير سن الرشد.

راجع، الشهابي، **لبنان في عهد الأمراء**، ج 1، ص 7 ـ 8، كذلك قابل:

Estelle au Comte de Pont Chartrain (5 Août, 1707), Documents Diplomatiques et Consulaires Relatifs A l'Histoire Du LIban et des Pays Du Proche-Orient du XVII Siècle A nos Jours (Beyrouth Editions des Oeuvres politques et Historiques 1975) V. 1, pp. 71-72.

داخل العائلة الشهابية نفسها على الأقل. وربما كان موت بشير الأول سيؤدي إلى أزمة حكم في الإمارة الشهابية لو لم يكن قد توفي بدون عقب، كما أن أخاه الأمير منصور كان قد توفي قبله بنحو سنتين، مما جعل مؤامرة الأمير حيدر تمرّ بسلام دون أن تحدث تصدعاً في صفوف الحزب القيسي. وإذ نجح الحزب القيسي بالمحافظة على وحدة قواه على الصعيد الداخلي، فإن الحزب اليمني بقي على موقفه المعارض للحكم الشهابي، وظلّ يتحيّن الفرص للانقضاض على مكتسبات الحزب القيسي. وبدت الفرصة سانحة مع وصول الأمير حيدر اليافع إلى السلطة وتبدّل الولاة على باشوية صيدا والتي كان بيدها سلطة تقليد الولاية في الإمارة.

لقد عُزل في هذه الأثناء أرسلان باشا ـ والي صيدا وحليف الشهابيين ـ عن الولاية وتولى مكانه بشير باشا. ويبدو أن الوالي الجديد كان يخشى من تعاظم سلطة الشهابيين في ولايته، فسارع إلى رفع سلطتهم عن المناطق الجنوبية وعيّن الشيخ ظاهر العمر الزيداني حاكماً على مقاطعة صفد، فيما ولّى بني منكر على إقليمي الشومر والتفاح، كما ولّى بني علي الصغير على بلاد بشارة، وأبقى بني صعب في مقاطعة الشقيف[14].

لم يكن هذا التحول لصالح الحزب القيسي ولا الحكم الشهابي، بالطبع، ذلك أن حكام تلك المقاطعات كانوا يمنيّي الغرض وبينهم وبين الشهابيين خلافات وعداوات سابقة، فاستغل العامليون فرصة تردي العلاقات بين والي صيدا والحكم الشهابي ليقوموا بأعمال ثأرية ضد الشهابيين وأعوانهم من الحزب القيسي. وليس في المصادر أية اشارة إلى أن ثمة تنسيقاً كان قائماً بين يمنيّي الشوف ويمنيّي الجنوب في هذا المجال. على أن الأمير حيدراً قرر التصدي لهؤلاء عنوة فتقرب من والي صيدا ملتزماً منه تلك المقاطعات الجنوبية، ثم وجّه رجاله لقتال الشيعة هناك، فالتقاهم في النبطية حين جرت المعركة بين الفريقين العام 1808 م وكان النصر فيها حليف الأمير حيدر. وتروي المصادر الشهابية أن

---

(14) الشهابي، المصدر نفسه، الصفحتان أنفسهما.

الأمير حيدراً عيّن محمود أبا هرموش نائباً عنه في تلك المقاطعات طالباً منه جباية الأموال الأميرية منها[15].

وعلى الرغم من كون الشيخ محمود أبي هرموش قيسي الغرض آنذاك، فقد دبّ الخلاف بينه وبين الأمير حيدر، وليس في المصادر تفسير لهذا الخلاف سوى ما تذكره بعض المصادر الشهابية من أن الأمير حيدر، اتهم الشيخ أبا هرموش بسوء التصرف بالأموال الأميرية وبظلمه للرعية[16]. وتبدو هذه الرواية منحازة للشهابيين وغير مقنعة، إذ كيف يمكن تفسير تحالف محمود أبي هرموش آنذاك مع شيعة جبل عامل ووالي صيدا ضد الأمير حيدر، إذا كان الشيخ أبو هرموش قد اختلس الأموال أو ظلم العامليين من خلال سياسته الضرائبية أو غير ذلك؟! ويلوح لنا أن سبب الخلاف هو سياسي تزامن مع استياء عثمان باشا والي صيدا من الأمير حيدر بسبب تلكّؤ الأخير عن دفع الأموال الأميرية المتوجّبة عليه للوالي، والتي تخلّف عن دفعها لمدة أربع سنوات، كما جاء في إحدى الروايات المعاصرة[17].

لهذا عمد والي صيدا إلى مضايقة الأمير حيدر مؤلّباً ضده الحزب اليمني بزعامة بعض الأمراء من آل علم الدين. ثم إن استياء بعض زعماء الحزب القيسي الذين أثقل الأمير كاهلهم بالضرائب من غير أن يؤدّي الأموال المستحقة لوالي صيدا، خلق جوّاً من التململ السياسي في الإمارة أدّى إلى تقوية الحزب اليمني وتخلّي بعض القيسيين عنه ومنهم الشيخ محمود أبو هرموش. وإذا بالوالي يفاجىء الأمير حيدر ومؤيديه من أعيان الحزب القيسي بإرسال حملة عسكرية إلى دير القمر أجبرت الأمير على التخلّي عن منصبه للأمير يوسف علم الدين اليمني[18].

---

(15) المصدر نفسه، ص 9 ـ 10.

(16) المصدر نفسه، الصفحتان أنفسهما.

(17) القس حنانيا المنير، **الدر المرصوف في تاريخ الشوف** (بيروت، 1984) ص 14، كذلك:
Estelle au Comte de Pontchartrain, (20 Janvier, 1711) Documents Diplomatiques, V. 1, P. 89.

(18) Ibid, p. 99.

بيد أن وصول اليمنيين إلى الحكم أدّى بالمقابل إلى استياء القيسيين ونفورهم فامتنعوا عن تأدية الأموال المتوجّبة لوالي صيدا، أي عكس ما توخّى الوالي من تلك الخطوة. غير أن والي صيدا بادر إلى إلغاء الحجة التي تذرع بها القيسيون وعيّن محمود أبا هرموش حاكماً على الإمارة. وبما أن منزلة آل هرموش السياسية كانت في نظر المقاطعجيين دون منزلة الأسرة الشهابية الحاكمة، فقد خلع الوالي على محمود أبي هرموش لقب الباشوية وأمدّه بقوة عسكرية كافية لتولي الحكم ودعم مركزه بالقوة[19].

استطاع محمود باشا بفضل هذا الدعم العسكري والسياسي من والي صيدا أن يتولى السلطة في الإمارة، ولكن معظم القيسيين على ما يبدو رفضوا الاعتراف بسلطته، إما بسبب تخوّفهم من أن يكون أداة للحكم اليمني البغيض، وإما لأن والي صيدا كان يبغي من خلال ذلك، الاقتصاص منهم بدفع ضرائب جديدة أو للسببين معاً! على أن فشل أبي هرموش في استقطاب زعماء الحزب القيسي إلى جانبه دفعه للارتماء في أحضان اليمنيين مستقدماً الأمراء من آل علم الدين المبعدين في دمشق ليشاركوه في الحكم وليلقى الدعم المطلق من الحزب اليمني. وبفضل هذه السياسة نجح محمود باشا فعلاً بكسب تأييد اليمنيين حتى يمنيّي المقاطعات الجنوبية، وعمل على ملاحقة الأمير حيدر الذي فرّ مع بعض أعوانه القيسيين إلى قرية غزير. وفي تلك القرية الكسروانية جرت المواجهة العسكرية الأولى بين محمود باشا والأمير حيدر وأُجبر الأخير على التراجع والفرار إلى الهرمل، فيما دخلت قوات محمود باشا إلى غزير وشرعت بتهديم تلك القرية وإحراقها[20].

بيد أن نصر محمود باشا هذا لم يكسبه تأييد القيسيين لتثبيت سلطته. ويبدو أن الدعم العسكري الذي لقيه محمود باشا من والي صيدا لم يهدف إلى إبقائه

(19) الشهابي، لبنان في عهد الأمراء، ج 1، ص 10 كذلك راجع:
Estelle au Comte de Pont Chartrain (15 Avril, 1711) Documents Diplomatiques, V. 1, p 91.

(20) الشهابي، لبنان في عهد الأمراء، ج 1، ص 10 ـ 11.

في الحكم بقدر ما كان يهدف إلى إيجاد وسيلة فعّالة تضمن تحصيل الأموال الأميرية التي تخلّف عن دفعها الأمير حيدر لخزينة الوالي. وربما جاء تواطؤ بعض القيسيين في البداية مع محمود باشا ثم الابتعاد عنه كنتيجة لسياسة الأخير الضرائبية. وهذا ما لم تُشر إليه المصادر الشهابية بشكل واضح سوى ما تذكره بأن محمود باشا «أخرق في أعماله شأن القيسية ولم يرع عهدهم فتجنّبوه»[21].

معركة عين دارة أو حسم الصراع القيسي ـ اليمني

وإذ بقي الحزب اليمني على رأس السلطة في الإمارة نحو سنتين تقريباً، فقد تمكّن القيسيون بدورهم من إعادة الوحدة إلى صفوفهم بزعامة الأمير حيدر، وأخذوا يعدون العدّة لمعركة فاصلة مع اليمنيين. أما محمود باشا، فقد كان يراقب عن كثب تحرك زعماء الحزب القيسي السياسي والعسكري، لا سيما بعد أن نزل الأمير حيدر في رأس المتن ضيفاً على اللمعيين، وانضم إليه هناك حلفاؤه القيسيون وعلى رأسهم عبدالله أبو اللمع فأحمد وسرحال العماديان ثم علي النكدي ومحمد تلحوق وولده فجنبلاط عبدالملك وخازن الخازن. لقد استنفر محمود باشا بالمقابل زعماء الحزب اليمني وعلى رأسهم الأمراء آل علم الدين ومَن والاهم من اليمنيين حتى أصبح لديه قوة وافرة. وتمكّن، محمود باشا في الوقت ذاته من الحصول على قوات إضافية تابعة لكل من وزيري صيدا والشام لتزحف هذه القوى مجتمعة لمحاربة القيسيين في رأس المتن وللقضاء على قواهم العسكرية[22]. غير أن خطة اليمنيين هذه منيت بالفشل أمام الهجوم القيسي المفاجىء على قوات محمود باشا في قرية عين دارة وقبل أن تصل قوات كل من وزيري صيدا والشام لنجدته بحسب تلك الخطة[23]. لقد كانت نتيجة

(21) المصدر نفسه، الصفحتان أنفسهما.

(22) المصدر نفسه، ص 21.

(23) راجع:

Esyelle au Comte de Pont chartrain (23 May 1711) Documents Diplomatiques V. 1, p. 96.

هذا الهجوم المباغت لصالح الحزب القيسي حيث تمكّن الأمير حيدر وحلفاؤه القيسيون من دحر اليمنيين، فيما سقط أثناء المعركة نحو خمسماية قتيل بينهم ثلاثة أمراء من آل علم الدين زعماء اليمنية، ووقع أربعة من باقي أولئك الأمراء في الأسر ما لبث الأمير حيدر أن أمر بقتلهم، فيما وقع محمود باشا نفسه في الأسر(24). أما قوات الوزيرين العثمانيين فلم تتدخّل لصالح الحزب اليمني كما كان متوقعاً، بل على العكس، فإن الحزب القيسي نجح في إبقاء القوات العثمانية على الحياد عندما أبلغ الأمير حيدر عثمان باشا والي صيدا بأنه قادم لمحاربة الحزب اليمني وليس قوات الوالي، متعهداً لهذا الأخير بدفع الأموال السلطانية المتوجبة عليه إذا ما تمكن من العودة إلى الحكم(25). ويبدو أن وعود الأمير حيدر لوالي صيدا كانت مقنعة إلى الحد الذي جعل الأخير يتوانى عن المشاركة في القتال إلى جانب أي من فريقي النزاع ويتراجع إلى صيدا، فيما تراجعت أيضاً قوات والي الشام دون قتال مما أثار الشبهات حول صدق دعمهما لليمنية. والواقع أن موقف كل من والي صيدا ووالي الشام في المعركة كان أشبه بمناورة سياسية عسكرية، هدفها الأخير هو استغلال الصراع الحزبي أي القيسي ـ اليمني داخل الإمارة لمصلحة الوالي. وبكلام آخر، فإن الصراع الداخلي في الإمارة لم يكن يعني الوالي العثماني إلا بالقدر الذي يضمن مصالحه الخاصة ومصلحة الباب العالي، وعلى رأسها تأمين جباية الضرائب الأميرية وعدم السماح لأي نزاع بتهديد سلامة الدولة العثمانية أو سلطانها في تلك الولاية أو تعرضها للخطر. وطالما أصبح بإمكان الوالي الحصول على ما يبتغي من غير زج عساكره في

(24) اختلف المؤرخون حول ما آل إليه مصير الأمراء آل علم الدين بعد معركة عين دارة، فمن المؤرخين من رأى أن ذرية آل علم الدين انقرضت اثر تلك الموقعة، فيما يرى آخرون أن جماعة من آل علم الدين المذكورين نجت من الموت بعد فرارها من وجه الأمير حيدر واستقرت في بلدة الخيام من جنوب لبنان وعرفت هناك بأسرة آل عبدالله وهي أسرة شيعية اليوم. راجع أمين ناصر الدين، «الأمراء آل تنوخ» أوراق لبنانية، م 3، (أيلول 1957) ص 451 ـ 452.

(25) راجع:

Estelle au Comte de Pont Chartrain (23 May, 1711) Documents Diplomatiques V. 1, p. 96.

القتال أو بأقل خسارة ممكنة، فلم يعد ثمة ضرورة للانحياز في المعركة لأي من فريقي النزاع. ولعلّ التفسير المنطقي لتوافق كل من وزيري صيدا والشام في البداية لدعم الحزب اليمني ثم تراجعهما اثر ظهور علائم النصر في الجانب القيسي وتعهد الفريق الأخير بدفع الضرائب، هو أن سياسة الدولة العثمانية آنذاك كانت تقضي بدعم الحاكم الأكثر طاعة للسلطان. وما تأدية الأموال الأميرية بانتظام لخزينة الدولة، إلا العنوان الرئيسي لولاء الحاكم هذا وطاعته.

سلطة الحزب الواحد

لا شك أن معركة عين دارة كانت بمثابة نصر حاسم للحزب القيسي الذي نجح في القضاء على زعامة الحزب اليمني الممثلة بالأمراء آل علم الدين ومَن وَالأهم، لا بل إن المعركة اسفرت عن قيام ما يُسمى بحكم الحزب الواحد في الإمارة. على أن المعركة كانت في الوقت ذاته نصراً سياسياً للأمير حيدر الشهابي الذي أثبت من خلال ذلك حق الشهابيين بزعامة القيسيين، وبالتالي بحكم الإمارة. ولم تحدث أية محاولة جدية أخرى فيما نعلم ـ أي بعد موقعة عين دارة ـ لإقصاء الأمراء الشهابيين عن السلطة العليا في الإمارة.

وكان من الطبيعي أن يكافىء الأمير الشهابي المنتصر حلفاءه القيسيين من مغانم القتال أو من ممتلكات خصومه الفريق اليمني الذي هزم في المعركة، فيما احتفظ الأمير لنفسه بحصة من هذه المغانم. ووزع الأمير المقاطعات على هؤلاء الحلفاء كل بحسب دوره في المعركة وبحسب تقرّبه منه... ويبدو أن الأمراء اللمعيين كانوا على رأس هؤلاء المقربين الذين تولوا مقاطعة المتن، فيما أقطع الشيخ قبلان القاضي إقليم جزين، والشيخ علي النكدي مقاطعة المناصف. أما زعماء التلاحقة، فقد (تمشيخوا) وأقطعوا منطقة الغرب الأعلى التي كانت تؤلف قسماً من مقاطعة الأمير يوسف الأرسلاني اليمني[26]. كما (شُيّخ) جنبلاط عبد الملك وأقطع منطقة الجرد الأعلى التي كان معظم سكانها يمينيّي الغرض. وتمشياً مع السياسة الحزبية غير الطائفية، فقد أقر الأمير حيدر العائلات المسيحية

(26) الشهابي، لبنان في عهد الأمراء، ج 1، ص 14.

القيسية التي عاضدته في القتال على إقطاعاتها، ومنها عائلات الخازن وحبيش والدحداح، فضلاً عن منحه لقب المشيخة لآل الخوري صالح في رشميا[27].

والواقع، أن سياسة الأمراء الشهابيين اتجهت في هذه المرحلة نحو إقامة دعامة سياسية لحكمهم عمادها المقاطعجيون القيسيون الذين يدينون لهم بالولاء الكامل. وكانت هذه القاعدة عبارة عن حلف من الأسر المقاطعجية التي تأتي دونهم من حيث المركز الاجتماعي وتدين لهم بالمركز السياسي وبالولاء، ولعلهم من خلال تلك السياسة استفادوا من تجربة محمود باشا أبي هرموش الذي لم يستطع توحيد الأسر المقاطعجية تحت لوائه، ربما لأن الأخير كان ينتمي إلى أسرة مقاطعجية دون الأمراء رتبة ومكانة بين الأسر المقاطعجية الدرزية، وقضت سياسة الأمراء الشهابيين في الوقت ذاته وبعد معركة عين دارة بأن لا تسمح لأي بعث لقوى الحزب اليمني في الإمارة، ذلك أن السماح بأي بعث لليمنيين يعني عودة إلى الصراع الدموي القديم على السلطة ومنافسة أكيدة للشهابيين على الحكم. ومن هنا، يمكن تفسير الإجراء القاسي الذي اتخذه الأمير حيدر بحق الأمراء آل علم الدين إبان وفور الانتهاء من المعركة لكونهم من سلالة الأمراء التنوخيين التي يمكن أن تبزّ مكانة الشهابيين لقباً ومكانة، وربما حقاً، بوراثة الحكم في إمارة الشوف وتوابعها. وهذا ما قد يفسر أيضاً بسياسة تضييق الخناق على الأمراء الأرسلانيين الذين، بالإضافة إلى دورهم القيادي في الحزب اليمني، فإنهم كانوا يتحدرون من سلالة الأمراء التنوخيين ذوي المكانة المرموقة في نظر المقاطعجيين في الإمارة. أما الأمير يوسف الأرسلاني الذي كان أحد أقطاب الحزب اليمني والذي وقف على الحياد إبان موقعة عين دارة، فلم يلق مصير الأمراء آل علم الدين، بل إن سياسة الأمير حيدر قضت بإضعافه سياسياً واقتصادياً بدلاً من القضاء عليه[28]. ولذا، عمد الأمير الشهابي

(27) الشدياق، المرجع السابق، ج 1، ص 88، و104.

(28) المنير، المصدر السابق، ص 16؛ كذلك الشهابي، لبنان في عهد الأمراء، ج 1، ص 14.

إلى سلخ مقاطعة الغرب الأعلى عن مقاطعة الأمير الأرسلاني التقليدية ليمنحها إلى زعيمي التلاحقة القيسيين وليكونا في موقع الخصم السياسي للأمير الأرسلاني، واضعاً بذلك اللّبنة الأولى لصراع جديد بين الأسر المقاطعجية، تاركاً لنفسه المجال للتحكم في مسار ذلك الصراع وتشديد قبضته على من تبقى من اليمنيين.

لقد نجح الأمير حيدر فعلاً بتحقيق أهداف سياسته المتشددة هذه بحق اليمنيين، فكان على بعضهم أن ينضمّوا طوعاً إلى الحزب القيسي أو الرحيل، وهذا ما يفسر أسباب الهجرة الواسعة آنذاك لليمنيين الدروز إلى جبل حوران(29). ولا شك أن تلك الهجرة الواسعة قضت تدريجياً على أي أصل لبعث الحزب اليمني في الإمارة، كما رسخت زعامة الشهابيين للحزب القيسي. إلا أن الصراع السياسي على السلطة، والذي أسفر عن سحق الحزب اليمني، سرعان ما ظهر في صفوف الحزب القيسي نفسه. وظهر في البدء وكأنه صراع الأجنحة في الحزب الواحد، وهو صراع طبيعي طالما ظلّ في حدود الصراع السياسي السلمي، ولكن حدّته السياسية ما لبثت أن تفاقمت مع مرور الزمن. غير أن موقف الأمير الشهابي الحاكم في هذه المرحلة اختلف عما كان عليه في السابق أي إبان الصراع القيسي اليمني، إذ لم يظهر الأمير وكأنه فريق في النزاع بقدر ما كان يمسك بزمامه، ويبدو وكأنه متعالٍ عنه ولكنه كان مسيطراً عليه ويسيّره تبعاً لمصالحه السياسية، ونجح الأمير الشهابي في المحافظة على كرسي الحكم له ولأبنائه من بعده، وذلك على الرغم من حدة الصراع الداخلي بين الأجنحة المتصارعة في الحزب القيسي. لقد اتخذ الآن الصراع على السلطة منحىً جديداً هو الصراع الغرضي أو ما اصطلح على تسميته بالغرضية أو الصراع اليزبكي - الجنبلاطي - النكدي.

---

(29) David Mcdowell, the Druze Revolt And its Back ground in the Late Ottoman Period (Unpublished B.L. TT Thesis, Oxford University, 1972) p 8.
كذلك راجع مقال سليمان أبو عز الدين، «الوطن الدروز في حوران» الكلية (أيار 1926) ص 314.

الصراع الغرضي أو اليزبكي ـ الجنبلاطي ـ النكدي

لقد تبيَّن لنا حتى الآن أن الصراع الداخلي الأهم في تاريخ الإمارة المعنيَّة ثم الشهابية قبل معركة عين دارة، كان الصراع القيسي ـ اليمني. أما الصراع اليزبكي ـ الجنبلاطي، فتعزوه بعض المصادر إلى مناظرة (مشاحنة) كلامية جرت بين الشيخين علي جنبلاط وعبد السلام العماد اللذين كانا من كبار مقاطعجيي الدروز خلال القرن الثامن عشر[30]. وتشير بعض المصادر إلى أن ثمة خلافاً سياسياً قديماً كان قائماً بين عائلتي الزعيمين الدرزيين. أما تسمية يزبكي فتعود على الأرجح إلى يزبك بن عبد العفيف الذي كان خصماً سياسياً للشيخ جنبلاط خلال عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني، كما ورد في تاريخ أحمد الخالدي[31]. ويبدو أن ذلك النزاع كان مقتصراً آنذاك على العائلتين المذكورتين خلال العهد المعني وربما حتى معركة عين دارة بسبب طغيان التحزب القيسي ـ اليمني. ومع أن مختلف المصادر تشير إلى أن انشقاق الحزب القيسي إلى فريقين متنافسين، أي يزبكي وجنبلاطي قد ظهر بشكل واضح في عهد الأمير ملحم الشهابي (1729 ـ 1754 م)[32]، فإن هذا الانقسام ظهر إلى العلن قبل ذلك، أي في عهد الأمير حيدر الشهابي، وبعيد معركة عين دارة بالذات. فالمؤرخ حيدر الشهابي يذكر في حولياته أنه في سنة 1712 م. وعندما تأخر الأمير حيدر عن دفع الأموال الأميرية لوالي صيدا، جمع المقاطعجيين وطلب منهم جمع المال المتأخر، فأجمعوا على أنهم يلتمسون من الوالي المذكور «المهلة والأجل ويضعون عنده الرهائن فأجابهم الوزير بذلك... وأرهن الشيخ علي جنبلاط المقدم شرف الدين مقدم حمانا. وأرهن المشايخ اليزبكية ابن الشنيف. واليزبكية هم علم بني

---

(30) الشدياق، المرجع السابق، ج 1، ص 177.

(31) راجع: أحمد بن محمد الخالدي الصفدي، **لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني** وهو كتاب تاريخ الأمير فخر الدين المعني (تحقيق أسعد رستم وفؤاد افرام البستاني، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، 1969، ص 32).

(32) الشهابي، **لبنان في عهد الأمراء**، ج 1، ص 49؛ كذلك الشدياق، المرجع السابق، ج 2، ص 223؛ كذلك، عيسى اسكندر المعلوف، **دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف** (بعبدا، المطبعة العثمانية 1907 ـ 1908) ص 206.

تلحوق وبني عبد الملك وبني عماد ومَن والاهم. فإن هذه الطوائف المذكورة يعَزوه إلى يزبك ويقسمون به وكبيرهم وزعيم فئتهم بنو عماد، وهم نظير بني جنبلاط فيما بين الطوائف المنتمية إليهم»[33].

إن رواية حيدر الشهابي هذه تشير بوضوح إلى وجود فئتين سياسيتين داخل الحزب القيسي في عهد الأمير حيدر الشهابي (1706 ـ 1729 م). إلا أن الانقسام اليزبكي ـ الجنبلاطي هذا لم يكن له دور سياسي بارز بعد على حلبة الصراع السياسي في الإمارة، كما لم يترك آثاراً سلبية واضحة على الوضع السياسي العام. ولعل مرد ذلك هو شخصية الأمير حيدر القوية وما حققته من سطوة ونفوذ كنتيجة طبيعية للانتصار القيسي الحاسم في معركة عين دارة، وربما بذل الأمير حيدر ما بوسعه للحد من أي صراع يهدد وحدة الحزب القيسي، خصوصاً أن الخطر اليمني لم يغب كلياً بعد عن الأذهان. إن مثل تلك الوحدة كانت لا تزال ضرورية لمواجهة أي بعث لقوى الحزب اليمني خلال تلك الفترة. أما في عهد الأمير ملحم، فإن الخطر اليمني أصبح أبعد احتمالاً، وبالتالي فإن المنافسة بين مراكز القوى داخل صفوف الحزب القيسي تبدو أمراً طبيعياً وممكناً، لا بل إن صراع تلك القوى فيما بينها يصبح أمراً مرغوباً فيه لدى الحاكم الشهابي بغية إضعاف القوى الطامحة إلى الحكم. لا شك أن الأمير الحاكم كان يدرك بأن وحدة هذه القوى السياسية الداخلية حيث لا خطر خارجياً يهدد مصير الإمارة، من شأنها أن تشكل على الأقل قوة ضاغطة على الأمير الشهابي، وربما أكثر من ذلك، أي تهدد الحكم الشهابي بالسقوط فيما لو رشّحت هذه القوى مجتمعةً أحد المقاطعجيين الكبار للمنصب الأعلى في الإمارة، وتمكنت من الحصول على دعم الوالي العثماني له. إن مثل هذا الاحتمال كان لا بد من أن يرِد في ذهن الأمير ملحم، خصوصاً أن السلطة الفعلية كانت لا تزال آنذاك بيد كبار المقاطعجيين الدروز[34]. من هنا يمكن القول، إن إذكاء الصراع بين هؤلاء

(33) الشهابي، لبنان في عهد الأمراء، ج 1، ص 15 ـ 16.
(34) راجع في ذلك تقرير القنصل الفرنسي:

المقاطعجيين كان من شأنه أن يزيد من قوة الأمير الحاكم ونفوذه في الإمارة. وكما أن الصراع القيسي ـ اليمني كان المدخل الطبيعي لوصول الشهابيين إلى حكم إمارة الشوف، فإن الصراع اليزبكي ـ الجنبلاطي ساهم في تثبيت أركان حكمهم واستمراره. ويبدو أن سياسة إذكاء الصراع بين هذه القوى كانت السمة البارزة لسياسة الأمير ملحم الداخلية. وهذا ما يشير إليه الأمير حيدر الشهابي في تاريخه عندما قال: «وأرمى (أي رمى الأمير ملحم) الفتن بين مشايخ البلاد وتملك بهم لأجل الخلف (الخلاف) بينهم». ثم يشير في مكان آخر إلى أن الأمير ملحم: «جعل العداوة بين البعض من أهالي البلاد بين الأمراء بيت أبي اللمع وبين المشايخ بيت أبو نكد في بعضهم وفي بعض الطوائف من أهالي البلاد ومن جري (جراء) ذلك قويت يده عليهم والكل احتاجوا اليه»[35].

صحيح أن الانقسام الغرضي، أي اليزبكي والجنبلاطي، لم يشمل جميع الأسر المقاطعجية كالأرسلانيين واللمعيين والنكديين، إذ شكلت كل أسرة من هذه الأسر قوة مستقلة يستطيع الأمير الحاكم أن يستميلها إلى جانبه ضد الفئات الأخرى، إلا أن هذه الأسر، وباستثناء النكدية، لم يكن لها دور سياسي فاعل في الصراع يوازي دور أي من الحزبين اليزبكي والجنبلاطي. ذلك أن نفوذ الحزبين اليزبكي والجنبلاطي لم يقتصر على العائلات الدرزية، بل تعدى ذلك إلى باقي الطوائف، لا سيما الأسر المقاطعجية المارونية. فمشايخ آل الخازن، مثلاً، كانوا ينتمون إلى الفئة الجنبلاطية، أما آل الدحداح وآل حبيش فقد كانوا ينتمون إلى الفئة اليزبكية[36]. بيد أن الحزبين اليزبكي والجنبلاطي ما لبثا أن مثّلا دوراً أساسياً في الصراع على السلطة بين الأمراء الشهابيين أنفسهم، لا سيما بعد تخلّي الأمير ملحم الشهابي عن كرسي الحكم لأخويه أحمد ومنصور بسبب المرض العام 1754 م.

Clairambault au Duc de Praslin (23 Avril, 1767) Documents Diplomatiques, V. 2, pp. 149-153.

(35) الشهابي، لبنان في عهد الأمراء، ج 1، ص 28، 41.

(36) المعلوف، دواني القطوف، ص 229.

تشير المصادر المتوافرة إلى أن نوعاً من الضغط السياسي مارسته القوى السياسية الحزبية على الأمير ملحم الشهابي للتخلي عن منصبه إلى أخويه أحمد ومنصور، بدل ابنه القاصر الأمير يوسف أو ابن أخيه الأمير قاسم عمر، ذلك أن علاقة الأخوين أحمد ومنصور بالحزبين الرئيسيين، أي اليزبكي والجنبلاطي، شكّلت الغطاء السياسي الداخلي اللازم ليتوليا معاً مقاليد الحكم. ولا بدّ أن تكون الغرضية ساهمت بشكل ما في إبعاد الأمير قاسم عمر الشهابي عن تسلم كرسي الحكم، رغم أن هذا الأخير تمكّن العام 1761 م من الحصول على فرمان سلطاني يقضي بتعيينه حاكماً على «ولاية الشوف وتوابعها»[37]. غير أن الأميرين أحمد ومنصور تمكنا من إرضاء والي صيدا بالمال، فضلاً عن تأمينهما الدعم السياسي من الحزبين الرئيسيين للحصول على المنصب الأول في الإمارة، فيما فشل الأمير قاسم، على ما يبدو، في تأمين ذلك الغطاء السياسي الداخلي[38]. وهنا يظهر لأول مرة الدور السياسي الرائد للغرضية أو الحزبية في دعم الأمير الشهابي لدى مطالبته بكرسي الحكم. وهذا يدل على تطور واضح في دور الغرضية في الصراع على السلطة، إذ بعدما كان الأمير الحاكم يعمل على استغلال الصراع السياسي بين الفئات الحزبية الثلاث أي اليزبكية والجنبلاطية والنكدية لتحصين مركزه السياسي، أصبحت هذه الفئات الآن تعمل على فرض نفوذها على الأمير الحاكم أو على الأقل جعلته في موقع المتودّد إليها، فأخذ يعمل على كسب ودها ورضاها. لا بل أخذ يعمل على التنسيق بين هذه القوى وعلى الحد من الصراعات فيما بينها، وذلك من أجل تكوين جبهة داخلية قوية تؤيد ترشيحه لطلب الولاية من والي صيدا. ولا شك أن هذا تطور بالغ الأهمية على صعيد الصراع السياسي الديمقراطي من أجل السلطة في تاريخ الإمارة. بيد أن الصراع بين الأميرين أحمد ومنصور في هذه المرحلة يخفي وراءه صراعاً شهابياً على السلطة، كما يخفي صراعاً بين اليزبكية والجنبلاطية كل على الفوز

(37) الشهابي، **لبنان في عهد الأمراء**، ج 1، ص 50 ـ 51.

(38) الشدياق، المرجع السابق، ج 2، ص 34.

بمرشحها في المنصب الأول. على أن الظاهرة الثانية في هذا الترشيح هو التسليم الظاهر من قبل جميع الفئات السياسية الداخلية في الإمارة بحق الشهابية بتوارث السلطة العليا في الإمارة دون غيرهم من المقاطعجيين[39]. ويبدو أن الأميرين أحمد ومنصور استمرا معاً في الحكم نحواً من ثماني سنين ليس نتيجة للانسجام السياسي بينهما، وإنما بسبب ما أملته عليهما الظروف القائمة، أي الظروف الداخلية والخارجية، للحفاظ على تحالفهما في وجه الأمراء المتنافسين على الحكم وهم كثر، ولعل أبرزهم كان الأمير قاسم عمر الشهابي. أما على الصعيد الحزبي، فإن استمرار الأميرين في السلطة على هذا النحو، لدليل على التكافؤ السياسي بين الحزبين الرئيسيين، كما هو دليل على عدم قدرة أي من الأمراء الشهابيين آنذاك على استقطاب هذين الحزبين معاً للانفراد بالسلطة، وقد تزامن هذا مع ظروف خارجية غير مؤاتية لأحدٍ منهما كي يستفيد من دعم أحد الولاة لإحداث تغيير مناسب في ميزان القوى الداخلي هذا للاستئثار بالسلطة ولو إلى حين.

بيد أن التنافس بين الأميرين الحاكمين ما لبث أن ظهر إلى العلن العام 1762 م. فعمل الأمير أحمد على الاستئثار بالسلطة في دير القمر مستعيناً بالحزب اليزبكي. أما الأمير منصور، فقد اتخذ بالمقابل إجراءً مماثلاً لينفرد في الحكم مستعيناً بالحزب الجنبلاطي. وحيث كان لا يزال متعذراً إجماع الحزبين على تأييد أحدهما، فقد استعان الأمير منصور بمحمد باشا والي صيدا وحليفه في محاولة لإحداث تغيير حاسم في الوضع السياسي القائم. وقد نجح آخر الأمر بالحصول على مساعدة عسكرية من والي صيدا الذي توجّه على رأس تلك الحملة العسكرية إلى دير القمر لطرد الأمير أحمد من الولاية. أما الأمير أحمد ومن كان يؤيده من الأمراء الشهابيين، فقد اضطرّ لترك عاصمة الإمارة. وكان الأمير

(39) إن جميع الذين تولّوا الحكم في الإمارة الشهابية متحدرون من صلب الأمير حيدر موسى الشهابي، راجع سلسلة نسب حكام الإمارة الشهابية، عباس أبو صالح، **التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان** (بيروت، 1984) ص 458.

أحمد قد حاول أن يستنهض زعماء الحزب اليزبكي للتصدي لأخيه ولقوات الوالي، إلا أن زعيمي اليزبكية الشيخ عبد السلام العماد والشيخ شاهين تلحوق لم يستجيبا لطلبه، وبذلك تراجع الحزب اليزبكي عن دعم مرشحه ورضخ للضغط المعنوي الذي فرضه تدخل الوالي العثماني السياسي والعسكري إلى جانب الأمير منصور، لا بل إن الحزب اليزبكي ما لبث أن أعرب عن تأييده للأمير منصور، فيما عمل زعماء الحزبين على التوسط بالصلح بين الأميرين الأخوين، وإذا بالأزمة تنتهي بتنازل الأمير أحمد نهائياً عن السلطة لأخيه[40].

لقد كان تنازل الأمير أحمد هذا بمثابة نصر سياسي للأمير منصور وللحزب الجنبلاطي معاً. بيد أن هذا النصر لم يكن ممكناً لولا الدعم المباشر الذي لقيه الأمير منصور من والي صيدا، مما أدّى إلى إحداث تغيير واضح في ميزان القوى السياسية في الداخل لصالح الأمير منصور. غير أن الدعم الخارجي ربما لم يكن وحده كافياً لفوز الأمير منصور لو لم يتمتّع بدعم فئة سياسية رئيسية هي الفئة الجنبلاطية بقيادة زعيمها القوي والغني الشيخ علي جنبلاط[41]. لا بل إن دعم أحد الأحزاب الرئيسة للأمير الحاكم كما كان الحال في هذه المرحلة ـ أي عندما توافر دعم الحزب الجنبلاطي للأمير منصور ـ أصبح على ما يبدو أمراً ضرورياً لبقاء الأمير في الحكم. ولهذا، عندما حاول الأمير منصور العام 1767 م. تجاوز دور الحزب الجنبلاطي عن طريق تحالفه مع والي صيدا ومن غير مساندة واضحة من أية فئة رئيسة أخرى داخل الإمارة، اضطر الأمير للتراجع أمام ضغط الحزب الجنبلاطي الذي عمد إلى ترشيح الأمير يونس الشهابي بديلاً منه. أما وقد عُزل محمد باشا عثمان من منصبه، وقد كان سند الأمير الأساسي، وربما الوحيد، فقد أصبح مركز الأمير منصور السياسي الآن في مهب الريح. وحيث أصبح الأمير منصور في عزلة سياسية خانقة نتيجة سياسته الضرائبية، وبعد أن

(40) الشدياق، المرجع السابق، ج 2، ص 34 ـ 35.

(41) انظر:

Extrait des registers de la Chancellerlie du Consulat de France à Seyde et ses depandances (1er october, 1763) Documents Diplomatiques, V. 2. p. 134.

تخلّت عن دعمه غالبية تلك القوى الحزبية لاسيما الجنبلاطية والنكدية، فقد اضطر للتنازل لابن أخيه الأمير يوسف كمرشح لتلك القوى[42].

بيد أن دعم القوى الحزبية للأمير الشهابي الحاكم في هذه المرحلة لم يكن دائماً العامل الحاسم في إبقائه في السلطة، ذلك أن دور والي صيدا أو تدخله في الشؤون الداخلية للإمارة، كثيراً ما كان يغير المعادلة السياسية الداخلية فتزول بذلك ظاهرة الصراع الديمقراطي الحزبي، إن صح التعبير، وتصبح القوى الداخلية مغلوبة على أمرها. وهذا ما ظهر بشكل واضح في مرحلة جديدة من الصراع في عهد الأمير يوسف الشهابي.

الصراع في عهد الأمير يوسف

من المعروف أن الأمير يوسف وصل إلى سدة الحكم بعد أن ضمن تأييد الفئتين الجنبلاطية والنكدية في الداخل ودعم ولاة صيدا والشام من الخارج. وتمكن الأمير يوسف من البقاء على رأس السلطة طالما ظل محافظاً على علاقة جيدة مع والي صيدا، بالإضافة إلى تأمين دعم داخلي من أحد الأحزاب السياسية الثلاثة. بيد أن أي خلل في هذين العاملين كثيراً ما أدّى إلى تضعضع سلطة الأمير إن لم يكن إلى تنازله عن كرسي الحكم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفئات الجنبلاطية واليزبكية والنكدية قلما أجمعت كلمتها لدعم الأمير يوسف لاسيما إن تعرضت لضغط خارجي من والي صيدا أو عكا فيما بعد. ذلك أن التنافس كان على أشده بين هذه الفئات خلال هذه الفترة. فما أن ينحاز الأمير إلى الفريق الجنبلاطي حتى يعارضه تلقائياً الفريق اليزبكي. وكثيراً ما اتفق الحزبان الرئيسان ضد الأمير يوسف لا سيما أثناء تحالف الأخير مع النكدية. على أن الأمير يوسف كثيراً ما استغل تحالفه مع الجنبلاطية لضرب الحزب اليزبكي وإضعافه، وأحياناً استغل الدعم الخارجي لضرب القوتين معاً. غير أن هذه الأحزاب اتفقت فيما

---

(42) راجع:
Bulletin du Sieur Clairambault, Consul de France à Seyde (oct. 27, 1767) Documents Diplomatiques, v. 2. pp. 157-159.

بينها أكثر من مرة لمعارضة سياسة الأمير يوسف الضرائبية، لاسيما ضريبة «الشاشية»[43]. كما أن اتفاق الحزبين اليزبكي والجنبلاطي على تأييد أحد المنافسين للأمير يوسف لاسيما أخوه سيد أحمد، كثيراً ما أجبر الأمير يوسف للتخلي عن الحكم. وهذا ما حدث العام 1779 م. إذ لم يستطع الأمير يوسف آنذاك الرجوع إلى الحكم إلا بعد تدخل مباشر من والي عكا يومذاك، أي أحمد باشا الجزار[44].

لقد تمثّل تدخل الولاة العثمانيين في هذه المرحلة بأحمد باشا الجزار الذي دفع بالصراع الحزبي الغرضي في الإمارة إلى ذروته مستغلاً ذلك الصراع للهيمنة على شؤون الإمارة. والواقع أن أحمد الجزار هذا غدا منذ العام 1776 م. الشخصية الرئيسية التي أخذت تدور حولها الأحداث في بلاد الشام لاسيما بعد تسلمه ولاية الشام، بالإضافة إلى ولاية عكا أو صيدا[45]. وبما أن الإمارة الشهابية كانت تابعة لولايته، فقد كان باستطاعته أن يتدخل في شؤونها ساعة يشاء وكيفما اتفق. وقد اتبع سياسة الابتزاز السياسي والمالي عن طريق إثارة الخلافات الداخلية بكل أشكالها باستثناء الصراع الطائفي. وقلما استطاعت الفئات السياسية الرئيسية في الإمارة تجاوز صراعاتها الداخلية لمواجهة سياسة الجزار موحدة المواقف أو القوى. كما لم يستطع الأمير يوسف أو أحد من إخوته لاسيما سيد أحمد، الإمساك بزمام الصراع سواء بين تلك الفئات السياسية أم بين الأمراء الشهابيين أنفسهم، كما كان الحال في عهد الأمير ملحم. ذلك أن احتدام الصراع على السلطة في هذه المرحلة لم يقتصر على القوى الغرضية بل تعدّاه إلى

(43) كان الأمير يوسف قد فرض العام 1783 م ضريبة على كل ذكر بالغ بمعدل قرش سماها شاشية (نسبة الى قطعة القماش الأبيض التي كانت تلف على العمائم. ولما كانت هذه الضريبة تطال العقال بالدرجة الأولى فقد اعتبرها هؤلاء تحدياً لهم وقرروا التصدي لسياسة الأمير يوسف. راجع، الشهابي، **لبنان في عهد الأمراء**، ج 1، ص 134 ـ 135.

(44) حيدر الشهابي، **تاريخ أحمد باشا الجزار**، تحقيق ونشر أنطونيوس شبلي واغناطيوس خليفة (بيروت، مكتبة انطوان، 1955) ص 79.

(45) وكان أحمد الجزار قد تسلّم ولاية الشام العام 1784 م.
المنيّر، **الدر الموصوف**، ص 77.

صراع دموي بين الأمراء الشهابيين أنفسهم. وأخذ كل أمير طامح إلى الحكم يعمل على استقطاب فئة سياسية أو أكثر إلى جانبه، وذلك لدعم حقه في طلب الولاية. وإذا كانت الفئة النكدية أكثر الفئات السياسية دعماً للأمير يوسف، فإن الفئة الجنبلاطية كانت تدعم الأمير سيد أحمد. كما أن الصراع على السلطة بين الأمراء الشهابيين واستقطاب كل أمير إلى إحدى الفئات السياسية، كثيراً ما أدى إلى مواجهة عسكرية فيما بينها، وذلك بدعم من أحمد باشا الجزار. وغدت الإمارة الشهابية في هذه المرحلة، مرشحة للاقتتال الداخلي الدائم أو مسرحاً لحرب أهلية مستمرة لو لم يكن زعماء هذه الفئات قادرين أحياناً على إجراء الصلح فيما بينهم قبل أن يستفحل خطر القتال، مظهرين مرونة سياسية فائقة لحفظ الحد الأدنى من مصالحهم السياسية، وذلك على الرغم مما كان يقتضي ذلك من تبدل في مواقفهم السياسية التقليدية. وإذا كانت النكدية أكثر الفئات دعماً للأمير يوسف، فإن الحزب اليزبكي كان أكثر الفئات تضرراً من سياسة الأمير التعسفية، إذ سبق أن غُرم زعماؤه مراراً وتعرضوا على يد الأمير لنوع من الاضطهاد السياسي. ولم تسلم الفئة الجنبلاطية نفسها، وهي التي ساندت الأمير يوسف في بداية حكمه، من سياسة الانتقام هذه التي طبقها الأمير بحزم وشدة ضد معارضيه[46] لاسيما ضد أقربائه ومن بينهم إخوته الذين اشتركوا في أكثر من مؤامرة ضده. وقد أسفرت سياسة الأمير يوسف الانتقامية عن مقتل أخيه الأمير فندي، كما أسفرت عن سمل عيني الأمير سيد أحمد الأخ الثاني ومقتل الأمير بشير خال الأمير[47].

بيد أن سياسة الاستبداد والقسوة التي طبقها الأمير يوسف على نطاق واسع لم تمكّنه من السيطرة على الصراعات الداخلية في الإمارة، بل كانت وبالاً عليه ورسخت الانقسام الداخلي بين مختلف القوى السياسية، لا سيما بين الفئات الحزبية الثلاث. وفيما غدا كل فريق يسعى لفرض سيطرته داخل الإمارة، فإن

---

(46) الشهابي، **لبنان في عهد الأمراء**، ج 1، ص 130 ـ 131؛ كذلك، المنير، المصدر السابق، ص 71 ـ 72.

(47) المصدر نفسه، ص 79؛ كذلك، الشهابي، **لبنان في عهد الأمراء**، ج 1، ص 141 ـ 142.

الأمير يوسف لم يعد قادراً على استقطاب هذه القوى، بل أصبح رهينة التدخل الخارجي الذي ترك أسوأ النتائج على الوضع الداخلي. ولم يعرف عهد الأمير يوسف الاستقرار السياسي بسبب سياسة التعدي التي اتبعها الأمير لمواجهة هذه القوى السياسية. وإذا كان بعض هذه القوى قد سبق لها أن ساندت الأمير يوسف في مراحل معيّنة من حكمه، فقد غدت الآن كلها متضررة من سياسته تلك، وأصبحت في عداد قوى المعارضة له في المرحلة الأخيرة من حكمه. وكان على رأس هذه القوى الحزب الجنبلاطي الذي أخذ يعارض سياسة الأخير منذ العام 1779 م. فيما الحزب اليزبكي سبق الأول إلى هذا الموقف ولم يتراجع عن سياسته هذه على الرغم من موقف منافسه الحزب الجنبلاطي المماثل، وذلك لما سبق ولقيه زعماء الفئة اليزبكية من سياسة التغريم والانتقام على يد الأمير. أما فئة النكدية التي سبق أن تخاصمت مع الأمير ثم تصالحت معه، فلم تعد وحدها كافية لدعم سياسة الأمير يوسف هذه. لقد غدت المعارضة الداخلية للأمير يوسف قوية نتيجة لتحالف الحزبين اليزبكي والجنبلاطي معاً ضده. وتمكّنت هذه المعارضة من ممارسة الضغط السياسي على الأمير، وذلك عن طريق دعمها لأمير شهابي جديد هو الأمير بشير الثاني. وتمكن هذا الأخير بدوره من الوصول إلى سدة الحكم إثر تضافر ظروف سياسية في الداخل والخارج أدّت هذه المرة إلى تخلي الأمير يوسف نهائياً عن كرسي الحكم وذلك في العام 1789 م[48].

الصراع الحزبي في العقد الأول من حكم بشير الثاني

بيد أن الصراع الحزبي على السلطة استمر في مطلع عهد بشير الثاني، على الرغم من تأييد مختلف الأحزاب السياسية له عند تقلّده الولاية لأول مرة في ذلك العام، وبدعم والي عكا أحمد باشا الجزار ورضاه. غير أن الجزار الذي ثابر على سياسة الابتزاز المالي والسياسي لحكام الإمارة الشهابية لم يأبه كثيراً لموقف القوى السياسية المؤيدة للأمير في الداخل، إذ ظلّ بيده زمام الصراع، كما سبق وأسلفنا. فكان لا يتورّع عن تغيير موقفه تجاه الأمير الشهابي الحاكم أو أية فئة

---

(48) المصدر نفسه، ص 147؛ كذلك، المنير، المصدر السابق، ص 84.

سياسية داخل الإمارة، إذا ما وجد في هذا التغيير فرصة للحصول على مزيد من المال ثمناً للمنصب الأول في الإمارة. ولهذا، ما أن عرض الأمير يوسف مبلغاً إضافياً من المال على الجزار حتى خلع ثوب الولاية من جديد على الأخير مستغلاً تلك الظروف الصعبة التي واجهت الأمير بشير بسبب إرهاق رعاياه بالضرائب حتى تحوّل هؤلاء عن تأييده، ولم يبق له من الحلفاء آنذاك سوى الحزب الجنبلاطي[49].

غير أن الأمير بشير سارع إلى قطع الطريق على منافسه الأمير يوسف وعمل على إغراء الجزار بالطريقة نفسها، أي تعهد بدفع مبلغ إضافي للجزار من غير أن يأبه للمعارضة التي سيواجهها من مختلف القوى السياسية نتيجة لهذا الإجراء الذي يقتضي فرض ضرائب جديدة على الناس. لقد أصبح الأمير الشهابي الحاكم الآن أسير لعبة الجزار الابتزازية بحيث لم يعد لموقف الأحزاب السياسية في الداخل دور أساسي في الصراع على السلطة. وأصبح همّ الأمير الحاكم الأساسي ليس كسب وُد الأحزاب السياسية في الداخل لضمان سلطته، بل كسب رضا والي عكا. لقد نجح الأمير بشير إذاً بتقلد خلع الولاية من جديد، ولكّنه اضطر إلى جمع المال الإضافي الذي تعهد به للجزار من رعاياه مرهقاً كواهلهم بالضرائب مصادراً لأملاك بعضهم كآل حاطوم في كفرسلوان الذين ثاروا في وجه الأمير نتيجة لهذه السياسة، فيما قرر زعماء اليزبكية والنكدية تبني موقف العصاة وطالبوا بتعيين الأميرين ملحم وقعدان الشهابيين بديلين من الأمير بشير[50].

ولكن الأمير بشير لم يستمر في تحدي الأحزاب المعارضة لإجراءاته الضرائبية، بل سارع إلى تطويق حركة العصيان هذه بالتراجع عن خطوته السابقة، أي عمد إلى رفع الضرائب الجديدة التي فرضها على الرعية، ولكنه استغل حادثة تمرد المتنيين ضده للتخلص من منافسه الأمير يوسف متهماً هذا الأخير بتدبير

(49) المصدر نفسه، ص 93؛ كذلك، الشدياق، المرجع السابق، ج 2، ص 76.
(50) الشهابي، لبنان في عهد الأمراء، ج 1، ص 161.

ذلك التمرد، مما حدا بالجزار إلى إصدار قراره المتسرع بشنق الأمير يوسف[51].

وإذ خسر الجزار بموت الأمير يوسف وسيلة مهمة لابتزاز المال وإذكاء الصراعات الحزبية داخل الإمارة، فإنه ما لبث أن وجد البديل للأمير يوسف وذلك عن طريق دعم ولدي الأخير في محاولتهما للوصول إلى سدة الحكم، فضلاً عن بروز أميرين شهابيين آخرين هما حيدر ملحم وقعدان محمد على حلبة الصراع. وعادت بذلك دورة التنافس الشديد على السلطة بين الأمراء الشهابيين إلى سابق عهدها، أي كما كان الحال في عهد الأمير يوسف. وقد رأينا أن الصراع الحزبي على السلطة لم يعد له الدور الأساسي في تقرير مصير الولاية منذ أن تولى أحمد باشا الجزار باشوية صيدا أو عكا العام 1776 م. وما لبث الأمير بشير أن انخرط في هذا الصراع مع حلفائه ضد خصومه أو حلفاء خصومه من زعماء الأحزاب الرئيسة، وأبرز هؤلاء الخصوم كان زعماء اليزبكية والنكدية الذين سبق أن تصدوا لسياسة الأمير بشير الضرائبية بالقوة، كما تصدوا لقوات الجزار التي استقدمها الأمير بشير لفرض سلطته عنوة على أولئك المعارضين، وذلك خلافاً لرغبة معظم القوى السياسية في الإمارة.

ومرة جديدة بلغ التنافس بين مختلف القوى السياسية هذه حد الصراع الدموي وذلك لأول مرة في العهد الشهابي، بعد وقعة عين دارة، وبشكل أعاد إلى الأذهان الصورة الدموية للصراع القيسي - اليمني في مطلع العهد الشهابي. كما أن الصراع الدموي الذي بدأ بين الأمراء الشهابيين أنفسهم خلال عهد الأمير يوسف استمر في عهد الأمير بشير، وما لبثت عدواه أن انتقلت إلى الفئات السياسية الثلاث، أي الجنبلاطية واليزبكية والنكدية، وذلك عندما تآمر الأمير بشير مع الحزبين الآخرين للقضاء على النكدية في مطلع عهده[52].

---

(51) راجع، الشدياق، المرجع السابق، ج 2، ص 79؛ كذلك، ما يرويه شاكر الخوري في مجمع المسرات (بيروت، 1908) ص 32.

(52) راجع: الشدياق، المصدر السابق، ج 1، ص 190؛ كذلك، عارف، أبو شقرا، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، (بيروت، مطبعة الاجتهاد، 1953) ص 5 – 7؛ كذلك، أبو صالح، التاريخ السياسي للإمارة، ص 167 – 169.

لقد كان النكديون أقوى معارضي الأمير بشير وأخلص محازبي خصومه ولدَي الأمير يوسف. وتصفية زعماء النكدية ساهمت بطريقة غير مباشرة في إضعاف خصوم الأمير بشير، لا سيما ولدا الأمير يوسف، وكذلك في تعزيز المركز السياسي للأمير وحلفائه ـ وإن مؤقتاً ـ كما أن نكبة النكديين هذه ساهمت في تقوية نفوذ الأمير بشير في دير القمر عاصمة الإمارة[53]. بيد أن سياسة تصفية زعماء قوى المعارضة التي اتبعها الأمير بشير بدءاً بالنكدية انتقلت تدريجيًا لتطال رؤوس جميع الفئات السياسية الداخلية، أي من أشد خصومه عداوة في الداخل، حتى أقرب حلفائه في مرحلة لاحقة. وإذا كانت الخطوة الأولى هي القضاء على النكدية، فقد كانت الخطوة الثانية القضاء على ولدَي الأمير يوسف ومدبريهما الأخوين عبد الأحد وجرجس باز، وذلك بمساعدة بعض زعماء الحزب اليزبكي[54]. ثم تلاها خطوة مضايقة زعماء الحزب اليزبكي نفسه والتخلص منهم تدريجيًا وبمساعدة من حليفه الحزب الجنبلاطي. وأخيراً، جاء دور الفئة الأخيرة القوية أي الحزب الجنبلاطي نفسه حيث سدّد لزعامته ضربة قاصمة وبمساعدة خارجية من حليفه عبدالله باشا، واضعاً من خلال ذلك حداً نهائياً لمنافسيه على السلطة من الأمراء الشهابيين ومَن والاهم من الفئات الحزبية[55].

وإذ قُدّر لبشير الشهابي الثاني خلال فترة حكمه الطويلة أن يقضي على زعماء الأحزاب الرئيسة الثلاثة في الإمارة، فقد أنهى بذلك دور الأحزاب السياسية أو الغرضية التقليدية والفاعل في سياسة الإمارة. وقضى بالتالي على وجه من أوجه التمثيل الشعبي في تسيير شؤون الحكم. ومع غياب دور الغرضية هذه، فقد استأثر الأمير بشير وحده بالسلطة لمدة طويلة من حكمه.

---

(53) من المعروف أن النكديين كانوا يسكنون دير القمر مع أن البلدة المذكورة كانت تجري فيها أحكام الأمير الحاكم مباشرة. وكثيراً ما تعرضت منازل النكديين في البلدة المذكورة للحريق أو الهدم على يد الأمير الشهابي الحاكم اثر بعض الخلافات السياسية التي كانت تنشب بين الفريقين. راجع مثلاً قصة مقتل أحد خدم النكديين في عهد الأمير ملحم الشهابي، الشدياق، ج 1، ص 186.

(54) راجع، رستم باز، مذكرات رستم باز (بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، 1955) ص 11 ـ 12.

(55) راجع في ذلك الشهابي، مصدر سابق، ص 748 ـ 764؛ كذلك، الشدياق، مصدر سابق، ج 2، ص 195 ـ 198؛ كذلك، أبو شقرا، مصدر سابق، ص 16.

صحيح أن القضاء على زعماء الفئات السياسية لم يكن بحد ذاته قضاءً نهائياً على الغرضية في الإمارة، ولكن سياسة الأمير الداخلية قضت تدريجياً على دورها الفاعل هذا، وأفسحت في المجال لظهور قوى سياسة بديلة ولكنها مماثلة لسياسة الحاكم الفرد. وفضلاً عن ذلك، فإن الصراع الغرضي الذي كان طابعه لاطائفياً أو علمانياً أخذ يتجه نحو الطائفي الصرف. ذلك أن قضاء بشير الثاني على تلك الأحزاب دفع بقوى سياسية جديدة وبرعاية الكنيسة المارونية نفسها لتحل مكانها. على أن بنية القوى الجديدة أخذت طابعاً طائفياً وظلت بحكم تكوينها عاجزة عن تخطي الحدود الطائفية للعمل السياسي، كما لم تنجح في استقطاب الحلفاء والمؤيدين من مختلف الطوائف في الجبل اللبناني. لقد انتهى بذلك دور الغرضية اللاطائفي الفاعل في الصراع السياسي في الإمارة، ليبدأ دور الفئات والتحالفات الطائفية في الصراع وبشكل لم تعهده من قبل، وذلك على الرغم من استمرار التحالفات العشائرية أو شبه القبلية بين مختلف القوى السياسية هذه خلال القرن التاسع عشر.

المحور الثالث:
حكام، مقاطعجيون وملتزمون

المحاضرون

قاسم الصمد:

مقاطعجية الضنية وموقفهم من الصراع على الإمارة الشهابية

جوزيف أبو نهرا:

انتقال الملكية من اللمعيين الى الإكليروس في المتن

بطرس حبيب:

الخلفيات الفكرية والسياسية للرحلة إلى الشرق في القرن الثامن عشر

عصام خليفة:

الالتزام في شمال لبنان من خلال بعض الوثائق العثمانية

مقاطعجية الضنية وموقفهم من الصراع على الإمارة الشهابية

قاسم الصمد

توطئة

إن تراجع سيطرة السلطة الواحدة منذ مقتل الأمير فخر الدين المعني الثاني العام 1635 عن معظم المناطق المحيطة بجبل الدروز ـ جبل لبنان فيما بعد ـ أغرق هذه المناطق في فوضى سياسية وعسكرية تاركاً المجال فسيحاً أمام القوى والعائلات الطامحة إلى الحكم للعمل على تثبيت نفوذها ما أمكنها ذلك، خاصة في المقاطعات الشمالية من الجبل وتلك الواقعة إلى الشمال منه. وقد كان أهم تلك العائلات عائلتي سيفا وحمادة، انتهت الأولى مع بداية النصف الثاني من القرن السابع عشر بسبب الخلاف الدموي بين أبناء يوسف سيفا وأحفاده، فيما بقي آل حمادة ينتقلون بحكمهم وصراعاتهم مع العائلات النافذة، المحلية منها أو الطارئة، ومع الولاة والحكام العثمانيين والأمراء الشهابيين طيلة النصف الثاني من القرن السابع عشر والقسم الأكبر من القرن الثامن عشر.

أما فيما يخص مقاطعة الضنية، وهي الواقعة على الحدود الشمالية لما عرف في القرن التاسع عشر بمتصرفية جبل لبنان، فقد شهدت في الربع الأخير من القرن السابع عشر صراعاً شديداً للفوز بحكمها والتزام جباية الأعشار وبقية أنواع الضرائب بين آل حمادة وبين آل رعد اللذين كانا يتلمسان طريقهما لتثبيت أقدامهما في مقاطعتيهما، حيث كان الظفر بالحكم يتوقف على علاقة والي

طرابلس بكل من الفريقين أولاً، وعلى ما يأتي من طرف الدولة العثمانية من الآستانة من أوامر يبعث بها الصدر الأعظم أو غيره لتثبيت بني حمادة في إقطاعاتهم أو لتجريد الحملات عليهم ثانياً، حتى كان العام 1686 حيث تؤكد المصادر وأهمها على الإطلاق سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، أن التزام جمع الضرائب من مقاطعة الضنية وبالتالي التفرد في حكمها كان للشيخ فاضل ابن رعد الذي كان الحماديون قد قتلوا والده «ابن رعد شيخ الضنية» العام 1686 مغتنمين فرصة غياب والي طرابلس علي باشا النكدلي.

من هم آل رعد؟

إن عدم وجود «شجرة عائلة» لدى أي من وجهاء آل رعد وندرة الوثائق والمخطوطات التي تشكّل الأساس الصحيح لتاريخ منطقة أو مقاطعة ما، خصوصاً إذا ارتبط التاريخ الحديث لهذه المقاطعة بحكم عائلة واحدة شكّلا ضباباً كثيفاً ستر أصول هذه العائلة وحوّل سعينا للوصول إلى الحقيقة إلى مجرد سرد لروايات لا يسهل ترجيح إحداها.

فمن هذه الروايات ما يعتبر آل رعد السنّة في الضنيّة فرعاً من آل رعد الموارنة في غزير وفي بزعون لأن اسم رعد غير مألوف عند المسلمين مثلما هو عند النصارى[1]، ومنها الرواية الشفهية المتواترة على لسان المعمرين في الضنية عن آبائهم وأجدادهم وملخصها أن قدوم «أم رعد» كان من جهات الهرمل إلى جرود الضنية ومعها أولادها ومواشيها، فأقامت «مراحاً» لهذه المواشي والذي ما زال يعرف منذ القدم بـ «مراح أم رعد»، ومع الوقت استوطن رعد وإخوته قرية سير، حيث صادف أن اختلف أهلها على مركز مختار الضيعة حتى كادوا يقتتلون إلى أن اتفقوا أخيراً على تنصيب الفتى الغريب «الجميل الطلعة» مختاراً عليهم، فكان ذلك بداية لزعامة بني الرعد في منطقة الضنية وتغلغلهم وبسط سيطرتهم على مختلف القرى فيها[2].

(1) الأب أغناطيوس الخوري: **تاريخ مصطفى بربر**، ص 75.

(2) هذه الرواية اتفق عليها الكثيرون من معمري الضنية في مختلف القرى.

كذلك يورد الأمير حيدر الشهابي رواية تفيد بأن آل رعد هم من حوران قدم منها جدهم الأول رعد إلى «ديار طرابلس وولاتها يومئذ آل سيفا فانتمى إليهم وبرز في خدمتهم فولوه مقاطعة الضنية من قبلهم حيث نبغ في ذلك...»[3].

أما البعض من آل رعد، وأخصّهم الحاج سرحان، المتوفى حديثاً عن عمر يناهز المئة وعشر سنوات، فيذكر بأن «الجد الأعلى رعد أتى من حوران لأسباب نجهلها حيث كانت القبيلة تنقسم إلى فرعين: الأول يمني والثاني حجازي يرجع نسبه إلى سلالة النبي محمد «صلعم» وجدّنا ينتسب إلى هذه الفئة الأخيرة»[4].

طبعاً إن هذه الرواية وهذا النسب لم يفاجئانا، إذ إن الأرستقراطية الإقطاعية العاملة على إظهار تفوقها وإحكام سيطرتها على أتباعها وفلاحيها، وعلى إيجاد رابط عصبي بين أفرادها كانت تتباهى بالحفاظ على نبل أصولها، عشائرية كانت أم طائفية. وهكذا، فإن المؤسسات والتقاليد والعلاقات الإنسانية والاجتماعية السائدة في مقاطعات جبل لبنان لم تكن لتختلف في شيء عنها في المناطق والمقاطعات الأخرى من المشرق العربي، فهي تتسم جميعها بسمات مجتمع عربي إسلامي، حيث ان العصبية، طبقاً لمفهوم ابن خلدون، والانقسامات والتحالفات هي وفق الانتماءات التاريخية العربية التي تحمل طابعاً أيديولوجياً ـ قيسية ويمنية، إضافة إلى التقليد الاجتماعي ـ السياسي الذي يقضي، لا سيما لدى العائلات الاقطاعية، بإرجاع نسب العائلة إلى أصول أسطورية كما يقول «دومينيك شفالييه» الذي يلاحظ أن أغلب الروايات بهذا الصدد ينتقل بطريقة شفهية دون إسناد أو إلى قبيلة «قريش» وبالتحديد إلى السلالة النبوية الشريفة، كما هو حال رواية الحاج سرحان رعد، كل ذلك يرتبط بدون شك بمفهوم السلطة وأحقيتها، وهذه من السمات الاجتماعية ـ السياسية التي تشترك فيها أغلبية العائلات الإقطاعية إن لم يكن كلها في الجبل والمناطق الأخرى[5].

---

(3) الأمير حيدر الشهابي: **الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان**، ج 2، ص 95.

(4) من مقابلة خاصة مع الحاج سرحان رعد العام 1980 وأكدها البعض من أقربائه المسنين.

(5) يراجع بهذا الخصوص: =

التزام المقاطعة

إن تتبّع تاريخ نشوء زعامة العائلات الإقطاعية في المقاطعات الشمالية لجبل لبنان ومقاطعات الشمال السوري مروراً بمقاطعتي الضنية وعكار من خلال الاطلاع الشامل على سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس الحاوية أدق التفاصيل الخاصة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وإلى حد ما السياسية، والتي لا غنىً عنها لأي باحث في تاريخ تلك المقاطعات، بدءاً بالربع الأخير من القرن السابع عشر وطيلة القرن الثامن عشر والفترة الأكبر من القرن التاسع عشر، خصوصاً أنها، وهذا ما يزيد من قيمتها وفرادتها، تشكّل مجموعة هائلة من الوثائق لا يرقى الشك إلى مادتها شكلاً ومضموناً، كل هذا يسمح لنا بأن نورد ملاحظات عدة، أهمها:

أولاً: الغياب الكامل أو انحسار زعامة معظم هذه الأسر الإقطاعية عن المسرح السياسي في المقاطعات التي كان التزام ضرائبها أو امتلاك حق التصرف في القسم الأكبر من أراضيها أو فرض السيطرة الاجتماعية ـ السياسية، حكراً على شخصية أو أكثر من أفراد هذه العائلة أو تلك.

ثانياً: بقاء عائلتي آل رعد في الضنية وآل مرعبي في عكار كمثلين وحيدين على دوام سيطرة عائلة واحدة في مقاطعة واحدة طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين بالنسبة لآل رعد في الضنية، وحتى يومنا هذا بالنسبة لآل مرعبي في عكار.

ثالثاً: إن الوقائع التاريخية تثبت أن استتباب الأمر في كل من مقاطعتي عكار والضنية لكل من آل مرعبي وآل رعد جاء نتيجة صراعهما المرير ضد آل حمادة الشيعة.

= Dominique Chevalier: La société du mont Liban à l'époque de la revolution industrielle en Europe. p. 70.

كذلك، سميليانسكايا: الحركات الفلاحية في لبنان، ص 36.

كذلك، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في لبنان والمشرق العربي، وجيه كوثراني، ص 20.

ففي العام 1127 هـ./1714 م. التزم شديد الناصر المرعبي من والي طرابلس حسن باشا جباية أموال عكار[6] فانتقل زعيم آل حمادة الشيخ عيسى إثر ذلك إلى عنطورة وبدأ يرسل رجاله لتخريب عكار أملاً في إحراج الشيخ شديد وإظهار عجزه، وبالتالي إجبار والي طرابلس على إعادة تلزيمها له. لكن شديد عمد إلى ملاطفة الشيخ عيسى فوعده باقتسام حكم عكار مناصفة بينهما، في الوقت الذي كان يدبّر فيه خديعة مع والي طرابلس تقضي بمحاربة عيسى الحمادة، فأمدّه الوالي بالرجال من عسكر اللاوند ورجال من آل رعد حكّام الضنية وبعض سكان عكار الذين باغتوا الشيخ عيسى في عنطورة، فقتله ناصر المرعبي وبعض أعوانه وقضى نهائياً على نفوذ آل حمادة في عكار، فلم يتمكنوا من العودة إلى التزامها في المراحل اللاحقة لذلك التاريخ 1714 م[7].

وإذا كان الأمر لم يستتبّ لآل المرعبي في عكار إلا في العام 1714 م. وبمساعدة آل رعد، فإن هؤلاء كانوا قد حسموا الأمر لصالحهم قبل ذلك بربع قرن وبالتحديد في العام 1686 م. بقيادة الشيخ فاضل بن رعد المؤسس لفرع بيت الفاضل في العائلة الذي أورث الزعامة لولده محمد الذي أورثها بدوره لولده فاضل الذي توصل في العام 1209 هـ./1794 م. إلى تبوؤ منصب متسلمية (حاكمية) مدينة طرابلس بموجب بيورلدي صادر عن والي طرابلس: «... لأجل حفظ وصيانة البلدة المذكورة وإعمار المقاطعات وتسليك أبناء السبيل وتنفيذ أحكام الشريعة الغرا على الوجه المرضي فتحقق من طرفنا بالأخبار وحسن حال افتخار الأماجد والأعيان فاضل آغا زيد مجده وهذا أجلّ مقصودنا ومرامينا...»[8].

وكذلك الأمر في العام 1211 هـ./1796 م. بموجب بيورلدي من الحاج خليل مير ميران طرابلس موجّه إلى القضاة والعلماء والمدرسين في المدينة جاء فيه: «...

---

(6) سجل المحكمة الشرعية في طرابلس الرقم 60، ص 27.

(7) فاروق حبلص. **تاريخ عكار** نقلاً عن الأب مسعد الحلبي: **صفحة مطوية من تاريخ لبنان**، مقال نشر في مجلة المشرق، مجلد 38، ص 32 ـ 40.

(8) السجل الرقم 34، ص 114، البيورلدي منشور في كتاب قاسم الصمد **تاريخ الضنية**، الملحق 10، ص 194.

وقد نصّبنا متسلماً من طرفنا في محروسة طرابلس قدوة الأماجد والأعيان الكرام فاضل آغا رعد بحسب أنه مجرب الأطوار... فتكونوا جميعاً مع الآغا يداً واحدة في صيانة البلدة ونخبر متسلمنا فاضل رعد أنّنا قد نصّبناك متسلماً من طرفنا فتتعاطى الأحكام على أحسن وجه وأكمل نظام ومأذون بالضبط والربط وتحصيل الأموال الأميرية... وتتحاشى الجور والتعدي والأمور المغايرة...»[9].

وهكذا يمكن القول إن أسرة رعد هي أقدم الأسر الإقطاعية في شمال لبنان التي لا تزال فاعلة في محيطها متعاطية السياسة ومعتمدة على ما تبقى لها من إرث سلطوي ومن بقايا أملاك وإقطاعات كانت لفترة قريبة ملكاً خاصاً لها بالاشتراك مع الفلاح المحاصص بموجب نظام المغارسة.

كذلك يمكن الاستخلاص مما ترفدنا به سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس بأن القرن الثامن عشر، وبالتحديد ما بين سنتي 1686 - 1796 له خصوصية مميزة في تاريخ مقاطعة الضنية، بمعنى أنه كان وإلى حدٍّ كبير القرن الخاص بحكم فاضل رعد وولده محمد وحفيده فاضل لمقاطعة الضنية يميزه عمّا قبله، أي القرن السابع عشر، المنافسة الحادّة والصراعات بين أسر كثيرة: الأمراء المعنيون آل سيفا، آل حمادة وآل رعد، وعمّا بعده، أي القرن التاسع عشر، ظهور شخصيات طامحة منافسة أمثال مصطفى بربر وامتداد سلطة الإمارة الشهابية إلى ما وراء مقاطعة الضنية، إضافة إلى مجيء الحملة المصرية ومحاولتها القضاء على سلطة الأسر الإقطاعية وإلغائها نظام الالتزام الذي يعتبر الوسيلة الأفعل والمظهر الأكمل لرسوخ سلطة مقاطعجي ما وعلو شأنه.

ما هو نظام الالتزام؟ وكيف كان يتم تلزيم مقاطعة الضنية في القرن الثامن عشر؟

نظام الالتزام هو الطريقة التي توسّلتها أجهزة الدولة العثمانية لجباية ضريبة الأعشار وغيرها من أنواع الضرائب[10] من السكان في الولايات والمقاطعات

(9) السجل الرقم 35، تاريخ الخامس من صفر العام 1211 هـ/1795 م.

(10) أهم أنواع الضرائب هي: الأعشار، الويركو بنوعيه: الأملاك والتمتع، ضريبة العمال المكلفين، رسوم =

الذين كان عليهم تأدية الأموال المفروضة.

وقد اختلف الباحثون حول الزمن الذي لجأت الدولة فيه إلى اعتماد نظام الالتزام، منهم من قال بأنه لم يتبع بانتظام قبل عهد سليمان القانوني، ومنهم من يعيده إلى ما قبل ذلك، وبأنه شهد توسعاً ملحوظاً في عهد مراد الثالث[11].

ولقد شكل الملتزمون الواسطة بين المكلفين من الأهالي وبين الدولة ممثلة بولاتها، وبذلك أصبحت الدولة لا تتعامل مباشرة مع الفلاحين بواسطة موظفين عموميين، بل كانت تبيع الالتزامات للملتزمين في العاصمة اسطمبول، فكان للملتزم لقاء ذلك الحق في جباية الأموال الأميرية من باشويته، إما باستيفائها مباشرة، وإما بتلزيم المقاطعات لأصحابها والمتنفذين فيها من الأمراء والمشايخ المحليين[12]، وهذا ما كان متبعاً بالضبط في الضنية حتى مجيء الحملة المصرية.

وبعد الدراسة الدقيقة ونقد وثائق سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس وتتبّع الحجج الخاصة بالتزام مقاطعة الضنية، أمكننا استخلاص الطريقة التي كانت تتبع في تلزيمها والتي نعتقد أنها كانت المتبعة أيضاً في تلزيم غالبية المقاطعات التابعة لولاية طرابلس، إن لم تكن في أغلب الولايات.

في موعد معلوم يحضر كبير الوجهاء من آل رعد أو من يكون قد تم الاتفاق عليه من العائلة: الابن أو الأخ أو النسيب، إلى ديوان المحكمة الشرعية الذي يكون منعقداً برئاسة القاضي ـ قاضي الشرع الشريف ـ وبحضور قائمقام أو محافظ المحمية ـ طرابلس ـ أو من ينوب عنه، فيصير التلزيم ليدون العقد أو الحجة في سجل غير مخصص لتدوين نوع واحد من الحجج، ففي جميع

= المواشي، الكوشان، رسوم الأخشاب والبدل العسكري إضافة إلى ضرائب المناسبات التي يؤدّيها السكان إجبارياً للوالي الحاكم أو للمقاطعجي المتنفذ إضافة إلى هدايا الأعياد والبلص. راجع عبد العزيز محمد عوض: **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا**، ص 164 وما بعدها.

(11) عوض، المصدر نفسه، ص 182.

(12) عوض، المصدر نفسه، ص 182؛ كذلك، أحمد عزت عبد الكريم: **التقسيم الإداري لسوريا في العهد العثماني**، ص 144.

السجلات كثيراً ما نجد حجة الالتزام مدوّنة إلى جانب حجة وقف أو قضية دعوى طلاق أو نص بيورلدي من الوالي أو فرمان من السلطان، بالإضافة إلى أنّه ليس من الضروري أن يتم تلزيم جميع المقاطعات التابعة للولاية الواحدة في وقت واحد أو في أوقات متقاربة.

إن الإحصاء الشامل لغالبية حجج التزام مقاطعة الضنية تظهر بوضوح أن المبلغ الذي يتوجب على الملتزم تأديته للوالي عن طريق القائمقام يكون متفقاً عليه بين الاثنين قبل انعقاد الجلسة، إذ تبيّن لنا أنه بالإضافة إلى المبلغ الرسمي البالغ «خمسة آلاف وستماية وتسعة عشر قرشاً»، والذي لم يتغير مقداره طيلة القرن الثامن عشر، وحتى مجيء المصريين، كان هناك مبلغ مخصص للقائمقام أو للوالي نستطيع أن نسميه رشوة أو إكرامية أو خوّة، يدوّن في حجة الالتزام على شكل دين يدفعه الملتزم «... وبطريق الدين الشرعي مبلغ ستماية وثمانون قرشاً...» قد تكون للقائمقام، و«.. عن ضموم وعوايد مبلغ ثلاثة آلاف وخمسماية قرش..» قد تكون للباشا الوالي، فيكون إجمالي المبلغ تسعة آلاف وسبعماية وتسعة وتسعين قرشاً، وفي أحيان كثيرة كان الدين الشرعي والضموم والعوايد تنخفض قليلاً ليرسو المبلغ على ثمانية آلاف وتسعماية وتسعة وتسعين قرشاً[13].

ولما كانت الدولة حريصة أشد الحرص على وصول الأموال إليها في مواعيد محددة، طلبت من الولاة الملتزمين تعيين مصرفيين في «دار السعادة» اسطمبول كي يضمنوا دفع ما يترتب عليهم من أموال للخزينة طبقاً لعقد الالتزام[14]، وهؤلاء الولاة ـ الملتزمون الكبار ـ كانوا أيضاً بحاجة إلى ضمانة تكفل لهم تسديد الملتزمين الصغار ـ المقاطعجيين المحليين ـ للأموال التي تعهدوا بدفعها في أوقاتها. وقد تعدّدت أنواع الكفالة التي كان يقدمها ملتزمو مقاطعة الضنية، حيث عثرنا ضمن حجج الالتزام في سجلات المحكمة الشرعية على أربعة أنواع من هذه الكفالة، هي:

---

(13) سجلات المحكمة الشرعية التي تحمل الأرقام: 7 ـ 8 ـ 9 ـ 13 ـ 17 ـ 18 ـ 20 ـ 23 ـ 26 ـ 27 ـ 32 ـ 33 ـ 34 ـ 35.

(14) عوض، المصدر نفسه، ص 182.

أولاً: ينزل أحد كبار وجهاء عائلة رعد إلى المحكمة الشرعية إبّان انعقاد جلستها المخصصة لتلزيم المقاطعة ليكفل الملتزم أو الملتزمَيْن أو الملتزِمين وهذا ما حصل مثلاً في العام 1190 هـ./1776 م. حيث التزم كل من محمد بن أحمد رعد ومحمد بن ناصيف رعد «مال مقاطعة الضنية من يوسف باشا مير ميران طرابلس بمبلغ قدره 8999 قرشاً وكفل الملتزمين الشيخ شديد آغا رعد بجميع المال المذكور»(15).

ثانياً: يقوم أحد المشايخ من مقاطعة مجاورة بكفالة ملتزم مقاطعة الضنية أمام القائمقام، وهذا ما حصل مثلاً العام 1127 هـ./1714 م. حيث كفل شديد آغا بن ناصر المرعبي الشيخ فاضل بن الشيخ رعد «ضابط ناحية الضنية». وجدنا ذلك على شكل «قضية دعوى» أقامها شديد على فاضل حيث ان «.. شديد آغا كفل الشيخ فاضل في السنة الماضية عن مال الناحية وهو سبعة آلاف وخمسماية قرش. لكنه لم يف بجميع المبلغ فبقي قِبله من مال الناحية ألفان وسبعماية وثمانية قروش. حكم القاضي على المدَّعى عليه بدفع باقي المال للمدعي وأمر الحاكم بتخلية سبيل الشيخ فاضل من السجن هو وولده الشيخ أحمد»(16).

والطريف هنا أن آل رعد كانوا في السنة السابقة عوناً برجالهم لشديد في تثبيت حكمه على عكار في وجه آل حمادة الذين لم يتمكّنوا بعدها من العودة إلى حكم عكار، فهل كان وضع فاضل رعد المالي سيئاً إلى درجة عدم قدرته على تسديد ما عليه من دين لشديد المرعبي؟ أم أراد أن يعتبر الألفين وسبعماية وثمانية قروش ثمن مساعدته لشديد في العام الفائت؟ إن المصادر لم تسعفنا في التحقق من مثل هذه التفاصيل التاريخية.

ثالثاً: يُحضِرُ كلُّ ملتزم أحدَ أولاده أو إخوته فيودعه رهناً عند من يعينه القائمقام أو الوالي حتى يؤدّي ما عليه من مال الالتزام. حصل هذا مثلاً في العام 1156 هـ./1743 م.، حيث أحضر محمد بن فاضل رعد ابنه ابراهيم وناصيف بن

(15) سجل المحكمة الشرعية الرقم 26، العائد للعام 1190 هـ./1776 م.، ص 192.

(16) سجل المحكمة الرقم 5، العائد لسنة 1128 هـ./1715 م.، ص 12.

محمد كنعان رعد أخاه ابراهيم، بصفتهما ملتزمَيْ المقاطعة، «... للرهن على جهة الاستيثاق على المبلغ المذكور وسلماهما لكل من مصطفى آغا بن محمد وخليل بيك بن محمد الكوسا وهما تسلماهما وكفلاهما ليحفظانهما في بيوتهما، فإن فقد واحد منهما بغير الموت يكونان مطالبين بالمبلغ بتمامه وقدره 8999 قرشاً كفالة مالية صحيحة جرت بالطوع والرضى..»[17].

رابعاً: أما النوع الرابع من الكفالة والأكثر شيوعاً في القرن الثامن عشر، فهو أن يُحضر الملتزمون مخاتير القرى التابعة لإلتزامهم لكي يكفلوهم أمام القائمقام وقاضي الشرع عن مال التزام المقاطعة. ثلاثة من آل رعد هم: إبراهيم بن محمد كنعان وأحمد بن محمد وفاضل بن محمد محضرين معهم ما يزيد عن أربعة عشر شيخاً من شيوخ ـ مخاتير ـ قرى ومزارع الضنية.. وكفلوا بأجمعهم جميع المال المذكور ـ 8999 قرشاً ـ كفالة مالية بالمال والدين وكل منهم كفل الآخر كذلك بالمال والدين وحضر فخر الأماجد والأعيان الشيخ ناصيف بن الشيخ محمد كنعان فكفل كلاً من الملتزمين والكفلاء المرقومين بجميع المال المرقوم عند توجه الطلب منهم تقريراً وإقراراً وتعهداً والتزاماً وكفالة وتكافلاً صحيحات شرعيات مقبولات[18].

وكان يحصل في بعض السنين ـ وهذا في القليل النادر ـ أن يقسم التزام المقاطعة إلى نصفين، يلتزم أحد آل رعد النصف الشمالي وهو ما يعرف بالمنطقة الجردية، ويلتزم النصف الآخر أحد وجهاء المنطقة الجنوبية المتداخلة أراضيها بأراضي مقاطعة الزاوية[19] ـ الذي حصل أكثر من مرة خلال القرن الثامن عشر أن جمع متنفذ الضنية القوي التزام كل من مقاطعتي الضنية والزاوية بين يديه مثلما حدث العام 1760 حين التزم الشيخ ناصيف بن محمد الفاضل رعد مقاطعة

---

(17) سجل المحكمة الرقم 8، العائد لسنة 1156 هـ./1743 م.، ص 359.

(18) سجل المحكمة الشرعية الرقم 23، العائد للعام 1180 هـ./1766 م.، ص 132، والأرقام: 7 ـ 8 ـ 9 ـ 11 ـ 13 ـ 16، والعائدة للسنوات الهجرية التالية: 1138 ـ 1150 ـ 1152 ـ 1159 ـ 1162 ـ 1164.

(19) السجل الرقم 8، العائد للعام 1152 هـ./1739 م. راجع أيضاً قاسم الصمد: **تاريخ الضنية السياسي والاجتماعي في العهد العثماني**، ص 60.

الضنية من محمد باشا مير ميران طرابلس بمبلغ 5619 من «القروش الأسدية الفضية» وبطريق الدين الشرعي لوالي طرابلس 4180 قرشاً[20]، في الوقت نفسه الذي التزم فيه أيضاً وبالاشتراك مع حنّا نصر ولد يوسف مقاطعة الزاوية بمبلغ قدره ستة عشر ألف قرش[21].

كذلك الأمر في العام 1773 حيث التزم شقيقه أحمد بن محمد الفاضل رعد من يوسف باشا مير ميران طرابلس وحيداً مال مقاطعة الزاوية بمبلغ 15700 قرشٍ وعن طريق الدين الشرعي مبلغ 4336 قرشاً دراهم سلطانية[22].

إن تزاحم أسماء الملتزمين وترددها وتكاثرها في حجج التزام مقاطعة الضنية طيلة سنوات القرن الثامن عشر لم يحجب عنا الحقيقة الجلية التي نختصرها بالقول إن الوحيد المهيمن على شؤون العائلة والممسك بأمور المقاطعة يبقى ملتزماً لها عاملاً على أن يكون أحد أولاده وكيلاً عنه في الالتزام في حياته ووريثاً أو خليفة له في هذه المهمة بعد مماته، وإن حصل أن تقوّى أحد أقربائه من الوجهاء مطالباً بحصته من الحكم وبالتالي في مال الالتزام يرضخ الوجيه في أن يكون المتقوي شريكاً له أو لولده في ذلك. إلا أن هذا لم يحجب عنّا أيضاً الحقيقة الأخرى ومفادها أن فاضل بن رعد ثم ولديه محمد وعلي ثم أولاد محمد: أسعد وناصيف وأحمد وفاضل كانوا الأكثر قوة وبالتالي أصحاب الحصة الكبرى في التزام مال المقاطعة حيث يندر أن تخلو حجة من حجج التزامها من أحد هذه الأسماء، وذلك حتى بداية الربع الأخير من القرن الثامن عشر عندما بدأت قوة وسطوة فرع آخر في العائلة تثبت جدارتها وتنافس آل فاضل على زعامة العائلة والمنطقة، ونعني به آل شديد رعد ثم ولديه فاضل وعباس ثم ولدي عباس مرعي وخضر، إلا أن أشهرهم على الإطلاق هو عباس شديد الذي قدّر له أن يلعب أدواراً هامة طيلة ما يقرب من الأربعين سنة. ظهر اسم عباس بن شديد أول ما ظهر في العام 1788 ملتزماً للمقاطعة وبقي كذلك في معظم السنين حتى نهاية

(20) (21) السجل الرقم 17، العائد للعام 1174 هـ./1760 م.

(22) السجل الرقم 26، العائد للعام 1187 هـ./1773 م.، ص 27.

القرن حيث كان يظهر اسمه وحيداً في حجج الالتزام عكس ما هو شائع في هذه الحجج[23]، وهذا يعني شيئاً واحداً، برأينا، وهو سيطرته المطلقة وتفوقه على جميع أقرانه من آل رعد مستفيداً من تألق نجم فاضل رعد الذي كان قد أصبح قائمقاماً لطرابلس في العامين 1794 و1796[24] تاركاً مقاليد الأمور في الضنية لعباس الذي ما لبث هو الآخر أن تسلّم منصب قائمقامية طرابلس قبل مصطفى بربر في العام 1803 عندما سافر هذا الأخير إلى عكا لتحية أحمد باشا الجزار[25].

وهكذا يمكن اعتبار أحداث الربع الأخير من القرن الثامن عشر في مقاطعة الضنية المفصل الرئيسي في عملية تشقق ثم انقسام العائلة إلى فرعين رئيسيين والذي أدى من جهة إلى تطور الخلاف على الاستئثار بزعامة المنطقة (المقاطعة) في منتصف القرن التاسع عشر إلى المواجهة الدموية بين زعيمي الفرعين خضر بن عباس ومحمد بن فاضل في موقعة المحمدية[26] والتي انتهت بانتصار خضر، ومن جهة أخرى إلى تكريس هذا الانقسام ودوامه حتى يومنا هذا في تناوب بين صعود نجم زعيم بيت الفاضل حيناً وأفوله لصالح زعيم بيت الأحمد رعد حيناً آخر.

الصراع على الإمارة وموقع آل رعد

إذا كان أغلب الباحثين في التاريخ اللبناني الحديث اعتبر انتصار الأمير حيدر الشهابي في معركة عين دارة العام 1711 ثم توزيعه حكم المناطق والمقاطعات في الجبل على العائلات التي ظاهرته في المعركة هو الذي أبرز معالم التقسيم

---

(23) سجلات المحكمة الأرقام: 32 ـ 33 ـ 34 ـ 35 ـ 36 ـ 39 ـ 43 ـ 44.

(24) يظهر أن فاضل رعد (الثاني) هذا قد بلغ من الجرأة حدّ رفض دفع ما عليه من دراهم لأحد تجار مرسيليا مما جعل قنصل فرنسا في طرابلس يكتب في بداية العام 1809 بشأن ذلك إلى «القائم بالأعمال الفرنسي في القسطنطينية (اسطمبول). راجع نص الرسالة في:
Adel Ismail: Le Liban, documents diplomatiques et consulaires- Consultat de TRipoli. tome 4, p. 197 - 199.

(25) سجل المحكمة الشرعية الرقم 36، العائد للعام 1213 هـ/1803 م.، ص 40.

(26) راجع فصول الصراع والخلاف بين محمد الفاضل وخضر العباس في قاسم الصمد: تاريخ الضنية، من ص 81 إلى 85.

الإداري ورسخ حدود المقاطعات اللبنانية، وبروز العائلات التي قامت بحكمها خلال القسم الأكبر من القرن الثامن عشر[27]، فإن بعض المناطق والمقاطعات المتاخمة لها والتي لم تكن تخضع لسلطة أمير الجبل الشهابي إلا إبّان فترة توسعه وازدياد نفوذه، كانت هي الأخرى قد استقر الأمر فيها لعائلات مقاطعجية استطاعت، بالرغم من احتدام التنافس حولها بين أمراء البيت الشهابي الواحد على حكم والتزام مقاطعات الجبل، وبينهم وبين بعض العائلات الطامحة إلى إعادة عزّها الغابر، استطاعت أن تحافظ على نفوذها في مقاطعتها من جهة، وعلى علاقة متقلبة حيناً، وثابتة أحياناً مع الإمارة الشهابية من جهة أخرى. مثالنا على ذلك موضوع محاضرتنا اليوم، عائلة رعد في الضنية، حيث يمكننا القول إنه إذا كان القرن الثامن عشر هو قرن العائلة الشهابية في حكم الإمارة اللبنانية بدون انقطاع، فهو أيضاً، قرن عائلة رعد في حكم مقاطعة الضنية، مع الاختلاف في الموقع والأهمية طبعاً.

إن انحسار نفوذ آل حمادة عن مقاطعة الضنية ثم عن مقاطعة عكار فيما بعد واستتباب الأمر لبني الرعد وآل المرعبي فيهما لا يعنيان انتهاء حكمهم لمقاطعات أخرى متاخمة للضنية أو زوال خطرهم ومحاولاتهم المستميتة لإثبات وجودهم ومن ثم عداوتهم المستمرة ومعاركهم المتتالية مع الأمراء الشهابيين في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

إن سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس تثبت أن آل حمادة كانوا يعودون إلى حكم والتزام بلاد جبيل والبترون وجبّة بشري وإهدن في فترات متقطعة من القرن الثامن عشر ومتقاطعة مع حكم والتزام الأمير ملحم وولده الأمير يوسف لهذه المقاطعات. فنجد مثلاً أن آل حمادة التزموا من محافظ طرابلس المقاطعات المذكورة أعلاه في العام 1165 هـ./1751 م.[28] ليعود فيلتزمها في السنة التالية

(27) مسعود ضاهر: محاضرات في تاريخ لبنان الحديث، ص 16. راجع أيضاً: مجموعة من الأدباء: مباحث علمية واجتماعية، ص 341.

(28) السجل الرقم 13، العائد للعام 1165 هـ./1751 م.، ص 395. راجع أيضاً السجل الرقم 6 للعام 1150 هـ./1737 م.، ص 4.

الأمير ملحم ثم أولاد الشيخ ابراهيم حمادة في العام 1756[29].

إن عودة آل حمادة الشيعة بين الفينة والأخرى إلى التأثير على مجرى الأحداث في المقاطعات الشمالية يعود برأينا إلى عوامل عدة، نختصرها بالآتي:

1 - اعتمادهم على شرائح واسعة من أبناء الطائفة الشيعية المتواجدة في كل من بلاد جبيل والبترون والكورة وصولاً إلى بعلبك الهرمل حيث كانوا يجدون دائماً الاستعداد الفطري للعون والمساعدة.

2 - الخلافات والدسائس التي كثيراً ما كانت تحاك بين أفراد العائلة الشهابية مما كان يؤثر على علاقة المتنافسين مع ولاة عكا وطرابلس ودمشق وبالتالي حرمانهم من التزام المقاطعات وحكمها الذي سرعان ما كان يتلقّفه آل حمادة نظراً لعدم وجود عائلات أخرى طامحة إلى حكم تلك المقاطعات والحلول محل الأمراء الشهابيين فيها.

3 - قلّة الرقابة المركزية للدولة العثمانية المعروفة سياستها المستمرة تجاه الشيعة وترك الأمور للولاة الطامحين الذين أكثر ما كان يهمهم جمع الأموال وتلزيم المقاطعات لمن يدفع أكثر من الرشاوى والاتاوات دون التقيد في الأعمّ الأغلب بمبادىء السياسة الحكومية وموقفها من الطوائف.

إن إطالتنا في الكلام عن آل حمادة وعلاقتهم بحكم المقاطعات الشمالية للجبل يعود من جهة إلى أن الصراع بينهم وبين الأمراء الشهابيين وحكام مقاطعة الضنية قد طبع بميسمه القسم الأكبر من القرن الثامن عشر، ومن جهة أخرى لأن ميل آل رعد واتفاقهم مع آل حمادة العام 1772 م. شكّلا السبب المباشر في علاقتهم مع الأمير يوسف، ومن ثمّ صداقتهم مع أولاده ودخولهم حمى الصراع بين الأمراء الشهابيين على الفوز بالإمارة والتزام المقاطعات.

---

(29) راجع السجلين 13 و15 للعامين:1165 هـ و1170 هـ/1751 م. و1756 م..

ففي الوقائع أن آل رعد، على ما يظهر، تناسوا خلافهم القديم مع آل حمادة دفعاً لشرهم أو أنهم أجبروا على مساندتهم والوقوف إلى جانبهم خلال الحملات المتتالية التي جرّدها الأمير يوسف للقضاء عليهم في الأعوام 1763، 1765، 1766، 1767 و1771. مما دفع الأمير في نيسان العام 1772 إلى جمع العساكر من دياره وسار قاصداً مقاطعة الضنية لقتال مشايخها بني الرعد[30] لأنه رأى منهم ميلاً وتوجّهاً إلى مظاهرة الحمادية[31].

وما زال يوسف سائراً بجيشه حتى بلغ قرية عفصديق في الكورة حيث بعث إليه والي طرابلس كتاباً حوى عرضاً للصلح بين يوسف وبني الرعد إذ إنه حينما بلغهم قدومه إلى منطقتهم، داخلهم الخوف وانحدر كبيرهم فاضل إلى مدينة طرابلس متوسّلاً إلى وَاليها التوسط في الأمر وإجراء الصلح[32] الذي ما لبث أن طبع علاقة الأمير يوسف ببني الرعد الذين أصبحوا مذ ذاك أصحابه الخلص وممن يهبّون برجال مقاطعتهم لنجدته ساعة الشدة، خصوصاً في نزاعاته الكثيرة والمتواصلة، سواء مع والي طرابلس، أو مع أخويه سيد أحمد والأمير أفندي أو مع نسيبه الأمير بشير.

ففي العام 1777، أرسل والي طرابلس يوسف باشا نائبه عثمان الشديد المرعبي ليداهم وكيل الأمير يوسف في إهدن، شقيقه الأمير حيدر، فسارع مشايخ بني الرعد مع رجال جبة بشري وجبيل لإنقاذه، فدفعوا عسكر طرابلس الذي انقلب راجعاً إلى أميون ومن ثم إلى طرابلس عندما أرسل الأمير يوسف نجدة إلى أخيه الذي ظهر على قوات الوالي وقتل جماعة منها[33].

وفي العام التالي 1778، خلع الأمير يوسف نفسه من الإمارة وسلّمها لأخويه سيد أحمد والأمير أفندي اللذين أرسلا محصّلين لطلب الأموال الأميرية المتوجبة

(30) الأمير حيدر الشهابي: **الغرر الحسان**، ج 2، ص 95.

(31) وفي رواية أخرى لأنه «كان قد تحقق خون المشايخ بيت الرعد حكام الضنية مع المشايخ بيت حمادة».

(32) المصدر السابق، ج 2، ص 95؛ كذلك، الشدياق: **أخبار الأعيان**، ج 1، ص 333.

(33) المطران يوسف الدبس: **تاريخ سوريا**، مجلد 7، ص 409.

على يوسف عن إقطاعه في كسروان. لكن يوسف طرد المحصلين مما أغضب أخويه فنهضا برجالهما إلى بعبدا وخيما فيها لإلقاء الرعب في قلب أخيهما الذي جمع أحزابه واستنجد بأصحابه المراعبة ولاة عكار وبالرعدية مقاطعجيي الضنية، فقدم إليه عثمان المرعبي وابراهيم رعد برجالهما فأنزلهما في المعاملتين مظهراً الهمة والحماسة لقتال أخويه اللذين كتبا إلى أحمد باشا الجزار يطلبان منه مدداً لطرد أخيهما من بلاد جبيل، فأجابهما إلى ذلك ووجّه إليهما عساكره[34].

لكن جرأة يوسف وإرهابه أهل البلاد برجاله أعطيا الجزار الفرصة للتلاعب بشؤون الإمارة وبمصير الأمراء، فبعث رسولاً بمظهر التهديد لأهل البلاد بعدم الانقياد للأمير يوسف وأمره سرّاً بأن يعد هذا الأخير بإمارة الجبل إن هو تعهّد بأموال وفيرة. فسر يوسف بذلك وأرسل يعده بمائة ألف قرش مقابل عزل أخويه، مما جعل الجزار يكتب إلى قائد عسكره يأمره بالعودة من جبيل إلى صيدا وأرسل خلعة الولاية إلى يوسف الذي دخل دير القمر باحتفال عظيم[35].

وفي العام 1789 أسند والي طرابلس درويش باشا إلى الأمير يوسف أمر التزام أموال بلاد جبيل، مما أوغر صدر الأمير بشير الذي كتب إلى الجزار يخبره بذلك، فبعث له الجزار عسكراً ليطرد به يوسف من جبيل. خاف يوسف ولجأ مدبّره غندور الخوري إلى الضنية ضيفاً على حاكمها الشيخ فاضل رعد. ثم ما لبث يوسف أن أرسل إلى الجزار يطلب الأمان ويلتمس الإذن في الحضور إلى عكا حيث عقدا اتفاقاً ينص على أن يدفع له يوسف مبلغ ستماية ألف قرش سنويّاً مقابل إعطائه إمارة الجبل، وعلى أن يبقي يوسف مدبره غندور رهناً على المبلغ[36].

بين البشير وأولاد يوسف

وبالرغم من نهاية يوسف الشهابي شنقاً في سجن عكا، فإن الأمر لم يستتب

(34) الشدياق، المرجع نفسه، ج 2، ص 340.
(35) الدبس، المصدر السابق، م 7، ص 410.
(36) الشدياق، المرجع السابق، ج 2، ص 352.

للأمير بشير حتى وفاة الجزار العام 1804. إذ إن أولاد يوسف سرعان ما تحرّكوا يطلبون الإمارة لأنفسهم فالتفّ حولهم الأنصار والأصدقاء وفي مقدمهم آل رعد في الضنية الذين كانوا يومها في أوج مجدهم، حيث إن كبيرهم الشيخ فاضل كان قد أصبح متسلماً لمدينة طرابلس بين العامين 1794 و1796 الأمر الذي ساعدهم على مناوأة الأمير بشير، وبقي آل رعد ينجدون أولاد يوسف: حسين، سعد الدين وسليم في أغلب وقائعهم ومنازعاتهم المتواصلة مع نسيبهم الأمير بشير.

ففي العام 1795 أرسل بشير أخاه حسن والأمير حيدر وأحمد والشيخ بشير جنبلاط ليداهموا الأميرين حسين وسعد الدين في البترون، ففرا منها مذعورين ونزلا في طرابلس ضيفين على متسلمها فاضل آغا رعد.

لكن خليل باشا والي طرابلس ما لبث أن أنعم على الأمير سليم صغير أبناء يوسف بحكم بلاد جبيل وأرسل معه عسكراً إلى البترون، كما صحبه محمد المرعبي برجال عكار وعباس شديد رعد برجال الضنية حتى صار عسكره نحو ستة آلاف رجل، زحف بهم في 30 كانون الأول العام 1795 من البترون إلى عمشيت حيث كان يعسكر جيش الأمير بشير، فنشب قتال بين الفريقين انهزم فيه عسكر سليم وقتل منهم ستون رجلاً وفر الباقي إلى طرابلس، فأعاد خليل باشا تجهيز عسكر آخر لقتال بشير ما لبث أن هزم مجدداً[37].

وبعد انحسار خطر الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت وارتدادها عن حصار عكا واتهام الجزار للأمير بشير بعدم مساعدته وقت الشدة، قدم الجزار التزام البلاد للأميرين حسين وسعد الدين ابني يوسف وأبقى أخاهم الصغير سليم رهينة عنده في عكا[38]، مما اضطر الأمير بشير إلى الهروب إلى دمشق عن طريق جرد الضنية، كما أرسل ولده خليل إلى الضنية مختبئاً، لكن حاكمها فاضل رعد رفض قبوله فعاد لتوه متوجّهاً إلى أبيه في الزبداني حيث وصلت أوامر من عبد الله

(37) الدبس، المرجع السابق، ص 426.

(38) الشهابي، المرجع نفسه، ج 2، ص 200.

باشا والي دمشق إلى بشير بالرجوع إلى بلاد جبيل وبعث معه بأوامر إلى حكام عكار وصافيتا وإلى فاضل رعد في الضنية بأن «الجميع يجمعوا رجالهم ويمشوا صحبته وأينما حل يقدموا له الذخائر».

ولما رجع بشير إلى عكار استقبله علي بك الأسعد المرعبي وإخوته فأكرموه وعرضوا عليه ضيافتهم وأبقى عندهم ولده خليل، في حين أن المصادر لم تذكر لنا ترحيب آل رعد به مما طبع علاقتهم مع الأمير بشير وحتى نهاية حكمه بطابع من الجفاء والموجدة حيناً ومن العداء المستحكم أحياناً.

إن وقائع الأحداث التي وإن دلّت على انخراط مقاطعجية الضنية في صراع الأمراء الشهابيين على الفوز بإمارة الجبل وبإلتزام المقاطعات وحكمها، فإن ذلك لم يكن يعني إعطاءهم حق المشورة في عظائم الأمور ودور التقرير أو ترجيح فئة على أخرى، بل كان عليهم حق الطاعة والإسراع في المساعدة وواجب المساندة فقط لمن ارتبطوا بهم من الأمراء بالرغم من وقوف بعض الولاة العثمانيين في أغلب الأحيان ضد هؤلاء الأمراء الحلفاء لبني الرعد. يساعدهم في ذلك بُعْد منطقتهم الجبلية نسبيّاً ووعورة مسالكها أولاً، وخصوصاً أن الضنية لم تكن قد تعرّضت لخطر الهجوم والاجتياح الشامل منذ حملات المماليك العام 1292 هـ. وعدم وجود العائلات المنافسة لهم في حكم والتزام مقاطعتهم ثانياً، ثم طاعة جموع الفلاحين المسوقة إلى المصير الذي يحدّده زعماؤها حيث إنه، وحتى منتصف القرن العشرين، كانت هذه الجموع على دين مقاطعجييها ليس إلاّ، ثالثاً.

انتقال الملكية من اللمعيين
إلى الإكليروس في المتن

جوزيف أبو نهرا

عرف لبنان في القرن الثامن عشر تحوّلات بارزة على مختلف الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون أن يوليه المؤرخون، حتى اليوم، اهتماماً يتناسب مع دوره المؤثر في انطلاقة التغيرات التي طبعت في ما بعد تاريخه، وفي إرساء دعائم الأسس التي قامت عليها تركيبة لبنان الاجتماعية والاقتصادية في مطلع القرن الحالي. إدراكاً منا لأهمية هذه المرحلة في تاريخ لبنان من جهة، ولقلة الدراسات المخصصة لها من جهة أخرى، قررنا في الجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية أن يكون تاريخ لبنان في القرن الثامن عشر باكورة أعمال جمعيتنا وموضوعاً لمؤتمرها الأول.

في نطاق التغيرات المؤثرة التي شهدها مجتمع جبل لبنان في القرن الثامن عشر، كتراجع سلطة ونفوذ المقاطعجيين وتزايد نفوذ رجال الإكليروس، يعالج بحثنا موضوع انتقال الملكية من اللمعيين إلى الإكليروس في المتن كنموذج على هذا التحوّل الذي شهدته مناطق عديدة في القرن الثامن عشر لمصلحة الرهبانيات القانونية التي بدأ تأسيسها منذ نهاية القرن السابع عشر. لقد رافق قيام الأديار الجديدة نشأة ملكيات كبرى حولها وذلك في مختلف مناطق جبل لبنان لأنه لم يقتصر انتشارها على المناطق المسيحية بل تعدّاها إلى العديد من المناطق المختلطة[1].

(1) أسّس مطران صيدا الملكي افتيموس الصيفي الرهبانية الباسيلية المخلصية سنة 1683 في مركز أبرشيته =

I ـ أبرز التحوّلات في القرن الثامن عشر

قبل الانتقال إلى معالجة الموضوع مباشرة، لا بدّ من لمحة سريعة عن أبرز التحوّلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في القرن الثامن عشر والتي ساهمت بصورة غير مباشرة في تزايد نفوذ رجال الإكليروس:

1 - انتقال سلطة الإمارة من المعنيين الدروز إلى الشهابيين السُنَّة منذ أواخر القرن السابع عشر (1697 م).

2 - الصراع القيسي - اليمني الذي حُسم في معركة عين دارة[2] لمصلحة الحزب القيسي مما دفع إلى هجرة بعض الفئات اليمنية عن الجبل وخاصة الدروز منهم بحيث أدّى ذلك إلى قدوم فلاحين جدد لسد النقص في اليد العاملة. وكان معظم هؤلاء من المسيحيين موارنة وملكيين، وكانوا منتظمين اجتماعياً وروحياً واقتصادياً ضمن الأطر التي أنشأتها الرهبانيات ومن خلال أديارها المتفرقة.

3 - صراع الأمراء الشهابيين على الإمارة وما أدّى إليه من استقطاب قوى نافذة، بينها رجال اكليروس، لمصلحة هذا الأمير أو ذاك، واللجوء إلى مدبّرين موارنة عملوا على إعلاء شأن طائفتهم السياسي.

4 - تأسيس الرهبانيات القانونية وانتشار أديارها في مختلف المناطق مع انعكاسات ذلك على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، لأن الدير لم يكن بيت صلاة وحسب بل مركز نشاط اقتصادي وإشعاع ثقافي. فالدير، بالنسبة لمنطقة وجوده، كان يلعب دور المالك الكبير للأرض مع ما ينتج عن ذلك من تبعية اقتصادية للفلاحين الشركاء، خاصة أن الأرض، في القرن

= في مدينة صيدا قبل أن تنتقل الرهبانية إلى دير المخلص في جون في بداية القرن الثامن عشر. كذلك تأسست الرهبانية الباسيلية الشويرية في دير مار يوحنا سنة 1710 وكان تابعاً آنذاك لمنطقة الشوير.

(2) طنوس الشدياق، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، بيروت، جزءان، منشورات الجامعة اللبنانية، 1970، ج 2، ص 315؛ منصور الحتوني، **نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية** وضع مقدمته وعلّق عليه يوسف ابراهيم يزبك، بيروت، 1956، ص 110 و124.

الثامن عشر، كانت الوسيلة الأساسية للإنتاج. كذلك كان الدير أحياناً يستورد القماش والأرز ويبيعهما للفلاحين، كما يبيع الزيت والصابون وغيرهما من المواد الأساسية. كما أتقن الرهبان فن التطبيب، فنشأت بينهم وبين مرضاهم، مقاطعجيين وفلاحين، علاقات إنسانية عميقة كان لها تأثير في زيادة نفوذهم الاجتماعي.

كان الدير يشكل ضمانة مالية بوجه ابتزاز الحكام، حتى إن بعض المقاطعجيين كان يخبّيء فيه ثروته خوفاً من بلص الأمير الحاكم(3). كما كان الدير يلعب دور المصرف بالنسبة للسكان، فيودع فيه الفلاحون ما ادّخروه من مال طمعاً بالفائدة ويقرض الدير هذا المال المودع لفلاحين آخرين بفائدة أكبر فتولّدت بين الرهبان وبين المودعين والمستقرضين تبعية اقتصادية أثّرت في تزايد نفوذهم عند مختلف فئات الشعب.

5 - أدّى تزايد نفوذ المسيحيين في جبل لبنان، وخاصة الموارنة منهم، إلى تنصّر الأمراء الشهابيين واللمعيّين في أواسط القرن الثامن عشر. وهذا ما زاد من سلطة البطريرك الماروني وهيبته، فانتقل مقر البطريركية من وادي قنوبين في الشمال إلى وسط الجبل في كسروان ليبقى البطريرك قريباً من مركز القرار السياسي.

6 - وعي العامة لحقوقها ومشاركتها في القرار السياسي وفي الشأن الديني. من مظاهر هذا الوعي ظهور العامّيّات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ووصول العديد من العامة إلى مناصب رهبانية عليا أو رئاسية في الكهنوت

(3) سنة 1793 خبأ غندور سعد الخوري، كاخية الأمير يوسف شهاب، ثروته في دير مار يوحنا الخنشارة التابع للرهبانية الشويرية. وبعد وفاة المودع حصل خلاف بين الرهبانية وورثته الذين ادعوا بأن الرهبان لم يسلموهم كل الأموال المودعة. فصل المطران الماروني مخايل فاضل في هذه الدعوى لمصلحة ورثة غندور سعد الخوري. تلافياً لتكرار مثل هذه الخلافات أقر مجمع الرهبانية المنعقد سنة 1802 تنظيماً جديداً لتسلم الودائع في الدير وفرض أن يجري التسليم لرئيس الدير مباشرة، بحضور شاهدين وبموجب سند خطي يحتفظ المودع بنسخة عنه لحين التسليم. أثناسيوس الحاج، الرهبانية الشويرية في تاريخ الكنيسة والبلاد، الجزء الأول، جونية، 1974، ص 834.

بعد أن كانت أكثرية هذه المناصب، وخاصة الأسقفية منها، محصورة بالأعيان.

سنحصر موضوع بحثنا بانتقال الملكية والنفوذ من اللمعيين إلى الإكليروس في منطقة المتن الأوسط، خاصة في الشوير والخنشارة وبولونيا والمروج من خلال أرشيف الرهبانية الشويرية. إن دراسة هذا الأرشيف تساعد في فهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حصلت في المتن وانعكاساتها السياسية، كما تساعد في توضيح مختلف العوامل التي أدّت إليها من خلال شبكة العلاقات المتنوعة التي كانت للرهبان، والتي تبرز في دفاتر حسابات الرهبانية وصكوك البيع وعقود المشاركة والشرطيات وغيرها. كما أنها تساهم أيضاً في توضيح بعض الملابسات التي رافقت تاريخ الجبل.

II - تنظيم الإكليروس الاقتصادي: اكتفاء ذاتي وقدرة شرائية

هناك رأي شائع عند بعض الناس بأن الأملاك الواسعة التي تخص الإكليروس إنما قامت نتيجة هبات المؤمنين أو المحسنين، وأن الرهبان كدّسوا المال لأن أملاكهم كانت معفية من الضريبة. وهذا الرأي بحاجة إلى إعادة نظر لأنه مخالف للواقع التاريخي. فدراسة الأرشيف العائد إلى الرهبانيات تؤدّي إلى استنتاجات مناقضة تدل على أن الرهبان كانوا يتلقّون بعض الهبات ولكن أكثرية الأراضي الواسعة امتلكوها بالشراء، ولا تزال صكوك البيع محفوظة في أرشيف الأديار ويعود بعضها إلى القرن السابع عشر[4]. كذلك يجدر التمييز، في مجال الهبات، بين الأديار المارونية وغيرها. فالموارنة كانوا بأكثريتهم ريفيين، يتعاطون الزراعة ويملكون الكثير من الأراضي الزراعية في جبل لبنان، لذلك كانوا يهبون أحياناً بعض الأراضي للرهبانيات المارونية، وخاصة الرهبانية البلدية. ولكن مع تصاعد

(4) تملك بعض الرهبانيات صكوك شراء عليها عقود بيع سابقة لتاريخ انتقال الملكية إليها وذلك لأنه في عهد الإمارة لم يكن تسجيل عقود البيع إلزامياً في الدوائر الرسمية بل كان يجري الاكتفاء بحضور شهود وتوقيعهم على العقد، لذلك كان صك البيع بمثابة سند ملكية، غالباً ما تدون عليه عقود البيع المتلاحقة وأسماء المالكين الجدد دون اللجوء إلى صياغة صك جديد مستقل.

نفوذ رجال الإكليروس وتراجع نفوذ الأعيان في القرن الثامن عشر، عمدت بعض العائلات المقاطعجية أو الوجيهة إلى تأسيس كنائس وأديار تعود إلى أوقاف ذرّية خاصة بها فتهب لها الأملاك دون سواها لتحافظ على نفوذ العائلة بوجه منافسة العائلات الوجيهة الأخرى أو منافسة رجال الإكليروس، كأوقاف آل الخازن وآل حبيش وآل مبارك وآل صفير وآل آصاف وآل اسطفان في كسروان. كما أن القليل من الهبات العقارية التي أعطيت للرهبانيات المارونية القانونية كان بأكثريته مشروطاً بخدمة يقدمها الدير للعائلات الواهبة مقابل تقدمة الأرض له، كدير مار أنطونيوس النبع في بيت شباب الذي كان وقفاً ذرّياً لآل الأشقر، قدّمته العائلة للرهبانية البلدية المارونية سنة 1785 بشرط أن يفتح فيه الرهبان مدرسة لتعليم أبناء العائلة الواهبة مجاناً[5].

أما المسيحيون غير الموارنة كالروم الأرثوذكس والروم الملكيين الكاثوليك فكانوا يتعاطون الزراعة بنسبة أقل من الموارنة ولم يكونوا يملكون الأراضي الواسعة مثلهم، إذ كانوا بمعظمهم حرفيين وتجّاراً، ولذلك فالهبات التي كانوا يقدّمونها لأديارهم كانت هبات نقدية وليست عقارية، خاصة أن معظم هؤلاء المحسنين كانوا في مناطق حلب ودمشق ولم يكونوا يملكون الأراضي في جبل لبنان.

نستنتج من هذا الواقع، ومن دراسة أرشيف العديد من الأديار في لبنان، أن الهبات العقارية لعبت دوراً ضعيفاً جدّاً في انتقال الأملاك من الأعيان إلى الرهبان. لقد كان وراء هذا الانتقال آلية اقتصادية تعود إلى نمط الحياة الذي كان يعيشه الرهبان آنذاك، والذي تميّز بالعمل والإنتاج وحياة التقشف التي سمحت لهم بالادّخار وتأمين رأسمال نقدي لشراء الأراضي من الأعيان ومن غيرهم.

---

(5) الجدير ذكره أن المدرسة الابتدائية التي فتحها الرهبان في الدير تحوّلت، بعد الحرب العالمية الثانية، إلى ثانوية داخلية كانت تستقبل خاصة أبناء المهاجرين من بيت شباب إلى أفريقيا. وبعد الحرب التي عرفها لبنان (1975 ـ 1991) اقفلت هذه المدرسة وتحوّل الدير الى معهد لمعاقي الحرب. حول تاريخ تأسيس الدير وانتقاله إلى الرهبانية اللبنانية يمكن مراجعة لويس بليبل، **تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية**، 3 أجزاء، مصر، 1924 و1925، جزء 3، بيروت 1959 نشره الأب بطرس ساره بعد وفاة المؤلف، ص 68. مارون كرم، **تاريخ الملكية في الرهبانية اللبنانية المارونية**، بيروت، 1972، ص 55.

قصة علاقة الرهبان اللبنانيين بالأرض قصة قديمة تعود إلى بدايات الحياة النسكية في الشرق، حيث كان شعار الرهبان الأوائل الصلاة والعمل. وقد جاء المجمع اللبناني بعد تأسيس الرهبانيات القانونية ليؤكد أهمية العمل في الأرض بالنسبة للرهبان، استناداً إلى تعاليم مؤسسي الحياة الرهبانية في الشرق القديسين انطونيوس وباسيليوس. وقد ورد في مقررات المجمع: «على رئيس الدير أن يلزم بالعمل جميع رهبانه، مع الأخذ بعين الاعتبار القدرات الجسدية والفكرية لكل منهم. يعيِّن الرئيس بعض الرهبان للعمل في الأرض وقطف المواسم، كما يعيّن غيرهم لتربية دود القزّ...» هذا الالتزام بالعمل، إلى جانب حياة الصلاة والتقشُّف، سمح للرهبان بتأمين اكتفاء ذاتي من نتاج عملهم إذ إنهم، بالإضافة إلى الزراعة، مارسوا مختلف المهن الحرفية كالنجارة والحدادة والبناء وصناعة الأحذية وصبغ القماش ودبغ الجلود وطبع وتجليد الكتب، كما برعوا في ميدان الطب. وكان للرهبانيات تنظيم تجاري دقيق يستند إلى شبكة وكلاء تربط مختلف أديارهم بمراكز الإنتاج والتصدير لتأمين تصريف منتجاتهم بصورة منتظمة وبأفضل الأسعار(6).

III ـ أهمية الأرض كوسيلة إنتاج ومصدر نفوذ

إن لانتقال الملكية من الأعيان إلى الإكليروس في جبل لبنان وجهين: وجه اقتصادي ووجه سياسي وذلك تبعاً لدور الأرض وأهميتها في العهد الإقطاعي. فالأرض كانت وسيلة الإنتاج الأساسية في ذلك العهد، لأن الطابع الغالب على المجتمع كان الطابع الزراعي بسبب تخلّف قطاعي الصناعة والخدمات. وقيمة الأرض لم تكن تقدّر بمساحتها بل بطاقتها الإنتاجية، ولذلك لم يرد في صكوك القرن الثامن عشر أي قياس لطول الأرض وعرضها أو مساحتها. فالمذكور هو نوع الاشجار المغروسة فيها وعددها إذا كانت أرضاً مشجّرةً، وكمية إنتاجها من

(6) حول وكلاء الرهبانية الشويرية في مختلف مناطق لبنان وسوريا وفلسطين ومصر في القرن الثامن عشر راجع: جوزيف أبو نهرا، «أرشيف الأديار في القرن الثامن عشر، دفاتر حسابات الرهبانية الشويرية (1723 ـ 1796)»، مجلة دراسات العدد 13 ـ 14، 1984، ص 209 و210.

أحمال ورق التوت إذا كانت مشجّرة توتاً[7]، أو كمية زرعها بأكيال القمح إذا كانت أرضاً سليخاً[8].

كان العديد من الفلاحين في منطقة المتن وفي مناطق جبل لبنان الأخرى يملك أراضي زراعية صغيرة، غالباً ما تسد حاجته فقط ولا تسمح له بالادخار لتكديس رأسمال تجاري. أما الأراضي الزراعية الكبيرة فكانت، حتى أواخر القرن السابع عشر، ملك الأعيان دون غيرهم لأنه لم تكن قد تأسست بعد الرهبانيات القانونية. وبما أن الإنتاج الزراعي كان مصدر الثروة الأساسية فقد كانت ملكية الأرض ملازمة للنفوذ السياسي بسبب تبعية الفلاحين للمالكين الكبار وكانوا من المقاطعجيين. لذلك تميّز القرن السابع عشر بضعف نفوذ الإكليروس وسيطرة نفوذ المالكين الكبار من الأعيان. ومن المعروف أن المجتمع الإقطاعي في لبنان لم يكن على النمط الفيودالي الأوروبي حيث حق الإرث كان محصوراً بالابن الأكبر، إذ إن عهدة المقاطعجي وكذلك أملاكه، كانت توزع على جميع أولاده الذكور. لذلك تزامن انتشار الأديار القانونية في مختلف أنحاء جبل لبنان مع تفتت الملكيات الكبرى للأعيان نتيجة التوارث.

كانت الأرض القضية الأساسية التي تمركز حولها الصراع سواء بين الأعيان أنفسهم أو بينهم وبين الإكليروس، وذلك لما كانت تمثّله الملكية الزراعية من

(7) يساوي حمل ورق التوت 30 رطلاً أو 75 كيلوغراماً. والجدير ذكره أيضاً أن عودات التوت الكبيرة كانت تقاس بنسبة بذار دود القز التي يمكن تربيتها من خلال انتاج هذه العودة من ورق التوت، مع العلم أن كل أوقية دود قز هي بحاجة إلى 12 حملاً من ورق التوت لتربيتها حتى تتحوّل إلى شرانق حرير. أما عدد الأشجار اللازمة لإنتاج حمل ورق توت فكان يتراوح بين 8 و10 أشجار؛ اسماعيل حقي، **لبنان، مباحث علمية واجتماعية**، الطبعة الثانية، جزءان، بإشراف فؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1969، جزء 1، ص 377. موريس شهاب، **دور لبنان في تاريخ الحرير**، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، 1968، ص 36.

Dominique Chevallier «Aux origines des troubles agraires libanais en 1838» in *Annales, Economies, Sociétés, Civilisations*, 14/1959, p. 61.

(8) إن المساحة التقريبيّة للأرض السليخ التي تزرع بمقدار كيل بذار قمح هي 15000 متر مربع. في المواسم العادية يعطي كل كيل بذار قمح خمسة أكيال عند الحصاد، لويس بليبل، **تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية**، جزء 2، ص 270.

سلطة ونفوذ. والجدير ذكره في هذا المجال أنه، حسب التقاليد الإقطاعية، لم يكن يحق للأمير الحاكم إصدار حكم بالإعدام ضد أحد الأمراء المقاطعجيين، ولكن كان يحق له بالمقابل أن يصدر حكماً بقطع أشجاره لأن من شأن هذا الحكم تجريده من مدخول اقتصادي وتقليص نفوذه السياسي، لأن قطع الأشجار وخاصة أشجار التوت، كان يعني تقليص عدد الفلاحين العاملين في أراضيه والتابعين له اقتصادياً وسياسياً.

في منطقة المتن الوسطى، كان النفوذ السياسي في القرن الثامن عشر للأمراء اللمعيين الذين تسلموا مقاطعة المتن من الأمير حيدر الشهابي بعد معركة عين دارة[9]. ولم يكن اللمعيون أبرز أعيان المتن فقط بل كانوا أبرز مقاطعجيي جبل لبنان بعد الأمراء الشهابيين. ففي العهد المعني كان محور الحكم معنيّاً ـ شهابيّاً، أما في العهد الشهابي فكان محور الحكم شهابيّا ـ لمعيّاً. ولذلك، فانتقال الأراضي والنفوذ من اللمعيين الى الإكليروس في المتن له مدلول خاص في ميدان التحولات الاقتصادية والاجتماعية ذات البعد السياسي.

IV ـ الأمراء اللمعيون يبيعون أراضيهم للرهبان

يعود تأسيس الرهبانية الشويرية التي اشترت الكثير من أملاك اللمعيين في المتن إلى سنة 1710 حين قدم خمسة رهبان مؤسسون من حلب واشتروا ديراً صغيراً على اسم مار يوحنا من راهب ارثوذكسي يدعى الأب رزق صوايا وكان يعيش وحيداً في الدير[10]. ومنذ السنة الأولى لتأسيس الرهبانية بدأ الرهبان بتوسيع

---

(9) يذكر العديد من المؤرخين أن اللمعيين كانوا مقدمين قبل معركة عين دارة سنة 1711 وأن الأمير حيدر الشهابي أعطاهم لقب الإمارة بعد دورهم الحاسم في انتصاره. ولكن يقول مؤرخون آخرون إن اللمعيين كانوا أمراء قبل معركة عين دارة؛ منصور الحتوني، **نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية**، طبعة 2، بيروت، 1956، ص 102. عيسى اسكندر المعلوف، **تاريخ زحلة**، منشورات زحله الفتاة، 1937، ص 83.

(10) كان الرهبان الحلبيون الملكيون الذين أسّسوا الرهبانية الباسيلية الشويرية يعيشون أصلاً في دير البلمند التابع للروم الأرثوذكس وقد تركوا الدير المذكور بعد أن قرروا تأسيس رهبانية كاثوليكية في منطقة المتن بعيداً عن الشمال حيث النفوذ الأرثوذكسي كان أقوى بسبب عدد أبناء الطائفة الكثر المنتشرين خاصة في مناطق الكورة وطرابلس وعكار. وكان الرهبان المؤسّسون قد كتبوا وهم في دير البلمند إلى =

أملاك دير مار يوحنا الذي كان تابعاً آنذاك لقرية الشوير وكانت بدورها تتبع إدارياً مقاطعة كسروان.

أول عقد شراء عقده الرهبان المؤسسون مع الأمراء اللمعيين مؤرَّخ في 10 شوال 1122 هجرية الموافق 2 كانون الأول سنة 1710، وهو موقَّع من قبل الخوريين سليمان وجرجس الحلبيين والبائع الأمير عبدالله أبي اللمع (بو حسين) حاكم المنطقة. وقد اشترى الرهبان من الأمير المذكور المزرعة الكائنة في الشوير والمعروفة بمزرعة بيت عيال وأرضاً سليخاً بمبلغ إجمالي قدره 298 غرشاً[11]. ومما يمكن التوقف عنده بما يخص نص العقد أنه يورد لقب الأمير للبائع، وذلك سنة 1710، أي قبل موقعة عين دارة سنة 1711، وهذا ما يعزز الرأي القائل بأن آل أبي اللمع كانوا أمراء قبل المعركة المذكورة ولم يحصلوا على لقب الإمارة على أثرها. ويبدأ عقد البيع بالنص التالي:

«باسم الله الرحمن الرحيم ومحضر الشرع الشريف، اشتريا القديسين المطهرين الذين يدعيان يومئذ الخوري جرجس والخوري سليمان الحلبيين الذين كانا قاطنين في دير البلمند والقاطنين يوم تاريخه في دير ماري يوحنا الكائن بأرض قرية الشوير التابع أعمال كسروان، إشتريا بمالهما لأنفسهما دون غيرهما من سائر الناس أجمعين من حضرة الجناب العالي المحترم الأمير أبو حسين المكرَّم زاد الله كرمه عظماً، الشهير بأبي اللمع... وقبض الثمن المبارك من يد الشارين المذكورين إلى يد البايع المذكور ولم تبقي درهم الفرد وذلك بعد اعتبار

= مؤسسة انتشار الإيمان في روما وفشلوا في الحصول على جواب إيجابي للذهاب إلى عاصمة الكثلكة قبل توجههم إلى دير الشوير. حول دور هؤلاء الرهبان وحول مراسلتهم لروما يمكن مراجعة نص الرسالتين اللتين نشرهما الأب قسطنطين باشا في مجلة المشرق، العدد 28، 1930، ص 205. الأب أدريانوس شكور، مجلة حياة وعمل، العدد 11، نيسان 1959، ص 30. الأب أثناسيوس حاج، الرهبانية الباسيلية الشويرية في تاريخ الكنيسة والبلاد، جزءان، جونية 1974 وزحلة 1978، جزء 1، ص 73.

(11) كانت القوة الشرائية للقرش آنذاك كبيرة إذ كان يوازي أجر عامل يومي لمدة أسبوع. وقد ورد في دفاتر حسابات دير الخنشارة أن اجرة الفلاح اليومية في العشرينات من القرن الثامن عشر كانت توازي 0,18 غرشاً على هذا الأساس تكون قيمة المزرعة والأرض السليخ التي اشتراها الرهبان الشويريون من الأمير عبدالله أبي اللمع بقيمة 298 غرشاً موازية لاجرة فلاح يعمل يومياً لمدة خمس سنوات تقريباً.

ما وجب إعتباره واختبار ما وجب اختباره وإسقاط الغبن والإكراه من الجانبين ورضيا جميعاً بالبيع المذكور وصار ملكاً من أملاكهم يتصرفوا فيه كيف شاؤا وحيث شاؤا وما كان من المبيع المذكور من شفعة ودرك فهو لازم ذمة البايع المذكور وما كان من مال السلطان فهو لازم ذمة الشارين المذكورين وأذنا بالإشهاد عليهم طوعاً...»[12].

يشير صك البيع بوضوح إلى أن الضريبة المتوجّبة على الأرض المباعة (مال السلطان) أصبحت متوجبة على الرهبان الشارين. وهذا ما يؤكّد ما سبق وأشرنا إليه بأن أراضي الأديار لم تكن معفاة من الضريبة وأن بعض الإعفاءات كانت استثناءً ولا تشكّل، في أي حال، قاعدة في هذا الموضوع. نلاحظ أيضاً أن النص يورد بأن قرية الشوير تابعة أعمال كسروان وهذا ما يؤكد بأن عقد البيع تمّ قبل إقطاع قاطع المتن عن كسروان بعد معركة عين دارة، وبالتالي فهو يؤكد بأن لقب الإمارة الوارد في النص نفسه سابق أيضاً لهذه المعركة.

إن أول أرض اشتراها الرهبان هي من حاكم المقاطعة الأمير عبدالله أبي اللمع. كان أول عقد بيع معه بمثابة موافقة لمعية من كبير العائلة في المقاطعة على بيع الرهبان أراضي في المتن. كما تشير العبارات الواردة في النص إلى شعور الاحترام تجاه الرهبان الشارين وإلى رضى البائع بتمليكهم في منطقته «اشتريا القديسين المطهرين... إلى حين صدور هذا البيع المبارك».

أما العقد الثاني الذي اشترى فيه الرهبان الشويريون أرضاً من اللمعيين فيعود إلى سنة 1712 حيث باعتهم الست أمارة ابنة الأمير محمد أبي اللمع مزرعة البالوع القائمة في قرية المروج بمبلغ 75 غرشاً[13]. وفي العقود التالية نرى أولاد الأمير عبدالله يبيعون بدورهم أراضيهم للرهبان الشويريين في مناطق المروج والخنشارة والشوير. لقد باع الأمير نجم أرضاً غير زراعية (خندق) في المروج

(12) كان الأمير عبد الله أبي اللمع يملك نصف مزرعة بيت عيال التي اشتراها الرهبان الشويريون، بينما ورد في صك البيع أن النصف الآخر كان ملك بيت الجرداق وبيت الرحباني وقد اشتراه منهم الرهبان أيضاً.

(13) أرشيف دير مار يوحنا الخنشارة، دفاتر الحجج، الدفتر الرقم 28، الحجة 76، ص 11.

سنة 1713 بمبلغ 15 غرشاً. ثم باع الأمير فارس أبي اللمع للرهبان أرضاً سليخاً في قلعة بيت عيال (الخنشارة) سنة 1736 بمبلغ 12 غرشاً[14]. وباعهم في السنة نفسها الأمير حسن بن عبدالله أبي اللمع الأرض التي يملكها مناصفة مع أخيه الأمير نجم في محلة السميط (الخنشارة) بمبلغ 20 غرشاً. ثم اشترى الرهبان من الأمير نجم النصف الباقي من الأرض وفي السنة نفسها بمبلغ 20 غرشاً، فأصبحوا مالكي العقار بكامله[15]. والجدير بالذكر أن الرهبان اشتروا مع الأرض ثلاثة أرباع حصتها من عدان ماء للري بينما بقي الربع الأخير ملك أحد المزارعين الذي لم يذكر صك البيع اسمه كاملاً بل وردت فيه فقط العبارة التالية: «وإلى مطر الربع» وذلك بعد إيراد أن الرهبان اشتروا الأرض وثلاثة أرباع حصتها بالماء[16].

يستنتج من ذلك أن مطر المذكور أصبح شريكاً للرهبان في الحق بالري بعد أن كان شريكاً للأمراء اللمعيين وهذا نموذج من انتقال القوة الاقتصادية والنفوذ من اللمعيين للرهبان في منطقة المتن.

V ـ سياسة الرهبان التوسّعية

إن دراسة حجج الأراضي التي اشتراها الرهبان من الأمراء اللمعيين في منطقة المتن تظهر أنهم كانوا يشترون حصة في أرض يملكها شريكان أو أكثر من

(14) إن تعبير «قلعة» هنا يعني الأرض الصخرية التي يمكن إقامة مقلع فيها لاستخراج حجارة للبناء ولا تعني الحصن.

(15) أرشيف دير مار يوحنا الخنشارة، دفاتر الحجج، الدفتر الرقم 28، الحجتان الرقمان 26 و27.

(16) يطلق على الحق بالري الذي تملكه أرض زراعية في نبع ماء معيّن اسم «العدان». وهو تعبير من أصل سرياني يعني حصة الماء أو الوقت المعيَّن للإفادة منها. وكان عدان الماء يختلف بين منطقة وأخرى. ففي منطقة الخنشارة كان العدّان يوازي حق الإفادة من الري لمدة 12 ساعة بينما في بكفيا كان العدان يوازي الحق بالري لمدة 24 ساعة. يعود هذا الفرق إلى اختلاف قوة النبع الذي تروى منه الأراضي الزراعية ونسبة عدد ومساحة الأراضي التي تستفيد من هذا الري. فكلما زاد عدد الأراضي خفت كمية الماء التي توزع عليها؛ Michel Féghali, *Contes légendes, Coutumes populaires du Liban et de Syrie*, Paris, Maisonneuve, 1935, f. 134s; André Latron, *La vie rurale en Syrie et an Libans*, Beyrouth, 1936, p. 77s; أنيس فريحة، معجم الألفاظ العامية، بيروت، مكتبة لبنان، 1973، ص 117.

الأمراء اللمعيين ثم يشترون بالتوالي حصص الأمراء الآخرين بأسعار معقولة حتى يصبحوا، بعد فترة قصيرة من الزمن، مالكين للعقار بكامله.

ففي 20 آب 1737 اشترى الرهبان الشويريون من الأمير نجم أبي اللمع حصّته في عقار كبير يقع في الطيبة والخنشارة بمبلغ 622 غرشاً. وهذا العقار هو من أهم ما كان يملكه اللمعيون في المنطقة، إذ كان يتألف من عودات توت مع بيوت للشركاء وكروم عنب وأشجار مثمرة وأحراج وذلك مع ما يتبعه من حقوق في الري. وقد ورد في الصك ما يلي:

«بموجب تسطيره هو أن باع حضرة الجناب العالي الأمير نجم ابن عبدالله أبي اللمع المحترم إلى حافظي هذه الوثيقة الشرعية الخوري ـ نقولا ريس دير مار يوحنا الطبشي ورهبانه وذلك جميع حصته التي في الطيبة والخنشارة من توت وكرم وعريش وتين وفاكهة وحرش وسليخ وبيوت وعمار... من عامر وداثر ومثمر وغير مثمر ومن ماء وشم هوى وجميع ما يملك في الموضع المذكور.. وضمن لهم حضرته المشافعة والمدافعة من ساير الجهات ومهما صار من شفعة أو تبعة هي لازمة حضرته...».

ويظهر من خلال هذا الصك أن الأمير نجم ضمن للرهبان الشارين بأن شركاءه في العقار لن يمارسوا حق الشفعة لشراء الحصة التي باعها لهم. وهؤلاء الشركاء هم الأمراء بشير وأحمد وفارس أبي اللمع الذين باعوا بدورهم حصصهم تباعاً للرهبان الشويريين.

ففي 11 تشرين الأول سنة 1737، أي بعد شهرين من شراء حصة الأمير نجم، اشترى الرهبان من الأميرين بشير وأحمد أبي اللمع حصتيهما في عقار الطيبة والخنشارة بمبلغ 102 غرش. وقد ضمن لهم الأميران في صك البيع حق الشفعة الذي يمكن أن يمارسه الأمير فارس أبي اللمع وهو المالك اللمعي الأخير في العقار المذكور والذي سوف يبيع حصته للرهبان بعد حوالى سنتين ونصف[17].

(17) ورد في صك البيع ما يلي: «... وقد ضمنّا لهم المشافعة والمدافعة من ساير الجهات ومهما صار من =

ففي أواخر شهر شباط 1740 باع الأمير فارس حصّته في العقار الكبير نفسه للرهبان الشويريين بمبلغ 345 غرشاً، فأصبحوا مالكين للعقار بكامله مع ما عليه من عودات توت وبيوت للشركاء وكروم وأشجار مثمرة وغيرها. ومع انتقال عودات التوت إلى الرهبان انتقل معها الشركاء فتحرروا من تبعيّتهم الاقتصادية للأمراء اللمعيين وأصبحوا مرتبطين اقتصاديّاً برهبان دير مار يوحنا.

كان الدير يعرف أساساً بدير الشوير لأنه كان تابعاً ادارياً للشوير. ولكن بعد أن اشترى الرهبان معظم الأراضي التي كان يملكها اللمعيون في الخنشارة وضمّوها إلى أملاكهم أصبح يعرف بدير الخنشارة، حيث كان معظم الفلاحين يعملون كشركاء في أملاك الرهبان.

إلى جانب شراء حصص كل من الأمراء اللمعيين في عقار معيّن، كان الرهبان الشويريون يشترون أيضاً من اللمعيين جميع أنواع الأراضي الزراعية أو التي يمكن أن تستصلح وذلك في المناطق المحيطة بالدير مباشرة أو في منطقتي بولونيا والمروج. ففي سنة 1738 باعهم الأمير حسن بن عبدالله أرضاً فوق عين السرادين تعرف بالخندق بمبلغ 44,25 غرشاً ثم اشتروا حتى منتصف القرن الثامن عشر الأراضي التالية:

- في أيار 1740 باعهم الأميران حسن وفارس أبي اللمع مزرعة في منطقة البالوع بمبلغ 120 غرشاً[18].
- في سنة 1740 باعهم الأمير بو شهاب أرضاً في السميط بمبلغ 15 غرشاً[19].

= شفعة أم تبعة فهي لازمتنا ومهما يخصهم من مال السلطان نصره العزيز الرحمان فهو لازم ذمة المشترين. وكتبنا لهم هذه الحجة بيدهم لأجل البيان والحفظ من النسيان تحريراً في 11 يوم خلت من شهر تشرين الأول من شهور سنة ألف ومئة وخمسين للهجرة الإسلامية...»، أرشيف دير مار يوحنا الخنشارة، دفاتر الحجج، الحجة الرقم 32.

(18) المصدر نفسه، الحجة الرقم 38.

(19) المصدر نفسه، الحجة الرقم 35.

- في سنة 1741 باعهم الأمير بشير أبي اللمع أرضاً في منطقة الطبشة المجاورة مباشرة للدير بمبلغ 17 غرشاً[20].

- في سنة 1745 باعهم الأمير فارس بن عبدالله درباً في منطقة السميط بمبلغ 1,75 غرش وذلك لكي يتمكنوا من الانتقال بسهولة في مختلف أملاكهم دون أن يعترضهم مالكو العقارات المجاورة. ولم يحدد الصك مقاييس الطريق ولكن أشار إلى عرضها التقريبي بقوله: «الأرض المذكورة يمشي فيها البغل بحمله بين أرضنا والكرم المذكور»[21].

أما في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فقد اشترى "رسبان الشويريون من الأمراء اللمعيين الأراضي التالية:

- سنة 1760 باعهم الأمير علي أبي اللمع حصّته في كرم موجود في منطقة حران بمبلغ 6 غروش[22].

- في سنة 1764 باعهم الأمير محمد أبي اللمع أرضاً في منطقة السميط فيها القليل من أشجار الصنوبر وقد تعهد الرهبان بأن يزرعوا الأرض العطل المتبقية صنوبراً أيضاً وذلك بمبلغ ثلاثة غروش[23].

- في سنة 1765 باعهم الأمير قاسم أحمد أرضاً في منطقة القطارة المعروفة اليوم بغابة بولونيا وذلك بمبلغ 20 غرشاً[24].

- في سنة 1781 باع الأمير عباس أبي اللمع للرهبان حصّته في كرم حران بمبلغ 4 غروش، فأصبح كرم حران بكامله ملكهم بعد أن كانوا قد اشتروا الحصة الأولى من الأمير علي قبل 21 سنة (سنة 1760) بمبلغ 6 غروش[25].

(20) المصدر نفسه، الحجة الرقم 40.
(21) المصدر نفسه، الحجة الرقم 45.
(22) المصدر نفسه، الحجة الرقم 56.
(23) المصدر نفسه، الحجة الرقم 60.
(24) المصدر نفسه، الحجة الرقم 62.
(25) المصدر نفسه، الحجة الرقم 72.

VI ـ تملك الرهبان من اللمعيين عن طريق المشاركة في الشلش

لم يكن الشراء الطريقة الوحيدة التي تملّك بها الرهبان أراضي اللمعيين في منطقة المتن، بل كانت هناك عقود المشاركة في الشلش التي عقدوها معهم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. يعرف هذا العقد أيضاً باسم «عقد مغارسة» أو «عقد مناصبة»، وهو معروف منذ القدم في منطقة لبنان والشرق الأوسط ونجده في بلاد ما بين النهرين منذ عهد حمورابي الذي وضع له نظاماً خاصّاً في قانونه الشهير. تكمن أهمية عقد المشاركة في الشلش في نتائجه القانونية بحيث يسمح للمزارع أن يصبح مالكاً بقيمة عمله في الأرض التي يستصلحها ويزرعها أشجاراً وليس بقيمة مال نقدي يدفعه للبائع.

يقضي عقد المشاركة في الشلش بأن يضع المالك تحت تصرف الشريك أرضاً غير مزروعة ويتكفّل هذا الأخير باستصلاحها على نفقته وبنصبها أشجاراً. عندما تبدأ هذه الأشجار بإعطاء الثمار تجري قسمة الأرض وما عليها بالمناصفة فينتهي عقد المشاركة ويصبح الشريك مالكاً لنصف الأرض. وتكون القسمة إما بالتراضي بين الفريقين، وإما عن طريق القرعة كما كان يجري بين الأمراء اللمعيين والرهبان الشويريين.

في شهر آذار 1765 عقد الأمراء اللمعيون منصور وأحمد وسلمان ونصر وموسى مع رهبان دير مار يوحنا عقد مشاركة شلش على أرض كبيرة في خراج قرية المروج «شركة بيننا وبينهم في النصف نحن نقدم لهم بذار الصنوبر والزرع والقيام عليهم وبعد قيام الموضع المذكور يكون لهم نصّ الشرش ونصف الغلة»[26]. لم يذكر نَصُّ العقد تاريخ القسمة إذ اكتفى بالإشارة أنها ستجري «بعد قيام الموضع المذكور». ويدل أرشيف دير مار يوحنا الخنشارة أن هذه القسمة تمّت بعد عشرين سنة من قيام العقد وذلك بحجة خطية مؤرخة في شهر آذار 1785: «وجه تحريره وموجب تسطيره أنه في أول يوم من شهر آذار جرت قسمة حرف السنوبر الذي يعرف مكانه في القطارة (أرض المروج) الذي بيننا وبين

(26) المصدر نفسه، الحجة الرقم 61.

عزازنا رهبان ماري يوحنا الشوير... وصارت القسمة في القرعة الشرعية بأمرنا ورضى الفريقين فطلعت القسمة الفوقانية حصتنا وقسمة الأخرى التحتانية التي من ناحية البالوع حصة عزازنا رهبان ماري يوحنا وعلى هذا صار الرضى والاتفاق وقد حررنا هذا الاتفاق حتى لا يصير تغيير من أحد...»[27]. كما يشير الصك إلى أنه وضع بين الحصتين بعد القسمة خندق يشكل حدّاً فاصلاً بين ملك الأمراء اللمعيين وملك الرهبان.

لم يكتفِ الرهبان الشويريون بامتلاك نصف أرض اللمعيين الواسعة في منطقة المروج عن طريق المشاركة في الشلش، بل عمدوا في النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى شراء الحصة الباقية من الأمير سلمان مراد أبي اللمع على دفعتين. اشتروا القسم الأول سنة 1833 بمبلغ 400 غرش[28]، وما بقي من الأرض سنة 1838 بمبلغ 400 غرش أيضاً[29].

بعد شراء القسم الباقي من الأمير سلمان أبي اللمع أصبح الرهبان الشويريون مالكين لكل أحراج الصنوبر التي كانت تابعة لقرية المروج وهي تعرف اليوم باسم غابة بولونيا[30]. كانت أرض الصنوبر التي اشتراها الرهبان سنة 1838 من الأمير سلمان أبي اللمع آخر عقار باعه اللمعيون للرهبان ولم يعد لهم بعده أي ملك في المنطقة، بينما انتقلت معظم أملاكهم إلى الرهبان الشويريين عن طريق الشراء أو المشاركة في الشلش، وأصبح الرهبان المالكين الكبار في قرى الشوير والخنشارة والمروج وبولونيا، ويعمل في أراضيهم معظم الفلاحين الذين كانوا شركاء للأمراء

---

(27) المصدر نفسه، الحجة الرقم 73.

(28) المصدر نفسه، الحجة الرقم 131.

(29) المصدر نفسه، الحجة الرقم 139.

(30) يروي الرهبان الشويريون بأن المكان الذي كان يعرف باسم القطارة نسبة لأشجار الصنوبر المزروعة فيه بحيث كان يجري استخراج القطران من خشبها، أصبح يعرف باسم غابة بولونيا في بداية القرن العشرين عندما استأجر أحد أهالي الخنشارة أرضاً في دير مار يوحنا في الموضع المذكور وفتح فيه مقهى بين أشجار الصنوبر باسم «مقهى غابة بولونيا». وقد اشتهر هذا المقهى كثيراً حتى أعطى اسمه للمنطقة التي أصبحت مركز اصطياف شهيراً بعد أن كانت في القرن الثامن عشر شبه خالية من السكان.

اللمعيين، بالإضافة إلى شركاء جدد قدموا من مختلف مناطق الجبل وكانوا ينتمون خاصة إلى طائفة الروم الملكيين الكاثوليك وهذا ما يفسّر انتشار هذه الطائفة في القرى المذكورة بعد قدوم الرهبان، وخاصة في قرية الخنشارة.

VII ـ تقلُّص نفوذ اللمعيين مع تقلُّص أملاكهم

يتبيَّن من خلال دراسة أرشيف دير مار يوحنا الخنشارة أن معظم الأراضي التي اشتراها الرهبان الشويريون في النصف الأول من القرن الثامن عشر كانت تخصّ الأمراء اللمعيين. فمنذ تأسيس الرهبانية سنة 1710 وحتى سنة 1750 اشترى الرهبان 35 عقاراً بينها 20 من الأمراء اللمعيين. وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر اشترى الرهبان 33 عقاراً بينها 10 فقط من الأمراء اللمعيين الذين لم يبقَ لهم عند بداية القرن التاسع عشر إلا أرض المروج المزروعة صنوبراً فاشتراها منهم الرهبان على دفعتين: سنة 1833 و1838، ولم يعد للأمراء اللمعيين أي ملك، وبالتالي لم يعد لهم شركاء يعملون عندهم إذ أصبح هؤلاء شركاء الرهبان الذين اشتروا الأراضي.

من خلال دراسة نوعية الأراضي المبيعة، نلاحظ أن الأراضي التي باعها الأمراء اللمعيون في المرحلة الأولى كانت معظمها أرضاً سليخاً وبالتالي غير غنيّة. لقد حاول الأمراء الاحتفاظ أول الأمر بعودات التوت التي يعمل فيها أكثرية شركائهم والتي تؤمّن لهم المداخيل الأوفر، ولكن يظهر أن قوتهم الاقتصادية كانت في مرحلة انحسار مما اضطرهم لبيع الأراضي الغنية للرهبان الذين كانوا يعملون بأنفسهم في الأرض ويدخرون المال عن طريق الانتاج وقلة المصروف بسبب الاكتفاء الذاتي وحياة التقشف التي كانوا يعيشونها آنذاك.

إن دراسة مواقع العقارات المشتراة من الأمراء اللمعيين ومن غيرهم تظهر أنه كان للرهبان استراتيجية خاصة بالتوسّع ساعدتهم للحلول مكان اللمعيين كمالكين كبار في المنطقة. اشترى الرهبان أولاً الأراضي المحيطة بالدير مباشرة وشكّلوا نواة أساسية للتوسّع. في المرحلة الثانية اشتروا أراضي بعيدة عن الدير

كانت نوعاً ما متصلة بعضها ببعض وتشكّل شبه حلقة محكمة، فأصبح المالكون الموجودة أراضيهم بين النواة والحلقة الخاصتين بالرهبان مضطرين أحياناً إلى بيع ملكهم للرهبان أو مقايضته بأرض أخرى حتى توصّل الرهبان الى امتلاك معظم الأراضي الواقعة في منطقة ديرهم. ومع انتقال الأملاك انتقل النفوذ في المنطقة من اللمعيين إلى الرهبان بسبب تعددية الروابط الاقتصادية والروحية التي كانت بينهم وبين سكان المنطقة.

تشكّل مرحلة أواسط القرن الثامن عشر مرحلة تحول واضحة في تراجع نفوذ اللمعيين في مناطق الخنشارة والشوير والمروج. في المرحلة الأولى لتأسيس الرهبانية الشويرية سنة 1710، كان الأمراء اللمعيون شديدي النفوذ في المنطقة بسبب الهالة التي أحاطت بهم بعد معركة عين دارة ودعم الأمير حيدر شهاب لهم. ففي هذه المرحلة تعرض الرهبان لمضايقات بعض الأمراء اللمعيين وخاصة الأمير نجم الذي طردهم سنة 1728 من دير مار يوحنا لمصلحة الراهب الأرثوذكسي الأب بطرس رئيس دير مار الياس شويًا الذي دفع للأمير مبلغ 300 غرش. بعد شهرين من طردهم اضطر الرهبان الشويريون إلى دفع مبلغ 250 غرشاً للأمير نجم ليسمح لهم بالعودة إلى الدير وحصلوا منه على شرطية حماية مؤرخة في أواخر حزيران: «من الآن وطالع لا نقبل عليهم كلام ولا نأخذ فيهم كلام فساد من حكام ولا من كهنة ولا فلاحين، وعلى ذلك قول الله ورأي الله والخاين يخونه الله بأن ما فيه مما ذكرناه تغيير ولا تبديل وإن غيرنا فيما كاتبين نكون تحت الزلل وحررنا هذه الورقة لأجل الإحتياج إليه»[31].

ولكن يظهر أن كلام الأمراء ليس بالضرورة أمير الكلام، إذ إن الأمير نجم عاد وطرد الرهبان بعد حوالى السنة من تعهده بحمايتهم وذلك بعد أن قبض من الأب بطرس المذكور مبلغ 600 غرش من أجل تسليمه دير مار يوحنا رغم ملكية الرهبان الشويريين للدير. وكان الصراع بين الأب بطرس والرهبان الشويريين جزءاً من التنافس بين الطائفتين الملكية والأرثوذكسية، لأن الأرثوذكس لم يكونوا

(31) أرشيف دير مار يوحنا الخنشارة، دفاتر الحجج، الدفتر الرقم 28، الحجة الرقم 20.

راضين عن اتحاد الملكيين بروما وانتخابهم بطريركاً خاصاً بهم سنة 1724[32]. كانت الكلمة الأخيرة في هذا الصراع للرهبان الشويريين الذين دفعوا مبلغ 500 غرش للأمير نجم أبي اللمع و200 غرش للأمير الحاكم حيدر شهاب وتمكّنوا من استعادة دير مار يوحنا بصورة نهائية وذلك في شهر حزيران 1731، أي بعد سنتين من غيابهم عنه.

تعكس هذه الحادثة النفوذ الكبير الذي كان للأمراء اللمعيين في بداية القرن الثامن عشر واستبداد بعضهم دون حق، كما تعكس الأخلاق السياسية التي كانت سائدة والتي يظهر فيها أن الرشوة كانت على أعلى المستويات وحتى على مستوى الأمير الحاكم حيدر شهاب. كذلك يمكن أن نستنتج منها أن الرهبان كانوا تحت رحمة الأمراء اللمعيين في المرحلة الأولى من قدومهم إلى المتن وهذا ما اضطرهم إلى دفع مبلغ 950 غرشاً كرشوة للحفاظ على ديرهم وقد دفعوا للأمير نجم وحده مبلغ 750 غرشاً، أي أكثر من ضعفي ثمن الأراضي التي اشتروها من اللمعيين حتى ذلك التاريخ. لقد كان الرهبان الشويريون قد اشتروا حتى سنة 1731 أربعة عقارات من الأمراء اللمعيين بمبلغ إجمالي قدره 388 غرشاً. كما اشتروا من غير اللمعيين 16 عقاراً بمبلغ إجمالي قدره 355,5 غرشاً فيكون مجموع ما دفعوه ثمن أراضٍ 713,5 غرشاً بينما دفعوا للأمير نجم 750 غرشاً للمحافظة على هذه الأملاك.

إن نفوذ اللمعيين تراجع في المتن بعد نهاية حكم الأمير حيدر شهاب واضطرارهم إلى بيع العديد من أملاكهم. ويبدو أن هذا التراجع كان لمصلحة الرهبان الذين تمكّنوا من استمالة الأميرين الحاكمين منصور وملحم شهاب إلى جانبهم للحد من استبداد اللمعيين. ففي سنة 1748 حصل الرهبان على شرطية من الأمراء محمد وملحم وعلي أبي اللمع يتعهّدون فيها بحماية دير مار يوحنا الخنشارة وأملاكه وبدفع بند جزائي في حال الإخلال بالعهد، وقدره ألفا غرش

(32) إسحق السرياني، **الملكيون، بطركيتهم الأنطاكية**، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1936، ص 3.
بطرس فهد، **الكنائس الشرقية عبر التاريخ**، جونية، 1972، ص 41.

تدفع للأميرين ملحم وأخيه منصور شهاب اللذين وقعا شرطية الحماية وكفلا تنفيذها شخصياً لمصلحة الرهبان. يشكّل هذا الحدث مظهراً من مظاهر تقرّب الأمراء الشهابيين من كبار رجال الإكليروس لإضعاف سلطة المقاطعجية في مختلف مناطق جبل لبنان[33].

يظهر أنه مع تقلّص أملاك الأمراء اللمعيين في منطقة المتن تقلّص نفوذهم أيضاً لمصلحة الرهبان الشارين. ومن مفارقات الزمان المعبرة عن هذا الواقع أن الرهبان الشويريين الذين تعرّضوا لضغوطات ولبلص الأمراء اللمعيين في المرحلة الأولى من استقرارهم في الخنشارة حيث كانوا بحاجة إلى حماية من تعدّي الأمراء على أملاكهم، أصبحوا في أواخر القرن الثامن عشر يتعدّون على ما بقي من أملاك الأمراء في المنطقة. من مظاهر هذا التعدّي أن أحد الأمراء اللمعيين تراجع سنة 1799 عن دعواه ضد الرهبان بعد أن اتهمهم بالتعدّي على أملاكه المزروعة صنوبراً في منطقة منطرة البازات وقد أقرّ ببراءة ذمتهم في صك مدوّن لمصلحتهم وعليه كفالة وإمضاء الأمير منصور أبي اللمع[34]. ويظهر أن الخلافات عادت من جديد حول الحدود بين الرهبان وبين الأمير اللمعي، مما دفع ابن عمه الأمير منصور أبي اللمع إلى تدوين شهادة خطية لمصلحة الرهبان وضد نسيبه يؤكد فيها إبراء ذمة الرهبان وصحة الشهادة السابقة التي تراجع فيها نسيبه عن دعواه

---

(33) نورد في ما يلي أبرز ما جاء في شرطية الحماية: «بسم الله الرحمن الرحيم. وجه تحريره وموجب تسطيره هو أنه قد عاهدنا وأشرطنا على أنفسنا وذواتنا إلى حافظي هذه الوثيقة الشرعية... المعروفين برهبان ماري يوحنا الحلبيين الملكيين الكاثوليكيين وخلايفهم من بعدهم وذلك على يد والدينا وأخينا علي وخالنا منصور بأننا لا نخرجهم من ديرهم دير ماري يوحنا الطبشه عليه السلام ولا نأخذ فيهم كلام أغراض ولا أضداد ولا نقبل عليهم رشوة ولا دفيعة ولا غير ذلك بما أنهم عمروا الدير المذكور وأنشأوا أرزاقه وابتاعوه من أموالهم وبأتعابهم لاعراقهم لأنفسهم وذواتهم لا لغيرهم... ولهم علينا حق الحماية والرعاية والكرامة وقيام الناموس واستخلاص حقهم من أي من كان وما لنا عليهم سوى مال الميري كعادة البلاد. وقد أشرطنا لهم ذلك بقول الله ورأي الله وكتاب الله وأوليائه وأنبيائه وقول أهل المروّة أننا على ما نحن شارحون لا نغير ولا نبدل معهم أبداً ولا نولج موضعهم أحداً ولا نقبل عليهم شيءاً أصلاً لا من بطرك ولا من مطران ولا من شيخ ولا من فلاح ولا من غيرهم من أي كان بل يكونوا عندنا بمقام أنفسنا وأعيالنا»، أرشيف دير مار يوحنا الخنشارة، دفاتر الحجج، دفتر رقم 28، حجة رقم 46.

(34) المصدر نفسه، الحجة الرقم 90.

وكان «بصحة عقله وذهنه، بخاطره ورضاه وكفلنا نحط شهادتنا وختمنا هذا الذي صار قدامنا ونشهد به والله أكبر الشهود...»[35].

مما يجدر التوقف عنده في مجال تزايد قوة ونفوذ الرهبان في منطقة المتن بعد حوالى أربعين سنة من استقرارهم في دير مار يوحنا الخنشارة وشرائهم الأملاك الواسعة من الأمراء اللمعيين، هو أنهم حصلوا من الأمراء حتى سنة 1751 على ثلاثة صكوك خطية يتعهّدون فيها بحماية الرهبان وأملاكهم من التعديات[36]. ولكن بعد سنة 1751 لا يوجد أي صك حماية في أرشيف دير الخنشارة وكأن الرهبان بلجوئهم إلى حماية الأمير الشهابي الحاكم لجبل لبنان أصبح بإمكانهم التخلّي عن الحماية اللمعية. حتى اننا نرى الرهبان، منذ سنة 1757 على خلاف مع أهالي المنطقة أنفسهم حول حدود الأملاك التي تخصّ الدير بحيث اتهمهم بعض الأهالي بالتعدّي على حدود أملاكهم، وكان أول خلاف مع منصور سماحا حول حدود حرج في منطقة القطلية في الخنشارة[37].

كما تمتّع الرهبان منذ نهاية القرن الثامن عشر بحماية الأمير بشير الثاني الذي ضمن شخصيّاً سنة 1838 تنفيذ تعهد خطّي قام به أهالي الخنشارة لمصلحة رهبان دير مار يوحنا وفيه التزموا بدفع بند جزائي للأمير الحاكم في حال إخلالهم بتنفيذ هذا التعهد: «نتعهد بعدم جعل طرقاتنا في كروم الدير بل في الدرب السالك. والذي منا يمشي هو أو أولاده أو حريمه أو دوابه يدفع لمطبخ سعادته (الأمير بشير شهاب) مبلغ 500 غرشاً...»[38]. وكنا قد رأينا سابقاً أن الأمراء اللمعيين أنفسهم، محمّد وملحم وعلي، كانوا قد تعهّدوا سنة 1848 بدفع بند جزائي للأميرين الشهابيين ملحم ومنصور مقداره 2000 غرش.

(35) المصدر نفسه، الحجة الرقم 94.
(36) المصدر نفسه، الحجج الأرقام 20 و46 و50.
(37) المصدر نفسه، الحجة الرقم 54.
(38) المصدر نفسه، الحجة الرقم 138.

الخلاصة

إن انتقال أملاك اللمعيين إلى الرهبان الشويريين في المتن وتراجع نفوذهم لمصلحة الإكليروس وبدعم من الأمراء الشهابيين، ما هو إلاّ نموذج لما جرى في مناطق أخرى من جبل لبنان في القرن الثامن عشر لمصلحة رهبانيات ومؤسسات دينية أخرى.

إن دراسة هذا التحوّل من خلال أرشيف دير الخنشارة تظهر أهمية الأرشيف الخاص بالمؤسسات الدينية من أديار ومراكز بطريركية وأسقفية ومحاكم شرعية، لكتابة تاريخ لبنان الاقتصادي والاجتماعي وحتّى السياسي في العهد العثماني، وخاصة في القرن الثامن عشر حيث يندر وجود أرشيف خاص بالعائلات المقاطعجية يمكن أن يوازيه أهمية.

وفي مطلق الأحوال، فإن الأرشيف المحلّي لا يغنينا عن دراسة الأرشيف العثماني الموجود في اسطمبول وأنقره والذي لم يحظَ حتى اليوم بالاهتمام الكافي من قبل المؤرخين اللبنانيين. إن العودة مباشرة إلى الأصول العثمانية لدراسة التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مختلف المناطق اللبنانية في العهد العثماني، من شأنها أن تلقي الأضواء على الكثير من النواحي التي لم تتوضح بعد في كتابة تاريخنا، وأن تزيل الكثير من المعميات والأفكار المسبقة. وما تأسيس الجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية وتنظيمها هذا المؤتمر إلا محاولة جادّة في هذا المجال.

الالتزام في شمال لبنان
من خلال بعض الوثائق العثمانية

عصام خليفة

أولاً ـ من نظام التيمار إلى نظام الالتزام

سأحاول في الموضوع الذي أعالجه أن أطرح بعض الملاحظات الأوليّة حول نظام التيمار ونظام المقاطعة أو الالتزام، منطلقاً في ذلك من بعض الوثائق التي اطلعت عليها في «الباشبكنليك أرشيفي»، وكذلك من بعض الدراسات لباحثين في التاريخ العثماني. والسبب الذي حدا بي إلى ذلك هو الخلط القائم بين هذين النظامين لدى أكثريّة الباحثين عندنا.

وأجد من الواجب التوقّف عند بعض الملاحظات:

1 - نظام التيمار، كما نظام الالتزام، هما مرتبطان بآليّة الضرائب في الدولة العثمانية.

2 - الضرائب، كما هو معروف، كانت مقسّمة إلى ثلاثة أنواع:
- الضرائب العاديّة (رسومي عرفيّة).
- والضرائب الدينيّة (رسومي شرعيّة).
- والضرائب غير العاديّة (أفاريز ديوانيّة).

3 - إنّ ملاحظاتنا تتناول فقط بعض المناطق من ولاية طرابلس. وهذه الولاية تغيّرت تقسيماتها الإداريّة بين فترة وأخرى، وكذلك تغيّرت مساحتها وعدد نواحيها وقراها بين القرنين السادس عشر والثامن عشر. فتبعاً لأوّل إحصاء عثماني جرى العام 1519[1]، يمكننا إيراد النواحي التالية ضمن لبنان

(1) الباشبكنليك أرشيفي، الطابو دفتري الرقم 68.

الحالي، فتوح بني رحّال (فتوح كسروان لاحقاً)، منيطرة، جبيل، البترون، الكورة، أنفة، بشرّي، زاوية، ضنيّة، عرقا، عكّار[2].

4 - في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر نلاحظ وجود نواح جديدة، منها ناحية الشعرا وناحية الهرمل وغيرهما، كما نرى اندماج أو انفصال نواح أخرى عن ولاية طرابلس.

5 - في فترة ازدهار نظام التيمار، في القرن السادس عشر، كان هناك وجود لنظام الالتزام على نحو هامشي.

6 - كلّ الأراضي الزراعيّة، في القرن السادس عشر، كانت ملكاً للدولة باستثناء ما كان مخصّصاً للأوقاف[3]، وباستثناء الأراضي التي تقوم عليها البيوت، فقد كانت ملكاً خاصّاً، وأراضي الدولة كانت تسمّى أراضي الميري.

7 - هذه الأراضي كانت تقسم إلى إقطاعات تتبع للسلطان أو لأعضاء أسرته وأهل الخدمة في القصور أو الموظفين المدنيين، أو تخصّص لتموين قلاع الحدود أو السباهية وكبار ضبّاطهم[4].

8 - التيمار، بالنسبة للباحثين العثمانيين، ليس سوى هبة معطاة من السلطان مقابل مشاركة الموهوب بالمهمّات العسكريّة للدولة[5].

9 - ثمّة أنواع في التيمار تبعاً لمصدر الدخل، إذ هناك:

ـ **التيمار الزراعي**: أغلبية التيمارجيين يستمدّون مداخيلهم من أوساط زراعيّة. وهذا يعني أنّ السباهي يتمتّع بالضرائب التي يدفعها الفلاح.

---

(2) مع العلم أنّ ثمّة نواحي أخرى في ولاية طرابلس، ضمن سوريا الحاليّة، منها نواحي حصن الأكراد، مناصف، صافيتا، ميعاد، خوابي، ضاحية قدموس، عليقة، منيقة، كهف، قليعة، مرقب وبانياس، جبلة، بلاطنس، صهيون، لاذقيّة.

(3) جب وبون: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، ج 2، دار المعارف بمصر، ص 55.

(4) المرجع نفسه، ص 56.

(5) Nicoara Beldiceanu, Le Timar dans l'Etat Ottoman, 1980, Wiesbaden, P. 38.

ـ التيـمار الـمختلط: ثمّة تيمارات مداخيلها زراعيّة ريفيّة ومدينيّة. وهذا النوع كان يستلمه في أغلب الأحيان الصوباشي، أو السنـجق بك أو غيرهما من الموظّفين الكبار.

ـــ التيـمار الـمديني: وهو مرتكز على تحصيل الضرائب المدينيّة. كالضرائب المفروضة على الدكاكين وعلى المطاعم والمصابغ، أو تلك المجموعة من منتجات الخل والنبيذ أو المواد الغذائيّة أو الحبوب وغيرها.. وتيمار المدينة لا يرتبط بمساحة جغرافيّة محدّدة، كما هو الحال بالنسبة لتيمار الريف(6).

10 - في نظام التيمار توزع واردات كلّ «لواء» أو «ناحية» بين السلطان، والمير لواء أو المير ميران، وعدد كبير من أصحاب التيمار أو «الزعامت»، ثمّ مؤسسات الوقف المتنوّعة.

11 - في نظام التيمار كان السباهيون يقيمون في إقطاعاتهم ويمارسون نوعاً من السلطة التشريعية ازاء فلاحيهم، ولكنّهم كانوا تحت رقابة من جانب الحكومة المركزيّة، وكانت أراضيهم تخضع لعمليات مسح دوريّة لأغراض تتعلّق بالضرائب(7).

12 - ابتداءً من القرن السابع عشر فصاعداً، ونظراً لتزايد احتياج الحكومة للأموال السائلة، وهو التطوّر الناجم عن التغيّر في نمط تسليح الجيش ثمّ جاء التضخّم ليزيده حدّة، ازداد استيلاء السلاطين على أراضي فئة السباهي عند وفاتهم، وكانت هَذه الأراضي الجديدة المستولى عليها تسلّم إلى جباة الضرائب، الذين أصبح لهم الحق في جبايتها من رقعة محدّدة من الأرض. وهكذا في القرن الثامن عشر أصبح نمط الالتزام سائداً(8).

---

(6) يمكن مراجعة المرجع السابق لمزيد من التفاصيل.

(7) د. شارل عيساوي: **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، ترجمة سعد رحمن، دار الحداثة، 1985، ص 255.

(8) المرجع السابق، ص 256.

13 ـ ثمة أسباب رئيسيّة أخرى أدّت إلى انهيار نظام التيمار وقيام نظام الالتزام، منها:

أ ـ تدفق الفضّة نحو الدولة العثمانيّة (خاصة من الولايات المتحدة) الأمر الذي أحدث اضطراباً اقتصاديّاً وأثّر على نظام الأراضي.

ب ـ ضعف الحكومة المركزيّة وترك تسجيل الأرض.

ج ـ إهمال الحكومات العثمانيّة لجيش «السباهي» نظراً لقدرة المشاة، بأسلحتهم الناريّة، على الوقوف في وجه الجيوش الأوروبيّة.

د ـ استيلاء رجال البلاط والحرس والموظفين الرسميين في الأقاليم على الإقطاعات وتحويلها أملاكاً خاصّة، كما أنّ عدداً كبيراً من الضيع التي كانت تخصّ الفلاّحين انتقلت إلى ملكية الجنود. وهكذا، فإنّ سبب تراجع نظام التيمار يرتبط بتحوّل أراضي الخاص والتيمار التي كانت سابقاً في عهدة البكوات والباشوات وغيرهم من رجالات الدولة، باتجاه السيطرة المباشرة لخزينة الدولة حتّى وزّعت بالالتزام، أي بدل أن تعيّن الدولة العائدات من السناجق للباشوات والخاص للبكوات أعطت المقاطعات للملتزمين أو لحكّام يتصرّفون كملتزمين.

هـ ـ أصبحت الأراضي الحكوميّة ـ نتيجة لفساد نظام السباهي في الأقاليم ـ خاضعة لنظام جديد من الإيجار يسمّى: «المقاطعة أو الالتزام»[9].

و ـ أحدث انتشار نظام الالتزام نشوء طبقة قويّة من الملتزمين سيطرت على مجمل عائدات الدولة. كما انخرطت أكثر في مسؤوليّات الإدارات الإقليميّة. وبالإجمال تألفت شرائح الملتزمين من أناس جمعوا أموالاً طائلة وعاشوا في مراكز مدينيّة. وفي غالب الأحيان

(9) **الثقافة الإسلاميّة والحياة المعاصرة**، جمع وتقديم محمّد خلف الله، مكتبة النهضة المصريّة، القاهرة، لا تاريخ، ص 449.

كانوا إمّا حرفيين أو من كبار التّجار الذين تعاطوا تجارة بين المناطق وقاموا بعمليات نقدية.

ثانياً ـ مقوّمات وآليّة نظام الالتزام في الدولة العثمانيّة

الالتزام هو ـ كما تحدّده انسيكلوبيديا الإسلام ـ نمط من أشكال تسديد الضرائب في الدولة العثمانيّة[10]. ولزم المال فلاناً وجب عليه، وألزم المال أوجبه عليه، التزم فلان القرية والعشر وغيرهما أي ضمنها بمال معين يدفعه للحاكم بدل ريعها[11]. إنه يعني بيع ضرائب إقليم ما لمدة سنة أو أكثر، لأحد المتنفذين الذين عرفوا بالملتزمين، لكي تضمن الدولة لخزينتها مدخولاً معتبراً ومحدّداً[12]. ذلك أن الدولة لم يكن لديها جيش من الموظفين كما هو في زماننا الحاضر. فكانت تفرد الخدمات أو الجبايات فتجعلها مقاطعة بمعنى انحصار في أكثر الأحيان. فالمقاطعة هي ما أفرد من أقلام دخل الخزينة من جباية (كجباية أعشار وخراج الخواص السلطانية أو جباية جزية نصارى أو جمرك ميناء..) وكانت المقاطعة تضمن بالمزايدة، فمن زاد وجاء بكفلاء معتبرين التزم المقاطعة (لمدة معينة) وكان يعبر عنه بـ (تحويل) ويمكن الجمع بين تحويلين أو ثلاثة، كما أنه كان باستطاعة أي كان أن يزيد في سعر المقاطعة قبل انقضاء التحويل ويلتزمها ابتداءً من يومه حتى آخر التحويلة. ويحاسب الملتزم الأول على حساب قسط اليوم، أي على ما يجب على ذمته من حاصل قسمة بدل الالتزام على عدد أيامه مضروباً بعدد الأيام التي تصرّف بها بالمقاطعة. ومن لا يستطع أداء ديونه يصادر شخصيّاً ثم يصادر كفلاؤه إن لم يؤدّوا مقدار ما كفلوه به، إذ ليس من المشترط أن يلتزم كل واحد منهم بكل المبلغ، ثمّ يسجن هو وقد يقتل. فالملتزم يضطر لأن يجبي

(10) Encyclopédie de l'Islam, N. E. T III, Paris, 1971, P. 1182.

(11) سعيد الشرتوني، **أقرب الموارد في فصح العربيّة والشوارد**، ج 2، المطبعة الشرقيّة، بيروت، 1889، ص 1140.

(12) ناصر الدين سعيدوني، **نظرة في أراضي الميري ببلاد الشام** ـ دراسة نشرت في المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ج 1، ص 371.

على الأقل ما يفي بقسط اليوم بالإضافة إلى نفقاته الضروريّة على الأقل، ثم الحصول على ربح إذا أمكن. فإنّ إمكان إحالة المقاطعة خلال التحويل إلى من يزيد يقلّل بالتالي من نصيب الربح للملتزم الأخير. ولهذا كان على الملتزم ألاّ تفوته الفرصة في تحصيل وجباية نصيب من المال ولو كان ذلك في غير صالح اقتصاديّات البلاد[13].

وكان يتوجّب على الملتزم المعروف أيضاً بالعميل ـ أو العميل دار ـ وهو الذي يصرّح عن المزاد أو يشترك شخصيّاً بالعقد أن يقدّم دفعات على مبلغ معيّن تقرّر الشروط المطلوبة (الشرطنامة)، وغالباً ما كانت تتطلّب هذه الشروط دفعة أولى نقداً، تتبعها أقساط شهريّة أو فصليّة أو نصف سنويّة. وبموجب هذه الشروط كان على الملتزم أن يقدّم جميع أملاكه ضمانة، كما كان يجب عليه، في الآن نفسه، أن يعرض ضمانات إضافيّة يعتمد على قيمتها.

وبالرغم من كون الالتزام عمليّة تبادل تجاري، فقد كانت هذه العمليّة تخضع لشروط أخرى. فقد كانت الدولة تحتفظ لنفسها بحق التدخّل في أية مرحلة من مراحل تحصيل الالتزام. فلو قدّرت عائدات مقاطعة أقلّ بكثير من قيمتها الفعليّة، فكان يحقّ للدولة أن تبطل عقد الالتزام دون أيّ تعويض للملتزم. وكان هناك موظف حكومي يدعى أميناً يعيّن لكلّ ملتزم، ومهمّته التدقيق في الحسابات. ومن جهة أخرى، كان يطلب من مديري المقاطعات مساعدة الملتزمين في جباية العائدات وتوفير فرق الجباة متى دعت الحاجة. وقد أدّى هذا الشرط الأخير إلى تقارب بين الملتزمين من جهة، والإدارة الإقليميّة للدولة من جهة أخرى.

وكان باستطاعة الملتزم أن يقسّم مقاطعته إلى وحدات صغيرة ويبيعها بدوره إلى ملتزمين ثانويين.

وقد نتج عن ذلك سلسلة من الملتزمين المعتمدين بعضهم على بعض ضمن خط عمودي يمتد من عاصمة السلطنة إلى أصغر قضاء.

(13) من مقال لخليل ساحلي أوغلو، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق، ج 1، لا تاريخ، ص 143.

وفي البداية كانت القاعدة تنصّ على استثمار المقاطعة لمدة لا تزيد عن سنة أو ثلاث سنوات. ومع الوقت تغيّر هذا التدبير ومنح الملتزمون بأعداد متزايدة حقوقاً في مقاطعاتهم لمدى الحياة، وفي بعض الأحيان أدت إلى إعطاء ورثتهم حقوق الأفضلية بالمزاد. وهذا التدبير الجديد عرف بالمالكانة والذي بنتيجته أعطى الملتزم نوعاً من الملكية على أراض امتدت وشملت قرى بكاملها. ومهما يكن من أمر، فإن الحصول على التزام ما، في مطلق مقاطعة، كان يعني إضفاء نوع من الثراء والغنى لصاحبه على وجه الإجمال. وهذا الثراء كان غالباً غير واضح، أو بمعنى آخر غير شرعي. والثراء يحمل الملتزمين على التزام عقود أكثر أهميّة فيتمّ، بذلك، اكتساب ثروة أكبر ومكانة أسمى في فترة من الزمن قصيرة نسبياً.

وهكذا، فإنّ الانتشار الواسع لنظام الالتزام في الإدارة الماليّة للدولة العثمانيّة، وما صحبه من صعود طبقة جديدة من الملتزمين، هو من أهمّ التحوّلات التي عرفها التاريخ العثماني بشكل عام[14].

ثالثاً ـ دفتر الماليدين الرقم 6747
حول التزام مقاطعات من ولاية طرابلس

الوثائق التي بين أيدينا وعددها 5 مصوّرة من أرشيف (الباشبكنليك أرشيفي) من الدفتر الرقم 6747 تحت عنوان عام: ماليدين مدوّر.

وتحت هذا العنوان تندرج مجموعات من الدفاتر. هذه الدفاتر منها ما يتعلّق بـ:

- أي الضريبة التي تدفع عند تحرّك الجيش إلى الجبهة من قبل بعض السكّان. 1 - Bedel - I nüzul
- ضريبة العوارض (في أوقات عسيرة تفرض الدولة على المكلّفين ضرائب استثنائيّة). 2 - Hane - I avariz

(14) يمكن مراجعة عدّة دراسات للمؤرّخ التركي الكبير اينالجيك.

ـ فواكه أو أشياء أخرى تباع للجيش. 3 - Bedel - I sursät

ـ حسابات مصاريف الخزينة. 4 - Kuyud - I mesarifat

ـ هي الدفاتر التي تحتوي أوامر النقل أو التبديل أو التعيين للتيمارجيين. 5 - Timar deft.

ـ الدفاتر المتعلّقة بأجور الجيش. 6 - Mevacib deft.

(المواجب أو العلوفات التي تدفع نقداً لأفراد الجيش في الأصل مرّة في نهاية كلّ ثلاثة أشهر، ولكن كان ذلك متعثراً فكانت تدفع مرّة كلّ ستّة أشهر أو مرّة كلّ سنة. فدفاتر المواجب هي التي تسجّل الأجور حسب أسماء الجند. فيكتب اسم الجندي وتحته أجرته اليوميّة ومجموع اليوميّات إذا ضرب بعدد أيّام الثلاثة أشهر يشكّل المبلغ الذي يطلق عليه المقرّر أو قسط الواجب).

ـ الدفاتر التي تتضمّن أوامر الدفتردار (للالتزام وغيره). 7 - Ahkam Maliye deft.

ـ الأوامر المتعلّقة بنقل الذخائر أو التحصينات العسكريّة. 8 - Muhim mät deft.

ـ أحكام التوظيف أو الشكايات التي يتمّ النظر فيها. 9 - Beravat ve Ahkam - I Sikayat.

ـ الدفاتر التي تتضمّن أسماء بعض الملتزمين الذين لم يؤدّوا ذمّتهم، فتسجّل الأسماء مع مقدار المبلغ المتبقي عليهم. 10 - Zimmet deft.

ـ الميزانيات في الغالب أو دفتر جورنال الخزانة. 11 - Irade ve masraf.

ـ ميزانيات الولاية أو الدولة. 12 - Muhaseb Icäl.

ـ الوظائف الشاغرة. 13 - Mahlulät.

ـ أي قيود التزامات المقاطعات والدفتر. 14 - Kuyudu Makataat.

الدفتر الذي صوّرنا منه هذا الصنف. عدد صفحاته 120 ص. طوله 32 سنتم. عرضه 23 1/2 سنتم. ورقه صقيل مقوّى. وخطّه غير واضح إجمالاً. مع العلم أنّه ليس مكتوباً بخط السياقة الذي يمتاز بشكله الهندسي وإهمال النقط ممّا يجعل قراءته صعبة على مَنْ لم يمارسها.

إنّ نسبة كبيرة من دفاتر الماليدين مدوّر تستعمل أرقاماً هي غير الأرقام الهندية المعروفة.

ما هي العناوين العامّة لمضمون صفحات هذا الدفتر؟

ص 4/ مقاطعة آل عرب موسى در عهدة سلهب آغا ملتزم مقاطعة عكّار.

ص 5/ مقاطعة كمرك طرابلوس شام در عهدة. الحاج ابراهيم آغا ملتزم كمرك مزبور من أول مارت 1152 إلى سنة كاملة.

ص 6/ مقاطعة عكّار كاملة در عهدة سلهب آغا من أول مارت 1152 إلى سنة كاملة.

ص 7/ مقاطعة طرطوس.

ص 8/ مقاطعة كوره در عهدة مير أحمد من أول مارت 1152 حتى سنة.

ص 9/ مقاطعة قرية انفة در عهدة مير أحمد ومير موسى من أول مارت سنة 1152.

ص 10/ مقاطعة التزام شعرا در عهدة مصطفى آغا وحسن آغا وجه اشتراك واحد 1152.

ص 11/ مقاطعة ضنيّة در عهدة مقدم أحمد ملتزم نصف حصة.

ص 12/ مقاطعة احتساب نفس طره بلوس (كذا) شام سنة 1153.

ص 13/ مقاطعة حمص.

ص 14/ مقاطعة صافيتا.

ص 15/ مقاطعة زاوية در عهدة حسن آغا وكنعان بن ظاهر أول مارت 1152.

ص 16/ مقاطعة ميزان حرير نفس طره بلوس شام در عهدة (ولمرء؟) أول مارت 1152 (لا اسم).

ص 17/ مقاطعة نفس جبيل وبلاد جبيل وجبة در عهدة شيخ اسماعيل بن حمادة من أول مارت 1152.

ص 18/ مال مقاطعة قرية راس وتوابعها.

ص 19/ بياض.

ص 20/ مقاطعة البترون در عهدة شيخ علي ضامن واجب مارت سنة 1152.

ص 20 ـ 21/ مقاطعة بعض البترون در عهدة حسين حيدر عن واجب مارت سنة 1152.
وكذلك مقاطعة حمادة واجب مارت سنة 1152.

ص 22/ ليست هامّة.

ص 23/ الزاوية.

ص 24/ مقاطعة صافيتا.

ص 25 ـ 29/ بياض.

ص 30 ـ 31/ عن مال مقاطعة طرطوس عن واجب مارت سنة 1153.

ص 32 ـ 33/ عن مال مقاطعة صافيتا.

ص 34/ عن مال مقاطعة احتساب واجب مارت سنة 1153 (ربما متأخرات).

ص 35/ بياض.

ص 36/ مقاطعة حمص.

ص 37/ بياض.

ص 38/ عن مال مقاطعة عرب آل موسى در عهدة مير سعيد سنة 1153.

ص 39/ بيضاء.

40 ـ 41/ عن مقال مقاطعة عكار صاحب أمين عبدو الرحمن افندي واجب مارت سنة 1153.

ص 42 ـ 43/ عن مال مقاطعة كورة در عهدة مير علي وشيخ عساف مواجب مارت سنة 1153.

ص 44 ـ 45/ عن مال مقاطعة زاوية من جانب شيخ ضاهر مواجب مارت سنة 1153.

ص 46 ـ 47/ عن مال مقاطعة ضنيّة در عهدة شيخ أحمد بر مواجب مارت سنة 1153.

ص 48 ـ 49/ عن مال مقاطعة شعرا در عهدة ممنطق آغا دندش وسليمان آغا دندش بر مواجب مارت سنة 1153.

ص 50/ بيضاء.

ص 51/ عن مال مقاطعة ميزان حرير مواجب مارت سنة 1153.

ص 52/ بيضاء.

ص 53/ عن اسكلة طرابلس (3 أسطر فقط).

ص 54/ تتمة مقاطعة جبة.

ص 55 ـ 56/ عن مال مقاطعة جبة در عهدة أبو ناصيف، واجب مارت سنة 1153.

ص 57/ منطقة جبيل ونفس جبيل در عهدة شيخ اسماعيل حمادة بر مواجب مارت 1153.

ص 58/ بياض.

ص 59/ مال مقاطعة صوباشي نفس طرابلوس شام.

ص 60/ كتابة غير مفهومة قليلة في الصفحة.

ص 61 ـ 62/ بيضاء.

ص 63/ مقاطعة كمرك أسكلة.

ص 64/ مقاطعة كمرك أسكلة.

ص 65/ مقاطعة كمرك أسكلة.

ص 66/ بيضاء.

من صفحة 67 حتى صفحة 73 بعض الصفحات بيضاء وبعضها الآخر فيها عدة أسطر حول الحنطة والصابون.

من صفحة 74 حتى صفحة 99 بيضاء.

ص 100/ عدة أسطر.

ص 101/ عن أموال حرير طرابلوس.

ص 102/ كتابة غير مفهومة.

ص 103/ بيضاء.

ص 104 ـ 105/ مقطوعات مال حرير. جردة على كلّ المقاطعات في ولاية طرابلوس.

ص 106 حتى ص 108/ مقطوعات مال جزية سنة 1153.

ص 109 حتى 113/ بيضاء.

ص 114 ـ 115/ غير مفهومة.

ص 116 ـ 120/ بيضاء.

انطلاقاً من هذا العرض السريع لمضمون الدفتر، نستنتج عدة أمور:

1 ـ وجود المقاطعات الجغرافية التالية التي تشكّل جزءاً من ولاية طرابلوس عكار ـ طرطوس ـ كورة ـ قرية أنفة ـ شعرا ـ ضنيّة ـ نفس طرابلوس ـ حمص ـ صافيتا ـ زاوية ـ مقاطعة نفس جبيل وبلاد جبيل ـ مقاطعة البترون ـ مقاطعة بعض البترون ـ جبة.

2 ـ وجود مقاطعات لأسماء موارد اقتصاديّة معيّنة مقاطعة كمرك طرابلوس شام ـ مقاطعة ميزان حرير نفس طرابلوس شام.

3 ـ وجود مقاطعات بأسماء علم أو موظفين عسكريين. مقاطعة آل عرب موسى ـ مقاطعة صوباشي نفس طرابلوس شام ـ مقاطعة حمادة (20).

4 ـ يمكن أن نتعرّف على أسماء الملتزمين قبيل العامين (1152 ـ 1153 هـ./ 1739 ـ 1740 م.).

- سلهب آغا ملتزم مقاطعة عكار (1152 هـ.).
- الحاج ابراهيم آغا ملتزم كمرك طرابلوس شام.
- الأمير أحمد ملتزم مقاطعة كورة (سنة 1152 هـ.).
- الأمير أحمد والأمير موسى ملتزماً قرية أنفة.
- مصطفى آغا وحسن آغا ملتزما مقاطعة شعرا (سنة 1152 هـ.).

- المقدّم أحمد ملتزم نصف حصة مقاطعة الضنيّة.
- حسن آغا وكنعان بن ظاهر ملتزماً مقاطعة الزاوية.
- الشيخ اسماعيل بن حمادة ملتزم نفس جبيل وبلاد جبيل وجبّة بشرّي (1152 هـ.).
- الشيخ علي ضامن ملتزم مقاطعة البترون.
- حسين حيدر (حمادة على الأرجح) ملتزم مقاطعة بعض البترون.
- الـمير سعيد ملتزم مقاطعة عرب آل موسى (1153 هـ.).
- أمين عبدو الرحمن أفندي ملتزم مقاطعة عكار (1153 هـ.).
- الشيخ ضاهر ملتزم مقاطعة الزاوية (1153 هـ.).
- الشيخ أحمد ملتزم مقاطعة الضنيّة (1153 هـ.).
- ممنطق آغا دندش وسلمان آغا دندش ملتزما مقاطعة الشعرا (1153 هـ.).
- الشيخ اسماعيل حمادة ملتزم جبيل ونفس جبيل (1153 هـ.).

5 ـ تغيير في الملتزمين بين سنة وأخرى.

- في مقاطعة عكّار حلّ أمين عبدو الرحمن أفندي العام 1153 هـ. مكان سلهب آغا الذي كان ملتزماً للمقاطعة نفسها العام 1152 هـ.
- في مقاطعة الشعرا حلّ الدندشان (ممنطق وسلمان آغا) محلّ مصطفى وحسن آغا.
- لا ندري إذا كان المقدّم أحمد الذي كان ملتزماً نصف مقاطعة الضنيّة العام 1152 هـ. هو نفسه الشيخ أحمد ملتزم المقاطعة كلّها العام 1153 هـ.
- مقاطعة آل عرب موسى أصبحت في يد الـمير سعيد العام 1153 هـ. بعدما كانت العام 1152 هـ. في يد سلهب آغا.

– الشيخ ظاهر أصبح وحده ملتزماً على الزاوية العام 1153 هـ. بعدما كان يتقاسم الالتزام نفسه مع حسن آغا العام 1152 هـ.

رابعاً ـ خلاصات من خلال خمس وثائق تضمّنها الدفتر الرقم 6747

ما هي الخلاصات التي نستنتجها انطلاقاً من بعض الصفحات التي سمح لنا بتصويرها؟

1 ـ حول مقاطعة الكورة (ص 8) بعهدة المير أحمد

أ ـ هناك إشارة إلى أنّ الشرطنامة توجب دفع 18 ألف (قرش) على الأرجح.

ب ـ ثمّة إشارة إلى زيادات يجب دفعها فوق هذا المبلغ فيصل إلى 31500 قرش.

ج ـ ثمة جدولان، واحد منهما بالمدفوعات على الأرجح، لجهة اليمين وحسب التواريخ (13 دفعة) يبلغ المجموع 10,030 قرشاً وهذا المبلغ يتعهّد به المير أحمد.

د ـ أمّا المير علي فيتعهّد مع المير قاسم بدفع 1000 قرش.

هـ ـ في الجدول المقابل لائحة بما قدّمه بعض الأمراء ممّا يوصل المبلغ إلى 18 ألفاً.

2 ـ حول مقاطعة البترون (ص 20)

أ ـ المبلغ المتوجب دفعه 600 قرش وقرش واحد يضاف إلى ذلك 349 (فندقلي).

ب ـ المقاطعة بعهدة الشيخ علي ضامن عن واجب مارت سنة 1152 هـ. (1739 م.).

ج ـ ثمّة إشارة إلى مقاطعة بعض البترون بعهدة حسين حيدر عن واجب مارت سنة 1152 هـ.

د - المبلغ المتوجب تسليمه 1074 قرشاً. يضاف إليه مبلغ 798 (فندقلي).

هـ - مقاطعة حمادة وهي التزام للشيخ حسن حيدر حمادة. تقدّم تمسكاً ختم حسن حيدر نفسه ومبلغ التمسك 748 قرشاً أو (فندقلي).

3 ـ حول مقاطعة الجبّة بعهدة أبو ناصيف واجب مارت 1153 هـ.

(ص 55 و56):

أ - ثمّة لائحة مبوبة مختلطة مسيحيّة وإسلاميّة ومقابل كلّ اسم تاريخ زمني ومبلغ معيّن من المال يجب تقديمه.

ب - عدد الأسماء 93 تقريباً، بعضها مكرّر مرّات عدّة.

ج - مجموع المبلغ المتوجب دفعه من قبل مقاطعة الجبّة هو 9922 قرشاً[15].

4 ـ حول مقاطعة جبيل ونفس جبيل بعهدة الشيخ اسماعيل حمادة[16] ــ واجب مارت 1153 هـ.

(ص 57)

مجمل المبلغ المتوجب دفعه من قبل هذه المقاطعة هو في حدود 13957 قرشاً.

---

(15) لكي نأخذ فكرة عن القوّة الشرائيّة للقرش نورد النص التالي (أوّل ك1 1729 م.):
«القمح عندنا بقرشين وربع للشنبل الواحد... والحرير ما له مشترى، والقرش عزيز ورطل الحرير بعشرة قروش. والمعاملة بين الناس بالحرير...» مجموعة اللبودي، تقديم الأباتي بطرس فهد، الكسليك، 1988، ص 126.
وكذلك جاء في «الغرر الحسان» للأمير حيدر الشهابي، في أخبار سنة 1161 هـ: «وفي هذه السنة كان غلاء عظيم حتّى انباعت غرارة القمح باثنين وستّين قرشاً. وغرارة الشعير بأربعة وعشرين قرشاً...» لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، طبعة رستم والبستاني ج 1، بيروت، 1969، ص 37.

(16) «في هذه السنة (1738) الشيخ اسماعيل حمادة تقوّى على أولاد الشيخ أحمد، وحكم الجبّة. وكان الدلول قدّمه المطران الياس. وبعد أن طفّروا المشايخ أولاد الشيخ أحمد صار ضيم وضيق على البلاد، وتهتّك الذي ما صار مثله في جبة بشراي أصلاً. وقد اجتهد حضرة المطران وحزبه على دهك (هدم) ديورتنا التي في الجبّة، والله ما قدّره على ذلك، ربّما أنّه ما انتفع بقدر ما انضرّ هو، ولكن ديورتنا =

خامساً ـ بين نظام الالتزام ونظام التيمار في شمالي لبنان

إنّ مقارنة سريعة بين نظامي التيمار والالتزام تحملنا على إيراد بعض الملاحظات الأساسيّة:

1 - في نظام التيمار ثمّة دقّة في تسجيل المناطق التابعة للدولة بشكل منتظم. وثمّة عناية في إحصاء السكّان والحياة الاقتصاديّة. وكان يتمّ تدوين هذه المعلومات من قِبل كتّاب الولاية الذين كان يطلق على كلّ منهم «محرّر ممالك». ويترتّب على هذا الإحصاء، الذي يجري كلّ ثلاثين سنة تقريباً، تحديد عدد السكان القادرين والمكلّفين بدفع أنواع معيّنة ينصّ عليها في «قانون نامة» كلّ لواء أو ولاية على حدة. كما كان الكتّاب يعيّنون أوضاع الأراضي وأنواع محاصيلها، وما إلى ذلك[17]. لا بل كان هناك تدوين لأسماء الذكور أرباب الأسر (الخانة) والراشدين العازبين (مجرّد) وتفاصيل الضرائب على الانتاج والحيوانات (زيت، عنب، نحل، ماعز، معاصر الزيت والعنب، الحرير، الطواحين، الحبوب الخ...).

بينما في نظام الالتزام ـ على الأقل بالنسبة لما اطلعنا عليه من وثائق متعلّقة بولاية طرابلس ـ لم يكن ثمّة إحصاءات دقيقة للسكان وكذلك لم يكن هناك معرفة مفصّلة لمجمل الأوضاع الانتاجيّة على الصعيد الاقتصادي. وانطلاقاً من الدفتر الذي استعرضنا بعض مضمونه نلاحظ عدم

= خسروا كثيراً. والآن البعض من المشايخ وأولاد الشيخ أحمد اصطلحوا مع الشيخ، والبعض لا، وسليمان باشا العظم انعزل من الشام والأمير ملحم الشهابي حكم بغصب عن باشا صيدا الذي هو ابراهيم باشا ابن العظم، ومشايخ الغساطنة مفتونين مع بعضهم، مثل ما يكون الله تخلى عنهم».
مجموعة اللبودي، المرجع السابق، ص 280.
وفي السنة نفسها 1728 ذكر اللبودي عن الشيخ اسماعيل حمادة أنّه «حكم الجبّة (بشراي) في هذه السنة وطرد مشايخها. وهذه التدابير خسّرت أهل الجبّة انوف من خمسة عشر كيساً عن المعتاد...»
المرجع السابق، ص 296
وفي 22 ك2 1740 جاء في مذكّرات اللبودي
«... وناهيك من بلاد مبلبل والغرش يلعب».
المرجع نفسه، ص 356.

(17) محمّد ايشرلي ومحمّد تميمي، **أوقاف وأملاك المسلمين في فلسطين**، استانبول، 1982، ص.ط.

الدقّة في التسجيل والسهو والإهمال والركاكة في اللغة والفوضى في التنظيم، الأمر الذي يدلّ على سوء الإدارة وتقصير لدى الكاتب.

2 - في نظام التيمار ثمّة سلطة مباشرة من قبل الدولة عبر التيمارجيين على المنطقة، بينما مع نظام الالتزام هناك سلطة بالوكالة عبر الملتزمين الذين غالباً ما كانوا من الأعيان المحليين.

3 - في نظام التيمار هناك مبالغ من الضرائب محدّدة أو دكّان أو مرفق اقتصادي ويجب دفعها مباشرة لممثلي الدولة، (أي أصحاب التيمار والزعامات) بينما في نظام الالتزام هناك مبالغ إجماليّة من الضرائب خاضعة لمبدأ العرض والطلب والزيادة والنقصان تبعاً لتوفر الملتزمين أو تقاعسهم.

4 - في ظلّ نظام الالتزام أصبح وضع الفلاح أسوأ حالاً ممّا كان في ظلّ نظام التيمار. فلم يكن على الفلاح في نظام المقاطعة أو الالتزام أن يدفع الضرائب العاديّة المستحقّة للدولة فحسب، بل كان عليه كذلك أن يدفع للملتزمين فرائض قرّرها العرف. وإذا أدخلنا في اعتبارنا ضعف الحكومة المركزيّة من الناحية الإداريّة أمكننا أن نتصوّر، دون مشقّة، ذلك الموقف الجائر الذي كان يتخذه أولئك الملتزمون.

5 - لقد تيّسر للأثرياء ولذوي النفوذ في الأقاليم في القرن السابع عشر أن يجمعوا الأرض عن طريق نظام المقاطعة، وأصبحوا من القوّة بحيث اتخذوا لأنفسهم بعض السلطات الحكوميّة. ونتيجة لهذا ظهرت في الأقاليم اريستقراطيّة زراعيّة من الأعيان. بل أسّس بعض هؤلاء الأعيان أُسراً حاكمة، وأصبحوا خصوماً للحكومة السلطانيّة. وقد كانت لهم جيوشهم الخاصّة وكانوا يتقاتلون فيما بينهم. وهكذا تحطّم البناء السياسي والاجتماعي بانهيار نظام التيمار، وظهرت هذه الحالة، ليس فقط في ولاية طرابلس، بل في جميع أجزاء الامبراطوريّة العثمانيّة من مصر إلى الدانوب.

6 - إنّ مقارنة سريعة بين الضرائب المجموعة من نواحي بشرّي والكورة

والبترون وجبيل، في ظلّ نظام التيمار، مع الضرائب التي أشرنا إليها في الوثائق المبيّنة أعلاه، تبيّن بوضوح مدى الانهيار الذي وصل إليه الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظلّ نظام الالتزام.

	ضرائب التيمار 1519(*)	ضرائب الالتزام 1739 / 1740
الكورة	455497 آقجة	31500 قرش أسدي
بشرّي	214429 آقجة	9922 قرشاً أسدياً
البترون	201750 آقجة	3570 قرشاً أسدياً(**)
جبيل	68670 آقجة	13957 قرشاً أسدياً

(*) - استقينا هذه المعلومات من الطابو دفتري، المجلّد الرقم 68.

(**) - لقد أضفنا إلى البترون إقطاع حمادة.

مقارنة بين الآقـجـة والقرش الأسدي والبـارة

السنة	coins/ 100 Dirhams	Weight Gr.
1705	1,900	0,169
1740	—	0,180

السنة	قرش أسدي	بارة	قجة
1105هـ أو 1689 م	20,79	9,13	-
1104هـ أو 1688 م	13,55	10,86	0,01

الخلفيات الفكرية والسياسية
للرحلة إلى الشرق
في القرن الثامن عشر

بطرس حبيب

يقول معرّب كتاب فولني (Volney) «رحلة إلى سوريا ومصر»، ادوار البستاني، في كلمته بعد التعريف بالرحلة: «.. على أن الذي يعنينا من الأمر، وقد انقضت على رحلة هذا العالم الكبير مائة وست وستون سنة[1]. أن نستجلي، على ضوء معلوماته الدقيقة ومباحثه الرصينة، حقبة من تاريخنا الحديث أصبحت، على قرب عهدنا بها، محاطة بأحجية الشك والإبهام، وتكاد تطفو على حقيقتها الأظانين والأساطير. (...) بل يدهشك أن تراه، وهو الأجنبي الفرنسي، قد سبر غور تلك الأصقاع الشرقية، وكشف النقاب عن أحوال وأخلاق وشيم وعادات دقّت معرفتها على مؤرخي ذلك العصر»[2].

أما كرم البستاني، معرّب كتاب الطبيب الفرنسي لويس لورتيه[3]، فيذهب في حماسته إلى أبعد من ذلك، إذ يقول في حديثه عن الرحالين الذين أمّوا لبنان «(..) غير أنهم، على ذلك، تركوا لنا إرثاً، من مؤلفاتهم جمّ الفوائد، كشف خفايا من

(1) تعود رحلة فولني إلى السنوات 1783، 1784، 1785، ظهر الكتاب في باريس سنة 1787. تمّ تعريب الكتاب سنة 1949 تحت عنوان: «**ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام**»، بيروت، دار المكشوف.

(2) كلمة المعرب، ط 2، ص 6 ـ 5.

(3) Louis Lortet: La Syrie d'aujourd'hui: Voyages dans la phénicie, le Liban et la Judée. 1875-1880. Paris 1884.
صدر الكتاب بترجمة جزئية اقتصرت على الفصول المتعلّقة بلبنان تحت عنوان «**مشاهدات في لبنان**». بيروت دار المكشوف، 1951.

تاريخنا كنا جهلناها لولاهم، وآثاراً كانت إما مدفونة في بعض الأرض فجلوها، أو مهملة لم يكن أسلافنا يهتمون بها فأحيوا معالمها»[4].

ربما يكون كرم البستاني معذوراً إذ لم يكن قد تسنى له بعد الاطلاع على لائحة المنهوبات الأثرية التي حملها من بلادنا كل من «العلماء» دو سولي (de Sauley)، لويس دو كليرك (L. de Clerq)، ودوق دو لوين (Duc de Luynes)، والمركيز دو فوغي (M. de Vogué) وذائع الشهرة أرنست رينان (E. Renan). هذا الامتنان العميق للرّحالين الأجانب الذين كشفوا «خفايا من تاريخنا كنا جهلناها لولاهم»، والذي لا نعثر على مثيل له في كلمة معرّب كتاب هنري غيز «بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن»، مارون عبوّد[5]، ربما لم يكن يعبّر عن ذهنية دار المكشوف في مغامرتها الفكرية من وراء ترجمة «مباحث أجنبية في تاريخ لبنان». بقي أن نشير إلى أن هذه الحماسة القلبية من قبل معربينا للرحالين الأجانب، بعيد الاستقلال اللبناني بقليل، قد تلاقت مع الحماسة التي أبداها مؤرخونا اللبنانيون، ابّان الحرب اللبنانية الأخيرة، لكتابات الرحالين الغربيين عن لبنان. فقد كانت هذه الحرب حافزاً ليقظة تاريخية لدى هؤلاء تمثّلت بالاهتمام والسعي للحصول على كتب الرحلات وعلى الوثائق والمصادر الغربية عن لبنان. وقد عبّر هؤلاء عن رغبتهم بإعادة كتابة التاريخ اللبناني على ضوء «الحقائق» التي تقدمها هذه المصادر. فكانت الدعوة إلى قراءة جديدة للوقائع والحوادث اللبنانية وإلى فهم مغاير للتصور السابق السائد في فهم تاريخ «المقاطعات اللبنانية» هذه المرة!

ففي الوقت الذي كانت الجماعات المسلّحة وميليشيات الطوائف تتكفّل عسكريًّا باستعادة وضم المناطق «التاريخية» للطائفة، سعى مثقفو ومؤرخو هذه

(4) كلمة المعرب، ط 2، ص 5.

(5) Henri Guys: Relation d'un déjour de plusieurs années à Beyrouth et dans le Liban. 2 vol. Paris 1 of 47.

صدر الكتاب في ترجمة غير أمينة إذ تصرف عبود في الترجمة فهو يقول في كلمته: «ترجمته ترجمة لا تخرج عن الأصل، ولم أسقط منه إلا ما لا يحتمل ذكره ولا يطاق، وهذا قليل»، بيروت، جزءان، دار المكشوف، 1949.

الطوائف إلى إقامة «الأدلة التاريخية» على «حقوق» الطائفة في هذه المناطق. ضمن هذا التوجه الذي تقاطعت عنده أكثر من مدرسة تاريخية، ازدهرت، بشكل مثير، الكتابة المناطقية (المقاطعية) والكتابة الطوائفية؛ فكان لكل طائفة تاريخها العسكري والسياسي ولكل منطقة كَتَبَة وقائعها المدافعون عن خاصّيتها وتمايزها. واجتهد المؤرخون «العضويون»(6) لهذه الطوائف في التفتيش والبحث عن مصادر «مؤكدة» و «موضوعية» بغية إعطاء المزيد من «الشرعية» لمطالب الطائفة السياسية والتاريخية في آن.

ضمن هذا السياق، اكتسبت المصادر الأجنبية أهمية استراتيجية خاصة، وكان لها موقع مميز في إعادة النظر التاريخية نظراً لما قد تقدمه في معتقد مستخدميها من «ضمانات» حيادية وموضوعية. فما كادت تنتهي «الحرب التاريخية» حول الهوية الطائفيّة لسكان كسروان الأصليين(7) حتى فتحت جبهات جديدة كان للإحصائيات التي قدّمها رحالون غربيون مثل أوركهارت، بوركهارت أو فولني عن طائفية سكان مدينة أو منطقة لبنانية فعل قوة الإقناع التاريخي. كما ارتدت معرفة تسمية الأمير اللبناني بأمير الدروز أو بأمير الجبل، وكذلك معرفة مدى التماثل الجغرافي بين بلاد الموارنة والجبل اللبناني، معنًى تاريخيًا وأهمية تكاد توازي أهمية المعارك العسكرية.

جلّ ما يتمناه الذين لا يزالون يؤمنون بوحدة التاريخ اللبناني وبوحدة الأرض اللبنانية، أن لا يكون ظهور فئات نابشي وحفّاري التاريخ اللبناني مقدمة لوأد هذا التاريخ.

أبعد من التشكيك، أبعد من الاتهام، نود أن نشير إلى أن الاستعانة بالمصادر الغربية لم تكن في جميع الحالات مجّانية أو حيادية صرفة. كما نودّ التنبيه إلى

(6) في المعنى الذي يعطيه grannci لهذا المفهوم.

(7) يراجع في هذا الصدد المناقشة القيمة التي أقامها أحمد بيضون حول هذا الموضوع في كتابه: Identité Confessionnelle et temps social chez les histoires libanais Contemporains. Beyrouth. 1984.

خطورة استعمال النصوص والوثائق لخدمة قراءة سياسية أو عقدية للتاريخ. إن تصحيح أو إعادة كتابة التاريخ اللبناني انطلاقاً من وجهة نظر المصادر الخارجية، الغربية منها بشكل خاص، يعتبر مخالفاً لمنطوق الكتابة التاريخية عينها. إذ كيف يصح الركون إلى وجهة نظر خارجية عن شعب ما، مهما بلغت دقة هذه النظرة، في التأريخ لهذا الشعب؟ فرغم قناعتنا بالفائدة التي تقدّمها المصادر الخارجية للكتابة التاريخية، نعتقد أن اللجوء إلى هذه المصادر لإضاءة التاريخ اللبناني، يجب أن يبقى خاضعاً لثلاثة شروط لا بد من توافرها في كل استخدام لهذه المصادر:

1 - فهم حذر لطبيعة هذه المصادر ولموقعها ووظيفتها الأيديولوجيين ضمن القيل (dire) أو الموروث الأجنبي عن لبنان.

2 - اعتبار هذه المصادر كرافد من الروافد العديدة التي يمكن أن تلقي بعض الأضواء على الحقائق الاجتماعية والسياسية اللبنانية، يجب بالتالي مقارنتها بالمصادر الأخرى المتوافرة عربية أو عثمانية بشكل خاص.

كل تصحيح أو إعادة كتابة التاريخ بالاستناد إلى مصادر معيّنة توازي وتبرر في آن محاولة تصحيح أو إعادة كتابة هذا التاريخ من وجهة نظر مصادر أخرى.

3 - التشديد على أهمية مقارنة المعلومات الوافدة من الخارج بالمعلومات والحقائق التي توفرها المصادر اللبنانية التي تُظهر كل يوم مقدار تنوعها وثرائها، وبالتالي سلامة الركون إليها.

ضمن الاهتمام التي تبديه الجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية عن تاريخ لبنان ابان القرن الثامن عشر، نحاول إلقاء الضوء على طبيعة ووظائف خطاب الرحّالين الغربيين عن لبنان في هذه القرن، وكذلك عن ظروف إنتاجه التاريخية.

إن هذه المحاولة النقدية للخطاب التاريخي والسياسي الذي أنتجه الرحالون الأجانب عن لبنان، تقبل كنقطة انطلاق لها هذه الفكرة للباحث الألسني

الأميركي تودوروف القائلة: «يُحدَّد الخطاب طبعاً بمضمونه، أي بما يتكلّم عنه. غير أنه، بالإضافة إلى هذا المضمون المرئي، هنالك مضمونٌ آخر، يكون في بعض الأحيان واعياً، إلا أنه مضمر دائماً يأتي من مستعملي هذا الخطاب»[8].

نعني بذلك أن خطاب الرحّالين الأجانب عن لبنان ليس منفصلاً عن الخلفية العقدية والفكرية للذهنية الأوروبية في اكتشافها للشرق، أي عن ما سمي بالاستشراق الثقافي والسياسي. كما نعني أيضاً، أن هذا الخطاب قد استعمل من قبل المراكز السياسية في أوروبا لأهداف توسّعية. يجب بالتالي، التنبه إلى العلاقة القائمة بين السلطة النظرية والسلطة العملية والرابط العضوي بينهما.

إن اكتشاف الشرق، مثله مثل اكتشاف بقية المناطق في أميركا والقارة الهندية وأفريقيا في مرحلة لاحقة، قد جاء نتيجة لوعي أوروبا لذاتها، أي لوعي خاصّيتها وقوّتها بالمقارنة مع بقية الحضارات. حدث ذلك بعيد الصدمة التي عرفتها أوروبا بفعل الهجمات التي تعرّضت لها من قبل الشعوب المسماة «بربرية» والتي وضعت أوروبا على احتكاك مباشر بأنماط سلوكية ومسالك فكرية جديدة عليها. لقد شكّلت هذه الهجمات فرصة أمام الأوروبيين لاكتشاف بنى حضارة مغايرة، وبالتالي لتحديد خاصيّة الفكر الأوروبي. هذه العملية التاريخية أدّت إلى شعور أوروبا بتمايزها عن غيرها ودفعها بالتالي إلى التقدّم نحو مجتمعات وحضارات جديدة، مجاورة في البدء، بغية توكيد خاصيتها أولاً كمقدّمة لتوكيد سيطرتها فيما بعد. في هذا الوقت، بدأ درس وتحليل ظاهرات الحضارات القريبة المغايرة. كان محكوماً على هذا التوجه أن يكون انتقائيًا ونفعيًا في آن، إذ الغاية منه ليس الكشف الذهني المعرفي المجرد الهادف إلى معرفة البنى العقلية والسلوكيات الخاصة بالشعوب الأخرى، بل الكشف الفائدي الموصل إلى معرفة الفجوات ونقاط الضعف بغية تأمين الاتجار أولاً، والسيطرة العسكرية والسياسية لاحقاً.

---

(8) Tzeran Todorov, Préface du livre d'Ed. Said «L'orientalisme. L'orient crée par l'Occident. trad. de l'américan par Catehrine Malamond. Paris 1978. p. 7.

الواجهة الشرقية لحوض المتوسط هي الشرق القريب أو الشرق الأدنى. - قريب من ماذا وأدنى لمن؟ - فكان هذا الشرق المسرح الأول للاكتشاف الأوروبي. قبل هذا التاريخ بكثير كانت محاولات الاسكندر المقدوني وكانت محاولات روما في إلحاق هذا الشرق القريب بالمركز الأوروبي - الأم. فقد استطاعت روما، بعد القضاء على التحدّي المتمثّل بقرطاجة، تحويل مركز الثقل السياسي حول Mare Nastrum إلى الضفة الغربية للبحر المتوسط وفرض سيطرتها وسلمها Pax Romana على شعوب المنطقة. إلا أن هذه السيطرة انكسرت بفعل ظهور القوة العربية الجديدة، أو بالأحرى القوة الإسلامية، فكان من الضروري، للبدء بإعادة الحوار، انتظار ظهور التوازن الجديد على الأرض الذي تمثّل بسقوط القسطنطينية سنة 1453 م. وانتزاع اسبانيا من يد العرب سنة 1492 م.

تزامن هذا التوجه الجديد نحو الشرق مع بروز عاملين رئيسيين:

1 - انحسار الخطر التركي في البحر المتوسط مع انشغال تركيا بحربها الفارسية (1578).

2 - ظهور الدول الملكية في أوروبا، وبالتالي تفكّك التضامن الأوروبي الجماعي الذي سهّل نشوء علاقات تجارية بين الدولة التركية وكل من الممالك الأوروبية، وكذلك سهّل عقد اتفاقيات ثنائية على غرار اتفاقيات الحماية الفرنسية - التركية التي تعود الأولى منها إلى سنة 1528.

ترافق هذا كله مع تحوّل في مفهوم المسيحية الأوروبية للإسلام. فقد تراجعت المعايير الدينية المتشددة التي كانت الأساس في حكم وتعامل أوروبا مع المسلمين، مرة أخرى ظهر الاتجار أقوى من المعتقدات الدينية والتحفظات الفكرية أو الأخلاقية.

بدأ إذاً توجه أوروبا نحو اكتشاف الشرق ابّان القرن السادس عشر وقد ترك لنا هذا القرن بعض الرحلات المفيدة عن المنطقة. لكن الرحلة لم تكن بعد من

صلب المشاغل الفكرية الأوروبية ولم تكن بعد من روح العصر. الدليل على ذلك، أنه بخلاف رحلة بيار بيلون عن اليونان وآسيا الصغرى وفلسطين ومصر التي نشرت العام 1553[9]، فإن الرحلتين المهمتين عن الشرق في هذا العصر لم تنشرا إلا في ما بعد. فرحلة Thénaud العائدة إلى العام 1512 نشرها شيفر العام 1884[10]، ورحلة افاغارت[11] العائدة إلى العامين 1533 و1534 نشرها شيفونون العام 1902.

كان للقرن السابع عشر الفضل في تقدم المعرفة الأوروبية عن الشرق. معه غدت الشروط العقلية والمادية لظهور الرحلة إلى الشرق، ممكنة. في هذا العصر، ظهرت بعض الرحلات المهمة وبعض الدراسات التاريخية المميزة. القرن السابع عشر هو عصر الحشرية الأوروبية تجاه الشرق. توافقت هذه الحشرية في فرنسا مع تشجيع الوزير كولبير (Colbert) لإنشاء الشركات الكبرى وبداية البعثات الدبلوماسية الأولى باتجاه البلاط العثماني والبلاط الفارسي، وكذلك ازدهار البعثات الكاثوليكية نحو المسيحيين الشرقيين[12]. وقد عرف كل من الفن والأدب التأثيرات الشرقية المختلفة، كما يتبدى ذلك من كوميدية موليير (Bourgeois gentilhomme 1670) ومسرحية راسين (Bajazet, 1672). توّج هذا الإشغال الفكري بالشرق بتأسيس Académnie des transcription et Belles-lettres, 1663 وظهور المكتبة الشرقية (Bibliothique Orientalle) لمؤلفها Herbolt، التي تمثل تبعاً لتحديد المؤلف ذاته «قاموساً عامًّا يحتوي كل ما يتعلّق بمعرفة الشعوب الشرقية: تاريخها، تقاليدها، دياناتها، مذاهبها وسياستها، علومها وفنونها».

من المؤشرات البارزة لاهتمام الحكومات الأوروبية باستكشاف الشرق تحول الرحلة في أواخر القرن السابع عشر إلى شأن من شؤون الدولة. فقد عرف

(9) Pierre Belon: Les observation de plusieurs singularitez et choses mémorables trouvées en gréce, Asie, Judée, Egypte, Arabic.

(10) Jean Thénaud: Le Voyage d'outre-mer.

(11) Affaqart; Relation de Terre-Sainte.

(12) على سبيل المثال تأسيس البعثة اليسوعية الأولى في صيدا العام 1644.

القرن، بالإضافة إلى الرحلة الشخصية التي شكّلت رحلات Thivenot مثالاً لها، عرف رحلات رسميّة أوصت عليها الدوائر الملكية أو الدوائر التجارية. وبذلك، لم يعد الرحالة ذلك المراقب الحشري الذي يودّ التعرف إلى المجتمعات الأخرى فقط، بل تحوّل إلى موفد رسمي مكلّف بمهمة حكومية محددة. غدت الرحلة منفعية فوائدية وُضعت أولاً في خدمة التجارة لتتحوّل في ما بعد إلى رحلة - استكشاف حضّرت للسيطرة العسكرية والسياسية. وبذلك افتتحت عهد الاستشراق الرسمي. فرحلات كل من دوركور منين[13] وتورنوفور[14] ودارفيو[15]، قد تمت كلها بأمر ملكي ولصالح رسم سياسة ملكية باتجاه المناطق الشرقية. من المفيد في هذا المجال، التذكير برحلة القاصد الرسولي دانديني «رحلة إلى جبل لبنان» (1596) الذي أرسله البابا كليمان الثامن لدراسة فعّالية دفاعات الأمير فخر الدين والإمكانات العسكرية التي يوفرها لبنان والمنطقة قبل تقرير حجم المساعدة المالية والعسكرية للأمير ضمن مشروع الفاتيكان وبعض الممالك الأوروبية لتخليص القدس وإقامة مملكة كاثوليكية في الشرق.

لقد طوّر القرن السابع عشر أول مشروع جدّي لاستعمار جزء من الشرق تمثل بالمشروع الذي قدمه الفيلسوف لايبنتز (Leibnitz) إلى لويس الرابع عشر لاحتلال مصر: «Projet d'expédition d'Egypte présenté à Louis (1672) XIV». ومن المدهش حقًّا أن تُقحم الفلسفة نفسها في مشاريع استعمارية من هذا النوع وتضع قوة إقناعها في خدمة السلطة السياسية. ولقد تميّز مخطط لايبنتز بوقاحته السياسية، فالشرق الذي يتكلّم عنه الفيلسوف قد جُرِّد، ليس فقط من

(13) Dehaes de lourmenin: Voyage de Levant 1715.

(14) Pitton de Tournefort: Relation d'un Voyage de levant fait par ordre du Roy. Paris 1717.

(15) Laurent d'Arvieuse: Voyage dans la palestine vers le Grand-Emir, Chef des Primes Arabes du Désert, commun sous le nom des Bédouins ou d'Arabes sections fait par ordre de louis XIV. Paris 1717. Le séjour de d'Ariveux s'éteard de 1653 à 1702.

كرامته وماضيه، بل إن وجوده بالذات كان عرضة للتشكيك: «إن أغلب السكان شبيهون بطفيليات خرجت من الأرض، لا يعرفون لا أهلاً ولا حلفاء، إنهم يعيشون من يوم إلى يوم، ويجهلون ما يريدون»[16].

أقبل القرن الثامن عشر وقد بدت أوروبا واثقة من نفسها ومن إمكاناتها للبدء بالسيطرة على بقية أجزاء العالم. بالنسبة للشرق، اعتبرت العقلية الغربية أنها تعرف الشرق كفاية بحيث يمكن اختراقه عمليًا. لقد قدمت المعرفة الاستشراقية كل ما يلزم من أدوات معرفية (إحصاءات سكانية، خرائط جغرافية، تقديرات اقتصادية، عادات وتقاليد ولغات السكان، تاريخ الشعوب وفلسفتهم وديانتهم...) للسياسة لوضع المخططات التوسعية. لقد غدا الشرق في هذا الوقت، خاصة بعد النصف الأول من القرن، مكشوفاً أي مهيّأً لاحتلاله. أصبح في متناول اليد ، فكريًا وسياسيًا.

أدّى احتدام الصراع الدولي والتنافس التجاري إلى إعادة الاعتبار إلى البحر المتوسط. فبعد انحسار أهمية هذا البحر نتيجة انشغال الغرب باستعمار الأميركتين، أدّى الصراع الذي خاضته الدول الأوروبية، في آسيا عامة وشبه القارة الهندية خاصة، إلى خلق مستعمرات جديدة، أدّى هذا الصراع إلى التفات أوروبا مجدّداً إلى المناطق الشرقية لحوض المتوسط. كانت أوروبا قد بدأت استعمارها لآسيا مع تمركز البورتغال في غوا goa (1510)؛ هولندا في سيلان (1638)؛ انكلترا في مادراس (1640) وبومباي (1661) وكالكوتا (1690)، وفرنسا في Pondichéry (1674) و Chandernagor (1686). ولقد استمرت الحروب بين إنكلترا وفرنسا في الهند بين عامي 1744 و1763 إلى أن انتهت بالسيطرة الاقتصادية والعسكرية البريطانية سنة 1769.

كان من نتائج هذا الصراع أن اتجهت فرنسا للتعويض عن خسارتها في الهند بمحاولة اختراق الشرق الأدنى بغية قطع طريق الهند أمام انكلترا. كان من الضروري أن يترافق هذا الاهتمام السياسي بالشرق مع إنشاء المؤسسات الثقافية

(16) Leibnitz: Oeuvres, T5. Paris 1864. P. 154.

القادرة على إجراء مسح كامل للإمكانيات البشرية والمادية للمناطق الشرقية. لذا ازدهرت في كل أوروبا الدراسات الشرقية، وتميّز القرن الثامن عشر تبعاً لذلك بقيام المعاهد العلمية والأكاديميات المعنية بدراسة كل ما يتعلّق بالبنى الذهنية الشرقية وبأطر إنتاج الحياة المادية لشعوب الشرق. كانت هولندا الرائدة في الاهتمام بالدراسات التركية والعربية، فأدخلت الحروف العربية واهتمت بجمع المخطوطات من سوريا وتركيا. فغدت جامعة لايدن مركزاً مهمًا لدرس اللغتين العربية والتركية بفعل أعمال Erpinus وخليفتيه Warner, Golius. كما تحولت مدنٌ ألمانية مثل لايبزغ ودرسدن وغوتنجن إلى مراكز مهمة لدراسة عادات وتقاليد ولغات الشعوب الشرقية بتشجيع من الوزير الساكسوني واكربارت وتحت تأثير أعمال مستشرقين كبار مثل رايسكه مؤلف كتاب «تاريخ الإسلام»، الذي وضع في هذا الكتاب أساس العلوم الإسلامية العصرية.

أما في النمسا، المملكة المجاورة للدولة العثمانية والتي عانت من حصار الأتراك لفترتين (1529 و1683)، فقد اهتم النمساويون بعادات جيرانهم الأقوياء وبطرق حياتهم ولغتهم. فقد حفرت الحروف العربية، وخصص كرسي للدراسات الشرقية، ووضعت القواميس في اللغات العربية والتركية والفارسية. ولقد أدركت الامبراطورة ماريا تيريزا (1717 - 1780) أهمية الدراسات الشرقية وأنشأت داراً للعلوم (Académie orientale) خصصت لتنشئة وتخريج دبلوماسيين بغية إرسالهم إلى البلاطات الشرقية. وكان على رأس الطلبة المستشرقين، العالم J. Hammer الذي بعثت به الحكومة النمساوية إلى سفارتها في إستانبول العام 1799، والذي أسس بعد عودته أول مجلة استشراقية «معادن الشرق» عنيت بالعلوم الشرقية وبأخبار وأحوال بلدان الشرق.

وفي إنكلترا لعبت «شركة الهند» (Compagnie des Indes) التي احتكرت تجارة الهند مع إنكلترا والعالم الخارجي، دوراً مهمًا في الكشف عن آداب وأديان الشعوب الهندية والفارسية. فقد أدخلت أعمال شارلز ويلكنس (1749 - 1836) وهنري توماس كولبروك (1765 - 1837) وأعمال وليام جونس (1746 - 1794)

بشكل خاص، الفلسفات والمعتقدات المانوية والكونفوشية مطلقة بذلك تيّاراً فكريًّا زاخماً عمّ كل أوروبا لعلاقته بمسألتي اللغة ـ الأم والديانة ـ الأم.

أما في فرنسا، فقد افتتح القرن الثامن عشر بترجمة أنطوان غالان لكتاب «ألف ليلة وليلة» (1704) الذي أطلق حركة الاستشراق لما يحتويه الكتاب من معلومات جديدة لأوروبا عن عادات وتقاليد وديانات الشعوب الشرقية. وقد كان غالان شديد الحرص على تقديم معرفة موضوعية عن الشرقيين، إذ يصرّح في مقدمة ترجمته: «كل الشرقيين، الفرس والتتار والهنود، يظهرون كما هم حقًّا، من العاهل الحاكم إلى أدنى طبقات الناس (...) فقد عنيت بالمحافظة على طبائعهم وعدم الابتعاد عن تعابيرهم ومشاعرهم». وقد أدخل مواطن غالان، H. Anquetil Duperron افستا الزرادشتيين (1711) واوبنشاد الهندوس (1786) إلى أوروبا فصحّ بذلك ما قاله ريمون شواب (R. Schwab) عن أعمال هؤلاء العلماء «الأرض أصبحت مع أعمالهم محكمة الاستدارة». ولقد أدّت أعمال غالان وديبورون إلى انتعاش حركة الاستشراق في فرنسا توّجت، قبيل الحملة الفرنسية على مصر، بتأسيس مدرسة اللغات الشرقية (1795) التي ترأسها Langlés وخلفه de Sacy، الذي عمد في بداية القرن التاسع عشر (1827) إلى تأسيس «الجمعية الآسيوية» التي اضطلعت بدور أساسي في إرساء قواعد الاستشراق الفرنسي.

انعكس هذا الاهتمام السياسي للحكومات الأوروبية بالشرق على مفهوم الرحلة إلى هذه المنطقة. فقد طُلب من الرحّالة التحوّل من الرحلة ـ السياحة إلى الرحلة ـ السجلّ، وطولب الرحّالة بملاحظة ومراقبة كل ما يهمّ الدوائر التجارية والسياسية من أحوال وأوضاع البلاد الشرقية. فامتلأت الرحلات بالإحصائيات والمصوّرات والخرائط ولوائح أسعار السلع وكميّات البضاعة المصدّرة أو التي يمكن إنتاجها. غدت الرحلات أشبه بالتقارير. يكتب الرحالة الفرنسي Peysonnel إلى الأب Bignon، مستشار الدولة الذي كلّفه بأمر من الملك بمهمة إلى تونس والجزائر: «سيشتمل هذا الكتاب على التاريخ الطبيعي، على وصف النباتات والحيوانات، على ظهور الأمراض وطرق علاجها. سأسعى حتى إلى إدخال ملاحظاتي عن جغرافيا البلاد القديمة والحديثة وأدوّن المخطوطات

والنقوش والميداليات والتماثيل. ولن أهمل بالطبع تاريخ البلاد التي سأزور»[17].

ضمن هذا المنظور الجديد للرحلة ـ التقرير، أو الرحلة ـ الاستكشاف، اندرجت معظم الرحلات الفرنسية إلى الشرق إبّان القرن الثامن عشر. وقد بلغت هذه الرحلات ما يقارب العشرين رحلة بين خاصّة ورسمية. نذكر منها رحلات جامع التحف الملكية Paul Lucas[18]؛ ورحلة Pitton de Tournefort[19] الذي يصرح في مقدمته: «إن سكرتير الدولة الكونت بونتشارتن قد اقترح على الملك في أواخر العام 1699 أن يرسل إلى البلاد الأجنبية أشخاصاً يكونون قادرين على جمع الملاحظات، ليس فقط عن التاريخ الطبيعي والجغرافيا القديمة والحديثة، بل أيضاً عن كل ما يتعلق بتجارة وعادات الشعوب التي تقطن هذه البلاد»[20].

ويجد الدارس في رحلة الأب اليسوعي ميشال ناو[21] Michel Nau الذي عاش مدة ثلاثين سنة في الشرق لدراسة المعتقدات الخاصّة بالمسيحيين الشرقيين، والذي كلّف بمهمات متعددة لدى البطاركة الموارنة، يجد الباحث صدًى لاهتمام الدوائر الدينية الأوروبية بضمان ولاء الطوائف الكاثوليكية الشرقية للسلطة الدينية الأوروبية. وليس من المستبعد أيضاً أن تكون الرحلات التي قام بها جان دو لاروك[22] J. de la Roque قد تمت بتكليف رسمي من قبل البلاط الفرنسي.

وقد توجّت رحلات القرن الثامن عشر إلى الشرق برحلة فولني التي ستحدد

---

(17) Voyage dans les régences de Tunis et d'Alger (1784). Paris Nele édition 1987. p. 41-42.

(18) Premier Voyage au Levant. Paris 1704, Voyage en grèce, Asie mimoire Paris 1710; Troisième voyage du sieur lucas dans la Turquie, l'Asie, la Sourie, la Palestine, la haute et Basse Egypte. 3 vol. Rouen. 1719.

(19) op, cit.

(20) Relation, op. cit, introduction, p. 1.

(21) Michel Nan: Voyages mouvenix de la Terre-Sainte Paris 1756.

(22) Jean de la Roque: Voyage de l'Arabic heureuse (1716); Voyage de Palestine (1717); Voyage de Syrie et du Mont-Liban (1722).

لكل رحّالي القرن التاسع عشر المسار الذي يجب عليهم اتباعه خلال تجوالهم في بلاد مصر وسوريا.

فقد وضع فولني معارف عصره السياسية، التاريخية، الطبية، الزراعية والمناخية في خدمة وصف الحالة الطبيعية والسياسية لكل من مصر وسوريا. ويظهر نص فولني مدى ثقافة المؤلّف وغزير قراءاته المتعدّدة التي حضّرته لهذا العمل. فقد قرأ تقريباً كل سابقيه من الرحالين الفرنسيين بالإضافة إلى بعض الرحالين الأوروبيين، مثل Niebhur، Pocoke، Graves و Nordon وبذلك فرض على الرحالين الذين أتوا بعده طريقته في المشاهدة والتحليل.

أُرسل فولني إلى الشرق في جو من الانقسام الذي عرفته الدوائر الفرنسية بين مؤيد ومعارض لاحتلال مصر، فقد عارض وزير البحرية Vergennes (1774 - 1787) المقترحات التي قدّمها البارون دو توت Tott[23] والتي أوصت باحتلال مصر المبرَّر بضعف الدولة العثمانية وبالفائدة المرجوة من هذا الاحتلال للاقتصاد وللنفوذ الفرنسيين في الشرق. أرسلت وزارة البحرية فولني في رحلة استكشافية بأمل الإتيان بأدلّة جديدة تخالف مقترحات دو توت وتؤجّل الحملة على مصر.

إن ما يمتاز به فولني عن غيره من الرحالين هو تطبيقه المنهجي لمفهومه للتاريخ على رؤيته إلى الشرق. فقد دعا في محاضراته في دار المعلمين إلى اعتبار التاريخ «سجلاً للشعوب» في وجودها المادّي والأخلاقي، ويصرح في مقدّمة كتابه: «إن نوع الرحلات ينتمي إلى التاريخ وليس إلى الرواية». ويمكن معرفة الهدف الذي لاحقه فولني في رحلته من هذا التوضيح الذي جاء في المقدّمة أيضاً حيث يقول: «آخذاً بعين الاعتبار الظروف السياسية للسلطنة العثمانية منذ عشرين سنة ومتأملاً النتائج التي قد تسفر عنها، رأيت أن ما يثير الفضول (..) هو استقصاء وجمع المعلومات الدقيقة عن السلطنة بغية معرفة قوتها ومصادرها»[24].

---

(23) Baron de Tott: Examen de l'état physique et politique de l'empire Ottomm.

(24) Volney: Voyage en Egypte et en Syrie (1783, 84, 85). Ed. gaulmier, Paris 1959. préface, P. 22.

من غريب المفارقات أن تأتي حملة بونابرت على مصر (1798 - 1801) كتطبيق شبه تام لرؤية فولني للشرق. لقد تطابقت نظرة الرحّالة مع أهداف الجنرال فلازَمَ كتابه ضباط وعلماء البعثة الفرنسية ولعب دور الدليل الاقتصادي والسياسي لرؤساء الجيوش «فلم يخدعهم قط» إلى حد يمكن التساؤل معه: هل إن بونابرت هو الذي استخدم المعرفة الفولنية عن الشرق في حملته على مصر؟ أم إن فولني هو الذي أملى وجهة نظره على القائد الفرنسي؟ يقول إدوار سعيد في شرحه لأسباب تبنّي بونابرت لآراء فولني: «كانت تقديرات فولني صلبة وصعبة الرد بحيث غدا واضحاً، لبونابرت أو لقارىء فولني، أن «رحلته» و «آراءه» كانت بمثابة النصوص التي يجب أن تحدّد أعمال كل أوروبي يود الانتصار في الشرق»[25].

ما نودّ التشديد عليه، بعد هذه الإيضاحات السريعة عن السياسة الفرنسية والأوروبية التي شكّلت الإطار العام للرحلة إلى الشرق خلال القرون السابقة، هو دعوة مؤرخينا إلى التريث والحذر في استخدام المعطيات الأجنبية وفي اعتماد المصادر الغربية (وثائق، تقارير، رحلات، دراسات...) في كتابة التاريخ اللبناني. المطلوب أولاً القضاء على النظرة الأيقونية لهذه المصادر وردّها إلى الظروف التاريخية والموضوعية التي أنتجتها، كما يجب ربطها بالأسس الفكرية والأيديولوجية للاستشراق الأوروبي عامة.

وحدهم يتيمو الهوية في العالم الثالث ما زالوا يفتشون بمأساوية عن «آبائهم» و «عرابيهم» الغربيين. سواء دعي هؤلاء ماركس أو لينين، مورغان أو ستراوس، فوكو أو مالينوفسكي، فرويد أو يونغ، سيظلون لفترة طويلة الآباء الشرعيين لجيل من المثقفين الذين يفتشون بمرارة عن قابلة فكرية.

(25) Edouard Said: op. cit., p. 100; en ce qui Concerne les «Considérations,» il s'agit du livre de volney publié en 1788: Considération sur la guerre actuelle des tures.

المحور الرابع:
مناطق وطوائف

الندوة الأولى

المحاضرون

ناصر الجميل:

بيروت العام 1740 من خلال أرشيف الكبوشيين

حسن يحيى:

العلاقات الإدارية بين الباب العالي وولاية طرابلس

رفيق شيخاني:

طوائف لبنانية كما رآها بعض الرحالين الأوروبيين

فاروق حبلص:

الانتفاضات الشعبية في طرابلس

بيروت العام 1740
من خلال أرشيف الآباء الكبوشيين

ناصر الجميل

إذا كان من البديهي القول إن أرشيفَ السلطنةِ العثمانية لم يَحْظَ لغاية اليوم بالاهتمام الواجب من قِبَل الذين يتعاطَوْنَ التاريخَ اللبناني، فمن البديهي بمكان الإشارة إلى أنّ أرشيفَ المرسلين اللاتين ـ على أنواعهم واختلاف مشاربهم، كاثوليكيين أم بروتستانت ـ الذين خدموا في لبنان، لا يزال هو الآخر غَامضاً بمجمله. لا شكّ أنّ في دراسة كلا الأرشيفَيْن فائدةً أكيدةً لفهمِ نواحٍ خفيّة وأبعاد قصيّة لتاريخ لبنان والمنطقة العربيّة.

مداخلتنا اليوم عنوانها «**بيروت، في النصف الأول من القرن الثامن عشر، من خلال أرشيف الآباء الكبوشيين**». وهي ترتكز أساساً على مخطوطات أربع عَثَرْتُ عليها في مكتبة الآباء المذكورين في باريس، يوم كنّا نتابع دراستنا في العاصمة الفرنسية. وهذه المخطوطات الأربع تتعلّق حصراً بمرسلية لبنان، دوّنها للتاريخ رؤساء الأديار الكبوشيون في كلّ من بيروت وعبيه وغزير وصليما وبعبدات وصيدا وطرابلس وغيرها، حيث استقر هؤلاء الآباء وقاموا برسالتهم[1]. تحتوي هذه المخطوطات بمجملها على تقارير وأخبار متفرقة وماجريات أو على سجلات العماد والزواج والوفاة والمصاريف اليومية.

(1) المخطوطات التي استندت إليها هذه الدراسة هي بحسب أرقامها موجودة في مكتبة الآباء الكبوشيين ـ باريس في 22 شارع بواسوناد Boissonnade.
أ ـ الرقم 1191 ب ـ الرقم 288 ج ـ الرقم 2324 د ـ الرقم 717.

سنتناول في هذه الدراسة تباعاً:

1 ـ **متى وكيف وصل الكبوشيون إلى بيروت؟**

2 ـ **انتفاضة أهالي بيروت ضد علي آغا.**

3 ـ **سجن ثلاثة من أعيان بيروت في صيدا، والدور الذي لعبه الكبوشيون في تخليتهم.**

4 ـ **تعذّر جرّ المياه إلى دير الكبوشيين في بيروت بالرغم من وجود حجّة بذلك.**

1 ـ متى وكيف وصل الكبوشيون إلى لبنان؟

يظنّ البعض أنّه كان من السهل على المرسلين الاستقرار في بلدان السلطنة العثمانية. الواقع هو غير ذلك. والكبوشيون لا يشذّون عن هذه القاعدة. يومَها اشتُرِط عليهم أن يكونوا من التابعية الفرنسية، من أجل خلق توازنٍ بين المرسلين الإيطاليين والإسبان. وبالرغم من حماية الملوكِ والقناصل والأمراءِ والولاةِ والبابويةِ لهم، بموجب نظام الامتيازات الأجنبية، فإن عامة الشعب، غير المسيحي وغير الكاثوليكي، كان يرفضهم أحياناً كثيرة ويسبّب لهم المتاعب والإهانات. فالإهانات لا تحصى ويبدو أن الخطف كان دارجاً وقد يكون من الثوابت التاريخية في هذه الناحية من العالم. ولا ضير إذا قلنا إنّ المرسلين اللاتين كانوا أحياناً رهائن.

بدأ اهتمام الكبوشيين بمرسلية بيروت منذ سنة 1626 ولغاية الرابع والعشرين من كانون الثاني سنة 1798 أي بمعدّل 172 سنة متواصلة.

يوم وصلوا إلى لبنان استقرّوا في بلدة عبيه، في كنف الأمير فخر الدين المعني الثاني الكبير، حاميهم، أيام كانت علائقه الاقتصادية والسياسية والثقافية على أوجها مع الغرب الكاثوليكي. ولم يتسنّ لهم الاستقرار في بيروت إلاّ بعد أن أوصى بهم الملك الفرنسي، لويس الثالث عشر، لدى البطريرك الماروني يوحنا مخلوف الإهدني، ولدى سفيره في الآستانة دي سيزي De Césy، وبعد توصية

الكاردينال لودوفيزي Ludovisi، وكيل مجمع انتشار الإيمان في روما(2).

تفيدُ وثائق الكبوشيين أنّ أبا نوفل الخازن الغوسطاوي، قنصل فرنسا في بيروت، وضع بتصرفهم بستاناً، سنة 1671، موقعه خارج أسوار المدينة قرب باب الدباغة(*). وبعد موت القنصل، حصلت لهم متاعبُ جمّة ومضايقات من قِبل الورثة ومنهم الشيخ خطّار والشيخ هيكل، اللذان باعا حصتَهما، ومنهم أيضاً الشيخ صقر والشيخ نوفل القنصل الجديد واخوته أولاد الشيخ حصن والشيخ ضرغام والشيخ مشرف واخوته أولاد الشيخ ضرغام، الذين وهبوا حصتَهم إلى الكبوشيين. ولما كانت مساحةُ البستان لا تكفي وحدها لبناء ديرٍ جديد، فقد حاول الكبوشيون، سنة 1727، في الربع الثاني من القرن الثامن عشر، شراءَ العقار المجاور الذي كانت تملُكه الست أم قاسم، زوجة الأمير بشير بن الأمير يوسف. يومها طلبتِ البائعة ثمن العقار ضعفَ ما كان يساوي. وإذ كان الأتراكُ والروم ضد عملية البيع، حرّضوا الدبّاغين والآغا (أي رئيس البوليس) والقاضي (أي شيخ المسجد المجاور) وكلَّ أعيانِ المدينةِ ضدَّ الكبوشيين واتهموهم بأنهم يحاولون تشييد كنيسةٍ جديدة، الأمر الذي كان يحتاج وحده إلى فرمان خاص.

وسليمان باشا العضم نفسُه(3)، الظالمُ الكبير، كما يصفه المخطوط، لأنه سلب مالاً كثيراً من الفرنسيسكان لعمارتهم في الناصرة وعكا، حتى هو لم يكن ليسمحَ ببناء دير لهم في بيروت إلاّ بعد أن قُدِّمت له هدايا ثمينة. لأجل كلّ هذه الأسباب توقف الكبوشيون عن الشِراء وعن مشروع البناء، سيّما أن المكانَ غيرُ مناسبٍ نظراً لقربه من الدباغة حيث الروائح الكريهة تعبق في المكان.

ولم يطل الوقت حتى تمكن الكبوشيون من شِراء مكان أشرح وأنقى وأجمل،

---

(2) راجع باريس، الكبوشيون، المخطوط الرقم 114، ص 50 – 53.
راجع أيضاً كتابنا
Les Echangesculturels entre les Maronites et lEurope, t. 11, pp. 714 - 715.

(*) كانت بيروت محصورة ضمن أسوارها بين (بوابات): السراي، رجال الاربعين، الدركة، ويعقوب، وادريس، والصنيطة (Sauta?) والدباغة. [المشرق 21 (1923)، ص 583).

(3) تولى إيطالة طرابلس سنة 1734.

وأكثرَ ملاءمةً لرسالتهم، من الشيخ تلحوق من بلدة عيتات. تمّ الشراء باسم السيّد بوزاديت Pausadet وكيلِهم، في شهر أيلول سنة 1730.

ثمّ استحصلوا على الإذن بالبناء من حافظ باشا والي صيدا، بدون أية هدية أو أيّة رسوم إضافية. وقدّموا إلى آغا بيروت البيورلدي المطلوب. وفي اليوم التالي زار قضاةُ المحلة المكانَ ولم يُكلّفوا سوى علبتين من الفاكهة المجففة، صنع فرنسا، وعلبة صغيرة من العطور (Hyacinthe) وعلبة من الترياق وشمعتين صنع اسبانيا.

وفي الشهر التالي، حفروا الأساسات (أي في تشرين الأوّل). ولكن في آذار 1731 تفشّى مرض الطاعون فأجبرهم على التوقف عن البنيان. ولم يعاودوا العمل إلا في شهر آب. لكن البناء لم يكتمل إلا في شهر تشرين الثاني 1732. من جهته لويس الخامس عشر، ملك فرنسا، قدّم للدير الجديد لوحةً زيتية تمثّل القديس لويس التاسع، فتمّ وضعُها على المذبح. يتكوّن البناء من غرفتين، ومن بهو صغير، ومن فرن تحيط بها حديقة لا بأس بها.

بلغت التكاليف 675 قرشاً، وارتفع المبلغ إلى 700 قرش مع مصاريف النقل. وبلغت قيمة مصاريف البناء وحدها 2500 قرش، بالإضافة إلى تكاليف سور الحديقة والبلاط (500 قرش) والأبواب والغال؛ صار المجموع 3700 قرش.

2 ـ انتفاضة أهالي بيروت ضد علي آغا

ولكن ما حدث في بيروت على عهد الوالي سليمان بك العظم، باشا صيدا، يثير الإعجابَ والدهشة. تفيد وثائقُ الكبوشيين أنّ علي آغا، كمركجي مدينة صيدا، كان فيما مضى والي مدينة بيروت. ولما انتقل إلى صيدا حلّ مكانَه أخوه يوسف آغا. لكن شعب بيروت شعبٌ عاصٍ ـ عنيد. فانتفض ضدّ يوسف آغا. ولم يعد يُسمع في بيروت سوى الأصوات المعادية لعلي آغا ولأخيه يوسف. وكان المنتفضون من مسيحيِّي بيروت ومسلميها على السواء. وصاروا يرفضون شراء القمح والملح من الآغا بحجة أنّ عندهم ما يكفي حاجتهم. همّهم مقاطعة

عائلة حمّود أي عائلة علي آغا وأخيه يوسف، الأمر الذي جعل هذا الأخير يهرب من بيروت. وكان الأهالي يجتمعون أحياناً جماعات جماعات في الحدائق صارخين: «ما منريدو»!!! وأحياناً أخرى كانوا يُقفلون أبواب المدينة ويحملون السلاح. وكان يتقدّم هؤلاء المنتفضين حسن آغا وعبدو الكسار.

ولم يطل الوقت حتى عمل الوالي على إجهاض هذه الانتفاضة ونجح في مسعاه لأنّه كان يعرف أن يُخفي غضبه وانتقامه. فلمّا أتى شقيق حسن آغا ـ زعيم المنتفضين ـ إلى صيدا ليسلّمَ على الباشا الجديد، عوض أن يقبض عليه، أظهر له على العكس كلّ دماثة وكلّ لين لا بل خلع عليه سترته ووعده أن يعطي الولاية له ولأخيه حسن آغا المنتفض.

وفي 22 حزيران 1729 قدم إلى بيروت علي آغا والباشا. وأشاعا يومها أنّ الأمور قد اصطلحت وأنّ الأمنَ عاد واستتبَّ ولا خوف على التجار. فانطلتْ هذه الحيلة على حسن آغا وعلى رجاله وقَدموا بحريّةٍ إلى الباشا الذي أظهر لهم كلَّ طيب وكلَّ حفاوة. لكنّه في لَيل السابع والعشرين من الشهر نفسه، بينما كان الجميع عنده، ألقى القبض على خمسين رجلاً تقريباً وزجهم في السجن وأقفل منازلهم. وفي اليوم التالي، طلبَ من جميع أعيان بيروت أن يَشْهَدوا ضدّهم. ونفّذ حكم الموت خنقاً بخمسةٍ منهم أمامه، وهم:

أ ـ حسن آغا الذي كانت عائلته، أباً عن جد، كاخية آغا بيروت.

ب ـ عبدو الكسار، آغا القصر، أي رئيس البوليس.

ج ـ درويش المرزي الشهير بحيله.

د ـ عبدو الشيخ ابن شقيق حسن آغا.

هـ ـ والحاج حسن وزّان القمح.

أمر الباشا بخنقهم ثمّ رمى جُثثَهم خارج المدينة، قرب بركة باب السرايا، وطلب من جميع البنائين والعمال الموجودين في المدينة، أتراكاً ومسيحيين، أن يهدموا برج الأمير حيدر. ولم يكن هَدْمُه بالأمر الهيّن لأن بناءَه في غاية الصلابة.

ثمّ نَقَلَ الرخام والحجارةَ الجميلة من بيروت إلى صيدا. وأطلق سراح الأسرى بعد أن قبض فديةً عنهم. وهدم بيت الآغا وبعثر أثاثه ونهب حلى النساء. ودَفَعَتْ عائلة بيت الدهّان، وهي من أعيان الروم، ثماني بورصات بسبب دورها في الأحداث ضد يوسف آغا. وسَلَبَ 600 قرش من أسقف الروم و500 من كنيسة الموارنة. فوصلت حصيلة غزوة الباشا حوالى 200 بورصة، بالإضافة إلى ما أخذه الجنود عنوة من أديرة اليسوعيين والفرنسيسكان[4].

3 ـ سجن ثلاثة أعيان من بيروت في صيدا ودور الكبوشيين في تخليتهم

تبرز الوثائق ثلاث مهن كانت شديدةَ الاعتبار وكثيرةَ الكسب على ما يبدو في بيروت سنة 1740: وهي مهنة الجمركي، واللحام ووازن الحرير. كانت في تلك السنة بيد **أبي علي الطبجي** البيروتي وبيد آخر، غريب عن بيروت، يدعى **الأحمندي**. حاز كلاهما على مكانة عالية حتى إنّه لم يعد يجرؤ أحد على التصرف بأي شيء إلاّ بعد استشارتهما والوقوف على خاطرهما. وهما مع كونهما لا يتحابان، فإنهما يتفقان ظاهرياً ويتحايدان بعضُهما البعض. وكان يوم قرر فيه أبو علي الطبجي ـ وهو الجمركي ـ التخلص من شريكه وأراد أن يستأثر بالسلطة وحده وينزع الملحمة عن الأحمندي.

ونجح في إجبار الأحمندي على مغادرة بيروت مع عائلته فراحَ يشكو أمره إلى الأمير مراد حاميه طالباً إليه التدخل. ثمّ ذهب يَعرض قضيتَه على إبراهيم بك العظم، باشا صيدا، الذي سانده في قضيته لكنه أوفده إلى ابنه ياسين بك، والي بيروت، الذي أعدّ العدّة للإطباق على المفتي والنقيب والطبجي نفسه.

ولم يطل الأمر حتى عاد الأحمندي إلى بيروت ودخلها دخول الظافرين مصطحباً الفرقة العسكرية التي قبضت على الثلاثة المذكورين واقتادتهم إلى سفينة أقلّتهم إلى صيدا.

(4) تقرير الاب أمبرواز دي ران Ambroise de Rennes في 28 حزيران 1730.

ذاع خبر انتقال أعيان بيروت في كلّ الجبل. فالأمير عساف وهو حامي الطبجي، استاء للخبر ولم يتوانَ عن التوسط لهم لدى القنصل الفرنسي ولدى الكبوشيين أنفسهم لأنه أرسل كتاباً إلى رئيس الدير يحثّه على تخلية المعتقلين.

ماذا عمل الراهب الكبوشي؟ لقد ذهب أوّلاً إلى صيدا ونقل رسالة الأمراء عساف وحسن وسليمان وأبي الشعب واخوته إلى القنصل الفرنسي وكلّهم يتشفّعون من أجل إطلاق سراح الطبجي.

لم يشأ الباشا إذاً أن يتدخّل بهذه القضية وأحالها إلى ابنه ياسين بك، حاكم بيروت الجديد مكان قاسم آغا حمود. فكان أن رجع الكبوشي إلى بيروت لمعالجة القضية مع الحاكم الجديد ولكي يتكلّم معه باسم الأمراء المار ذكرهم والذين كلّفوه بأن يفرض الحلّ الذي يراه مناسباً..

أما ياسين بك، فقد طلب من أجل حل المشكلة، مبلغ 60 بورصة ولم يُقدَّم له سوى ست (6). كان ذلك خلال شهر رمضان المبارك. ولكثرة الجدل القائم، استاء الأمير ملحم[5] ولم يرق له تصرّف الأحمندي الذي رفع الضريبة إلى 20 بورصة على مدينة بيروت دون الأخذ بعين الاعتبار الحصّة المترتّبة له.

ماذا كانت النتيجة؟

أرسل الأمير ملحم البلوكباشي خادمه فقتل الأحمندي في وضح النهار عند ميزان الحرير. ثمّ استتبع ذلك نزول الأميرين اسماعيل وعلي مع 2500 من رجالهما واحتلّوا بيروت وكان أهلها قد فرّوا منها.

عندها تنبّه الراهب الكبوشي، بعد كل ما حصل، إلى أن وجوده في صيدا ضروري لحماية الأسرى الثلاثة خوفاً من انتقام والي صيدا. فعاد من جديد إلى صيدا ودفع، من أجل تخلية الأسرى الثلاثة، فدية قيمتها 6 بورصات. وعاد بالأسرى سالمين إلى بيروت ليلة عيد رمضان في 21 كانون الأوّل 1740 يرافقهم أحمد باشا حمود والترجمان أوليبان Olibon واستقبلوا بحفاوة وفرح.

(5) هو أمير الجبل من سنة 1730 ــ 1753.

4 ـ تعذّر جرّ المياه إلى دير الكبوشيين في بيروت بالرغم من وجود حجة بذلك

بعد هذه التطورات، زاد اعتبار الراهب الكبوشي في أعين أهالي بيروت نظراً للدور الذي لعبه في تخلية سراح السجناء الأعيان. فحاول الاستفادة من هذا الرصيد المعنوي في طلب جرّ المياه إلى ديره في بيروت. واستحصل على حجة من ياسين بك وكان من المفروض أن تصل المياه في خلال يومين إلى الدير.

إنما هناك مَنْ لم يَرُقْ له ذلك. فأتى ليلاً وكسر القناة. وعبثاً حاول الكبوشيون معرفة الجهة الرافضة. وفي الليلة التالية وُجدت كتابةُ تهديدٍ ووعيدٍ مفادُها أنه إذا لم تتوقف معاملاتُ جرّ المياه إلى الدير فسيكون القتل من نصيب الراهب الكبوشي.

ما العمل؟ الحكمة تقضي بالتريّث والصبر. وها هو الراهب الكبوشي يذهبُ من جديد إلى صيدا ويستحصل على بيورلدي يقضي بموجبه جرّ المياه إلى الدير. وبطريق العودة، طلع إلى دير القمر لمقابلة الأمير ملحم الذي أعطاه بلوكباشي واكبه إلى بيروت واهتمّ هو بنشر خبر جرّ المياه حسبما يريد الأمير والوالي.

لكن يبدو أن القضية أعمق وأدقّ بكثير. فالروم لا يريدون تمركُزَ الكبوشيين في بيروت وهم الذين أوعزوا إلى الأمير وإلى الوالي على السواء بأن المياه قليلة المنسوب وقد لا تكفي حتى لقضاء حاجة الجوامع، وأنّه من غير المعقول منعُ مراكز العبادة من الماء. ساعتئذ كتب والي صيدا إلى ابنه والي بيروت بأنه إذا كان ما يشاع بشأن المياه صحيحاً، أي أن المياه التي أمر بجرّها إلى دير الكبوشيين تحول دون وصول المياه إلى الجوامع فقد لا يُعطى الكبوشيون ما يطلبونه.

وتدخّل القنصل الفرنسي في هذه القضية. وتم الرأي على أن ينتظر الكبوشي أياماً أفضل كي يعاود المطالبة. وبعدها جَرَتْ محاولاتٌ عدة ولكن دون جدوى! حتى رَجَعَ عن مطلبه واستعاض من جرّ المياه بحفر بئرٍ داخل أملاك الدير.

وتفيد مراجع الكبوشيين أنه بعد فترة من الزمن هاجمَ الديرَ الشعبُ الهائجُ وكسروا زجاج الشبابيك في الدير وفي الكنيسة. وَرَمَوْ أرضاً بيت القربان ومزّقوا اللوحات والصور ومنها لوحةَ القديس لويس التاسع والعذراء مريم وأنزلوها من مكانها.

وفي الختام ماذا نستنتج؟ نستنتج حقائق أربعاً.

أولاً: إن وجود المرسلين في بيروت وغيرها من أسكلة الشرق كان ضئيلاً، وهكذا كان تأثيرُهم. وأنهم أخذوا على عاتقهم - في تلك الحقبة - الاهتمام بخدمة الغربيين الروحية. غير أنّ رسالتهم تجاوزت هذا الإطار لتشمل الشرقيين الكاثوليك وهم من رعايا السلطان. ولم يتوانوا عن إسداء الخدمات لجميع الطوائف لمّا كانت تدعو الحاجة كما حصل في بيروت سنة 1740.

ثانياً: إن وجودَهم في أسكلة الشرق كان نتيجةَ توافقٍ دولي بين مجمع انتشار الإيمان الروماني وفرنسا ريشليو وفخر الدين وبطريرك الموارنة ونظام الامتيازات الأجنبية. ومع هذا كُلّه، فإن حالةَ الاستقرار والقبول التي كانوا ينشدونها كانت معدومة.

ثالثاً: بناءُ الأديار والكنائس وترميمُها كان ممنوعاً شرعاً. ومن أجل الوصول إلى الغايات كانت الفدية والبرطيل والرشوة تحلُّ من جميع الرباطات.

أخيراً: كان تأثير المرسلين سواء على المسيحيين أم على غيرهم بطيئاً جدّاً. وهذا ما كان يتماشى مع سياسة السلطنة تجاه الإرساليات وتجاه الرعايا المسيحيين. وتتلخّص هذه السياسة بالمحافظة على التوازن بين الطوائف. والاتصالات والخدمات، إن حصلت، إنما كانت مجرّدَ علاقات فردية خاصة.

cultivateurs, des consommateurs et des alliés»[123].

Les tribus chi'ites fuyant les exactions du Pacha de Tripoli «descendent» vers le sud, vendent chèrement leur peau, se battent pour survivre et survivent.

Paradoxalement donc, ce sont les guerres, qui vont permettre aux communautés de s'embraser puis de s'embrasser! de se tolérer sans s'accepter! Les communautés de traditions s'ajoutent aux communautés juxtaposées d'intérêts; solidaires un moment contre un ennemi commun, désunies le plus souvent, se refermant sur elles-mêmes, se regardant comme des chiens de faïence, à chaque fois subjuguées par une volonté plus forte et accusant les autres de leurs propres malheurs; creusant, sans le vouloir, la tombe d'un territoire qui n'a jamais dépassé le stade communautaire et qui n'aurait, peut-être pas, dû avoir des visées nationales.

La communauté est aussi loin de la société moderne que la coupe des lèvres!

---

123. *Ibid.*, p. 242.

«logeait magnifiquement aux dépens de l'antiquité»[118]! - et se contentent de se lorgner.

Le pion malicieux s'est déplacé subrepticement, il a occupé une position, puis une autre plus avancée; il s'est ancré, a pris racine, puis a de nouveau avancé. Toute avancée se fait, il va de soi, au détriment de l'un des joueurs, généralement celui qui est le plus fort et qui se contente de dormir sur ses lauriers; la réaction tardive le verra impuissant à récupérer ce qui lui a été usurpé, malgré le cycle de violence qu'il aura déchaîné.

Les Communautés du Mont-Liban se sont peu rencontrées au cours du XVIII^eme siècle. Elles vivaient, généralement, en bon voisinage.

Il y a eu évidemment des vexations: les voyageurs sont arrêtés par des cavaliers avant d'entrer à Baalbeck[119], ou encore, le mêmes subissent les injures de l'escorte d'un prince[120] où se plaignent au roi de France en lui demandant son appui[121]... Mais c'est peu de chose!

Ce qui est plus grave, c'est la politique de la Porte: pur despotisme militaire qui profite des failles, qui nourrit la haine, qui avive le fanatisme et qui dure par les dissensions religieuses. Druzes et Chi'ites se battent, s'affaiblissent, sont obligés de s'unir pour se faire battre par un ennemi déterminé.

Les vrais régulateurs de l'activité et de l'inertie des particuliers et des nations, ce sont les institutions sociales qu'on appelle gouvernement et religion[122].

Le émirs Druzes se disputent le pouvoir. Des partis se forment. Des clans émergent. Le neveu est évincé par l'oncle ou l'oncle par le neveu, peu importe! il en résulte l'affaiblissement de la communauté, le début d'un cycle de violence qui dépasse le cadre du XVIII^eme siècle.

Les autres joueurs avancent: qui pacifiquement, qui militairement. Les Chaïkhs druzes ont besoin de main d'œuvre, les portes sont ouvertes, des familles maronites s'installent: elles sont reçues «par tolérance et par l'intérêt de multiplier dans leur pays le nombre des

---

118. De La Roque, *op. cit.*, p. 33.

119. *Ibid.*, p. 31.

120. *Ibid.*, p. 63.

121. *Ibid.*, p. 219. *Cf.*, également d'Arvieux, *op. cit.*, p. p. 11 ss.

122. *Cf. introd. de Jean Gaulmier, in Volney, op. cit.*

7.3. Les Chi'ites

Cantonnés dans la plaine de la Békaa, notamment à Baalbeck, les Chi'ites s'allièrent, en 1760, à chaïkh Daher[116] parce qu'ils s'étaient inflitrés progressivement dans les vallées jusqu'à s'emparer de Sour en 1759.

Ils payaient également un tribut à la Sublime forte par le truchement de l'Emir druze dont ils dépendaient.

Les Chi'ites n'ont pas de prince, mais ils sont gouvernés, selon le *Rapport* de Taulez, par des chaïkhs «qui ont des villages et des châteaux et qui vivent avec leurs vassaux comme avec des égaux... Chaque chaïkh peut mettre sous les armes depuis 230 jusqu'à 800 hommes».

A un moment donné, ils eurent deux chefs importants: Ali Abbas et Nassif, ce dernier surtout, qui commandait de sa résidence de Tibnine (la place la plus forte de la contrée), était adulé par ses hommes pour son courage et sa probité. Ce qui permit aux Chi'ites, malgré leur nombre réduit, de battre les Druzes. Mais, Djazzar, en réglant ses comptes avec Chaïkh Daher, a réglé également le compte des alliés de ce chaïkh: Chi'ites, Druzes et Maronites au cours d'une bataille où les Chi'ites, peu nombreux, s'illustrèrent beaucoup plus que leurs alliés. Djazzar fit arrêter et exécuter Chaïkh Nassif. Volney est pessimiste quant à leur avenir: «A cette époque, écrit-il, on ne comptait pas plus de cinq cents familles de Motoualis qui se sont réfugiés dans l'Anti-Liban et dans le Liban des Maronites; et désormais proscrites de leur sol natal, il est probable qu'elles finiront par s'anéantir, et par emporter avec elles le nom même de cette nation»[117].

* * *

Deuxième partie: Ouvertures et interpénétrations

Que conclure? Comment pouvoir le faire quand il n'y a pas véritable interpénétration des communautés?

Comme dans un jeu d'échecs où les protagonistes se regardent, réfléchissent, déplacent un pion malicieusement, les «princes» qui gouvernent les communautés coexistent au XVIII^{eme} siècle, vivent royalement, -tel ce chaïkh de Baalbeck qui avait pillé les ruines et qui

---

116. *Ibid.*, p. 246.

117. *Ibid.*, p. 247.

princes sont sous l'autorité de l'émir des Druzes[109]. Il remarque également qu'il y a eu d'autres princes maronites, notamment dans la région de Joubbat Bécharri, par exemple.

La «nation» maronite est partagée «en deux classes» explique Volney, celle du peuple et celle des chaïkhs, notables qui se distinguent par l'ancienneté de leurs familles et par leur fortune. «La forme du gouvernement, écrit-il, n'est point fondée sur des conventions expresses, mais seulement sur les usages et sur les coutumes»[110]. Ce qui sauve le pays, remarque ce voyageur judicieux, c'est, d'une part, la religion qui dresse une barrière insurmontable entre les Maronites et les Musulmans, empêchant «des ambitieux de se liguer avec les étrangers pour asseoir le pays», et, d'autre part, la nature du pays «qui offrant partout de grandes défenses, a donné à chaque village, et presque à chaque famille, le moyen de résister par ses propres forces, et par conséquent d'arrêter l'extension d'un seul pouvoir[111]. L'auteur avance également que c'est l'union des Maronites qui a permis leur survie face à de «puissants ennemis» et cette union n'a lieu «qu'autant qu'ils s'abstiennent de l'oppression les uns des autres, et qu'ils jouissent réciproquement de la sûreté de leurs personnes et de leurs propriétés. C'est ainsi, ajoute l'auteur, que le gouvernement s'est maintenu de lui-même dans un équilibre naturel; et que les mœurs tenant lieu de lois, des Maronites ont été préservés jusqu'à ce jour de l'oppression du despotisme et des désordres de l'anarchie»[112].

L'élément qui équilibre la lutte des familles est le patriarche, dont l'autorité s'étend sur les affaire temporelles[113]. Cet equilibre maintenu, vaille que vaille, tout au long du XVIII^eme^ siècle, a permis de voyager «de nuit et de jour avec une sécurité inconnue dans le reste de l'empire»[114]. Cependant quand le pays est en danger, tous les hommes, chaïkhs ou paysans, marchent armés du fusil et du poignard. Il n'y a pas de troupes régulières et, remarque Volney, «si cette milice était bien conduite, elle vaudrait mieux que bien des troupes d'Europe»[115].

---

109. *Op. cit.*, p. 70.
110. *Op. cit.*, p. 220.
111. *Id.*
112. *Id.*
113. De La Roque, *op. cit.*, p. 115.
114. Volney, *op. cit.*, p. 221.
115. *Ibid.*,

affaires des Druzes ont porté à la tranquillité et à la sûreté de leur nation, une atteinte dont elle sera longtemps à se relever»[104].

Venture de Paradis résume bien la situation quand il remarque que, l'Emir Youssef, qui est à la tête de la nation druze, afferme du Pacha de Saïda, les douanes et le commandement de Beyrouth pour cent cinquante bourses; mais la faiblesse de cet Emir lui a fait perdre la ville au profit de Djazzar.

Donc, un Emir[105] gouverne les Druzes. Le pays dépend de la Sublime Porte, et l'Emir paye un tribut ou miri au pacha de Saïda qui, à son tour, le verse au représentant du Sultan. L'organisation intérieure est «oligarchique et féodale». Les parents de l'Emir sont «pauvres d'apanages»: chacun dispose d'hommes qui lui sont fidèles et qui s'unissent aux autres pour former l'armée du prince et assurer une stabilité au pouvoir[106]: Deux familles importantes forment les deux principaux partis: les Djamblât et les Yazbek[107].

7.2. Les Maronites

Comme les Druzes, les Maronites paient le miri à la Sublime Porte. Venture de Paradis note que les Maronites habitent une province qui forme «pour ainsi dire, une petite république à part sous la protection de l'Emir Béchir: je veux parler du Kesrouan». Ce canton est gouverné par deux chaïkhs, l'un, Béchara Khazen habite Zouk-Mikhaël, l'autre, Chamsin Habaych habite Ghazir[108]. De La Roque remarque que ces

104. *Ibid.*, p. 237.

105. Son titre est: Grand Emir; le simple titre d'Emir est celui de tous les princes de sa maison.

106. Charles-Roux, *op. cit.*, p. 64, note à ce propos: «Qu'il s'appelât Melhem, Mansour ou Youssef, l'Emir des Druzes, bien que réduit à un état beaucoup moins florissant et imposant qu'au siècle précédent, demeura, jusqu'au-delà du milieu du XVIIIeme siècle, le Prince dont le pouvoir était le mieux assis en Syrie et le plus reconnu dans les cantons où il exercait».

107. *Cf.*, Volney, *op. cit.*, p. 234. Par ailleurs, Venture de Paradis écrit: La famille Chéhab «a pour adjoint une autre famille nommée Djamblât, dont le chef ne prend que le titre de chaïkh, mais qui jouit d'une considération presque égale à celle de l'Emir.Elles ont été longtemps ennemies; mais les vexations de tous genres de Djazzar ont opéré leur réunion et depuis ce temps l'Emir des Druzes ne fait plus rien que par le conseil et avec le consentement du chef de la famille des Djamblât».

108. In Charles-Roux, *op. cit.*, p. 206 ss.

domaine, aux meubles magnifiques, et leur a offert du vin à tous les repas et des pâtisseries de Damas; une seule fois il a fait exception en buvant avec eux[95]. De La Roque profite des étuves du palais de leur hôte[96], ainsi que d'un autre hammam dans la ville[97]. Il se rend également dans un café couvert d'un dôme avec un beau vitrage, orné d'une fontaine à plusieurs jets avec des estrades, des tapis et des coussins pour les musiciens et pour les chanteurs[98]. Le peuple, qui généralement n'aime pas les étrangers[99], avait accepté le voyageur et ses compagnons croyant qu'ils étaient ingénieurs venant fortifier la ville contre le pacha de Damas[100].

Volney constate que les Chi'ites se lavent autant que les autres Musulmans; ils commencent leurs ablutions par le coude et non par le bout du doigt[101]; ils se considèrent souillés quand un étranger les touche, ils ne boivent ni ne mangent dans le vase qui a servi à une personne qui n'est pas de leur secte[102][103].

7. Leur organisation

7.1. Les Druzes

La puissance des Druzes s'accrut et s'affirma au XVII^eme^ siècle avec l'émir Fakhr-ed-din; Beyrouth fut le port de l'émirat.

Au XVIII^eme^ siècle, les émirs Chéhab remplacent les Ma'an, faute de descendant mâle dans cette famille. L'époque est également marquée par la lutte pour la succession de l'émir Melhem, par les défaites de l'émir Youssef, et Volney de noter: que c'est à cause de l'imprévoyance de Youssef et de l'ambition de Mansour qui, «en mêlant les Turcs aux

---

95. *Ibid.*, p. 37.
96. Faut-il rappeler qu'à Versailles, à la même époque, il n'y avait pas de salles de bains?
97. *Ibid.*, pp. 36-37.
98. *Ibid.*, p. 14.
99. *Ibid.*, p. 35.
100. *Op. cit.*, p. 245.
101. *Ibid.*, p. 247.
102. L'abbé Mariti, *op. cit.*, p. 65, note à ce propos: «si l'un de nous par hasard porte à ses lèvres une de leurs coupes, ils la brisent à terre; et si le vase est de métal, ils le jettent plusieurs fois dans l'eau chaude, en invoquant le nom de Dieu et celui du Prophète».
103. *Cf.* Volney, *op. cit.*, p. 233 et ss.

une petite galette grossière et mal levée[87]. Prêtres et moines jouissent d'une liberté et d'une sécurité qu'on ne trouve pas ailleurs au Levant[88].

Les femmes les plus appréciées ont de l'embonpoint[89]. A la différence des Musulmanes, les femmes chrétiennes ne sont pas voilées; mais le mari ne rencontre pas sa femme avant le mariage.

Volney explique que, malgré l'acceptation par Rome d'élèves, les arts et les idées de l'Europe ne sont pas encore arrivés en Orient parce que l'éducation reçue est purement monastique et les élèves ne rapportent d'Italie qu'un savoir théologique qui ne les conduit à rien[90]. L'auteur remarque également que les trois ou quatre missionnaires envoyés par les Capucins à Beyrouth, Ghazir ou Tripoli n'ont pas réussi à opérer des changements dans les esprits. Il en va de même pour les Jésuites et pour les Lazaristes[91].

6.3. Les Chi'ites

Pour l'auteur du *Mémoire,* les Chi'ites ne boivent jamais de vin et ne mangent ni ne boivent jamais de ce qu'un Turc sunnite ou un Chrétien aura apprêté. Ils ne se lavent pas plusieurs fois par jour comme les autres Musulmans. Généralement, ils ne prennent qu'une femme et ils sont jaloux pour leurs épouses et quand il les répudient, ils ne les reprennent pas[92].

Le nombre des Chi'ites qui portent les armes est environ mille. Les Chi'ites sont durs au travail. Ayant dans leur voisinage des Pères Carmes, en 1707, raconte ce voyageur, ils leur permirent de planter une grande croix et, parfois, écoutèrent les exhortations de ces pères[93].

Pour De La Roque, les Chi'ites ne boivent pas d'alcool[94]; mais un Chaïkh, fort affable, à Baalbeck, a invité les étrangers dans son

87. *Ibid.,* p. 352.

88. *Ibid.,* p. 190.

89. *Ibid.,* p. 226.

90. *Ibid.,* p. 227.

91. *Op. cit.,* p. 821.

92. *Ibid.,* p. 822.

93. *Op. cit.,* pp. 14-15.

94. *Ibid.,* p. 34. Il serait bon de consulter: Jean Thévenot, *Voyage de Levant,* Paris, éd. FM, La Découverte, 1980, 354 p p. 78ss. (Thévenot a visité l'Orient vers 1655, mais la dernière éditions intégrale de son livre date de 1727. Malheureusement, la réédition par François Maspéro de l'ouvrage omet la partie sur le Liban, intitulée: «Voyage d'Acre à Soursayde, Baruth, Tripoly et au Mont-Liban»).

De La Roque affirme encore que les moines travaillent tous; ce jour-là: ils cueillaient le raisin. Les vieillards, dans le couvent, invitèrent le voyageur et ses compagnons à leur repas qui consistait en quelques plats d'œufs et en quelques olives accompagnées d'un excellent vin et d'un pain dont les étrangers ne s'accommodent guère[80]. L'habit des moines consiste, dit-il en substance, en une méchante robe de laine noire fort étroite qui ne descend que jusqu'à mi-jambe, en un scapulaire de même étoffe, également fort court, et en un petit capuchon; ils portent des babouches noires aux pieds[81].

De La Roque réfute l'ignorance des Maronites. Il considère, au contraire, qu'ils sont instruits. Ils profitent de la présence d'un étranger pour lui demander d'instruire leurs enfants[82] et savent que leur gloire est dans l'instruction de leur progéniture mâle. D'une manière générale, ce voyageur montre l'influence des moines étrangers et il ajoute que le reproche fait aux Maronites d'être ignorants n'est pas fondé «puisque c'est une grande science à des Chrétiens d'avoir en partage la doctrine que Jésus-Christ a laissée à son Eglise et de l'avoir conservée pure et sans altération. Du moins avouera-t-on, note-t-il, que les Maronites, élevés et instruits dans les écoles d'Italie[83], «ont de la capacité et de l'érudition»[84].

Pour Volney, les Maronites en état de porter les armes sont au nombre de trente-cinq mille[85].

Les prêtres se marient, mais ils ne peuvent convoler en secondes noces en cas de veuvage. Les uns exercent un métier, les autres cultivent un petit domaine; tous jouissent d'une grande considération et donnent leur main à baiser au riche, comme au pauvre. Les moines sont nombreux et actif: chaque couvent a son frère cordonnier, son frère tisserand... Le vêtement des moines est une étoffe de laine brune semblable à la robe des Capucins[86]. Ces moines se nourrissent de lentilles à l'huile, de fèves, de riz, de lait caillé, d'olives... leur pain est

80. *Ibid.*, p. 19.

81. *Ibid.*, p. 184.

82. *Ibid.*, Cf. p. 150 ss.

83. *Ibid.*, p. 149.

84. *Op. cit.*, p. 222. Volney a fait son voyage au moins soixante-dix ans après l'auteur du *Mémoire*.

85. *Ibid.*, p. 226.

86. *Ibid.*, p. 296.

Peuple attaché à sa terre et cultivant le mûrier mais qui ambitionne de s'enrichir: le Maronite rêve d'être commerçant. Etre aubergiste, par exemple, est une dignité qui permet d'en tirer vanité, malgré la pauvreté.

Les Maronites qui ont le sens de l'hospitalité se contentent d'une vie modeste; ils nourrissent l'étranger de ce qu'ils ont: souvent du pain et de l'eau; quelquefois des olives, des œufs, du blé cuit, des lentilles, du lait de chèvre, du vin...[76]

Les Maronites sont jaloux et d'une sévérité presqu'incroyable pour leurs femmes. La polygamie n'est pas admise, et l'épouse est durement traitée par son mari, qui parfois la méprise ou d'autres fois la bat, dans tous les cas, il se considère supérieur à elle. L'épouse s'occupe du ménage sans se plaindre des mauvais traitements; elle n'est pas admise à table et se contente de servir son époux et ses enfants mâles. Déconsidérée quand elle n'a pu donner un héritier à la famille; son plus grand titre de gloire est justement de pouvoir donner un descendant mâle à son époux.

Les moines sont nombreux et mènent la vie du peuple. Les prêtres sont mariés, mais s'occupent également de travaux divers. Le peuple est d'une grande ignorance et il est en cela comme ses dirigeants.

Les Maronites admirent les moines étrangers et les reçoivent avec affabilité, mais ils détestent les civils. L'auteur remarque: «Les Turcs et les Juifs ne nous sont pas des ennemis si irréconciliables ni si opposés que les Chrétiens du Levant»[77].

Jean De La Roque estime le nombre des Maronites à cinquante mille hommes[78] dont la moitié serait capable de porter les armes.

Pour lui aussi, les Maronites pratiquent leur religion avec beaucoup de ferveur. Il raconte qu'ayant été reçu par un prêtre marié, dans le village d'Argis, dans la région de Batroun, il dormit, dans l'Eglise, sur une natte avec ses compagnons. «On excuse tout, écrit-il, dans un pays où la véritable religion n'est pas dominante, et parmi des gens dont la plus grande richesse est la foi et la simplicité chrétienne»[79]. Le soir, ajoute-t-il, curé et paroissiens firent de longues prières en commun et retournèrent à l'Eglise à minuit parce que le lendemain était un dimanche.

---

76. *Ibid.*

77. *Ibid.*, p. 813.

78. *Op. cit.*, p. p. 64.

79. *Ibid.*, p. 20.

part de cavaliers chi'ites qui «prenaient plaisir, écrit-il, de nous coucher en joue, pour nous faire peur»... il remarque également que ce peuple n'aime pas les Chrétiens qu'il considère comme des infidèles[68].

Pour Volney, ils sont brigands mais courageux, «réduits à moins de sept cents fusils contre Djazzar, écrit le voyageur, ils firent plus que quinze à vingt mille Druzes et Maronites réunis»[69].

6. Leur vie et leurs mœurs

6.1. Les Druzes

Pour Volney, les Druzes ne jeunent pas, ils n'observent pas les fêtes, ils boivent du vin, mangent du porc... Seulement, ajoute-t-il, on ne voit plus chez eux d'alliance publique entre les enfants et les pères[70]. Les femmes portent le voile. Chacun vit au sein de sa famille et sort peu. Les femmes, même celles des Chaïkhs, travaillent, elles pétrissent le pain, brûlent le café, lavent le linge, font la cuisine[71].

La nourriture est frugale et consiste en petits pains cuits, en oignons, en fromages, en olives, en fruits[72].

Les hommes cultivent les vignes et les mûriers, construisent des murs, creusent des canaux... Le soir, assis en rond, les jambes croisées, la pipe à la bouche, le poignard à la ceinture, ils parlent de choses et d'autres... Les enfants de dix ans, assis à côté d'eux, écoutent gravement[73]. Quand il y a l'appel aux armes, le cri est répercuté de village en village et en trois jours, il y a quinze mille fusils prêts à la bataille[74].

Pour Taulez, les Druzes, ambitieux et courageux, habituaient les jeunes gens à bien monter à cheval, à manier la lance et les armes à feu.

6.2. Les Maronites

Pour l'auteur du *Mémoire,* les Maronites pratiquent leur religion avec autant de liberté qu'en France. Les Eglises sont au milieu des rues avec des clochers et de grosses cloches[75].

---

68. *Op. cit.*, p. 63.
69. *Op. cit.*, pp. 246-247.
70. *Ibid.*, pp. 236-237.
71. *Id.*
72. *Ibid.*, pp. 240-241.
73. *Ibid.*, p. 244.
74. *Ibid.*, p. 240.
75. *Op. cit.*, p. 812.

5.2. Les Maronites

L'auteur du *Mémoire* n'est pas tendre avec les Maronites qui n'ont pas d'inclination pour la guerre et qui sont lâches et paresseux[57]. Ailleurs, il explique qu'ils n'ont aucune ambition[58]; ailleurs encore, il note qu'ils n'ont ni vivacité ni intelligence[59]. Pour lui, les Maronites sont bons, doux, paisibles, et vivent dans un grande tranquillité, sans vice ni désordre, sans emportement ni passion, mais prêts à mourir quand il s'agit de leur religion. Quand il s'agit d'intérêts qui leurs sont propres, ils se révoltent, s'animent, rien ne leur échappe alors[60].

De La Roque, au contraire, fait tout au long de sa *Relation,* les louanges des Maronites. Il parle de leur austérité et de leur hospitalité[61], de la vertu de ce peuple[62], de la simplicité des mœurs et de la gentillesse des habitants[63] qui sont de bonnes gens[64] et n'ont ni vices ni mauvaise foi et qui ne commettent pas de larcin.

Volney qui leur trouve bon nombre de qualités allant de l'honnêteté à la persévérance leur préfère du point de vue courage les Druzes[65]. Les Maronites sont cependant hospitaliers et reçoivent agréablement leurs hôtes. Mais, ils sont regardants sur leurs propres dépenses et ont le défaut de «la lésine»[66].

Pour Taulez, les Maronites sont le plus paisible des peuples vassaux du Grand-Seigneur en Syrie, mais aussi le moins arriéré et le plus industrieux.

5.3. Les Chi'ites

L'auteur du *Mémoire* affirme qu'ils sont perfides et cruels, mais il ajoute: ils sont courageux et préfèrent mourir plutôt que de se rendre[67].

De La Roque et ses compagnons de voyage essuient des injures de la

---

57. *Ibid.*, p. 812.
58. *Id.*
59. *Id.*
60. *Ibid.*, p. 813.
61. *Op. cit.*, pp. 64-65.
62. *Ibid.*, p. 174.
63. *Ibid.*, p. 184.
64. *Ibid.*, p. 70.
65. *Op. cit.*, p. 242.
66. *Ibid.*, p. 221.
67. *Op. cit.*, p. 821.

ennemis des autres Turcs qui les appellent «arfad», c'est-à-dire hérétiques. Ils les haïssent beaucoup plus que les Chrétiens[51].

Volney qui adopte le même point de vue affirme que les Chi'ites prétendent que Dieu n'agit que par des principes de justice conformes à la raison des hommes. Pour eux, Dieu ne demande que l'obéissance et il ne punit point d'une action commandée ou qu'on exécute. Dieu ne peut trouver mauvais en l'homme ce que Lui-même a créé, et «Il n'exige pas qu'il prévienne ce que la destinée a décrété sur lui, parce que cela serait une injustice et une tyrannie dont Dieu est incapable par la perfection de son être»[52].

5. Leur caractère

5.1. Les Druzes

L'auteur du Mémoire laisse deviner le caractère souple et changeant des Druzes qui ne semblent pas avoir de complexes, ils sont à la fois «sournois et respectueux»[54], mais ils sont prêts à boire dans toutes les coupes: «ils disent, écrit-il, qu'ils se feront Chrétiens quand ils verront revenir les Chrétiens pour conquérir la terre sainte»[55].

Pour Taulez, les Druzes sont des montagnards forts, vigoureux, à qui il ne manquerait que d'être aguerris et de la discipline pour devenir très redoutables. Cependant, à partir du moment où ils se sont regroupés autour d'un chef, l'Emir, ils ont été plus disciplinés.

Pour Volney, les Druzes ont un caractère plus fier, plus énergique, plus actif que leurs voisins; un véritable esprit républicain note l'auteur révolutionnaire des *Ruines ou Méditations sur les Révolutions des empires*. Ils sont inquiets, entreprenants, braves, hardis jusqu'à la témérité, mais ombrageux sur les questions d'honneur, leur dissimulation va jusqu'à la fausseté. Ils ont aussi le sens de l'hospitalité[56].

---

51. *Op. cit.*, p. 819.

52. *Op. cit.*, p. 245.

53. *Ibid.*, p. 818.

54. *Op. cit.*, p. 242.

55. L'abbé Mariti, *op. cit.*, T. 2., p. 30, note: «des Druzes sont des hommes robustes, bien conformés et d'un aspect noble, qu'ils doivent en partie à leur éducation. On les habitue dès l'enfance aux efforts et à la fatigue».

56. *Op. cit.*, p. 811.

Pour Volney, Maroun vivait au VI^{eme} siècle au bord de l'Oronte et s'attira la considération du peuple qui lui construisit une chapelle. A la fin du VII^{eme} siècle, un moine du couvent de Hama nommé «Jean le Maronite parvint à se faire considérer comme un des plus fermes appuis de la cause des Latins ou partisans du pape»[43].

L'auteur du *Mémoire adressé au Roi* remarque que tous les Maronites sont rattachés à la religion catholique et à l'obéissance du pape[44]

De La Roque, dans sa *Relation*, affirme que les Maronites sont guidés par un patriarche d'Antioche, ajoutant à son nom de baptême le nom de Pierre, et par des évêques et des pasteurs. Il qualifie l'Eglise Maronite de 1re Eglise de l'Orient[45].

Pour Volney, les Maronites dépendent de Rome. Leur clergé élit un chef qui a le titre de «batraq»[46].

Pour les trois voyageurs précités, comme pour le politicien M. de Taulez, les Maronites sont des clients et «presque des protégés de la France», les droits, à la fois «patronage» et «protection» qu'ils réclament se trouvent dans des lettres royales délivrées par la Cour de France le 28 avril 1649, au nom de Louis XIV mineur, sous la Régence d'Anne d'Autriche. Ce même roi a, pendant son règne, consacré 1 accréditant les bénéfices[47].

A cette époque, les religieux maronites sont pauvres et leurs revenus proviennent des aumônes. L'auteur du *MémoireMémoire* affirme que le roi de France a envoyé une aide matérielle au patriarche[48]. Volney a la certitude que ce sont les aumônes qui ont permis de construire Bkerké[49]. Alors que De La Roque souligne que le patriarche possède des terres étendues à Qannoubin[50].

4.3. Les Chi'ites

L'auteur du *Mémoire* note que les Chi'ites professent le Mahométisme, mais ils sont de la secte d'Ali comme les Persans et mortels

43. *Op. cit.*, p. 218.
44. *Op. cit.*, p. 812.
45. *Op. cit.*, p. 191.
46. *Ibid.*, p. 222.
47. Cf. in Jean De La Roque p. 209 ss.
48. *Op. cit.*, p. 815. Les noms du patriarche et du roi ne sont pas précisés.
49. *Op. cit.*, p. 224.
50. *Op. cit.*, p. 19.

Pour Volney, le mystère druze est percé[37]. Reprenant la thèse d'un historien, al-Makin, il explique que les Druzes viennent de Hakem-bi-Amr el-Lah, Calife fatimide d'Egypte qui accéda au trône en 966 et qui se prit pour Dieu; il fut encouragé par Mohamad ben Isma'il et eut des disciples notamment Hamza ben Ahmad. Les disciples persécutés se réfugièrent finalement dans les montagnes du Liban où ils pouvaient se défendre[38].

Les Druzes, d'après ce voyageur, sont dirigés par les Oqqàls qui portent un turban blanc symbole de leur pureté: leurs pratiques sont enveloppés de mystères; ils tiennent des assemblées secrètes où les femmes sont admises; ils sympathisent avec les Turcs et se prétendent alors Musulmans et avec les Maronites et ils vont dans leurs Eglises[39][40]. Pour M. De Taulez, la religion des Druzes est inconnue, le peuple n'en a, pour ainsi dire, aucune[41].

4.2. Les Maronites

De La Roque et Volney apportent un abrégé exhaustif de l'histoire des Maronites.

Pour De La Roque: «de nom et l'origine des Maronites ne tient point d'un prétendu hérésiaque, nommé Maron; mais de Saint Maron, abbé et de ses diciples, et que ce nom fut encore renouvelé et retenu par Jean Maron[42].

---

37. *Op. cit.*, p. 228.

38. *Ibid.*, p. 229.

39. *Ibid.*, pp. 236-237.

40. Il serait peut-être bon de citer l'abbé Mariti, *Voyages dans l'isle de Chypre, La Syrie et La Palestine avec l'histoire du Levant*, trad. de l'italien, Paris, Lib. rue du Battoir, No. 8, 2 T., voyageur Italien qui passa au Liban en 1755 et qui écrit à propos des Druzes: «Leurs livres dogmatiques ne présentent qu'une suite d'obscurités et d'erreurs: il ne serait pas facile aux Druzes eux-mêmes d'en acquérir une idée vraiment distincte... ils discourent et traitent entre eux des affaires religieuses, et comme ils sont fort ignorants, on peut croire qu'ils ajoutent chaque jour à leurs livres de nouvelles absurdités»... l'auteur termine en disant que le dogme druze est impénétrable. Pour lui, les Druzes sont remplis de vénération pour la mère du Christ, ils croient au prophète «Elie...». C'est surtout l'hermétisme de la religion Druze qui semble avoir désorienté le voyageur dont les contradictions sont nombreuses et flagrantes, mais qu'il serait bon de consulter sur les points qui ne concernent pas la religion. L'ouvrage de Mariti parut, en français, en 1791.

41. *Op. cit.*, p. 115.

42. *Op. cit.*, p. 130.

M. de Taulez, Consul de France à Saïda, adresse un bulletin au ministre de la marine, le 19 juin 1772, dans lequel il écrit concernant la délimitation des deux territoires druze et mutualis: «Qu'on trace une ligne de l'Ouest à l'Est, en passant à travers la ville de Sayda, et cette ligne conduira à peu près à un petit vallon qui est formé par le Mont Saint-Elie à gauche et par d'autres montagnes à droite, à demi lieue de Sayda. Ce vallon, à l'exception de quelques lambeaux de terre, qui se trouvent enclavés les uns dans les autres, sépare le pays des Mutualis et le pays des Druzes. les jardins des uns et des autres touchent les maisons de Seyde. Le druzes s'étendent sur la côte jusqu'à Tripoli sur dix à quinze lieues de profondeur. Leur port de mer est la ville de Baruth. Le pays des Mutualis est borné par le cap Blanc, ce qui peut faire environ neuf lieues de côtes, sur environ la même profondeur dans les terres. Le port et la ville de Sour... leur appartiennent»[33].

Pour Venture de Paradis, les Mutualis afferment la plaine qui s'étend depuis la rivière de Seyde jusqu'au territoire d'Acre[34].

4. Leurs religions

4.1. Les Druzes

De La Roque se contente de dire que la religion druze est, jusque-là, un mystère. Le manuscrit se faisant l'écho du chevalier d'Arvieux dans ses *Mémoires*[35] fait remonter les Druzes au Comte de Drieux, tout en précisant qu'on ne connaît point leur véritable origine. Il ajoute: «On sait encore moins de chose de la religion des Druzes que de leur origine.. Ils ne sont ni Juifs, ni Chrétiens, ni Mahométans»[36]. Pour le même voyageur, les Druzes sympathisent avec les Maronites et méprisent les Juifs; ils n'ont ni Eglise, ni Temple, ni Mosquée, il ajoute encore, en substance, ils se font descendre d'al-Hakem et l'attendent comme un Messie.

---

ceux du canton de Kesrouan. Les Druzes, plus nombreux ou moins concentrés, occupaient d'autres villages du même massif montagneux, depuis les abords de Tripoli au Nord jusqu'à proximité de Sour et de Saïda au Sud; leur port était Baruth, qui leur appartenait. Les Mutualis, d'abord massés autour de Baalbeck, dans la plaine qui sépare les deux chaînes du Liban et de l'Anti-Liban, s'avançaient peu à peu vers la mer jusqu'à atteindre, eux aussi, le voisinage de Saïda».

33. *Op. cit.*

34. *Op. cit.*, in Charles-Roux, p. 206 ss.

35. *Cf.* pp.70 à 72, Beyrouth éd. Lahad Khater, 1982, 240 p.

36. *Op. cit.*, pp. 817-818.

De La Roque note, en substance, que les Maronites composent un corps de nations répandu sur toutes les montagnes du Liban, dans les villes de Syrie et jusque dans l'Ile de Chypre[22]. La meilleure partie, souligne-t-il, occupe la région du Kesrouan, «c'est là que les Maronites forment un petit Etat et une espèce de république»[23].

Pour Volney, les Maronites forment un corps de nation qui occupe presqu' exclusivement tout le pays compris entre Nahr el-Kalb et Nahr el-Bared, depuis le sommet des montagnes, à l'orient, jusqu'à la Méditerranée, à l'occident[24]; leur pays est de cent cinquante lieues carrées[25]. Il remarque ailleurs que des familles chrétiennes désertent les provinces turques et s'établissent au Liban, dans les régions des Maronites, mais aussi dans le pays druze[26].

3.3. Le pays des Chi'ites

Dans le *Mémoire,* les Chi'ites (appelés Amédiens) se sont établis au Mont-Liban en abusant de l'extrême bonté d'un évêque maronite... Ils habitent quatre régions: le pays de Gebeil excepté la ville du même nom; le pays de Batroun et une partie du Mont-Liban[27].

Volney indique que les Chi'ites (appelés Moutoualis) habitent la vallée de la Béqaa jusqu'à Sour[28] à l'orient du pays des Druzes[29]. Ils s'étendirent de la Béqaa et occupèrent des terrains jusqu'à la région de Bécharri[30]. Avant 1750, ajoute l'auteur, ils ne possédaient que Baalbeck et quelques cantons dans la vallée de l'Anti-Liban.

De La Roque les confond avec les Turcomans[31][32].

---

22. *Op. cit.*, p. p. 115.
23. *Ibid.*
24. *Op. cit.*, p. 193.
25. *Ibid.*, p. 222.
26. *Ibid.*, p. 242.
27. *Op. cit.*, pp. 819-820.
28. *Op. cit.*, p. 193.
29. *Ibid.*, p. 245.
30. *Ibid.*, p. 246.
31. *Op. cit.*, p. 63.
32. Il serait peut-être bon de citer Charles-Roux, *op. cit.*, p. 60, qui fait l'historique des Communautés au XVIII^{eme} et qui écrit: «Ils vivaient côte à côte, sans se confondre entre eux ni avec les Turcs, dans un espace relativement restreint. Les Maronites habitaient Baruth et les villages de la chaîne occidentale du Liban, spécialement

dernier terme un peu au-delà de Tyr, s'étendant du nord au midi[13].

2. Ses habitants

De La Roque note que ces montagnes sont habitées par «trois sortes de nations»[14]: par les Chrétiens maronites, par les Druzes «gens dont l'origine et la religion, dit-il, ont été jusqu'à présent un mystère presqu'impénétrable» et par les Amédiens[15], Mahométans attachés à la secte d'Ali[16].

3. Leurs régions

3.1. Le pays des Druzes

Ce pays confine la région du Kesrouan du côté du midi, précise De La Roque. Il est divisé en plusieurs régions «particulières» dont la plus belle est le Chouf. Les autres régions sont celles du Jourd, du Matn, du Chihhar al-gharbi, de Wadi-Taym et de Dayr al-Qamar. La région de Wadi-Taym fait partie du gouvernement de Damas[17].

Volney qui n'a pas visité les régions druzes de la Syrie actuelle[18] a cité les mêmes territoires pour les Druzes, ceux des pachaliks de Tripoli et de St-Jean d'Acre, c'est-à-dire, les régions comprises dans les frontières du Liban actuel. Il précise que la surface du pays est de cent dix lieues carrées[19]. Ils sont limitrophes des Maronites et s'étendent depuis Nahr al-Kalb jusqu'à Sour entre la vallée de la Béqaa et la mer[20].

3.2. Le pays des Maronites

Dans le *Mémoire au Roi*, il est dit que la nation des Maronites est la plus petite et la plus pauvre de toutes les nations chrétiennes du Levant. La plus grande partie des Maronites est établie dans les montagnes du Kesrouan ou Anti-Liban; les autres sont dans les montagnes du Liban[21].

---

13. *Op. cit.*, p. 13.

14. *Ibid.*, p. 113.

15. Il désigne ainsi les Chi'ites.

16. L'auteur prétend parler, dans son ouvrage, de «trois nations»; en fait, il ne s'intéresse qu'à la communauté maronite.

17. *Op. cit.*, pp. 71-72.

18. *Op. cit.*, cf. note 10, p. 227.

19. *Ibid.*, p. 241.

20. *Ibid.*, p. 193.

21. In *Les Echanges culturels entre les Maronites et l'Europe*, *op. cit.*, T.2, p. 810.

harmonieuse et spontanée où se réalise la fusion des membres: la communauté des traditions s'ajoute alors à la communauté du sang.

La société, par contre, est une juxtaposition d'individus différents qui ne peuvent constituer une réelle unité que par suite d'un contrat qui nécessite des sacrifices et qui se fonde sur des concessions raisonnables de la part des divers membres du corps social; les sacrifices sont à la mesure des intérêts et obligent, malgré les grincements possibles, le moteur à tourner, les pièces du puzzle à s'imbriquer les unes dans les autres.

La commnunauté, groupement primaire d'une famille à aspirations communes et à visions similaires, est donc une manière d'être dans le groupe social, une projection objective ou hypothétique d'une affirmation de soi dans ce groupe et, en même temps, face à ce même groupe social. Cette communauté s'épanouit pour s'affirmer à partir d'une aire géographique déterminée; comme elle peut s'annihiler, dans une auto-destruction - consciente ou inconsciente - par manque de cohésion de ses membres.

Volney remarque: «Il ne faut pas regarder les habitants de la Syrie comme une même nation, mais comme un alliage de nations diverses[9], de communautés diverses, dirons-nous; «un dépôt de populations», remarque le même auteur, puis il ajoute: «La Syrie n'a pas, comme l'Egypte, refusé d'adopter les races étrangères»[10]. Au XVIII^{eme} siècle, le Liban est un pays de communautés, communautés «qui vivaient côte à côte sans se confondre entre elles... petites enclaves vassales de la Turquie»[11].

* * *

1. Le Liban

Volney le délimite ainsi: le Liban, dont le nom doit s'étendre à toute la chaîne du Kesrouan et du pays des Druzes, présente tout le spectacle des grandes montagnes[12]. De la Roque précise, en substance: on doit appeler le Liban les plus hautes montagnes de la Syrie... on dirait à voir l'aspect du Liban et de l'Anti-Liban qu'ils ne composent qu'une seule et même chaîne de montagnes, dont le commencement serait à Tripoli et le

---

9. Volney, *op. cit.*, p. 189.

10. *Ibid.*, p. 190.

11. Fr Charles-Roux, *op. cit.*, p. 60.

12. *Op. cit.*, p. 162.

Echelles de Syrie et de Palestine au XVIII^ème^ siècle[4] et reproduit entièrement par Nasser Gémayel qui a eu le mérite de le redécouvrir dans sa thèse: *Les Echanges culturels entre les Maronites et l'Europe*[5]. Ce texte est un mémoire exhaustif adressé au roi. La première partie est entièrement conservée et elle en porte la mention. Cependant, une seule date est dans ce mémoire: 1707. En outre, les événements qui y sont rapportés permettent de le dater du début du XVIII^eme^ et le roi à qui le mémoire est adressé est, vraisemblablement, Louis XIV.

Nous nous référerons, à l'occasion, à d'autres documents, notamment aux *Observations sur la Syrie*[6] de Venture de Paradis, voyageur en 1777 et qui connaissait l'arabe et à des *Rapports* faits par des Consuls de France, celui de M. Taulez[7], - Consul à Saïda - et qui date du 19 juin 1772.

* * *

Première partie: ANALYSE

D'après le sociologue allemand Ferdinand Tonnies, la communauté est un groupement réel fondé sur une solidarité ou un consensus autres que ceux qui sont voulus par la force du règlement; communauté s'applique aussi à la forme idéale de sociabilité qui caractérise des groupements où les personnes ne se sentent pas isolées et n'aliènent pas leur liberté[8].

Les êtres humains constituent les parties d'un tout, qui est le corps social. Dans le cas de la communauté, ce tout préexiste aux parties. Dans le cas de la société, ce tout est formé par elles. La communauté ressemble donc à un organisme vivant, à une famille homogène. Dans le cas de la société, à un moteur, à des pièces de puzzle, à un ensemble de familles hétérogènes.

La communauté constitue donc un tout homogène, un ensemble de consciences fortement dépendantes les unes des autres, une unité

4. Paris, éd. Lib. orientaliste P. Geuthner, 1928, 220 p.

5. Beyrouth, éd. à compte d'auteur, 1984, 2 T. 1168 p. Nous nous fondons, dans cette étude, sur le texte imprimé dans l'ouvrage de N. Gémayel.

6. In Charles-Roux, *les Echelles de la Syrie et de Palestine au XVIII^ème^ s.*, *op. cit.*, p. 206 ss.

7. In *Mémoires de baron de Tott*, T.IV, Archives du Ministre des affaires Etrangères, p. 212.

8. Cf. *Communauté et société*, Paris, P.U.F., 1946, 220 p.

COMMUNAUTES LIBANAISES VUES PAR DES VOYAGEURS FRANÇAIS AU XVIII^e SIECLE(*)

Rafic Chikhani

Nous faisons une lecture annotée portant principalement sur deux ouvrages et un texte sans nom d'auteur. Cette lecture comprend d'abord une analyse, ensuite une ouverture.

Le premier ouvrage est la relation de voyage de Jean de la Roque intitulée: *Voyage de Syrie et du Mont-Liban*[1].

Le deuxième ouvrage est *Le Voyage en Syrie et en Egypte*[2] de Volney.

Le texte est un mémoire adressé au roi intitulé *Mémoire pour le roi relatif aux Maronites, aux Druzes et aux Amédiens*[3] *habitants du Liban.*

Jean de la Roque a effectué son voyage à la fin du XVII^{eme} siècle - entre 1688 et 1690. Son ouvrage a été imprimé en 1722, à Paris, et en 1723, à Amsterdam. L'auteur y ajoutant de nombreux articles ultérieurs à son voyage et relatifs à des événements survenus au début du XVIII^{eme} siècle, et c'est à ce titre que cet ouvrage a été retenu.

Volney, qui a passé trente mois en Orient entre 1783 et 1785, a consacré pratiquement la moitié de son séjour à visiter le Liban. La première édition de son ouvrage date de 1787; la troisième, qui en constitue le texte définitif, est de 1799.

Le texte dont l'auteur nous est inconnu est tiré d'un manuscrit de la Bibliothèque nationale, il est cité par Fr. Charles-Roux dans *Les*

(*) Certaines citations exagérées ou tendancieuses des auteurs cités dans le texte et qui concernent, en particulier, une communauté ésotérique, ont été supprimées par les éditeurs pour ne pas choquer les âmes sensibles.

1. Beyrouth, éd. Lahad Khater, 1981, 233 pages.
2. Paris, éd. Mouton et co, 1959, 425 pages.
3. Ahmadiyyin, pour dire Chi'ites.

الانتفاضات الشعبية في طرابلس

فاروق حبلص

شهدت مدينة طرابلس انتفاضتين شعبيتين في العام 1719 والعام 1730-1731. وقد أغفل المؤرخون هاتين الانتفاضتين، فلم يأت على ذكرهما المؤرخون القدامى أمثال حيدر الشهابي وطنوس الشدياق ونوفل وحكمت شريف وجرجي يني، واكتفى البديري الذي عاصر أحداثهما بالإشارة فقط إلى حركة العام 1730، ولم يذكرهما أيضاً المؤرخون المحدثون.

غير أن القناصل الفرنسيين في طرابلس، كانوا في ذلك الحين يرصدون تلك الحركات، فيتقصّون أخبارها، ويسارعون في نقل تطوّراتها إلى حكوماتهم في فرنسا، لكنهم لا يفصلون أسبابها البعيدة ويكتفون بذكر الأسباب المباشرة فقط. ومع ذلك، تعتبر وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، التي نشرها الدكتور عادل اسماعيل، مصدراً هامًّا من مصادر معرفة هذه الأحداث. وكذلك نجد في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، تلميحات غير مباشرة لهذه الأحداث، لكنها على درجة من الأهمية، لأنها تتضمّن وثائق (فرمانات) عزل الولاة الذين انتفض الشعب ضدهم، ووثائق (حجج) مصادرة أموالهم وأملاكهم ومحاكمة أعوانهم، مما يساعد على الكشف عن مقدار تسلطهم على السكان وابتزاز أموالهم، ويبيّن بالتالي دقائق الأسباب الاقتصادية لهذه الحركات.

ونظراً لأهمية هذه الحركات في إلقاء الأضواء على جوانب خفيّة من تاريخ

هذه المدينة في العصور العثمانية، الذي لا يزال غامضاً في كثير من جوانبه ومراحله، فقد رأيت أن أتناولها في دراسة تحليلية نقدية، فأضعها أولاً في إطارها التاريخي الصحيح، وذلك بالكشف عن الأوضاع العامة التي كانت سائدة عشية كل انتفاضة في كل من العاصمة استنبول وبلاد الشام، وتبيان انعكاساتها على طرابلس، ودراسة الظروف الخاصة للمدينة آنذاك، ثم شرح الأسباب التي أوردها القناصل الفرنسيون ونقدها على ضوء ما يقدمه ذلك من معطيات، لعلّي أتمكن من الوقوف على الأسباب الحقيقية لهذه الحركة، وإدراك العوامل الخفيّة التي تُعتبر بمثابة النفسية الجماعية المحرّكة للسكان في ذلك الحين. وسأحاول بعد ذلك تسليط الأضواء على الثوار بتبيان طبقاتهم الاجتماعية ومطالبهم ومقدار ما تحقق منها، وتبيان المستفيدين منها، علّنا نقف على طبيعة الحركات الثورية في بلادنا في ذلك العصر بصورة خاصة.

أولاً ـ انتفاضة طرابلس ضد الجالية الفرنسية فيها العام 1719

نشطت القرصنة في حوض المتوسط في بداية العصر الحديث، ولقي القراصنة تشجيع ودعم بعض الدول التي أقدمت على ذلك غير عابئة بما ينتج عنه من قتل مسافرين أبرياء لا ذنب لهم سوى عجزهم عن حماية أنفسهم وبضائعهم. وكان الإنكليز في القرن الثامن عشر أسياد القرصنة البحرية، ومارسوا نشاطهم ضد السفن الفرنسية[1]، لإزالة منافسة التجار الفرنسيين. وفي المرحلة الواقعة بين العامين 1611 ـ 1614 وجّه القراصنة المالطيون والاسبان والطليان، أعمالهم ضد السفن التجارية العثمانية في الحوض الغربي من البحر المتوسط، وأخفقت الدولة العثمانية في منعهم من ذلك[2]. وفي العشرينات من القرن السابع عشر، نشط قراصنة المغرب (المغاربة)، ووسّعوا دائرة نشاطهم لتشمل أجزاء من سواحل بلاد الشام (عكا وصيدا) وفرضوا خوّات (تقدمة) على المراكب الأوروبية القادمة إلى

(1) Paul Masson; Histoire du commerce fransais au XVIII siecle, Paris 1911, p. 321-325.

(2) محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار النفائس، بيروت 1981، ص 274.

ميناءيهما[3]. كما طالت أعمال القراصنة الأوروبيين سواحل بلاد الشام إبان مراحل ضعف الدولة العثمانية، وأدّت إلى إحداث ردّات فعل في موانئها ضد الجاليات الأجنبية التي تنتمي إلى دول القراصنة. ففي العام 1719، انتفض سكان طرابلس ضد الجالية الفرنسية فيها، علماً بأن العلاقة بين هذه المدينة وفرنسا كانت ودّية طيلة قرون طويلة من الزمن.

العلاقة بين فرنسا وموانىء بلاد الشام

والعلاقة بين فرنسا وموانىء بلاد الشام بعامة، علاقة قديمة ترقى إلى قِدم التجارة بين الشرق والغرب، غير أنها كانت بدون شك عرضة لمد وجزر تبعاً للظروف السياسية وتبدّل العلاقات بين دول حوض البحر المتوسط. ولعل القرون الأربعة الأخيرة، هي العصور الذهبية في تاريخ العلاقة بين فرنسا وسواحل بلاد الشام. فقد أدّت النهضة الأوروبية والثورة الصناعية والحروب الدينية في أوروبا، وما رافق ذلك من نمو الروح القومية في غربي القارة الأوروبية، إلى تطورات هامّة في السياسة الدولية في القرن السادس عشر. فحالة العداء الذي جوبه به العثمانيون من كل من الروسيا والنمسا والبابوية[4] من جهة، وفشل فرنسوا الأول ملك فرنسا في التقرّب من البابا لاوون العاشر وهنري الثامن ملك انكلترا وكسبهما إلى جانبه في حربه ضد النمسا من جهة ثانية، وضعا الدولة العثمانية وفرنسا في خندق واحد في مواجهة النمسا، وأحدثا حالة من التقارب بين الدولتين، تمخّضت عن إعطاء فرنسا العام 1536 م. امتيازات تجارية في موانىء الدولة العثمانية وبخاصة موانىء بلاد الشام، وتقديم تجّارها على سائر التجار الأوروبيين لقاء دعم فرنسوا الأول لسياسة سليمان القانوني في أوروبا[5]. ومنذ ذلك الحين، نشط التجار الفرنسيون في ميناء طرابلس دون أن يتعرّضوا لأية مضايقات تذكر باستثناء ما حصل العام 1622 م/ 1032 هـ. من اعتداء على مركبين فرنسيين توقّفا في ميناء

---

(3) الأمير حيدر الشهابي، الغرر الحسان، دار الآثار بيروت، 1980، ج 1، ص 681.

(4) ينظر تفصيل العلاقة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية عند فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية.

(5) محمد فريد بك، المرجع السابق، ص 223.

طرابلس. وقد حدّثنا الأمير حيدر الشهابي عن تلك الحادثة بقوله: «جاء إلى ميناء طرابلس مركبان فرنساويان وكان معهما ثمانون ألف غرش لأجل مشترى بضائع، فأرسل ابن سيفا[6] وأمسك ولدين صغيرين من المراكب وعلّمهما أن يقولا أن المركبين مركبا قرصان وأنهما أخذا في طريقهما مركب تجار. وزعم أيضاً أنه وجد في المركبين أسباباً لمداخلة المسلمين ولم يكن ذلك صحيحاً وإنّما جعلها طريقة ووسيلة لأخذ المال. فضبط جميع ما في المركبين من البضائع والأموال وأمسك جميع من فيهما من التجار والنوتية وقتلهم جميعاً، وبعد ذلك باع المركبين بثلاثة آلاف غرش. ومن حين حدوث هذه الفعلة لم يدخل إلى ميناء طرابلس من تجار الإفرنج أحد. وتوجه أناس من الإفرنج إلى الباب العالي للشكوى عليه بسبب ذلك. ولكن من كثرة اختلال الأحكام وعزل الوزراء لم يلتفت أحد إليهم وراحت على من راح»[7]. وتجدر الملاحظة هنا إلى أن السلطان أحمد الأول (1603 ـ 1617) كان قبيل هذه الحادثة قد جدّد في العام 1604 الامتيازات الفرنسية في موانىء الدولة العثمانية وأعطى التجار الفرنسيين مزيداً من التسهيلات[8]. إلا أن العلاقة بين العثمانيين والفرنسيين ساءت في عهد خليفته مصطفى خان (1617 ـ 1618) لأن أمين سر السفارة الفرنسية في الآستانة ساعد أحد أشراف بولونيا الذي كان مسجوناً في الآستانة على الهرب من سجنه، فما كان من السلطان إلا أن أمر بسجن موظفي السفارة الفرنسية، وكادت الحرب تقع بين الدولتين لولا أن عزل السلطان. ورغم أن خليفته عثمان الثاني (1618 ـ 1622) بدأ عهده بإطلاق المسجونين الفرنسيين وتقديم الاعتذار للملك لويس الثالث عشر عن ذلك[9]، يبدو أن تصرّف السفير الفرنسي في الآستانة أثار موجة استياء عامة ضد الفرنسيين في مختلف موانىء الدولة العثمانية. ثم جاءت

---

(6) وهو يوسف باشا سيفا، ينظر المحبي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، ج 4، ص 3 ـ 5.

(7) الأمير حيدر الشهابي، مصدر سابق، ج 1، ص 682 ـ 683.

(8) محمد فريد بك، مرجع سابق، ص 274.

(9) المصدر نفسه، ص 276 ـ 277.

الأحداث الداخلية في العاصمة استنبول وما رافقها من قتل السلطان عثمان الثاني وسيطرة الإنكشارية على الدولة والوزراء، لتؤمّن الأجواء الملائمة لنشوب أعمال شغب واضطرابات في الولايات البعيدة، رافقتها اعتداءات على الممتلكات الخاصة، مما شجّع بعض الولاة على العصيان على الدولة وإعلان استقلالهم عنها[10]. ولا شك أن هذه الظروف العامّة شكّلت أحد الأسباب الرئيسية للاعتداء على المركبين الفرنسيين على نحو ما وصفه لنا الأمير حيدر الشهابي.

غير أن هذه الحادثة لم تكن سوى سحابة عابرة، عاد بعدها التجار الفرنسيون إلى ممارسة نشاطهم المعتاد في ميناء طرابلس دون أن يتعرّضوا لأية مضايقات تذكر. ويشهد القنصل الفرنسي في طرابلس السيد بولارد (Poullard) على صحة ذلك في رسالة بعث بها إلى دولته العام 1705 وقال فيها إن التجار الفرنسيين يمارسون أعمالهم في ميناء طرابلس بحرية وسهولة، وأنهم يتمتعون بحماية تامّة، كما نتبيّن من رسالته التي جاء فيها:

«J'ose prendre la liberte d'assurer votre grandeur que nos marchands font icy[11] leur commerce avec toute facilité et avec toute sorte de protection...»[12].

وقائع انتفاضة العام 1719

يبدو أن حدوث أعمال قرصنة العام 1719 ضد سفن تجارية كانت تمر بمحاذاة شاطىء طرابلس وعلى مقربة من مينائها، أدّى إلى هيجان شعبي عارم اجتاح المدينة وانتهى بالاعتداء على القنصل الفرنسي وبعض عناصر الجالية الفرنسية فيها. وقد حدّثنا القنصل الفرنسي عن تلك الأحداث في تقرير بعثه إلى

(10) محمد فريد بك، ص 279.

(11) هكذا وردت، وتعني içi، من كتابة القرن الثامن عشر.

(12) Adel Ismail: Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban, Beyrouth 1976, T. 3, P. 265.
وكذلك تشهد صفحات السجل 2 من سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس على حسن معاملة أبناء هذه المدينة للتجار الفرنسيين.

المسؤولين في فرنسا، هذه ترجمته: «نحن نجيز لأنفسنا توجيه هذا التقرير إلى ديوان البحرية لكي نعلمه بالإهانة التي ارتكبت في 15 شباط الجاري ضد الأمّة الفرنسية ونعرض له أسبابها غير العادلة والنتائج المخزية التي سبّبتها لهذه الأمّة.

كان مركب الكبيتان بانافو الذي انطلق من مرسيليا قد وصل إلى هذه الميناء (ميناء طرابلس) في العاشر من هذا الشهر (شباط) لشحن كمية من الرماد. وفي ليل نفس هذا النهار أقدم قاربا قراصنة مجهولا الهوية على مهاجمة قوارب متوقّفة في الميناء ونهبها. وفي صبيحة اليوم التالي انتشر الخبر في مدينة طرابلس وميناثها وأبدى السكان انزعاجهم وقالوا علناً إن طاقم مركب الكبيتان الفرنسي المذكور هو الذي أقدم على مهاجمة القاربين.

ولم يصعب على السيد مونهولت قنصل فرنسا في طرابلس، إعلام الباشا (الوالي) ووجهاء البلد بخطأ اعتقاد العامة، وبناءً عليه هدأت هذه الضجة وخبت.

وفي اليوم التالي، 12 شباط، شوهد من المدينة مركب القراصنة وهو يلاحق قارباً ويتتبعه حتى وصل إلى الميناء، وبعدما عجز عن الفوز به، التجأ مركب القراصنة إلى الصخور المحاذية للميناء وظل مختبئاً هناك حتى الليل.

وفي نفس اليوم بعث الباشا رسولاً إلى القنصل يطلب له السماح باستخدام مركب الكابتن بانافو لكي يشحنه بالمقاتلين ويرسلهم لمطاردة القراصنة. فأجاب القنصل بأن ليس باستطاعته السماح بذلك علماً بأن المركب المذكور مثقلٌ بالحمولة، وبأنه لا يستطيع الموافقة على ذلك ما لم يأخذ الباشا على عاتقه الرد على كل الأحداث والاتهامات. ثم ذهب القنصل في مساء ذلك اليوم إلى السرايا لكي يؤكّد للباشا ما قاله لرسوله، وكان الباشا راضياً بذلك ووعد بعدم المساس بالمركب المذكور.

ومع ذلك، قيل للقنصل في صبيحة اليوم التالي إن هناك أكثر من مئتي مسلح تركي في المركب المذكور وأنهم ينوون الإبحار به للتفتيش عن القراصنة. وبعد أن رأى القنصل أنه تمّ الاستيلاء على المركب رغم ما قاله الباشا له في الليلة

الماضية، قدّم بالاشتراك مع بعض التجار الفرنسيين طلب احتجاج إلى القاضي ضد الباشا، وحمّله مسؤولية ما قد يحدث للمركب. غير أن القاضي لم يرغب في استلام الطلب وقال إنه ذاهب لمقابلة الباشا وأنه سيعطي الأوامر بإخراج المسلحين من المركب. وقد أعطى هذا التصرف نتائجه المرجوة، ولم يبق على متن المركب سوى طاقمه، وبدا كل شيء هادئاً.

وفي اليوم التالي، في 14 الشهر، ورد نبأ مفاده أن مركب القراصنة استولى بالقرب من الرأس الأحمر، على قارب محمل بالبضائع قادم من مدينة دمياط في طريقه إلى طرابلس. وقد أحدث هذا النبأ ضجة كبيرة في المدينة، إلا أن أحداً لم يفكر بالسوء القادم. وكظم السكان غيظهم اعتقاداً منهم أن هذا المركب ليس فرنسيًا.

لذلك لم توجّه أية اهانة إلى الكابتن بانافو الذي أبحر بمركبه ليل 14 ـ 15 من هذا الشهر إلى مدينة صيدا لكي يشحن منها ما تبقى من حمولته بعد أن أنهى أعماله في ميناء طرابلس. وعندما علم في صبيحة اليوم التالي (15 شباط) أن المركب الفرنسي غادر الميناء وأنه أبحر أثناء الليل، انتفض سكان البلدة لظنهم الدائم أن المركب المذكور هو مركب قراصنة، وأنه ذهب ليلتحق بهؤلاء الذين استولوا بالأمس على المركب القادم من دمياط إلى طرابلس.

لذلك زحفت الجماهير الغاضبة في الساعة الحادية عشرة صباحاً إلى الشارع حيث يقطن القنصل الفرنسي وأخذت ترشق باب بيته ونوافذه بالحجارة. وخلال دقائق ازدادت أعداد المهاجمين الذين تضاعف غضبهم فقطعوا الباب بالفؤوس، في حين دخل قسم آخر منهم من جهة الحديقة واستولوا على البيت وكسروا أبواب الغرف ونهبوا كل محتوياتها ولم يتركوا فيها شيئاً. بعد أن حطّموا ما لم يستطيعوا حمله، نهبوا الأموال والمستودعات القائمة وراء القنصلية، وأخذوا الأوراق المحفوظة التي وجدت فيها ومزّقوها كلّها تقريباً، كما نهبوا أيضاً كل ما وجد في بيت القنصل من مال وأثاث وآنية تقدر بحوالى ثلاثين ألف غرش.

وكان عند القنصل إبان حصار منزله السيد فابرون، وهو مبعوث مضموم إلى

جانب التاجر بريمون، والكابتن فريسار، فاحتمى الاثنان في غرفة من غرف المنزل وأقفلا نوافذها ومداخلها وكان معهما القنصل وزوجته وترجمانان. وبعدما أصبح البيت بأكمله محتلاً، وأوشك باب الغرفة أن يفتح بضربات الفؤوس، ظن السيد القنصل أن المهاجمين لا يستهدفون ممتلكاته فقط بل يستهدفونه شخصياً، وظن أنه قد ينجو إن هرب، فألقى بنفسه من النافذة إلى الحديقة من ارتفاع ملحوظ. غير أنه وقع بحوزة مجموعة من الأشقياء الذين انهالوا عليه بالضرب بالعصي والحجارة. وبعد أن أشبعه البرابرة ضرباً اقتادوه إلى سرايا الباشا، حاسر الرأس منهك القوى، وطالبوا بمحاكمته وسط حشود كبيرة رافقته من بيته إلى دار الباشا. وكان يسير مثقل الخطى، ويتلقى الإهانات واللعنات الحادة، إلى جانب ضربات العصي والأيدي ورشقات الحجارة.

وقد لقي السيد فابرون الذي حاول الهرب هو الآخر ورمى بنفسه من النافذة نفس المصير حيث اقتيد بنفس الطريقة إلى السراي بعد أن تم نهبه. كما ألقى الترجمانان السيدان ووسا وتيري بأنفسهما من النافذة وأشبعا ضرباً.

رأى التاجر السيد بريمون والكابتن السيد فريسار أن إلقاء أنفسهما من النافذة مخاطرة كبرى لا تقلّ عن خطر البقاء في الغرفة، وصمما على عدم مغادرتها وآثرا انتظار حتفيهما فيها.

دخل الثائرون إلى الغرفة بعدما حطموا بابها والخناجر بأيديهم، وبدوا مرتاحين لعدم وجود القنصل بداخلها، فاكتفوا بنهب أشياء كثيرة منها وتركوا السيدين بريمون وفريسار على قيد الحياة بعدما أشبعوهما ضرباً بالعصي.

أما السيدة مونهولت فقد عاملها البرابرة بشيء من الإنسانية، فلم يعذّبوها ولم يتعرّضوا لجسدها، بل اكتفوا بنهب مجوهراتها وثيابها، حيث لجأت إلى جيرانها الذين أشفقوا عليها واقتادوها إلى بيت آخر وجدت فيه الأمان.

وبعد الذي جرى في بيت القنصل، أيقن البرابرة أنه لم يبق فيه شيء، وصمموا على تخريب جميع المساكن الفرنسية، وبدأوا بنهب منزلي التاجرين فابرون وأنجلز بعد أن حطموا أبوابهما. ولحسن الحظ، وصل رجال الباشا لمساعدة

الفرنسيين، فانسحب الأشقياء البرابرة قبل أن يتمكّنوا من نهب المنزلين بصورة تامة.

تلك هي التفاصيل المحزنة والدقيقة لذلك الاعتداء المشؤوم ضد الجالية الفرنسية في هذا الميناء يوم 15 شباط الجاري، وأن هذا الاعتداء سيلحق بالفرنسيين العار والإهانة، إن مر دون عقاب. ونحن أعلمنا السفير بونك بذلك في القسطنطينية، لكي يستحصل لنا في الوقت الحاضر على رسالة قاسية من الصدر الأعظم إلى باشا هذه المدينة يحمله فيها على تطبيق العدالة كما وعدنا بذلك من قبل.

وقد بدا الباشا شديد التأثر لما جرى للقنصل ولما حلّ بمنزله. وأخذ على عاتقه أمر إعادة شيء من الأثاث المسروق الذي لم يعد يساوي ربع قيمته الحقيقية تقريباً. وبعد أن عجز الباشا عن تحصيل كل ما نهب من بيت القنصل، وعده بأن يعوض عليه وعلى السيدين فابرون وأنجلز. وبعد أن حكم بالإعدام على مثيري الفتنة الموجودين الآن في السجن، تعهد للقنصل بإصلاح كل ما أفسد، وضمان أمن أفراد الجالية الفرنسية، كما وعد بإعادة رفع العلم الفرنسي على القنصلية ليعود له بريقه ورونقه السابقان.

نحن بانتظار نتائج وعود الباشا، وسنعلم المجلس بها حال تنفيذها، ونطلعه على ذلك لكي يتمكّن من الحكم إذا ما كانت هذه الإصلاحات متلائمة مع حجم الإهانة التي لحقت به، ولكي يتمكّن في حال عدم تنفيذها من أخذ الإجراءات التي يراها ملائمة لحمل الباب العالي على هذا التنفيذ. وفي حال قيام الباشا بإنصافنا وإجراء الإصلاحات اللازمة للسيد القنصل والأمة الفرنسية، يبدو لنا أنه من الأفضل لشرف هذه الأمة، ولضمان سلامتنا الشخصية، وضمان عدم تكرار مثل هذه الاعتداءات ضد من سيخلفنا في وظائفنا في هذه القنصلية، أن تعاقب القوى التي نعلم أنها حرّكت الانتفاضة وانضمت إليها، عقاباً قاسياً لكي لا تتكرر مثل هذه الأحداث في المستقبل.

ونحن لا نجرؤ في الوقت الراهن على ذكر أسماء هؤلاء الأشقياء في رسالة

نوجهها إلى المجلس لأن الرسالة قد تحجب من قبل الوالي وتذهب آمالنا سدى، على أن ذلك يصبح ممكناً وقابلاً لبلوغ أهدافه عندما تصبح البلاد تحت سلطة باشا آخر.

الإمضاء:

القنصل مونهولت،

والمبعوثون والتجار الفرنسيون في طرابلس(13)

تلك هي تفاصيل الانتفاضة كما رواها القنصل الفرنسي في طرابلس العام 1719، ونلاحظ من خلالها أنه أعطى وصفاً دقيقاً لمجريات الأحداث وعمليات الاعتداء التي طالت الجالية الفرنسية وما تعرضت له من نهب مساكنها، إلا أنه لم يعط شرحاً مفصّلاً لأسبابها بل اكتفى بإيراد الأسباب المباشرة فقط. غير أن الحروب والانتفاضات الشعبية غالباً ما تكون لها أسباب متنوعة، منها ما هو مباشر وقريب، ومنها ما هو غير مباشر وبعيد. ولكن البحث العلمي والموضوعي يتطلب منا قبل البحث في أسباب الانتفاضة أن نقف ولو سريعاً على معطيات السياسة الدولية آنذاك وبخاصة العلاقة بين الدولة العثمانية والدولة الفرنسية ونشاط هذه الأخيرة في بلاد الشام وميناء طرابلس، والأوضاع العامة في العاصمة استنبول، علّنا نتمكن من وضع الأمور في نصابها الصحيح ومعرفة الأسباب الحقيقية للانتفاضة.

الأوضاع العامة في استنبول في القرن الثامن عشر

يعتبر القرن السابع عشر مرحلة انتقال الدولة العثمانية من عصر القوّة والتفوّق العسكري إلى عصر الانحطاط والضعف. ففي نهايته مني العثمانيون بأول هزيمة عسكرية بالغة، إذ انتهت حروبهم الطويلة ضد النمسا وروسيا وبولندة والبندقية بتوقيع معاهدة كرلوفيتز العام 1699 التي اضطّروا بموجبها إلى التنازل لهذه الدول المذكورة عن أجزاء كبيرة من ممتلكاتهم في أوروبا. وبعد فترة قصيرة وفي العام

(13) Adel Ismail: Documents... T. 3, P. 303-308.

1718 اضطّرت الدولة العثمانية إلى تقديم مزيد من التنازلات للنمسا. فتخلّت لها بموجب معاهدة بساروفيتز عن قسم من الصربيا وإقليم «بنات»[14]. وقد كان لهذه الهزائم المتكررة التي منيت بها الدولة العثمانية انعكاسات سلبية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

1 ـ فعلى الصعيد الداخلي، انعكست هذه الهزائم مزيداً من التدهور تمظهر في عهد السلطان أحمد الثالث (1703 ـ 1730) بثورات الانكشارية في العاصمة استنبول، وبتبدّل ملحوظ في عدد الصدور العظام في ذلك العهد[15]. كما تجلّى هذا الضعف بتدهور السلطة العثمانية في الولايات البعيدة ومنها بلاد الشام[16]، حيث ظهر ولاة مارسوا الظلم والتعسف بحق الرعية، مما أفسح في المجال لظهور سلالات محلية حاكمة تبوّأت منصب الولاية، كما ازداد دور المنظمات المحلية المرتبطة بالشعب والمدافعة عن مصالحه مثل النقابات الحرفية (مشايخ الطوائف الحرفية) ومشايخ الحارات والانكشارية واليرليّة[17].

2 ـ أما على الصعيد الخارجي، فإن استمرار تضارب المصالح بين كل من فرنسا والدولة العثمانية من جهة والروسيا والنمسا من جهة ثانية، ساعد في تدعيم الصداقة بين فرنسا والعثمانيين، ودفع بالفرنسيين إلى تقديم الدعم السياسي للعثمانيين في حروبهم ضد النمسا والروسيا في بداية القرن الثامن عشر[18]، وكانت الامتيازات التجارية دائماً هي البدل المفضّل الذي تناله فرنسا من العثمانيين لقاء تأييدها الدبلوماسي لهم[19].

الأوضاع في فرنسا

غير أن الامتيازات الفرنسية في الموانىء العثمانية، لم تكن وحدها كفيلة

(14) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، دار الفارابي، بيروت 1980، ص 32.
(15) محمد فريد بك، مرجع سابق، ص 312 ـ 319.
(16) عبد الكريم رافق، **العرب والعثمانيون**، دمشق 1974، ص 191 ـ 206.
(17) المصدر نفسه، ص 232 ـ 233.
(18) محمد فريد بك، مرجع سابق، ص 317 وعبد الكريم رافق، مرجع سابق، ص 227.
(19) Charles, Roux: Les echelles de Syrie et de Palestine, P. 130.

بحماية الفرنسيين وتأمين مصالحهم فيما وراء البحار، بل إن هذين الأمرين كانا يتعلّقان دائماً بقوة فرنسا ونفوذها على الصعيد الدولي وبحرّية الملاحة في حوض البحر المتوسط. فقوة لويس الرابع عشر مكّنته من القضاء على قراصنة شمالي أفريقيا[20] وفرض هيبة فرنسا في البحر المتوسط. كما أنه استطاع تأمين مركز مرموق للتجار الفرنسيين في موانيء بلاد الشام بعد أن لبى طلب العثمانيين الذين لجأوا إليه للتوسّط لهم لدى فرسان مالطة لوقف اعتداءاتهم المتكررة على الموانيء العثمانية، وعقد مع هؤلاء عدة اتفاقات لهذه الغاية[21]. ولكن يبدو أن انشغال فرنسا في حروب وراثة عرش اسبانيا (1702 - 1713) أعطى فرصة مناسبة لقراصنة مالطة لخرق هذه الاتفاقات وتجديد غاراتهم على الموانيء العثمانية[22]، ثم جاءت معاهدة أوترخت العام 1713 لتنهي حرب وراثة عرش اسبانيا وتؤمّن السلام لفرنسا وخطوط مواصلاتها في البحر المتوسط. وقد استغلت البرجوازية الفرنسية هذه الفرصة وسعت إلى توسيع نشاطها التجاري الخارجي بدعم من الملكية الفرنسية[23]. إلا أن وفاة لويس الرابع عشر العام 1715 عرّضت هيبة فرنسا وقوتها إلى الانتقاص، حيث إنّ عرشها أسند من بعده إلى لويس الخامس عشر الصغير السن، مما استدعى تنصيب دوق أورليان وصيًّا على العرش وتكليفه بتصريف أمور الدولة[24]. ولا شك أن وجود ملك قاصر على رأس الدولة كان من العوامل التي جرّأت خصوم الفرنسيين على التطاول عليهم فيما وراء البحار، كما جرّأت قراصنة مالطة على تكرار اعتداءاتهم على موانيء بلاد الشام كما حصل العام 1719[25].

هكذا إذاً كانت الامتيازات الممنوحة لفرنسا من جهة، وقوّتها ونفوذها من

---

(20) Paul, Masson: Histoire du commerce.. chapitre 5.

(21) Charles, Roux: Les echelles... P. 55

(22) Charles, Roux: Op. cit. P. 57.

(23) عبد الكريم رافق، الاقتصاد الدمشقي في مواجهة الاقتصاد الأوروبي في القرن التاسع عشر، مجلة دراسات تاريخية، العددان 17 ـ 182، 1984، ص 117.

(24) محمد فريد بك، مرجع سابق، ص 317.

(25) Adel Ismail: Op. cit. T 3. P. 311.

جهة ثانية تؤمنان لتجارها في بلاد الشام الظروف الملائمة والحماية اللازمة. وكانت هذه الحماية تنتقل بالتسلسل الإداري من الصدر الأعظم إلى الولاة[26]. وعلى العكس من ذلك، فإن أية هزيمة سياسية أو عسكرية تلحق بفرنسا كانت كفيلة بتعريض الفرنسيين في الأساكل العثمانية للمخاطر وتهاون الولاة في تقديم الحماية لهم.

تلك هي الظروف العامة التي كانت سائدة في كل من استنبول وفرنسا وما بينهما (أي البحر المتوسط)، قبيل انتفاضة أبناء طرابلس ضد الفرنسيين العام 1719، والتي كانت بمثابة الضوء الأخضر للمستفيدين من الانتفاضة لتنفيذ اعتداءاتهم ضد الجالية الفرنسية في طرابلس، وهم على يقين من أن عودة الفوضى إلى حوض المتوسط التي تجلّت بتجدّد أعمال القرصنة وضعف فرنسا وتضعضع الأمور الداخلية في العاصمة استنبول ستساعدهم على تمرير اعتداءاتهم دون عقاب، وهذا ما حصل بالضبط. غير أن هذه الظروف العامة ليست دائماً كفيلة وحدها بحدوث مثل هذه الاعتداءات التي لا بد من أن يكون لها أسباب خاصة: فما هي بالأحرى الأسباب الذاتية التي دفعت بهؤلاء إلى الاعتداء على الفرنسيين؟

أسباب الانتفاضة

ذكر نائب القنصل الفرنسي في تقريره الذي أوردناه سابقاً أسباب الانتفاضة بقوله إنها جاءت نتيجة حصول أعمال قرصنة في ميناء طرابلس، قام بها مركبان مجهولا الهوية، وأن أعمال القرصنة هذه تزامنت مع قدوم مركب فرنسي إلى الميناء مما ساعد على سريان شائعة مفادها أن طاقم المركب الفرنسي هو الذي نفّذ العملية. إلا أن احتجاج القنصل الفرنسي لدى باشا طرابلس كان كافياً لتبديد الشائعة. ثم تكرّرت محاولة اعتداء القراصنة على مركب آخر أثناء دخوله ميناء طرابلس في حين كان المركب الفرنسي لا يزال راسياً في الميناء. عندها طلب

(26) Paul, Masson: Op. cit. P. 248

والي طرابلس من القنصل السماح له باستخدام المركب الفرنسي لمطاردة القراصنة. وعندما رفض طلبه، استولى مسلحون على المركب وهمّوا بالإبحار به لولا أن سارع القنصل إلى رفع شكوى لدى القاضي حمّله فيها مسؤولية ما قد يحدث للمركب؛ فتدخل هذا الأخير لدى الوالي وأُخلي المركب من المسلحين. وبعد ذلك، استولى القراصنة على مركب ثالث قادم من دمياط إلى طرابلس، إلا أن أحداً لم يوجه التهمة إلى الفرنسيين في بداية الأمر، وكادت الأمور تمر بسلام لولا أن استفاق السكان في صبيحة اليوم التالي ليروا أن المركب الفرنسي قد غادر الميناء في الليل، فظنّوا أنه انسلّ خلسة ليلحق بأعوانه القراصنة، وصبوا لذلك غضبهم على الجالية الفرنسية في المدينة بعمليات دهم وسلب منازل وضرب أفرادها وشتمهم.

إذاً، يتبين من التقرير أن حدوث ثلاث عمليات قرصنة متتالية، في العاشر والثاني عشر والرابع عشر من شهر شباط 1719، كان السبب المباشر لانتفاضة أبناء طرابلس ضد الجالية الفرنسية فيها، وأن بقاء هوية القراصنة مجهولة على الأقل حتى تاريخ كتابة التقرير أي حتى الخامس والعشرين من الشهر نفسه ـ إذ إنه تبيّن فيما بعد أن القراصنة من جزيرة مالطة كما ذكر تقرير آخر لأحد موظفي القنصلية الفرنسية في طرابلس العام 1723[27] ـ قد ساعد على إلصاق التهمة بطاقم المركب الفرنسي الذي تزامن دخوله الميناء مع وقوع حادثة القرصنة الأولى كما تزامن خروجه مع حادثة القرصنة الأخيرة.

ويذكر التقرير أن المعتدين كثر من سكان المدينة، وأن اعتداءهم اتخذ شكل انتفاضة شعبية، ولكنه لم يعط معلومات واضحة عن مدبري الاعتداء وقادة الانتفاضة، بل اكتفى بتلميحات قليلة عن مرتبتهم الاجتماعية، إذ إن القنصل يذكر أنه يعرف القوى التي حرّكت الانتفاضة ولكنّه لا يجرؤ على تسميتها في تقريره خشية أن يقع التقرير في يد السلطات العليا في طرابلس. كما يشير التقرير

(27) Adel Ismail: Op. cit. T 3. P. 311

موارية بأصبع الاتهام إلى الوالي بقوله إن تسمية مدبّري الفتنة تصبح ممكنة متى تغيّر الوالي، مما يدل على أحد أمرين: إما أن يكون الوالي من مدبري الفتنة، وإما أن هؤلاء أقوى من الوالي أو مرتبطون به بمصالح تضطره إلى السكوت عن تجاوزاتهم. كما أن رفض قاضي الشرع في المدينة قبول دعوى القنصل ضد الوالي ورؤوس الفتنة يدل دلالة واضحة على مدى نفوذ هؤلاء وما يتمتعون به من ثقل داخل مدينتهم.

إلا أن التفكير المنطقي في تسلسل أحداث الاعتداء على الميناء عشية الانتفاضة يقودنا إلى عدة تساؤلات من شأنها أن تلقي الضوء على شخصيات محرّكي الفتنة وتكشف بالتالي عن أسبابها الحقيقية.

وهنا يمكن القول إن انتشار نبأ القرصنة التي حصلت في ميناء طرابلس، بصورة سريعة على نحو ما وصفه التقرير، هو أمر طبيعي جداً، إذ إن مثل هذه الأنباء تسري بسرعة بين السكان، أمّا تعميم هوية مركب تجاري دخل الميناء على العامة بهذه السرعة، فهو أمر غير عادي، إذ إن دخول وخروج المراكب التجارية إلى الميناء هو أمر طبيعي لا يحظى باهتمام العامة من السكان، بل يثير فقط اهتمام أصحاب المصلحة من تجار ومستوردين ومصدرين، وقد يبدو هذا الأمر أكثر وضوحاً لو أخذنا بعين الاعتبار بطء وسائل الإعلام التي تتحدّث عن حركة المرفأ في ذلك الزمان. إذاً، لا بد أن يكون بعض تجار المدينة قد استغلوا حقيقة دخول المركب الفرنسي إلى الميناء وحقيقة حدوث القرصنة بالقرب من طرابلس وأشاعوا النبأين معاً، كما أنهم استغلّوا مغادرة المركب الفرنسي خلسة عشية تجدد أعمال القرصنة لكي يسهل عليهم إلصاق التهمة بالفرنسيين. وهنا يطرح السؤال التالي: ما هي مصلحة التجار في إلصاق التهمة بالفرنسيين؟ والإجابة على هذا السؤال تتطلّب استعراضاً سريعاً للعلاقة بين التجار الفرنسيين وزملائهم الطرابلسيين قبيل وقوع الحادثة.

وتحدثنا تقارير القناصل الفرنسيين في طرابلس عن الضرر الذي ألحقه التجّار الفرنسيون بزملائهم الطرابلسيين نتيجة التنافس الحاد فيما بينهم على شراء سلعة

معيّنة، مما كان يؤدّي إلى رفع سعرها بشكل جنوني[28].

أضف إلى ذلك الضرر الذي لحق بالتجار المحليين نتيجة الامتيازات الأجنبية التي حصل عليها التجار الأجانب الفرنسيون بصورة خاصة «فبدلاً من أن يعطي الباب العالي الأفضلية في ممارسة النشاط التجاري إلى رعاياه، حظي بهذا المكسب الأجانب الذين نجحت حكوماتهم في تخفيض الضريبة إلى 3٪ من قيمتها، في حين كان يدفع أبناء البلاد 7٪»[29]. كما أعفي الفرنسيون من دفع ضريبة على البضائع التي استوفي عليها رسم في أحد الموانىء العثمانية إذا أرادوا نقلها من ولاية لأخرى، في حين كان يتوجب على رعايا السلطان دفع مثل هذه الضريبة[30]. وكان من الطبيعي أن يزداد خطر هذا التنافس بعد أن عمد الفرنسيون إثر معاهدة أوترخت العام 1713 إلى توسيع نشاطهم التجاري في موانىء سوريا الجنوبية[31] وفي ميناء طرابلس بالذات. وقد يكون ذلك من الأسباب التي دفعت بعض التجار المحليين الى استغلال الفرص المناسبة للرد على تحدي المنافس الفرنسي وإلحاق الضرر به. لذلك حاول بعضهم استغلال حادثة القرصنة الأولى التي وقعت في العاشر من شباط 1719، لتحقيق أغراضهم، إلا أن تدخّل القنصل بحزم لدى الوالي حال دون ذلك، وبعد يومين تلتها الحادثة الثانية فقد ألحقت الضرر المباشر بتجار المدينة وأدت إلى ضياع مستورداتهم من دمياط. ويبدو أن هؤلاء اعتبروا تمنع القنصل عن السماح لهم باستعمال المركب الفرنسي لمطاردة القراصنة أعطى فرصة لهؤلاء الأخيرين كي ينهبوا بضائعهم في عرض البحر، لذلك نجدهم يصبّون غضبهم على الجالية الفرنسية في المدينة. وهكذا، فإن عدم تحسس التجار الفرنسيين بالمحنة التي مر بها زملاؤهم الطرابلسيون، هو السبب الحقيقي الذي أيقظ في هؤلاء مشاعر الحسد التي تتحمّل الدولة العثمانية

(28) Adel Ismail: Op. cit. T 3. P. 295.

(29) حسين سلمان سليمان، الحماية العثمانية للتجار الفرنسيين في بلاد الشام، مجلة **تاريخ العرب والعالم**، العدد 61، 1983، ص 42.

(30) فرمان السلطان محمد كما أثبته: Adel Ismail: Op. cit. T 3. p .378

(31) عبد الكريم رافق، الاقتصاد الدمشقي... مجلة **دراسات تاريخية**، مرجع سابق، ص 117.

مسؤولية تشكلها، ولما كانت المحنة قوية، فقد جاءت مشاعر الحسد مرفقة برغبة في تدمير المحسود تدميراً شبه كامل.

بقي علينا أن نشير إلى الطرف الفاعل الذي نفّذ الانتفاضة وموقعه من كل هذه التطورات. فحوادث القرصنة لا تهمّ العامة الذين لا يعملون أبداً بالتصدير والاستيراد، فما هي مصلحتهم إذاً في القيام بالاعتداء على أفراد الجالية الفرنسية؟ وهل كان ذلك لمجرد تنفيذ رغبات بعض المتهورين أو للدفاع عن مصالح التجار؟ بالطبع لا بد من وجود أسباب أعمق من ذلك لكي تدفع بهم إلى القيام بمثل هذه الانتفاضة التي لم يكن بمقدورهم تقدير عواقبها عند الشروع بتنفيذها. إن نظرة بسيطة على تدهور الأوضاع المعيشية قبيل الانتفاضة بسنوات قلائل من شأنها أن تساعد على إدراك الدوافع الحقيقية التي حرّكت العامة. كما أن التعمق في أسباب هذا التدهور يساعد أيضاً على تحديد مسؤولية التجار الفرنسيين في حدوثه، ويساعد بالتالي على معرفة أسباب توجيه الانتفاضة ضد الفرنسيين بالذات من دون سائر التجار والفعاليات الاقتصادية الأخرى في المدينة.

فقبيل الانتفاضة عانت البلاد من محْلٍ في المواسم الزراعية، مما اضطر الباب العالي إلى منع تصدير الأرزّ وسائر الحبوب إلى أوروبا. ومع ذلك، فقد اشترى الفرنسيون في أواخر العام 1716 كميات من الأرزّ والزيت من أسواق طرابلس وصدّروها إلى بلادهم[32]. وكان من الطبيعي أن يؤدّي محْلُ المواسم إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وبخاصة الحبوب، إلا أن التنافس بين التجار الفرنسيين على شراء هذه السلع قد ساهم في ارتفاع أسعارها[33] بصورة جنونية وأضرّ ليس بمصلحة البلاد فقط، بل بمصلحة التجار الفرنسيين أنفسهم. ومما زاد في سوء الأوضاع، أن الغلاء قد عمّ ليشمل سلعاً أخرى مثل الحرير والعفص وغيرهما من السلع التي كانت تصدّر إلى فرنسا. وإن إلقاء نظرة سريعة على تطور أسعار

(32) Adel Ismail: Op. cit. T 3. P. 295.
(33) Adel Ismail: Op. cit. T 3. P. 295.
(34) Adel Ismail: Op. cit. T 3. P. 302.

البضائع المصدّرة إلى فرنسا خلال الأعوام القلائل التي سبقت الانتفاضة، يساعد على إدراك واقع تدهور الأوضاع المعيشية ودور الفرنسيين في ذلك، كما نلاحظ من الجدول التالي:

السلعة	سعرها في السنوات:						
	سنة 1712	سنة 1713	سنة 1714	سنة 1715	سنة 1716	سنة 1717	سنة 1718
ربطة الحرير	$12\frac{1}{2}$ - 12 غرشاً	16 - 15 غرشاً	$19\frac{1}{2}$ - 17 غرشاً	15 - 13 غرشاً	16 - 15 غرشاً	18 غرشاً	25 غرشاً
كتال العفص	50 غرشاً	50 غرشاً	52 غرشاً	55 - 50 غرشاً	55 - 50 غرشاً	-	-
ربطة الشمع	$\frac{1}{3}$ - $\frac{1}{4}$ غرش	$\frac{1}{3}$ - $\frac{1}{4}$ غرش	$\frac{1}{3}$ - $\frac{1}{4}$ غرش	$\frac{1}{2}$ غرش	$\frac{1}{2}$ غرش	-	-

هذا الارتفاع في الأسعار أدّى بالطبع إلى إثراء تجار المدينة، إلا أنه زاد في تفاقم الأزمة الاقتصادية وتدهور الأوضاع المعيشية للسكّان، بخاصة الفلاحين والحرفيين. أضف إلى ذلك أن إغراق السوق المحلية بالأقمشة الفرنسية وبخاصة الجوخ على أنواعه، وكانت أسعاره رخيصة جدًّا، بالنسبة للحرير الطرابلسي، (كان سعر قطعة الجوخ العام 1716 يساوي غرشين ونصف الغرش[35]، بمقابل

(35) Adel Ismail: Op. cit. T 3. P. 295-299.

16 غرشاً لقطعة الحرير[36]، أضرّ بالطبع بصغار الحرفيين الذين يعملون بنسج الحرير وتطريزه ويعتمدون على بيعه في الأسواق المحلية، فلم يعد بوسعهم الوقوف أمام مزاحمة الأقمشة الفرنسية الرخيصة.

وهكذا إذاً يحمل التجار الفرنسيون شيئاً من المسؤولية في تفاقم الأزمة الاقتصادية في المدينة. أضف إلى ذلك الخلافات التي كانت تحصل أحياناً بين التجار الفرنسيين وبعض القطاعات العمالية في المدينة. منها مثلاً خلافهم العام 1704 مع طائفة الحمّالين في الميناء، واكتفاء القنصل الفرنسي بحلول مؤقتة فيها إجحاف بحق الحمالين، إذ إنه اكتفى بتقديم رشوة إلى شيخ الحمّالين لقاء إقناعهم بالعدول عن مطالبهم[37].

غير أن إلقاء نظرة سريعة على أوضاع الجالية الفرنسية وأسلوب معيشتها في طرابلس، يساعد بدوره على إدراك خلفيات دوافع الأعمال التخريبية التي مارسها الثوار في مساكن أبناء هذه الجالية. فقد كان هؤلاء يشكّلون طائفة أو تجمعاً واحداً، ويعيشون متضامنين داخل حي خاص بهم، شوارعه نظيفة ومضاءة في الليل على خلاف سائر شوارع المدينة. وفي المدن الصغرى بعامة كان الفرنسيون يتجمعون في خان خاص بهم محصّن ومزود بالمؤن، تقفل أبوابه عند ظهور وباء في المدينة. وكان يتوجب على أفراد الجالية قلة الخروج من الخان وعدم الاختلاط بالسكان إلا بهدف التجارة[38].

إذاً، كان الفارق شاسعاً بين الحياة الاجتماعية والصحية داخل الخان الفرنسي وخارجه، ولا شك أن هذا التباين في مستوى المعيشة ولّد عند سكان المدينة شيئاً من الحسد تجاه الفرنسيين، وأن هذا الحسد كان بمثابة الفتيل الكفيل بامتداد نار أية ثورة في المدينة إلى داخل أسوار المنزل الفرنسي في طرابلس. أما الشرارة التي أشعلت فتيل أحداث سنة 1719، فقد كانت تلك الضائقة الاقتصادية

---

(36) Adel Ismail: Op. cit. t 3. P. 299.

(37) Adel Ismail: Op. cit. T 3. P. 251.

(38) حسين سلمان سليمان، مرجع سابق، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد 61، 1983.

التي أجاد المتضررون من القراصنة استغلالها، فصوروا للعامّة أن التجار الفرنسيين هم وحدهم المسؤولون عن ارتفاع الأسعار، وأن اعتداءهم على مركب محمّل بالأرز وقادم إلى طرابلس من دمياط، سبّب فقدان هذه السلعة من السوق وأدى بالتالي إلى ارتفاع سعرها. وهكذا إذاً تجمعت في يد المصدِّرين والمستوردين المحليين كل العوامل الكفيلة بتأليب الشعب ضد الفرنسيين الذين غدوا كبش المحرقة وهدفاً لأعمال تخريبية قام بها العامة نتيجة إدراكهم لحقيقة أسباب جوعهم.

ثم يأتي السؤال الأكبر، ما هي الفائدة التي جناها الشعب من هذه الانتفاضة؟ وهل حقق فعلاً هدفه في تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية؟

تفيد تقارير القناصل الفرنسيين في طرابلس عن استمرار ارتفاع الأسعار بعد انتفاضة أبناء المدينة العام 1719. فقد بلغ سعر رطل الحرير في عام الانتفاضة 19 غرشاً[39]، بعد أن كان لا يتعدى الـ 18 غرشاً، في العام الذي سبقه. كما تابعت أسعار السلع الأخرى ارتفاعها بشكل ملحوظ بحيث بلغ سعر قنطار العفص مثلاً 80 غرشاً العام 1723 بعد أن كان لا يتعدى الـ 55 غرشاً حتى العام 1716[40]. إذاً، لم يحقق الشعب هدفه من الانتفاضة، ولم يتمكّن من رفع كابوس الغلاء الذي ضغط عليه وجرفه في تيار العصيان الذي أراده الكبار وخططوا له. بل على العكس من ذلك، لقد توجب على العامة أن يدفعوا ثمن انتصار زعمائهم، ذلك أن باشا طرابلس قبض على بعض العامة لتهدئة خواطر القنصل الفرنسي في المدينة ووضعهم في السجن ووعد بتنفيذ حكم الإعدام بحق المتسببين بالأحداث على حد ما ذكر القنصل الفرنسي في تقريره، إلا أن القنصل ختم تقريره بالقول إنه يعلم جيداً القوى التي تسببت في وقوع الأحداث إلا أنه لا يجرؤ على تسميتها في مدة ولاية الباشا على طرابلس، مما يدل على أن محركي الفتنة ظلوا أحراراً، في حين ألقي القبض على بعض الأبرياء المغرر بهم. ومن الجدير ذكره أن أوامر

(39) Adel Ismail: Op. cit. T 3. P. 313.

(40) Adel Ismail: Op. cit. T 3. P 313.

الصدر الأعظم لم تنفع في التعويض على أفراد الجالية الفرنسية(41).

ثانياً ـ الانتفاضة الشعبية في طرابلس 1730 ـ 1731

شهدت مدينة طرابلس في أواخر سنة 1730 انتفاضة عارمة ضد واليها ابراهيم باشا العظم، وعاش سكانها عاماً ونيفاً معاناة أحداث دامية، كان تعنف أحياناً وتخف أخرى، إلى أن تمكّن سليمان باشا العظم من إخمادها نهائيًا العام 1731. وسأحاول في هذا البحث المتواضع أن أقدم دراسة تحليلية لتلك الانتفاضة، انطلاقاً من الأوضاع التي سادت قبيل وقوعها في العاصمة استنبول وبلاد الشام لكي نقف على حيثيات ما حدث.

الأوضاع العامة عشية الانتفاضة

أ ـ الأوضاع العامة في إستانبول: فقدت الدولة العثمانية منذ بداية القرن الثامن عشر وبعد معاهدة كارلوفيتز العام 1699 زمام المبادرة العسكرية في أوروبا، وسجّلت النمسا في الربع الأول من ذلك القرن انتصارات عسكرية وسياسية متعددة على العثمانيين في أوروبا الشرقية(42). كما ظهر في روسيا بطرس الأكبر الذي حاول الوصول إلى المياه الدافئة، مما اضطر العثمانيين إلى فتح جبهة جديدة إضافة إلى جبهاتهم الأخرى في أوروبا. أما في الشرق، فقد تجدّدت الحرب بين الدولة العثمانية والصفويين طيلة السنوات (1725 ـ 1727)(43). وقد أدّى كل ذلك إلى تحويل اهتمامات الدولة العثمانية عن ولاياتها البعيدة ـ ومنها ولايات بلاد الشام.

ب ـ الأوضاع العامة في الولايات الشامية: كان من الطبيعي جدًّا أن يؤدّي ضعف الدولة العثمانية أمام أعدائها في الخارج والتنافس على النفوذ في العاصمة إلى تناقص هيبتها في الولايات البعيدة حيث عجزت عن تحقيق الأمن. وقد أتاح ذلك الفرصة لظهور حكّام محليين في كثير من الولايات في القرن الثامن عشر.

---

(41) Adel Ismail: Op. cit. T 3. P. 311.

(42) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، دمشق 1974، ص 227.

(43) محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار النفائس، بيروت 1987، ص 312 ـ 318.

فظهرت في بلاد الشام والموصل أسر محلية حاكمة أمثال آل العظم في الأولى، وآل الجليلي في الثانية، وتمكّن أفراد هاتين الأسرتين من أن يصبحوا ولاة معترفاً بهم خلال فترة طويلة من القرن الثامن عشر. بل إن آل العظم بلغوا درجة كبيرة من السلطة بين العامين 1725 ـ 1730، إذ إنهم حكموا ولايات دمشق وصيدا وطرابلس في آن معاً[44]. وقد اختلف الوضع في طرابلس عن سائر الولايات الشامية فيما يتعلق بهوية ولاتها، فلم يظهر فيها في ذلك القرن عائلات محلية طامعة بالولاية. كما لم يتمكّن الانكشارية فيها من فرض والٍ عليها، لذلك بقي ولاتها من الأتراك أحياناً[45]. ويمكن القول إن عدم ظهور أسرة طرابلسية طامحة لتسلّم منصب الولاية أفسح في المجال أمام أسر محلية مجاورة لتسلم هذا المنصب. فمدّ آل العظم في دمشق نفوذهم إليها، كما تسلّم هذا المنصب عدة رجال من الريف العكاري الملحق بها من أمثال آل المرعبي كعثمان باشا المرعبي وعلي باشا الأسعد[46]. ونذكر من ولاتها الذين ينتمون إلى آل العظم: اسماعيل باشا (1136 ـ 1137 هـ./ 1724 ـ 1725 م.)، سليمان باشا الذي وليها للمرة الأولى (1725 ـ 1727)[47]، ابراهيم باشا (1727 ـ 1730)[48] ثم وليّها سليمان باشا للمرة الثانية في أواخر العام 1731[49]. هذا بالإضافة إلى آخرين من هذه الأسرة

---

(44) عبد الكريم رافق، مرجع سابق، ص 231 ـ 239.

(45) نستدل من خلال مراجعة سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس العائدة للقرن الثامن عشر أن الغالبية العظمى من ولاتها كانت من الأجانب الأتراك.

(46) كتابنا: **تاريخ عكار الإداري والاقتصادي والاجتماعي 1700 ـ 1914**، دار لحد خاطر ودار الدائرة، بيروت 1987، ص 269.

(47) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، السجل 6، ص 7، وعبد الكريم رافق، مرجع سابق، ص 239.

(48) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، السجل 7، ص 3، وسجل 6، ص 175.

(49) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، السجل 7، ص 114 ـ 116، وقد ذكر بعض المؤرخين جداول بأسماء ولاة طرابلس في مراحل الحكم العثماني، وهي تضم بمجملها أخطاء واضحة في تسلسل ولاتها وتواريخ حكمهم خاصة في العشرينات والثلاثينات من القرن الثامن عشر، إذ إنها تتعارض مع ما ورد في سجلات المحكمة الشرعية فيها. ونذكر من هؤلاء المؤرخين:
1 ـ حكمت شريف، مخطوط تاريخ طرابلس، ص 218 حيث جعل ولاية بشير باشا من العام 1715 الى العام 1726، ثم عثمان باشا الدوركي من العام 1726 إلى العام 1733 متجاهلاً بذلك ذكر اسماعيل =

تولوها أحياناً أخرى حتى الربع الأول من القرن التاسع عشر.

وعلى الصعيد الداخلي في طرابلس وسائر الولايات الشامية، فقد أدّى عجز السلطة العثمانية عن منع الولاة من ظلم الناس، إلى حمل التنظيمات المحلية المرتبطة بالشعب على الدفاع عن مصالحه مثل طائفة الحدادين وطائفة النجارين... ومشايخ الحارات(50). وأصبح بمقدور كل طائفة من الطوائف أن تنقلب إلى قوة عسكرية مسلّحة، تتولّى الدفاع عن الحرفيين المنتسبين إليها متى دعت الضرورة لذلك. وهكذا ازداد دور المنظمات المحلية، وبرز زعماؤها مثل مشايخ الحارات ومشايخ الطوائف الحرفية ونقباء الأشراف وآغوات الإنكشارية واليرلية. وكذلك انقسمت الحامية العسكرية في المدينة إلى فرقتين متناحرتين اليرلية الموالية للشعب لأن عناصرها من أصل محلي، والقابي قول المؤيّدة للوالي. وإزاء هذا الانقسام في جند الدولة، كان يتوجّب على الوالي أن يصطحب معه جنوداً مرتزقة يعتمد عليهم لكي يتلافى الوقوع تحت سيطرة هذه التنظيمات المحلية(51). إذاً، كانت مراكز القوى في طرابلس عشية الانتفاضة موزعة على الشكل التالي: فريق أول يضم الوالي وجنوده المرتزقة والقابي قول، يقابله فريق ثان يضم مشايخ الحارات ومشايخ الطوائف الحرفية وآغا اليرلية، وكان الفريقان

= باشا وسليمان باشا وعثمان باشا وسليمان باشا ومخالفاً ما ورد في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس.

2 ـ اغناطيوس الخوري، **مصطفى آغا بربر**، مطبعة الرهبانيات المارونية، بيروت 1957، ص 31 حيث جعل ولاية بشير باشا في الفترة (1715 ـ 1726) وخلفه عثمان باشا الدورلي المرعبي في الفترة (1726 ـ 1732) مخالفاً كذلك سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس.

3 ـ عادل اسماعيل في كتابه: Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban, Beyrouth 1975, T.1, P. 369.

حيث ذكر ولاية سليمان باشا في المرحلة (1725 ـ 1731) ثم عثمان باشا (1731 ـ 1733) ثم ابراهيم باشا (1733 ـ 1736) مخالفاً بذلك سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس ووثائق القنصلية الفرنسية فيها والتي ذكرت أن الثورة العام 1730 كانت ضد ابراهيم باشا وتجددها العام 1731 كان ضد الوالي عثمان باشا.

(50) عبد الكريم رافق، مرجع سابق، ص 233.

(51) Adel, Ismail: Op. cit, t.3, p. 275.

يتعادلان من حيث القوة العسكرية المسلحة لكل منهما[52]. لذلك، كان استقرار الأوضاع في مركز الولاية مرهوناً بالاتفاق بينهما، بينما كان دور العاصمة استنبول في ذلك شبه معدوم، نظراً لانشغالها في معالجة أمور أخرى أكثر إلحاحاً كما رأينا.

في ظل هذه الأوضاع القلقة التي خيّمت على العاصمة والولايات الشامية، انتفضت مدينة طرابلس ضد واليها ابراهيم باشا العظم وأطاحت به العام 1730، ثم قاتلت خلفه عثمان باشا وأجبرته على تحقيق مطالبها ولم تخمد ثورتها إلا بمجيء سليمان باشا العظم في أواخر العام 1730. وقد حدّثنا القنصل الفرنسي في طرابلس السيد لمار عن هذه الثورة في رسالتين بعث بهما إلى وزارة الخارجية الفرنسية، هذا تعريبهما:

الرسالة الأولى: «طرابلس في تشرين الأول 1730

سيدي:

إن الثورة المعروفة التي حدثت هذا العام في القسطنطينية، أفسحت في المجال لحصول عدة ثورات في الولايات التابعة للسلطان. وقد استغلّ السكّان هذه المصادفة للثأر لأنفسهم من المظالم التي مارسها عليهم باشواتهم أو حكامهم. إن ابراهيم باشا والي طرابلس الذي يحكم هذه المدينة منذ أربع سنوات، تحوّل بتأثير من نصائح كتخداه ابراهيم دي ليون اليهودي وبعض مساعديه الآخرين إلى محتكر لجميع البضائع والحبوب التي كان يبيعها بأسعار مضاعفة. لذلك بات مكروهاً من شعبه الذي أصبح في حالة بؤس شديد.

أصدر الوالي في 26 تشرين الأول أمراً إلى آغا الانكشارية يقضي بإرسال مئتي عنصر من هذا الجيش إلى مدينة اللاذقية بناء على طلب حاكمها مصطفى بك وهو ابن الوالي. وبينما كان الآغا يستعد لتنفيذ أمر الباشا، رفض انكشاريته الذهاب إلى اللاذقية وانتفضوا عليه وجمعوا حولهم كثيراً من العساكر وفريقاً من

(52) Charles, roux: Les echelles de la Syrie et de Palestine, p. 215.

السكان. هاجمت هذه الجموع مقر الباشا في السرايا بطلقات نارية وقذفته بالحجارة طيلة النهار.

وفي اليوم التالي 27 تشرين الأول جدّد المنتفضون هجومهم على السرايا وقد وعد الباشا آملاً في تهدئتهم، بتخفيض أسعار اللحم والخبز والصابون وكافة الحبوب وأصدر أمراً بذلك، إلا أن أوامره لم تنل رضى الشعب، فلم يكفّ المنتفضون عن إطلاق النار. ثم انفصل بعض الانكشارية عن الجموع المحاصرة للسرايا وذهبوا لمداهمة منزل أحد معاوني الباشا ويدعى قاسم آغا، فقتلوه ونهبوا منزله بعد أن قتلوا أربعة من حراسه الذين حاولوا صدّهم. ثم ذهبوا إلى منزل عبدي آغا ترجمان الباشا، ونهبوه أيضاً، ثم ارتدّوا إلى السرايا وطلبوا من الباشا رأس ترجمانه عبدي آغا لأنه المسبب الأول للمظالم التي لحقت بهم. أبدى الباشا في البداية صعوبة في إقرار مطلبهم، لكن جميع ضباطه أقنعوه بأنه يخاطر برأسه ورؤوسهم جميعاً إن لم يستجب للثائرين. وانطلاقاً من قناعة ضباطه وخوفاً على نفسه، زرع الباشا خنجره في أحشاء ترجمانه، ثم انهال العساكر على جثته ورموه من نافذة السرايا إلى المزبلة.

وفي اليوم التالي 28 تشرين الأول انتقل الثائرون إلى المحكمة حيث تطبق العدالة، وأجبروا القاضي وهيئة المحكمة هناك على توقيع حكم يسمح لهم بقتل ثلاثة من كبار رجال الولاية وهم: رئيس الكتبة وهو سكرتيره الأول، والخزندار وهو بمثابة مدير خزينته، وعبد الرحمن آغا مسؤول العدالة. وفي ذلك اليوم سمع شقيق ترجمان الباشا أن رأسه مطلوب، فحل عمامته لأنه لم يجد حبلاً، وربطها بالنافذة وانزلق عليها، إلا أنها تقطعت لأنها من الموسلين الناعم، فوقع في حديقة القصر وكسر ذراعه وفخذه. ثم رآه بعض الجنود وانقضوا عليه حتى مات تحت ضربات سيوفهم.

وفي 29 الشهر، وبعد أن تزايد عدد الثائرين تزايداً ملحوظاً، علم هؤلاء أن الباشا طلب سرًا من ربانَيْ سفينتين سلطانيتين مساعدته بإلقاء القبض على قادة الثورة وإرسالهم إلى القسطنطينية، وأن الربانين لم يكتفيا برفض طلبه إنما وجّها له

توبيخاً ملائماً على سلوكه السيء تجاه الشعب الذي عانى من ظلمه إبان حكمه، كل ذلك بدا للثوار بمثابة شهادة عزل للوالي.

ولدى انتشار هذا الخبر تواجد الثوار مجدّداً أمام السرايا حيث بلغ عددهم حوالى خمسة آلاف رجل، وبدأوا بإطلاق النار وقذفوا السرايا بخمس قذائف مدفعية أصابت إحداها الحائط وأحدثت فيه فجوة كبيرة دخل منها السيافون إلى حرم السرايا. عندها التقت قوى المدينة مع مطلب الجماهير القاضي بمنع الباشا من ممارسة صلاحياته حتى صدور أمر جديد عن الباب العالي. وقبل الباشا بعدم مزاولة أية مهمة. عندها أقدم بعض أصدقاء الوالي وكبار ضباطه على إخراجه من السرايا لكي يكون بعيداً عن إهانات الثائرين، وأنزلوه على سلم ووضعوه في جامع صغير. وبعد أن انسحب الثائرون مع هبوط الظلام نقل الباشا إلى مسكن الحريم اللواتي كن قلقات جدًّا.

وكاد انسحاب الباشا أن يخفف الفوضى لكنها استؤنفت في اليوم التالي. وتابع الانكشارية بغضب كبير ذبح أولئك الذين أوحوا للباشا بظلم الشعب. ثم فتشوا عن ابراهيم دي ليون في جميع أحياء المدينة يريدون قتله لأنه المدبر الأول للمظالم التي ارتكبها الباشا بحق الشعب، إلا أن هذا اليهودي كان قد اختبأ منذ بداية الثورة ولم يتمكن أحد من العثور عليه.

وفي الأيام الأولى من تشرين الثاني وصل قبوجي مبعوثاً من الباب العالي وأعاد الهدوء إلى طرابلس. فجمع فور وصوله كبار وجهاء المدينة ورجال القضاء في مجلس عام، وقرأ عليهم أوامر السلطان بإلقاء القبض على الباشا، ثم قبض عليه وأرسله إلى السرايا حيث وضع في السجن، وبعد ذلك صادر أملاكه وأمواله التي بلغت مبالغ طائلة من الذهب والفضة، وقد صادرها القبوجي لحساب السلطان. وبعد ذلك استمر القبوجي في حكم طرابلس حتى قدوم والٍ جديد.

الامضاء لمار،[53]

---

(53) Adel, Ismail: Op. cit., t.3, p. 331-334.

الرسالة الثانية: «طرابلس في 12 نيسان 1731

سيدي:

منذ الاضطرابات التي بدأت في هذه المدينة والتي سقط من جرائها ابراهيم باشا حاكم هذه الولاية آنذاك، ما تزال خميرة العصيان حاضرة في أذهان محركي الثورة، وهي قابلة للانفجار لدى أول حجة مناسبة. وعثمان الباشا الذي عيّنته الدولة لخلافة إبراهيم باشا الذي تمّ وضعه في السجن بأمر من الباب العالي، يعرف جيداً مدى تنظيم واستعداد هذا الشعب الفخور والشقي، وقد باشر حكمه آخذاً بعين الاعتبار كل المحاذير اللازمة في تعامله مع هذه البلاد التي عيّن لحكمها، فاصطحب معه جيشاً كبيراً لم يعتد سواه ممن سبقه في ولاية هذه البلاد على اصطحاب مثله.

وبعد دخوله إلى المدينة بدا أنه يريد تلافي أي خلاف مع سكانها وميليشياتها. لذلك كرّر مراراً أوامره الصريحة إلى جنوده بأن لا يتخاصموا مع إنسان وإلا عرضوا أنفسهم للموت. وهدأت بذلك الأمور في داخل المدينة وخارجها منذ أن باشر حكمه فيها. في ذلك الوقت، كانت مراكز القوى في المدينة تظن أن الباشا يحضر ضربة خاطفة ضد قادة العصيان السابق: إلا أن شيئاً لم يحدث وبقيت الأمور دائماً على حالها.

كان انكشارية المدينة وسائر الفتيان في حالة حذر وترقّب دائمين، في حين تناقل العامة شائعات مفادها أن الباشا يضمر ضربة قاضية ضد بعض وجهاء المدينة وقادتها. وهو ينتظر مرور عيد الفطر لتنفيذ مخططه، غير أن أمراً تافهاً أدى إلى فوضى كبيرة. فبينما كان قروي من الجبل يتجوّل في الشوارع لبيع رزقه من الحطب جاء أحد أفراد ميليشيا المدينة يساومه على بضاعته. ثم وصل أحد رجال الباشا يريد شراء الحطب وبدأ الجدال بين الزبونين ثم تبعه صراخ وضرب بالأيدي، مما زاد في تأزّم الخلاف وتطوره إلى تبادل ضرب السيوف والخناجر التي تسببت في إحداث جروح طفيفة. وكان ذلك كافياً لكي تأتي المساعدات لكل من الطرفين المتقاتلين. وبدأ أنصار كل منهما بالتجمع. وبعد أن أنهى رجال

الباشا تجمعهم احتلوا المنافذ الرئيسية للبلدة وبدأوا بإطلاق النار على انكشارية المدينة فقتلوا منهم اثنين أو ثلاثة، وتأزمت الأوضاع التي كان يجب حلّها دون إراقة دماء ثم توزع رجال الباشا في عربات تجرّها الخيول وسيطروا على عدة شوارع ومفارق، وكانوا مقسمين إلى فرق على رأس كل منها قائدها. ومما تجدر ملاحظته أن رجال الباشا طرحوا أمامه جثث القتلى الذين سقطوا في بداية الأحداث مدّعين أنها جثث رفاقهم الذين ذبحوا وأبدوا رغبة في الثأر لهم حفاظاً على شرفه هو، وقد فعلوا ذلك في سبيل حمله على إصدار أمر صريح بإطلاق النار على انكشارية المدينة ورجالها، وهكذا أصدر الباشا الأمر بإطلاق النار بدلاً من أن يلعب دور التهدئة، وبدأ القتال بعد الظهر واستمر حتى الخامسة مساء وكان رجال الباشا يطلقون النار على أي شخص يظهر في الشوارع والساحات المسيطرين عليها. وقتلوا في ذلك اليوم الخامس من نيسان حوالى سبعة أو ثمانية رجال وجرحوا مثل هذا العدد تقريباً ولم يعد أحد يجرؤ على الظهور أمامهم. أصاب آغا الانكشارية عندما أراد تلافي العاصفة التي أحس بقدومها بأن جمع في التاسعة صباحاً قادة الانكشارية والعناصر الأكثر حماسة بحجة أنه يريد أن يدفع لهم مرتباتهم، فاستدرجهم بذلك إلى السرايا حيث أمر بسجنهم، ومن ثم أتت فرقة من رجال الباشا وعسكرت عند المدخل لمنعهم من الخروج، وأقامت الحراسة عليهم طيلة الليل، لكن ذلك لم يمنع القادة ومعظم الانكشارية المساجين من التمرد على آمرهم لدى سماعهم بموت بعض رفاقهم، ولم يعدم هؤلاء وسيلة الهرب بل نزلوا من السرايا على الحبال تحت جنح الظلام. وبعد أن تجمعوا في اليوم التالي، بدأوا قتالاً رابحاً ضد رجال الباشا، فهاجموهم بشدة وطردوهم من جميع مراكزهم وطاردوهم حتى السرايا حيث يقطن الباشا واكتفوا بتطويقهم هناك، في ذلك الحين كانت فرق أخرى منهم تداهم مساكن رجال الباشا وتقتل بعض حرّاسها الذين لم يتمكنوا من الهرب. دامت أعمال القتل طيلة ذلك اليوم وتراوح عدد القتلى بين خمسة وعشرين وثلاثين قتيلاً، وأصيب مثل هذا العدد بجروح بليغة، ولم يتعد عدد قتلى عساكر المدينة في ذلك اليوم ستة أو سبعة رجال وأصيبت امرأتان بجروح بليغة.

في يوم السبت 7 نيسان لم يقع قتلى أو جرحى. كان رجال الباشا يجتمعون في السرايا في حين أطلقت من المسجد المجاور بضع طلقات نارية باتجاه رجال المدينة من دون أن تتسبب في إصابة أحد. كان رجال المدينة يجوبون شوارعها بسلاحهم الكامل ويحرسون جميع الساحات، وحوالى الظهر تقريباً وصلت إلى باب حلب (باب التبانة) بضع فرق عسكرية أرادت الدخول إلى المدينة مما تسبّب في عودة الانزعاج إليها مجدّداً. وهي عبارة عن ثلاث أو أربع فرق تابعة للباشا، وكان هذا الأخير قد أمرها أن تعسكر على مسيرة يوم من طرابلس كي يستنجد بها عند الحاجة.

منعت هذه الفرق من دخول المدينة، ثم وقع السلام بين الطرفين المتقاتلين، وتم الاتفاق على أن يعزل الباشا أخاه الضابط المكلّف بوظيفة كافيا وبعض ضباطه الآخرين، وأن يخرج كلّ الفرق التابعة له من المدينة، وتعهدت ميليشيا المدينة أن تقدم له الحراسة اللازمة لتأمين سلامته الشخصية وأن تنفّذ له كل الخدمات التي يطلبها. وفي النهاية ألبس الباشا قادة الثورة فروات سمور وثياباً جميلة. ثم انطلق هؤلاء في تظاهرة على رأس ستين من انكشاريتهم ورفاقهم البواسل يطوفون على وجهاء المدينة والقنصل الانكليزي وينتزعون منهم الهدايا (خوة) من القماش والفضة والخلع. ثم أتوا إلى حيّنا للهدف عينه، ودخلوا لا مبالين إلى بيوت الفرنسيين وأقاموا فيها بانتظار أن تأتيهم الهدايا المطلوبة. وعندما أخطرني تراجمتي بذلك قلت لهم أن يبلّغوهم أن لا يتعبوا أنفسهم بإزعاج التجار الفرنسيين بهذه الطريقة وأن هذا العمل (أي إعطاءهم الهدايا) هو من نوع الأموال التي توزّع بالمحاصصة، وأنني سأتكلم في اليوم التالي مع الجالية الفرنسية مجتمعة لكي أجتهد في إلزامها بتقديم إكرامية لهم وهذا ما حصل بالفعل. فأخلوا بيوت الفرنسيين لقاء ستين غرشاً، وشيء من الجوخ، وبدوا مسرورين بذلك.

ونكون على غير تبصر، إن لم نراع إلى أقصى الدرجات هؤلاء العصاة العنيدين الذين نستسلم تماماً لأهوائهم في يومنا هذا لأن الباشا ليس إلا مجرد شبح للسلطة.

وبعد أن أخذ قائد الثورة هديته وشرب القهوة، أقدم على شكري ثم همس في أذني وهو يعانقني قائلاً: أيها القنصل، إن كنت من أصدقائي اكتب إلى القسطنطينية ما فيه مصلحتي. فأجبته أن القناصل لا تتدخل إطلاقاً في لعبة لا تعنيهم، وأنني سأحاول تقديم المساعدة له. تلك هي وضعيتنا اليوم.

الإمضاء لمار(54)

أسباب الانتفاضة

ذكر القنصل الفرنسي في مقدمة تقريره الأول أن أسباب الانتفاضة تعود بالدرجة الأولى إلى ظلم باشوات وحكام طرابلس لسكانها وبخاصة ابراهيم باشا العظم(55) الذي احتكر الحبوب والمواد الغذائية وباعها بأسعار مضاعفة غير مبال بؤس الشعب، وسجلات المحكمة الشرعية في طرابلس تؤيد ذلك، إذ إن وثائقها تدلّ على أن ابراهيم باشا أطلق يد أعوانه المقربين لفعل ما يحلو لهم، حتى أن عيدي آغا ترجمانه الأول لم يتورّع عن اغتصاب أموال اليتامى والأرامل بالاتفاق مع اخوته وأقاربه(56). كما تشير حجج مصادرة أموال ابراهيم باشا بعد عزله ومحاسبة عملائه ووكلائه إلى أنه احتكر العديد من البضائع التجارية والمواد الغذائية طيلة العام 1730، كالأرز والأقمشة والزجاج وغيرها(57)... هذا بالإضافة إلى المظالم التي ارتكبها أسلافه الولاة في طرابلس وبخاصة اسماعيل باشا 1136 هـ ـ 1727 م(58). الذي احتكر تجارة الأغنام في المدينة ووضع القصابين تحت

---

(54) Adel, Ismail: Op. cit., t.3, p. 335-339.

(55) اكتفى القنصل بذكر ابراهيم باشا فقط دون اسم عائلته، وهو ابراهيم باشا العظم الذي عيّن على ولاية طرابلس العام 1727، واستمر في حكمها إلى أن قامت الثورة ضده العام 1730، ينظر سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، السجل 6، ص 177، والسجل 7، ص 3؛ وعبد الكريم رافق، مرجع سابق، ص 239.

(56) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، السجل 7، ص 47.

(57) تدل وثيقة محاسبة التاجر عبد الله صدقة وهو وكيل الوالي ابراهيم باشا على أن هذا الأخير كان قد احتكر تجارة البضائع المستوردة من مصر والمرسلة إلى طرابلس ودمشق، ينظر سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، السجل 7، ص 18.

(58) وهو والد ابراهيم باشا العظم الذي ثار عليه الطرابلسيون، ينظر عبد الكريم رافق، مرجع سابق، ص 239.

رحمته[59]، كما أنه تشدد في فرض الضرائب على الفلاحين كضريبة الساليان[60] التي رفع قيمتها إلى ثلاثة غروش ورفع ضريبة الدخانية إلى خمسة عشر غرشاً[61]، بالإضافة إلى تشدّده في جباية ضريبة الذخيرة[62].

إذ إن ما ذكره القنصل الفرنسي عن ظلم سكان طرابلس على يد ولاتها واضح لا جدال فيه بعد إقراره في وثائق المحكمة الشرعية، غير أنه غير كافٍ برأينا لإشعال نار الثورة، ذلك أن الظلم لا يؤدّي بالضرورة إلى التمرّد، إنما يحمل الجماهير على الثورة وعيها بحالة الظلم الذي تعاني منه، بدليل أن التاريخ يحدّثنا عن شعوب كثيرة تحمّلت الظلم طويلاً ولم تثر إلا بعدما قدر لها من وعّاها على ظلمها. ولو فرضنا جدلاً خلاف ذلك، فلماذا إذاً لم تثر طرابلس نفسها العام 1727 ضد ظلم اسماعيل باشا العظم واحتكاره تجارة اللحوم ورفع قيمة الضرائب؟ من هنا يمكن القول إن جماهير طرابلس ثارت العام 1730 لأن قادتها آنذاك (أي مشايخ الحارات ومشايخ الطوائف وبخاصة طائفة التجار المتضررة من الاحتكار وآغا اليرلية) شاؤوا أن يوضحوا لها أن بؤسها جاء جراء ممارسات واليها ابراهيم باشا وأعوانه، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، لماذا أقدم هؤلاء القادة على توعية شعبهم ضد ظلم ابراهيم باشا مع أنهم تغاضوا من قبل عن ظلم اسماعيل باشا؟ مما لا شك فيه أنهم أدركوا ظلم هذا الأخير وتضرّروا منه إلا أنهم آثروا السكوت عنه حفاظاً على مراتبهم ومناصبهم الاجتماعية، لأن ميزان

---

(59) ورد في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس أن اسماعيل باشا باع العام 1136 هـ ـ 1724 م. ألفاً وخمسمائة وستين رأساً من الغنم إلى القصاب باشي، يُنظر سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، السجل 6، ص 67.

(60) كانت ضريبة الساليان أو الصاليان تؤخذ بدل تأمين الحراسة للمزروعات في ولاية طرابلس، ولم تكن معروفة في ولاية دمشق، وعندما حاول سليم باشا والي دمشق فرضها على السكان العام 1831 ثار عليه الأهالي وأحرقوه، يُنظر: أطروحة: تاريخ عكار، مرجع سابق، ص 86؛ ومؤرخ مجهول: مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريا، تحقيق أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، مجهول تاريخ النشر، ص 23؛ وعبد العزيز عوض: الادارة العثمانية في ولاية سورية، دار المعارف بمصر 1969، ص 183.

(61) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، السجل 6، ص 10.

(62) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، السجل 6، ص 7.

القوى في العاصمة استنبول وفي سائر الولايات الشامية لم يكن ليسمح لهم بالتحرك ضدهم. ذلك أن آل العظم كانوا، في مدة ولايته على طرابلس، في أقوى مراحل حكمهم، وكانوا يُحكمون السيطرة على ولايات دمشق وصيدا وطرابلس، كما كانت كفّتهم راجحة في العاصمة استنبول[63]. وبالتالي، فإن أي تحرك ضدهم في ولاية طرابلس سينال سخط الباب العالي على الأقل وسيواجه من ولايتي صيدا ودمشق بإمدادات عسكرية كافية لسحقه والقضاء عليه.

الظروف المساعدة للثورة

ثم تبدلت الأوضاع في عهد ابراهيم باشا العام 1730. وبدأت هيبة ولاة آل العظم تخفّ تدريجاً بعدما تجرأت بعض المناطق الأخرى وتمرّدت على حكمهم، حتى إنه يمكن القول إن ذلك العام هو عام التمرّد على آل العظم، ففي العام 1729 أظهر الفلاحون في القدس العصيان على اسماعيل باشا، ثم قام بدو بني حرب العام 1730 بمهاجمة قافلة الحج الشامي التي كان اسماعيل باشا مسؤولاً عنها. وفي العام 1730 أيضاً قاوم سكان طبرية سليمان باشا العظم والي صيدا ووقفوا ضد ظلمه[64]. وقد كانت هذه الحركات بمثابة حوافز مشجعة لفعاليات طرابلس للثورة ضد واليها ابراهيم باشا العظم.

غير أن أحداث استنبول كانت الحافز الأقوى الذي أعطى الضوء الأخضر لبدء الانتفاضة. ذلك أن الانكشارية ثاروا فيها في 28 أيلول العام 1730 احتجاجاً على خنوع السلطان أحمد الثالث وتخاذله في رد اعتداء الفرس على أراضي الدولة، ثم أعلنوا إسقاطه بعد قتل الصدر الأعظم وكاخياه[65]، وبمقتل هذا الأخير فقد آل

---

(63) عبد الكريم رافق، مرجع سابق، ص 239 ـ 240.

(64) عبد الكريم رافق، مرجع سابق، ص 238 ـ 241.

(65) قامت هذه الثورة في العاصمة بقيادة بتروتا خليل الذي تزعم الانكشارية وثار على السلطان أحمد الثالث الذي تهاون في الدفاع عن بلاده ضد هجمات الفرس بقيادة الشاه طهماسب. وطالب الثوار بقتل الصدر الأعظم والمفتي وقبودان باشا أمير الأسطول، لأنهم مالوا إلى الصلح مع الفرس، ثم عزلوا السلطان أحمد وولّوا مكانه محمود الأول. ينظر: محمد فريد بك، مرجع سابق، ص 318.

العظم نفوذهم في إستانبول[66]. ويبدو أن أنباء هذه الثورة ونتائجها السلبية على نفوذ آل العظم في العاصمة بلغت في 26 تشرين الأول (أي بعد شهر من حدوثها) مسامع الفعاليات الطرابلسية التي باشرت أعمال العنف ضد ابراهيم باشا، يشجّعها على ذلك قلة عدد جنوده الذين لم يتعدوا 196 عنصراً موزعين على كافة أبراج طرابلس[67]. أدرك ابراهيم باشا ذلك وأحسّ بدنو العاصفة فحاول استبعادها، وشل حركة المعارضة وتجريدها من قوتها العسكرية، بإرسال مئتي عنصر من أعوانها اليرلية إلى اللاذقية، إلا أن هؤلاء رفضوا أوامره وارتدّوا إلى مهاجمة السرايا بعد أن انضم إليهم قسم من السكان.

ولم يكن أمام الوالي بعد فقدانه الدعم السياسي من العاصمة والعسكري من أقاربه في الولايات الشامية الأخرى، إلا الخضوع لرغبة الثائرين أملاً في تهدئتهم. فأمر بتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية. غير أن الثوار تابعوا أعمال العنف وداهموا منازل المقربين من الباشا، وسيطروا على كافة مرافق المدينة، بعد أن بلغ عددهم خمسة آلاف رجل[68]، ثم اقتحموا السرايا وأوقفوا الوالي عن العمل. عند ذلك صدر أمر الدولة العثمانية بعزله ووضعه في سجن القلعة، ومصادرة أمواله وأملاكه[69]. ويبدو أن الحكومة الجديدة في استنبول أقدمت على عزله طمعاً بالاستيلاء على أملاكه وأمواله من جهة، وإرضاء الثائرين من جهة ثانية. وتم بعد ذلك تعيين وال جديد على طرابلس لا ينتسب إلى آل العظم، وهو عثمان باشا الذي تسلّم منصبه في مطلع جمادى الأولى 1143 هـ ـ أواخر كانون الأول 1730 م[70].

---

(66) عبد الكريم رافق، مرجع سابق، ص 240.

(67) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، السجل 7، ص 196.

(68) Adel, Ismail; Op. cit., T.3, P. 332-333.

(69) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، السجل 7، ص 3 و 180.

(70) لا تشير سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس ووثائق القنصلية الفرنسية إلى شهرة عثمان باشا، غير أن اغناطيوس الخوري ذكر أنه من آل المرعبي أمراء عكار. ينظر اغناطيوس الخوري، بربر آغا...، ص31.

الهدوء النسبي في عهد عثمان باشا

أمضى عثمان باشا الفترة الأولى من ولايته (من كانون الأول 1730 إلى نيسان 1731) محاولاً إصلاح الأمور وتهدئة الأوضاع داخل المدينة بحكمة ودراية. فلم يدخل إليها في تظاهرة عسكرية، إنما قسّم جيشه الكبير (قياساً على جيوش من سبقه من ولاة المدينة) إلى قسمين: قسم دخل به إلى طرابلس بسلام وترك القسم الآخر على مسير يوم منها، كما أنه ترك قادة الانتفاضة أحراراً ولم يتحرّش بهم، بل أصدر أوامره إلى جنوده بوجوب تجنب الاحتكاك بميليشيات المدينة(71). وعمل على إلغاء التكاليف الإقطاعية الإضافية(72) لتخفيف أعباء الضرائب عن كاهل الفلاحين وتشجيع الزراعة ومضاعفة الإنتاج. كما أنه أخذ من الملتزمين لدى إبرام عقود التزامهم تعهداً بتأمين الأمن في مناطقهم وتعميرها وحماية أبناء السبيل(73). ثم عمل على حفظ الأمن في المناطق الملحقة بولايته. فألقى القبض على رئيس عصابة للسلب وحاكمه بتهمة إثارة البلبلة وتعكير صفو الأمن في عكار والاعتداء على سكانها(74). وقد يكون ذلك في نظر قادة الانتفاضة، بمثابة تحذير مبطن لهم، لذلك ظنوا أن الوالي يترقب الفرصة المناسبة للبطش بهم فالتزموا جانب الحيطة والحذر تجاهه.

تجدّد الأحداث

وكادت الأمور تمر بسلام لولا أن جنود الباشا حملوه على ارتكاب حماقة أدّت إلى تجدد أعمال العنف في المدينة. وقد تكون رغبتهم في الحصول على المغانم والسرقات سبباً رئيسيًا دفع بهم إلى تضخيم حادث بسيط وقع بين أحد أفرادهم وعنصر من ميليشيات المدينة، فأقنعوا الوالي أن سكان المدينة قتلوا بعض عناصر جيشه وأن ذلك إهانة واضحة لكرامته لا يجوز تمريرها دون عقاب. وهكذا تجددت الأحداث وسيطر رجال الوالي على الأسواق الرئيسية للوهلة

---

(71) Adel, Ismail; Op. cit., T.3, P. 335-336.

(72) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، السجل 7، ص 118.

(73) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، السجل 7، ص 5 ــ 6.

(74) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، السجل 7، ص 171.

الأولى، إلا أن الميليشيات عاودت القتال وشنّت هجوماً ناجحاً ضد رجال الباشا وأجبرتهم على الانسحاب إلى داخل السرايا حيث تم تطويقهم، عندها استنجد الباشا بجيشه المعسكر على مقربة من المدينة، فوصلت أربع فرق منه إلى باب حلب (أي باب التبانة)، وتوقفت هناك بعد أن منعها السكان من دخول المدينة.

نتائج الانتفاضة

1 - تمكّن الثوار من فرض شروطهم على الوالي وأجبروه على التخلي عن أخيه وبعض ضباطه الآخرين، وإخراج جيشه إلى خارج المدينة.

2 - في مقابل ذلك تعهّد زعماء الثورة بتقديم الحماية للوالي وتنفيذ كل المهمات التي يريدها.

3 - خلع الباشا على زعماء الثورة خلع سمور تعبيراً عن رضاه عنهم.

وهكذا تمكّن الثوار من فرض إرادتهم على الوالي وبات زعماؤهم الحكّام الحقيقيين للمدينة، فخضع لهم وجهاؤها وقدّموا لهم الهدايا، وهكذا بدت المدينة وكأنها قد نسيت أن مطلبها الأساسي هو رفع الظلم والتسلط والطغيان.

وما أن هدأت الأوضاع في استنبول حتى استعاد آل العظم نفوذهم فأعيد تعيين سليمان باشا العظم على ولاية طرابلس ثانية في أواخر العام 1731[75]، وقد تمكّن هذا الأخير من إعادة الأمن إلى الولاية[76]، ثم عمل على تنشيط الحياة الاقتصادية فيها فمدّ قناة من نهر البارد إلى المنية لري بساتينها، وأصدر عدة أوامر بتخفيض الضرائب عن المزارعين[77].

تلك هي ثورة طرابلس العام 1730 - 1731، وهي كما لاحظنا لم تكن موجهة

(75) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، السجل 7، ص 114.

(76) عبد الكريم رافق، مرجع سابق، ص 242. ويبدو أن الدولة العثمانية لم تكن راضية عن تخاذل عثمان باشا وخضوعه للثوار، فأقدمت على عزله.

(77) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، السجل 7، ص 114 - 116 - 118.

ضد الدولة العثمانية ولم تعبّر عن ميول استقلالية لدى أبنائها رغم انتصارهم على الواليين العثمانيين ابراهيم باشا العظم وعثمان باشا وفرض إرادتهم عليهما. وجل ما يمكن أن يقال فيها إنها حلقة من سلسلة الثورات التي عصفت ببلاد الشام في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن الثامن عشر، كتعبير عن رفض الشعب لظلم الولاة من آل العظم واحتكار المواد الغذائية، وإطلاق يد المقربين منهم والتغاضي عن تعدياتهم على السكان. غير أن عدم ظهور ميول استقلالية لدى الثوار في طرابلس لا يدلّ بالضرورة على رضى سكانها عن الدولة العثمانية وقبولهم الضمني بحكمها، بل قد يكون ذلك نتيجة خوفهم من أطماع الدول الاستعمارية وخشيتهم من تأليب الرأي العام الإسلامي ضدهم، لأن السلطان كان لا يزال في نظر العامة زعيم المسلمين أجمعين.

المحور الرابع

الندوة الثانية

المحاضرون

خالد زيادة:

تكوّن العائلات في طرابلس

حسين سليمان:

ثلاثي القوى المحلية ينتزع صيدا من السيطرة العثمانية

شوقي دويهي:

ملاحظات أولية حول مؤشرات تصنيف الهوية في مدينة طرابلس خلال القرن الثامن عشر

تكوّن العائلات في طرابلس

خالد زيادة

- 1 -

يقدّم الشيخ عبد الغني النابلسي في رحلته[1] إلى طرابلس العام 1700م تقريراً متنوّعاً عن المدينة يشمل طبيعتها وعمرانها وحياتها العلمية. ونفهم من سياق الرحلة أن الدعوة لزيارة طرابلس قد وُجهت إليه من جانب مصطفى آغا بن خضري آغا، أغوات القبي قول سابقاً في دمشق. كما أنه سيلتقي الوالي أرسلان محمد باشا والقاضي يحيى أفندي. وكانت هذه الشخصيات تحتلّ مناصب الحكم في المدينة باعتبارها مقر الولاية. من جهة أخرى، التقى صاحب الرحلة بعدد من العلماء ورجال الدين هم على التوالي: الشيخ ابراهيم النقشبندي الميقاتي وأخوه الشيخ يحيى، صدر الموالي عبد اللطيف أفندي بن شُنين، والسيد أحمد بن الشيخ هبة الله المفتي يومئذ بالمحمية، الشيخ عبد الله بن بدر الدين السيري، الشيخ محمد المرجي والشيخ علي بن كرامة، ثم الشيخ عبد الجليل بن سنين والشيخ عبد الرحمن بن عبد الرزاق والشيخ مصطفى الشهير بصقرق. وبالكاد يذكر النابلسي أسماء أخرى من رجال دين أو غيرهم، ومع ذلك، فإنه بسبب افتقارنا إلى مصادر أخرى خاصّة بمطلع القرن الثامن عشر، فإن المعطيات التي نجدها في رحلة النابلسي تحتفظ بأهميتها. وبإمكاننا مقارنة نصّ هذه الرحلة بنصّين لرحلتين سابقتين في النصف الأول من القرن السابع عشر لصاحبيهما رمضان بن موسى العطيفي ويحيى بن أبي الصفا المعروف بابن محاسن.

---

(1) عبد الغني النابلسي، التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية. حققه وقدم له هربرت بوسه. المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، 1971.

أتت رحلة العطيفي في الأيام الأخيرة لبني سيفا حكام طرابلس، العام 1634، ويقول بخصوصهم ما يلي: «يقال عنهم إنهم أحيوا أيام البرامكة حتى محاهم فخر الدين بن معن وأجلاهم عن بلادهم وأوطانهم وخرّب منازلهم التي كانت بطرابلس...» ويضيف: «وفي سنة ثلاث وأربعين وستماية وألف ـ وهي السنة عينها التي قام بها العطيفي برحلته ـ قبض على فخر الدين، فظهر في هذه الأثناء من كان مختفياً مشتّتاً من بقية بني سيفا كالأمير علي المذكور»[2].

ولا يذكر لنا العطيفي من علماء المدينة سوى أسماء قليلة: محمد بن هبة الله الخطيب الحنفي بالجامع الكبير الذي يتكلّم العربية والتركية. ثم محمد أفندي ابن الظني مفتي الحنفية بطرابلس ويتكلم العربية والتركية أيضاً. وعبد الكريم الحموي المفتي الشافعي الذي درس في مصر سابقاً، ومصطفى الشافعي خطيب الجامع الكبير أيضاً، وحسين نقيب الأشراف.

أما الرحلة المحاسنية[3] فنجد فيها تفاصيل أوفى، وقد جاءت بعد خمس سنوات من رحلة العطيفي أي في العام 1639. وتعلم من خلال ابن محاسن شيئاً عن اندحار أحوال المدينة بعد سلسلة الحروب التي خاضها علي باشا جانبولاد وفخر الدين المعني ضد آل سيفا. فخربت واضمحلت المدينة والمنطقة المحيطة بها. وقد وصل ابن محاسن إلى طرابلس في مدة الوالي شاهين باشا الذي تولّى القضاء على آل سيفا نهائياً. وبخصوص علماء المدينة، فإن صاحب الرحلة يذكر: الشيخ عبد الكريم بن الشيخ مصطفى الشافعي الحموي، نقيب الأشراف حسين بن السيد يحيى الطرابلوسي. والشيخ الشايب محمد بن الشيخ محمود بن عبد الحق الخلوتي. ومحمد بن عبد الله بن الشيخ ابراهيم الشهير بالظني. ومحمد بن عبد المولى السيري، والشيخ عبد القادر بن الشيخ عبد الحي الشهير بابن الجاموسي، وصنع الله بن الشيخ ابراهيم من بني الجاموس،

---

(2) رمضان بن موسى العطيفي: ضمن رحلتين إلى لبنان. تحقيق اسطفان ڤيلد.

(3) ابن محاسن، المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية. دراسة وتحقيق محمد عدنان البخيت، دار الآفاق الجديدة، 1981.

ومصطفى بن عبد الحي الشافعي الخطيب الثاني بالجامع الكبير، والشيخ أحمد المشهور بابن المالكي أحد خطباء جامع طينال. والشيخ محمد بن المرحبا، والشيخ علال الدين بن طبيخ القادري والمنلا مصطفى المشهور بقلائي دده العتابي المولوي، ومحمد حلبي بن الخوجة وشيخ المولوية محمد أفندي الرومي. والكاتب بالمحكمة محمد البتروني ورئيس المؤذنين بالجامع الكبير محمد بن الطابوش، بالإضافة إلى ذلك يذكر المحاسني أسماء من يتولّون مناصب الحكومة وجميعهم من غير أهالي المدينة.

في الرحلات الثلاث المذكورة أعلاه، نلاحظ أن الشخصيات التي استحقت الذكر تقسم إلى قسمين: العلماء الذين أوردنا أسماءهم من جهة، وأصحاب المناصب من الحكام من جهة أخرى. وقد كان كل أصحاب المناصب من غير أبناء البلد ومن غير العرب أصلاً. وبالنسبة للعلماء، فإن ابن محاسن يذكر شخصين أحدهما من عتاب، والآخر هو شيخ التكية المولوية محمد الرومي، أي التركي. أما بقية الأسماء فيبدو أنها من المدينة ومحيطها، ويمكننا أن نتحقق من بعضها بالعودة إلى المصنفات التي تعتني بتراجم العلماء. فالشيخ علي البصير الذي يذكره الشيخ النابلسي، يعرفنا به المحبّي فيقول إنه من حماة ورحل إلى طرابلس وعمره أربعون سنة وتوطنها وولّي الإفتاء بها[4] وتوفي سنة 1679م. وهكذا، فإن ابنه هبة الله المفتي وحفيده الشيخ أحمد هما من أصل حموي. كذلك، فإن نجم الدين الغزي يذكر الشيخ أحمد بن المرحبا الطرابلسي الشافعي ويقول إن أصله من اللاذقية[5] وقد توفي بعد سنة 1572م. ويذكر ابنه محمد بن أحمد بن المرحبا الطرابلسي الشافعي المتوفي العام 1583. وهكذا، فإن محمد ابن المرحبا الذي يذكره المحاسني ومحمد بن محمد المرحبا الذي يذكره النابلسي هما من نسب أحمد الذي ذكره الغزي باعتباره شافعياً لاذقي الأصل.

---

(4) المحبّي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادر، المجلد 3، ص 201.

(5) الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة. حققه جبرائيل جبور، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979، ج 3، ص 127.

ويذكر الغزي أيضاً علي بن منصور بن سنين مفتي طرابلس[6] المتوفى العام 1582، ويمكننا أن نجد صلة بينه وبين عبد الجليل بن سُنين الذي ذكره النابلسي وذكره المرادي[7] والمتوفى العام 1690م. فالاثنان من قرية قريبة من طرابلس. فإذا أضفنا إلى هؤلاء السيري والقلتي والبتروني وأولاد الجاموس من عكار، يتولّد لدينا الانطباع بأن أغلب هؤلاء العلماء قد أتوا من المناطق القريبة من المدينة: كالضنية وعكار وحماة واللاذقية والبترون.

إلاّ أن هذه المعطيات لا تفيدنا الكثير بخصوص التعرف إلى المجتمع الأهلي المحلي، وإن كانت أخبار العلماء ذات أهمية خاصة في ميدانها، وتحمل دلالة سنعود إليها بعد قليل. فالانطباع الإضافي الذي يراودنا من خلال قراءة هذه النصوص، هو ضعف واضمحلال المجتمع الأهلي المحلي. ويتعزّز هذا الانطباع لدى مقارنة المعلومات الواردة في النصوص مع الوثائق والقضايا التي تضمها سجلات المحكمة الشرعية التي تبتدىء من سنة 1666م، بعد 27 سنة من رحلة المحاسني، وقبل 34 سنة من رحلة النابلسي.

ونجد في السجل الأول[8] معلومات تتوسط ما يقدمه المحاسني والنابلسي، فنستعلم عن وفاة الشيخ محمد البتروني وتقييد وظائفه على ولديه علي ومصطفى. كما أن حسين أفندي كان لا يزال نقيباً للأشراف. كذلك نتعرف إلى علماء آخرين: الشيخ أبي بكر بن الشيخ محمد البيسار، وفخر المدرّسين محمد جلبي بن المرحوم القاضي كمال الدين الشهير نسبه بابن الناسخ. ونعلم من خلال الغزي أن محمد الناسخ هو الإمام العلاّمة كمال الدين الطرابلسي المالكي[9]، قاضي المالكية المتوفى في آخر عصر المماليك العام 1508م. كما يذكر الغزي ناسخيًا آخر هو محمد شيخ مدينة طرابلس[10] المتوفى العام 1535م.

---

(6) الغزي، الكواكب السائرة.
(7) المرادي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، ج 2، ص 238.
(8) سجلات محكمة طرابلس الشرعية.
(9) الغزي، الكواكب السائرة، ج 1، ص 80.
(10) الغزي، الكواكب السائرة، ج 1، ص 70.

ونجد في السجل الأول ذكراً لإبراهيم الميقاتي الذي التقاه الشيخ النابلسي، ومحمد بن الشيخ ناصر الدين وعبد الرحمن حلبي مغربي وغيرهم.

من خلال ما تقدم نستطيع أن نراكم بضع ملاحظات تجدر العودة إليها لاحقاً: إن هؤلاء العلماء وإن أتى بعضهم من المناطق المحيطة إلاّ أنهم رسّخوا جذورهم في المدينة وخصوصاً من خلال توارث الوظائف الدينية. إلاّ أننا نشهد تحوّلاً من المذهب الشافعي كما لدى المرحبيين ومن المذهب المالكي كما لدى الناسخيين إلى المذهب الحنفي. أكثر من ذلك، فإننا نشهد اختفاءً شبه تام لأتباع المذاهب عدا الحنفي منها.

وبالرغم من كون هذه الملاحظات تضعنا في أجواء الحياة الدينية في طرابلس، إلاّ أن رجال الدين لا يلحظون المجتمع الأهلي. وإننا لنجد صعوبة في اقتفاء أثر رجال الدين والعلماء أنفسهم في السجلات الأولى من سجلات محكمة طرابلس لأن التقليد المتّبع كان يكتفي بنسبة الشخص إلى والده، أو ذكر الاسم الأول مجرداً: الشيخ محمد بن الشيخ أحمد الخطيب بالجامع الكبير، علماً أن السجلات اللاحقة العائدة لأواسط القرن الثامن عشر كانت اكتسبت عادة نسبة الشخص إلى شهرته. فهل نحن أمام مسألة شكلية؟ في السجلات الأولى نجد حالات معدودة تذكر فيها الشهرة العائلية كما في الحالات التي تحققنا منها سابقاً. أما في بقية الحالات فإننا إزاء أشخاص، نميل إلى الظن، بأن شهرتهم لم تتكوّن بعد فينسبوا إلى آبائهم أو وظائفهم الدينية كالخطيب والمفتي والإمام، أو إلى مهنهم الأتمكجي والحداد والخضري وغير ذلك.

- 2 -

كيف يبدو المجتمع الأهلي من خلال الوثائق الشرعية؟ إن القضايا المتكررة تدور حول البيع والشراء بالدرجة الأولى، ثم الاحتكار المختص بمسائل الوقف ثم الوقفيات بحد ذاتها، بالإضافة إلى تقرير الوظائف الخاصة بالعلماء ورجال الدين، ثم نصب مشايخ الحرف وإقرار الأصناف الحرفية الخاصة بما يقدمه الحرفيون للوالي ودائرته، ثم الالتزامات وتختص بالمناطق المحيطة بالمدينة،

فضلاً عن حالات طلاق وابراء ونفقة والعتق وغير ذلك. ثمة تنوّع وتكرار يعكسان تفاصيل الحياة اليومية المختلفة في أجوائها عن الأجواء التي تعكسها نصوص الرحلات. فالتكرار الذي نجده في حالات البيع والشراء يكشف تدريجياً عن الوجه الحقيقي للمدينة التي يتقاسم النفوذ والثروة فيها أصحاب المناصب من غير الأهالي والعساكر التابعون لهم. أي أولئك الوافدون إلى المدينة من خارجها بحكم استلامهم للمناصب فيها. وبما أن المناقلات بين هؤلاء كانت متكررة، فإن عمليات البيع والشراء بينهم، أو بينهم وبين بعض أبناء المدينة كانت دائمة. ونستطيع أن نلاحظ بأن أراضي «السقي» المحيطة بطرابلس كانت ملكيات للأغوات من العسكر والمتسلّمين وغيرهم من أصحاب السياسة، وكذلك تملكوا الدور والحوانيت في محلات المدينة بباطن طرابلس، وتملكوا الأفران والطواحين. وثمة قضايا عديدة تظهر لنا وتكشف عن استئثار أصحاب المناصب والرتب بالثروات والملكيات وإحكام قبضتهم على اقتصاد طرابلس والولاية. ونجد في القضية التالية مثالاً على ذلك: «حضر فخر الأماثل مصطفى جاويش بشه ضابط الراجلين وأمين بيت مالهم الذي باع ملكيات عبد الله الكورجي الراجل بالباب العالي المتوفي في طرابلس من غير وارث، المنحصر إرثه ببيت مال الراجلين، فبيعت ملكياته لمحمد جاويش»[11].

ليس لدينا المعلومات الدقيقة التي تدلّنا على الكيفية التي آلت فيها كل هذه الثروات إلى المتسلّمين والراجلين وسواهم، لكن ذلك لا بد أنه تمّ في الفترة اللاحقة لتصفية حكم آل سيفا بعد العام 1635م. وتفيدنا السجلات بمعلومات عن التسلّط العسكري وأعمال النهب ووضع اليد التي قاموا بها في أواسط القرن السابع عشر، ونجد أمثلة في القضايا التالية: «ادّعى فتحي جلبي بن عبد الله على إبدال بشه ابن الحاج حيدر الراجل بالباب العالي مقرراً في دعواه أن المدعى عليه من مضي ثلاث سنين تقدمت على تاريخه بذيله، أمراً فخر الأماجد حسن آغا كتخداي المرحوم مصطفى باشا والي ولاية طرابلس الشام سابقاً حتى قبض عليّ

(11) سجل سنة 1078، ص 4.

وحبسني وهدّدني بالضرب والقتل وأنواع التهديد وأجبرني على بيع حصتي في البستان المعروف قديماً ببستان الحاج صالح الكائن بأرض قرية يبنين[12]. وتجد أمثال هذه التعديات في قضايا أخرى مثل الدعوى التي رفعها رجب بن الكميكاتي على محرم بشه الراجل بالباب العالي وفيه أن المدعى عليه من مضي عشر سنين - حوالى 1658 - تقدمت على تاريخه بذيله واضع يده على الحصة المذكورة ومتصرف بها بغير طريق شرعي[13]. ومثال ذلك دعوى على حسن بشه ابن الحاج زين الينكجري الذي وضع يده على بستان منذ سبع سنين بطريق غير شرعي[14]. والدعوى أيضاً على خليل بشه ابن عبد الله الراجل بالباب العالي الذي وضع يده منذ ثماني سنين على الدار العامرة بمحلة الجسرين[15]. وكذلك وضع يده مصلي بشه الراجل بالباب العالي يده على دار منذ عشرين سنة[16]، أي في فترة سابقة لانتصاف القرن السابع عشر.

وتسلط العسكر على أهل الحرف، ففي قضية نصب مشيخة العقادين، أن أرباب الحرفة حضروا وطلبوا من الحاكم الشرعي نصب علي بن سفر الطويجي باشي بقلعة طرابلس المحمية شيخاً عليهم[17]. وأمسكت طبقة الحكام بزمام التجارة، فنجد أن محمد أفندي كتخدا صاحب الدولة محمد باشا قد باع تسعة قناطير من الحرير الخام العكاري بمبلغ قدره اثنا عشر ألف وأربعماية قرش أسدي[18]. كما اتجر هؤلاء الحكام بالمواد العطرية كما تخبرنا إحدى القضايا[19]. وباعوا رؤوس الغنم كما فعل الوالي اسماعيل باشا[20].

---

(12) سجل سنة 1078، ص 29.
(13) سجل سنة 1078، ص 94.
(14) سجل سنة 1078، ص 119.
(15) سجل سنة 1088، ص 54.
(16) سجل سنة 1088، ص 100.
(17) سجل سنة 1078، ص 103.
(18) سجل سنة 1088، ص 51.
(19) سجل سنة 1088، ص 81.
(20) سجل سنة 1136، ص 104.

بناءً على هذه المعطيات يمكننا أن نفهم غياب المجتمع الأهلي واضمحلاله تحت القبضة العسكرية العثمانية. وإزاء ذلك، فإن المجتمع الأهلي كان يلحق بقوات الينكجرية، لاكتساب بعض النفوذ. وتوضح لنا قضايا السجلات أن الراجلين بالباب العالي «القابي قول» كانوا أصحاب النفوذ الفعلي بالمقارنة مع الينكجرية. إلاّ أننا لا نميل هنا إلى البحث عن التناقضات والتناحرات المفترضة بين القابي قول واليرلية. على العكس من ذلك، فإن تبلور المجتمع الأهلي وتماسكه كان يقوم على نفي كل أشكال الهيمنة العسكرية.

شق المجتمع الأهلي طريق تأكيد ذاته خلال مرحلة طويلة من الزمن. إن المدة التي نراقبها تستغرق نصف القرن بين العامين 1666 و1716. كذلك، فإن استقصاءاتنا ستتناول خمسين سنة أخرى بحيث تصل إلى أواخر القرن الثامن عشر.

يعكس السجل الأول بروز ثلاث شخصيات ليست من أصحاب المناصب وهي: المفتي ونقيب الأشراف وشيخ التكية.

ذكر شيخ التكية على النحو التالي: «فخر المشايخ مولانا علي أفندي شيخ التكية زيد فضله» وقد حظي التصوف بنوع من التشجيع الرسمي، انصبّ بشكل خاص على الطريقة المولوية، ولدينا ما يشير إلى أن شيخ التكية كان في فترات من الاتراك «الروم». ومع ذلك، فإن ذكره سيتضاءل تدريجياً ويختفي مع مرور السنوات التالية.

أما المفتي الحنفي فكان شخصية من نوع آخر، وفي أواسط القرن السابع عشر كان علي البصير من حماة وابنه هدية الله وحفيده أحمد قد تولّوا هذه الوظيفة. وفي نهاية القرن السابع عشر كانت عائلة كرامة قد ملت هذه الوظيفة بأكثر من فرد. والواقع أن المفتي الحنفي كان بمثابة المتكلم عن رجال الدين. أما المفتي الشافعي الذي يتردّد ذكره من حين إلى آخر فلم يحظَ بالمقام الذي حظي به مفتي الأحناف. والشخصيات الدينية الأخرى تتمثّل بخطباء المساجد والأئمة. وتحدّد وثيقة عائدة لجمادى الآخرة العام 1079هـ/1668م أن العلماء

وعلى رأسهم المفتي وخطباء مساجد القاضي الكبير، البرطاسية، الأديسية، العطار وغيرهم، قد التمسوا من القاضي أن يعيّن أحدهم جاويشاً على العلماء. وتحدّد الوثيقة وظيفة الجاويش: «يكون رسولاً إليهم لإحضارهم إذا اقتضى الأمر لإحضارهم لمجلس الشرع الشريف أو إلى الديوان المنيف أو لأي محفل كان واقتضى حضورهم أو حضور بعضهم»[21]. ويبدو أن هذه الوظيفة التي نبتت في ذلك الوقت لم تعمّر طويلاً، ونميل إلى أن اشتداد شأن العلماء قد أدّى إلى الصفح عن هذه الوظيفة. إلاّ أن الوثيقة بحد ذاتها تشير إلى نوع من التضامن القائم بين العلماء تعرّفهم وتصفهم باعتبارهم زمرة. والواقع أن الجهاز الديني المحلي في تلك الفترة ذاتها التي أخذ فيها بالتشكّل كان يستعير شكل التضامن الحرفي الذي تعرفه الطوائف الحرفية. وفي طرابلس يمكن أن تقدّر عدد أفراد الجهاز الديني الذي يشمل الخطباء والأئمة والمدرسين والوعظة والمؤذّنين والقراء والقومة والخدمة بعدة عشرات، إلاّ أن اتساع أعداد الجهاز كان متوطاً باستقرار الأوقاف وتوسّعها بحد ذاتها. فرواتب العلماء تأتي من متحصّلات الأوقاف. وكانت الوقفيات تخلق وظائف جديدة لطلاب العلم الشريف الذين ينخرطون تدريجياً في عداد الجهاز الديني. ويمكن أن تضم إلى الجهاز الديني المتولّين على الأوقاف للصلة بين الوقفيات ورجال الدين، ولأن الحاكم الشرعي كان هو الناظر العام على الأوقاف[22] والمشرف على شؤون الجهاز الديني المحلّي.

وكان كبار رجال الدين يتمتعون ببعض الامتيازات وأهمها الإعفاءات من الضرائب والتكاليف العرفية. ومع سيادة المذهب الحنفي في طرابلس وتولّي الوظائف الدينية الكبرى من جانب الذين يحسنون اللغة التركية، كمفتة التركية، كما يلاحظ العطيفي، فإن الصلة بين رجال الدين والحكام والعاصمة إستانبول كانت على ما يرام. وإن كان أتباع المذهب الشافعي كانوا لا يزالون يتطلّعون إلى

(21) سجل (1078 – 1079)، ص 162.

(22) سجل (1078 – 1079)، ص 16.

مصر. وقد حصل بعض رجال الدين على مكافآت بموجب فرمانات شريفة[23]. ومن هنا، فإن الثورة والنفوذ كان يتجمّع لدى كبار العلماء.

وإذا كان المفتي يعين من إستانبول، فإن نقيب الأشراف كان يعيّن بموجب مراسلة شريفة من النقيب في إستانبول أيضاً. وكان يعاونه قائمقام وجاويشان على الأقل. وقد عرف بفخر الأفاضل والسادات الأشراف السيد أفندي النقيب زيد شرفه. وقد تناوبت عدة عائلات على المنصب، ولعلّ روميًا قد تسلّم المنصب هو أوغلي السيد سليمان جلبي[24] العام 1666، إلاّ أن عائلة البركة مدّت انقابة بعدد من أبنائها في فترة دراستنا.

بالإضافة إلى الشخصيات الدينية التي أشرنا إليها، فإن السجلات تذكر على نحو متفرق شخصيات غير دينية تعرفهم بالألقاب التالية، فخر الأهالي وفخر التجار وفخر الأعيان، بالإضافة إلى فخر الملة المسيحية. هؤلاء المدنيون من غير رجال الدين كانوا من التجار وأصحاب الأملاك والمتولّين على أوقاف واسعة. إلاّ أن عدداً من هؤلاء المتمولين والمقاولين كانوا من السادات، كما أن عدداً من رجال الدين كانوا من أصحاب الأملاك والتجار بحيث يصعب علينا وضع الحدود الصارمة بين هذه الفئات.

وقد أكّد هؤلاء الأعيان حضورهم في الفترة اللاحقة لبدء القرن الثامن عشر. وتشير إحدى الوثائق النموذجية إلى هذا الحضور الذي أثبته التجار، كما تشير إلى التقاطع القائم بين أصحاب الأموال والتجار وبين رجال الدين والسادات، تقول الوثيقة: «بمجلس الشرع الشريف المعقود بديوان طرابلس الشام المحمية بمحضر من أمير الأمراء الكرام أحمد باشا مير ميران طرابلس الشام حضر كل من: فخر السادات السيد يوسف جلبي بركة زادة، وفخر السادة السيد أحمد جلبي الشهير بابن السمين، وفخر التجار الحاج عبد القادر جلبي الزيادي، والحاج أحمد الشهير بالنشار، والحاج مصطفى الشهير بابن شهال الحور، والحاج حسين

(23) سجل 1142، ص 150.
(24) سجل 1077، ص 19.

بن عز الدين، واسماعيل باشا ابن الموبخجي، والحاج علي النشار، وباقي شركائهم من التجار المسلمين وأهل الذمة في القرض الذي أقرضوه سابقاً لحضرة حسين باشا مير ميران طرابلس سابقاً لضرورة انفكاك الغليانة من أيدي الفرنج الكفرة الحربيين وقدره ألف وسبعماية وثلاثون قرشاً. وأقرّوا بالطوع والرضا أنهم لا يستحقون قبل ريس الغليانة الحاج عبادة بن سليم بخصوص قرضهم المرقوم حقاً ولا استحقاقاً، الخ[25].

في هذه الوثيقة العائدة للعام 1128هـ/1715م، نلاحظ تكاملاً بين أعيان المدينة واعترافاً بهم. إن مدة نصف قرن من الزمن بين 1666 و1715، وهي المدة التي نراقبها هنا، قد شهدت تراكم الثروة في أيدي التجار والسادة الأهلين، وفي نفس الوقت انحساراً نسبياً في تسلّط العساكر وهيمنتهم على حياة المدينة. إن السجلات الصادرة عن محكمة طرابلس لتسجل هذا التطور من خلال اكتساب كتّابها عادة تسجيل الدلالات التي تشير إلى تبدّل في الواقع المعيش. وفي قضية تعود إلى العام 1136هـ/1723م، نجد تحديداً لثلاث فئات أهلية: العلماء والسادات والأعيان[26]، مما يستلزم استعادة السياق التاريخي حتى نستكشف ظروف انبثاق هذه الفئات.

- 3 -

يشير العطيفي كما يشير المحبّي إلى غنى بني سيفا وعظمة حكمهم. إن غنى بني سيفا ولاة طرابلس منذ العام 1579، يعكس ازدهار المدينة والمنطقة المحيطة بها. والواقع أن طرابلس كانت المرفأ شبه الوحيد على الساحل السوري في القرن السادس عشر، بمعنى أنها كانت تمسك بتجارة أوروبا في الداخل امتداداً من الأناضول وفارس. وقد أفاد السيفيون باعتبارهم عشيرة تركمانية توطّنت عكار من هذا الازدهار فأُعطي يوسف سيفا لقب باشا وعيّن والياً على طرابلس. لكن

(25) سجل 1128، ص 16.

(26) سجل 1136، ص 12. قضية ابن الياتك: وشهدوا بمحضر من العلماء والسادات والأعيان بمواجهة محمد بن الياتك شيخ القاطرجية بطرابلس.

طرابلس، منذ ذلك الحين كانت تتلقى كل الآثار السلبية للوضع خارجها، فقد بدأت تجارتها الخارجية بالانحسار منذ العام 1550[27]، أي بعد ثلاثة عقود من السيطرة العثمانية، ولم يصبح هذا الأمر ملموساً إلاّ بعد النشاط الذي أبداه مرفأ الاسكندرونة منذ العام 1590، إذ بدأ يستقطب التجارة الأوروبية التي وجدت تسهيلات في هذا المرفأ الجديد العهد[28]. إلاّ أن طرابلس تلقت في ذات الوقت آثار تراجع النقد العثماني أمام ارتفاع قيمة النقد الأوروبي بفضل الذهب الأميركي. وقد ساور السياسة التي اتبعها السيفيون الارتباك وخصوصاً أنهم واجهوا خصومة صعبة مع فخر الدين وعلي باشا جانبولاد، فكان على السيفيين أن يزيدوا الضرائب لإرضاء خزينة إستانبول مما أدّى إلى ارهاق سكان الولاية ومما زاد بإفقارهم الخراب الحاصل من حروب فخر الدين وجانبولاد[29].

أدّت هذه العوامل الخارجية إلى إفقار المدينة وإضعاف مجتمعها الأهلي، وفي لحظة استعادة العثمانيين للسلطة المباشرة العام 1635 كان على المدينة أن تخضع خضوعاً تاماً لحكم عسكري بعد أن زالت آخر مظاهر الاستقلال والحكم المحلي التي مثّلها آل سيفا خلال ما يزيد على نصف قرن.

وأدّت السيطرة العثمانية المباشرة على المدينة وإخضاعها، إلى تحوّل معظم أهاليها إلى المذهب الحنفي مع انزواء ظاهر للمذهب الشافعي، وهذا الالتحاق بالمذهب الحنفي كان علامة فارقة بالمقارنة مع حلب أو دمشق أو القاهرة، حيث كان التمسّك بالمذهب الشافعي من جانب العلماء دليلاً على الاستقلال. أما في طرابلس، فإن الخضوع للمذهب الحنفي كان شبه تام مما يعكس خضوع المجتمع الأهلي لحكّامه الجدد.

(27) انطوان عبد النور، مدخل إلى تاريخ المدن السورية في العهد العثماني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1982، ص 312.

(28) خليل ساحلي أوغلوا، تغيّر طرق التجارة في القرن السابع عشر، والتنافس بين ميناءي طرابلس والاسكندرونة.

(29) كمال الصليبي، فخر الدين الثاني والفكرة اللبنانية، ضمن أبعاد القومية اللبنانية، الكسليك، 1970، ص 85 ـ 111.

تقدم طرابلس إذاً مثالاً نموذجياً للسيطرة العثمانية على امتداد القرن السابع عشر، إلاّ أن هذه السيطرة لا يمكنها أن تخفي انفصال المجتمع الأهلي عن حكامه العسكريين الغرباء والعابرين، وتقول فرضيتنا إن هذا الانفصال هو الذي يمهد لانبثاق نظام الأعيان باعتبارهم طبقة متوسطة بين سلطة خارجية من جهة وبين المجتمع الأهلي، من جهة أخرى.

إن نظام الأعيان باعتباره نظاماً مدينياً يمكن أن نرجعه إلى زمن المماليك حيث طبقة عسكرية حاكمة، سلمت للأعيان الدينيين والمدينيين بتدبير وتسيير شؤون المدن. ولكن السيطرة العثمانية عمدت بالدرجة الأولى إلى نزع سلطة الأعيان الدينيين، وأعطت مناصب القاضي والدفتردار والمحتسب لإداريين عثمانيين، وفي المثال الذي نحن بصدده، أي طرابلس، فإن الإخضاع كان مضاعفاً على نحو ما بيّناه.

ومن هنا، فإن إعادة صياغة نظام الأعيان قد استغرقت مدى زمنياً طويلاً وفق متطلبات الظروف المستجدة. إن السمة الرئيسية لهذه الصياغة الجديدة تقوم على الفصل بين الأجهزة الدينية. كان الجهاز الديني أيام المماليك، في سوريا ومصر، موحّداً مما خلق قضاءً مدينياً واحداً. ولكن الترتيب العثماني الذي نزع نفوذ رجال الدين العرب عموماً وأعطى الصلاحيات للقضاة الأتراك غالباً والمعينين من إستانبول مباشرة والتابعين للجهاز المدرسي العثماني، أدّى إلى خلق أجهزة دينية محلية على قياس كل مدينة يكون أفرادها من الأهالي. صحيح أن بعض العلماء المحليين كانوا يلتحقون بالجهاز المدرسي العثماني ويتسلّمون وظائف التدريس أو القضاء خارج مدنهم، إلاّ أن الحالات النادرة هذه لا تبدّل من حقيقة قيام جهاز للعلماء المحليين الذين لا تتجاوز وظائفهم حدود المدينة، كذلك فإن سيادة المذهب الحنفي أو غيره من المذاهب لم تكن لتبدّل من هذا الواقع.

كان الجهاز الديني المحلّي يتبع الحاكم الشرعي الذي يقوم بتثبيت العلماء في وظائفهم ويحدّد مرتباتهم، ولكنّ المفتي الحنفي كان يفرض نفسه كمتكلّم

عن جماعته من العلماء الذين كانوا يمضون إلى بلورة جهازهم الذي أخذ يكتسب من حيث البنية شكل التنظيم الحرفي. كما أن هذا الجهاز الديني كان على غرار الطوائف الحرفية يتّصف تدريجياً بالتضامن وتوارث الوظائف.

من جهة أخرى، فإن طبقة التجار المحليين الذين فقدوا تجارتهم الدولية كانوا يعيدون تضامنهم حول السوق ويعيدون تملكهم البطيء للأراضي وللدور عن طريق الشراء من العسكريين والحكام. وفي أغلب الأحيان، فإن الملكيات تحولت إلى أوقاف خوفاً من المصادرة مما كان يقدم أساساً قوياً لدعم الجهاز الديني المحلي. وقد ساهم نظام الوقف في تثبيت الملكيات وعدم تفتيتها، إلاّ أنه لعب دوراً حاسماً في خلق نظام توارث لمتحصلات الأوقاف كان يسهم بتوسيع شبكة علاقات النسب العائلي جيلاً بعد جيل نتيجة لتوسع قاعدة المنتفعين عن طريق الزواج والمصاهرة. ومثل توارث الوظائف في الجهاز الديني، فإن نظام الأوقاف كان يثبت قاعدة التوارث التي تخلق وجهاء محليين يتوارثون التولية على الوقف، كذلك فإن الأوقاف كانت تشدّ أواصر النسب. فالوقف: «لا ينقل إلى ملك أحد بوجه من الوجوه ولا بسبب من الأسباب، بل كلما مرّ عليه زمان أكّده وكلما مضى عليه عصر وأوان وطده، فهو محرم بحرمات الله..»[30]. والاستفادة من الوقف تكون على الوجه التالي: «إنشاء الواقف المومى إليه أثابه الله تعالى وقفه هذا على نفسه الشريفة ملء حياته... ومن بعده على ولديه الموجودين الآن وهما السيد مصطفى والسيد أحمد، وعلى من سيحدثه الله من الأولاد الذكور والإناث بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين، ثم من بعدهم على أولادهم، ثم على أولاد أولادهم، ثم على أولاد أولاد أولادهم، ثم على أنسالهم وأعقابهم بطناً بعد بطن وطبقة بعد طبقة»[31].

وكانت الأوقاف تشد أزر الجهاز الديني بمقدار ما تخصص من وظائف على النحو التالي: «وشرطت الواقفة شروطاً منها إقامة ابن أختها محمد آغا المرقوم في

(30) سجل سنة 1128، وقفية محمد السراج، ص 89.

(31) سجل سنة 1128، وقفية حسن البركة، ص 90 - 91.

وظيفة قراءة ما تيسّر من القرآن الكريم ويهدي ثوابه إلى روح الواقفة وعيّنت له نظير ذلك جميع أجرة الحانوت الكاينة بالأسكلة مدة حياته ثم من بعده (إلى أولاده) وإلى أمها وأبيها في كل يوم، وعيّنت لهذه الوظيفة ثمانية غروش كل سنة من أجرة القاعة من الدار المرقومة، وكذلك عيّنت محمد آغا المرقوم في وظيفة قراءة ما تيسّر من القرآن العظيم ويهدي ثوابه إلى روح الواقفة سورة ياسين صبيحة كل يوم واهداء ثوابها لروح الواقفة وعيّنت له نظير ذلك جميع أجرة الحانوت الكاينة بالأسكلة مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأنساله وأعقابه من يحسن القراءة. وشرطت أيضاً من كان متوليّاً على الوقف المرقوم يخرج أيضاً ثمانية غروش من أجرة القاعة منها ثلاثة غروش ثمن أقراص معجونين بالسمن يفرقوا عن روح الواقفة للفقراء وغرشين في نصف شعبان ثمن حلاوة تفرق للفقراء وغرش لشيخ يقرأ على قبرها وغرش ثمن آس...» الخ[32]. ونجد أيضاً أن وقفية أحمد باشا قد نتج عنها ست وظائف ذهبت للخطيب بجامع الأويسية كائناً من كان ولخادم المسجد ذاته، بالإضافة إلى ثلاثة أنفار يحسنون قراءة القرآن من أهل الدين والصلاح وتركت الوقفية للحاكم الشرعي تنصيب ناظرٍ على الوقف[33].

ويتبيّن لنا، من خلال الأمثلة أعلاه، كيف لعب نظام الوقف دوره في تشديد العلاقات القائمة على النسب وكيف مدت الأوقاف الجهاز الديني بالأسس المادية، والتي أسهمت باتّساع هذا الجهاز. وقام بين نظام الأوقاف من جهة والجهاز الديني من جهة أخرى نسق من العلاقات المحكمة تقوم على التبادل بين النظامين، فالأوقاف تغني الجهاز الديني بالوظائف وتزيد من عدد أفراده، بينما يضمن الجهاز الديني شرعيته. ويمكن أن نضيف هنا بأن نقابة الأشراف دخلت طرفاً في هذا النسق من العلاقات، الديني والأهلي على السواء. كذلك، فإن التجار وبعد انفراط عقد التجارة الدولية، انخرطوا في نسق العلاقات القائم

(32) سجل سنة 1137، وقفية خديجة الحلومي، ص 186.

(33) سجل سنة 1807، وقفية أحمد باشا، ص 116.

بين العلماء والسادات والأوقاف. وبمعنى أدق، فإن نظام الأعيان كان الضامن لتجارة السوق الداخلي، ومن بين العلماء والسادات كان يخرج التجار والملاكون الذين يمدّون الجهاز الديني بالأوقاف.

إن نظام الأعيان كان يثبت قاعدة التوارث في الوظيفة الدينية وفي الوقف وفي السيادة والثروة. وقاعدة التوارث هي التي كوّنت الشهرة العائلية، فينتسب الأبناء إلى الواقف أو المورّث. وبمعنى آخر، فإن نظام الأعيان القائم على التوارث كان يخلق العائلات المحلية باعتبارها الحاضنة الممتازة لنظام التوارث والقادرة على إعادة انتاج الأعيان.

في أواسط القرن الثامن عشر كانت عائلات مثل: أمانة الله، بيسار، رفاعي، زيتي، بركة، كرامة، مغرى، نجا، حفار، شنيني، سيري، متقارة، سمين، شقص، ذوق مطرجي، لوزن، قدلقجي، كمالي، بتروني، ستدروسي، كفرسوسا، زرخلي، أدهمي، الخ... تتقاسم الثروة والسيادة والوظائف الدينية. وكانت أقدم العائلات بروزاً منذ نهاية القرن السابع عشر تلك التي ارتبطت بالوظائف الدينية وبالأوقاف.

إن نظام الأعيان قد أثبت فاعليته في النصف الأول من القرن الثامن عشر، وخصوصاً مع رسوخ قاعدة التوارث. وقد أثبت تفوّقه على الطبقة العسكرية الحاكمة التي سعت تدريجياً إلى الانخراط في هذا النظام، ليس فقط عن طريق إحداث الوقفيات لمنع مصادرة ثرواتها، ولكن في الانخراط في أعمال التجارة والوظائف الدينية. ومن هنا نشأت عائلات ذات أصول عسكرية مثل عائلتَي خضري آغا وحسين آغا اللتين يأتي على ذكرهما الشيخ النابلسي في رحلته، وتحوّلت إلى عائلات مالكة وانخرطت في أعمال التجارة.

أمسك نظام الأعيان بمصير المدينة. وبينما كان المجتمع الأهلي يلتحق بقوات الانكشارية في أواسط القرن السابع عشر، أخذ نظام الأعيان يستقطب الإداريين والعسكريين في أواسط القرن الثامن عشر.

ثلاثي القوى المحلية
ينتزع صيدا من السيطرة العثمانية

حسين سليمان

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر انقسمت بلاد الشام إلى حزبين، الأول يترأسه والي دمشق عثمان باشا ويضم ولاة حلب وطرابلس وصيدا والقدس والموصل. والثاني يترأسه ظاهر العمر في فلسطين الجنوبية، وحلفاؤه مشايخ بلاد صفد، وعشائر جبل عامل بقيادة ناصيف النصّار، ويؤيده علي بك الكبير بمماليكه في مصر[1].

وانعكس هذا الانقسام على أمراء الأسرة الشهابية الحاكمة في المقاطعات اللبنانية الجبلية، فبينما اعتمد الأمير يوسف الشهابي ملتزم ناحيتي جبيل والبترون على عثمان باشا في مناهضة الأمير منصور الشهابي الأمير الحاكم في مقاطعات إمارة جبل الدروز وإزاحته عن منصبه والحلول مكانه، كان موقف الأخير يتحدّد إلى حد بعيد بالمساعدات التي كان يتلقّاها من والي صيدا محمد باشا العظم. ولما كان أمير جبل الدروز لا يجرؤ على مقاومة العثمانيين، فقد اتّبع الأساليب المألوفة في هذا المجال، أي التظاهر بمظهر المخلص لهم، في حين كان يساعد بالخفاء عدوهم ظاهر العمر[2].

ومما تنبغي الإشارة إليه أن أحداً من زعماء حزب العصاة (ظاهر العمر ومشايخ

---

(1) ميخائيل الصبّاغ، تاريخ الشيخ ظاهر العمر، ص 116 ـ 117.

(2) فرنسوا فولني: سوريا ولبنان وفلسطين في القرن الثامن عشر، جـ 1، ص 50.

بلاد صفد وناصيف النصّار وعلي بك الكبير)، لم يتجرأ ويعلن العصيان على السلطان العثماني، رغم سلطته المطلقة التي يتمتّع بها في منطقة نفوذه. وإنما كانوا يعلنون العصيان العلني على ممثلي السلطنة العثمانية في مناطقهم، بحجة الظلم والاضطهاد اللذين يتعرضان لهما من قِبل هؤلاء، والسبب في امتناعهم عن إعلان العصيان على السلطان العثماني، أنه مهما بلغ ضعفه السياسي والعسكري، كان لا يزال زعيم المسلمين. وأن العصيان عليه من شأنه أن يؤلّب الرأي العام الإسلامي، ضد هؤلاء الزعماء المتمرّدين[3].

وسقطت دمشق بأيدي المتمرّدين، وأصيب سكان صيدا بالذهول حين بلغهم في الحادي عشر من حزيران 1771 نبأ سقوط دمشق، وأصيبوا بالذعر من أن يحضر العامليون ويحتلّوا المدينة، التي غادرها واليها درويش باشا إلى عند الأمير يوسف، وتسلم حكمها أحمد آغا حمود بانتظار قدوم مكلفين من قبل المتمردين لحكم المدينة[4].

سُرَّ الأمير منصور الشهابي بانتصار قوات المتمرّدين، في حين تريّث الأمير يوسف بانتظار نتيجة الصراع السياسي الدائر في بلاد الشام[5].

وبانسحاب القوات المتمردة من دمشق، تخلّى الأمير منصور عن حكم إمارة جبل الدروز للأمير يوسف الشهابي، وحاول عثمان باشا أن يوجّه ضربة إلى ظاهر العمر واحتلال عكا، لكنه هزم في معركة الحولة[6].

(3) عبد الكريم رافق، **بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابوليون بونابرت**، ص 306.

(4) A.E.B 1035 Seyde le 31/5/1771 **ملاحظة**: هذه المجموعة من وثائق وزارة الخارجية الفرنسية المحفوظة في أرشيف دار الوثائق الفرنسية في باريس (Archives Nationales de Paris)، ويعتبر (B) هو رمز المجموعة، ويدل العدد الأول على رقم المجلد الصادر عن القنصلية الفرنسية في صيدا (Seyde) ويحتوي كل مجلد على وثائق السنوات المذكورة بجانبه ومؤرخة في اليوم والشهر والسنة.

(5) حيدر الشهابي، **الغرر الحسان في اخبار ابناء الزمان**، جـ 1، ص 85 ـ 86.

(6) فرنسوا فولني، مصدر سابق، جـ 1، ص 76؛ حيدر الشهابي، **الغرر**، مصدر سابق، جـ 1، ص 89؛ حنانيا المنيّر، **الدر المرصوف في تاريخ الشوف**، **المشرق**، م 49، ص (263 ـ 264)؛ ميخائيل بريك، **تاريخ الشام**، ص 97؛ ميخائيل الصباغ، **تاريخ الشيخ ظاهر العمر**، ص (99 ـ 100)؛ حيدر الركيني، جبل عامل في قرن، **العرفان**، م 28، ص 54.

وأصيب والي صيدا درويش باشا بالخوف، خشية أن تحضر القوات المنتصرة وتأسره، ففرّ إلى دير القمر، وأعاده الأمير يوسف إلى صيدا(7)، التي كان يعاني سكانها من الخوف والرعب من عودة الخراب، وأصيبت التجارة الفرنسية بالتوقف التام(8).

وتلقى الأمير يوسف من الباب العالي خطاً سريعاً(9) يعفيه عن ميري جبل الدروز لمدة سنتين، كتعويض من تكاليف الحرب، ويأمره أن يزحف على جبل عامل للعمل ضد المتمرّدين. وبعد أن ترك الأمير قوة حراسة في مدينة صيدا بقيادة الشيخ علي جنبلاد، قاد قوات جبل الدروز تحرق وتدمّر وتنهب القرى العاملية التي كانت تمرّ بها. وفي العشرين من تشرين الأول 1771 ظهرت على شاطىء صيدا المراكب المصرية التي وجّهها ظاهر العمر من يافا لاحتلال المدينة، فحاولت أن تقوم بإنزال بحري، لكن مدفعية المدينة حالت دون ذلك، فانسحبت المراكب المصرية إلى صور(10).

وفي هذه الأثناء كانت قوات الأمير يوسف تتوغّل في قرى جبل عامل، التي كان قد هرب أهاليها إلى بلدة النبطية، وهو الذي تسيطر عليه أحلام توسعية، أشارت إليها الوثائق الفرنسية المعاصرة، بقولها:

---

(7) المصدر نفسه.

(8) A.E.B 1035 Seyde le 9/11/1771

(9) **ملاحظة:** تطلق عبارة خط شريف على الأمر الصادر من السلطان إذا كتبه بيده، أو إذا حرره الكتّاب، وأمضاه السلطان بيده لا بخاتمه. أحمد السعيد سليمان: **تأصيل ما ورد في الجبرتي من دخيل**، ص 89 – 90.

(10) A.E.B 1035 Seyde le 20/10, 9/11/1771; Alep 91 le 17/11/1771/; Marseille Le 29/11/1771; . **ملاحظة:** كان القنصل الفرنسي في صيدا شاهداً على الأحداث التي جرت في المدينة، وقد طلب منه والي صيدا درويش باشا أن يزود مدفعية القلعة بالبارود وهدّده الباشا في حال الامتناع: «طلب عشرين رطلاً من البارود من مقر إحدى السفن الراسية في ميناء صيدا، وهدّدني في حال الامتناع فلن يستطيع أن يكفل ما قد يحصل نتيجة انتقام الأهالي»؛ راجع: ibid le 20/10/1771؛ روى مؤرخو كتاب الحوليات اللبنانية أسباب هذه الحملة بخلاف ما ذكرناه، لمزيد من التفاصيل راجع: حيدر الشهابي، مصدر سابق، ص 113؛ طنوس الشدياق: **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، جـ 2، ص 330؛ سليمان ظاهر: اسماء قرى جبل عامل، **العرفان** م 8، ص 653؛ أحمد رضا. حملة الأمير يوسف على النبطية وجبل عامل، **العرفان**، م 10، ص 132؛ حنانيا المنير. مصدر سابق، **المشرق**، م 49، ص 264.

«لم تكن النية الحقيقية لهذا الأمير خوض معركة فاصلة، وإنما أن يوهم الأهالي بمرأى ضخامة الحملة، فيجبر المشايخ على القدوم لتقديم فروض الولاء والطاعة»[11].

وبعد فشل الوسطاء في التوصل إلى حل سياسي بين القوى المحلية المتصارعة في المقاطعات الجنوبية اللبنانية، تابع الأمير يوسف زحفه إلى بلدة النبطية، حيث تجمّعت قوات مشايخ جبل عامل بقيادة الشيخ ناصيف النصّار، التي هزمته هزيمة منكرة[12] أشار إلى عمقها كتاب الحوليات اللبنانية[13]، كما أشارت[14] هذه الحوليات إلى أسبابها.

---

(11) A.E.B 9; Alep- 91 le 17/11/1771.

(12) حيدر الشهابي، الغرر، جـ 1، ص 95، قدر عدد قوات العامليين بـ 3 آلاف مقاتل، وبأن علي الظاهر كان معهم؛ طنوس الشدياق، جـ 2، ص 330، قدّر عدد قوات العامليين بـ 4 آلاف مقاتل، وبأن ظاهر العمر كان معهم؛ عبود الصباغ، الروض الظاهر في تاريخ ظاهر، الورقة 20، ذكر أن ظاهر مصر كان يقاتل مع العامليين؛ فولني، مصدر سابق، جـ 1، ص 77، ذكر بأن ظاهر العمر كان يقاتل مع العامليين؛ لم تشر التقارير الفرنسية المعاصرة للحدث عن مقاتلة الزيادنة مع العامليين، راجع:
ibid; A.E.B 1037 Seyde le 20/10/1771;

(13) عكس كتاب الحوليات اللبنانية المعاصرة، صورة صادقة لمدى عمق المأساة ومقدار النكبة، التي حلت بأبناء إمارة جبل الدروز نتيجة الهزيمة المؤلمة، التي أنزلها العامليون بقوات الأمير يوسف الشهابي في النبطية. فقد أشار المؤرخ حيدر الشهابي إلى أنه «لم يكن في الزمان انكسر مثل تلك الكسرة حتى مات كثيراً من التعب، ومنهم من عدموا عقولهم، وكثير أرموا سلاحهم وثيابهم، وقيل إن انسان تعلق ثيابه في شجرة فبقي واقفاً الى أن وقتلوه... ولو تكون وصلت عساكر المتاولة لما كان سلم إلا القليل»، أنظر الغرر، مصدر سابق، جـ 1، ص 92؛ كما أشار المؤرخ حنانيا المنيّر، إلى مدى الخسارة البشرية والحزن الأليم الذي عم الأهالي: «كنت ترى النساء كالأغربة من لبس الحداد»، الدر المرصوف، المشرق، م 49، ص 265.

(14) ملاحظة: تباينت أراء كتاب الحوليات اللبنانية حول أسباب هذه الهزيمة التي نزلت بقوات الأمير يوسف الشهابي، فقد ألقى المؤرخ حيدر الشهابي المسؤولية على خيانة الأمير منصور والشيخ علي جنبلاد للأمير يوسف بقوله: «وقيل لم يكن بخلو الشيخ علي والأمير منصور من الونس (من الميل) الى المتاولة»، الغرر، مصدر سابق، جـ 1، ص 92؛ كما ردد طنوس الشدياق التهمة نفسها: «وانفض رجال الجنبلاطية وولوا الأدبار حسب ارادة زعيمهم الشيخ علي»، أخبار الأعيان، مرجع سابق، جـ 2، ص 33؛ بينما رأى أحد الأمراء الشهابيين: «وانفض من بين رجال الأمير يوسف جميع رجال الفئة الجنبلاطية»، تاريخ الأمراء الشهابيين، ص 114. أما حنانيا المنيّر فقد حمل مسؤولية ما حدث إلى خيانة الأمير منصور والشيخين عبد السلام العماد وكليب نكد، الدر المرصوف، المشرق، ص 492 و 265.

وخلت صيدا من الجنود الذين كانت تعج بهم، وصباح الثالث والعشرين من تشرين الأول 1771 وصل العامليون إلى أبواب صيدا، فقاموا بنهب المدينة، ونادراً ما وُجد منزل سلم من النهب[15]، وبعد ثلاث ساعات وصل إلى المدينة الشيخ ناصيف النصّار وأوقف النهب وأبدى كثيراً من الألم لما حصل[16]. وبعد ظهر ذلك اليوم رسا ثمانية عشر مركباً، تحمل حاكم المدينة من قبل علي بك ويدعى الكاشف مصطفى بك، وبعد أن تفقّد المدينة والقلعة، طلب من المشايخ العامليين أن يخرجوا بفرسانهم، ثم حضر إلى صيدا حاكمها من قبل ظاهر العمر ويدعى أحمد آغا الدنكزلي ومعه قوات من الصفديين، واهتم بتحصين المدينة وأسوارها لتتمكّن من الصمود إذا ما تعرضت لأي هجوم مفاجىء، واستخدم لذلك عدداً كبيراً من السكان، وأشار المعاصرون إلى التحصين المتخذ: «ومع ذلك فقد ظلت الأسوار ضعيفة، لا يمكنها الصمود أمام طلقة مدفع»[17].

وبسقوط صيدا تكون جميع المدن الساحلية الشامية، الممتدة من غزة إلى صيدا، وجانب كبير من فلسطين وولاية صيدا، قد تخلصت من السيطرة العثمانية واستبدلت بها نوعاً من الحكم الثنائي، المكوّن من ظاهر العمر وناصيف النصار وعلي بك الكبير. وبذلك يكون المتحالفان، علي بك الكبير وظاهر العمر قد حققا الجانب الأكبر من مشروعهما التوسّعي المشترك، القاضي بالسيطرة على كل الساحل الشامي، من غزة إلى طرابلس، على أن تمتد سلطة شيخ البلد لغاية غزة، في حين يخضع لسلطة ظاهر ما تبقى منه، على أن يقوم كل منهما بالتوسّع بمفرده، وبجهوده الشخصية في عمق البلاد الخاضعة له. وذلك الاحتلال

(15) A.E.B Alep le 17/11/1771; Marseille le 29/1/1772; A.E.B 1035 Seyde le 9/11/1771, 24/10/1771,

(16) أشار القنصل الفرنسي إلى أن الشيخ ناصيف النصّار والشيخ عباس العلي والشيخ علي الظاهر، تركوا حراسة على الخان الفرنسي: «حضروا لطمأنتي بأن لا أخشى شيئاً، وتركوني تحت حراسة رجالهم»، أنظر A.E.B 1035 Seyde le 9/11/1771

(17) Ibid, A.E, B 91 Alep le 17/11/1771.

للساحل الشامي سوف يمنحهما موقعاً ممتازاً من حيث نجدة بعضهما، وسوف تكون بلاد ظاهر العمر بمثابة حاجز يحمي علي بك الكبير من أعتى القوات، ويمكّنه من الانصراف إلى الاهتمام بحماية ما تبقّى من حدوده أي الصحراء والمغرب والبحر[18]. واتفق الحليفان على كيفية إدارة صيدا. فقد كلّف علي بك الكبير مصطفى بك أن يكون حاكماً من قبله، وكان يمثل سلطة ظاهر العمر أحمد آغا الدنكزلي، وكان الجمركي مصرياً ويجمع الضرائب لأمر علي بك الكبير الذي يقوم من جهته بتموين الجانب الأكبر من احتياجات الحامية، المؤلفة من مصريين ومغاربة وعدد مماثل لهم من الصفديين رعايا الشيخ ظاهر العمر. وكانت هذه الحامية تتناقص يوماً بعد يوم، ولم تكن تشكل قوة قادرة على الصمود، بالرغم من مجاورة العامليين لها، الذين كانوا على استعداد لنجدتها بقوة مؤلفة من ثلاثة إلى أربعة آلاف مقاتل. وتوقّع المعاصرون أنه لو توجهت قوة عثمانية إلى صيدا، مهما كانت درجة ضعفها، لأمكنها استعادتها بكل سهولة، لأن القائدين لن يستطيعا منع قواتهما التي تقوم بالحراسة من الهرب، هذا إن لم يبادرا هما أنفسهما إلى الهرب أولاً[19].

وفي هذه الأثناء وصلت إلى صيدا في 1773/5/11 أنباء عن نجاح التمرّد الذي قام به محمد أبو الذهب على سيده شيخ البلد علي بك الكبير، وما أن تنامت أخبارها إلى الشيخ ظاهر وعلم بوصول حليفه إلى غزة، حتى أسرع للقائه هناك ومعه خمسماية خيال. وانتشر خبر هروب علي بك في مدينة صيدا، فتمرّد ضباط الحامية المصرية وأعلنوا رغبتهم في الخروج طالما أن علي بك لم يعد يحكم، وبأنهم أصبحوا أحراراً من كل تعهد، وأحدثوا فوضى في كل مكان من المدينة، وأغلقت الحوانيت أبوابها وفرّ جميع السكان بحثاً عن ملجأ. ولكن صرامة أحمد بك الدنكزلي وحزمه لم يلبثا أن أعادا الهدوء إلى المدينة. وكتب القنصل الفرنسي إلى حكومته واصفاً وضع صيدا الصعب: «لا حكومة فيها ولا

(18) Ibid, 21/5/1772, Alep le 17/11/1771.

(19) Seyde (Bulletin) du 30/4/-2/5/1772.

مؤن، تسرح فيها عصابات المغاربة ينتظرون الفرصة المناسبة للسلب والنهب والذبح»[20].

وكانت فرصة مناسبة للقوات العثمانية المتجمّعة في دمشق لاجتياح صيدا في هذا الوقت المؤاتي، ولكنها لم تحسن التصرف وظلت قابعة في مراكزها. كما جبُن رعايا الأمير يوسف الذين تقع بلادهم على أبواب المدينة الشمالية عن اغتنام الفوضى التي كانت تسود صيدا لاستعادتها.

ونقصت الحامية المصرية إلى أقل من مايتي جندي، واستمر النقص بسبب فرار المماليك الذين كانوا يتوجهون، إما شمالاً إلى إمارة جبل الدروز حيث كان الدروز يرحّبون بهم وينزلونهم على السعة، وإما جنوباً إلى جبل عامل حيث ينهب العامليون ما معهم ويذبحونهم بدون شفقة[21].

الاستعداد للمعركة الفاصلة

عانى الدنكزلي من نقص الحامية، فطلب من حلفائه مشايخ جبل عامل إمداده بقوة من عندهم، فدخل المدينة في التاسع عشر من أيار 1772 ثلاثماية منهم استطاع الآغا أن يستعين بهم في تقوية حاميته، التي كانت تتناقص باستمرار[22].

وباقتراب موعد المعركة الفاصلة بين الفريقين، ينبغي أن نتفحص قوة كل منهما، والمساعدات التي كان يُتوقع أن يحصل عليها من حلفائه.

كان باستطاعة ظاهر العمر أن يجند من بلاد صفد وعكا ما يقارب الستة آلاف مسلح، كما كان يشتري خدمات الأعراب في بلاد الشام. ولكن لم يكن بإمكانه أن يعتمد عليهم كلّياً في القتال، لأنهم كانوا قوات مأجورة لا تصمد في المعركة، ويفرّون عند أول صدمة بسيطة يتعرضون لها. كما كان يعتمد على مقاتلي جبل عامل المتاولة أنصار الشيخ ناصيف النصّار، الذين اعتادوا القتال

(20) إدوار لكروي، مرجع سابق.

(21) Seyde le 19/5/, 21/5/1772.

(22) Seyde le 21/5/1772.

تحت قيادة هذا الشيخ، وحققوا انتصارات على العثمانيين وعلى مقاتلي إمارة جبل الدروز، مما جعلهم يعتقدون بأنهم هم وحدهم الذين يملكون الشجاعة. وهؤلاء المقاتلون العامليون ليسوا سوى فلاحين مزودين بالأسلحة، لا يستطيعون ترك أراضيهم مدة طويلة، وقد لبّوا نداء زعيمهم ناصيف النصّار، وهبّوا لقتال أنصار الأمير يوسف، الذين يكرهونهم لدرجة غير معقولة. وكان العامليون السند الرئيسي لظاهر العمر وعلي بك الكبير، وكان عددهم يرتفع عند الحاجة إلى أربعة أو خمسة آلاف مقاتل[23].

وكانت القوات التي سيّرها الشيخ الزيداني للدفاع عن صيدا، مؤلفة من قوات الشيخ وأبنائه والعامليين[24]، ونصف قوات علي بك، ومعظم هؤلاء من الفرسان وعددهم ستة آلاف رجل، وانضم إليهم حسان بك حاكم صور بقواته[25]، وعددها حوالى 1300 مقاتل وحوالى ألف مغربي[26].

وكان عدد القوات العثمانية المتجمّعة في دمشق حوالى العشرين ألف جندي مشاة وعشرة آلاف من الفرسان، وكان هذا الجيش مزوداً بأربعة مدافع عيار 12 وأربعة أخرى من عيار 24. وكانت هذه القوات وحدها قادرة على تدمير العصاة، دون الاستعانة بمقاتلي إمارة جبل الدروز من أنصار الأمير يوسف[27].

وكان بإمكان الأمير يوسف أن يجمع حوالى أربعين ألف مقاتل من فلاحي بلاده، لكنهم كانوا لا يستطيعون وحدهم أن يقوموا بعملية الحصار. وكذلك غير قادرين على الابتعاد عن ديارهم أكثر من أربعة أو خمسة أيام. فالحملة توجب على كل شيخ أو فلاح أن يكون جندياً وقت الحرب، فيحمل بندقيته وذخيرتها وطعامه الذي يحتاج إليه للبقاء حيًّا، والمؤلف من الجبنة والزيتون وبصل أخضر وثمار وشيء من الخضر. وجميع هؤلاء من المشاة باستثناء الأمراء والمشايخ،

---

(23) A.E.B 1035 Seyde le 2/6/1772.

(24) فرنسوا فولني، مصدر سابق، جـ 1، ص 78.

(25) Lusignan (K). A History of revolt Aly Bey. op. cit. pp et (123-24)

(26) المصدر نفسه. Seyde le 28/6/1772.

(27) ibid.

ويأبون النزول إلى السهول مفضلين الأماكن الوعرة، خشية أن يتعرّضوا لهجوم الفرسان فيقاتلون خلف الصخور والمتاريس الجبلية مسدّدين بنادقهم إلى العدو المهاجم. وبذلك يتجنّبون قذائفه وهم مَهرة في أسلوب القتال هذا ويجيدون الرماية والقيام بالحملات الليلية المباغتة، ويكمنون لعدوهم ويقتربون منه ويفتكون به[28].

ولكن من غير المدهش أنهم كانوا على الرغم من وفرة أعدادهم وشجاعتهم، جماعة غير منظمة، وقوات بدون فائدة، لا تحسن إقامة الاستحكامات واستعمال المدافع، وإقامة المعسكرات والقتال على الطرق الحديثة، وحين ينضب زاد المقاتل منهم يعود إلى بيته[29].

وفي الثلاثين من شهر أيار 1772 أصدر الشيخ ناصيف النصّار أوامره، إلى مشايخ قرى جبل عامل بالاستعداد للمسير ضد الأعداء[30]، وانضمت نصف قوات علي بك الكبير إلى قوات أبناء ظاهر العمر، ووصلت إلى حيث كانت تنتظرها قوات جبل عامل، وقوات حسان بك حاكم صور[31].

واستمر أنصار الأمير يوسف يردّدون كل يوم بأنهم سوف يبدأون بحصار صيدا، ولكن هذا الأمر كان يؤجّل من يوم إلى آخر. ويبدو أن السلطات العثمانية قد خشيت من هذا الموقف السلبي، فحضر إلى دير القمر أربعة باشوات، واجتمعوا بالأمير يوسف واستوضحوا منه موقفه من القتال الذي سيجري، والتأكد عما إذا كان سينضم إليهم بانصاره، ويسير لمحاصرة صيدا[32]. وفي نهاية الاجتماع أرسل الباشوات الأربعة سلحدار[33] من قبلهم إلى المدينة، حيث طلب

(28) فولني، مصدر سابق، جـ 1، ص 55 ـ 60.

(29) Seyde le 2/6/1772.

(30) Ibid

(31) Lusignan. op. cit. pp. (123-24).

A.E.B 1035 Seyde le 8/6/1772 (Deil-El-Kamar)

(32) Le 2 Juin 1772, 216/1772 (Bulletin)

(33) لفظة تركية مركبة من لفظة عربية تسلح ومن دار الفارسية بمعنى صاحب، فيكون معنى السلحدار حامل سلاح الوزير من رجال التشريفات الملازمين الخدمة له، وكان يرسله الوزير في بعض المهمات.

من الآغا أن ينسحب من صيدا بقواته. لكن الأخير أعاد السلحدار بدون جواب، وأرسل مندوباً من قبله إلى عكا واستمر في تحصين المدينة[34].

التدخل الروسي

وفي الأول من حزيران ، تجمعت القوات المتوجهة لقتال المتمردين على بُعد أربع ساعات من صيدا[35]، ثم صعد نحو خمسة آلاف منها إلى قمة النبي إيليا التي تُشرف على المدينة[36]. وتمكّنت قوات ظاهر العمر في هذه الأثناء من هزيمة قوات والي دمشق محمد باشا العظم، التي كانت قادمة بقيادته للانضمام إلى قوات والي القدس[37] الدالي خليل باشا وقوات الأمير يوسف، في سهل حوران، وأجبر الباشا العظم على تعديل خطته والانسحاب إلى دمشق. ثم توجّه الشيخ الزيداني بقواته المنتصرة إلى إنجاد قائده في صيدا، وأقام في السادس من حزيران معسكراً له في سهل العاقبية[38]، حيث كان العامليون بانتظاره هناك[39].

وفيما كان كل من الفريقين يتلقّى إمدادات جديدة، ومزيداً من المعدات طوال أيام السابع والثامن والتاسع من حزيران 1772، كانت ضواحي صيدا تتعرض لقصف مدفعي من قبل ثلاثة مراكب روسية، وهي جزء من عمارة روسية صغيرة مؤلفة من خمس عشرة قطعة. وتمكّنت القطع الثلاث من فك الحصار البحري المضروب على صيدا، من قبل مركب مسلح كان يمنع وصول السفن التي

---

(34) Ibid.

(35) Ibid le 28/6/1772 Seyde le 4 Juin; Auriant, L. (pseud) Catherin II et l'orient (1770-1774) *Acropole* Vol. 5 p 213.

(36) Seyde le 6/5/1772.

(37) الدالي كلمة تركية بمعنى الشجاع المجنون، وهم صنف من الجند معروفين في ذلك العهد لدى العثمانيين.

(38) سهل العاقبية يقع في الضواحي الجنوبية لمدينة صيدا.

(39) Auriant. op. cit, *Acropole*, vol. 5 p. 215; A.E.B 1035 Seyde le 28/6/1772 de Seyde le 4 Juin.

تحمل المؤن إلى مينائها، فطاردته تلك المراكب وأغرقته في خليج النبي يونس[40].

وفي مساء العاشر من حزيران أقلعت السفن الروسية المتجمعة في مياه صيدا لضرب بيروت[41]، وذلك بهدف إجبار الدروز على الانسحاب والدفاع عن أهم مدنهم، والميناء الوحيد المتبقي لهم على البحر ومعاقبة الأمير يوسف وإجباره على التنازل عن منصبه لصالح عمه الأمير منصور[42].

وعند بزوغ فجر الحادي عشر هاجمت خيالة القوات الحليفة لظاهر العمر خيالة أعدائها وأنزلت بهم الهزيمة[43]، وفي النهاية عمّ الهدوء صيدا كأنه لم يكن هناك معركة[44]. وأشارت الوثائق الفرنسية المعاصرة، الصادرة عن صيدا إلى ما جرى، بقولها:

«لم نعد نشاهد إلا أناساً فارين وآخرين يطاردونهم، ولكن المطاردة طالت مدة أكثر»[45].

وكان لهذه الهزيمة التي نزلت بالقوات العثمانية نتائج بالغة الأهمية وبعيدة المدى، إذ إنها لم تكن مجرّد هزيمة في معركة من المعارك التي جرت بين ظاهر العمر وعثمان باشا، وهما خصمان إقليميان، وإنما هزيمة لكل الجهود العثمانية التي كان يجري التحضير لها، بغرض سحق عصيان القوى المتمرّدة في بلاد الشام الجنوبية، والأهم من ذلك أن الهزيمة إنما تمّت بمساعدة قوة أوروبية

---

(40) Seyde le 28/6/1772; perosn, William. (The Russian Occupations of Beirut), *Royal centre Asian Journal*, July-Octobre, 1955. p. 279.

- خليج النبي يونس يقع في بلدة الجية على بعد 13 كيلومتراً شمال صيدا.

(41) حيدر الشهابي، **الغرر**، مصدر سابق، ص 94؛ روفائيل كرامة: **مصادر تاريخية**، ص 40.

(42) حنانيا المنيّر، الدر، مصدر سابق، **المشرق** م 49 ص 266.

(43) أرخ هذه الحادثة حيدر الشهابي في نهار الثلاثاء 22 أيار، راجع: **الغرر**، مصدر سابق، جـ 1، ص 93؛ Auriant. op. cit, *Acropole*, vol.5 p. 215 A.E.B 1035 seyde le 28/6/1772.

(44) Seyde le 28/6/1772؛ روى مؤرخو جبل عامل الحادثة بخلاف ما ذكرناه، راجع: **العرفان**، م 26، ص 364.

(45) Ibid

معادية، كان لها دور بارز فيما حدث، مما يشير إلى حقيقتين بارزتين:

1 - إنه لا يزال يوجد في تلك المنطقة قوى محلية قوية، كانت ترغب في مساندة أية محاولة لقلب السيطرة العثمانية.

2 - إن قوة المقاومة من جانب الحكام والجيوش العثمانية الإقليمية كانت معدومة.

جهود العثمانيين لاستعادة صيدا

انتهز قائد القوات العثمانية في بلاد الشام السر عسكر[46] عثمان باشا فرصة انشغال ظاهر العمر وحلفائه بحصار يافا، فجهّز حملة لاستعادة صيدا في الرابع عشر من تشرين الأول 1772، وأشار القنصل الفرنسي إلى الحملة بقوله: «فجأة شاهدنا طلائع حملة عثمانية تنحدر من الجبال المشرفة على ساحل هذه المدينة». لكن الحملة انسحبت إلى بيروت دون أن تتمكّن من تحقيق أي نجاح. وجهز عثمان باشا حملة أخرى في الثاني والعشرين منه اجتازت نهر الأولي، كما حضر مركبان مسلحان من بيروت واقتربا من مدينة صيدا عند الساعة الثامنة من يوم الخامس والعشرين، وقصفا المدينة بدون توقف، لكن القذائف سقطت جميعها في البحر. إلا أن الحملة البرية انسحبت وكذلك المركبان، وبذلك ذهبت عبثاً الاستعدادات الكبرى وكل الجهود التي قام بها ضباط السلطان العثماني ضد المتمرّدين[47].

ويبدو أن فشل الحملات العثمانية المباشرة قد دفع الوالي خليل باشا إلى التفكير باحتلال المدينة، عن طريق إجبار القوة الرئيسية المدافعة عنها، أي العامليين، بإخلائها والإسراع إلى بلادهم، للدفاع عن قراهم ونسائهم وأطفالهم، وذلك عن طريق مهاجمة تلك البلاد من جهة جباع، في حين ينطلق أمير حاصبيا

(46) سرعسكر: لفظة فارسية بمعنى الرأس وتعني قائد العسكر، وكان يطلق هذا اللقب على قائد الجيوش العثمانية في الولايات الشامية.

(47) Seyde le 30/10/1772.

اسماعيل الشهابي بقواته من وادي التيم، ويتوغل في بلادهم من جهة مرجعيون، وبذلك يضطر هؤلاء لتشتيت قواتهم على جبهتين. لكن الأمير رفض التعاون مع الباشا، وأعلمه بأنه سوف ينضم إلى ظاهر العمر، فاضطر الوالي خليل إلى التخلي عن مخططه، وانسحب الى دمشق[48].

الجزار متسلم بيروت

وانسحبت القوات العثمانية من بيروت أيضاً، ووضع الأمير يوسف كل آماله بالجزار، الذي تمكّن بمزيج من المباهاة أن يؤثّر تدريجياً على الأمير الكبير، فعهد إليه أن يحكم بمفرده مدينة بيروت[49]، فكوّن فرقة عسكرية تقدر بحوالى 1200 مسلح من المغاربة وأجناس أخرى جمعهم بالصدفة، وذلك لكي يتمكّن من تحقيق أهدافه، وكان هدفه العمل لمصلحة السلطان[50]، واهتم بترميم أسوار المدينة وتحصينها[51]. وأرسل فرقتين من جنوده أغاروا على ضواحي صيدا، وفرضوا عليها حصاراً اقتصاديًا، وأصبحت الحنطة سلعة نادرة الوجود باهظة الثمن، واشترك رعايا إمارة جبل الدروز بالحصار الاقتصادي، على أمل أن يؤدي ذلك الحصار إلى إجبار الدنكزلي وجنوده على الانسحاب من مدينة صيدا[52].

وردّ الدنكزلي على الإساءة بأبلغ منها، وأجبر رعايا إمارة جبل الدروز على التخلّي عن الاشتراك في هذه الحملات المضادة عن طريق منعهم من دخول صيدا، لتصدير حرير الجبل واستيراد ما يحتاجونه عن طريقها. فأمر بالقبض على جميع رعايا الإمارة المتواجدين في صيدا، للتجارة مع الفرنسيين، ووضعهم في السجن. فقرر رعايا الإمارة ضرب النشاط التجاري في مدينة صيدا، وحرمان

---

(48) Ibid

(49) حيدر الشهابي، تاريخ أحمد باشا الجزار، ص 50.
Hammer. (La vie d'Ahmed Djezar Pacha), *Dundgruben des orients*, vol. 16 p. 289;
Seyde le 24/4/1773.

(50) Seyde le 24/4/1773.

(51) المصدر نفسه، ص 51؛ رستم باز، مذكرات رستم باز، ص 4؛ حنانيا المنيّر، الدر، مصدر سابق، المشرق، م 49، ص 268.

(52) A.E.B 1036 Seyde le 30/12/1773.

المتسلّم من الضرائب التي يجنيها من تجارة الاستيراد والتصدير عن طريق مرفأ المدينة. ولما كانت تجارة الفرنسيين هي العمود الفقري الذي يقوم عليه اقتصاد المدينة، فقد قرروا دفع القنصل الفرنسي للتدخل لدى الدنكزلي للإفراج عن المعتقلين، عن طريق تهديد التجارة الفرنسية التي تمرّ بالجبل من وإلى دمشق، وتجار الفرنسيين المتواجدين في قرى الجبل بهدف شراء محاصيله الزراعية. فكتب القنصل الفرنسي إلى الأمير يوسف يحذّره من تصرّف رعاياه الخاطىء، وأعلمه بأن معرفة الدنكزلي بالشروط المعروضة من رعايا الأمير، سوف تؤدّي إلى تعريض المساجين للشنق. فأمر الأمير باحترام كل ما يخص الفرنسيين وبتسهيل جميع أعمالهم، فأمر الدنكزلي بالإفراج عن جميع المعتقلين من رعايا الأمير يوسف[53].

ولم يلبث الجزار أن تمرّد على الأمير يوسف، وفشلت كل جهود رعايا الجبل في إخراجه من بيروت، وتخلى عنهم ممثل السلطات العثمانية في ولاية دمشق. واضطر الدروز إلى مصالحة ظاهر العمر، الذي أوعز إلى الأسطول الروسي بقصف مدينة بيروت، لكن الجزار لم يستسلم وبقي صامداً[54]، ينتظر حملة عثمانية تعدّ من عدة باشوات ضد قوات المتمرّدين[55]. لكن هذه الحملة لقيت هزيمة منكرة في سهل البقاع، من قبل قوة خيالة بقيادة علي الظاهر وناصيف النصّار[56]، وأُجبر الجزار على الاستسلام على يد الشيخ ظاهر العمر[57].

عفو الدولة عن ظاهر العمر

وإزاء فشل قائد القوات العثمانية السرعسكر عربستان عثمان باشا المصري في صدِّ ظاهر العمر وحلفائه، فقد خشي أن يُعزل من منصبه بعد وفاة السلطان مصطفى الثالث (1757 ـ 1773)، إذا لم يعمد إلى إيجاد حل للموقف في بلاد

---

(53) Ibid

(54) Seyde le 6/8/, 30/11/1772 (Bulletin); charles-rovic. op, cit. p. 21; ادوار لكروي، مرجع سابق، ص 102.

(55) Seyde le 6/8/1773.

(56) Ibid.

(57) Seyde le 30/11/1773 (Bulletin)

الشام الجنوبية، بعد أن ظهر فشله، من الناحية العسكرية في تحقيق أي نصر على المتمرّدين في تلك البلاد[58].

ونجحت وساطة الشيخ قبلان حاكم صور والشيخ حسين أفندي، وتم التوصل إلى اتفاق ما بين عثمان باشا بصفته وكيل السلطان من جهة، وظاهر العمر والعامليين من جهة أخرى[59]. وأذاع الباشا في 29 كانون الثاني العام 1774، بياناً في دمشق، ولمدة ثلاثة أيام متتالية أعلن فيه عفو السلطان عن ظاهر العمر ومنحه حكم البلاد التي يحتلّها حالياً: سناجق (نابلس وغزة والرملة ويافا وعجلون كالتزام، وصيدا كملكانة)، مقابل أن يدفع الميري المعتادة، وبأن السلام سوف يعم بين جميع رعايا الباب العالي، وبأنه قد أصبح بإمكان الجميع السفر حيث يشاؤون دون خوف أو خشية[60]، وأشار المؤرخ حيدر الشهابي إلى هذا الاتفاق بقوله:

«أن ينعم عليه في إيالة[61] صيدا على وجه المالكانة[62]، وأن يدفع عن البقية

(58) Rafek, (A.K). The province of Damascus, pp. (303-304)

(59) A.E.B 1036 Seyde le 31/1/1774 Damas le 29 Janvier, 31/1/1774 (Extrait d'une lettre par le Muphty de Damas à un Turc de Seyde le 24e Janvier, 28/2/1774, 4/3/1774 (Bulletin) joint le lettre de chevalier de Taulès 28/2/1774; Cohen, Amnon. Palestine in the 18th Century, p. 46.

(60) Seyde le 31/11/1774.

(61) **إيالة:** لفظة عربية، مشتقة من فعل «آل»، بمعنى ساس ومارس السلطة؛ جب وبون، هاملتون وهارولد، **المجتمع الاسلامي والغرب**، جـ 1، ص 199، هامش 2؛ لم تكن مساحة الإيالة ثابتة، بل إنها تتباين في كثير من الأحيان، وفقاً لرغبة السلطان، فقد ينتزع إحدى مدنها أو أراضيها ويضمها لأخرى، وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة. Tresse (R). Le pélerinage aux ville, sainte, p.76؛ وليس هناك حد جازم لانتشار لفظة إيالة أو ولاية في التقسيم الإداري عند العثمانيين وأي اللفظين استعمل أولاً. وقد يكون لفظ أيالة قد سبق لفظ ولاية في عهد السلطان سليم الأول (1512 ـ 1520)، وبعد ذلك شاع كلا اللفظين. ولكن بعد عودة العثمانيين إلى بلاد الشام تورد السالنامة لفظ إيالة وبقي ذلك حتى صدور قانون تشكيل الولايات العام 1864 حيث اختفى اللفظ إيالة، وساد استعمال ولاية حتى نهاية العهد العثماني. وهذا لا يعني أن لفظ إيالة لم يكن مستعملاً، فمثلاً في مخطوط في متحف طوبقبو يعود إلى العام 1071 هـ/ أي منتصف القرن السابع عشر الميلادي ورد لفظ «شام ولايتي» 1661 م، عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864 ـ 1914)، ص 70.

(62) **المالكانة:** لما كان التزام الضرائب لفترة قصيرة يسبّب استنزاف موارد الفلاح الاقتصادية، بسبب انتقاله =

التي باقية في ايالة صيدا الف كيس عن طريق المعاجلة وأربعماية وخمسون كيس في كل عام مال ميري[63]، وأن يؤدي خدمة الجردة[64] كجاري المعتاد...»[65].

وكتب القنصل الفرنسي في صيدا إلى حكومته يبشرها بهذه الأوضاع الجديدة التي انتشرت في بلاد الشام: «بحمد الله انتهت كل الأمور لما فيه رغبات السلام»[66]، ثم عاد القنصل المذكور، وأكد عودة الاستقرار بقوله: «حين غادرت صيدا، كان الهدوء يعم منطقتي، كما كانت في هذه الأثناء كل الطرقات سالكة»[67].

وباعتلاء عبد الحميد الأول (1773 ـ 1789) العرش العثماني في كانون الأول 1773، عمل على إعادة تنظيم الامبراطورية، وكان ضحية هذا التنظيم الجديد

= من يد لأخرى، وفي كل مرة تزداد قيمته، حتى يصبح في النهاية عبءاً باهظاً على عاتق الفلاح، أصدر السلطان مصطفى الثاني (1695 ـ 1703) في أوائل حكمه العام 1695، قانوناً بتحويل التزام المقاطعات السنوية إلى مدى الحياة، وأطلق عليها (مالكانات). ويدفع صاحب المالكانة عدا الميري المقرر على أرضه مالاً معجلاً أو «حلوانا ورسم (قلمية) ورسوماً أخرى متنوعة، على أن يكون له إيراد المالكانة كله، حتى إذا مات صاحب المالكانة عرضت للمزايدة على أن يكون لأبناء المتوفى الحق بالاحتفاظ بها، إذا كانوا جديرين باستغلالها وتأدية أموالها.

Bowen, H. and Gibb, H.A.R. Islamic Society and the West, vol. 1, p. 259.

(63) **الميري**: وهي نسبة إلى لفظة أمير العربية، استعملت في التركية وفي اللغة العامية، بصورة ميرة. واللفظة هي اختصار للتعبير المال الأميري أي الضريبة. والميري هي المال المفروض على الأرزاق والأعناق لحساب خزينة الدولة؛ صادق فارس رشوان حنا، **شرح مفردات في نصوص القرن التاسع عشر...** ص 139.

(64) **الجردة**: قافلة مؤن (بقسماط [كعك] وزيت وأرز وشعير وحبال وملابس) تكلف الدولة أحد ولاتها في حلب أو طرابلس أو صيدا، لإعدادها وإرسالها لإسعاف الحجاج وهم في طريق العودة، خشية أن يكون ما عندهم قد نفد. ويصحب الجردة عادة طوائف من الجند لحراستها، والاشتراك مع الجنود المرافقين لأمير الحاج في حراسة قوافل الحج في طريق العودة؛ أحمد البديري الحلاق، **حوادث دمشق اليومية**، أنظر المقدمة التي وصفها د. أحمد عزت عبد الكريم، ص 52.

(65) راجع النص الكامل للرسالة لدى: حيدر الشهابي، الغرر، مصدر سابق، جـ 1، ص 99 ـ 100؛ عبد العزيز نوار، **وثائق أساسية في تاريخ لبنان الحديث**، ص 144 ـ 145.

(66) A.E.B 1036 seyde le 31/1/1774 (Extrait d'une lettre écrite par le Muphty de Damas)

(67) Seyde le 26/9/1774.

عثمان باشا المصري، وبذلك لم يعد للاتفاقات المذكورة أية قيمة، ونصح والي دمشق الجديد محمد باشا العظم، ظاهراً، بأن يتقدّم من الباب العالي بالاقتراحات التي يراها مناسبة من أجل الوصول إلى اتفاق نهائي[68]. وفي الثاني من تشرين الثاني 1774 طلب ظاهر العمر من السلطان عبد الحميد أن يعطيه صيدا وغزة والرملة كملكانة، كما سبق واقترح عثمان باشا المصري في شباط (1774)، وأراد ظاهر من وراء ذلك أن لا يدخل في صراع مع الأمير يوسف الشهابي، كما كان يفضل إعطاءه الأماكن التي اقترحها كملكانات، بدلاً من تعيينه حاكماً على ولاية صيدا، لأن ذلك يجنّبه التعقيدات التي قد تنشب بين المتاولة والدروز من جهة، وما يلي ذلك من عزل ومصادرة[69].

تحرير صيدا

يبدو أن اللقب الذي منحه الباب العالي لظاهر، والي صيدا، لم يكن في الواقع سوى عبارة فارغة، ولذا باشر بإعداد القوة اللازمة لجعل سلطة ظاهر العمر محصورة ضمن منطقة لقب ملتزم عكا. فثبت السلطان الجديد عبد الحميد الأول الوعود التي أُعطيت لظاهر العمر، ولكن هذه المرة مع رغبة في إيقافها والقضاء عليه في الوقت المناسب. وإذا كان الباب العالي في الماضي يعتمد على والي دمشق السابق عثمان باشا المصري في محاولاته المتعددة للحدّ من سلطة ظاهر العمر في المنطقة، فقد ارتكب الوالي المذكور خطأً خطيراً بتخليه عن الأمير يوسف، حين انتزع الجزار من الأخير مدينة بيروت وتمرّد فيها. وبتوقيع السلطات العثمانية لمعاهدة كجك قينارجي (Kuçuk Kanarça) في تموز 1774، التي أنهت الحرب الروسية ـ العثمانية، وابتعاد الأسطول الروسي عن الشاطىء الشامي، صار باستطاعة الباب العالي أن يوجّه أنظاره إلى الولايات الشامية، وهو على ثقة أنه سوف يحرز انتصاراً. وبالطبع، لم يكن والي دمشق الجديد محمد باشا العظم، بنظر السلطات العثمانية، مؤهلاً للقيام بهذه المهمة

(68) Cohen, Amnon. op. cit, p. 48.
(69) Rafek. op. cit., (303-304).

أيضاً، فوجهوا أنظارهم إلى محمد بك أبي الذهب، الذي أجبر سيده على الفرار من مصر، واللجوء بمن رافقه من المماليك إلى بلاد الشام حيث وجد الترحيب من حليفيه ظاهر العمر الزيداني وناصيف النصار. وحين فشل علي بك الكبير بإقناع ظاهر العمر بإمداده بقوات من عنده تساعده في العودة إلى مصر، اضطر أن يعتمد على نفسه بالعودة[70]، لكن قوات محمد بك أبي الذهب تمكنت من هزيمته في معركة جرت عند الصالحية في الثاني من نيسان 1773 فأصيب بجروح مميتة، توفي بعدها بعدة أيام[71].

وبذلك ارتاح محمد بك أبو الذهب من سيده السابق وأصبح سيد مصر الأوحد بدون منازع على السلطة، فالتمس من السلطان عبد الحميد الأول أن يأذن له بمحاربة ظاهر العمر وإعادة البلاد التي اغتصبها الأخير إلى سلطة الدولة[72]. فجهز حملة احتلت غزة والرملة ويافا[73]، وأخلى ظاهر العمر عكا ولجأ إلى قلعة هونين لدى الشيخ قبلان[74]. وأرسل أحمد آغا الدنكزلي كتاباً إلى أبي الذهب يعلن فيه أنه تحت تصرفه، فأتاه تطمين من محمد بك أبي الذهب، وطلب منه الاستمرار في حكم صيدا[75]، ثم لم يلبث أن أرسل القائد المملوكي بحراً متسلماً[76] من قبله إلى صيدا ليحل مكان الدنكزلي، وكان يرافقه قوة مؤلفة من مايتي مملوك[77].

---

(70) Livingston, John William. Ali Bey Al-Kabir and the Mamluk Resurgence in Ottoman Egypt (1760-1772). p. 175.

(71) عبد الوهاب بكر، **الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر**، ص 82 – 83.

(72) فولني، مصدر سابق، جـ 1، ص 106؛ حنانيا المنيّر، مصدر سابق، **المشرق**، م 49، ص 74.

(73) المصدر نفسه، جـ 1، ص 107 – 110.

(74) ميخائيل الصباغ، **تاريخ الشيخ ظاهر العمر**، ص 134.

(75) حيدر الشهابي، **نزهة الزمان..**، ص 128.

(76) المتسلّم: مفردة تركية، عربية الأصل، وهي اسم فاعل من تسلم. والمتسلم في الإدارة العثمانية هو الذي يعهد إليه تسلم الولاية أو تسلم السنجق إذا خرج الوزير حاكم الولاية إلى القتال. وهي هنا: أي عيّنه متسلّماً من قبله على مدينة بيروت، يجبي الضرائب المفروضة على المدينة ويرسلها إليه؛ صادق فارس رشوان حنا، **شرح مفردات**، ص 122.

(77) حيدر الشهابي، **نزهة**، ص 128؛ الجزار، مصدر سابق، ص 64؛ ميخائيل الصباغ، مرجع سابق، ص 33.

وفي العاشر من حزيران 1773 أعلنت وفاة أبو الذهب، وأرسل مشايخ جبل عامل بفرقة من رجالهم، لإخراج المماليك الذين كانوا في صيدا طوعاً أو إكراهاً، وانكسر العامليون في هذا القتال[78]. في حين أعلنت الحامية المصرية أنها لن تنسحب من المدينة إلا بأمر السلطان[79]، لكي لا يستلمها العامليون الذين نهبوها عدة مرات، وبأن المدينة تحت إمرة السلطان العثماني، وطلبوا من باشا طرابلس وباشا دمشق أن يرسلا قوات من عندهما لاستلام صيدا[80].

وأرسل والي دمشق كتيخداه محمد آغا لاستلام صيدا بانتظار أن يعيّن الباب العالي حاكماً من قبله، وحين دخل المدينة في الثاني والعشرين من حزيران ومعه خمسون مسلحاً، استقبله الأهالي بالزغاريد وإطلاق المدافع[81]، واعتبروا عودة العثمانيين حدثاً سعيداً، وتوقعوا توقف الفوضى والقتال الذي يسود البلاد منذ أكثر من أربع سنوات، ووعدهم المتسلّم بعودة الهدوء والطمأنينة[82].

وهكذا استعاد الباب العالي مدينة صيدا من سيطرة القوى المحلية المتمرّدة عليه، ولعب الحظ دوره فنجا ظاهر العمر من حملة أخرى وجهتها السلطات العثمانية للتخلص منه، لكن هذه الحملة كانت قد أظهرت مدى الضعف الذي أصاب قواته. وبصعوبة فائقة استطاع ظاهر العمر أن يركّز وضعه في عكا، لكن الثقة بقواته قد تعرضت لصدمة قوية، كما أن جانباً كبيراً من هذه القوات كان قد تحول إلى مناصرة ابنه علي.

وأصرّ الباب العالي على خطته القاضية بتدمير ظاهر العمر، لذا أسرع بإعداد مخطط للتحرك، متبعاً استراتيجية جديدة في التحرك، تختلف عن سابقاتها، علماً أن كل محاولة لتدمير ظاهر العمر، كانت في السابق تعتمد على حملات برية،

---

(78) المصدر نفسه.

(79) حيدر الركيني، مصدر سابق، **العرفان**، م 28، ص 256؛

A.E.B 1037 Seyde le 25/6/1775.

(80) Ibid

(81) Ibid (jerint la lettre de M. Martin.

(82) Seyde le 25/6/1775

في حين خُطط هذه المرة ليكون الهجوم الرئيسي من البحر، بمساعدة قوات برية. ونجح الباب العالي في إتمام مشروع القضاء على الشيخ ظاهر، على يد حملة عسكرية عددها أقلّ من الحملات التي حاولت سابقاً هزيمته[83]، وبالرغم من مواهبه البارزة، وضعف المقاومة العثمانية التي واجهها. إذ لا يمكننا أن نعزو انتصاراته إلى مواهبه فقط، فقد كان يعتمد على قطاع عريض من الزعامات المحلية في مصر وجبل عامل وإمارة جبل الدروز وغيرها، وكذلك مساعدة عشيرته بني زيدان. ولكن في اللحظات الحرجة تخلى عن ظاهر العمر ذي الثمانين عاماً كل هؤلاء، فانهار حكمه فجأة.

وبعد ست سنوات على انهيار حكم ظاهر العمر، جاء دور مشايخ جبل عامل، فاجتاحت بلادهم حملة عثمانية وحطمت القلاع الرئيسية فيها وحكمهم الذاتي الذي أقاموه في المنطقة. واستبدلت بزعمائهم الذي فرّوا من البلاد متسلمين من قِبل والي صيدا، مزودين بفرق عسكرية قادرة على السيطرة بفعالية على القرى.

(83) للمزيد من المعلومات حول نهاية ظاهر العمر يراجع: حيدر الشهابي، الغرر، جـ 1، ص 112 ـ 113؛ والجزار، مصدر سابق، ص 69؛ حنانيا المنير، الدر، المشرق، م 50، ص 192 ـ 194؛ عبود الصباغ، مرجع سابق، ص 35 ـ 36؛ فولني، مصدر سابق، جـ 1، ص 85 ـ 87؛ لكروي: مرجع سابق، ص 133؛ ميخائيل الصباغ، مرجع سابق، ص 146 ـ 149 و174؛ ميخائيل بريك. مصدر سابق، ص 104. Homsy. op. cit., p. /5/; A.E.B 1037 Seyde le 2/9/1775 (joint la lettre de M. Martin le 24/4/, 30/5/, 2/9/1775.

مصادر ومراجع البحث

أولاً ـ الوثائق غير المنشورة

أ ـ أرشيف دار الوثائق القومية في باريس:

Répertoire numérique de la Sous-Série B^1 Correspondance consulaire-lettres Reçues(1)

	Numéros des volumes	Nombres des volumes	Années(2)
Seyde	1017	1	1645-1704
	1041	25	1785-1790
Alep	76	1	1630-1707
	97	22	1787-1791

(1) تعتبر التقارير القنصلية الفرنسية (رقم B^1) أهم المصادر من نوعها، وتفيد كثيراً في كتابة تاريخ الولايات العربية في العهد العثماني، وخاصة منذ مطلع القرن الثامن عشر، وذلك بسبب دقتها والتفاصيل السياسية التي تمدنا بها. وتوجد التقارير القنصلية التي تتعلّق بالفترة قبل العام 1793 في دار الوثائق الوطنية (Archives Nationales) في باريس. وقد صدر في تلك السنة قرار عن حكومة الثورة الفرنسية بنقل مسؤولية الإشراف على القنصليات من وزير البحرية وغرفة تجارة مرسيليا إلى وزير الخارجية الفرنسي. وعلى هذا، فالتقارير القنصلية التي تعود إلى الفترة بعد سنة 1793 توجد في مقر وزارة الخارجية الفرنسية (Quai d'orsay)، في باريس.

(2) يدل العدد الأول على رقم المجلد، والعدد الثاني على أعداد المجلدات العائدة لقنصلية ما، ويحتوي كل مجلد على وثائق للسنوات المذكورة بجانبه. وتحاشياً للإطالة، فقد ذكرنا فقط رقم وعدد سنوات المجلدين الأول والأخير في كل قنصلية، وتشير النقاط إلى المجلدات بينهما. ويلاحظ أن أغلب الوثائق تتعلق بالقرن الثامن عشر حين ازداد اهتمام فرنسا بالتجارة مع بلاد الشام بسبب تشجيع كولبير (Colbert)، وزير لويس الرابع عشر لذلك، وأيضاً بسبب قوة البورجوازية الفرنسية وبحثها عن الأسواق. عبد الكريم رافق، مرجع سابق، ص 443.

ب ـ المخطوطات

(1) الترك، نقولا، **حوادث الزمان في جبل لبنان**. مخطوط مصور على ميكروفيلم في مكتبة يافث في الجامعة الأميركية في بيروت ومسجل فيها تحت الرقم: (MICA/393I) عن نسخة المكتبة الظاهرية في دمشق الرقم (4724). وجميع المعلومات الواردة في هذا المخطوط عن تاريخ الأمير حيدر الشهابي، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، ولكن بعبارة وأسلوب الترك (لا.ت).

(2) الشهابي، حيدر: **نزهة الزمان في حوادث عربستان**، مخطوط موجود في مكتبة يافث في الجامعة الأميركية في بيروت ومسجل فيها تحت الرقم: (MS/956.9/Sh 55I a) ناسخ المخطوطة ناصيف

اليازجي العام 1833، المعلومات عن نسخة بخط خليل منصور المشعلاني العام 1884. يتضمّن هذا المخطوط نفس المعلومات الواردة في (لبنان في عهد الأمراء الشهابيين) باستثناء بعض التفاصيل في بعض الأحداث التاريخية أشرنا إليها في هوامش بحثنا.

(3) الصبّاغ، عبود: **الروض الزاهر في تاريخ ظاهر**، مخطوط منسوخ بالتصوير الشمسي وموجود في مكتبة يافث في الجامعة الأميركية في بيروت دون ذكر اسم المؤلف وإنما تحت عنوان (ظاهر العمر جزء من تاريخه) مسجل تحت الرقم: (MS/956/ZI7 mA).

(4) نكد، نسيب: **تاريخ النكديين**، مخطوط موجود في مكتب يافث في الجامعة الأميركية في بيروت ومسجل تحت الرقم: (MS/920/N/6TA) يتحدث عن العادات والتقاليد الاقطاعية وموقف آل نكد من الصراع الحزبي الذي كان يسود جبل الدروز في القرن الثامن عشر.

(5) توفل، نعمة الله نوفل (الطرابلسي): **كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر والشام**، مخطوط في مكتبة يافث في الجامعة الأميركية في بيروت مسجل فيها تحت الرقم: /MS) (956/N 32 KA، جمعت المادة التاريخية لهذا المخطوط من تاريخ جودت باشا وبعض الحوليات اللبنانية.

ثانياً ـ مخطوطات منشورة

(1) باز، رستم، **مذكرات رستم باز**، نشرها د. فؤاد افرام البستاني - بيروت ـ الجامعة اللبنانية، 1955.

(2) البديري، أحمد الحلاق، **حوادث دمشق اليومية (1741 — 1762)**، نشره د. أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة، سنة 1959.

(3) بريك، ميخائيل، **تاريخ الشام (1720 — 1782)**، نشرة الخوري قسطنطين الباشا، حريصا، العام 1930، عن النسخة الوحيدة الموجودة في مكتبة برلين من مخطوطاتها العربية الرقم (9786).

(4) جروة، ميخائيل (البطريرك اغناطيوس)، **مسيرة حياتي**، نشره الخوري اسحق أرملة في كتاب بعنوان: (دير سيدة النجاة)، جونية، 1946.

(5) الحتوني، منصور، **نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية**، نشره فؤاد ابراهيم يزبك (لا.ت).

(6) الخازن، شيبان: تاريخ شيبان، نشره الأب بولس مسعد والشيخ نسيب وهيبة الخازن في مجلة **الأصول التاريخية**. ـ المجلد الرقم 3. العام 1958، من ص 330 إلى 539.

(7) الدمشقي، ميخائيل، **تاريخ حوادث الشام ولبنان**، نشره الأب لويس المعلوف، بيروت، العام 1912، عن نسخة المتحف البريطاني، المؤلف من موظفي الحكومة في دمشق.

(8) الركيني، رضا حيدر، **جبل عامل في قرن**، نشرته مجلة **العرفان** ابتداءً من المجلدات الأرقام: 27 و28 و29 من الأعوام 1937 ـ 1940.

(9) السبيتي، الشيخ علي، **جبل عامل في قرنين**، نشرته مجلة **العرفان** في المجلد الرقم 5 العام 1912.

(10) الشدياق طنوس، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، نشره د. فؤاد افرام البستاني العام 1970.

(11) الشهابي، أحمد حيدر، **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين**، نشره د. أسد رستم ود. فؤاد افرام البستاني، بيروت، العام 1933. (3 ج).

(12) الشهابي، حيدر، **تاريخ أحمد باشا الجزار**، نشر الأب انطونيوس شبلي والأب اغناطيوس عبده خليفة، بيروت، العام 1955.

(13) الصبّاغ، ميخائيل، **تاريخ الشيخ ظاهر العمر حاكم عكا وبلاد صفد**، نشره الأب قسطنطين الباشا، حريصا (لا. ت)، ويتضمن مقدمة للناشر حول نظم الحكم والإدارة في الولايات السورية.

(14) العورة، ابراهيم، **تاريخ ولاية سليمان باشا العادل**، نشره الأب قسطنطين الباشا، صيدا، العام 1936.
(15) العينطوريني، انطونيوس أبي خطار، **مختصر تاريخ جبل لبنان**، مخطوط، نشره الأب اغناطيوس الخوري، بيروت، العام 1953.
(16) القاري، رسلان بن يحيى، **ولاة دمشق في العصر العثماني**، نشره د. صلاح المنجد، دمشق، العام 1949
(17) كرامة، روفائيل (القس)، **مصادر تاريخية لحوادث لبنان وسوريا (1745 — 1800)**، نشره المطران باسيليوس قطان، بيروت، العام 1929.
(18) المحاسني، سليمان بن أحمد، **حلول التعب والآلام بوصول أبي الذهب إلى دمشق الشام**، نشره د. صلاح المنجد، بيروت، العام 1962.
(19) مشاقة، ميخائيل، **الجواب على اقتراح الأحباب**، وهو تاريخ بيت مشاقة وبر الشام، نشره د. أسد رستم وصبحي أبو شقرا، بيروت، العام 1955.
(20) **مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان**، نشره ملحم عبده واندراوس شخاشيري، مصر، العام 1909.
(21) المنيّر، حنانيا، **الدر المرصوف في تاريخ الشوف** (1657 - 1807)، نشره الأب اغناطيوس سركيس في مجلة **المشرق**، المجلدات الأرقام 48 - 51، الأعوام 1954 - 1957.
(22) تاريخ الرهينة الحناوية الشويرية، نشره أنطونيوس شبلي واغناطيوس عبده خليفة كملحق في كتاب أحمد الجزار، بيروت، العام 1955.
(23) مجهول المؤلف، **تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم في وادي التيم**، نشره د. سليم الهشي، بيروت، العام 1971.

مؤلفات ودراسات حديثة

- بون وجب، هارولد، وهاملتون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة، 1971.
- الجبرتي، عبد الرحمن، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، تحقيق وشرح حسن جوهر وعمر الدسوقي وابراهيم سالم، الجزءان الأول والثاني، تحقيق عبد الرحمن السرنجاوي عوضاً من عمر الدسوقي، الطبعة الأولى، (1955 - 1965).
- رافق، عبد الكريم، **بلاد الشام ومصر منذ الفتح العثماني إلى حملة نابوليون بونابرت**، دمشق، 1956.
- رمضان، محمد رفعات، **علي بك الكبير**، القاهرة، 1950.
- زيادة، خالد، **أركيولوجيا المصطلح الوثائقي**، الجامعة اللبنانية، طرابلس، 1986.
- سليمان، أحمد السعيد، **تأصيل ما ورد لدى الجبرتي من دخيل**، دار المعارف، القاهرة، 1972.
- فولني، فرنسوا، **سوريا ولبنان وفلسطين في القرن الثامن عشر**، ترجمة حبيب السيوفي، جزءان، صيدا، 1948 - 1972.
- نوار، عبد العزيز، **وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث**، بيروت، 1974.

Published Works:

— Bowen, H., and Gibbe, H.A.R; **Islamic Society and the West,** vol., I in 2 parts, London, 1951-1957.
— Charles -Roux, François. **Les Echelles de Syrie et de Palastine au XVIII siècle,** Paris, 1927.

— Cohen, Amnon. **Palestine in the 18th century,** Jerusalem, 1973.
— Gibb, H.A.R, **See Bowen.**
— Lusignan (S.K), **History of the Revolt of Aly Bey,** London, 1783.
— Rafek, (A.K), **The Province of Damascus (1723-1783),** Beirut, 1966.
— Tresse, R, **Le pelerinage-syrien aux villes saintes de l'islam,** Paris, 1937.

رابعاً ـ رسائل جامعية غير منشورة

- حنا، صادق فارس رشوان، شرح مفردات في نصوص القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير، جامعة القديس يوسف، كلية الآداب، 1984.

Thesis:

— Livingston, John William; Ali Bey Al-Kabir and the Mamluk resurgence in Ottoman Egypt (1760-1772), a dissertation presented to faculty of Princeton University, 1968.
— Shamir, Shimon; **The Azm Walis of Syria (1724-1785),** a dissertation presented to the faculty of Princeton University in condidacy for the degree of Doctor of Philosophy, 1960.

خامساً ـ دوريات

- جابر، محمد (العاملي). (معركة كفرمان)، مجلة **العرفان** م 26 ص (359 - 362)، سنة 1936، (معركة الحولة) مجلة **العرفان** م 26 ص (357)، سنة 1936.
- رضا، أحمد/ معركة كفر رمان) مجلة **العرفان** م 20 ص 321، سنة 1930.

periodicales:

— Auriant, L. (pseud); **(Catherine II et l'orient (1770-1774),** *Acropole* vol. 5 (Rélation inédité cheick Abbas Ahmet comandant de sour et allié de cheick Daher daté Beyrouth 15 Juillet 1772, Paris, 1930. voir pp. (188-220).
— Holt, (P.M). «the cloud clacher», **Aly-Bey the great of Egypt,** History today, London, (January, 1959) pp. (48-58).
— Hammer. **La vie (D'Ahmed Djezar Pacha)** *Fundgruben des orients,* vol., 16 pp. (289-291).
— Person, William. **(The Russian Occupation of Beirut),** *Royal Central Asian Journal,* July-Octobre, 1955.
سوف ترد هذه المجلة في بحثنا على الشكل التالي: (R.C.. A. J). pp.(276...).

ملاحظات أولية حول مؤشرات تصنيف الهوية
في مدينة طرابلس خلال القرن الثامن عشر

شوقي دويهي

كان على أهالي هذه البلاد، رعايا السلطنة العثمانية، انتظار بلوغ القرن الماضي ربعه الأخير كي يحصلوا على تذكرة للهوية تحدد بشكل قاطع ونهائي المؤشرات التي تقوم عليها عملية تعيين الأشخاص[1]. والحق أن هذا الحدث قد جاء ليقيم قطيعة مع ممارسة وسمت هذه العملية بميسمها لقرون عدة وأرست، بالتالي، تقاليد، أقل ما يقال فيها عدم استقرارها على حال. فكنت ترى، والحالة هذه، أن طرق التعيين تتم بأشكال متعددة، تارة بنسبة الأشخاص لآبائهم أو لصنائعهم أو وظائفهم أو مناطقهم أو مناصبهم، وطوراً بذكر أسمائهم فحسب، أي، في النهاية بتغليب مؤشر أو أكثر على ما عداه من مؤشرات التعيين المعتمدة.

نقول ذلك لنؤكد على أن صنوف التعيين هذه، بسائر خياراتها وحلولها، لا تنفصل، في وجهها الغالب، عن وظيفة السجل الذي ترد فيه. فمن نافل القول: إن السجل الخاص بإحصاء النفوس القائم على شكل مخصوص من «الجدولة» قوامها نسبة الابن لأبيه فحسب، هو، بطبيعة الحال، غير السجل الذي يُعنى بتدوين محاضر فضّ نزاعات الناس والحكم في شأنها. فالشكل الأول يرتبط

(1) يتضمن سجل النفوس الصادر العام 1881 والذي بموجبه تعطى التذكرة أولاً: اسم العلم واسم الأب ومحل الإقامة؛ ثانياً: محل الولادة والسن والصفة؛ ثالثاً: المذهب؛ رابعاً: الصنعة والخدمة وصورة المعيشة؛ خامساً: العلل الظاهرة؛ سادساً: المناكحات والوفيات: سابعاً: صنوف ودرجات الوظائف العسكرية وتاريخ قيد وتحرير الداخلين بالسجل.

بنظام مخصوص للجباية جلّ همّه تعداد مجموع الأفراد في محلة من مدينة أو ناحية أو قرية. لذا، فهو يكتفي بمؤشر اسم الأب حتى لو أدى ذلك إلى التباس في الهوية واختلاط في الأنفس. أما الشكل الثاني الخاص بسجلات المحكمة الشرعية، فيبدو أنه لا يحتمل مثل هذا الخلط. ذلك أن حيثيات القضايا وملابساتها من بيع وشراء وتركات ووقفيات وتعيين وإبراء ذمة... الخ، تخص في النهاية أفراداً مخصوصين لهم التزاماتهم وحقوقهم وواجباتهم (نقول ذلك علماً أن نسبة الابن لأبيه ظلّت، كما سنرى لاحقاً، الشكل الأكثر تواتراً في السجلات).

كيف عالجت سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس هذا الأمر؟ وما هي الحلول التي طرحتها والخيارات التي اعتمدتها على هذا الصعيد[2]؟

ينقسم الناس في السجلات المذكورة إلى تسع عشرة فئة. منها الباشا والمولى والسيد والشيخ والحاج والأفندي والبك، ومنها الرجل والحرمة والشاب والقاصر والأستاذ والمعلم والأوسطا والخواجة، ومنها أخيراً الذمي والدرويش والفرنجي والرقيق. يقوم هذا التقسيم على معايير، منها ما يتصل بالمرتبة الحرفية (الأستاذ والمعلم والأوسطا). ومنها ما يتصل بالانتماء المذهبي (الذمي)، ومنها ما يتصل بالمرتبة الدينية (المولى والسيد والشيخ)، ومنها ما يتصل بالجنس (الرجل والحرمة)، ومنها ما يتّصل بالفئات العمرية (الحاج والشاب والقاصر)، ومنها ما يتصل بالمنصب أو الوظيفة (الباشا والبك)، ومنها أخيراً ما يتصل بالوضع الاجتماعي (الرقيق). هذه الأبواب التسعة التي تنضوي تحتها الناس بمختلف مراتبها ومواقعها وأدوارها يطرح بعضها، وبالرغم من بديهيته، جملة من الملاحظات. إذا كانت الأبواب الخاصة بالمرتبة الدينية، أو الحرفية، أو الوظيفية، أو الصوفية، لها ما يسوغها، بمعنى أنها تتصل بمؤسسات يخضع فيها الناس لمراتب ومناصب محددة، فما الذي يسوغ استعمال مصطلحات مثل الرجل والحرمة أو مصطلحات مثل الحاج والشاب؟ تفيد الأمثلة التي يرد فيها

---

(2) تضم العيّنة التي شكّلت مادتنا الأولية ما يربو على السبعين قضية تحتوي على ما يقارب ثلاثمائة اسم. تطال هذه القضايا فترة زمنية تمتد من سنة 1097 هـ./1683 م. إلى سنة 1159 هـ./ 1745 م.

مصطلح رجل (الرجل المدعو مراد حسين، الرجل المدعو محمد بن غوره، الرجل المدعو ابن المهر). ان الشخص المقصود هو، من وجه أول، من عامّة المسلمين (بالنسبة للذميين لم نقع على أية حالة يستعمل فيها هذا المصطلح)، ومن وجه ثان لا وظيفة له، ومن وجه أخير إنه، بطبيعة الحال، من البالغين. إذاً مصطلح رجل هو في الوقت نفسه مؤشر عمري وخاص بالمسلمين الذكور ممن هم خارج الوظائف بجميع أشكالها. أما بالنسبة لمصطلح حرمة (أو الحرم) فمن الواضح، كما تفيد الأمثلة، أنه حكر على النساء المسلمات دون سواهن (الحرمة نزهة بنت حسين، الحرم المدعوة صايمة بنت الحاج بكري، الحرم المدعوة حنيفة بنت خليل، الحرم المدعوة طيبة بنت الحاج بكري، الحرم المدعوة خديجة بنت عبد الجواد)، كما هو حكر على المتزوجات منهن (يستخلص ذلك من حيثيات القضايا التي ترد أسماؤهن فيها). إذاً مصطلح حرمة هو في الوقت نفسه مؤشر عمري خاص بالمسلمات المتزوجات.

بالغ	بالغة
رجل: مسلم	حرمة: مسلمة
خارج الوظائف	متزوجة

من الناحية الشكلية، يكمن الفرق إذاً بين الرجل والحرمة في الموقع الذي يحتلّه كل منهما من الزواج وصورة المعيشة. فالمرأة لا تصبح «حرمة» إلا عندما تتزوج، والرجل لا يصبح رجلاً إلا في حال عدم انخراطه في صنعة من الصنائع أو خدمة من الخدمات أو وظيفة من الوظائف. إذاً المرأة تتحول إلى حرمة على نحو إيجابي، إن جازت العبارة، بينما يتحول الرجل إلى رجل على نحو سلبي.

ثمة مصطلحان آخران يستخدمان لتعيين المرأة، هما الست والسيدة. هذان المصطلحان لا يحلاّن محل مصطلح حرمة إلا في حال توافر شرط إضافي على الشروط السابقة. فالسيدة هي كل امرأة بالغة ومسلمة ومتزوجة ومن أصل شريف (السيدة أسما بنت السيد محمد القصار، السيدة مريم بنت السيد محمد). والست هي كل امرأة بالغة ومسلمة ومتزوجة ومن فئة اجتماعية مرموقة (الست

عايدة بنت الشيخ عمر البيسار، الست أمينة بنت الوزير سليمان باشا).

بالغة	بالغة
مسلمة	مسلمة
سيدة: متزوجة	ست: متزوجة
أصل شريف	علية القوم

خلاف مصطلحي بالغ وقاصر اللذين يندرجان في الفئات التي تجري عليها أحكام الشرع مجرًى خاصًا لأنهما يفرقان بين الأعمار بفعل استنادهما إلى قاعدة شرعية واضحة. فإن مصطلحي شاب وحاج لا تطالهما هذه الأحكام بصورة مخصوصة. ذلك أنها تتعامل معهما على أساس أنهما من البالغين. إذا كان الأمر على هذه الحال، فما الذي دفع بالسجلات إلى استخدامهما؟ لا شك في أن مصطلح شاب يتصل اتصالاً مباشراً بفئة من فئات الأعمار، فهو بهذا المعنى مؤشر تصنيفي لكنه شاحب الحدود أو غائمها قياساً إلى مؤشري بالغ وقاصر (لا نعرف بالضبط كم عمره). هذا فضلاً عن أنه شاحب الدلالات الاجتماعية (لا تشير إلى وضع عائلي محدد). نقول هذا لنؤكد، وهنا المفارقة، أن شحوب حدود هذا المصطلح ودلالاته هو ما يفسر، في نهاية الأمر، استخدامه، ويدفعنا إلى اعتباره أداة مخاطبة أكثر منه أداة تعيين، ذلك لأن إحدى أبرز مزايا أدوات المخاطبة في الأنساق القرابية بعامة هي هشاشة الملامح والحدود التي تقيمها بين الناس حين تقوم بتصنيفهم وتبويبهم. أما غياب صفة مؤنث شاب، أي شابة، فهذا توكيد إضافي على انتماء هذا المصطلح في الدرجة الأولى إلى «عالم» المخاطبة، بدليل أن الفتاة التي تتمتع بالصفة نفسها - شابة - لم تكن تخاطب بهذا المصطلح. هذا ما يفسر غيابها في السجلات.

أما فيما يتعلق بمصطلح حاج، فمن الواضح أنه لا يطال سوى فئة مخصوصة من المسلمين يمكن حصرها بعامة الناس ممن قاموا بفريضة الحج. لذا، يستثنى من التسمية هذه، في الدرجة الأولى، رجال الدين، مهما اختلفت مراتبهم ووظائفهم، كما يستثنى منها الأسياد وأصحاب المناصب العالية في دوائر الدولة.

يخضع إذاً استخدام مصطلح حاج لشروط تتصل بأوضاع الناس الاجتماعية، أي بالمراكز التي يحتلها البعض منهم في هيكلية المجتمع. بهذا المعنى يصبح هذا المصطلح مؤشراً تصنيفيًا لكن ليس بالمعنى الإيجابي (لا يدخل في باب الحجاج كل من قام بفريضة الحج) بل بالمعنى السلبي (لا يتحوّل المرء إلى حاج إلا لأنه ليس شيخاً أو سيداً أو باشا أو وزيراً...). لذا ينشأ، إذاً، منطق استخدامه من كون صاحبه لا يشغل هذا المنصب أو ذاك، أكثر مما ينشأ من حيازته صفة القيام بفريضة الحج. يطرح هذا الأمر، في جملة ما يطرحه، موقع هذا المصطلح، أي بالضبط دلالاته الاجتماعية، إزاء المصطلحات الأخرى كشيخ وسيد وباشا ووزير، فينمّ، ولا شك، عدم حجبه للمصطلحات المذكورة، على موقعه الدوني.

يبدو أن ما تقدم لا يستنفد المشكلة برمتها. بما أن مصطلح حاج لا يخلو، في بعض معانيه، من دلالات تشير إلى فئة من فئات الأعمار، لا تضبطها أحكام مخصوصة، شأنه في ذلك شأن مصطلح شاب، فمن الطبيعي أن يتحول إلى أداة مخاطبة بين الأجيال (الجيل الأصغر للجيل الأكبر)، أأدى صاحبه الحج أم لم يؤده. ليس إذاً بمستغرب، والحالة هذه، أن تنتقل هذه الأداة، بما هي أداة وحسب، إلى سجلات المحكمة التي نحن بصددها.

إذا كان التقسيم الآنف الذكر قد لعب دوراً بارزاً في تحديد «أنواع» الناس و «أجناسها»، فمن نافل القول إن تأثيره ظل قائماً على صعيد تعيين هوية المرء، بحيث إن كل «نوع» كان يفرض مزاجاً أو وجهة من مزاج تتبدل عناصره وأركانه بتبدل «النوع»، وتالياً بتبدل «المؤشر المصنف». من هنا، وعلى قاعدة تنوّع المزاجات وأنماط تحوّلها وآلية حجب عناصرها بعضها بعضاً، أمكننا إحصاء ما يقارب ثمانية أشكال من التعيين تتوزع على الشكل التالي:

1 ـ اسم العلم + اسم الأب
(المؤشر المصنف اسم الأب)

من أصل الثلاثمائة حالة التي شكّلت مجموع العينة، هناك حوالى مائة

وثلاثين يعينون بهذه الطريقة، أي ما نسبته 43٪ (علي بن أحمد، محمد بن الحاج محمد، علي بن ابراهيم، علي بن سالم، أحمد بن محمود، عبيد بن حيدر...).

من الناحية السوسيولوجية يبدو أن هذا الشكل من التعيين الذي ينسب فيه الابن لأبيه فحسب، يطال أساساً الأفراد الذين لا مراتب لهم ولا مراكز ولا مواقع، أي أولئك الذين لا ينخرطون في وظائف دينية أو إدارية أو عسكرية، أو الذين يحتلّون ضمن طوائفهم الحرفية مراتب عادية. نتلمس إذاً مما تقدم أنه بمجرد توافر مؤشر آخر للتصنيف غير اسم الأب نقع، في الأعم الغالب، على احتمالين اثنين، إما إلغاء هذا الأخير إلغاءً تامًّا واستبدال مؤشر آخر به يعود للوظائف والمراكز المذكورة آنفاً، وإما تحويله، في أحسن الأحوال، إلى مؤشر ثانوي. نقول ذلك للتأكيد على أن موقع اسم الأب في عملية التعيين هو، إن جازت العبارة، موقع هش، بمعنى أنه لا يصمد أمام التحولات التي تطرأ على أحوال المرء. يدفعنا هذا الاستنتاج إلى طرح مسألة ما يسمى بـ «النموذج الإحصائي» وحدود التعامل مع نتائجه والنسب المستخرجة منها. فالقول إن القاعدة العامة التي تقوم عليها أية ظاهرة يمكن تلمّسها انطلاقاً من النسب هذه، هو قول منقوص وغالباً ما يؤدي إلى مغالطات أقل ما يقال فيها إنها تجانب جوهر الظاهرة، وبالتالي النسق الذي يحكمها. والغاية من توكيدنا على هذا الأمر، هنا بالذات، هي تجنب الوقوع في وهم الأرقام والنسب. صحيح أن نسبة الابن لأبيه كشكل من أشكال التعيين هي، ولا شك، الأكثر تواتراً، بيد أن هذا التواتر لا يجعلها بأي حال، القاعدة التي تتم على أساسها عملية التعيين، الأمر الذي يضع الأشكال الأخرى في مرتبة الاستثناءات. وفي اعتقادنا ان العكس هو الصحيح، بدليل حلول مؤشرات أخرى في حال توافرها، محل اسم الأب. بهذا المعنى يصبح اسم الأب الملاذ الأخير الذي لا بد من اعتماده والخيار الذي لا مفر منه.

2 ـ اسم العلم + اسم العائلة

(المؤشر المصنف اسم العائلة)

يبدو أنه من الصعوبة بمكان تحديد أسماء العائلات تحديداً دقيقاً، ذلك أن ما يوحي، للوهلة الأولى، بأنه اسم عائلة قد يكون في الفترة التي نحن بصددها، غير

ذلك. ما هو مصدر هذه الصعوبة؟ تفيد نظرة سريعة إلى تلك الأسماء أنها، في قسم كبير منها، تعود إما لبلد أو منطقة أو حرفة (من أصل سبعة وخمسين اسماً تشكل ما يمكن اعتباره، بصورة مؤقتة، أسماء عائلات، هناك 13 اسماً ينسبون إلى بلد أو منطقة و18 اسماً ينسبون إلى حرفة، والأسماء الباقية أي 26 اسماً لا صلة لها بهذه أو تلك)، فهل جميع هذه الأسماء هي، عن حق، أسماء عائلات؟ بغياب معطيات تحسم الأمر بصورة نهائية سنجازف بالفرضية التالية: إن شهرة المرء التي تقوم على نسبته إلى بلد أو منطقة أو حرفة ليست اسماً لعائلة، ولا تحتلّ، بالتالي، هذا المقام، أي لا تتحول إلى اسم عائلة، إلا في حال التأكد بصورة لا لبس فيها أن حاملي هذه الشهرة تربطهم بعضهم ببعض صلة قرابة تمتد على الأقل جيلين أو أكثر، أي عمليًا حين يكون الاسم متوارثاً. لقد برهنت بعض التجارب الأولية التي قمنا بها، إن على صعيد السجلات نفسها أو على صعيد المقابلات الميدانية، أن الشهرة الواحدة التي تتصّل ببلد أو حرفة لا تعني بالضرورة أن حامليها هم من نفس الذرية. فقراءة متأنية لبعض القضايا تدفع، بشكل لا يقبل اللبس، إلى تبنّي مثل هذا الافتراض. من هنا، لا ندري، والحالة هذه، ما الذي يجمع، على سبيل المثال، بني علي بن زين الدار الكيال وعثمان ابن الحاج جمال الكيال (ونقصد هنا بالجمع صلة القرابة) وكل ما تتضمنه حيثيات القضية التي وردت أسماؤهم فيها تشير إلى أنها تعالج أموراً تتّصل بحرفة الكيالة؟ وما الذي يجمع، من وجه آخر، الأفراد الذين يحملون اسم عكاري حين نعلم أن حاملي هذا الاسم قد توافدوا من منطقة عكار إلى مدينة طرابلس في أوقات متباينة؟ فعندما سألنا أحد أفراد هذه العائلة لماذا سموا بهذا الاسم، أجاب أن جده لأبيه جاء من منطقة عكار واستوطن المدينة في أواخر القرن الماضي. إذا صح هذا الكلام تكون عائلة عكاري التي ينتمي إليها صاحبنا هي بالتأكيد غير عائلة عكاري التي ورد اسمها في سجلات القرن الثامن عشر. ليس إذاً كل من يحمل اسم: صايغ، أو قاطرجي، أو بستاني، أو معماري، أو السيوفي، أو الكيال، أو السنطرجي، أو الحلواني، أو الحلاق، أو القهوجي، أو الطوبجي، أو العقاد، أو المكاري، ليس كل من يحمل هذه الأسماء بالضرورة من نفس الذرية. كما أنه

ليس من نفس الذرية كل من يحمل اسم الصلفي والمغربي والحلبي والمصري والطنطاوي والقبرصلي والغزاوي والمارديني والدمشقي والناصري والبعلبكي والموصلّي والحمصي. لهذه الأسباب جعلنا من الأسماء المذكورة نسبة لحرفة أو بلد أكثر منها نسبة لعائلة.

وقبل متابعة تقصّي ما نقصده باسم العائلة، لا بد من التوقّف عند الأسماء التي تنسب إلى بلد أو منطقة. فاللافت أن هذه البلدان كانت بغالبيتها خارج حدود ولاية طرابلس في الفترة التي نحن بصددها (في حال تم ذكر المنطقة لمن هم داخل الولاية فكان يتم بشكل مغاير، فلان الفلاني من أهالي ناحية صافيتا، أو فلان الفلاني من أهالي ناحية الكورة، أو فلان الفلاني من أهالي ناحية الزاوية). لذا، فالنسبة إلى بلد من البلدان هي بمثابة تأكيد على الحد الفاصل بين من هم من رعايا الولاية ومن هم من خارجها. بهذا المعنى تصبح هذه النسبة كناية عن مؤشر تصنيفي تقوم قاعدته على معطيين: جغرافي وسياسي.

أما من يمكن اعتبار أسمائهم، عن حق، أسماء عائلات مثل حفار والرحال والبركة والزيادي والزيني والسطعة وصوان وطيارة وخياطة والخوري وصدقة وحولا وقصير وجاعورة والبيسار والحاطوم ومنقارة ومرحبا، فذلك لسبب بسيط هو أنها لا تمتّ، من جهة، بصلة إلى بلد أو حرفة ومن جهة أخرى لأنها تتكرر، وإن بنسبٍ متفاوتة، في السجلات التي تعود إلى القرن السابع عشر، (لا شك بأن المسألة الأخيرة هذه تتطلب دراسة أكثر دقة). إذا صح هذا الكلام يبقى أن نعرف الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذه المسألة. بكلام آخر، ما الذي يجعل بعض الناس تحتفظ باسم ما يتحوّل تدريجيًا الى اسم عائلة، علماً أن هؤلاء، شأنهم شأن غيرهم، هم عرضة لجميع أنواع التحوّلات التي تطرأ على المرء في معيشته ووظائفه؟ أي، ما الأسباب التي تجعل من هذا الأسم عصيًا على التغيير؟ في الحقيقة لا نملك معطيات وافية، عل الأقل في المرحلة التي نحن في صددها من بحثنا، حول هذه المسألة. فجردة الأسماء الآنفة ليست متجانسة الانتماء، لا من الناحية الاجتماعية ولا من الناحية المذهبية، الأمر الذي لا يجعل المهمة

سهلة. فقسم منها هي لناس ذميين، وقسمٌ ثانٍ ينتمي أصحابها إلى ما يسمى بـ «العلاقات الدينية»، وقسم ثالث هي لأصحاب المناصب العالية، وقسم أخير لا صفة مميزة لأصحابها. نقول ذلك لنؤكد، من جهة، على هامشية هذه المتغيرات في عملية التعيين هذه، ومن جهة أخرى على أن عناصر حل هذا الإشكال لا بد موجودة في مواضع أخرى.

3 ــ اسم العلم + حرفة
(المؤشر المصنف الحرفة)

حين تصبح الحرفة مؤشّراً للتصنيف نقع على عدة أشكال من التعيين يمكن حصرها باثنين. يقوم الشكل الأول على جدولة ثنائية المداخل (اسم علم + حرفة)، والشكل الثاني على جدولة ثلاثية المداخل تضم بدورها أنماطاً ثلاثة:

اسم العلم + اسم الأب + حرفة

اسم العلم + حرفة + مكان العمل

المذهب + اسم العلم + حرفة

بالنسبة للشكل الأول يتضح بجلاء أن هذا النسق من التعيين لا يتحقق إلا في حال احتل صاحب الحرفة مرتبة مخصوصة داخل الهرمية التي تنظمها حرفته، أي حين يصبح شيخاً أو أستاذاً أو معلماً أو أوسطا (أحمد شيخ الحدادين، محمد شيخ الدباغين، ابراهيم شيخ طايفة الحياكين، الأستاذ محمد شيخ البوابجية، الأستاذ عبدي شيخ الحدادين، الحاج حسين شيخ النجارين، الحاج علي شيخ العقادين، المعلم عثمان شيخ طايفة النجارين، المعلم علي المعمار باشي، السيد محمد أخي بابا، الأوسطا مرعب شيخ طايفة الخياطين). أما الشكل الثاني، فلا يتحقق إلا بالنسبة للأفراد الذين ليس لهم صفة مخصوصة داخل الحرفة. ولتمييز هؤلاء عن أقرانهم ممن ينضوون في الحرفة عينها، يلجأ النسق إلى مؤشرات تصنيفية أخرى هي إما اِسم الأب أو مكان العمل أو المذهب. (سالم بن الحاج سالم العقاد، مصطفى بن محمد السنطرجي، أحمد بن رجب الصايغ، عبد

الرحمن معلم حمام عز الدين، فخر الدين معلم حمام الطوقية، رجب معلم حمام الأرنود، علي الطحان بطاحون الدرويشية، الحاج محمد الطحان بطاحون السلطان الذمي سلمان الصايغ، الذمي الياس الكركجي، الذمي منصور القاطرجي، الذمي حنوش المعماري). واللافت في هذا المجال أن المؤشرات المذكورة، أي اسم الأب ومكان العمل والمذهب، قلما تتعايش، ذلك أن الوجهة العامة التي تحكم سياقها هي وجهة تقوم على إلغاء بعضها بعضاً. لذا، ما أن يتوافر مؤشر مكان العمل حتى يحجب اسم الأب والعكس صحيح. كذلك ما أن يتوافر مؤشر المذهب حتى تحجب المؤشرات الأخرى.

4 ــ اسم العلم + الوظيفة
(المؤشر المصنف الوظيفة)

يقوم التعيين حين تصبح الوظيفة مؤشّراً من مؤشراته على جدولة ثلاثية المداخل يتبدّل ترتيب عناصرها بتبدّل نوع الوظيفة. فالشكل الغالب في الوظائف الدينية، هذا إذا استثنينا وظيفة المفتي التي هي شأن يطال المدينة ككل، هذا الشكل يتكوّن من اسم العلم والوظيفة ومكان ممارستها (الشيخ يحيى الإمام من مرتزقة جامع طنيال، الشيخ محمد الخطيب بجامع طنيال، الشيخ مصطفى الكاتب بجامع طنيال، الشيخ عمر الناظر بجامع طنيال، الشيخ حسون المؤذّن بجامع طنيال، الشيخ عبد الجليل المدرس بجامع العطار، الشيخ أبو بكر الموقت بالجامع الكبير). أما الشكل الغالب في الوظائف الإدارية أو العسكرية فيتكوّن من نمطين، الأول قوامه اسم العلم واسم الأب والوظيفة ويطال أصحاب الوظائف العادية (محمد بن منصور المحضر، ابراهيم بشه بن علي تابع المباشر، ناصر بن الحالوش المحضر، درويش آغا بن حسن آغا، حسين آغا بن عثمان آغا، سلهب آغا بن الشيخ شديد آغا)، والثاني قوامه اسم العلم والوظيفة ويطال كبار الموظفين، أو من هم في موقع المسؤولية (ابراهيم آغا ضابط الراجلين، مصطفى آغا ميرحاج ايتمتشي باشي، موصلي آغا السوباشي، الحاج محمد محضر باشي، شهاب المحضر باشي، الوزير سعد الدين باشا، الوزير سليمان باشا، الوزير

اسماعيل باشا، مصطفى أفندي الحاكم الشرعي، ابراهيم بك، حمزة بك. هذه الأنماط الثلاثة، شأنها شأن التعيين في مجال الأصناف الحرفية تلغي عناصرها المكونة بعضها بعضاً، فمتى توافر مؤشر ما لا يعود للمؤشر الآخر من ضرورة.

5 ـ اسم العلم + المذهب
(المؤشر المصنف المذهب)

لا يطال المذهب، بما هو مؤشر من مؤشرات التعيين، سوى الجماعات غير المسلمة من رعايا السلطة. أي من اصطلح على تسميتهم بالذميين. فالغرباء من المسيحيين واليهود تخضع عملية تعيينهم لمؤشرات أخرى يأتي في مقدمها اسم البلد الذي ينتمون إليه والذي يشير، بشكل من الأشكال، إلى انتمائهم الديني (الفرنجي أنطوان الفرنساوي، الخواجه نيريس الإفرنجي الفرنساوي، الخواجه دراغون كنايان الافرنجي، الخواجه موسى راموزات الفرنساوي)[3]. يفيد هذا الأمر، من جملة ما يفيده، أن المنطق المعتمد في عملية تعيين الغرباء هو عينه المنطق الذي يطبق على من هم من خارج الولاية. قصدت أن المؤشر الجغرافي، في هذه الحالات، يصبح مؤشراً حاسماً. أي ترجح كفته على ما عداه من مؤشرات.

إذا وضعنا جانباً مؤشر المذهب، فهل من شكل مخصوص يعين به الذميون؟ في الحقيقة لم نقع في جميع الحالات التي توافرت لدينا على معطيات تسمح بالقول إن لهذه الجماعات أنماطاً للتعيين تختلف اختلافاً جوهريًا عن تلك التي تطال المسلمين. غير أن هذا الأمر لا يمنعنا من التأكيد على بعض الفروقات وإن بدت طفيفة. فإذا تجاوزنا صفتي هالك ومسفور (أي المتوفى والمذكور) اللتين تعطيان للذمي، وصفة مستأمن التي تعطى للغرباء، يبقى أن نشير إلى أن هذه الفروقات تتمحور حول جوانب عدة، أهمها، على الإطلاق، تلك التي تتعلّق، من جهة، بعملية النسبة، وتحديداً بالأداة المستخدمة في هذا المجال، ومن جهة

---

(3) إذا تعدّت مدّة إقامة هؤلاء في ولايات السلطنة السنة يتحولون إلى ذميين، ويجري بالتالي عليهم ما يجري على هؤلاء من أحكام.

أخرى، بوفرة الاحتمالات التي تجيزها هذه العملية، إن من ناحية ترتيب عناصرها وتوزع هذه العناصر، أو من ناحية عدد أشكال التعيين. من الواضح أن أداة النسبة فيما يخص المسلمين هي «بن» أو «ابن»[4]. أما فيما يخصّ الذكور من الذميين فهي «ولد»، ذلك أن الذمية تنسب بالأداة نفسها التي تنسب بها المرأة المسلمة: أي بـ «بنت». (سملون ولد مردخاي اليهودي، ناصر ولد ابراهيم اليهودي، اليهودي موسى ولد سملون، اليهودي ابراهيم ولد يعقوب، اليهودية قمر بنت موسى، النصرانية عنقا بنت سليمان، الذمي يعقوب ولد مخاييل، الذمي مخاييل ولد شحادة، الذمي جرجس المسفور، القسيس ولد جرجس، الخوري فرج ولد يوسف، الخوري واكيم ولد الياس، مطران طائفة النصارى نقولا). نسوق ذلك لنؤكد أن لاختلاف أدوات التنسيب تلك دلالات مغايرة تقوم على تقاليد لم نتوصل إلى إدراك معانيها في هذه المرحلة من بحثنا، فلا اللغة ساعدت في هذا المجال، ولا الأحكام الفقهية ناهيك بكتب التاريخ.

أما فيما يتعلّق بوفرة أنماط التعيين قياساً على ما وقعنا عليه لدى المسلمين، فالراجح أن سبب الوفرة هذه إنما يعود الى مؤشر المذهب، ذلك أن المواقع التي يحتلها هذا الأخير داخل نسق التعيين تبدو أكثر قابلية للاستبدال عند الذميين منها لدى المسلمين.

- اليهودي مناحين.
- خضر اليهودي.
- ناصر ولد مردخاي اليهودي.
- اليهودي موسى ولد سملون.
- الذمي ياقوب ولد سعادة اليهودي.

(4) قد يكون من المفيد تتبّع مسار استعمال هذه الأداة تتبعاً دقيقاً، ذلك أننا نميل إلى الاعتقاد أن هذه الأداة هي في الحقيقة أداتان. فاعتماد مصطلح «بن» يقتصر في الأعم الغالب على تنسيب الابن لأبيه، في حين يقتصر مصطلح «ابن» على تنسيب المرء إلى عائلة، مما يجيز لنا الكلام على أداتين وليس أداة واحدة. لا شك بأن حل هذه المسألة قد يساعد بصورة أكثر دقة في الكشف عن اسم العائلة كمؤشر من مؤشرات التصنيف.

6 ــ اسم العلم + اللقب

من الراجح أن الأسباب التي تملي استخدام اللقب كمؤشر من مؤشرات التعيين، إنما تعود إلى أن اللقب قد يطغى على اسم المرء الحقيقي بحيث لا يعود يعرف في الوسط الذي يعيش فيه إلا به. ومن اللافت أن استخدام اللقب لا يلغي المؤشرات الأخرى، وبخاصة اسمي العلم والأب، بل يأتي ليكملها (السيد مصطفى بن أحمد الشهير بالترجمان، علي بن محمد الشهير بابن السمينة، الحاج محمد نيشه الشهير بابن عدرا، الحاج محمد بن عثمان الشهير بشقلوز، الحاج محمد بن وهبة الشهير بابن شري، الحاج زين بن الحاج علي الشهير بابن المحضر العطار باشي، السيد محمد بن علي الحافظ الشهير بابن سندروس، مصطفى آغا الشهير بأرقون). هذه النماذج تنتمي إلى نوعين من الألقاب، الأول، وهو الغالب، يقوم على علاقة القرابة (ابن فلان، ابن فلانة) والثاني على اسم أو صفة (شقلوز، أرقون). نسوق ذلك لنؤكد أن الفرق بين هذين النوعين يطرح مسألة موقع كل منهما داخل النظرية العامة للألقاب. فاللقب الذي يتوسل مصطلح القرابة هو، بطبيعة الحال، من أضعف الألقاب دلالة، ذلك أنه يطال مبدئيًا أكثر من قريب، وبالضبط الأخ (من الممكن أن نطلق على أخي الملقب بابن السمينة مثلاً نفس اللقب). أما اللقب الذي يقوم بذاته، أي لا يستدعي علاقة نسب، فهو الذي يمثل النموذج الخالص، ذلك أنه يخص امرءاً بعينه ولا يشاركه فيه أحد. من هنا، وبانتظار توافر معطيات تساعدنا على جلاء هذا الأمر، نميل إلى الاعتقاد أن النوع الثاني هو وحده الجدير بتسمية لقب. ويبقى أن نشير في النهاية إلى أن الألقاب، على نوعيها، لا تطال النساء، كما أنها لا تطال، على ما يبدو، علية القوم.

ينبغي الاعتراف أخيراً بأن أشكال التعيين الستة التي ذكرنا لا تستنفد، بأي حال، جميع الحالات التي وقعنا عليها، وإن كانت، ولا شك، أهمها. فثمة شكلان آخران يتوسلان مؤشرات من نوع آخر، هذان النوعان هما إما الطريقة الصوفية أو أحد المذاهب الأربعة في الإسلام (الشيخ سليمان بن مصطفى خليفة

السادة الرفاعية، السيد ابراهيم بن الشيخ عبد الصمد شيخ الطريقة الخلواتية، محمد بن ادريس الشافعي). يمكن لهذه النماذج، على قلتها، أن تعطي فكرة، ولو سريعة، عن المنطق الذي يحكم استخدام هذين المؤشرين. فبالنسبة لمؤشر الطرق ولمؤشر الصوفية يبدو أن هذه الأخيرة لا تطال سوى مشايخ هذه الطرق، شأنها في ذلك شأن الأصناف الحرفية. أما بالنسبة لمؤشر المذهب، فإن منطق استخدامه يخضع لما يسمى بالمذهب غير الرسمي (لا ننسى أن طرابلس كانت حنفية المذهب على هذا الصعيد).

يفضي ما تقدم إلى خلاصات عدة:

1 - في ظل غياب قانون يضبط الأبواب التي تقوم عليها هوية المرء، بدت هذه الأخيرة وكأنها لا تستقر على حال، بل تتبدل بتبدل أحوال صاحبها. إذاً، هي عرضة لجميع أنواع التحولات التي تمليها المواقع التي يحتلها المرء طوال سنيّ حياته.

2 - إن علاقة المؤشرات بعضها ببعض تقوم على الإلغاء، ومرد ذلك يعود إلى تغير في المواقع. بهذا المعنى يبدو أنه كلما ارتفع مقام المرء، قلّت مؤشرات تعيينه وانحصرت.

3 - لا تتوانى السجلات عن اللجوء إلى بعض أشكال التعيين التي تستخدم عادة في مجال المخاطبة (تمثل الألقاب أرقى صور هذا الاستخدام) مما يدفعنا إلى القول إن المؤشرات كانت شديدة الالتصاق بالواقع اليومي وتقلباته.

4 - إن مجمل المؤشرات التي ذكرنا سوف تشكل فيما بعد المتغيرات التي سيقوم عليها القانون الصادر العام 1881 المتعلق بالنفوس، مما يدلّ على أن الشارع قد اعتمد في هذا المجال، على تجربة عمرها مئات السنين. فباستثناء مؤشري السن والزواج اللذين لم تأت على ذكرهما السجلات، من الملاحظ أنه قد تم الأخذ بالمؤشرات الأخرى جميعاً.

المحور الخامس:
النشاط الاقتصادي

المحاضرون

سعاد أبو الروس سليم:

جباية الضرائب في جبل لبنان وأثرها في الحياة الاقتصادية

اسامة شاهين:

الأوضاع النقدية العثمانية والمقاطعات اللبنانية

بطرس لبكي:

تجارة المدن الساحلية

جان شرف:

الأزمة الاقتصادية في أواخر القرن الثامن عشر

جباية الضرائب في جبل لبنان وأثرها في الحياة الاقتصادية

سعاد سليم

كانت للسياسة الضرائبية العثمانية انعكاسات مهمة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة. فأطراف السلطنة والولايات الأوروبية والآسيوية والأفريقية مشدودة إلى قلب العاصمة إستانبول بفضل تأدية الضرائب إلى الدولة. وعلى الرغم من الفوارق الدينية والعرقية واللغوية فكل هذه الشعوب كانت تعيش على نفس الإيقاع ونفس النمط الضرائبي. فتنظيم الولايات الاداري وتوزيع الاقطاعات العسكرية التيمار ونظام الأراضي العقارية كانت كلها مرتبطة بعملية الجباية. إن دقة وتنظيم الادارة العثمانية تظهر جلياً في سجلات الضرائب المحفوظة في إستانبول، واستناداً إلى هذه السجلات نعلم أن معظم الجبايات في السلطنة كانت تتم عن طريق الالتزام. إلا أننا في هذه الدراسة سنرى تأثير هذه الجباية على السكان المحليين في لبنان وتأثير العلاقة بين الدولة والإمارة على قيمة الضرائب المجباة ونوعية هذه الضرائب وكيفية توزيعها على السكان استناداً إلى الوثائق المحلية.

فقد كانت لجباية الضرائب عواقب وخيمة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لدى سكان المقاطعات بصرف النظر عن طبيعة الحكم المحلي في كل منها. فقد أثرت هذه الجبايات على الحياة السياسية بإحداثها عجزاً مزمناً في ميزانية الولايات والدولة وعلى الحياة الاجتماعية، إذ إنها أفقرت السكان بشكل تدريجي ونهائي.

ففي العام 1696، أوضح البطريرك اسطفان الدويهي في «تاريخ الأزمنة» أن

الجفاف والضرائب التي فرضها كل من أرسلان باشا والي طرابلس في شمالي لبنان والأمير المعني في مقاطعة الشوف قد دفعت السكان إلى مغادرة أراضيهم للتخلص من الظلم والبحث عن الطعام[1].

أما الوثيقة التي حرّرها أمين سر مصطفى بربر آغا والي طرابلس، فتعلمنا أن قرى مقاطعة الكورة التي ذكرها البطريرك قد هُجِرَت من أهاليها بين العامين 1652 و1680[2] ربما نتيجة للأحداث التي ذكرها البطريرك. وفي العام 1756 فرض الأمير حسين حرفوش ضرائب باهظة على سكان رأس بعلبك في البقاع، ولما عجز هؤلاء عن تأمين المبلغ المطلوب لاحقهم الأمير وصودرت ممتلكاتهم فلجأوا إلى زحلة حيث سمح لهم أمراء أبي اللمع فرع الشبانية بالإقامة فأصبحوا مزارعي وشركاء دير مار الياس الطوق وأُطلق على المنطقة التي سكنوها في زحلة اسم الراسية إشارة إلى قريتهم الأم[3].

من جهة أخرى، شجع النظام الضرائبي في ذلك العصر، سياسة التنازل (على شكل هبات أو بيع) لأديرة المناطق التابعة للأمراء. ففي العام 1754 مثلاً، باع الأمراء فارس وأحمد ومنصور ومراد أبي اللمع الأراضي التابعة لهم الواقعة مقابل وادي العرايش إلى دير مار الياس الطوق بمبلغ 778 غرشاً مقابل ضريبة بلغت قيمتها 40 غرشاً سنوياً[4].

كذلك، كانت الضريبة وسيلة لجأ إليها الولاة لخلع بعض أمراء المقاطعات وهكذا فرض الوالي الجزار على الأمير حسين حرفوش إضافة إلى الضريبة الرسمية 300 غرارة من القمح، 100 خروف، 300 بقرة و100 قنطار من البارود[5].

وأدَّت سياسة الجزار الضريبية ومتطلباته إلى طرح ضمان ضريبة جبل لبنان

(1) المشرق، الرقم 44، سنة 1950، ص 382، نشرها الأب فرديناند توتل.
(2) أوراق لبنانية، الرقم 2، سنة 1986، ص 72.
(3) المعلوف، عيسى اسكندر، تاريخ مدينة زحلة، ص 106.
(4) المصدر نفسه، ص 105.
(5) المعلوف، عيسى اسكندر، دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف، ص 252.

بالمزاد. فأخذ الأمراء الشهابيون يزيدون مداورة قيمة هذه الضرائب ليتمكنوا من السيطرة على الجبل. فبين العامين 1774 و1793 انتقل الحكم في الجبل من الأمير يوسف إلى الأمير سيد أحمد ثم مجدداً إلى الأمير يوسف لينتقل بعد ذلك إلى الأمير بشير الثاني ثم إلى الأميرين حيدر وقعدان ويعود إلى الأمير بشير. خلال هذه الفترة ارتفعت الضريبة في الجبل من 50 ألف غرش إلى مليون غرش[6]. وكان من شأن هذا الصراع بين الأمراء أن يزيد من بؤس الشعب. فلم يبق بحوزة السكان الذين تفرض عليهم الضرائب باستمرار ما يدفعونه للجباة، فبعد أن نفدت مواردهم دفعتهم الصعوبات المعيشية إلى بيع معداتهم وأدواتهم، والبعض من أثاث المنزل ليتمكنوا من الاستمرار في الحياة. فإذا ما طالت الأزمة لا يجد المزارع بعد من يدينه، فيلجأ إلى التسول ويأكل الأعشاب البرية حتى لا يموت جوعاً. فالزجلية التي كتبها أحد سكان الشوف تشرح وضع السكان المأساوي العام 1791 الذي خلّفه صراع الأميرين حيدر وقعدان مع الأمير بشير. وتوضح هذه الزجلية أن مساعدي الأمير بشير فارس ناصيف وجدعون آغا الترك قد أرهقا الشعب بكثرة الضرائب والمطالب غير المحقّة. وكان على مؤلف هذه الزجلية أن يدفع مبلغ 1200 بارة (30 غرشاً)[7].

لعله من المهم أيضاً أن نقارن بين الوضع المأساوي الذي عاش فيه سكان المقاطعات الذين اغتنوا من مناصبهم التي شغلوها خلال عدة سنوات، ووضع الولاة حكام المدن الكبرى كطرابلس وحلب والشام. فبعد ثورة الانكشاريين في مدينة طرابلس العام 1731 خُلع باشاوات المقاطعات السورية وسطا الجنود على كنوزهم. وقد وصف الأب توما اللبودي في رسالة وجّهها إلى رئيسه في روما الكنوز من فضة وذهب وجواهر... التي وجدت في خوابي الزيت ومستودعات القمح داخل بيوت الولاة[8].

(6) الشهابي، حيدر، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين.
(7) المشرق، زجلية في وصف الغلاء والضيق والجوع، ص 339، الرقم 18، سنة 1920، نشرها عيسى اسكندر المعلوف.
(8) أوراق لبنانية، الرقم 2، سنة 1956، ص 274.

وفي المجال نفسه، ان تزايد الضرائب في القرن الثامن عشر أدى إلى هجرة القرى وانتقال السكان من مكان إلى آخر. والظلم الأساسي كان في طريقة توزيع هذه الضرائب وفي طريقة جبايتها أكثر مما كان مرتبطاً بالمبالغ المجباة. فكان ذلك سبباً لافتقار المزارعين وإثراء الوجهاء والولاة. وعلى الصعيد السياسي كانت جباية الضريبة وسيلة لتغيير الحكام وباتت سبباً مباشراً للثورات والعاميات.

ضريبة الميري

إن الميري في الولايات العثمانية ارتبط بسلطة الباب العالي على المقاطعات اللبنانية. ويبدو أن هذه الضريبة كانت ثابتة لم يكن من الممكن تخفيضها أو زيادتها، لكن على صعيد الجباية المحلية سجلت قيمة الميري ارتفاعاً ملحوظاً نتج عنها انخفاض هائل في عدد السكان. فسوريا عندما فرضت ضريبة الميري على الولايات كانت آهلة بالسكان أكثر مما كانت عليه في القرن الثامن عشر[9].

لكن إذا استندنا إلى وثائق عائدة إلى فترات مختلفة من القرن الثامن عشر نرى أن قيمة الميري على الصعيد المحلي بالنسبة إلى الإنتاج الزراعي الأساسي قد ارتفعت. ففي النصف الأول من القرن الثامن عشر وبالتحديد العام 1731، بلغت قيمة الضريبة على كل 100 شجرة توت غرشاً واحداً وعلى كل مئة شجرة من التين أو الكرمة نصف غرش، وبين 5 و12 غرشاً لكل مئة شجرة زيتون[10].

أما في العام 1766، فإن هِبة الأمير يوسف أراضي منطقتي جبيل والبترون لرهبان مار انطونيوس كانت تفترض دفع مبلغ ربع غرش لكل حمل (أي إنتاج 8 أو 10 أشجار توت) فيمكن إذاً تقدير الضريبة التي تدفع على شجرة التوت ببارة واحدة وعلى كل مئة شجرة تدفع إذاً مئة بارة أي غرشين، وعلى كل 100 كرمة تدفع 2 شاهية (الشاهية تساوي 3 بارات)، أي على كل 100 كرمة تدفع 6 بارات

---

(9) فولني، رحلة إلى سوريا ومصر، ج 2، ص 272.

(10) أوراق لبنانية، سنة 1956، الرقم 2، ص 72.

وعلى كل شجرة زيتون تدفع 3 بارات. أما الأراضي التي كانت تنتج الحبوب فكانت تدفع نصف غرش على كل كيل بذار[11].

وقد أعطى فولني خلال رحلته بين العامين 1783 و1785 أرقاماً أخرى. فقدّر ضريبة كل شجرة توت بـ 3 بارات، بينما على كل مئة كرمة كان يدفع غرش واحد[12].

فإذا حصرنا ملاحظتنا بإنتاج أشجار التوت فقط، نرى أن الضريبة سجلت الزيادات التالية:

العام 1731 على كل مئة شجرة توت يدفع غرش واحد.

العام 1766 على كل مئة شجرة توت يدفع غرشان ونصف.

العام 1783 علي كل مئة شجرة توت تدفع 300 بارة أي 7 غروش ونصف.

نظام الالتزام

إن هذه الضرائب التي تجبى للدوائر العثمانية كانت تسمى محلياً مال السلطان أو مال الميري. فبعد إعادة توزيع الإقطاع في جبل لبنان أي بعد معركة عين دارة (1711 م) برزت عائلات جديدة وزع عليها الأمير التزامات مقاطعات الجبل. وعملية التلزيم بالمزايدة تطبق بدورها على الجباة في المناطق إلى أن تصل إلى القرى. إلا أن اختيار الملتزمين على صعيد المناطق لم يقتصر على الأعيان والموظفين الرسميين. فكانت المقاطعة بدورها تقسم إلى عدة أقسام توزع إلى مجموعة قرى أو حتى القرية الواحدة على عدة جباة. وهذا الأمر كان من شأنه أن يزيد نسبة الأرباح التي يجنيها المباشرون أي الجباة على حساب المزارع. وكان الحوالة يرافقون الجباة ويقيمون عند المزارعين ويسيئون معاملتهم إلى أن يدفعوا المبالغ المتوجبة عليهم.

(11) حتوني، الخوري منصور: نبذة تاريخية عن المقاطعة الكسروانية، ص 183.

(12) فولني، المصدر السابق، ص 462.

ولدينا مثل عن هذا التنوع في فئة الملتزمين في منطقة الكورة في النصف الأول من القرن الثامن عشر. فيبدو أن القرى التي يجبى منها القسم الأكبر من الضرائب هي تلك التي يتولى سكانها التزام الضريبة فيها بأنفسهم (بيد وتصرف أهاليها كما يقول النص) ربما لأن أراضي تلك القرى كانت ملكاً لسكانها كقرى بشمزين (1820 غرشاً) بطرام (1550 غرشاً) فيع (2330 غرشاً) انفة (1850 غرشاً). وإلى جانب وجهاء هذه المنطقة كعائلات الحاج (هاب ـ برسا ـ بصرما ـ كفرقاهل) والأيوبي (الهري وددي وبترومين) وقاوقجي والمرعبي، لدينا قرى وأراض ومزارع يخصص إيراد الميري فيها لدفع رواتب الموظفين والجيش في قلعة طرابلس. كما خصصت إيرادات الضرائب في بعض القرى الأخرى (بصرما ـ بكفتين) إلى أوقاف المساجد في مكة والمدينة وحلب. فالأموال المجموعة من هذه القرى كانت محدودة القيمة تتراوح بين 50 و300 غرش[13].

أما في المتن، فكان اللمعيون يسلمون جباية الأموال إلى بعض العائلات، قنطار حاطوم... التي كانت تراقب أراضي الأمراء في منطقتي زحلة والمتن وتجمع الضرائب من الأهلين[14].

مبدئياً كان كل ملتزم يعرف مسبقاً المدة التي يتولى فيها الحكم والقيمة التي يجب أن يدفعها، لكن عملياً في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أصبحت هذه المعطيات أي مساحة المقاطعة وقيمة الالتزام غير محددة وخاضعة لميزان القوى بين الأمير والوالي، ففي عهد الأمير حيدر الشهابي الذي كان قد رسخ سلطته على الجبل ضد اليمنيين والذي كان لا يزال يخشى تدخلات العثمانيين، ارتفعت قيمة الالتزام في الجبل إلى 80 ألف غرش. بينما في عهد الأمير ملحم الذي نجح في فرض سلطته على الولاة العثمانيين انخفضت هذه القيمة إلى 35 ألف غرش[15].

---

(13) أوراق لبنانية، الرقم 2، ص 72.

(14) فولني، المصدر السابق، ج 2، ص 68؛ والمعلوف، عيسى، تاريخ زحلة.

(15) بولك وليم، انفتاح جنوب لبنان 1778 إلى 1840، ص 33؛ ونيابوهر كارستن، رحلات إلى بلاد المشرق، ص 362.

في هذه الفترة كانت العلاقات بين الباب العالي والحكومة المحلية تؤثر على قيمة الضرائب التي تفرض على المقاطعات، فنرى أن متطلبات الجزار المتزايدة على الأمير يوسف ومتطلبات هذا الأخير على الأمراء جعلت اللمعيين يثورون ضد حكم الأمير يوسف مما ألحق خسائر كبيرة بمنطقة المتن التي أجبرت على تحمل ظلم وتعديات الجنود المغاربة الذين أتوا لملاحقة اللمعيين[16].

ثم إن الصراع القائم بين أفراد عائلة شهاب أدى إلى ارتفاع هائل في الضرائب المفروضة على الجبل وإلى زيادة الاضطرابات، مما ساعد والي عكا على إحكام سيطرته على الجبل[17].

إن تأييد الأهالي لأحد الأمراء أو مناصرتهم لآخر كان يكلفهم في حال فشله أو نجاحه المزيد من التكاليف والمصاريف. ففي العام 1778 اضطر دير مار يوحنا إلى دفع 900 غرش من 200 الف غرش دفعها الأمير يوسف إلى الجزار[18].

كذلك العام 1789، فرضت ضريبة استثنائية على الأديار التابعة للباسيليين الذين اضطروا ان يدفعوا 8 أكياس (4000 غرش) بينما فرض على الخواجات الشوام والحلبيين المقيمين في هذه الأديرة 20 كيساً (10 آلاف غرش) وهؤلاء هم من الشخصيات المعروفة من تجار وكتاب ومتمولين التجأوا إلى الدير للهروب من سخط أحد الولاة بعد أن كانوا في وقت سابق قد أمنوا على أموالهم بإيداعها في الدير. في ما بعد خفضت القيمة المفروضة على الدير إلى 4 أكياس (2000 غرش) بالإضافة إلى 400 غرش تكلفها الدير على إقامة الحوالة[19].

توالت هذه المطالب الإضافية غير المحقة على السكان بعد انتصار الأميرين حيدر وقعدان على الأمير بشير، فكان من نصيب الأديرة الباسيلية هذه المرة 3 أكياس (1500 غرش)، وكذلك الأمر مع أي أمير يدفع به الجزار إلى الحكم بعد

(16) كرامة، روفائيل، مصادر تاريخية لحوادث لبنان وسوريا، ص 54.

(17) فولني، المصدر السابق، ج 2، ص 68.

(18) كرامة، المصدر السابق، ص 37.

(19) المصدر نفسه، ص 112.

إلا أن العديد من المعطيات والأحداث يؤكد على جباية هذه الضريبة في قرى الجبل الأوسط والجنوبي. فقد كان سكان المتن يدفعون هذه الضريبة قبل معركة عين دارة (1711). إن استنكار آل الخازن لحكم آل أبي اللمع لمقاطعات المتن والقاطع جعل اللمعيين يعفون السكان من ضريبة الجزية إذا ساعدوهم على رفض سيطرة آل الخازن[24].

لكن هذا الإعفاء لم يشمل سائر المقاطعات الخاضعة لآل أبي اللمع فقبل العام 1750 كان كل مقيم في زحلة يدفع لهم ضريبة أعناق تساوي ثلاثة غروش[25]. ويبدو أن هذه الضريبة كانت تُجبى محلياً لمنفعة أصحاب المقاطعات ولا تسدد للأمير.

لقد شكلت مسألة الجزية مشكلة حتى للجزار نفسه. فكي يتهرب من دفع المتوجب عليه أعلم هذا الأخير الباب العالي أنه حارب أمراء الجبل وانتصر عليهم، وإذ سُرَّ الباب العالي بهذه النتيجة طلب منه العام 1790 أن يرسل له جزية المسيحيين. فقلق الجزار لهذا المطلب الضرائبي الجديد واستشار وزير ماله حاييم الذي كان قد سجنه، فنصحه هذا الأخير بأن يدفع من ماله الخاص المبلغ المطلوب وأن يؤكد للباب العالي في السنة الآتية أن كل المسيحيين في لبنان قد اهتدوا إلى الإسلام وأن لا حاجة إلى جباية الجزية بعد الآن. ويخبرنا الكاتب (ميخائيل مشاقة) أن الجزار عمل بهذا الرأي[26]. وأهم ما نستنتجه من هذه الحادثة هو مدى غياب الباب العالي وجهله لوضع السكان الخاضعين له.

خلال القرن الثامن عشر جرت عدة محاولات لفرض ضريبة على الأعناق في جبل لبنان: محاولة الأمير ملحم العام 1749 لفرض غرش واحد على كل شخص، فشلت أمام رفض الشعب لهذه الضريبة[27]. كذلك فشلت محاولة الأمير يوسف

(24) الحتوني، المصدر السابق، ص 10.
(25) المعلوف، عيسى، تاريخ مدينة زحلة، ص 102.
(26) مشاقة، ميخائيل، كتاب مشهد العيان بحوادث لبنان، ص 59.
(27) بولك، وليم، المصدر السابق، ص 43.

في فرض الشاشية العام 1782 التي بلغت غرشين[28]. إلا أن البعض يؤكد أن هذه الضريبة كانت تتناسب مع غنى الفرد؛ فالفقراء كانوا يدفعون 30 بارة فقط بينما الأديرة المعفاة من هذه الضريبة توجب عليها تأمين مؤن الجنود[29]. وهذه الشاشية التي بلغت قيمتها 3 غروش في عهد الأمير بشير (1787) كان قد بلغ ريعها على عهد الأميرين حيدر وقعدان 30 ألف غرش[30].

وجباية هذه الضريبة كانت تفترض معرفة عدد السكان. وبما أن الأعيان كانوا دائماً يرفضون تأمين مثل هذه المعلومات اضطر الأمير بشير أن يحدد القيمة التقريبية لكل قرية على مدة 16 سنة. لكن مع الأيام فاقت قيمة هذه الجزية قيمتها الأساسية بستة أضعاف[31].

الضرائب الإضافية والمصادرات

لم يكن الوالي والمقاطعجيون يتقاضون أي أجر، لكن كان لهم الحق بالاحتفاظ بقسم من الميري الذي يجبى، بالإضافة إلى ما يحصلون عليه من المزارعين من إيرادات الأراضي ومن هدايا[32]. ويذكر فولني أن من إيرادات الوالي الأساسية المطالب غير المحقة من أموال وهدايا التي يفرضها على الشعب في المقاطعات. فهو يقارن بين الأموال المفروضة رسمياً على ولايات سوريا والإيرادات التي يجبيها الملتزمون من الشعب والتي لا يصل منها إلى استانبول سوى قيمة الالتزام الرسمي. فعلى سبيل المثال بلغت قيمة التزام مدينة حلب 800 كيس بينما الأموال التي كانت تدفعها هذه المدينة فعلياً بلغت ألفي كيس. وإذا جمعنا الفرق المتراكم من كل الولايات السورية (طرابلس، عكار، دمشق، حلب) تبلغ قيمة الأموال غير المحقة 18460 كيساً يحتفظ بها الباشوات

(28) الحتوني، المصدر السابق، ص 198.
(29) كرامة، المصدر السابق، ص 126.
(30) المعلوف، تاريخ مدينة زحلة، ص 132 ـ 136.
(31) كرامة، المصدر السابق، ص 153.
(32) حقي، اسماعيل، لبنان مباحثات علمية، ص 161.

لأنفسهم ولحاشيتهم ولجيوشهم الخاصة[33]. تشمل المطالب غير المحقة تقديمات مالية وعينية يقدمها أصحاب المقاطعات ليبقوا على رأس مقاطعاتهم. وهذه التقديمات العينية بالمؤكد لا تدخل في مجموع الضريبة المجبية من جبل لبنان. وهذا النوع من الابتزاز يمارس على مستوى الفرد والمقاطعات والولايات. فالهدايا ترسل إلى المقاطعجي وإلى الأمير وإلى والي الشام، وخاصة إلى الصدر الأعظم. ويؤكد بعض المؤرخين أن الظلم الناتج عن جباية الضرائب غير المحقة كان ناتجاً عن طغيان مساعدي الأمير. ويقول الدمشقي في هذا الصدد إن فارس ناصيف لم يكن يهتم إلا بجمع أكبر كمية ممكنة من المال. فكان يطلب ألف غرش من ناس لا يملكون حتى 100 غرش فيجبر هؤلاء أخيراً على تأمين أجور الحوالة وتكاليف إقامتهم «ولم يكن الهدف من هذا التصرف إلا مصلحة الخدام»[34].

كذلك، فرضت بعض الضرائب غير الاعتيادية على الإنتاج وأصبحت تجبى بانتظام. ففي العام 1780 فرض الأمير يوسف ضريبة على بذر دود القز بلغت قيمتها خمسة غروش على كل أوقية. أثارت هذه الضريبة الجديدة استياء الشعب ولم تجب إلاّ العام 1780 فعرفت باسم البزرية أو الطرح[35].

كذلك، فرضت أنواع أخرى من الضرائب على الموارد التي تؤمن بعض العائدات. فقبل أن تصبح هذه الموارد موضوع صراع بين الأعيان (شقيق الأمير بشير الأمير حسن وآل الخازن) (مال القبان) فرضت هذه الضرائب على المدن التي ازدهرت فيها التجارة، وأصبحت منذ العام 1750 نقطة التقاء التجارة بين جبل لبنان ومدن سوريا[36].

استناداً إلى هذه المعطيات، نرى أن على صعيد جباية الضرائب في

(33) فولني، المصدر السابق، ج2، ص 233 ـ 235.
(34) الدمشقي، ميخائيل، تاريخ حوادث الشام ولبنان، ص 61.
(35) كرامة، المصدر السابق، ص 157.
(36) المعلوف، عيسى اسكندر، تاريخ مدينة زحلة، ص 102.

المقاطعات تميّز القرن الثامن عشر بثوابت، وهي:

- ارتفاع قيمة الضرائب التي تُجبى محلياً.
- الصراع على السيطرة أدى إلى ارتفاع هائل في قيمة الالتزام.
- تَحوُّل الضرائب غير المحققة والإضافية تدريجياً الى ضرائب رسمية.
- محاولة فرض الضرائب الفردية بشكل منتظم.
- جباية الضريبة عدة مرات في السنة.

كل هذه الأمور أدت إلى إفقار السكان واضطراب الأحوال وإلى عجز مزمن في ميزانية الحكام الذين حاولوا التعويض منه بالمزيد من الجبايات العشوائية. جباية الضرائب لم تكن وحدها المسؤولة عن تردي حالة السكان، فالاقتصاد الريفي البدائي في المقاطعات اللبنانية من لبنان الأوسط كان دائماً عرضة للتقلبات الطبيعية من جفاف وبرد وأمراض تلحق بالمزروعات والناس.

على الصعيد المحلي

فلنرَ محلياً ما هي هذه الضرائب التي كانت تُجبى وما هي نسبتها الفعلية وتأثيرها على حياة الناس محلياً. هل لهذه الضرائب على صعيد الشعب الوطأة نفسها التي كانت لها على مستوى المقاطعات. ما هي نسبة تحمل الشعب لهذه الضرائب وإلى أي مدى أثرت على إيرادات المزارعين؟ فهذه الأمور كانت تتغير حسب السنوات وحسب المتغيرات السياسية التي تحدد في كل مرة ضرائب والتزامات جديدة. فإلى أي مدى تمكّن المزارعون من مواجهة هذه الأوضاع والمتطلبات؟ هل بالمزيد من الافتقار والتدهور الاقتصادي؟ هل بمدخراتهم أو بوسائل العيش الريفية المحلية الخاصة باقتصاد الاكتفاء الذاتي؟

نبدأ إذاً باستعراض الأموال التي كانت تجبى على الأراضي الزراعية من كل مزارع حسب إنتاجه الزراعي وحسب طبيعة كل إنتاج. سنستند في ذلك الى حسابات الشركاء في قرية الخنشارة في المتن التابعة لإقطاع الأمراء اللمعيين.

كل مزارع يدفع الضريبة التي تسمى حسب إنتاج أرضه. فالميري يسمى في هذه الحسابات مال توت أو مال كرم نجد أيضاً عبارة مال عريش. هنالك ضريبة محددة أيضاً كانت تفرض على الأراضي الصخرية التي تستغل لاستخراج حجارة البناء وتسمى مال قلعة. بعض المزراعين كانوا يدفعون قسماً من بذار وأموال مفروضة على الأراضي التي تنتج القمح والحبوب والقرنيات.

بالإضافة إلى هذه الجبايات الرسمية العائدة للأموال الأميرية هنالك ضرائب إضافية نجدها على كل السنوات. في بعض السنوات تمّت جباية الأموال عدة مرات. فالميري يجبى مضاعفاً ويسمى مالين أو يجبى قسم من قيمته ويسمى نصف مال أو ثلث مال إلى جانب المصادرات المالية التي تدعى البلص أو التي حاول فرضها الأمير يوسف وهي البذرية.

أما الضريبة الشخصية، ضريبة الجزية نجدها في الحسابات تحت اسم الجالية وهي محصورة ببعض الشركاء الذين يحصلون على ثلث الغلة. أما الشركاء الدائمون الذين يعملون مع الدير على أساس عقود تشمل نصف الغلة، فهم مُعفَون من دفع هذه الضريبة، كما حدد ذلك أحد أمراء آل أبي اللمع بوثيقة تعفي الدير والعاملين معه من ضريبة الجالية.

لدينا في ما يلي نموذج لتطور الجباية من العام 1774 إلى العام 1791 فاستناداً إلى حسابات الشركاء، نرى أنه:

- من السنة 1774 إلى 1776 تمت جباية ضريبة الميري بشكل عادي على أشجار التوت وعلى الكروم والأراضي السليخ والأراضي الصخرية التي تُستخرج منها الحجارة.
- في السنة 1777 تمت جباية الميري بشكل عادي بالإضافة إلى جباية ضريبة إضافية تساوي ثلثي الميري.
- سنة 1779 جباية ضريبة الميري بشكل عادي على الإنتاج.

- سنة 1780 جباية ضريبة الميري بشكل عادي على الإنتاج، بالإضافة إلى جباية ضريبة على بذر دودة القز سمّيت مال بذر أو بذرية.
- سنة 1785 جباية ضريبة الميري بشكل عادي.
- سنة 1786 جباية ضريبة الميري مرتين ونصفاً، حيث سجلت الحسابات مالين ونصفاً.
- سنة 1787 جباية ضريبة الميري العادية، بالإضافة إلى نصف قيمة الميري حيث سجلت الحسابات نصف مال.
- سنة 1788 جباية ضريبة الميري العادية، بالإضافة إلى ثلث قيمة الميري العادية.
- سنة 1789 جباية ضريبة الميري، بالإضافة إلى ثلث قيمة الميري ومصادرة سُمّيَت البلص.
- سنة 1791 جباية ضريبة الميري، بالإضافة إلى مصادرة البلص(37).

هنا يجب أن نتساءل كيف كانت هذه الضرائب تتوزع على الشركاء وكيف كان الدير يحدد لكل شريك القيمة التي يجب أن يدفعها وبأية نسبة، ويبدو من هذه الحسابات أن هنالك تفاوتاً بين الشركاء في دفع الضرائب، فحسابات بعض الشركاء لا تسجل أية ضريبة على أي نوع من الإنتاج خلال القرن الثامن عشر. يتراوح عدد هؤلاء المُعْفَيْن من ثلاثة إلى خمسة شركاء كل سنة ووضعهم مختلف عن باقي الشركاء لأنهم لا يحصلون إلا على ربع أو ثلث الغلة. وهم لا يدفعون أية ضريبة، لأن في عقودهم مع الدير لم يدفعوا في الأساس أي تأمين أو أي مبلغ يشكل جزءاً من قيمة الإنتاج. وتحدد عقودهم بشكل استثنائي أنهم يدفعون الجالية أي الضريبة التي يدفعها المسيحيون على أنفسهم للدولة العثمانية. وهذه الجالية المسجلة في حسابات شركاء الثلث والربع غير واردة في حسابات

(37) دفتر حسابات شركاء دير مار يوحنا الخنشارة.

باقي الشركاء، شركاء النصف، المعفين من دفع الجالية بواجب حجة صادرة عن الأمراء تعفي الدير ومن يعمل معه من الجالية[38]. فهؤلاء الشركاء الذين أُعفوا من الجالية يدفعون ضريبة الميري على أنواعها. بينما المُعْفَوْن من الميري يخضعون أيضاً للضرائب الإضافية والمصادرات كالبلص.

إلى جانب التفاوت في توزيع الضرائب على الشركاء، نلاحظ تفاوتاً في توزيع الضريبة أيضاً بين الدير والشركاء. وهذا التفاوت يأتي بشكل واضح لمصلحة الشركاء؛ فالعقود بين الشركاء والدير تؤكد أن الشريك الذي يدفع ثمن ربع الغلة يصبح له ربع الشلش ويدفع ربع المال المترتب على الإنتاج من ورق التوت. أما الكروم، فالشريك الذي يدفع ثمن نصف غلتها يصبح له نصف الشلش ويدفع نصف المال المترتب على إنتاج الكرم. أما شركاء الثلث أو/الربع فلا يدفعون شيئاً من مال الميري. وهذا يعني أن الدير كان يدفع ثلاثة أرباع الميري على إنتاج التوت ونصف الميري على الكروم[39]. فكميات الانتاج المسجلة في تقدير إنتاج العودة في عقد المشاركة تتناسب مع قيمة الضريبة على كل حمل ورق 10 بارات[40]، مع توزيع نسبة الضريبة بين الدير والشريك، أي أن الدير يدفع ثلاثة أرباع الضريبة، والشريك يدفع ربعها بالنسبة إلى التوت ونصفها للكرم.

استناداً إلى هذه الأرقام الواردة في حسابات الشركاء نتمكّن من تقدير كمية الإنتاج أو عدد أشجار التوت المزروعة في أراضي الدير وعدد الكروم المستثمرة بواسطة نظام المشاركة. ونستنتج أنه رغم ارتفاع قيمة الضريبة على التوت، نرى أن معظم الأراضي كانت مزروعة بالكروم، وأن إيرادات هذه الكروم كانت تعوّض على الدير من الخسارة التي تلحق به من جراء انخفاض مواسم الحرير. هذا ما جرى حسب حاشية كتبت في حساب آخر سنة 1790[41].

هذا الأمر يتناقض مع شهادة الرحّالة فولني عن النبيذ المصنوع في الدير، فرغم

(38) الحجج العقارية في دير مار يوحنا الخنشارة.

(39) دفتر حسابات شركاء الدير نفسه، ص 2 ـ 3.

(40) حتوني، الخوري منصور، المصدر السابق، ص 183.

(41) دفتر حسابات الشركاء، ج 1، ص 121.

جودة وشهرة هذا النبيذ يقول فولني إنه كان يُستهلك محلياً أو يوزع هدايا على زائري الدير والمحسنين اليه[42]. فإذا كانت الحال كذلك كيف يتمكن الدير من الاستعانة بإيرادات هذا المنتوج من النبيذ والدبس للتعويض من خسارة الدير؟

أما الضرائب الإضافية، فحصة الشريك تختلف أيضاً؛ فقد فرض الأمير يوسف في العام 1780 خمسة غروش على كل أوقية بذر لا يدفع الشريك سوى غرش ونصف منها ويدفع الدير ما تبقى. أما مصادرات البلص فنعلم من الراهب المؤرّخ روفائيل كرامة أن هذه المبالغ من المال التي فرضها الأمير بشير الثاني على الأديرة العام 1790 كانت تقسم بالتساوي بين الدير وشركائه[43]. على الرغم من أن توزيع الضريبة في الربع الأخير من القرن الثامن عشر كان نسبياً لمصلحة الفلاح، وعلى الرغم من أن القيمة الإجمالية لم تكن مرتفعة ولم تبلغ الأرقام التي وصلت اليها في القرن التاسع عشر، إلاّ أننا نرى هؤلاء الفلاحين من خلال الحسابات في حالة عجز دائم؛ فعامة ما تنتهي عملية توزيع الموسم بدين يسجل على الفلاح وينقل على حسابه من سنة إلى سنة. وفي حال تعذر على الشريك تسديد ديونه خلال بضع سنوات يتحول من شريك النصف إلى شريك الربع أو شريك الثلث في توزيع الغلة. وإذا تعذرت الأمور أكثر من ذلك، نرى الفلاح يبيع بعضاً من الممتلكات الخاصة به من أدوات زراعية، حيوانات أو قطعة أرض. إلا أننا إذا قارنا هذه الضريبة بالإيراد المالي الذي يوفره فقط موسم الحرير، نرى أن الضريبة في أصعب الأحوال لا تتعدى 25 إلى 30٪ من هذا الإيراد.

هذه الصورة القاتمة ليست بالضرورة هي السائدة بالنسبة إلى كل الفلاحين، خاصة أننا نرى بعض التفاوت في أوضاع المزارعين في ما بينهم ومع أصحاب الأراضي. فإذا استندنا إلى حسابات أخرى، نرى أن بعض المزارعين الشركاء كانوا أحسن وضعاً ويتصرفون بأراضٍ أوسع من المزارعين الملاكين.

ثم إن الحسابات التي تسجل كل مصاريف الفلاح لم تتّسع من حيث الإيراد

(42) فولني، المصدر السابق، ج1، ص 91 - 92.

(43) كرامة، روفائيل، المصدر السابق، ص 112.

سوى بتفاصيل المنتجات التي يتم تسويقها. فالحرير كان المادة الأساسية التي تربط جبل لبنان بتجارة السوق العالمية، وهو الوحيد من المنتجات الزراعية الذي خضع لقيود وحسابات دقيقة ومنتظمة. أما بقية الإنتاج الزراعي، فكان يسوَّق محلياً ويقسم عينياً ويُستهلك في القرى أو يباع في الأسواق في المناطق. فللفلاح إيرادات زراعية غير مسجلة، إلا أننا نعلم بوجودها من خلال تسجيلها بشكل طارىء في العقود. فالأراضي السليخ والكروم وأحراج الصنوبر والسنديان كانت أيضاً توفر موارد غذائية ومالية لا بأس بها. وللفلاحين في القرى مجالات عديدة للعمل اليدوي والزراعي تخوِّلهم الحصول على أجور يومية، موسمية تساعدهم على بلوغ الموسم الزراعي الأساسي الذي يوفِّر لهم الإيرادات المالية.

الأوضاع النقدية العثمانية والمقاطعات اللبنانية

أسامة شاهين

لم يكن للمقاطعات اللبنانية في القرن الثامن عشر نظام نقدي غير النظام النقدي العثماني، وذلك لارتباط مسألة ضرب أو صك العملة ووضعها بالتداول بقضية ممارسة السلطة والسيادة. فضرب النقد باسم السلطان أو الملك أو الأمير وقبول هذه النقود في التداول والاحتفاظ بها.. إشارة ومظهر من مظاهر ممارسة السلطة الشرعية، لسلطتها وسيادتها وقبول الشعب بهذه السلطة والسيادة.

والمقاطعات اللبنانية في القرن الثامن عشر وقبله منذ العام 1516 ولغاية العام 1918 ومهما تبدلت الأشكال التنظيمية والإدارية المحلية، التي كثيراً ما أوحت بما يشبه الاستقلال الداخلي، كانت هذه المقاطعات كالمدن الساحلية وككل المنطقة تخضع للسلطة العثمانية مباشرة أو مداورة. بدليل قبول التداول التجاري والدين والاستدانة وتكوين الادخارات، ودفع الضرائب بالنقود العثمانية.

فيما يلي سنعرض لواقع السلطة ولواقع المقاطعات في القرن الثامن عشر قبل دراسة الأوضاع النقدية أو النقود العثمانية المتداولة خلال الفترة المذكورة في المقاطعات اللبنانية كما في كامل أرجاء السلطنة، لتلازم الشأنين.

في السلطة

لم تتحقق السلطنة العثمانية كباقي الامبراطوريات، بحيث لم يكن المكون الأساس لها لا العرق ولا اللغة ولا الدين... بل ارتكزت على مدماكين هما السلطان والجيش وكان الدين الإسلامي أساساً سنداً للدولة والباعث على توسعها. إلا أن الدولة العثمانية بعد الانتصارات السريعة المتلاحقة التي جعلتها تغطي مساحات واسعة من أوروبا وآسيا وأفريقيا، بدأت عهد التراجع لطول الحدود وكبر المساحة وتعدد الأجناس والقوميات والأديان. وخصوصاً بعد النهضة الأوروبية، وتقدم الدول وظهور الأمبراطورية الروسية على مسرح الأحداث في الشرق وبدء الحروب مع العثمانيين على أساس إعتاق الرعايا المسيحيين من حكم السلطان ظاهراً، بينما المطلوب، حاجة الأمبراطورية الروسية لمنطقة القرم من أجل منفذ على البحر الأسود.

وابتدأ القرن الثامن عشر بجملة تراجعات على المستوى الأوروبي أمام النمسا وروسيا. فبعد تحرير المجر العام 1686 وبلاد الصرب والدخول الروسي إلى آزوف على البحر الأسود العام 1696، كانت معاهدة كارلوفيتش العام 1699 نقطة التحول التي خلخلت الأمبراطورية والتي كان من نتائجها تخلي السلطان مصطفى الثاني عن العرش العام 1703، وتتابعت الحروب مما أمّن للفرنسيين والإنكليز مجال لعب دور الوسيط وجعلهم يتدخلون أكثر فأكثر في شؤون الدولة.

وظهرت الأمبراطورية العثمانية في موقع المدافع المتراجع في نهاية القرن الثامن عشر. هذا التراجع شجّع الدبلوماسية الأوروبية لتلعب دوراً مهمًا في تاريخ السلطنة وفتح ملفات المنافسة والنزاعات بين الأوروبيين حول المسألة الشرقية، أي حول إرث الرجل المريض. حتى قيل إن الامبراطورية العثمانية لم تنهَر بنهاية القرن الثامن عشر ولم تتجزأ إنفاذاً لمخططات العام 1775 فيما بين كاترين الثانية أمبراطورة روسيا وجوزف الثاني الأمبراطور الألماني إلا بسبب المساعدات والمداخلات والتدخلات ولا سيما الفرنسية والانكليزية.

والتراجع أمام الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر، شجع حكام الولايات في

الشرق، مثل عبدالله باشا والي دمشق والجزّار والي صيدا وعلي بك في مصر للقيام بمحاولات تحرّر من السلطة المباشرة للسلطان لكن المحاولات لم تصل لحدود الانفصال، بدليل عدم محاولتهم ضرب النقود باسم سلطتهم المستجدة. وبقي السلطان يبسط سلطانه وسلطته وسيادته على كل الولايات في المشرق ومصر يساعده في ذلك فرنسا وانكلترا وكلّ في مجال وبالرغم من تضارب المصالح فيما بين الدولتين.

أما المقاطعات اللبنانية التي لم تعرف استقراراً سياسيًا منذ إعدام الأمير فخر الدين الثاني المعني العام 1635، فقد عرفت التدخل المباشر في شؤونها في القرن الثاني عشر... ابتدأ عهد الأمراء الشهابيين العام 1698 في بداية القرن الثامن عشر حينما اجتمع الأعيان والمشايخ في السمقانية (بين المختارة ودير القمر) وانتخبوا الأمير حيدر شهاب خلفاً لآخر أمير معني حاكماً على الجبل. وكان الأمير المنتخب في الثانية عشرة من عمره وعيّنوا له وصيًا الأمير بشير الأول، وفي العام 1706، استلم الأمير حيدر مهمّاته فعليًا بعد موت بشير، وفي العام 1711 كسر أعداءه من متنازعي السلطة في الجبل اللبناني في معركة عين دارة، وأعاد توزيع المقاطعات على أنصاره، فأعطى الشوف لآل جنبلاط، والمتن لآل أبي اللمع، وقسّم الغرب ما بين آل تلحوق وآل أرسلان، وكسروان لآل الخازن، وجبة المنيطرة لآل حمادة... وبعد الأمير حيدر، استطاع الأمير ملحم شهاب (1732 - 1754) بسط نفوذه على بيروت والبقاع بفضل علاقاته الجيدة يومها مع واليي دمشق وصيدا. ومن العام 1754 إلى العام 1770 مارس الأميران أحمد ومنصور الحكم معاً، ثم أُعلن الأمير يوسف في الباروك العام 1770 أميراً على الجبل ولغاية العام 1788 تاريخ استلام الأمير بشير الثاني. وبقي بشير الثاني اثنين وخمسين عاماً في الحكم ولغاية العام 1840 أجبر خلال تلك الفترة على ترك البلاد أربع مرات. وانتهى حكم الأمراء الشهابيين في العام 1841، وانتهى معهم حكم الأمراء «اللبنانيين» للجبل.

إلا أن أحداً من الأمراء طيلة القرن الثامن عشر، وقبله وبعده، لم يمارس سلطته كاملة. وبالطبع لم يكن لأي منهم نظام نقدي أو أية عملة أو نقود تضرب باسمه،

ذلك لكون السلطة الفعلية إنما كانت بأيدي العثمانيين، فالأمراء لم يكونوا بالنتيجة أكثر من وسطاء ما بين سكّان الجبل والولاة العثمانيين، حكام دمشق وصيدا وطرابلس. وعندما نتكّلم عن سلطة معينة أو نفوذ للأمراء على الجبل وأحياناً على بعض المدن الساحلية، لا يجب أن يظن أن ذلك بنتيجة انتزاعٍ للسلطة، أو أن هناك تضارباً مع ممارسة العثمانيين ممثلين بالولاة العثمانيين لسلطتهم ولتسلّطهم بل بالعكس.

فوجود أمير على الجبل كان يخدم أهداف السياسة العثمانية. منذ احتلال سوريا العام 1516 أبقى العثمانيون على بعض الأشكال التنظيمية المحلية التي كانت سائدة، في محاولة للوصول إلى تحقيق مراميهم من خلالها. فأعطوا لقب الأمير، وهو لقب رفيع يدل على مكانة مرموقة لحامله ولعائلته، ليكون حامل اللقب، على رأس الهرم المتكوّن من عائلات مقاطعجية، مهماتها جباية الضرائب الميري من المناطق، من المقاطعات، وتسليم الأموال بعد اقتطاع حصة منها إلى الأمير الذي يدفع منها المبالغ المترتبة عليه إلى الولاة العثمانيين من قبل السلطان. وكثيراً ما كان الولاة العثمانيون يتدخّلون مباشرة في الشؤون الداخلية التي كانت من مهام الأمير، مستفيدين من الحروب الصغيرة نتيجة المنافسة ما بين المقاطعجية، وما بين الأمراء. ففي القرن الثامن عشر تأمنت السيطرة الكاملة للجزّار على المقاطعات اللبنانية، وعلى بيروت. وخصوصاً بعد قصف بيروت العام 1772 ودعوة الأمير يوسف للجزّار لدخول المدينة للدفاع عنها، وبعد تسلّمه ولاية صيدا من والي دمشق العام 1773... ولأن السلطة العثمانية المطلقة، اتخذت منذ الاحتلال أشكالاً تنظيمية معيّنة أملتْها الظروف والأهداف لم يضر العثمانيين أن يكون للجبل أمير ما دام يؤمّن لهم مصالحهم في جباية الضرائب وتهيئة الفرق العسكرية.

في النظام النقدي العثماني

كان لا بد من التوقف أمام مسألة السلطة الشرعية في القرن الثامن عشر قبل دراسة النظام النقدي في تلك الفترة، التي تميّزت بالحروب المتواصلة،

والتراجع، وخسارة مساحات وموارد إذ إن هذا التراجع أثّر سلباً على النظام النقدي المبني على ضرب النقود المعدنية من الذهب ومن الفضة. فعرف القرن المذكور فوضى نقدية فظيعة تمثّلت بخفض وزن النقود وتخفيض العيار لتمكين السلطة من صك كميات أكبر من النقود لتغطية احتياجات الحروب والاحتياجات الناجمة عن العجز في ميزان التجارة مع أوروبا، بحيث كانت النقود الفضية والذهبية الجيّدة تستعمل لتمويل الاستيراد مما سبّب نقصاً كبيراً في كميات النقود المتداولة وأدى خصوصاً إلى اختفاء النقود الجيدة (أي ذات الوزن والعيار المقبولين) تاركة في التداول النقود الأقل جودة، علماً أنه لم يكن هناك أي نص قانوني ينظم مسألة ضرب النقود أو يأتي على شأن النظام النقدي. حتى إن الدارسين يعتبرون أن تنظيمات السلطان محمود الثاني الواردة في فرمان العام 1839 الذي وعد بموجبه السلطان، بتأمين الضمانات، التي تكفل للرعية الأمن الكامل، لتحقيق السلامة والشرف والثروة، هي أول إشارة واردة في نص قانون يأتي على ذكر تحقيق سلامة الثروة في إشارة إلى الفوضى النقدية التي كانت سائدة، بيد أن الإصلاحات الحقيقية تعود إلى مرحلة العامين 1830 و1844 في ظل السلطان عبد الحميد.

النقود العثمانية

ضرب العثمانيون الفضة في الأساس ومن ثم الذهب باسم السلطان. وكانت تجري عملية ضرب النقد في أماكن متعددة من السلطنة العثمانية التي غطّت قسماً واسعاً من أوروبا (الشرقية) وآسيا وأفريقيا. وتعدد أماكن صك النقد لا يمكن أن يفهم منه تعدد للنقود المتداولة. فكانت كل القطع النقدية متشابهة إلى حد كبير، لا يميزها عن مثيلاتها إلا مكان وتاريخ الضرب واسم السلطان الحاكم.

في القرن الثامن عشر، وابتداءً من السلطان أحمد الثالث (1703 - 1730) ولغاية آخر القرن، كانت تضرب النقود في أماكن من أوروبا وآسيا وأفريقيا. في أوروبا ضربت النقود في إستانبول ـ أي القسطنطينية ـ وكان يذكر على القطع

والتراجع، وخسارة مساحات وموارد إذ إن هذا التراجع أثّر سلباً على النظام النقدي المبني على ضرب النقود المعدنية من الذهب ومن الفضة. فعرف القرن المذكور فوضى نقدية فظيعة تمثّلت بخفض وزن النقود وتخفيض العيار لتمكين السلطة من صك كميات أكبر من النقود لتغطية احتياجات الحروب والاحتياجات الناجمة عن العجز في ميزان التجارة مع أوروبا، بحيث كانت النقود الفضية والذهبية الجيّدة تستعمل لتمويل الاستيراد مما سبّب نقصاً كبيراً في كميات النقود المتداولة وأدى خصوصاً إلى اختفاء النقود الجيدة (أي ذات الوزن والعيار المقبولين) تاركة في التداول النقود الأقل جودة، علماً أنه لم يكن هناك أي نص قانوني ينظم مسألة ضرب النقود أو يأتي على شأن النظام النقدي. حتى إن الدارسين يعتبرون أن تنظيمات السلطان محمود الثاني الواردة في فرمان العام 1839 الذي وعد بموجبه السلطان، بتأمين الضمانات، التي تكفل للرعية الأمن الكامل، لتحقيق السلامة والشرف والثروة، هي أول إشارة واردة في نص قانون يأتي على ذكر تحقيق سلامة الثروة في إشارة إلى الفوضى النقدية التي كانت سائدة، بيد أن الإصلاحات الحقيقية تعود إلى مرحلة العامين 1830 و1844 في ظل السلطان عبد الحميد.

النقود العثمانية

ضرب العثمانيون الفضة في الأساس ومن ثم الذهب باسم السلطان. وكانت تجري عملية ضرب النقد في أماكن متعددة من السلطنة العثمانية التي غطّت قسماً واسعاً من أوروبا (الشرقية) وآسيا وأفريقيا. وتعدد أماكن صك النقد لا يمكن أن يفهم منه تعدد للنقود المتداولة. فكانت كل القطع النقدية متشابهة إلى حد كبير، لا يميزها عن مثيلاتها إلا مكان وتاريخ الضرب واسم السلطان الحاكم.

في القرن الثامن عشر، وابتداءً من السلطان أحمد الثالث (1703 - 1730) ولغاية آخر القرن، كانت تضرب النقود في أماكن من أوروبا وآسيا وأفريقيا. في أوروبا ضربت النقود في إستانبول - أي القسطنطينية - وكان يذكر على القطع

الذهبية ضرب في إستانبول أو إسلامبول، وعلى الفضة ضرب في القسطنطينية (والمعلوم أن إستانبول هي نفسها القسطنطينية).

في آسيا ضربت النقود باسم السلطان في تفليس (حاليًا تدعى تبيليسي عاصمة جورجيا السوفياتية) ويرفان وكنجه وتبريز وديار بكر بشكل دائم كما في حلب وبغداد في ظل مصطفى الثالث فقط.

في أفريقيا صكت النقود في مصر وطرابلس وتونس والجزائر. وكان يشرف على عملية ضرب النقود في المقاطعات البعيدة باشا عثماني يدفع مقابل الالتزام مبلغاً سنويًا للسلطان.

في استانبول كانت تجري عملية ضرب النقود في قصر السلطان أو الباب العالي، إذ كان يجمع القصر كل الأشخاص والهيئات المكلفين القيام بأعمال لمساعدة السلطان في قيادة الجيش والشؤون العمرانية والإدارية وإصدار النقد، علماً أنه لم تكن للسلطنة أو للدولة مالية مستقلة عن خزانة السلطان وذلك حتى العام 1838 حين إنشاء محمود الثاني هيئة مالية مستقلة عن خزانة السلطان والتي أصبحت بعد عدة تغييرات تنظيمية (كوزارة المالية) تهتم بالضرائب والمصارفات ومراقبة الدين العام والاهتمام بقضايا النقد.

صك الفضة

لعبت الفضة دوراً كبيراً في التداول منذ تأسيس السلطنة ولغاية القرن التاسع عشر وتحديداً لغاية العام 1881، حين اعتمدت السلطنة القاعدة الذهبية فقط لإصدار النقد. ولم يكن يوجد أي نص قانوني رسمي قبل تنظيمات 1840 - 1844، يحدد النسبة لتحديد القيمة ما بين الفضة والذهب بشكل ثابت. فكان السلطان يحدّد قيمة النقود الذهبية بالنسبة للنقود الفضية وتحديداً بالنسبة للنقد الحسابي أو للوحدة الحسابية التي كانت أصلاً وحدة نقدية فعليّة فقدت قيمتها في التداول ولم تعد تستعمل إلا لتحديد قيمة النقود الفعلية.

نقول إن الأقجة ومن بعدها البارة لعبتا هذا الدور علماً أن الأقجة والبارة بقيتا

في التداول حتى آخر القرن الثامن عشر، بالنسبة للأقجة، ولبداية القرن التاسع عشر بالنسبة للبارة.

نقود القرن الثامن عشر: الأقجة ـ البـارة ـ القرش ـ الكيس

الأقجة

الأقجة كانت تعني القطعة الصغيرة البيضاء. وهي أول نقد ضربه العثمانيون منذ العام 1327 م وكان وزنها أصلاً 1,1 غرام عيار 90٪ وكانت الأقجة تساوي 8 ثم 16 منجيراً. والمنجير كان قطعة نقدية من النحاس سرعان ما خسرت كامل قيمتها.

طيلة القرن الثامن عشر حافظت الأقجة على الوزن الذي وصلت إليه بعد أن فقدت 75٪ من وزنها إذ وصلت إلى 275 غرام من الفضة عيار 50٪ تقريباً. أي كان وزن الفضة في الأقجة قد وصل إلى 0,137 غرام حتى أن التسمية لم تعد تنطبق على واقع حال الأقجة التي أخذت في التداول أسماء مثل المغشوش أو الأحمر أو الأحمر القاني أو القليل الاحمرار وذلك بسبب خفض الوزن والعيار.

البـارة

صك العثمانيون البارة منذ العام 1520، وهي قطعة نقدية من الفضة كانت تساوي أربع أقجات. وزنها الأساسي 1,289 غرام. استعملت البارة في التداول. وفي القرن الثامن عشر استعملت أيضاً كوحدة حسابية.

في العام 1686 كان قد وصل الوزن إلى 0,772 غرام من الفضة عيار 75٪، أي كان وزن الفضة في البارة 0,579، لكن الوزن والعيار أخذا بالانخفاض طيلة القرن الثامن عشر إذ إن السلطان، لدفع المستحقات ولتمويل الحروب المتواصلة، كان يحتفظ بالتسمية نفسها للنقد، إنما يعمد إلى تخفيف الوزن والعيار مما يؤمّن له مبالغ إضافية.

البارة في القرن الثامن عشر لم تعرف فقط انخفاضاً بالوزن من 0,583 غرام في ظل أحمد الثالث (1703 ـ 1730) إلى 0,324 غرام في ظل سليم الثالث في

نهاية القرن (1789 ـ 1807)، أي بتراجع في الوزن مقداره 44٪ بل وخصوصاً تراجعاً مخيفاً في العيار، بل إن وزن الفضة في البارة انخفض من 0,376 إلى 0,079 ما بين العامين 1698 و1788، أي تراجع أو انخفض وزن الفضة 79٪، من 0,689 غرام إلى 0,627 غرام من الفضة عيار 60٪ فيكون وزن الفضة 0,376 غرام في بداية العام، ومن العام 1730 إلى العام 1754، وفي ظل السلطان محمود وصل الوزن إلى 0,570 عيار 60٪، أي إلى 0,342 غرام من الفضة.

من العام 1757 إلى 1789 حدّد الوزن بـ 0,354 عيار 50٪ فيكون وزن الفضة 0,177 غرام، وفي العام 1789 في ظل السلطان سليم وصل الوزن إلى 0,225 غرام عيار 35٪ فيكون وزن الفضة في كل بارة 0,079 غرام.

الغرش العثماني

بفعل اتصال العثمانيين بغيرهم من الدول سواء عن طريق التجارة أو الحروب أخذوا عن هؤلاء بعضاً من تنظيماتهم ووسائل دفعهم النقدي. ولأن الأقجة والبارة كانتا قد فقدتا الكثير من القيمة، ولاحتياج العثمانيين لنقد ذي قيمة ضرب العثمانيون نقداً جديداً من الفضة في العام 1688 دعي «غرش» وهي قطعة نقدية على مثال النقود النمساوية في تلك الفترة Thaler Autrichien على أساس أن يساوي كل غرش أربعين بارة أو 160 (مئة وستين) أقجة.

في بداية القرن الثامن عشر راوح وزن الغرش ما بين 19,44 و25,92 غرام فضة، لكن الوزن ما لبث أن انخفض بنتيجة التغييرات التي طرأت على البارة وعلى الغرش نفسه حتى وصل الوزن في نهاية القرن في ظل سليم الثالث إلى 12,960 غراماً وحتى إلى 12,312 غراماً.

وكان للعثمانيين أيضاً خلال تلك الفترة نقود فضية أكبر وأصغر من الغرش تحدد قيمتها نسبة للبارة. وكل هذه النقود أو القطع الصغيرة بقيت في التداول لغاية أوائل القرن التاسع عشر.

نقود أصغر من الغرش	نقود أكبر من الغرش
بشلك أو 5 بارات	المشلك 60 بارة
أونليك 10 بارات	أكيليك 80 بارة
أون بشلك 15 بارة	يوزليك 100 بارة
يغرميليك 20 بارة	
زولوتا 30 بارة	

التغير الحقيقي أو تخفيض الوزن والعيار (Les Mutations réelles)

كما سبق ذكره كان يعمد السلطان (السلطة) لتلبية الاحتياجات إلى تعديل وزن النقود أو تعديل العيار أو الوزن والعيار والاحتفاظ بالتسمية الأصلية للقطعة النقدية، وهذا ما يعرف بالتغير الحقيقي Mutation réelle فكان الغرش غرشاً سواء وزنه 25,96 غراماً أو 12,30 غراماً من الفضة. والبارة هي البارة مع اختلاف الوزن والعيار، مما كان يسبب خسارة حقيقية للدائنين، إذ كان يتم دفع المستحقات سواء بالغرش أو بالبارة أو بالنقود الأخرى بغض النظر عن الوزن الحقيقي للنقود والذي كان يشكّل القيمة الحقيقية للنقود المعدنية. فعجّلت التغيرات في انهيار قيمة النقد العثماني وجعل التداول بالعملات الأوروبية أمراً واقعاً، لإيفاء الالتزامات في البدء وفي التداول ما بين الأفراد لاحقاً. وكان هذا التداول ممنوعاً بادىء الأمر وما لبث أن انتشر خصوصاً في المدن تعبيراً عن أمر واقع وإشارة لبدء الهيمنة الفعلية للقوى التجارية الأوروبية ولتراجع العثمانيين ولتراجع حركة الانتاج في أرجاء السلطنة... إضافة للتغيرات الحقيقية كانت تجري تغييرات تطال النسبة الأساسية فيه بين النقود الفضية. في الأساس كانت تساوي البارة 4 أقجات ويساوي الغرش 40 بارة ويفترض المحافظة على هذه النسبة في مجال الوزن. إلا أن هذه النسب لم تحترم في القرن الثامن عشر. وفيما يلي سنعرض لهذه التغيرات على أساس الوزن المعبّر عنه بـ «الحبة» وهو نسبة وزن معروف. كل حبة تساوي 0,0648 غرام وذلك لجعل ملاحظة التغير أسهل.

في ظل أحمد الثالث 1703 - 1730 كان متوسط وزن البارة 9 حبات والغرش

أساساً 40 بارة أي 360 حبة (افتراض) في حين كان الوزن 389 حبة.

في ظل مصطفى 1757 ـ 1773 أصبح متوسط وزن البارة 8,6 حبات وأصبح وزن الغرش 288 حبة بدلاً من 344 حبة، كأن الغرش كان يساوي 33,48 بارة بدلاً من 40.

مع عبد الحميد الأول 1773 ـ 1785 أصبح متوسط وزن البارة 8 حبات وأصبح وزن الغرش 274 حبة بدلاً من 320 أي كأن الغرش كان يساوي 34,25 بارة.

وفي ظل السلطان سليم الثالث 1789 ـ 1807 أصبحت البارة 5 حبات والغرش 190 حبة بدلاً من 200 أي كأن الغرش كان يساوي 38 بارة. مما يدل أنه لتأمين كمية معينة من النقود كانت كل التغيرات التي كانت تناسب السلطة جائزة مما عجل في انهيار قيمة النقود الفضية واستتبع ذلك تغييرات أخرى بنفس الاتجاه في القرن التاسع عشر مما جعل تنظيمات 1840 لا مناص منها.

الكيس

بالنسبة للمبالغ الكبيرة (لفرض الضرائب مثلاً) اصطلح منذ القرن السابع عشر على وحدة دعيت كيساً. كيس الرومي كان يوازي 50,000 أقجة والكيس المصري 60,000 أقجة أو 20,000 بارة وبعد ضرب الغرش أصبح الكيس يساوي 20,000 بارة أو 500 غرش قيمة محددة، فإن قلت ادفع مقدار كيس أي ادفع 500 غرش أو 20,000 بارة، فالوحدة الحسابية للنظام أو النقد الحسابي كانت الأقجة ثم البارة ثم الغرش في القرن التاسع عشر.

صك الذهب

النقود الذهبية العثمانية كانت على مثال النقود الأوروبية التي كانت في التداول خصوصاً في المدن، وأهمها في ذلك الزمان عملة البندقية «Le Ducat Vénitien» التي كانت تسمى بندوقي.

لعب البندوقي دوراً مهمًا في القرنين السابع عشر والثامن عشر بفضل جودته،

أي لثبات الوزن والعيار منذ العام 1526، إذ حافظ على وزن 3,494 غرامات من الذهب عيار 996 بالألف مما أعطاه قيمة كبيرة.

أما النقود العثمانية الذهبية فكانت تدعى «ألتون» وعرفت من قبل الدارسين باسم Sequin وضربت هذه النقود لأول مرة العام 1478 في ظل محمد الأول بعد دخول القسطنطينية. وأخذ الألتون مع الوقت تسميات متعددة؛ فبعد احتلال فارس دعيت شاهي وبعد سقوط مماليك مصر أشرفي أو أشرفي ألتون... وحافظ الألتون على نفس مواصفات البندوقي تقريباً ولم تجرِ عليه تعديلات مهمة لناحية الوزن والعيار وذلك حتى منتصف القرن السابع عشر إذ كان متوسط وزن الألتون 3,430 غرامات من الذهب.

نقود القرن الثامن عشر الذهبية

ألتون ـ طره لي زنجرلي وفندقلي ـ والزر محبوب.

طره لي ألتون أو طغرلي ألتون

في بداية القرن الثامن عشر في العام 1697 كان للعثمانيين نقد جديد من الذهب من فئة الألتون دعي استانبول ألتون أو طره لي لأن هذا الألتون كان يحمل إضافة للشعارات المعتادة الطرة أو خاتم السلطان أي توقيعه. وكان وزن الطره لي 3,542 غرامات عيار 917 بالألف، أي ما يعادل 3,24 غرامات من الذهب، في حين كان وزن البندوقي 3,484 غرامات مما جعل للبندوقي قيمة أكبر؛ فكان يساوي 120 بارة (من الفضة) في حين كان الألتون الطره لي يساوي 95 بارة.

زنجرلي ألتون

ضرب أحمد الثالث العام 1707 ألتوناً جديداً في بداية عهده دعي زنجرلي وكانت جودته أفضل نسبيًا من الطره لي، ففي حين كان الطره لي أصبح يساوي 100 بارة كان الزنجرلي يساوي 107 والبندوقي أي Ducat Vénitien 115 بارة.

وبقي العثمانيون يضربون الزنجرلي لغاية العام 1740، وبقي في التداول لحين اختفائه كليًا من التداول حوالى العام 1755.

فندقلي أو فندق ألتون

ضرب الفندق ألتون في ظل أحمد الثالث أيضاً، وكان وزنه 3,510 غرامات من الذهب عيار 968 بالألف، أي 3,39 غرامات من الذهب، ممّا جعله أفضل من الزنجرلي ومن الطره لي. وفي آخر عهد أحمد الثالث (1703 - 1730) كان يساوي الفندقلي 180 بارة. حملت النقود العثمانية من فئة الألتون ومهما اختلفت تسميتها: شاهي، اشرفش، أو جديد أو شريفي أو طره لي أو زنجرلي - ما عدا الفندقلي - على جهة، أحد شعاري العز والفخامة الممجّدين للسلطان صاحب السلطة ومالك الأرض والبحار سلطان السلاطين وملك الملوك في أوروبا وآسيا. والشعاران المصكوكان هما التاليان: «ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر» واستعمل هذا الشعار من العام 1478 إلى العام 1574، حين ضرب العثمانيون على النقد الشعار التالي: «سلطان البرين وخاقان البحرين سلطان بن السلطان». إذاً كان الألتون يحمل أحد هذه الشعارات على جهة وعلى الأخرى اسم السلطان (كذا) بن السلطان (كذا) مع مكان وتاريخ الضرب. وكان اسم السلطان يستتبع بلقب خان. أدخل محمود الثاني (1808 - 1839) في القرن التاسع عشر على النقد لقب غازي وشعار سلطان سلاطين زمان عدلي محمود.

بالنسبة للفندقلي أو للفندق ألتون - ضربت ابتداءً من العام 1703 - تميزت هذه النقود شكلاً عن ما سبقها من فئتها بأنها لم تكن تحمل أي شعار من الشعارين المذكورين أعلاه، بل كانت الطرة أو خاتم السلطان على جهة وعلى الأخرى مكان وتاريخ الضرب. (ترى هل يكون عدم استعمال أي شعار من شعاري الفخامة دليل تحسس السلطة لتراجعها في بداية القرن الثامن عشر؟).

الزر محبوب

في حين كان متوسط وزن الألتون 3,43 غرامات من الذهب، في ظل أحمد الثالث ضُرب نقد جديد، شكّل تجديداً مهمًا إذ كان وزن النقد الجديد 2,598

غرام من الذهب عيار 968 بالألف، وكان يدعى زر محبوب. وكان يحمل الزر محبوب على جهة الطرة مع مكان وتاريخ الضرب وعلى الأخرى الشعار «سلطان البرين وخاقان البحرين سلطان بن السلطان».

وتشكّلت فئة الزر محبوب من: الزر محبوب ومن نصف زر محبوب ووزنه 1,298 غرام وعرفه الأوروبيون تحت اسم Pataque Dahaby ومن ربع زر محبوب أو ربعية ووزنها 0,647 غرام من الذهب.

النقود الذهبية بالنسبة للفضة

قيمة النقود الذهبية أو سعرها بالنسبة للفضة ولعدم وجود أي نص رسمي قانوني لتحديد النسبة كانت تحدد بموجب إرادات سلطانية. ولما كانت قيمة النقود الفضية خلال القرن الثامن عشر قد انخفضت نتيجة تخفيض الوزن والعيار بشكل مستمر كانت قيمة النقود الذهبية في تحسن مستمر في مقابل كل تخفيض للنقود الفضية.

ارتفعت قيمة الزر محبوب خلال القرن المذكور من 110 بارة إلى 150 بارة في ظل عبد الحميد الأول (1774 ـ 1789) وإلى 260 بارة في أوائل القرن التاسع عشر.

وكان وصل الفندق ألتون في آخر عهد أحمد الثالث إلى 180 بارة، ثم إلى 200 بـارة في ظل عبد الحميد الأول، فإلى 360 بارة في أوائل القرن التاسع عشر.

أما البندوقي فكان يساوي 180 بارة تقريباً في العام 1730، فإلى 210 في ظل عبد الحميد، وصولاً إلى 400 بارة في ظل محمود الثاني في أول القرن التاسع عشر. والانخفاض الكبير في قيمة النقود الفضية والفوضى التي كانت تستتبع كل تخفيض كانا في أساس التنظيمات في الشأن النقدي التي أطلقها السلطان محمود الثاني، الذي تقلبت النقود، في أيامه بشكل مخيف، إذ لم يعد يقتصر التخفيض بشكل أساسي على النقود الفضية بل طال أيضاً الذهب. الزر محبوب

في أول عهد محمود الثاني كان وصل إلى 2,429 غرام وبعد اثنتين وثلاثين سنة من حكمه لم يعد يتجاوز الزر محبوب أكثر من 1,555 غرام حتى قيل إن محمود الثاني (1808 ـ 1839) عدّل الوزن والعيار فيما خص النقود الذهبية خمسة وثلاثين مرة. أمام هذه الفوضى النقدية التي كانت تترافق بارتفاع الأسعار يستتبعها تخفيضات جديدة في الوزن والعيار أطلق محمود الثاني التنظيمات في الشأن النقدي بموجب فرمان غولاني (تشرين الثاني 1839) الذي وعد بموجبه بالمحافظة على الثروة مع تأمين السلامة العامة. إلا أنه وجب انتظار تنظيمات العام 1844 لنجد أول نص مكتوب يضع النظام النقدي العثماني على قاعدة المعدنين الذهب والفضة رابطاً فيما بينهما حسب النسبة 1 إلى 15,0909. وجاءت الإصلاحات جذرية في الشأن النقدي بحيث منع التداول بالنقود القديمة وبالنقود الأوروبية. وكان السلطان عبد الحميد قد ضرب نقداً جديداً ابتداءً من العام 1840 جاعلاً من الليرة العثمانية التي تساوي 100 غرش أساساً للنظام الجديد ووزنها 7,216 غرامات من الذهب عيار 916 بالألف، والغرش يساوي 40 بارة نقداً فعليًا ضرب من الفضة وزنه 1,202 غرام عيار 830 بالألف. إلا أن هذه التغييرات لم تأتِ بالحلول المناسبة لعدم تبدّل الجو العام في المجال الاقتصادي والسياسي والتجاري ولتضخم الدين العام. وهنا أيضاً، وفي مجال الإصلاحات النقدية لا يخفى الأثر الأوروبي. ففرنسا عرفت قاعدة المعدنين الذهب والفضة منذ العام 1803، وكانت النسبة فيما بين المعدنين 1 إلى 15,15 وأصبحت هذه النسبة 15,03 ابتداءً من العام 1850 مع انخفاض قيمة الفضة عالميًا.

أسباب الفوضى النقدية في القرن الثامن عشر

نعود لإيجاز أسباب الفوضى النقدية التي تمثّلت بتخفيض وزن وعيار النقود العثمانية:

1 - محاولات لتأمين كميات من النقود لتمويل الحروب التي تواصلت طيلة القرن، والتي كان من نتائجها فقدان مساحات واسعة غنية بالفضة والذهب.

2 - تأمين الموارد الكافية لتسديد الدين العام في محاولات لتسديد الالتزامات بنقود خسرت من قيمتها الأصلية.

3 - محاولات لسد النقص في كميات النقود الموجودة في التداول جراء العجز في ميزان التجارة مع أوروبا. ففي ميدان التجارة لم يكن من مجال للمنافسة ما بين المنتجات الأوروبية وإمكانيات الإنتاج التي كانت قد تطورت في تلك الفترة وما بين إمكانيات إنتاج معطلة متخلّفة في كل أرجاء السلطنة وفي المقاطعات اللبنانية تحديداً.

إمكانيات إنتاج تعطّلت في المقاطعات اللبنانية كما في كل المناطق الداخلية لكون نظام الامتيازات الأجنبية **Capitulation** حدّ من انتقال الموارد الأولية والمنتجات فيما بين المناطق، إذ كان يجب دفع عدة ضرائب وعدة مرات حين الانتقال من منطقة إلى أخرى في الداخل، بينما كانت المنتوجات الأوروبية يدفع عليها مرة واحدة عند وصولها إلى أي مرفأ في السلطنة.

كما أن إمكانيات الإنتاج أو طرق الإنتاج لم تتطور ولم يستفد من التقدّم التقني الحاصل في أوروبا يومها إذ يتلازم التطور أو التقدم التقني مع التقدّم العلمي في أجواء منافسة تقنيات الآخرين. وطبيعي أن هذه الشروط لم تكن متوافرة في السلطنة العثمانية وخصوصاً في المقاطعات اللبنانية، وذلك لعدة أسباب دينية وسوسيولوجية وقومية لا مجال لتفصيلها.

إذاً، ولما كان باب الاستيراد هو الباب الوحيد الممكن لتأمين الاحتياجات، ولما لم يكن من مجال لموازنة التصدير مع الاستيراد كانت النقود العثمانية الجيّدة وزناً وعياراً تستعمل لتمويل التجارة الخارجية مما كان يسبب نزفاً مستمراً مما كان يضطر السلطة إلى ضرب نقود أقل جودة في كل مرة وزناً وعياراً.

4 - تعديل الوزن والعيار في كل مرة كان يشكل سبباً للتعديلات التي تليه، إذ في شؤون النقد والتمويل لا بد من موازنة انخفاض أو تخفيض القيمة بزيادة كميات النقود المتداولة.




441



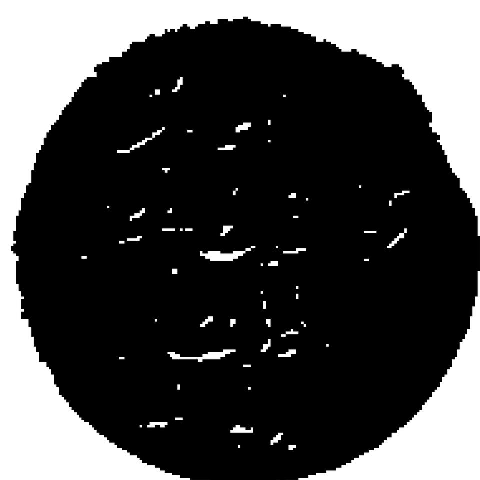


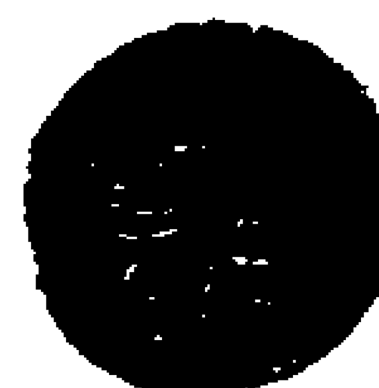
443 443



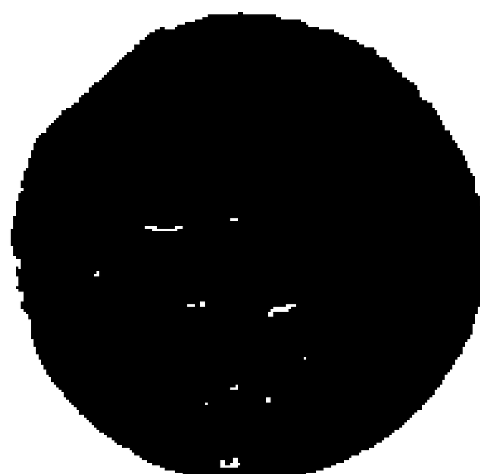
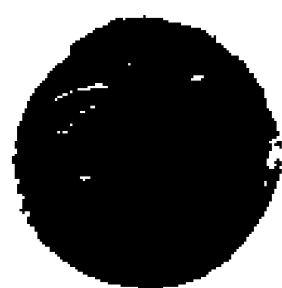


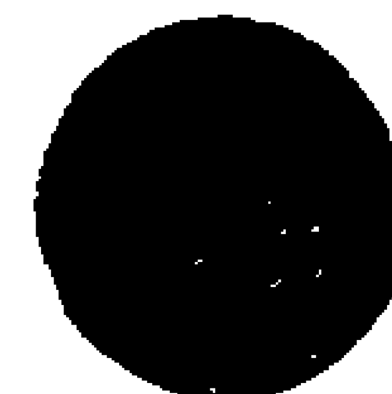
449 447 449



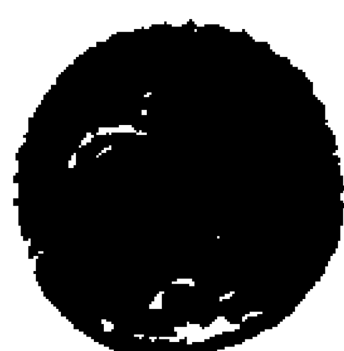
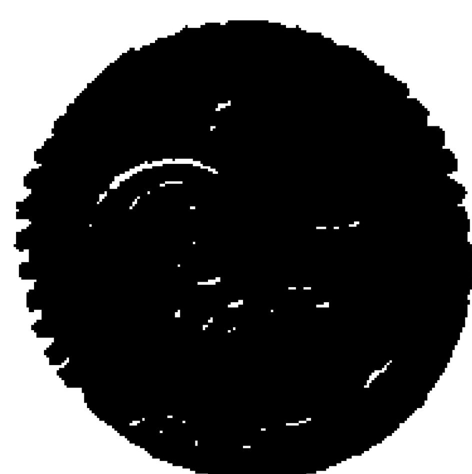
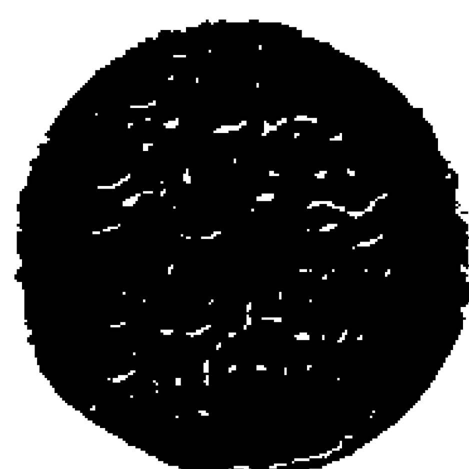
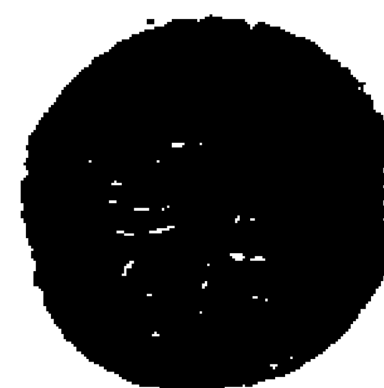
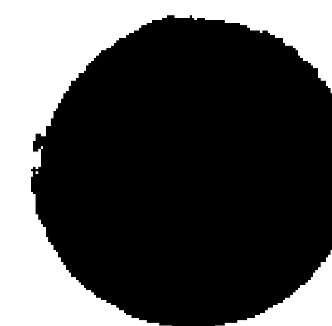



451

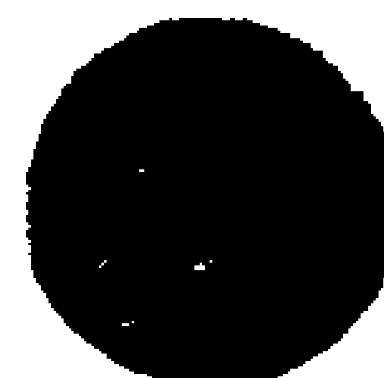
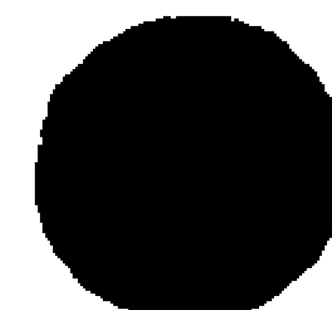





455 463 457



474 473 475 476 478

(441) piastre (argent)
Formule B tughra
سلطان البرين
وخاقان البحرين
السلطان ابن السلطان
ضرب في
قسطنطينية
١١١٥

(443) Zolota (Argent 30 paras)
formule B
السلطان
احمد بن محمد خان
دام ملكه ضرب في
قسطنطينية
١١١٥

(447) yigirmilik (argent)

(448) ombeshlik (argent)

(451) onlik (argent)
formule B. tughra ضرب في قسطنطينية
١١١٥

(455) Beshlik argent

(454) Para (argent)
tughra
ضرب في
قسطنطينية
١١١٥

(463) Akcheh (argent)
tughra
ضرب في
قسطنطينية

(473) Sequin or
tughra
ضرب في
اسلامبول
١١١٥

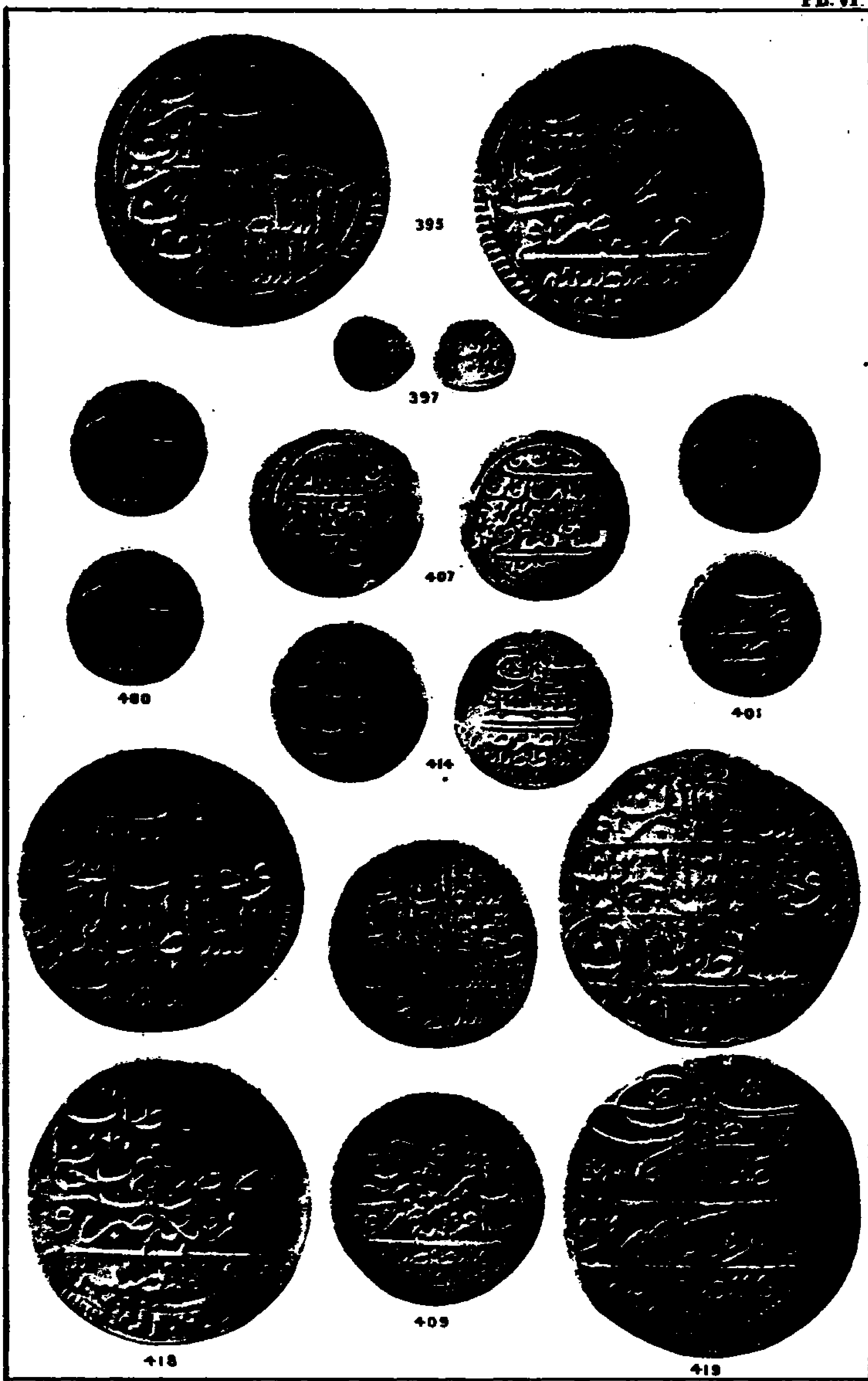
(474) ½ Sequin (or)

(475) Sequin Zer Mahboub
formule B
tughra
ضرب في
اسلامبول
١١٢٣

476 ½ Sequin ZM

(478) Para (argent)
tughra
ضرب في
اسلامبول
١١١٥

Ahmad III 1115 - 1143 (1703 - 1730)


PL. VI
395
397
407
400
401
414
409
418
419

(397) اقچه Akcheh

عز نصره سلطان
ضرب سليمان بن
قسطنطنية ابرهيم خان
١٠٩٩

(395) قرش نقره Piastre

سلطان سليمان سلطان البرين
بن ابرهيم خان وخاقان البحرين
دام ملكه ضرب في السلطان ابن
قسطنطنية السلطان
١٠٩٩ formule B

(400) نحاس cuivre

ضرب في tughra
قسطنطنية
١٠٩٩

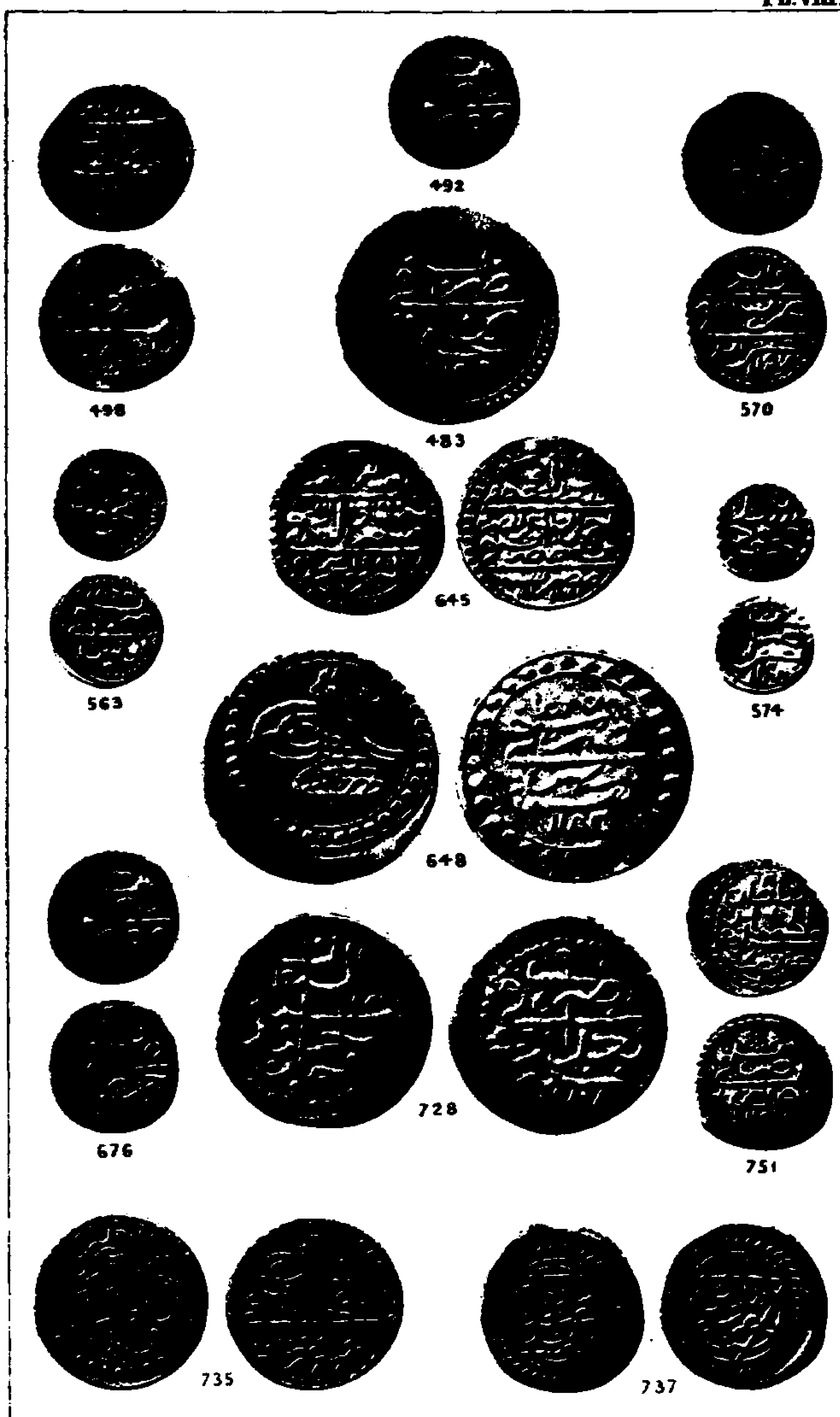
(407) التون ذهب Sequin

سلطان ضارب النضر
سليمان بن صاحب العز والنصر
خان ابرهيم في البر والبحر
عز نصره ضرب في formule A
تونس
١٠٩٩

(414) التون Sequin

tughra formule B
عز نصره ضرب في
قسطنطنية
١١٠٩

1099 - 1115 (1687 - 1703)


492
498
483
570
645
563
574
648
728
676
751
735
737

ن احمد الثالث الى عبد الحميد الاول

(498) ½ Sequin نصف الترن

(645) Sequi Zer Mahboub زر محبوب

(563) 2 paras ضرب تونس ١١٦٢

(574) ¼ Sequin ربعية

سلطان محمود - ضرب جزاير ١١٤٤

(648) Yigirmilik argent ٢٠ بارة

(676) Beshlik argent بشلك (٥ بارة)

(728) onlik argent اونلك ١٠ بارة

السلطان عبد الحميد خان
ضرب في بغداد ١١٨٧ السنة

(751) Beshlik بشلك

(737) cuivre نحاس

سلطان عبد الحميد
طرابلس ضرب ١١٨٨

1115 - 1203 (1703 -1789)

تجارة المدن الساحلية

بطرس لبكي

1 ـ بعض التطورات المؤثّرة على التجارة والنشاط الاقتصادي في القرن الثامن عشر

لدى وفاة آخر الأمراء المعنيين اختار الأعيان في العام 1697 آل شهاب لخلافة المعنيين في حكم الجبل. وقاد الشهابيون زعماء الحزب القيسي الصراع ضد الحزب اليمني الذي انتهى بهزيمة الأخير في عين دارة سنة 1711. لكن النزاعات بين الأمراء، التي كان يغذيها الباب العالي بمساندة مختلف الحزبيات، مزّقت البلاد التي لم تعرف الأستقرار النسبي إلا بين العامين 1732 و1760 أثناء حكم الأمير حيدر شهاب.

وبين العام 1762 والعام 1766 قاد أمراء الشهابيين نزاعاً عنيفاً ضد الحماديين في شمالي الجبل (من جبيل حتى عكار)، ونشب نزاع في الوقت نفسه بين الأمير أحمد شهاب والأمير منصور شهاب.

وبين العام 1768 والعام 1775 تمرّد الشيخ ظاهر العمر وانطلق من شمالي فلسطين واحتل جزءاً كبيراً من جبل لبنان ولم يسحق تمرده إلا في العام 1775[1]. كما عرف القرن الثامن عشر تطورات مهمّة جدًّا على صعيد أوضاع الطوائف اللبنانية الجغرافية والسياسية والاجتماعية والديمغرافية: فبعد معركة

(1) بول نجيم، ص 120 - 125.

عين دارة هجر قسم من الدروز اليمنيين إلى حوران، كما تسارعت هجرة الشيعة في جبل لبنان إلى البقاع بعد هزائم الحماديين في الثلث الأخير من القرن، وكذلك هجرة الشيعة من منطقة جزين إلى جبل عامل نتيجة هزائم أعيان الشيعة أمام الشهابيين والجنبلاطيين. كذلك انشقت طائفة الروم الارثوذكس وتمركز قسم من الذين انضموا إلى الكثلكة في ساحل كسروان وأعالي المتن ومنطقتي صيدا وصور، كما عرف الموارنة امتداداً جغرافيًا وتحديثاً ثقافيًا كرّسه وسرّعه المجمع اللبناني في اللويزة العام 1736. أما السّنّة فقد استلمت إحدى عائلاتهم: «الشهابية»، السلطة في الجبل في أول القرن الثامن عشر وبدأ استقرار الأرمن والسريان بفروعهم الكاثوليكية في جبل لبنان.

وفي العام 1772 فرض والٍ عثماني جديد وطموح (بوسني الأصل)، نفسه، على صيدا وقد لقب بأحمد باشا الجزار. فاحتل مدينة بيروت وسلخها عن سيطرة الأمراء الشهابيين وجعل مركز ولايته في مدينة عكا. وطرد التجار الأوروبيين من صيدا وجذبهم إلى مدينة عكا حيث أنشأ تحصينات لافتة للنظر. وكان يأمل من هذا العمل أن يحوّل التجارة الأوروبية إلى عكا. وقد نجح جزئيًا في ذلك. من جهة أخرى، كان الجزار يهاجم المقاطعات كل سنة لتحصيل الضرائب. فتنهب جيوشه القرى وتقطع الكروم وأشجار التوت (وهي الثروة الرئيسية في الجبل). وكان الأمراء يدفعون له ضرائب باهظة مستنزفين الفلاحين أكثر فأكثر(2).

من جهة أخرى، حمل فقدان العملة الباشوات على استيفاء جزء من الضرائب بكميات من الحرير. وقد انتهزوا هذه الفرصة ليحصلوا على الحرير بأسعار بخسة ليبيعوه فيما بعد إلى التجّار الأوروبيين بأسعار مرتفعة. وقد أدّى هذا التصرف بالإضافة إلى نمو انتاج الحرير في فرنسا إلى تعطيل صادرات الحرير إلى مدينة مرسيليا(3). وكان إنتاج الحرير نفسه قد تعرّض إلى التعطيل فتدنّت نوعيته بسبب

(2) بول نجيم، ص 120 ـ 126.
(3) دي كوسو، ص 58 ـ 59.

عدم تجديد الزراعات لأن مجرد القيام بأعمال الزراعة والبناء كان يشكل برهاناً على امتلاك الأموال ويعرض أصحابه إلى ابتزاز الباشوات وعملائهم. وساهم هذا الوضع في تراجع كل نشاط الزراعة.

أبدى «فولناي» لدى مروره في لبنان العام 1783 هذه الملاحظة: «إن سهل بيروت مفروش بأشجار التوت الفتية لأنه خاضع لإدارة «الدروز» (الأمراء الشهابيين) ويجدّد المزارعون الأشجار دون عقاب خلافاً للأشجار المغروسة في طرابلس (الخاضعة لحكم الباشوات). يقوم باشا عكا، أحمد الجزّار ببعض النشاط الاقتصادي: يكلف بعض المزارعين بزراعة الأراضي لحسابه الخاص ويشارك التجار والصناعيين ويقرض الفلاحين والتجار لقاء فائدة. وقد نظم، من جهة أخرى، احتكارات في المنطقة الساحلية، للقطن والصابون والمنتجات الأخرى»[4].

2 ـ الوضع الاقتصادي

بعد إلقاء هذه النظرة التاريخية الخاطفة على تلك الفترة نحلل الوضع الاقتصادي بين العام 1697 والعام 1832 للمناطق التي كوّنت لبنان لاحقاً مبتدئين بالوضع الاقتصادي القطاعي فالإقليمي، ونعالج أخيراً التجارة مع أوروبا وولايات السلطنة العثمانية.

2 ـ 1 ـ الوضع الاقتصادي قطاعيًا

2 ـ 1 ـ 2 ـ الزراعة

من الواضح بالنسبة للإنتاج الزراعي أن الحرير والقطن شكلا السلعتين الرئيسيتين المعدتين للتصدير في جبل لبنان وضواحي صيدا وطرابلس. وبالكاد كانت هذه الصادرات تغطي واردات الحبوب من حوران والبقاع وسهول فلسطين وواردات الزيت من فلسطين والرز من دمياط[5].

(4) فولني، ص 283، 287، 290، 376 ـ 379.

(5) وليم بولك، ص 75.

يبدو أن إنتاج القمح في جبل لبنان لم يعد يغطي كل الحاجات. عدا هذه المتوجات الثلاثة (الحرير والقطن والقمح) نشير إلى زراعة الشعير والذرة والسمسم والبطيخ في سهل صور وسهل البقاع، وإلى زراعة التبغ في هضاب جبل عامل (ومنطقتي صور والنبطية)(6) وإلى زراعة الكرمة في جبل لبنان والسهل الساحلي الوسطي(7) وإلى زراعة التفاح في الشوف الأعلى(8) والحمضيات في سهل طرابلس وسهل صيدا(9) وإلى زراعة الخضار في المناطق الجبلية والسهول الساحلية(10). وكانت تمارس تربية الماعز والجمال في المراعي الجماعية (المشاعات) في أراضي القرى العالية(11). وتأتي المواشي من سوريا الداخلية وكردستان إلى البقاع وتعبر منه إلى مراعي الجبل حيث كانت تباع للفلاحين(12). وزرع قصب السكر في منطقة بيروت وساحل كسروان. كان هذا الاقتصاد الزراعي متنوعاً كفاية بسبب اختلاف المناخات والارتفاعات عن سطح البحر، مما وفّر نسبة كبيرة من الاكتفاء الذاتي الغذائي. وهذا الاكتفاء قد تناقص في حقل الحبوب بسبب التوسع في الزراعات التصديرية. وقد كان هذا الاقتصاد الزراعي مرتكزاً جزئيًا على زراعات مكثفة في الجبل: جلول مروية جزئيًا، وفي السهل بساتين لزراعة الأشجار. ويجب أن نشير أخيراً إلى أن 10٪ من الأراضي فقط كان يخص المقاطعجيين (الأمراء والمشايخ والمقدمين والأعيان الآخرين) في جبل لبنان(13)، وإلى أن الملكية الصغيرة والوسطى كانت السائدة(14).

---

(6) فولني، ص 287، 300، 313.

(7) المصدر نفسه، ص 287 - 291 و297.

(8) المصدر نفسه، ص 291.

(9) المصدر نفسه، ص 282، 299.

(10) المصدر نفسه، ص 300؛ بولك، ص 79.

(11) بولك، ص 79.

(12) المصدر نفسه، ص 79.

(13) بولك، ص 75، 81؛ فولني ص 282، 299.

(14) فولني، ص 299.

2 ـ 1 ـ 2 ـ الصناعة والحرف

أما فيما خص الإنتاج الصناعي والحرفي، فيجب أن نميز بين الإنتاج المديني والإنتاج الريفي. كان جزء من الإنتاج المديني انتاجاً صناعيًا: ففي صيدا تصنيع للقطن والحرير[15]، وفي دير القمر الأقمشة المقصّبة وملابس أهالي الجبال[16]، وفي زحلة غزل القطن وفقاً للحاجات المحلية[17]. وتميزت طرابلس بإنتاج الصابون والزنانير (المصنوعة من الحرير)[18]. وكان الحرير يغزل في الريف بواسطة «حلالّين» متجوّلين كانوا غالباً مسيحيين من الساحل يتنقلون من قرية إلى قرية، يحلّون الشرانق ويحولونها إلى خيط ويقبضون أجرتهم بموجب اتفاق. هذا التنظيم لغزل الحرير كان ناتجاً جزئيًا عن رسوم العبور التي كانت تستوفى على الطرقات وأبواب المدن، وقد شجع على تسويق الحرير مباشرة في المدن بواسطة الفلاحين متخطين قدر الإمكان الوسطاء والتجار[19]. وكان الحرفي البيتي في القرى يكتفي بأدوات بسيطة وتقليدية لسد الحاجات اليومية[20]. وعلينا أن نشير أخيراً إلى صهر الحديد وصنع الأدوات منه في أعالي المتن (الشوير) انطلاقاً من منجم مرجبا[21]. في نهاية الفترة التي درسناها قدر عدد الأنوال بـ /1200/ نول منها 300 نول لإنتاج أقمشة الحرير والقطن المستخدمة محليًا، و300 نول للإنتاج المانوفاتوري ولإنتاج عباءات الصوف، و600 نول لحياكة القطن وصناعة القمصان[22].

نستنتج من هذا الوصف أن المنتجات الكمالية التي يمكن الاستغناء عنها بسهولة (البروكار وزنانير الحرير الخ...) كانت وحدها تصنع في المراكز

(15) بولك، ص 79.
(16) المصدر نفسه، ص 79.
(17) المصدر نفسه، ص 79.
(18) دي كوسو، ص 95؛ الحسني، ص 222.
(19) بولك، ص 78.
(20) المصدر نفسه، ص 79، 171.
(21) فولني، ص 291.
(22) بولك، ص 166.

المدينية (بيروت، دير القمر، طرابلس وزحلة) أما المنتجات الضرورية، فكانت تصنع محليًا في القرى.

2 ـ 1 ـ 3 ـ المال والنقد

من الضروري أن نبيّن في هذا المجال ظاهرة ندرة العملة المتداولة بالنسبة لحاجات النشاط الاقتصادي. لقد سبق لنا وأشرنا إلى أن الباشوات كانوا يستوفون جزءاً من الضرائب بكميات من الحرير بسبب هذه الظاهرة. يحاول الرحالة «فولني» تفسير هذه الظاهرة باستعمال القطع النقدية، خاصة المصنوعة من الذهب والفضة، زينة للنساء فيقول: «إن تأثير هذا الترف على التجارة هو في سحب مبالغ ضخمة من التداول وإبقائها ميتة»[23]. من الواضح أن هناك أسباباً أخرى لندرة العملة: وقف تدفق المعادن الثمينة من الأميركتين إلى أوروبا في القرن السابع عشر، والنقص النقدي في أوروبا في القرن الثامن عشر[24]، وعدم نمو العملة الائتمانية والورقية ومؤسسات التسليف في السلطنة العثمانية.

إن إحدى نتائج هذا النقص كان ارتفاع معدلات الفائدة الى مستويات تراوحت بين 30 و40 بالمئة[25]. وقد لعبت ندرة العملة وصعوبات الحصول على الاعتمادات المالية دور الكابح لنمو النشاط الحرفي والصناعي المديني[26]. يجب الإضافة إلى هذا السبب الضرائب الباهظة المفروضة على المواد الأولية التي كانت تصل إلى 50٪ من قيمتها[27]. والرسوم الجمركية التي فرضتها الإدارة العثمانية على المنتجات الصناعية العثمانية والتي كانت تتراوح بين 7 و10 بالمئة[28]. يتضح أن هذه الإجراءات الضريبية كانت لصالح الأوروبيين الذين،

---

(23) بولك، ص 384.

(24) ريشادو وشاير، ص 335 و343.

(25) الحسني، ص 221.

(26) المصدر نفسه، ص 221.

(27) المصدر نفسه، ص 221.

(28) المصدر نفسه، ص 152؛ فولني، ص 385.

فضلاً عن ذلك، كانوا يدفعون رسوماً جمركية بنسبة 3٪[29]، ويدفعونها مرة واحدة لدى دخول أحد مرافىء السلطنة، بينما كانت الرسوم الجمركية تقبض عدة مرات من رعايا السلطنة وذلك كلما انتقلوا من منطقة إلى أخرى[30].

2 ـ 2 ـ الوضع الاقتصادي إقليمياً

يمكننا جمع المعلومات المتوافرة لنا على الشكل التالي:

2 ـ 2 ـ 1 ـ مدينة طرابلس

قدّر عدد سكان طرابلس بحدود العام 1783 بين أربعة وخمسة آلاف نسمة. أنتجت طرابلس والمنطقة: الحرير، (الذي كان يتراجع)، والحمضيات والعنب والخمور والزيتون والصابون وزنانير الحرير التي شهرتها[31]. كانت تجارتها الخارجية في يد الفرنسيين الذين كانوا يملكون فيها العام 1748 أربعة مكاتب تجارية وقنصلية وكان الإنكليز ينافسونهم فيها.

كانت المنتجات الرئيسية التي تصدرها: الحرير والاسفنج والسجّاد والأقمشة والصوف والقطن. أما المنتجات الرئيسية التي تستوردها، فكانت الأقمشة والقرمز والسكر والبن[31]. وفي النصف الأول من القرن الثامن عشر، في العام 1737 كانت قيمة الصادرات من طرابلس أعلى من قيمة صادرات أي مدينة ساحلية: 937500 ليرة[32] مقابل 669869 ليرة لمدينة صيدا[33]. وفي نهاية القرن الثامن عشر كان مجموع صادرات صيدا (وعكا) /795000/ ليرة[34]. من المفيد أن نشير أيضاً إلى أن قيمة الواردات من فرنسا في العام 1783 إلى طرابلس واللاذقية كانت مقدرة بـ /400000/ ليرة[35] (الليرة المشار إليها في هذا النص هي الليرة

---

(29) الحسني، ص 385.

(30) المصدر نفسه، ص 152؛ فولني، ص 385.

(31) فولني، ص 282، 284؛ دي كوسو، ص 59؛ الحسني، ص 155 ـ 157، 215.

(32) فولني، ص 283.

(33) الحسني، ص 156.

(34) شارل رو، ص 195.

(35) فولني، ص 186.

الفرنسية وكانت سائدة في فرنسا قبل ثورة 1789.

2 ـ 2 ـ 2 ـ مدينة بيروت

كانت مدينة بيروت قليلة الأهمية حتى نهاية القرن الثامن عشر. كان عدد سكانها في العام 1783 مقدّراً بستة آلاف نسمة. وكان نشاطها مقتصراً على غزل الحرير والقطن وحياكتهما. وكانت أيضاً مركزاً لتجارة حرير الجبل والقطن وفيها سوق صيفية للحرير. وكانت بيروت تصدر الحرير إلى فرنسا ومصر ودمشق وتستورد الرز من مصر، والبن والفضة والتبغ من أوروبا، والقمح من البقاع وحوران[36]. وبلغ عدد سكان بيروت في العام 1808 سبعة آلاف نسمة، وكانت تعتبر ثالث مدينة في بر الشام، واحتلت مكان صيدا كمرفأ لمدينة دمشق. فكانت تمدها بالرز والبن والملح والكتان والحرير وقطع الذهب، وتتزود منها بالحرائر والموسلين والثمار المجففة[37]. في نهاية القرن لم تعد صيدا تصدر حريرها وكتانها مباشرة إلى قبرص، فأصبحت بضائعها تمر عبر بيروت[38].

نلاحظ وجود عجز متزايد في الميزان التجاري لمدينة بيروت في نهاية هذه الفترة. لكن خلال السنوات الأخيرة التي سبقت احتلال محمد علي توسع دور بيروت بصفتها أول مدينة على الساحل[39]. يبدو أن هذا ناتج عن أنه كان أسهل على التجار الأوروبيين أن يغادروها إلى الجبل هرباً من الابتزاز[40].

2 ـ 2 ـ 3 ـ جبل لبنان (من الضنية إلى جبل الريحان)

هذه المنطقة هي أساساً منطقة زراعية. فالزراعات الرئيسية فيها هي: التوت والقطن والكرمة والتفاح (إقليم التفاح والشوف الأعلى) والحبوب والزيتون وقصب السكر. وكانت الحرف القروية تكفي الجزء الأكبر من الحاجات[41].

---

(36) فولني، ص 290؛ بولك، ص 57، 79؛ شارل رو، ص 79.

(37) الحسني، ص 198.

(38) المصدر نفسه، ص 198 و216.

(39) بولك، ص 267.

(40) المصدر نفسه، ص 162.

(41) المصدر نفسه، ص 79؛ فولني، ص 281، 287، 297؛ الحسني، ص 154، 155، 157، 159.

تتألف هذه المنطقة من بلدات كبيرة: جبيل، 6000 نسمة ودير القمر، 1500 إلى 1800 نسمة[42]. وكان يصنع في هذه البلدة الأخيرة البروكار وملابس للجبليين[43]. كان شمالي جبل لبنان (الضنية، جبة بشري والزاوية والكورة والبترون وجبيل) تستقطبه طرابلس، وكانت المنطقة الوسطى منه (كسروان المتن وشمالي الشوف)، تستقطبها بيروت وكانت المنطقة الجنوبية (جنوبي الشوف وجزين وجبل الريحان) تستقطبها صيدا. كانت المنطقة كلها مندمجة في دورة التجارة الدولية بواسطة هذه المدن الثلاث. كتب شارل ـ رو يصف هذه الفترة (القرن الثامن عشر) فقال[44]: «كان الموارنة والدروز يبيعون مصانعنا منتجات حقولهم ويتزودون منا بالمنتجات الصناعية». ولاحظ الرحالة الفرنسي، «فولني»، في العام 1784:

«إن سكان لبنان (جبل لبنان) محظوظون لأنهم بمنأى من مضايقات الإدارة التركية ويقومون بنشاط اقتصادي لا مثيل له في أي بلد من بلدان المشرق. لقد استطاعوا بكدّهم أن يحوّلوا هذه الأرض الجبلية التي يعيشون عليها إلى أرض زراعية غنية، يجرّون مياه الأنهار في قنوات إلى التلال ويروونها ويحوّلون المنحدرات الجبلية إلى جلول مغروسة بالتوت والكرمة»[45].

2 ـ 2 ـ 4 ـ مدينة صيدا

كان عدد سكانها في العام 1783 يقارب الـ 5000 نسمة. وكان السهل الذي يحيط بها مغروساً بالتوت والحمضيات[46]. وكانت المنطقة الجبلية المحيطة بها مزروعة بالتوت وتنتج منطقة الشقيف التبغ[47]. صيدا، حتى نهاية القرن هي

---

(42) فولني، ص 285 و291.
(43) بولك، ص 79.
(44) شارل رو، ص 64.
(45) الحسني، ص 153.
(46) فولني، ص 299.
(47) المصدر نفسه، ص 291، 299؛ الحسني، ص 156.

المخزن الرئيسي لمدينة دمشق والداخل وأهم مرفأ في جنوبي بر الشام[48]. كان الفرنسيون عمليًا، الأوروبيين الوحيدين الذين سكنوها ونعموا بشبه احتكار تجاري فيها. فكان لهم فيها بحدود العام 1783 قنصل وخمسة إلى ستة مكاتب تجارية. حدّدت الحكومة الفرنسية عدد التجار الفرنسيين فيها واختفى منها المنافسون الانكليز والهولنديون كما في مدينة حلب[49]. أضيف إلى دور صيدا في التجارة والترانزيت وظيفة صناعية: لقد أصبحت صيدا المركز الساحلي الرئيسي لتصنيع القطن[50]. كانت الصادرات الرئيسية من صيدا القطن الخام أو المغزول (شكّل نصف الصادرات العام 1714)، والحرير من النوع الرديء (أكثر من ثلث الصادرات العام 1737)، والرماد والأرز وأقمشة الحرير والأقمشة من كل نوع (مصدرها مدينة دمشق)[51]. لكن يبدو أن أهمية صيدا التجارية قد هبطت طوال القرن الثامن عشر. وبالفعل، فقد تطورت الصادرات من صيدا إلى فرنسا على الشكل التالي، المبيَّن في الجدول الرقم 1[52]:

الجدول الرقم 1 : صادرات صيدا الى فرنسا خلال القرن الثامن عشر		
الفترة	حجم الصادرات بالليرات	المصدر
1714	2,388,000	صيدا
1715 الى 1760، المتوسط السنوي	1,850,000	صيدا وعكا
1787/1788/1789/، المتوسط السنوي	794,700	صيدا وعكا

(48) فولني، ص 299؛ شارل رو، ص 4.
(49) المصدر نفسه، ص 299؛ شارل رو، ص 9، 81.
(50) المصدر نفسه، ص 299.
(51) المصدر نفسه، ص 299؛ شارل رو، ص 8 و9.
(52) شارل رو، ص 8، 9، 195.

يبدو أن هذا الهبوط قد تَمّ لصالح مدينة بيروت التي أخذت مكان صيدا في العام 1808، كما ذكرنا سابقاً. ويبدو أن الميزان التجاري لمدينة صيدا مع فرنسا قد تطوّر نحو العجز في نهاية القرن الثامن عشر. نعرف أن واردات صيدا وعكا من فرنسا بلغت في العام 1783/ 2,000,000/ ليرة[53]، بينما بلغت صادرات هذين المرفأين إلى فرنسا/ 1,850,000/ ليرة خلال الفترة الممتدة من العام 1715 إلى العام 1760، و/794,700/ ليرة خلال الفترة الممتدة بين العامين 1787 و1789. ونحصل من خلال عملية حسابية بسيطة على حجم للصادرات يقارب /900,000/ ليرة للعام 1783، فيكون العجز التجاري لهذه السنة يقارب /1,100,000/ ليرة.

2 ـ 2 ـ 5 ـ جبل عامل

(محافظتا لبنان الجنوبي والنبطية الحاليتان باستثناء قضاء جزين ومنطقة صيدا الساحلية)

كانت هذه المنطقة الزراعية الصرفة تقريباً تنتج الشعير والذرة والسمسم والأرز في السهول الساحلية قرب صور وفي منخفض الحولة الداخلي، وتنتج منطقة التلال الوسطى التبغ الذي كان يصدّر جزئيًا إلى القسطنطينية[54]. تستقطب مدن صيدا وعكا ودمشق هذه المنطقة. أما بالنسبة لصور، فلم تكن سوى قرية صغيرة يتراوح عدد سكانها بين 500 و600 نسمة وتزرع الحبوب والقطن والخضار وتمارس صيد السمك[55]. كان يوجد فيها فقط وكيل للقنصل الفرنسي في صيدا.

2 ـ 2 ـ 6 ـ سهل البقاع

كان البقاع سهلاً زراعيًا غنيًا نسبيًا. وقد دمرته هزة أرضية وقعت في العام 1759 ومن بعدها الحروب المرتبطة بثورة ظاهر العمر. من المراكز الرئيسية فيه

(53) فولني، ص 386.

(54) المصدر نفسه، ص 287؛ الحسني، ص 158، 159.

(55) المصدر نفسه، ص 300.

مدينة بعلبك (عدد سكانها 1000 نسمة في العام 1757 و1200 نسمة في العام 1783) التي فرغت من سكانها خلال هذه الفترة. كان يزرع في المنطقة القطن والذرة والبطيخ. برزت مدينة زحلة مركزاً للعلاقات التجارية بين بعلبك ودمشق وبيروت وداخل جبل لبنان، ومركزاً حرفيًا لحياكة القطن الذي كان يأتيها من صفد ونابلس(56). أما قمح سهل البقاع فكان يصدر إلى جبل لبنان عبر بيروت وزحلة.

2 ـ 3 ـ التجارة البعيدة المدى

هنا ندرس تباعاً التجهيزات التقنية والركيزة الاجتماعية لهذه التجارة، ثم التجارة مع ولايات السلطنة العثمانية وأخيراً التجارة مع الدول الأوروبية.

2 ـ 3 ـ 1 ـ التجهيزات التقنية للتجارة

تتألف هذه التجهيزات من شبكتين:

ـ شبكة طرق بنيت عليها مجموعات من الخانات والفنادق والحصون تستخدمها القوافل للنقل البري بين المرافىء والداخل(57).

ـ شبكة نقل بحري: تتألف من مجموعة من المكاتب التجارية (شملت شبكة فرنسا في نهاية القرن السابع عشر مع السلطنة العثمانية 700 سفينة يعمل فيها ألفا بحّار، وأمّنت الخدمات لـ 78 مكتباً تجاريًا منها عشرون مكتباً في بر الشام)(58).

2 ـ 3 ـ 2 ـ الركيزة الاجتماعية لهذه التجارة

فرنسا التي مثّلت تجارتها أكثر من ثلثي التجارة الأوروبية مع السلطنة العثمانية كان لها المكاتب التجارية (5 إلى 6 في صيدا، 4 في طرابلس و6 في عكا)

(56) الحسني، 159؛ فولني، ص 291، 313؛ بولك، ص 79.

(57) بولك، ص 76.

(58) دي كوسو، ص 60؛ بولك، ص 72.

والقنصليات (واحدة في صيدا، واحدة في طرابلس وأخرى في عكا ووكيل قنصلي في صور).

خلف هذه الشبكة الفرنسية كانت تقف غرفة التجارة في مرسيليا: فهي التي نظّمت شبه الاحتكار التجاري مستندة إلى «مرسوم الاعتاق» وهي التي تراقب نوعية البضائع[59] وتقبض من كل تاجر يتعامل مع المشرق مبلغاً من المال يستخدم بمثابة كفالة «للأمانة بتعهداته وللحفاظ على سمعة الفرنسيين»[60]. من جهة أخرى، فقد حدّدت الحكومة الفرنسية عدد التجار المتعاملين مع المشرق[61]. وكان التجار يستوفون «مغارم نقدية» من السفن وتستخدم هذه المبالغ لرشوة السلطات المحلية ولدفع نفقات المكاتب التجارية الثانوية[62]. نظمت الحكومة الفرنسية هذه المكاتب في عهد «كولبير» وخلفائه. ورعت هذه التنظيمات المكاتب الفرنسية حتى تاريخ اندلاع الثورة الفرنسية التي ألغتها[63]. كانت تدعم هذه التجارة ديبلوماسية ناشطة مرتكزة على التحالف (مهما اضطرب أحياناً)، مع الباب العالي وعلى «نظام الامتيازات» الذي جدّده العام 1740 الملك لويس الخامس عشر والسلطان محمود الأول، فأصبح أكثر دقة وقدّم للتجار الفرنسيين ضمانات أوسع[64].

كان للدول الأوروبية الأخرى قناصلها ووكلاؤها في بر الشام (إنكلترا والبندقية بشكل خاص)[65]. تغلغلت شبكة المكاتب التجارية هذه إلى البلاد من خلال شبكة من السماسرة كانوا يطوفون في البلاد في المواسم لعقد صفقات الشراء[66]. لا شيء أفضل من وصف «فولني» لتوضيح تركيب هذه الشبكة

(59) بولك، ص 72.
(60) الحسني، 198.
(61) شارل رو، ص 9.
(62) المصدر نفسه، ص 15.
(63) المصدر نفسه، ص 1 - 4.
(64) ريشارد وشنابر، ص 345، 346.
(65) دو بونو وريشارد، ص 833.
(66) دي كوسو، ص 57.

التجارية وسير عملها في حدود العام 1783، يقول: «إن كل التجارة في بر الشام هي في أيدي الفرنجة واليونان (وهم عرب من طائفة الروم الأرثوذكس أو الروم الكاثوليك) والأرمن وقد كانت سابقاً في أيدي اليهود. لا يتعاطى المسلمون التجارة إلا نادراً... لأنهم يلاقون عراقيل تثيرها حكومتهم: يجد الباب العالي أن من الأربح أن يبيع إلى الأجانب حقوقهم وصناعتهم...».

خفضت بعض الدول الأوروبية التي كانت تتعامل مع الباب العالي الرسم الجمركي عن بضائعها الى 3٪، بينما كان الرعايا العثمانيون يدفعون رسماً قدره 10٪ لدى الاقتضاء و7٪ في حال المنة. من جهة أخرى، إذا دفع الفرنسيون الرسوم الجمركية في أحد المرافىء العثمانية فلا يكررون دفعها مرة ثانية في مرفأ آخر، أما الرعايا العثمانيون فقد كانوا مجبرين على دفعها مرة ثانية...

أخيراً، رأى الفرنسيون أنه من الأنسب لهم أن يستخدموا المسيحيين اللاتين كوكلاء، فحصلوا على حق إشراكهم في امتيازاتهم، وهكذا سحبوهم من سلطة الباشوات ومن الخضوع للعدالة التركية... «لا يمكن تجريدهم من ممتلكاتهم وإذا رفع أحدهم دعوى عليهم، فعليه أن يترافع عنها أمام القنصل الأوروبي. هل من العجب بعد هذا الإجحاف بحق المسلمين أن يتخلّوا عن التجارة لمنافسيهم...»[67].

يوضح هذا المقطع من «فولني» ظاهرتين طبعتا لفترة طويلة الاقتصاد والمجتمع في بلادنا:

أ - دور السلطة السياسية الواقعة تحت تأثير الدول الأوروبية التي كانت في فترة توسع في عدم تصنيع البلاد وعدم حماية الصناعة المحلية، بل التمييز الممارس ضد الإنتاج المحلي لصالح الإنتاج الأجنبي (رسوم جمركية منخفضة ووحيدة على واردات المنتجات الأوروبية ورسوم مرتفعة ومتعددة على المنتجات المحلية).

(67) فولني، ص 385.

ب - دور الأقليات الإثنية، (اليونان والفرنسيون والأرمن)، والدينية، (روم ملكيون ويهود)، في التجارة الخارجية والداخلية، التي ساهمت في أن تنشىء ضمن هذه الأقليات فئات اجتماعية غنية نسبيًا ومسيطرة على جزء كبير من الاقتصاد التجاري في المنطقة.

لنشر من جهة أخرى، إلى أن السيطرة الفرنسية على التجارة الخارجية في بر الشام ضعفت في نهاية القرن الثامن عشر بسبب الثورة الفرنسية وتوابعها[68]. وبالفعل، منذ نزول نابليون إلى مصر، اعتبرت العدالة العثمانية الفرنسيين المقيمين في المنطقة أعداءً وخونة، وسجن كل الذين لم يستطيعوا الهرب إلى الجبل ولم يستعيدوا حريتهم إلا بالتضحية بثروتهم[69]. استغلّ أحمد باشا الجزّار، والي عكا، قطع العلاقات الديبلوماسية بين فرنسا والباب العالي، فصادر ممتلكات التجار الفرنسيين وطردهم من الأراضي الواقعة تحت سلطته[70]. وعندما عاد السلام بين فرنسا والباب العالي كانت المكاتب الفرنسية القديمة مدمّرة ومبعثرة. واستفادتْ بعض المكاتب المحلية أو الأجنبية (غير الفرنسية) من غيابهم لتضع يدها على جزء من التجارة التي كان يسيطر عليها الفرنسيون. عاد بعض الفرنسيين بحياء وبعدد قليل وبرؤوس أموال ضئيلة. كانت حملة بونابرت إلى المشرق السبب المباشر لتدمير سيطرتهم التجارية[71].

يجب أن نشير أخيراً إلى أن مركزي دمشق وحلب كانا يشكلان نقطتي عبور بين المقاطعات اللبنانية وأوروبا من جهة، وأجزاء من السلطنة العثمانية وبلاد فارس والهند، من جهة أخرى.

2 ـ 3 ـ 3 ـ التجارة مع سائر ولايات السلطنة العثمانية ومن خلالها

نشير أولاً إلى أن التجارة الأوروبية ضعفت في نهاية الفترة، على الأرجح

(68) بولك، ص 78.
(69) المصدر نفسه، ص 73.
(70) المصدر نفسه، ص 72.
(71) المصدر نفسه، ص 73.

بسبب الحروب في أوروبا «والحصار القاري» (الذي ضربه نابليون على انكلترا) بينما بقيت التجارة مع آسيا مهمة جدًا. مدينة دمشق، التي كانت أكبر مدينة تجارية في بر الشام كانت تستورد من البضائع الآسيوية المارة بقوافل عبر بغداد ضعفي ما كانت تستورده من أوروبا في تلك الأثناء. وازدهرت التجارة أيضاً مع مدينة مكة وداخل بر الشام. فالقسم الأكبر من تجارة دمشق كان مع آسيا.

كان جزء من النقل مع مصر يتم بالطرق البحرية والجزء الآخر عبر القوافل البرية: كانت مصر تصدر إلينا الأرز المشحون من دمياط، فكان جزء منه مخصصاً للسوق المحلي، والجزء الآخر يمر عبره إلى داخل بر الشام[72]. وكنا نصدّر إلى مصر الحرير والتبغ[73].

وكانت هناك مبادلات تجارية مع فلسطين بالطرق البرّية والبحرية. فكانت هذه الأخيرة تصدر الحبوب والزيت والقطن[74]. كانت تتم مبادلات تجارية بالطرق البحرية مع قبرص التي كانت صيدا تصدر إليها الكتان والحرائر[75]. وكانت تتم أيضاً مبادلات تجارية بالطرق البحرية والبرية مع استانبول التي صدر إليها تبغ جبل عامل[76].

أخيراً، كانت المبادلات المهمة تتم مع دمشق وبر الشام وعبرهما: كان يصل إلى دمشق عبر بيروت، الأرز والبن والملح والكتان والقطع الذهبية والحرير كذلك. وتصدر دمشق إلى بيروت وعبرها الموسلين وأقمشة الحرير والثمار المجففة وأقمشة بلاد فارس والهند كذلك[77].

وكانت المراكز المدينية اللبنانية الأخرى تتاجر مع دمشق: كانت صيدا وصور تصدران إلى دمشق التبغ والحرير والتين المجفف والزيت، وتستوردان منها

---

(72) بولك، ص 75.
(73) المصدر نفسه، ص 85؛ فولني، ص 290.
(74) المصدر نفسه، ص 79.
(75) الحسني، ص 198.
(76) المصدر نفسه، ص 158.
(77) المصدر نفسه، ص 198.

الثمار المجففة والألبسة والتنباك. وكانت طرابلس تصدّر إلى دمشق زنانير الحرير، والحمضيات والاسفنج، والقطع الذهبية والفضية، وتستورد منها الألبسة والمنتجات الهندية والفارسية والمكية والبغدادية. وكان الجبل يصدّر إليها الحرير والتبغ والزيت، ويستورد منها الألبسة والمنتجات الآتية من بغداد ومكة وبلاد فارس والهند[78]. وكانت مختلف مناطق الجبل وطرابلس أيضاً تصدّر الحرير إلى حلب[79]. يجب أن نضيف إلى هذه التجارة مشتريات القمح أيضاً المخصصة بشكل رئيسي للجبل والتي تأتي من داخل بر الشام وكردستان مارة عبر البقاع[80]. استخدمت هذه الواردات من المواد الغذائية لسد العجز الغذائي في الجبل[81].

ينيرنا تحليل مقتضب لهذه التجارة عن بنيتها. ونميّز فعلاً دورين: أولاً، دور الترانزيت الذي كانت بيروت قد بدأت تلعبه بالنسبة للداخل لأنه عبر بيروت كانت تصل إلى بر الشام السلع الآتية من مصر (الأرز) أو من أوروبا (البن والقطع الذهبية)، وكانت دمشق تصدّر عبر بيروت إلى أوروبا وبعض ولايات السلطنة العثمانية، أقمشة الحرير والمنتجات الشرقية التي تنقلها القوافل من بغداد وبلاد فارس والهند ومكة. ثم كانت دمشق وحلب بنسبة أقل، تلعب دوراً هامًا بالنسبة لمختلف مناطق لبنان التي كانت تبيعها المنتجات الزراعية أو المنتجات النصف مصنعة: الحرير والتبغ والزيت والتين المجفف والحمضيات والاسفنج وتشتري منهما بشكل خاص، منتجات صناعية: الألبسة والأقمشة ومنتجات أخرى شامية أو مارة عبر دمشق وحلب. يبدو إذاً أن دمشق كانت تلعب دور القطب المديني المتطور أكثر من المدن اللبنانية، وهذا الوضع طبيعي نظراً لدورها التجاري والصناعي الذي كان مهمًا في تلك الأثناء، لأن حركة النقل مع أوروبا كانت أقل أهمية من حركة النقل مع آسيا. وقد أفادت من هذا الوضع مدن الداخل المرتبطة

---

(78) الحسني، ص 203 و204؛ بولك، ص 79.
(79) الحسني، ص 175؛ بولك، ص 79.
(80) بولك، ص 75 و76.
(81) المصدر نفسه، ص 80.

مباشرة بحركة نقل القوافل بالمقارنة مع المدن الساحلية المرتبطة بحركة النقل البحري. وقد انقلب هذا الوضع تماماً ابتداءً من القرن التاسع عشر.

2 ـ 3 ـ 4 ـ التجارة مع أوروبا

نتوقف أولاً على دور مختلف الدول الأوروبية في هذه التجارة ثم ندرس نوع المنتجات المتبادلة ونعالج بعدها تطور حجم هذه التجارة وتوازنها، وننهي البحث أخيراً مشيرين إلى نتائج هذه التجارة وتطورها.

2 ـ 3 ـ 4 ـ 1 ـ دور مختلف الدول الأوروبية

ظلّت فرنسا حتى بداية القرن التاسع عشر الدولة التي لها أكبر حجم من المبادلات التجارية مع بر الشام. ففي بداية القرن الثامن عشر وخلال حرب الخلافة في اسبانيا (قبل العام 1715) ضايقت السفن الإنكليزية الملاحة الفرنسية ونشاط المكاتب التجارية[82]. لكن فيما بعد، نهضت التجارة الفرنسية من جديد بسبب الصعوبات التي عانى منها الإنكليز والهولنديون لأن أقمشتهم (الإنتاج الرئيسي المصدّر إلى الشرق) كانت أغلى من الأقمشة الفرنسية. ودامت صعوباتهم حتى تمت مكننة صناعة النسيج (حدث ذلك في نهاية القرن الثامن عشر)[83]. أثناء ذلك الوقت، استفاد الفرنسيون من تنظيم تجاري فعال تدعمه الدولة، (نظام المكاتب التجارية، شبه احتكار مرسيليا الذي تدعمه غرفة التجارة فيها، إنشاء مصانع ملكية للأقمشة في اللانغودوك وإعطاء علاوات للصادرات)، ومن ديبلوماسية ناشطة (سياسة التفاهم مع الباب العالي، تجديد الامتيازات ودور القناصل)[84]. وحمل هذا أحد الكتاب الفرنسيين في بداية القرن العشرين على القول عن القرن الثامن عشر ما نصّه: «قادت مصالح الفرنسيين التجارية السياسية مع تركيا»[85]. يبدو أن فرنسا كانت حتى العام 1789 تسيطر سيطرة شبه كاملة

---

(82) شارل رو، ص 1 ـ 3.

(83) ريشارد وشنابر، ص 345.

(84) المصدر نفسه، ص 345 ـ 346.

(85) شارل رو، ص 4.

على تجارة بر الشام بواسطة مكاتبها التجارية العشرين الموزعة في المدن الرئيسية وكان في يدها أكثر من ثلثي التجارة الأوروبية مع بر الشام[86].

ألغي نظام المكاتب التجارية أثناء الثورة الفرنسية وضعفت السيطرة الفرنسية خاصة لدى قطع العلاقات الديبلوماسية بين فرنسا والسلطنة العثمانية لدى احتلال نابليون بونابرت لمصر. فاستغل الفرصة والي عكا، أحمد باشا الجزار لمصادرة ممتلكات التجار الفرنسيين وطردهم[87]. أفادت هذه الأحداث التجارة الإنكليزية التي سيطرت بسرعة[88].

أما فيما خص إنكلترا، فقد نجحت في بداية القرن الثامن عشر بمضايقة التجارة الفرنسية بواسطة أسطولها أثناء حرب الخلافة في اسبانيا. وبعد ذلك، أصبح دورها ثانويًا نظراً للصعوبات التي عانت منها صناعة الأقمشة فيها ولشبه احتكار مرسيليا. لكن في نهاية القرن الثامن عشر ساهمت عدة عوامل في مساعدة إنكلترا على أخذ حصة تزايدت أهميتها في تجارة المنطقة: الثورة الفرنسية وإلغاء النظام الملكي وتنظيم المكاتب التجارية، حملة بونابرت إلى مصر ونتائجها، وأخيراً مكننة صناعة النسيج في إطار الثورة الصناعية التي سمحت لأقمشتها ونسيجها بشكل عام أن تدخل إلى المنطقة بأسعار أفضل. يجب أن نضيف إلى كل هذه العوامل أن واقع الوجود الإنكليزي النهائي في الهند، ابتداءً من العام 1763، جعل المنطقة استراتيجية بالنسبة لإنكلترا التي أرسلت إليها أكثر فأكثر مسافرين وديبلوماسيين مما سهّل التجارة البريطانية[89]. يجب الإشارة إلى أن المنافسة الإنكليزية خلال القرن الثامن عشر هدّدت شبه الاحتكار الفرنسي في طرابلس[90].

لم يلعب الإيطاليون في تجارة المشرق خلال القرن الثامن عشر إلا دوراً

(86) بولك، ص 73؛ فولني، ص 345.
(87) شارل رو، ص 1 - 3؛ بولك، ص 72.
(88) بولك، ص 161.
(89) دو بونو، وريشارد، ص 833.
(90) شارل رو، ص 81.

صغيراً[91]. ورغم أن البندقية عززت أسطولها البحري في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر وفتحت قنصليات في المشرق، فقد بقيت في المرتبة الثالثة بالنسبة لمجموع مبيعات التجارة الأوروبية في المشرق وأتت بعد فرنسا وإنكلترا[92]، وبقيت المنافسة البندقية والجنوية للسيطرة الفرنسية في بر الشام ضئيلة جدًّا خاصة في المدن الجنوبية[93].

أما بالنسبة لهولندا، فقد استفادت في بداية القرن الثامن عشر من حرب الخلافة في اسبانيا والأزمة الاقتصادية الفرنسية لتنافس التجارة الفرنسية (خاصة الأقمشة)، لكن لدى استعادة هذه الأخيرة لعافيتها ضعفت التجارة الهولندية ضعفاً واضحاً[94].

2 ـ 3 ـ 4 ـ 2 ـ أنواع المنتجات المتبادلة

نملك معلومات كثيرة عن المنتجات المتبادلة مع فرنسا[95]: بالنسبة للمستوردات بقيت أقمشة اللانكودوك في رأس المنتجات المستوردة من فرنسا. كانت الحكومة الفرنسية تدعم هذه التجارة حتى العام 1757. وقد ضعفت هذه التجارة بعد العام 1784 ربما بسبب بداية المضاربة الإنكليزية. بموازاة الأقمشة كانت فرنسا تصدّر مجموعة من المنتجات الصناعية أو النصف المصنعة في فرنسا: النسيج (حرائر وأقمشة وقطنيات: والبزازة والورق والخزفيات والخرضوات والمعادن الخام والمشغولة (حديد مذوب، رصاص بشكل صفائح وقصدير) والصابون. وهناك مجموعة ثالثة من المنتجات تتألف من منتجات المستعمرات: القرمز والسكر والبن (أرخص من البن العربي الذي كان يمزج به وأقل نوعية منه)، بيعت هذه المنتجات بكميات متزايدة خلال القرن الثامن عشر.

---

(91) بولك، ص 72.

(92) دو بونو وريشارد، ص 833.

(93) شارل رو، ص 81.

(94) شارل رو، ص 81؛ ريشارد وشنابر، ص 345.

(95) ريشارد وشنابر، ص346؛ فولني، ص 385؛ شارل رو، ص5، 6، 8، 195؛ دي كوسو، ص59.

بالنسبة للصادرات يأتي القطن في رأس الصادرات في بداية القرن الثامن عشر: بلغت قيمة القطن المصدّر من صيدا في العام 1714 /1150000/ ليرة من أصل /2380000/ ليرة (قيمة كامل الصادرات). زادت صادرات القطن عشرة أضعاف بين العام 1700 والعام 1788، بالنسبة لمجموع التجارة الفرنسية مع المشرق. أما بخصوص صادرات المواد الأولية النسيجية، القطن والحرير، فكانت تمثل أكثر من نصف صادرات المشرق إلى فرنسا. كان يصدّر القطن منفوشاً أو بشكل خيوط ويصدّر الحرير من طرابلس (باب أول)، ومن صيدا (نوعية منخفضة)، لكن هذه الصادرات انخفضت نظراً لتزايد الإنتاج في فرنسا. وكان الصوف يصدّر من طرابلس.

وكانت المواد الأولية المحلية الأخرى المصدرة، العفص والأرز والرماد. أما المنتجات الصناعية المصدرة فكانت أقمشة طرابلس والخام. يجب الإضافة إلى صادرات المنتجات المحلية هذه صادرات منتجات الداخل التي تمر عبر مرافيء الساحل: حرير وأقمشة مختلفة من دمشق، وسجاد عجمي يمر عبر طرابلس وصوف ونحاس من خارج بر الشام.

بالنسبة لإنكلترا وهولندا كانت الأقمشة صادراتهما الرئيسية خلال هذه الفترة[96].

تفرض عدة ملاحظات نفسها بعد هذا العرض للمنتجات الرئيسية المتبادلة:

أ - إن مبادلات النسيج مطبوعة بالسيطرة المتزايدة لتقسيم العمل الدولي: تزوّد الدول الأوروبية (فرنسا في الرأس) المنطقة بالمنتجات الصناعية وتزود المنطقة بدورها (سوريا ولبنان وفلسطين) الدول الأوروبية ببعض المواد الأولية النسيجية، مما يعكس الطابع المتزايد لزراعة القطن الآحادية الذي زادت صادراته عشرة أضعاف خلال القرن الثامن عشر.

ب - تنوعت مستوردات المنتجات الصناعية (باستثناء النسيج): الورق

(96) ريشارد وشنابر، ص 345.

والخرضوات والمعادن والصابون بينما تتّجه المواد الأولية المصدّرة إلى الانحصار بسلعتين.

ج - تلعب التجارة الأوروبية ومنتجات مستعمراتها دوراً متزايداً في العلاقات مع المشرق: فزادت مبيعات التجار الأوروبيين من السكر والبن الأمريكيين إلى المشرق خلال الفترة.

د - حافظت المرافىء اللبنانية على دور نقطة العبور بين أوروبا والداخل العربي والشرقي بشكل عام.

هـ - إن غالبية المنتجات المستوردة من أوروبا هي منتجات كمالية مخصصة لاستهلاك الطبقات الميسورة (الأقمشة والخردوات والصابون والبن والبزازة الخ...).

2 ـ 3 ـ 4 ـ 3 ـ تطور حجم التجارة الخارجية مع أوروبا وتوازنها خلال الفترة

هنا أيضاً لا نملك أرقاماً دقيقة إلا عن التجارة مع فرنسا التي كانت تمثّل أكثر من ثلثي التجارة الخارجية مع سوريا قبل العام 1789.

لنلق أولاً نظرة على تطور التجارة الخارجية الفرنسية مع المشرق بشكل عام، ثم مع المرافىء الساحلية السورية واللبنانية بشكل خاص.

الجدول الرقم 2 ـ الحجم الإجمالي
(الواردات والصادرات لتجارة فرنسا مع السلطنة العثمانية)[97]

الفترة	الحجم السنوي بملايين الليرات
1715 ـ 1720	25 الى 30
1769 ـ 1763	25
1789	60
نهاية القرن الثامن عشر	74

(97) ريشارد وشناير،ص 346؛ دي كوسو، ص 60.

نلاحظ من الجدول الرقم ـ 2 ـ ارتفاعاً شبه متواصل لحجم تجارة فرنسا مع السلطنة العثمانية.

من جهة أخرى، يبين توزيع حركة نقل البضائع هذه بين الصادرات والواردات فائضاً لصالح السلطنة العثمانية إلى حين اندلاع الثورة الفرنسية[98] ونهاية القرن الثامن عشر، حيث كانت قيمة الصادرات العثمانية إلى فرنسا 38 مليون ليرة سنويًّا، بينما كانت قيمة واردات السلطنة من فرنسا 36 مليون ليرة سنوياً[99]، وهذا يعني فائضاً قدره مليونا ليرة في السنة لصالح السلطنة.

أما بخصوص التجارة الفرنسية مع مرافىء بر الشام، فقد رأينا كيف انخفضت صادرات صيدا وعكا باتجاه فرنسا من /2388000/ ليرة في السنة قبل العام 1714 إلى /1850000/ ليرة في السنة للفترة الممتدة بين العام 1715 إلى العام 1760، فإلى /794700/ ليرة في السنة للفترة الممتدة بين العام 1787 والعام 1789. يبدو لنا أن هذا الانخفاض في الصادرات إلى فرنسا بينما كانت الصادرات العثمانية ترتفع بشكل شبه متواصل، هو نتيجة لتردّي الوضع الاقتصادي في البلاد بسبب الحروب بين الأمراء وحروبهم ضد أعيان الشيعة في جبل عامل وثورة الشيخ ظاهر العمر وحملات الجزار ومغارم الباشوات الضريبية ومضايقاتهم.

ونلاحظ الوضع نفسه بالنسبة لطرابلس التي كانت تصدّر في منتصف القرن الثامن عشر بقيمة /937000/ ليرة، وأصبحت صادراتها في نهاية القرن لا تتعدى/641000/ ليرة. ولعل سبب هذا الانخفاض الدمار الحاصل في شمالي جبل لبنان الناجم عن حروب الشهابيين ضد الحماديين في النصف الثاني من القرن. نختصر هذا الوضع في الجدول الرقم 3 التالي:

(98) شارل رو، ص 194.

(99) ف. لافاليه، ص 406.

الجدول الرقم 3 ــ الصادرات الى فرنسا في القرن الثامن عشر		
الفترة	صادرات صيدا	صادرات طرابلس
قبل عام 1714	2,388,000	–
1715 - 1760	1,850,000	937,000 (عام 1737)
1787 - 1789	794,700	641,933

إذا درسنا توزيع هذه التجارة بين الواردات والصادرات، نرى أن المبادلات مع فرنسا سجّلت حتى تاريخ الثورة الفرنسية فائضاً تجاريًا لصالح بر الشام، كما يبيّن ذلك الجدول الرقم 4 التالي:

الجدول الرقم 4 ــ التجارة الفرنسية مع بر الشام قبل العام 1789 (بالليرات الفرنسية)			
	الواردات الفرنسية	الصادرات الفرنسية	الفائض لصالح بر الشام
كل المكاتب التجارية	5 إلى 6 ملايين	4 إلى 5 ملايين	مليون واحد
كل المكاتب التجارية ما عدا حلب	2,5 مليون	مليونان	نصف مليون

بالنسبة للمدن اللبنانية: نلاحظ أن تجارة طرابلس سجّلت حتى الثورة الفرنسية فائضاً مع فرنسا، لأننا رأينا أن صادرات طرابلس إلى فرنسا في العام 1783 فاضت عن واردات طرابلس واللاذقية بقيمة /240,000/ ليرة. أما صيدا

وعكا فكانتا تعانيان من عجز تجاري مع فرنسا: كانت قيمة الصادرات /900,000/ ليرة بينما كانت قيمة الواردات مليوني ليرة مما يعني عجزاً بقيمة /1,100,000/ ليرة.

وهكذا يكون عجز الميزان التجاري لمدن الساحل (عكا وصيدا وطرابلس) مع فرنسا /850,000/ ليرة تقريباً. لم يتحول هذا العجز إلى فائض بالنسبة لبر الشام إلا بفضل الفائض الواسع للاسكندرونة، (مرفأ حلب) وللرملة في فلسطين.

لدى مقارنة الفترة الممتدة من العام 1725 إلى العام 1727 مع الفترة التي سبقت مباشرة الثورة الفرنسية، نلاحظ أن تجارة لبنان مع أوروبا كانت أكثر عجزاً (أو أقل فائضاً) من تجارة سوريا الداخلية وسوريا الشمالية وفلسطين[100].

الخلاصة

لدى الانتهاء من هذين العرض والتحليل، يمكننا استخلاص المميزات الرئيسية التالية:

- ازدياد التجارة الفرنسية ـ العثمانية خلال القرن الثامن عشر وتناقص التجارة الخارجية مع بر الشام.

- فائض في الميزان التجاري لصالح السلطنة العثمانية حتى نهاية القرن الثامن عشر، وعجز في تجارة لبنان ابتداءً من القرن الثامن عشر وفي تجارة بر الشام في بداية القرن التاسع عشر.

- الاتجاه المتزايد لهذه التجارة لتصدير المواد الأولية أو النصف مصنعة والمنتجات الشرقية الكمالية إلى أوروبا واستيراد المنتجات الصناعية والاستعمارية من أوروبا وعبرها من أميركا.

- السيطرة الفرنسية شبه الاحتكارية على تجارة بر الشام حتى نهاية القرن الثامن عشر، والانتقال من بعدها إلى السيطرة الإنكليزية.

---

(100) بولك، ص 162.

ـ دور الأقطاب الوسيطة الذي لعبته المرافىء اللبنانية بين أوروبا والداخل العربي والشرقي: صيدا أولاً، ثم بيروت في نهاية القرن الثامن عشر بواسطة مدينة دمشق. استخدمت المرافىء اللبنانية لتصدير المواد الأولية (خاصة القطن) بالإضافة إلى المنتجات الصناعية من بر الشام وبلاد فارس والهند (الحرائر والموسلين والسجاد الخ..) إلى أوروبا، ولإدخال المنتجات الصناعية الأوروبية إلى بر الشام.

ـ المبادلات بين لبنان والمناطق الأخرى من السلطنة العثمانية كان لها وجهان: من جهة، تأمين المواد الأولية (الحرير والتبغ والزيت) للمصانع والمستهلكين في أكبر مدينتين في بر الشام: دمشق وحلب وفي مصر (التبغ والحرير)، وشراء المنتجات الصناعية، المحلية غالباً: الحرائر والموسلين الخ... التي تنتجها المصانع الدمشقية أو التي تأتي من بلاد فارس والهند. ومن جهة أخرى، شراء القمح والمواشي من بر الشام والأرز من مصر لسد حاجات الجبل الغذائية.

نذكر بمثابة خلاصة لهذه الفقرة المخصصة للفترة الممتدة طوال القرن الثامن عشر، المقطع الذي كتبه «فولني» في العام 1785 والذي يختتم به الفصل عن تجارة بر الشام[101]. نجد في هذا المقطع تفهماً ثاقباً لواقع المنطقة وللظاهرة التاريخية للتخلف. يقول «فولني»:

«إذا اعتبرنا الأمور بالنسبة للسلطنة العثمانية يمكننا أن نؤكد أن تجارتها مع أوروبا والهند هي مضرة بها أكثر مما هي مفيدة لها. وبالفعل، فالسلع التي تصدرها السلطنة هي جميعها مواد خام أو غير مشغولة وتحرم نفسها بهذا التصرف، من الفوائد التي تجنيها لو أوكلت لمواطنيها أمر تصنيعها. من جهة ثانية، فالبضائع التي تردها من أوروبا والهند هي بضائع محض كمالية. فهي لا تزيد إلا في ملذات الطبقات الميسورة ورجال الدولة ولا تنفع إلا في جعل الظروف الحياتية للمزارعين أكثر صعوبة. في ظل حكومة لا تحترم أبداً الملكية

(101) فولني، ص 386 ـ 387.

الخاصة ينتج عن الرغبة في زيادة الملذات، إثارة الجشع وتضاعف المضايقات. ولتأمين المزيد من الأقمشة والفرو والشارات الهندية يتوجب الحصول على المزيد من المال والقطن والحرير والمنهوبات».

ملاحظات

1 - يرجى الاطلاع على تفاصيل المراجع في القائمة المرفقة في آخر البحث.

2 - للمزيد من التفاصيل عن تجارة صيدا مع فرنسا في السنوات التالية:

1711/ 1712/ 1713/ 1714/ 1715/ 1723/ 1725/ 1726/ 1727/ 1728/ 1734/ 1735/ 1736/ 1737/ 1738/ 1739/ 1752/ 1776/ 1777/ 1778/ 1779/ 1780/ 1781/ 1782/ 1784.

وعن تجارة طرابلس مع فرنسا للسنوات التالي:

1785/ 1786/ 1787/ 1788/ 1789/ 1790/ 1791.

مراجع البحث

— ISMAIL Adel: «Le liban»
Documents Diplomatiques et Consulaires-Les sources française. Tome 1, 2, 3, 4... Editions des oeuvres politiques et historiques 1975-1976. Beyrouth.

— ABDEL, Nour Antoine: **«Introduciton a l'histoire urbaine de la Syrie Ottomane»**. Publications de l'Université Libanaise-Section des Etudes Historiques-XXV. Beyrouth-1982-Librairie Orientale.

— DUCOUSSO Gaston: **«L'Industrie de la Soie en Syrie et au Liban»**. Beyrouth-Imprimerie Catholique. Paris-Librairie Maritime et Coloniale. Augustin Challanel, éd. 1913.

— NOUJAIM Paul: **«La question du Liban-Etude d'histoire diplomatique et de droit international»**. Paris-Librairie Nouvelle de Droit et de Jurisprudence. Arthur Rousseau-1908.

— VOLNEY: **«Voyage en Egypte et en Syrie»**. Paris-Mouton et Co. La Haye-1959.

- الأمير علي عبد العزيز الحسني: «تاريخ سوريا الاقتصادي» - دمشق - 1342 هـ.

- انطوان عبد النور: «تجارة صيدا مع الغرب: من منتصف القرن السابع عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر» ـ منشورات الجامعة اللبنانية ـ قسم الدراسات التاريخية ـ الرقم 36 ـ بيروت 1987.

— CHARLES ROUX, François: **«Les Echelles de Syrie et de Palestine au XVIIIe siècle»**. Paris-Librairei Orientaliste Paul Geuthner-1928.

— DEBUNEAU, Jean et RICHARD, Jean: **«Sociétés et compagnies de commerce en Orient et dans l'Océan Indien»**. Paris-Armand Colin-1968. In Annales E.S.C.-N° 4 juillet- août 1968.

— POLK, William: **«Opening South Lebanon 1788-1840. A Study of the Impact of the West on the Middle East»**. Cambridge, Mas., Harvard University Press, 1963.

— RICHARDOT, Hubert et SCHNAPPER, Bernard: **«Histoire des faits économiques jusqu'à la fin du XVIII^e siècle»**. Paris, Dalloz, 1965.

الأزمة الاقتصادية
في أواخر القرن الثامن عشر

جان شرف

يواجه الباحث في الأزمة الاقتصادية في جبل لبنان في أواخر القرن الثامن عشر، بعض المسائل المنهجية التي لا بد من توضيحها لتحديد توجّهات البحث وضبط عوامل الأزمة ونتائجها. وتُختصر هذه المسائل بالنقاط الآتية:

أ - إن مقاربة الأزمة تختلف بين المؤرخ الاجتماعي ومؤرخ الاقتصاد[1]. فالأول يهتم «بالأزمات» التي تتحول إلى «ضائقة» اجتماعية نتيجة تقاطع العوامل السياسية والاقتصادية في أوضاع اجتماعية معينة. بينما يتناول الثاني «الأزمة» بذاتها وفق نظريات اقتصادية متعددة[2]. وبتعبير التأريخ الاجتماعي المعاصر إن «الكمّي» لا يبدو تاريخيًا إلا بقدر ما يعبر «نوعيًا» عن حالات اجتماعية معيّنة ومحدّدة. مما يعني أن «الأزمات لم تكن من وجهة التاريخ الاجتماعي، اقتصادية فحسب، إذ إنها ترتبط في حدوثها ونتائجها بوضعية اجتماعية تندرج في سياق الزمن الطويل».

ب - وفي سياق هذا الزمن التاريخي، تشكّل الأزمة الاقتصادية علامات فارقة أو

---

(1) BRAUDEL, F., «Pour une économie historique», en Ecrits sur l'histoire, Paris, 1969, pp. 123-133; BOUVIER, Jean, «L'économie-Les crises économiques», in Faire de l'histoire, T. II, Paris, 1974, pp. 25-50; CHAUNU, R., Histoire quantitative, histoire sérielle, Paris, 1978, pp. 139-155.

(2) ANDREANO, R. (Sous la direction) La nouvelle histoire économique, Exposés de méthodologie. Paris, 1977.

محطّة مميّزة في نمو المجتمع وتطور مؤسساته وطرق عيشه ووسائل إنتاجه. لذلك، فعوامل الأزمة الاقتصادية الظاهرة هي مؤشرات معبرة عن تململ في الوضعية الاجتماعية، أو عن تحرك ما يجب ضبطه من داخل هذه الوضعية.

ج - وارتباط ظاهر الأزمة الاقتصادية بداخل المجتمع يرفع البحث نحو المزيد من التعمّق وطرح التساؤلات حول أسباب الأزمة وعوامل تحوّلها إلى «ضائقة» اجتماعية، أو إلى أزمة في المجتمع. بمعنى أن الأزمة قد تفرض على المجتمع بحكم الظروف التاريخية فيتحمّل نتائجها الظرفية، أو أن الأزمة نتيجة تقاطع تلك الظروف مع تحولات بطيئة وصامتة قد توجّه تطور المجتمع نحو آفاق جديدة غير مألوفة.

د - ومثل هذا التوجه في البحث قد يجعل من الأزمة «حدثاً» يعبّر عن موقف من الماضي وإرادة التغيير في الحاضر والتطلع إلى المستقبل. وتخطّي ظاهر الأزمة بكل معطياتها «الكميّة» يصبح بالتالي، أمراً أساسيًا كولوج «المستوى الثالث» في التاريخ، أي «مستوى الذهنيات»[3] التي من خلالها تكتسب الأزمة دينامية تحدّد بنية تطورها وتفاعلاتها منذ بدايتها حتى تخطيها.

وبناءً على ما تقدم، فالمؤرخ الاجتماعي يتناول الأزمة أو «الأزمات» أولاً من خلال عناصرها الموضوعية: الحجم الاقتصادي أو المالي، العنصر الديمغرافي والقوى المسيطرة على الاقتصاد. كل ذلك في إطار تاريخي - جغرافي نحدّده في «السبع مقاطعات»[4] التي شكّلت بلاد الشوف في أواخر القرن الثامن عشر (1775 م - 1804 م)، وثانياً، عبر تفاعل هذه العناصر مع الأوضاع الاجتماعية، وما يؤدّي إليه هذا التفاعل من تطورات اقتصادية وسياسية ترسم مسيرة الأزمة منذ بدايتها حتى السيطرة عليها.

---

(3) CHAUNU, op. cit., p. 148 pt Histoire, Science sociale, Paris, 1974, p. 73.

(4) المنيّر، حنانيا، «الدر المرصوف في تاريخ الشوف»، المشرق 48 (1954) ص 672.

وعند تحديد حجم الأزمة، يقف الباحث أمام ندرة الأصول، بخاصة العثمانية منها، وعدم دقة ما توفره المصادر اللبنانية من معلومات. والأصول الدبلوماسية الفرنسية والأجنبية عامة[5] متقطعة، أو هي تتناول الموضوع بالنسبة إلى الحركة التجارية وما يمتّ إليها بصلة من الأحداث[6]. يضاف إلى ذلك أن تاريخ الجبل الاقتصادي لم يزل في بداية الطريق خاصة في القرن الثامن عشر. وما كتب حول هذا الموضوع[7] يركّز على تجارة صيدا وغيرها من أساكل الساحل اللبناني والفلسطيني، فلا يعرض بالتفصيل لصادرات الجبل. وانتاج الجبل، خصوصاً المصدَّر منه، غير محدّد حصراً، إنما يدخل في حركة التصدير عامة. وحتى مال الميري المتوجّب على بلاد الشوف غير مضبوط في غياب الأصول العثمانية واللبنانية. لذلك سنحاول في القسم الأول من هذا البحث التركيز، بقدر الإمكان، على تركيبة اقتصاد الجبل لكشف أبعاد الأزمة في أواخر القرن الثامن عشر، ومن ثم نتناول مال الميري كعامل مهم في تلك الأزمة.

1 - وأول ما يستوقفنا في هذا المجال أن تاريخ الجبل المالي «مبهم ومشوّش وذلك في الأزمنة السابقة التي هي قبل تاريخ 1260 هـ. - 1845 م.. ومنذ الفتح حتى الأزمنة التي كان تابعاً فيها لايالة صيدا بقي الويركو تحت إدارة مستثناة وكان يجري استيفاؤه بواسطة الأمراء الأهليين بالصورة التي يوزعونها على

(5) تزخر المحفوظات الوطنية الفرنسية ومحفوظات غرفة تجارة مرسيليا وأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بالعديد من التقارير المتعلقة بالتجارة مع الشرق عموماً، وصيدا خصوصاً، وقد اعتمدت هذه التقارير أساساً للعديد من المؤلفات المعروفة والأبحاث حول تجارة فرنسا مع الشرق. نذكر أحدث ما اطلعنا عليه في هذا المجال.

PANZAC, Daniel, «Commerce et Commercants des ports du Liban Sud et de Palestine (1756-1787),» in Re. MMM. 55-56 (1990) 1-2, pp. 75-93.

(6) CHARLES-ROUX, F., Les échelles de Syrie et de Palestine au XVIII ème siècle. Paris, 1928, p. 18.

(7) عبد النور، انطوان، تجارة صيدا مع الغرب من منتصف القرن السابع عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر، بيروت، 1987.

المسقفات والأراضي. وعند تبدّل الأمراء كان يعتري ذلك تعديلات وتغييرات مختلفة على أنواع شتى يجري طرحها وتحصيلها بصورة مشوّشة»[8].

ينطبق هذا القول بشكل خاص على المرحلة التي نحن بصددها. ولقياس «التشويش» الحاصل في مالية الجبل نتوقف أولاً عند المال السلطاني المرتّب على بلاد الشوف:

«فجبل لبنان كان يدفع المال مضاعفاً. فالمال الواحد يبلغ أربعماية كيس. ويوجد في الجبل بعض أقلام ميرية نظير مال تعداد الماعز وأملاك أميرية ومال جوالي على النصارى ومال فريضة على الدروز، وهذان المالان يتوزعان على رؤوس الرجال بمنزلة الجزية ويعفى منه بعض البلدات كدير القمر ومحلات أخرى فيجمع من هذه الأموال مطلوب خزينة وزير الايالة. وما زاد يكون لمعاش الأمير وخدامه»[9].

تتفق رواية مشاقة في خطوطها العريضة ومن حيث المبدأ، مع «الدفتر القديم»، إلا أنها تطرح من الناحية المالية، المقارنة في موازنة الإمارة بين المداخيل والمتوجبات للسلطنة.

1 ـ فمداخيل الإمارة كانت تحدّد في اجتماع «مجلس الأعيان» في دير القمر، إذ يعاد النظر في مال الميري كل حوالى عشرين سنة فيجدد مسح الأراضي تبعاً للتقليد العثماني المتبع في هذا المجال منذ القرن السادس عشر. وتحدد ملكية كل من الأعيان والعامة من أراضٍ وحقول وكرمة وزيتون وتوت وليمون وغيرها من الأشجار المثمرة والممتلكات الخاضعة للضريبة. ويسدّد المتوجب على الأرزاق مالياً أو عينياً بعد المواسم، وخصوصاً موسم الحرير وعلى ثلاث دفعات[10].

(8) لبنان: مباحث علمية واجتماعية، ج 2، ص 623.
(9) مشاقة، ميخائيل، منتخبات...، ص 36.
(10) وكذلك فإن عقود التزام كانت تحدد تسديد مال الميري بعد المواسم. راجع: =

يضاف إلى ذلك مال الجزية على النصارى والفريضة على الدروز، وليس ما يؤكد أن هذا المال كان يجبى سنويًا وبانتظام، أم إنه خضع لعامل الظروف الاستثنائية. كما أن عدد المكلّفين في هذا المجال غير واضح فهو بالتالي، خاضع للتقديرات، ففولني[11] يذكر أن «الإحصاءات الأخيرة» أعطت جبل الشوف حوالى أربعين ألفاً من الذكور الذين يستطيعون حمل السلاح. والقنصل الفرنسي في صيدا[12] يقدر أن «الدروز» مجتمعين يستطيعون تأليف جيش من /60/ إلى /80/ ألف رجل، يجند منها الشيخ علي جنبلاط /13/ ألفاً، وثمانية آلاف يجنّدها الأمير الكبير. ومهما تكن صحة هذه الأرقام، فإن الوضع الديمغرافي في بلاد الشوف في القرن الثامن عشر بحاجة إلى الدرس والتدقيق انطلاقاً من مقارنة الأوضاع الاجتماعية بين الجبل والداخل وخصوصاً في دمشق وحلب، لتقدير مدى استقطاب الجبل للهجرات من ناحية، ولقياس نسبة النمو والكثافة السكانية في الجبل من ناحية ثانية، وأخيراً لتحديد دور الديمغرافيا في الاقتصاد والسياسة. فعوامل «الدفق السكاني»[13] إلى الجبل كما يحددها فولني، كانت أقوى من أن تتأثّر بالوضع الاقتصادي. فمساحة البلاد تبلغ حسب فولني، حوالى المئة وعشرة فراسخ مربعة، مما يرفع الكثافة إلى حدود /1090/

= ISMAIL, Adel (Edit.), Documents diplomatiques et consulaires (DDC), T. 1, p. 287, rapport du consul de Taulès, Baruth le 24 avril 1773.

NIEBHUR, C., «Observations sur la Syrie et principalement sur les habitants du Mont Liban» in Voyage en Arabie et en d'autres pays circonvoisins, T. II, Amsterdam, 1780, p. 362.

والترجمة العربية لناصر الجميل ومارون الخوري، مشاهدات في سوريا وبخاصة جبل لبنان، بيروت 1991، ص 43 ـ 44.

Volney, Voyage en Egypte et en Syrie. Paris, 1959, p. 139.

(11) Volney, op. cit., p. 241; NIEBHUR, C., op. cit., p. 363.

(12) DDC, T. 2, Bulletin du Chevalier de Taulès Consul de France à Seyde, joint à sa lettre du 28 juin 1772, .253, à comparer avec le texte daté du 19 juin 1772, et publié dans Charles-Roux, F., op. cit., pp. 204-205. et p. 293, rapport du consul du 14 juin 1774.

(13) VOLNEY, Voyage..., p. 241-242.

نفساً في الفرسخ الواحد. وهي كثافة مرتفعة نسبياً إذا لاحظنا أن الأراضي فيها «جرود كثيرة لا تعيش فيها الزروع، عدا عن الصخور والأراضي المحجّرة غير القابلة لزرع شيء»[14].

2 ـ وضيق الأراضي الزراعية انعكس ولا شك على الإنتاج. «فالسكان حسب نيبور[15]، يوزعون كثيراً التوت والزيتون، حتى إنه بإمكانهم تعاطي تجارة الحرير والزيت. ويصدّرون أيضاً القطن والصوف والسمن والعفص وقشور الليمون والصابون والحنطة. إضافة إلى ذلك، لديهم العديد من الثمار اللذيذة، وكثير من الحقول والأشجار والجنائن. ولا يشكون من نقص في المراعي ولا منّ علف للمواشي... وباختصار، يوجد هنا، في بقعة صغيرة، كل ما يحتاج المرء إليه من ضروريات وحتى من متع الحياة». أما التقارير القنصلية وفولني[16] فيعطون صورة مغايرة لإنتاج الجبل. فالبلاد تفتقر إلى القمح. وهي لا تنتج منه ومن الحنطة ما يكفي سكانها لأكثر من ثلاثة أشهر في السنة. وكذلك المواد الغذائية: القمح يستورد من حوران، والزيتون من فلسطين، والأرز والبن من بيروت. بالإضافة إلى بعض المواد الغذائية الأخرى والألبسة المستوردة. وكما أن مال الميري كان يسدّد أحياناً إما نقداً وإما عينيًا من المحاصيل، كذلك، يرجح أن بعض السلع الأجنبية كانت تشترى بالمقايضة. فتجار صيدا وبيروت عندما يقدمون للأمير الأرز وغيره من البضائع، كانوا يحصلون منه بالمقابل على حوالة تخولهم جمع المتوجب لهم من إحدى النواحي أو القرى، إما مالاً وإما محاصيل من الزيت أو الخمر أو الحرير أو البضائع الأخرى[17]. هذا بالإضافة إلى أن بعض التجار الفرنسيين أو سماسرتهم كانوا يجوبون قرى بلاد الشوف لشراء موسم الحرير

---

(14) مشاقة، ميخائيل، منتخبات...، ص 154. ;.Lirid

(15) NIEBHUR, C., op. cit., p. 366.

(16) DDC. 2, p. 357, Rapport du Consul Arazy du 11 avril 1781; et pp. 271-272, rapport de Taulès du 27 nov. 1772.
De LAROQUE, J., Voyage..., p. 71; Volney, Voyage..., 241.

(17) NIEBHUR, C., op. cit., p. 363.

خصوصاً من الفلاحين أو من الأعيان، وأحياناً في بداية الموسم عندما يضطر الفلاحون إلى البيع بسعر رخيص ليدفعوا الضرائب للحكام. فكانت النتيجة أن تحكّم التجار الأجانب بقسم كبير من اقتصاد بلاد الشوف، كما أدت الظروف الاستثنائية التي عرفها الجبل في أواخر القرن الثامن عشر، إلى الاستلاف على المواسم أو مقايضة الإنتاج بالسلع الاستهلاكية.

يدفع الاستنتاج السابق إلى التساؤل: كيف وازنت الإمارة بين مداخيلها ومتوجباتها للسلطنة؟ ومن أين جاء الأعيان بالفائض من المال الذي استخدم في المرحلة الأولى من الأزمة؟

يظل الاستنتاج مبدئيًا طالما أن ملكيات الأعيان لم تحدد حصراً، وطالما أنه لم يتوافر بعد العدد الكافي من عقود المشاركة التي على أساسها استصلحت الأرض أو استثمرت فأمنت المداخيل الإضافية للأعيان من ناحية، وإذا أخذنا في الاعتبار أن عقود المشاركة في الشلش كانت تفقد الأعيان بعضاً من أرضهم لحساب المزارعين، فيترتب على ذلك من ناحية ثانية، أمران:

الأول: حاجة الأعيان إلى استقبال المزيد من المهاجرين إلى الجبل لزيادة الشركاء والمستهلكين كما لاحظ فولني.

والثاني: ضرورة إعادة النظر، استناداً إلى وثائق محلية، في نظام وشروط المشاركة من حيث هي تبعية مالية للأعيان، وبالتالي، وسيلة لسيطرة الأعيان على إنتاج المزارعين.

وإذا وفرت هذه الشروط فائضاً مالياً للأعيان، كما أمّنت المقايضة استيراد أهم المواد الغذائية، فإن المتوجبات للسلطنة خصوصاً في المرحلة الأولى من الأزمة، تظلّ تطرح التساؤل حول موازنة الإمارة وكيفية تصحيح «ميزان مدفوعاتها» حسب التعبير المعاصر.

وجواباً على هذا التساؤل، يرى فولني[18] «أن البلاد كانت تستهلك القليل من

(18) VOLNEY, op. cit., 241.

كل نوع». وبالتالي، فإن المداخيل من صادرات القطن وخصوصاً الحرير، كانت تغطي الواردات. إلا أن تقدير حجم هذه التغطية أمر صعب للغاية إذا ما استثنينا تجارة الحرير. فالتقارير القنصلية تتحدّث عن «تجارة صيدا وتوابعها» دون أي تخصيص لبلاد الشوف أو غيرها. والتمييز بالتالي، في تجارة صيدا بين سلع بلاد الشوف المصدّرة كالقطنيات والثمار المجفّفة وغيرها، والسلع المستوردة، أمر صعب، خصوصاً أن التبادل التجاري في الأسكلة لم يقتصر على المدينة وتوابعها، إنما كانت المدينة محطّ القوافل البرية وبوابة دمشق على البحر. كما أن دمشق كانت السوق الأهم للسلع الأوروبية، منها وإليها تنقل البضائع برًّا[19]. وإذا كانت أحداث الجبل قد عطّلت أحياناً حركة النقل بين صيدا وبيروت ودمشق، فذلك يعود إلى أن إحدى الطرق البرية الأكثر أماناً كانت تمر ببلاد الشوف (علمان - شحيم - دير القمر - الباروك - عين زحلتا - المديرج فدمشق)[20]. مما يحمل على الاعتقاد أن هذا الطريق أمّن دخلاً إضافيًا وربما سوق عمل للعديد من أبناء الشوف على غرار ما كانت عليه بيروت. فإصرار الأمير والأعيان على استرداد بيروت من الجزار بعد العام 1775، يعود إلى أن حركة المدينة التجارية وفّرت مداخيل إضافية للأمير وللأعيان ولليد العاملة من أبناء الجبل، خصوصاً العاملين في النقل، فالتزام بيروت لم يتعد /150/ كيساً، في حين كانت «منازل المدينة جميلة وبخاصة الخانات المبنية بإتقان والمتاجر الجميلة العديدة التي يستوفي منها الأمير مبلغاً كبيراً لقاء تأجيرها»[21]. وكون المدينة على مقربة من الجبل فقد نشطت اليد العاملة بين أسواق المدينة والمرفأ وقرية العبادية حيث مستودع التجار الأجانب والمحليين[22]. وقد يكون في ذلك

---

(19) DDC., 2, p. 358, rapport du Consul Arazy du 11 avril 1781; et p. 422, rapport du 2 juin 1784.

(20) عبد النور، انطوان، **تجارة صيدا مع الغرب**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1987، ص 116.

(21) NIEBHUR, C., op. cit., p. 382.

(22) المنيّر، حنانيا، «**الدر المرصوف في تاريخ الشوف**»، المشرق 51 (1956) ص 440: «عندما هوجمت القرية في العام 1793 كان فيها ودائع كثيرة لأهل الشوف والغرب من دراهم وحرير وحلى وأمتعة ومختلفات شتى»، «وقيل إنه ينوف على العشرة آلاف كيس من قرش ومصاغ وأساس وغيره. وكان ذلك أكثره إلى تجار بيروت وغيرهم..»، حيدر، لبنان، ج 1، ص 175.

مجالات عمل إضافي للجبليين خارج مواسمهم. وإذا كان من الصعب تقدير المداخيل من مجالات العمل هذه، فإن «موسم العز» يظل المورد الأهم الذي أمدّ الإمارة بفائض من المال.

3 ـ والحرير هو «المورد الأهم ومصدر الغنى للجبل»[23]. إنتاجه مصنف في التقارير القنصلية منذ القرن السابع عشر وفقاً للمناطق المنتجة له: فالحرير البيروتي المنتج في المتن وكسروان كان الأجمل، والشوفاني الأصفر يستعمل في صنع المخمل، والطرابلسي الأبيض تصنع منه الحرائر المقصبة بالفضة والذهب. أما منطقة صيدا فتنتج الحرير الصيداوي بكميات كبيرة، لكنه دون الأنواع الأخرى جودة. ويبدو من التقارير القنصلية أن تلك الكميات بدأت بالتناقص بين العامين 1756 و1767، ليختفي من ثم الحرير الصيداوي نتيجة الأحداث السياسية والأمنية التي عرفتها الولاية[24]. وما توفره التقارير القنصلية من معلومات بعد العام 1776، يرجح بالتالي، الاعتقاد بأن الحرير المصدّر إلى مرسيليا اقتصر إلى حد كبير على الشوفاني، ثم حل مكانه البيروتي منذ العام 1780، وذلك على الشكل التالي[25]:

---

(23) DDC, 2, p. 358, rapport du Consul Arazy du 11 avril 1781; et p. 294, rapport du Consul de De Taulès du 14 juin 1773.

De LAROQUE, J., Voyage, 71; Volney, voyage, 173.

(24) PANZAC, D., «Commerce et Commersants des ports du Liban Sud et de Palestine (1756-1787) «in Re. MMM, 55-56 (1990) p. 88.

(25) توصلنا إلى هذه اللوحة البيانية استناداً إلى التقارير القنصلية عن تجارة صيدا كما وردت في:
DDC, 2, pp. 403-416, et 3, pp. 20-22; et de PANZAC, D., op. cit, p. 88.
أما تقدير الكميات بالأرطال فحسبت على أساس السعر الوسطي لرطل الحرير (35 قرشاً) بين 1776 و1784.

السنة	الوزن بالأرطال	القيمة بالأكياس	٪ من الواردات	٪ من الصادرات
1776	300	21	1,55	1,86
1777	371	26	2,07	2,52
1778	800	56	7,95	8,81
1779	214	15	7,69	4,76
1780	2357	165	19,97	14,37
1781	43	3	.,22	.,21
1782	86	6	.,29	.,36
1783	32083	2246	—	—
1784	986	69	7,15	6,.4

تستوقفنا هذه اللوحة البيانية لإبداء الملاحظات الآتية حول تجارة الحرير:

أ - ان الأرقام الواردة في اللوحة أعلاه تقتصر على صادرات صيدا إلى مرسيليا. والمعروف أن هذه الصادرات تأثّرت بتقلّبات الجزار وسوء علاقته بالجالية الفرنسية في صيدا من ناحية، وبالتطورات الداخلية في فرنسا من ناحية ثانية[26].

ب - إن الأرقام أعلاه لا تعبّر إلا عن إنتاج بلاد الشوف وكسروان من الحرير المصدّر. ويظهر من التقارير القنصلية أن الحرير الشوفاني المصدر إلى مرسيليا وصل إلى أدنى كمية في العام 1779، ثم اختفى عن لائحة التصدير بين العامين 1780 و1782 نتيجة الأحداث التي أوصلت الجبل إلى «الكارثة»، فحلّ مكانه الحرير البيروتي الذي بدوره، تأثّر تصديره «بكارثة» العام 1781. فهل يعني ذلك أن موسم الحرير تعطّل في بلاد الشوف بين العامين 1780 و1782؟ أم أن تصديره تحوّل برًّا إلى دمشق

(26) لقد درست هذه الموضوعات استناداً إلى الأصول الفرنسية. وكان آخر ما اطلعنا عليه مقال D. Panzac المذكور سابقاً.

وحلب؟ في حين كانت التجارة الفرنسية تعاني من «أحداث البلاد» و «سوء المواسم»[27].

ج - إن غياب الأصول الفرنسية بعد العام 1782 ليس حجة على توقف إنتاج الحرير. ففي العام 1783 استوردت دمياط /2450/ بالة من الحرير الصيداوي والبيروتي بقيمة /2246/ كيساً[28]. وإذا كان من الصعب تحديد حصة كل من المرفأين، فإن إنتاج الحرير نشط مع عودة الهدوء إلى الجبل، وقد اختلفت وجهة تصديره برًا وبحراً.

بحراً، لا بد من فتح ملف تجارة صيدا مع أساكل السلطنة العثمانية في المتوسط وبحر إيجه، وبرًا، التركيز أكثر على تجارة الجبل مع مدن الداخل. فدير القمر، بالإضافة إلى كونها محطة على الطريق البرية بين صيدا وبيروت ودمشق، كان فيها «ميزان الحرير». وفي عهد الأمير بشير الثاني، «كان أكثر حرير لبنان يورد لقيسارية التجار ويسلم للسماسرة... فيشتريه التجار ويرسلونه للشام وحلب وحمص وحماه، ويصرف منه جانب بالدير للنوال والشراريب وعقايص النسا وكله يزان بميزان الحرير. وكان أكثر من خمسماية حرمة تعتاش على كسب الحرير»[29].

د - إن حساب كميات الحرير المصدّر من صيدا على أساس السعر الوسطي (35 قرشاً) لرطل الحرير بين العامين 1776 و1784، يظلّ مسألة تقديرية لا تسمح بتحديد حصة بلاد الشوف من هذا الحرير. وللوصول إلى هذه الغاية، لا بد من كشف وثائق محلية تساعد على التقرب أكثر من حقيقة إنتاج الحرير وتصنيعه محليًا ووجهات تصدير الفائض منه، بغية إبراز دوره في اقتصاد الإمارة وموازنتها المالية.

هـ - والذي يعطي الحرير أهمية خاصة في اقتصاد الجبل كون أسعاره ارتفعت

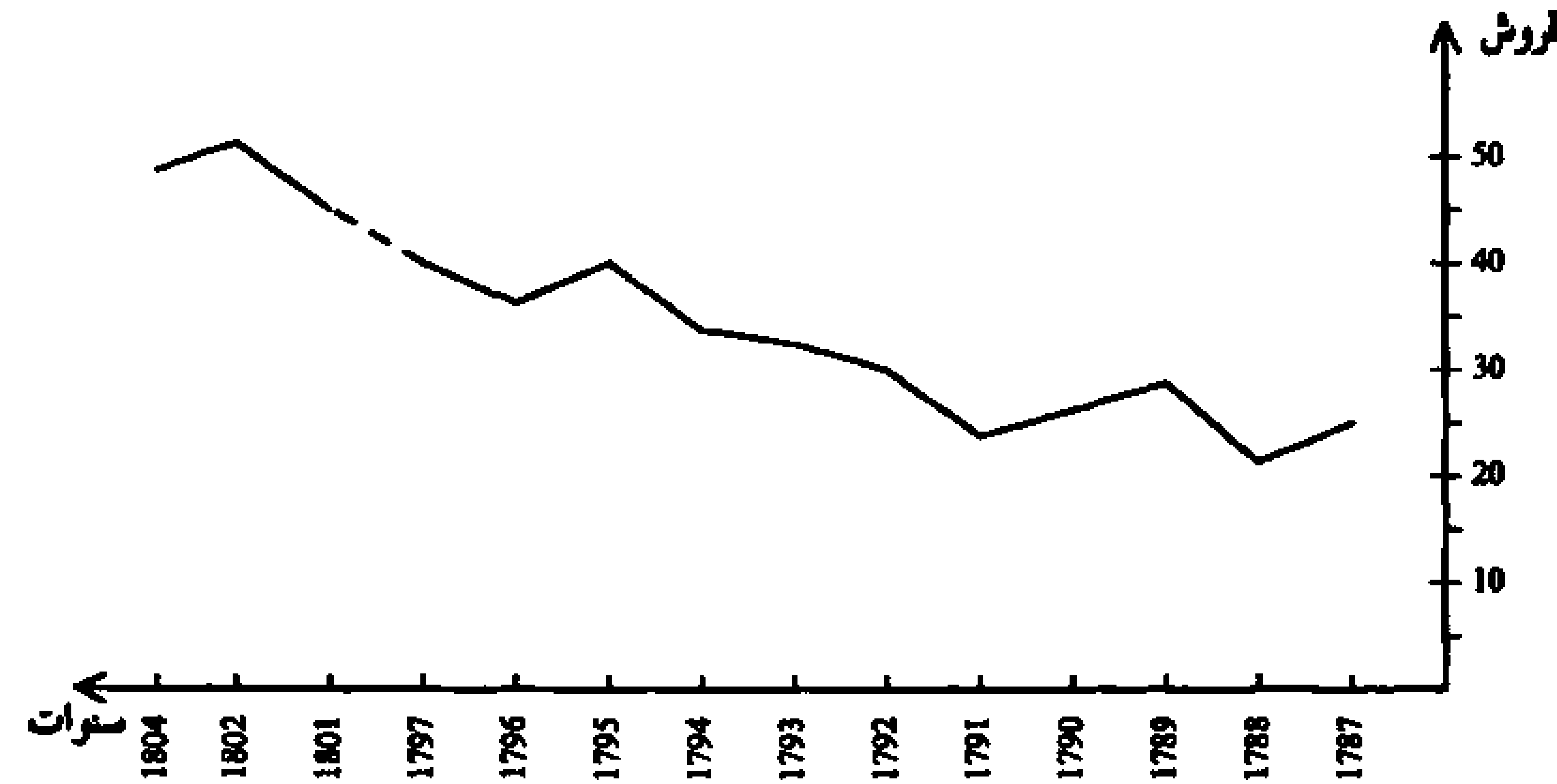
---

(27) DDC, 2, p. 392, rapport du Consul Arazy du 26 juillet 1781.

(28) PANZAC, D., op. cit., p. 88.

(29) مذكرات رستم باز، تحقيق فؤاد افرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1955، ص 112؛ المشرق 29 (1931) ص 303.

مع موجات الغلاء تحت وطأة العوامل الطبيعية كما يظهر عند الحوليين اللبنانيين. فسعر رطل الحرير تطور على الشكل الآتي»:[30]



إن ارتفاع سعر الحرير سدّ مبدئيًا، حاجة مالية عند المنتجين. أما عمليًا فيجدر التساؤل عن سبب ارتفاع سعر هذه السلعة الكمالية: أهو تدهور سعر العملة؟ أم نقص في الإنتاج وزيادة في الطلب على الحرير[31]؟ والإجابة على هذه التساؤلات تحدد مدى أهمية الحرير في الادخار الشعبي، ويشرح إلى حد ما صمود العامة في المرحلة الأولى من الأزمة. كما أن العكس يشرح تذمرهم في المرحلة الثانية.

و - وأخيراً، يمكن القول إن تصنيع حرير بلاد الشوف وتصديره ظلاّ، بالرغم من التقلبات السياسية والأمنية، المورد الأهم في مالية الجبل ومصدر غنى للأعيان وادخار للمزارعين المنتجين. إلا أن هذا المورد على غناه، كان أضعف من أن يسدّ حاجة الجبل المتزايدة إلى المال نتيجة تقلبات مال الميري وزيادة «التعهدات» للجزار.

(30) الأمير حيدر الشهابي، لبنان....، ج 1 - 2.

(31) عبد النور، انطوان، تجارة صيدا...، ص 170 حيث يؤكد «أن المستفيد من هذا الارتفاع لم يكن الفلاح اللبناني وإنما التجار الذين يحتكرونه».

2

ومتوجبات الإمارة للسلطنة عرفت تقلبات عديدة منذ مطلع القرن الثامن عشر. والعودة إلى المصادر اللبنانية والأجنبية في غياب الأصول العثمانية، يبين تلك التقلبات على الوجه الآتي:

Guys	Volney	V. de Paradis	NIEBHUR	C.C.	مشاقة	المنير	
200				200		200	الدفتر القديم
	160		160	120			حيدر
	60		70				ملحم
	80	400		134	400		يوسف

المصادر: القس حنانيا المنير، الدر المرصوف في تاريخ الشوف في المشرق (1951)، ص 478، مشاقه، ميخائيل، منتخبات، ص 36.

Archives Nationales (France), A.E.B 1018: Correspondance consulaire, Seyde, t. 2, fo. 453, rapport d'Estelle du 5 août 1708., Documents diplomatiques et consulaires, t. 2, p. 325

NIEBHUR, C., Voyage en Arabie et en d'autres pays circonvoisins, t. 2, p. 362.

VENTURE De Paradis cité dans Charles-Roux, les échelles de Syrie et de Palestine au XVIIIème siècle, p. 206.

VOLNEY, Voyage, p. 239.

المال محسوب بالكيس = 500 غرش

GUYS, H., Relation, II, p. 81.

يشرح كل من نيبهور وفولني[32] تقلبات مال الميري بمدى اتفاق المشايخ فيما بينهم فيواجهون والي صيدا و «يحافظون على حريتهم في جبالهم ويحدّون بالتالي من تدخل الوالي في شؤونهم»؛ أو باختلاف المشايخ فيخشون الوالي

(32) NIEBHUR, C., op. cit., p. 362; Volney, Voyage, 239.

ويرضخون لمطالبه. وكون هذه التقلبات خاضعة لموازين القوى بين الأعيان والوالي، فهي لا تخضع لمقاييس معينة على غرار ما كان يحدث في القرن السادس عشر، إنما ترتبط بالتحولات في السلطنة العثمانية، خاصة في القرن الثامن عشر وتسمح بالتالي، بالتساؤل هل كان مال الجبل «مال ميري»؟ أم «مال التزام»؟

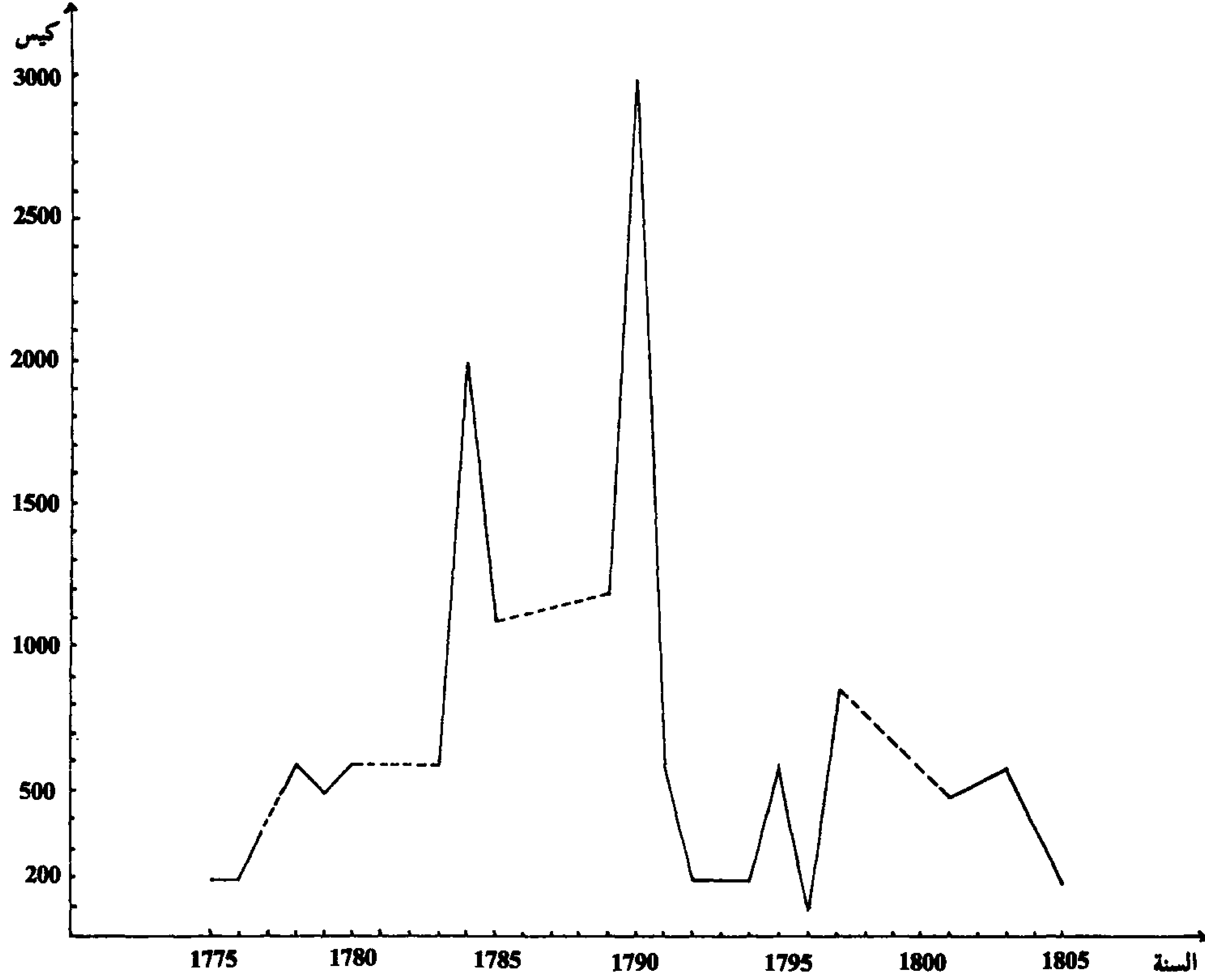
إن التقليد العثماني المتبع حتى القرن السادس عشر، كان يقضي بمسح المناطق المفتوحة وتحديد مال الميري المرتب عليها. وبإعادة هذا المسح كل ثلاثين سنة، كانت الإدارة المركزية تشرف مباشرة على إنتاج المناطق ونموها السكاني، وتفرض الضرائب وتراقب جباية المال بواسطة عمّالها في الايالات. إلا أن ظروف السلطنة وما رافقها من تحولات منذ القرن السابع عشر(33)، انعكست سلباً على الخزنة السلطانية، وحملت الإدارة العثمانية على التخلّي عن هذا التقليد باستحداث طرق جديدة لدعم مالية الدولة، كان أهمها نظام الالتزام وهو الوسيلة الوحيدة التي ربطت الولايات بالإدارة المركزية. إلا أن ضعف الدولة ترك تحديد قيمة الالتزام عرضة للمساومات بحيث يزيد أو ينقص هذا المال تبعاً للظروف خاصة العسكرية منها. ولم يخرج جبل لبنان عن هذا النظام. لذلك، نرجّح بأن مال الجبل كان مال التزام، وبأن تقلبات هذا المال خضعت لظروف الالتزام وعامليه: الوالي والأعيان. وعلى هذا الأساس، أصبح مال الجبل أكثر «تشوشاً» في عهد الجزار والي عكا. وانطلاقاً من مال الميري تطوّرت التعهدات للجزار تبعاً لاشتداد النزاعات في الجبل وطمعاً في الاحتفاظ بخلعة الولايات ونتيجة لتدخلات والي عكا، وفقاً للخط البياني الآتي(34):

---

(33) cf. WALLERSTEIN, I., and Rezat KASABA, «Incorporation into the world-economy: change in the structure of the Ottoman Empire, 1750-1839», in *Economie et Sociétés dans l'empire ottoman*, CNRS, Paris, 1983, pp 338-341.

(34) المنيّر، القس حنانيا، المرجع المذكور سابقاً؛ الأمير حيدر، لبنان؛ كرامة، روفائيل، مصادر تاريخية لحوادث لبنان وسوريا من سنة 1745 إلى سنة 1800، نشرها المطران باسيليوس قطان، بيروت، 1929.

DDC, 2 et 3 et AN, AE, etc.



كيس
3000
2500
2000
1500
1000
500
200
1775
1780
1785
1790
1795
1800
1805
السنة

1 ـ من الواضح أن التعهدات للجزار لم تخضع لمقياس معين. والربط بين تسديد هذه التعهدات وجمع المال السلطاني وجباية ميرة البلاد يظلّ أمراً مبهماً في المصادر اللبنانية. ففي العام 1775، طالب القبوذان باشا بالمال السلطاني المكسور عند الأمير يوسف عن ست سنوات. فاعتذر الأمير عن دفع ذلك المال متذرعاً «أنه نعمة من حضرة مولانا السلطان... وتعهّد بأن يدفع له ماية ألف غرش عما كان باقياً من المال الميري وصلة له»، فقبل[35]. وحتى العام 1784، كان الجزار قد قبض من الأمير خلال خمس سنوات، ما يقارب الأربعة ملايين فرنك فرنسي أو ما يساوي /20/ ألف كيس، وهو مبلغ «مستغرب» حسب فولني[36]. وعند تنازل الأمير يوسف عن الإمارة في العام 1788، كان باقياً عليه سندات بـ /410/ أكياس في خزنة الجزار[37]. وبعد وفاة الأخير في العام 1804 «تباين في خزنته جملة تمسكات بتعهد على الأمير يوسف وعلى اخوته الأمير سيد أحمد والأمير أفندي والأمير حيدر والأمير قعدان وعلى الأمير بشير والأمير عباس يبلغوا أربعين ألف كيس»[38]. إلا أن هذا الرقم الذي يورده حيدر مبالغ فيه بالنسبة إلى المصادر اللبنانية والأجنبية:

المنير	حيدر	الشدياق	مشاقة	Burckhardt	Guys	العورة
4000	40000	12000	ديون ظالمة	16000	9000	16000

المصادر: ـ المنير، الدر المرصوف...، المشرق (1951) ص477 ـ 478، حيدر، لبنان...، ج 2، ص 432 ـ 433.

ـ الشدياق، أخبار الأعيان، ج2، ص120 ـ 121.

ـ مشاقة، منتخبات، ص 35.

ـ العورة، ابراهيم، تاريخ ولاية سليمان باشا العادل، ص 68.

Burckhardt, J.L., Travels in Syria and the Holy Land. London, 1822, p. 200; Guys, H., Relation, 11, p. 81.

(35) حيدر، لبنان...، ج 1، ص 92 و114 ـ 115؛ المنير، المرجع السابق ذكره، ص 196.

(36) Volney, Voyage, p. 236.

(37) وثيقة الأعيان بتولية الأمير بشير في أوراق لبنانية، 3 (1957) ص 210 ـ 211.

(38) حيدر، لبنان...، ج 2، ص 432 ـ 433.

ليس لدينا من الأصول العربية والعثمانية حتى الآن ما يسمح بالتثبت من صحة أي من الأرقام الواردة أعلاه. وقد يكون الرقم الذي يورده المعلم ابراهيم العورة هو المرجح، إذ إن المؤلف كان يومذاك رئيس كتاب ديوان الايالة. إنما من المؤكد أن «التعهدات» للجزار انعكست سلباً على أوضاع الجبل المالية من حيث جمع المال السلطاني مضاعفاً والضرائب الإضافية والبلص والقصاص.

تجدر الملاحظة أولاً أن الحوليات اللبنانية لا تأتي على ذكر جمع المال السلطاني أو «ميرة البلاد» بشكل منتظم، حتى في السنوات التي تمّت فيها «التعهدات» للجزار، وما جمع من مال لم يكن ردة فعل مباشرة على تلك «التعهدات»، مما يرجح الاعتقاد، ثانياً، بأن الضرائب الإضافية والبلص والقصاص كانت نتيجة الصراع الداخلي الذي استغل تدخلات الجزار لأغراض سياسية، وقد يكون عدم الانتظام في جمع المال السلطاني عائداً إلى عدم الدقة في التدوين، إذ إن بعض الحوليين كروفائيل كرامة مثلاً، غالباً ما يقدّم خبراً خاصًا على آخر عام وإن كان أكثر أهمية بالنسبة إلى المؤرخ، أو أن الخلل يعود إلى وقوع السنة الهجرية وهي المعتمدة في التدوين، في سنتين ميلاديتين، وأخيراً قد تكون الفوضى السياسية والحملات العسكرية التي تتعطل فيها أشغال المكلفين، سبباً لعدم جمع المال. إلا أن من المؤكد أن مال الجبل الذي وصفه الحوليون بالسلطاني أو الميري، تحوّل كما في سائر مقاطعات السلطنة العثمانية، إلى مال التزام خاضع لظروف الجبل الداخلية ولضغوط الجزار. والأمراء الأعيان بدورهم وإن احتفظوا بالتسمية بالنسبة إلى العامة، فإنهم لم يكتفوا بهذا المال غالباً مضاعفاً، إنما أضافوا إليه ضرائب أخرى، أو إن تلك الضرائب كانت البديل للمال السلطاني، كما مارسوا البلص والقصاص وأجروا «الحوالات في كل البلاد».

2 - ليس لدينا من الأصول والمصادر ما يسمح بمقارنة تقلبات مال الجبل مع مردود البلص والقصاص والضرائب الإضافية لتقدير حجم الأزمة. إنما من المؤكد أن «التعهدات» مع الضرائب الإضافية شكّلت عاملاً تراكميًا تقاطعت فيه الأحوال

السياسية والأمنية والاقتصادية لتستنزف الأعيان أولاً، ومن ثم ترهق العامة في الجبل في المرحلة الممتدة بين 1775 و1804، وهي المرحلة التي تحكّم فيها والي عكا بوضع الإمارة. وقد يكون الاستنتاج الطبيعي أن الجزار كان السبب المباشر للأزمة الاقتصادية في الجبل. إلا أن التحليل يقضي بتخطّي مثل هذا الاستنتاج المبسط إلى البحث عن العوامل التي أوصلت الجزار إلى هذه الوضعية، ومن ثم تحديد دوره في الجبل ضمن إطار التحولات في السلطنة العثمانية وانعكاسها على الأوضاع الإقليمية والمحلية.

وما يهمنا في هذا البحث من التحولات في السلطنة، تلك المتعلّقة بالنظام المالي. فاتساع «الكيان الجغرافي» ووقف التوسع، وحروب الدولة الخارجية وانفتاح اقتصادها على «السوق العالمي»، كلها عوامل أوقعت الخزنة السلطانية في أزمات مالية انعكست منذ القرن السابع عشر على إدارة الولايات والتزام المقاطعات، وغيّرت في طبيعة النظام المالي(39). فمع تدهور سعر الأقجة وزيادة الأعباء المالية، تخلّت الدولة عن فرض الضرائب مباشرة وعن طرق جبايتها كما كانت تحدد في القانونامة، وعمدت إلى تلزيم الولايات والمقاطعات إلى ملتزمين يتعهدون بالإدارة والأمن والمال مقابل مبالغ سنوية يؤدّونها إلى الخزنة السلطانية. ولدعم هذا النظام وزيادة المداخيل: عمّمت الدولة ضريبة «العوارض الديوانية» التي كانت استثنائية في ظروف الحرب فأصبحت ضريبة دائمة، كما أباحت الدولة للولاة جباية ضريبة «إمداد سفرية» بشكل دائم لرعاية فرقهم العسكرية. وأدخلت هذه الضرائب في مال التزام، أو إنها جعلت في بعض المناطق كالبلقان، «مالاً مقطوعاً» بما فيه الجزية. أما تحديد هذه الأموال فكان يخضع لمساومات بين ممثلي الحكومة والأعيان المحليين. وبعد الاتفاق يصار الى توزيع المبالغ إجمالياً على الأقضية والمدن والقرى، فيتولى الأعيان جبايتها بأنفسهم(40).

لقد هدف النظام المالي الجديد إلى تقوية الخزنة السلطانية. إلا أن طرق

---

(39) WALLERSTEIN, I, and Rezat KASABA, op. cit., 338-341.

(40) VEINSTEIN, G., «Les provinces balkaniques (1606-1774)», in R. MANTRAN, L'Empire Ottoman, pp. 329-330.

جباية الأموال بالالتزام، أفقدت الإدارة المركزية مراقبتها المباشرة على الولايات والمقاطعات خاصة تلك البعيدة عن العاصمة، كما سمحت للملتزمين بفك ارتباطهم بالسلطة المركزية وتحويل أراضي التزامهم إلى «مالكانة» استمرت وراثية باعتماد حق الأفضلية لورثة الملتزم. ولم يقتصر الالتزام على أراضي التجار إنما شمل أيضاً «الأراضي المشاع» و «الخاص». وبذلك تنازلت الدولة عن مبدأ ملكية الأرض والإنتاج بعد الفتح، وعن حق توزيعها للرعايا، ليستأثر بها الأعيان وأحياناً على حساب المزارعين(41).

لقد انعكست هذه التحوّلات في طرق جباية الأموال السلطانية مع ما رافقها من ضعف في الإدارة والحكم، على وحدة السلطنة الإدارية، كما سمحت للزعامات المحلية والإقليمية بالنزوع نحو الاستقلال الذاتي. وتجلّت هذه النزعة في الولايات العربية منذ أواخر القرن السابع عشر(42)، فكانت الفائدة متبادلة بين الدولة والولاة: فالالتزام يؤمن للخزنة السلطانية مداخيل مضمونة. وطالما أن الملتزم يؤمّن تلك المداخيل دون تكاليف تتحمّلها الدولة، جدّد له الالتزام باستمرار حتى كاد يصبح وراثيًا، كما بدأ في مصر وانتشر في فلسطين وبلاد الشام منذ أواخر القرن السابع عشر، تحت اسم «مالكانة». وكان جراء ذلك أن ظهرت بعض الأسر الحاكمة كآل العظم في ولاية دمشق (1725 - 1783) وغيرها، أو إن النزعة الاستقلالية حملت بعض الخصوصيات الإثنية القبلية كظاهر العمر في فلسطين (1730 - 1775)، وعلي بك الكبير في مصر (1768 - 1773)، أو مجتمعية معيّنة. وتطرّفت أحياناً تلك النزعة للخروج على السلطنة كردّة فعل على تعسف الولاة العثمانيين ورغبة في قيام سلطة محلية تحمل طابع بعض المناطق أو الجماعات. وقويت هذه النزعة بقدر ما تردّد أو امتنع

---

(41) VEINSTEIN, G., op. cit., pp. 323-328.

(42) MANTRAN, R., «L'Etat Ottoman au XVIIIème siècle «in L'Empire Ottoman, pp. 276-277;
RAYMOND, A., «Les provinces arabes (XVI-XVIII siècles)», in L'Empire Ottoman, 272-273.

الباب العالي عن التدخّل مباشرة لضبط الأوضاع[43]، وبقدر ما أظهر الولاة من عجز خاصة في المجال العسكري، أو من عدم اهتمام نظراً لغياب الرقابة المركزية عنهم. فسرعة تبديل الولاة حالت دون اعتماد أي سياسة إلا تلك التي تستثمر الولاية أو المقاطعة إلى أقصى حدٍّ ممكن ضمن مدة التزامهم. فولاية صيدا عرفت أربعين والياً في النصف الأول من القرن الثامن عشر، في حين أصبحت عكا المرفأ التجاري الأهم في الولاية ومركز القوة والسيطرة مع ظاهر العمر (1730 - 1775) إلى أن تمكن منه الجزار[44].

3 - يشكّل الجزّار وسط هذه النزاعات الإقليمية مع الدولة العثمانية حالة خاصة كان لها الأثر البعيد في فلسطين وبلاد الشوف. ولم تسلم منه دمشق (1785، 1790 - 1795، 1798 - 1803). فهو يأتي في سياق الحركات التي عرفتها المنطقة وأقلقت الباب العالي. إلا أنّ الجزار تفوّق على أسلافه بالحنكة السياسية والدهاء إذ «كان من الذكاء والحيلة على جانب عظيم كما هو أيضاً قاسي القلب عديم الشفقة والرحمة». أمّن للخزنة السلطانية المداخيل المتوجبة على ولاية صيدا وبعض مقاطعات فلسطين، كما أمّن طريق الحج بعد أن ألحق دمشق بولايته. فأرضى الباب العالي وأظهر له واجب الخضوع والتبعية، لكنه خرَج على طاعته كلّما تضاربت مصلحته مع رغبة الباب العالي في التخلص منه. فهذه الازدواجية في تصرفات الجزّار وعلاقته بالدولة العثمانية ضمنت له استمراريته في ولاية صيدا، وسمحت له بالتوسع وبانتهاج سياسة شبه مستقلة أطلقت حريته في التعاطي مع الأمراء الشهابيين. إلا أن طموحات الجزار التي تحققت في فلسطين ودمشق، ظلّت في حدود الهيمنة على جبل الشوف وابتزاز أمرائه وأعيانه والتحكّم بالتالي بالإمارة. فخلعة الولاية ورضى الجزار مع ما رافقهما من «تعهّدات» مالية، ظلاّ رابط الجبل الأساسي بولاية صيدا، لكنهما أفقدا الإمارة حريتها السياسية وأضعفا قدرتها العسكرية، لا بل أدخلا الإمارة في

---

(43) حول أسباب عدم تدخل الدولة في الولايات العربية راجع: MANTRAN, R., op. cit., p. 280.

(44) PHILIPP, Th., «The rise and fall of Acre. Population and economy between 1700 and 1850», in Villes au Levant. Paris, 1990, pp. 124-139.

الفوضى السياسية ومجتمعها في الضائقة الاقتصادية. فبعدما «ارتاح فكر الجزار من جهة بلاد صفد وبلاد المتاولة أعني بلاد بشارة وبلاد الشقيف وصارت قلاعها بيده وهكذا أساكل البحر من حيفا إلى بيروت ليس فيها أدنى سلطة للعشاير، وجّه اهتمامه لقهر جبل لبنان الحاكم عليه الأمير يوسف الشهابي ولي نعمة الجزار... فابتدى يتطلب منه تطلبات المتعنت الذي لا يقنع بشيء...»[45]. وبعد تقلبات كثيرة ومطالب «متنوعة دخلت الإمارة في الفوضى السياسية وعمت الضائقة الاقتصادية». وهكذا يكاد يجمع التقليد التاريخي على أن الجزار كان السبب لكل ما حصل في الجبل بين 1775 و1804. لكن هذا الاستنتاج المبسّط يبنى على ظاهر الأحداث إذ ينظر إلى الإمارة من الخارج في حين أن النقد والتحليل يعرضان التقليد التاريخي للشك ليتناولا بالتالي الإمارة من الداخل كمدخل إلى دراسة الأزمة وتحديد طبيعتها ومرافقة تطوراتها حتى نهايتها، أو على الأقل السيطرة عليها.

وتناول الإمارة من الداخل يكشف لنا عن دينامية ذاتية تقاطعت تفاعلاتها لتحدث سياقاً تراكميًّا اختصمت عناصره حول السلطة ولأجل السلطة بكل أبعادها الاقتصادية. والعناصر تلك المهيمنة على الاقتصاد تتمثّل باثنين، الأمير والأعيان[46]:

1 ـ **الأمير**: والأمير، بحكم «الميثاق الشهابي»[47]، هو الحكَم الذي يلتقي حوله «مشايخ البلاد من السبع مقاطعات» لممارسة السلطة في الجبل. فمقابل الامتيازات التي حصلت عليها بموجب الميثاق، تعهّدت الأسرة الشهابية بألا تزيد أبداً ضريبة الأملاك والضرائب الأخرى إلا بالمقدار المعيّن، كما أنها تعهّدت بعدم تملك أراضٍ لا تستدعي حاجتها الضرورية الخاصة ملكيتها. ولهذه الغاية خصص لآل شهاب دخل سبع قرى في ضواحي دير القمر عاصمة الجبل حيث يقيم الأمير الكبير. وكذلك، فالأمير لا يستطيع تجنيد الأهلين لأن هذا التجنيد

(45) مشاقة، ميخائيل، المنتخبات.

(46) وقد يكون العنصر الثالث الأديار. إلا أن الموضوع يتطلّب بحثاً مستقلاً لا مجال له هنا.

(47) راجع حول الموضوع شرف، جان، «الميثاق الشهابي أو انتقال الإمارة من المعنيين إلى الشهابيين» بحث غير منشور.

لا يمكن فرضه إلا إذا رضي به أو أمر، مباشرة، أمراء المقاطعات ومشايخها. وبالتالي، فإن وضعية الأمير جاءت نتيجة ترتيبات داخلية في بلاد الشوف، لكنها لم تستجب للتحولات الإدارية والمالية في السلطنة العثمانية. فالأمير هو الملتزم تجاه الدولة، وعليه تسديد المبالغ المرتبة على إمارته. وإذا أخذنا بالاعتبار التقلّبات المالية وتدهور سعر الأقجة، وما رافق ذلك من أزمات سياسية وتجارية منذ مطلع القرن الثامن عشر، لأدركنا وضع الأمير الحرج: فهو مقيد داخليًا، ومسؤول تجاه الوالي والدولة. وفي الحالتين، عليه أن يفيّ بالتزامه وإلا فقد خلعة الولاية من ناحية، وهو بحاجة إلى مال لا يملك سلطة جمعه إلا بمقدار ما يرضى به الأعيان، من ناحية ثانية. من هنا كان سبب استدانة الأمير بشير الأول من تاجرين فرنسيين في صيدا. وتُوفي وعليه مبلغ لم يقبل خلفه الأمير حيدر بتسديده. وربما كانت أيضاً الحاجة وراء مطالبة بشير بتركة الأمير فخر الدين الثاني المودعة في فلورنسا[48]. فضائقة الأمير المالية وعجزه عن تسديد الأموال السلطانية المكسورة عليه منذ أربع سنوات، وما كان وراء هذا العجز من خلافات حزبية في الجبل، هي من المقدمات التي أوصلت الإمارة إلى موقعة عين دارة (1711)، وما نتج عنها من تغيير في موازين القوى حول السلطة. ولم تكن أزمة الأمير يوسف في العام 1773 أقل حرجاً تجاه الروس الذين احتلوا بيروت لإخراج الجزار منها. فالأمير اضطر إلى طلب قرضْ من القنصل الفرنسي في صيدا[49]. وانطلاقاً من موقع المسؤولية ووضع الحاجة، أدرك الأمير أهمية السلطة لإيفاء التزاماته الخارجية والحفاظ على مركزه. وبمعنى آخر، بات التحكم بمالية الجبل من العوامل الأساسية في الصراع لأجل السلطة. وقد ساعد على هذا الصراع التحولات التي عمت الجبل (1697 - 1775) من نشوء الحزبيات

---

(48) cf. Archives Nationales, Paris, Affaires Etrangères, B'1018, fos. 399-402 et 438, 349, 443, 548-549, 565, 850-851. B'''231, doc. 92 et 137; P. Paolo CARALI, FAkhr ad-Din II, vol. I, pp. 429-459.

(49) cf. DDC, 2, pp. 304-305, et 318-325; CHARLES-ROUX, F., Les Echelles..., p 211-212.

الجديدة الجنبلاطية واليزبكية ثم النكدية، والنمو الديمغرافي وما رافقه من انتقال للثروات والملكيات، ونشوء زعاماتٍ جديدة تمثّلت بشخص المدبّر. وكل ذلك على حساب الأعيان التقليديين. وإذا كان الالتزام بالميثاق الشهابي قد حدّ من تحول الأمير إلى حاكم في الجبل، فإن النزاعات الحزبية جعلته فريقاً، وأوضاع السلطنة دفعته إلى السعي إلى أن يكون الملتزم الأول والوحيد للإمارة، أو أن يكون من كبار الملاّكين في الجبل، وأن ينزع ربما إلى الاستقلال الذاتي على غرار ما كان يحدث في جواره. فالأمير يوسف كان في العام 1763 ملتزماً «جميع مال ميري» ناحية بشري وبلاد البترون وبلاد جبيل وقرية الهرمل. وقد «تعهّد بموجب عقد الالتزام، وتكفّل تأمين (المقاطعات) المرقومة وأبناء السبيل والمارين بها وتأمين وحفظ وحراسة الرعايا المقيمين بها والمواشي... وأن عليه عمارة قرى (المقاطعات) المرقومة وردّ من نزح منها إليها والحفظ والحراسة والحماية والصيانة من كل مختلس أو قاطع طريق وأنه وإن قصر في ذلك يكون هو المطالب...»[50]. وحتى العام 1775 كان ملتزماً بيروت. وفي بداية صراعه مع الجزار حصل الأمير من القبوذان حسن باشا على قرار «بحكم بلاد الشوف والبقاع وبيروت وجبيل. وأن لا يكون لأحمد باشا الجزار سلطة عليه إلا في إيراد الأموال السلطانية لا غير»[51]، ولكن دون فائدة. وذهب الأمير بشير إلى أبعد من ذلك إذ حصل من الصدر الأعظم على خلعة الولاية على جبل الشوف ووادي التيم وبعلبك وبلاد المتاولة والبقاع وبلاد جبيل، على أن تكون هذه المقاطعات مالكانات له لا تنزع منه ولا يكون للوزراء عليه تسلط بل أموال الميرية تتورد منه إلى الخزنة العامرة كما كانت زمان ابن معن»[52].

ليس لدينا من الأصول العثمانية ما يسمح بالتأكد من صحة هذه الإنعامات. إلا أنها تندرج في خط التحولات الحاصلة في السلطنة من ناحية، وتأتي في

(50) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، السجل الرقم 20، ص 38 ـ 41.

(51) حيدر، **لبنان...**، ج 1، ص 92 و115.

(52) حيدر، **لبنان**، ج 2، ص 195؛ كرامة روفائيل، **مصادر تاريخية**، ص 157؛ المنيّر، «**الدر المرصوف...**»، المشرق 51 (1957) ص 444.

سياق المحاولات الإقليمية الاستقلالية من ناحية ثانية. فالأمير حاول أن يستفيد من نظام الالتزام ونتائجه ليتخطى وصاية الأعيان ويمسك بزمام الإمارة. إلا أن المحاولة ستصطدم بمعارضة الأعيان وتفجر الصراع لأجل السلطة ضمن العائلة الشهابية التي حصر الميثاق الأمير فيها.

2 ـ **الأعيان:** لقد حافظ الأعيان على امتيازاتهم بموجب الميثاق الشهابي. «فجميع أرباب المقاطعات يتصرفون في مقاطعاتهم أمراً ونهياً بين أهلها، ويجبون خراجها وأموالها السلطانية فيدفعون منها إلى الحاكم مقداراً معلوماً، ويبقى في أيديهم فضلة يعينها لهم لأجل نفقاتهم». هذا في المبدأ. أما من حيث التطبيق، فإن عاملين أثّرا في علاقة الأمير بالأعيان:

أ ـ **الانقسامات الحزبية:** «فالبلاد وأهاليها ومشايخها حتى أمرائها من نصارى ودروز كانت منقسمة إلى فريقين، أحدهما جنبلاطي... والآخر يزبكي...» «وأما مشايخ بيت أبي نكد فهم فرقة لوحدها فتارة يميلوا إلى جنبلاط فيقوى على عماد وتارة يميلوا مع عماد فيقوى على جنبلاط... لذلك في الجبل يقولوا أن بلادنا حمل جنبلاط ويزبك. وأما نكد فهو فردة فإذا اضيفت لأحد فردتي الحمل ترجحها عن الأخرى. فوجود هذا الانقسام كان لا يدع الجبل يرتاح من القلاقل مدة طويلة والجزار يلقي الخلاف بين كبرائه ليتمكن من إذلال الجميع»[53]. والقلاقل تلك كانت صراعاً بين الحزبيات حول السلطة نظراً لما يتوخاه «المتحزبون من مساعدات مادية ومعنوية ضمن الحكومة وخارجها وفي جميع أوقات الضيق».

ب ـ **التفاوت في الثروات:** يقدر فولني أن أعيان الأحزاب الرئيسة في الجبل يملكون وحدهم عُشر أراضي البلاد. وما تبقى يدخل في إقطاعاتهم. «فهؤلاء المناصب كانوا يجبون بأنفسهم مال الأعناق في إقطاعاتهم ويوزعون الضرائب ويقبضونها ليحوزوا على صفو خاطر الأمير الكبير بما يقدّمونه له منها. وكان هو

(53) المنير، «الدر المرصوف...»، المشرق 51 (1957) ص 406؛ اليازجي، **رسالة...**، ص 17؛ مشاقة، **منتخبات، ...**، ص 30 ـ 31.

يعيد إليهم قسماً من هذه الضرائب إذا كان راضياً. أما إذا كان غاضباً فلا يمنحهم أقل مهلة، بل يرهقهم بجميع الأساليب حتى يدفعوا المال المفروض عليهم كاملاً»[54]. وفي حال الخلاف، كان يقاصصهم بسلب المال أو إتلاف العقار أو النفي من البلاد ونحو ذلك إلا في النادر عند ضعفهم واستظهار الحاكم عليهم»[55]. «واستظهار الحاكم» كان يعني، عمليًا، استظهار حزبية على أخرى في الصراع حول السلطة. من هنا كانت علاقة الأعيان بالأمير قائمة على «المنافع المادية» طالما أن الميثاق الشهابي أخضع سلطة الأمير لمشورة الأعيان. إلا أن هذا الواقع بدأ بالتغيّر مع ولاية الأمير يوسف. فمع اشتداد صراع الحزبيات في الجبل تحوّلت تلك العلاقة إلى حاجة اقتصادية بقدر ما تفاوتت ثروات الأعيان واتسع نفوذهم أو تهافت. فالمنيّر[56] يصنف الأعيان في أواخر القرن الثامن عشر إلى فئات ثلاث وعلى أساس علاقتهم بالسلطة:

أ - «المشايخ الذين عليهم الاعتماد في العزل والتولية» وهم بنو جنبلاط وبنو عماد. فالجنبلاطيون أصحاب ثروة ونفوذ، واليزبكيون «أكثرهم لا يقدروا على المعيشة اللايقة بمقامهم إلا ببسط يد الأمير الحاكم لمساعدتهم»[57].

ب - المشايخ الذين «لهم يد في العزل والتولية بعد أولئك وتبعاً لهم». وأشهر هؤلاء بنو نكد «ورجالهم أشد رجال البلاد وأجرأها».

ج - المشايخ الذين «ليس لهم يد في العزل والتولية ولا في أيديهم مقاطعات أو رجال مثل أولئك». وهم يتوزعون في مختلف مقاطعات الجبل.

وهكذا، فالتفاوت في الثروات استتبع حكماً تفاوتاً في النفوذ أدى إلى

---

(54) غيز، هنري، لبنان، ج 1، ص 224 - 226.

(55) اليازجي، رسالة...، ص 7.

(56) في المشرق 51 (1957) ص 455.

(57) حول ثروة الجنبلاطيين راجع: المنيّر، «الدر المرصوف...» المشرق 51 (1957) ص 483؛ مشاقة، ميخائيل، منتخبات...، ص 102؛ أبو شقرا، الحركات في لبنان...، ص 15، 93 - 94.

صراعات كانت السلطة فيها مكسباً يعوّض ماليًا عما فقده الأعيان من أرض: فالنمو السكاني نتيجة نزوح اليد العاملة إلى بلاد الشوف ضاعف من مداخيل الأعيان، لكنه في الوقت نفسه، أفقدهم تدريجيًا بعض ملكياتهم لحساب صغار الملاكين من المزارعين. فعقود المشاركة في الشلش أعطت المزارعين حق الملكية وجعلتهم الفئة الأكثر إنتاجاً. وبذلك بدأ في القرن الثامن عشر، الانقلاب البطيء في تحوّل الملكيات والثروات على حساب الأعيان. وسرعان ما شعر هؤلاء كفئة جامعة للمال ومستهلكة له، باستنزاف ثرواتهم وبروز فئة جديدة من الملاّكين لا تدين بالتبعية للأعيان، إنما تتطّلع إلى السلطة للحفاظ على مكتسباتها وتوطيد استقلاليتها الاجتماعية والاقتصادية وتوسيع ملكياتها. وبقدر ما فقد الأعيان من أرض حاولوا تعويضها من خلال النفوذ ومنافع السلطة المالية. لذلك، اشتدّ الصراع حول السلطة بين الأعيان وتوسّع إلى صراع لأجل السلطة ضمن العائلة الشهابية التي دخل أفرادها بدورهم، في سياق الملكية بما يتناسب مع مقامهم وحاجاتهم وطموحاتهم. إلا أن تحوّل الملكيات يظل مسألة نسبية بين الأعيان، إذ ليس لدينا من الأصول كصكوك الملكية وعقود المشاركة وعقود البيع والشراء ما يمكّننا من قياس ملكيات الأعيان من ناحية، وتحوّل هذه الملكيات إلى الشركاء من ناحية ثانية. وما نبديه من رأي يستند أولاً إلى منطق عقود المشاركة في الشلش وسط نمو سكاني شكّلت فيه اليد العاملة المنتجة زراعيًا نسبة عالية؛ وثانياً إلى بعض اتجاهات الصراع إبان الأزمة.

وسط هذه التحوّلات في الجبل يبرز الجزار إذاً نتيجة تحولات أخرى في السلطنة وعلى صعيد المنطقة ليزيد الأزمة تعقيداً. فالتقليد التاريخي يجمع على أن الجزار هو سبب مآسي الجبل في هذه المرحلة. إلا أن القراءة النقدية للنصوص والأحداث في إطار التحوّلات التي ذكرنا، توقفنا على واقع مغاير للتقليد. فالرحالون[58] والدبلوماسيون يتكلّمون عن «الجدار الجبلي» الذي وصفه البارون

(58) TOTT, Baron de, Mémoires sur les Turcs et les Tartous. Amsterdam, 1874, I, p.XXI; Venture de Paradis, cité dans CHARLES-ROUX, op. cit., p. 206; NIEBHUR, C., op. cit, p. 352.

دي توت بأنه الحد الفاصل بين الساحل والجبل، بين تسلط الأتراك واستقلالية الجماعات، يصعب اختراقه إذا ما أجمع سكانه على الدفاع عن بلادهم. وقوة «الدروز» لا يستهان بها في هذا المجال. وإذا ما أخضع الجبل فذلك يعود إلى فقدان القيادة الصالحة التي تقود الجبليين في معاقلهم[59]. والجزار حسب القنصل الفرنسي، أدرك أنه لا يستطيع اختراق هذا «الجدار» إلا بقوة أكبر وأكثر تدريباً مما كان لديهم. لذلك عمد إلى التفرقة بشتى الوسائل للنيل من بلاد الشوف، وكأنه أدرك كغيره من المناصب المتنازعين «أن لا سبيل له لأخذ البلاد إلا بأهل البلاد». مما يسمح بالاستنتاج من وجهة نظر القنصل الفرنسي، أن لدى الجزار أصلاً نية مبيتة ضد الجبل. ومشّاقة يضع بدوره تلك «النية» ضد الجبل في إطار سعي الجزار الى «ملاشاة قوة روسا العشاير» في فلسطين ومن حيفا إلى بيروت. أما من جهة الجبل، فيجعل مشّاقة من الجزّار عامل استنزاف بقدر ما كانت القلاقل الحزبية لا تدع الأمور تستقر في الجبل، إلا أن ذلك لا يمنع عن الجزار صفة «الظالم الشهير»[60].

إن مقاربة أزمة الجبل من وجهتي نظر مشّاقة والقنصل الفرنسي في صيدا تدخلنا في صميم تاريخ الإمارة الداخلي في أواخر القرن الثامن عشر، كما تحصِر البحث في إطار محدّد يمكّننا من مرافقة الأزمة وضبط عواملها وما أحدثته من ضائقة اقتصادية. وإذا كان الجزار قد اخترق «الجدار الجبلي» من الخارج «بالدهاء والسياسة»، فإن تداعي هذا الجدار مرحليًا، يعود إلى عوامل داخلية أخرى مكّنته من ذلك. لذلك، إن الشك في التقليد التاريخي يوجّه البحث عن أسباب الأزمة نحو قراءة نقدية دقيقة للنصوص توقفنا على حقيقة تلك الأزمة. فالمشادة الضمنية بين الأمير والأعيان في سياق التحولات التي تكلمنا عنها، أخرجت قيادة الجبل عن العرف الذي ثبّته الميثاق الشهابي، وجعلت من الرفض

---

(59) DDC. 2, 418, 423 et 427, rapport du Consul Arazy du 8 mai, 1784, 20 sept. 1784 et 21 juillet 1784.

(60) مشاقة، ميخائيل: **منتخبات...**، ص 4 و30. VOLNEY, op. cit., 238.
أنظر أيضاً عبد النور، انطوان، **تجارة صيدا مع الغرب**، ص 56 ـ 57.

المتبادل القاعدة في التعاطي السياسي. والمنيّر يأخذ في هذا المجال على «المناصب» عدم ثباتهم على عهد أو استقرارهم على رأي. فبسبب «تفرّق الأمراء لم يحصل إتفاق لمن يكون الحكم». وغالباً ما «انقلب المشايخ على الأمير وحنثوا بمواعيدهم نظراً لما دفع لهم (الجزار) سرًا وكان الأمير قد أخسر عليهم مقدار /400/ كيس»[61]. وبعض من تولى الحكم من الأمراء تصرف «كمن قصده خراب البلاد والانتقام من الناس».

إن تحليل أخبار الحوليين في هذه المرحلة يوقفنا على أمر أكيد هو أن التحوّلات في مجتمع الجبل خلقت وضعاً غير متوازن أطلق الصراع حول السلطة ولأجل السلطة في جو من الرفض المتبادل الذي دفع بالصراع نحو العنف والاقتتال. وبذلك دخل الجبل في أجواء محيطه، وإن لغاية مختلفة من حيث الفوضى السياسية والضائقة الاقتصادية. فتداعى «الجدار الجبلي»، ومنه نفذ الجزار إلى الاستغلال «لإذلال الجميع» عبر مراحل الأزمة الثلاث:

1 ـ تبدأ **المرحلة الأولى** ظاهريًا، بوصول الجزار إلى ولاية صيدا واشتداد «الشحناء والنفرة بينه وبين الأمير يوسف». إنما عمليًا، تعود بداية الأزمة إلى المشادة الضمنية بين الأمير المتطلع إلى دور الحاكِم، والأعيان المتمسكين بامتيازاتهم. وقد لعب الجزار في هذه المشادة دور الحكَم المستغِل. فالمرحلة الأولى تندرج تحت عنوان استنزاف الأعيان في الصراع حول الحكم ولأجل الحكم، وما لحق العامة جراء ذلك من ضرر.

ويظهر الوجه الاقتصادي في هذا الصراع في أمرين: الأول، أن الأعيان خاصموا الأمير بقدر ما حوّل منافسوه الاستنزاف منهم إلى العامة. فالأمير يوسف مارس البلص والقصاص على الأعيان، في حين أن أخصامه من الشهابيين اعتمدوا على «الميرة المضاعفة» لتسديد «التعهّدات» للجزار.

والثاني، أن الأمير يوسف شكّل فريقاً مع مؤيّديه ضد الأعيان والطامحين إلى

---

(61) كرامة، روفائيل، **مصادر تاريخية...**، ص 83.

الإمارة من الشهابيين. وقد أخفت الخصومة مسألة سياسية خضعت لتسويات اقتصادية، كان من بينها أن قبول الأمير مشروط بأن يرضي الجزار وبأن لا يجمع مال «التعهّد» من البلاد. إلا أن هذا الشرط يظلّ مرحليًا طالما أن المسألة السياسية لم تحل. لذلك تطور الصراع نحو العنف والاقتتال حتى وصل إلى «كارثة» العام 1781 م، حسب تعبير القنصل الفرنسي في صيدا. ويلاحظ أنه حتى العام 1780 م واجه الأمير يوسف الأعيان بالبلص والقصاص على الوجه الآتي:

السنة/المال	الميرة	الضرائب الإضافية	البلص	القصاص
1775	2			
1776			المناصب	اللمعيون
1777	2			
1778			النكدية	
1779				
1780			الجنبلاطية	الجنبلاطية
1781	2	شاشية وبزرية	اليزبكية اللمعيون	الجنبلاطية

قد تكون هذه اللوحة البيانية بحاجة إلى المزيد من التدقيق وضبط التواريخ والأحداث استناداً إلى أصول جديدة. إلا أنها تظل مؤشّراً على طبيعة الصراع الذي دار في المرحلة الأولى من الأزمة. فالأوضاع غير المتوازنة في مجتمع الجبل حالت دون حسم المسألة السياسية، وبالتالي ظلّت الأوضاع الاقتصادية عرضة لتقلبات السياسة التي كان فيها الجزار عامل الحسم المرحلي. فحتى «الكارثة» في العام 1781، لم يدخل عسكر الجزار الجبل، إنما «شارك» الأمير في استنزاف الأعيان بالتعدي على ممتلكاتهم في الساحل والبقاع. في حين أن الصراع لأجل السلطة في الجبل خضع لتسويات بين الأعيان استغلت فيها العامة كعامل ضغط «لتنزل الأمير من الولاية»، كما حدث مثلاً، في اجتماع عين السمقانية أو في جمعية ظهر الحسين. وحتى «كارثة» العام 1781 م، سويت

بالاتفاق بين الأمير يوسف وأخصامه الجنبلاطية تحت إيراد /260/ كيساً[62].

لم يكن البلص العامل الوحيد لاستنزاف الأعيان، إنما رافقه القصاص بضبط الأملاك وإتلاف الأشجار وغيرها مما يضر بمصادر الثروة لدى الأعيان. وإذا لم يكن بالمستطاع تقدير حجم البلص والخسائر في الممتلكات، فإن القصاص طاول ولا شك العامة، أو على الأقل الشركاء. فقصاص اللمعيين في أملاكهم في العام 1777م، أدى إلى إحراق بعض القرى في الساحل كالدكوانة والجديدة وانطلياس، كما استاق عسكر الجزار «مواشي كثيرة وقبضوا على رعايا في طريقهم». وعندما تحول القصاص إلى البقاع «أخذ العسكر بضبط غلال أهل البلاد التي هناك...». ولم تسلم العامة من «كارثة» 1781 م من الأذى عند «ضبط كل ما تبقى من أسباب مشايخ الجنبلاطية، وضبط أملاكهم وهدم منازلهم وبلص كل من ينتسب إليهم». وأسهم الجزار في «مضايقة أهل البلاد إذ فرض الينسق بإقفال أبواب بيروت ومنع نزول أهل الجبل إليها. فضاجت أهالي الجبل من هذه المظالم». ولم تكن العوامل الطبيعية أقل قساوة عليهم. ففي العام 1777 م «حضر جراد إلى هذه البلاد وكان كثيراً جداً. فعم السواحل والجبال وأضر بالناس مضرة عظيمة». وكذلك فعل الثلج والأمطار الغزيرة. وقد ترافق كل ذلك مع «الغلاء الشديد» الذي عم كل جهات البلاد فارتفعت أسعار المواد الغذائية ووصل كيل الحنطة البيروتي إلى /12/ غرشاً، وَقِقّة الأرز إلى /20/ «وكان كل شئ غالياً»[63].

ليس بالإمكان تقدير ضرر العامة من هذه «المظالم» نظراً لفقدان الأصول المتسلسلة حتى الآن. إنما إذا أخذنا بروحية نصوص الحوليين وخصوصا المنيّر، يتراءى لنا أن الأزمة لم تصل بعد إلى حد الضائقة الاقتصادية في الجبل، بانتظار تفاقم الأوضاع السياسية وتحول البلص من الأعيان إلى العامة في المرحلة الثانية من الأزمة.

---

(62) cf. DDC, 2, pp. 287-288, rapport du consul de Taulès du 27 avril 1773; pp. 357-360-362, 381-383.

المنير، حنانيا، «الدر الموصوف...» المشرق، 50 (1956) ص 205 – 208.

(63) المنيّر، المرجع السابق، المشرق 49 (1955) ص 198، 201، 206؛ كرامة، روفائيل، المرجع السابق، ص 57 – 60، 67.

2 ـ تتميز **المرحلة الثانية** (1782 ـ 1793) بظاهرتين أساسيتين:

الأولى، استمرار الصراع بين الأعيان. وقد أدّى ذلك إلى مضاعفة مال «التعهّدات»، إذ ارتفع بشكل ملحوظ في العام 1784، ثمّ وصل إلى ذروته في العام 1790. والملاحظ في هذه المرحلة أن عسكر الجزار تدخّل مباشرة في الجبل.

والثانية، تحوّل البلص من الأعيان إلى كل البلاد، فأثّر على العامة بشكل خاص:

	الميرة	الضرائب الاضافية	البلص	القصاص
1783		فريضة على كل البلاد		
1784	2		الأمراء	الأمراء
1789		ضريبة على كل البلاد		
1792	$\frac{1}{2}$	الجزية درهمان		أهالي الجبل
1794	2		جنبلاط ونكد	
			لم كل البلاد	
1796	$\frac{1}{2}$	حوالات في البلاد		
1797		شاشية		
1799	3	على كل رجل غرشان		
1804	2	مطالب شهرية	البلاد	

ويظهر من تطوّرات هذه المرحلة أن السلطة باتت عبئاً على العامة التي عانت من الأزمات المتلاحقة التي أوصلت البلاد إلى الضائقة الاقتصادية. والمنيّر كان الأكثر تعبيراً عن تلك المعاناة طوال هذه المرحلة. ففي **الدر المرصوف** يسجل المنيّر ردات فعل العامة على الضرائب الإضافية وتصرفات الأعيان بشكل تصاعدي وصل إلى ذروته في العام 1791:

ففي العام 1782 «تدمرت الناس كثيراً من طلب الشاشية والبزرية... وعملوا جمعية في ضهر الحسين لإبطال الطلب». إلا أنهم لم يتأثروا بعد بأمر الجزار في

العام 1783، «بمنع أهل الجبل من الدخول إلى بيروت وصيدا وحجب القوت عنهم الذي كانوا يمترونه من المدن». وكذلك «بضبط عسكر الجزار الغلال في البقاع» «وكأنه يريد مضايقة أهل البلاد لكي يطلبوا الراحة لأنفسهم»[64]. ولم يسجّل المنيّر أي ردة فعل على الخلاف بين يوسف واسماعيل أمير حاصبيا، الذي أوصل «التعهدات» إلى /2000/ كيس في العام 1784. ويلاحظ القنصل الفرنسي في صيدا أن جباية هذا المبلغ ستفقر الجبل إذ إن العديد من العائلات التي لا تستطيع تسديد ما عليها من ضرائب، نزحت عن البلاد. إلا أن الأمل كان في أن الأمير يوسف سيخفّف هذا العبء عن العامة إذ سيؤمّن المبالغ المطلوبة من الأعيان،.الأمر الذي عجز عنه أسلافه نظراً للكره الذي يكنّه الجبل لإسماعيل «الغريب عن الديار»[65].

لكن سرعان ما «ضجّت الناس من كثرة المظالم» كردة فعل على الضرائب الإضافية وطريقة جبايتها. ففي العام 1790 «أخذ (الأمير بشير) يوزع أموالاً على البلاد ويطلب مطاليب إضافية لم تسبق بها العادة. وفرق الحوالات في السبع المقاطعات وضجت الناس بالشكوى من ظلمه الشديد وعجزت عن القيام بمطاليبه... لم يترك أحداً سالماً من نكبة حتى بلص الأمراء بني عمه ولم يحفظ حرمتهم ولم يدع مكاناً خالياً من الحوالات حتى أديرة الرهبان. وكان طلبه شديداً فاحشاً. وكان يرسل الحوالات ويردفها حالاً بالأخرى. ويطلب من الإنسان أكثر مما يملك كثيراً». أو انه «كان يرسل الحوالات في طلب جانب من المال لا يتبين مقداره. فيهتمون في تقدمة ما يقدرون عليه من المال ويلتمسون منه أن يعرفهم مقدار المطلوب فيفرض عليهم بعد ذلك ما لا يستطيعون عليه ولو باعوا كل ما يملكون. ثم لا ينزل عن طلبه ولا يترك شيئاً منه إلا نادراً. فضجت الناس وضاقت صدورهم. ولم يعد لهم سبيل إلى الخلاص

(64) المنيّر، حنانيا، المرجع السابق، ص 419.

(65) DDC, 2, pp. 423-430, rapports du Consul Arazy du 21 juillet, 20 sept, et 12 nov. 1784.

المنير، المرجع السابق، ص 212.

وكادت البلاد تخرب وأهلها ينزحون»[66].

لا شك، أن ارتفاع «التعهدات» إلى /3000/ كيس انعكس بفرض الضرائب الإضافية وربما حتم القساوة في جبايتها نظراً إلى الحاجة إلى المال. والذي ضاعف الأزمة أن الأرض فقدت قيمتها «كثروة»، إذ إن الضرائب كانت تطلب نقداً نظراً إلى الحاجة الملحة لتسديد «التعهّدات» للجزار من ناحية، ولكون «الأشغال» تعطّلت بالحروب من ناحية ثانية، وأخيراً كون النقد المتداول في الجبل كان قليلاً. يضاف إلى ذلك العوامل الطبيعية كالجراد والثلج والبرد الذي أتلف غالباً الأشجار «وعطل أشغال الناس». ودراسة الطقس كعامل في الأزمة الاقتصادية أمر ضروري. إلا أنه لم يحظ بعد باهتمام المؤرخين. وكذلك العوامل الطبيعية الأخرى.

وبتضافر هذه العوامل وتقاطعها، كانت النتيجة:

أ - «أن اشتد العسر حتى كان لا يباع شيء ولا يشترى لأن من كان عنده فضول مال لا يجسر أن يشتري بها خوفاً من الشهرة بوجود المال. فرخصت الأرزاق والأراضي والأمتعة حتى صار ثمن قنطار الزيت بخمسين غرشاً وما دون، وحمل الورق بخمسة غروش وأقل. وكذلك باقي المبيعات».

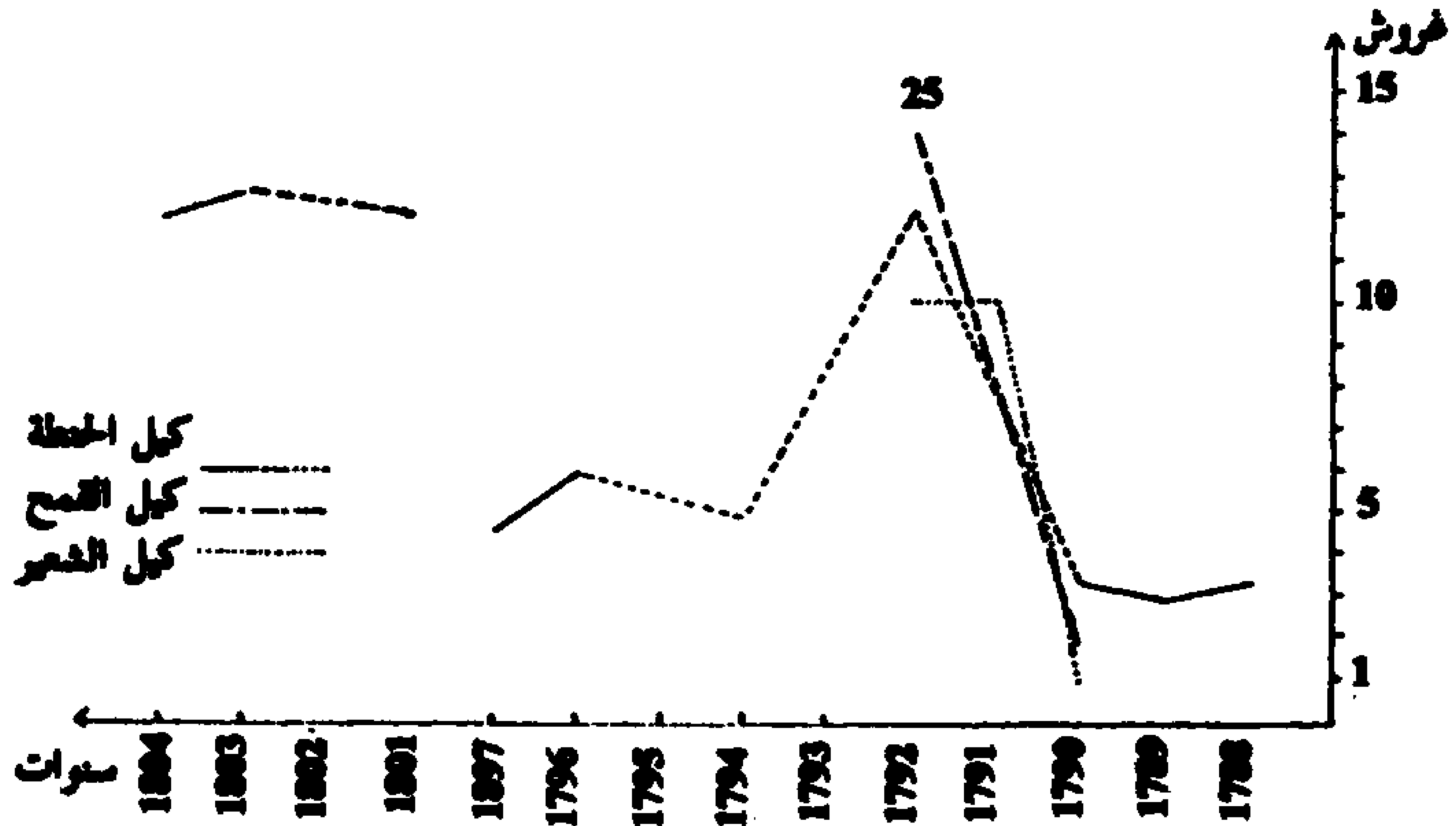
ب - «وما زال الأمر يشتد حتى نفد القوت. فكان رطل الدقيق يباع بشجرة من الزيتون. وقد مات كثيرون من الجوع وغيرهم كانوا يقتاتون من عشب البرية كالبهايم. وقضى عليهم أيام لا يأكلون خبزاً ولا طعاماً. فحالت ألوانهم وهيأتهم وفسدت أمزجة البعض منهم فمرضوا وماتوا».

ج - «وكان الذي ضاعف الغلاء أن الجزار أمر باليسق على الغلات في بيروت وصيدا... وأراد مضايقة البلاد. فأمر باليسق ومنع نفود الغلات إلى البلاد من جميع الجهات برًا وبحراً. فتضايقت الناس أشد الضيق وباعوا كل

(66) المنير، المرجع السابق، ص 423 و426.

عزيز بثمن بخس ليعتاشوا به»، كما «غرقت الأهالي تحت ديون بليغة» وكانت «المواسم ممحلة»(67).

فارتفعت الأسعار بشكل مفاجيء «وقل الوجود»، خصوصاً المواد الغذائية، على الشكل الآتي:



فكانت النتيجة أنه بعد «أن طال المطال على أهل البلاد في الحرب والنزاع وضجروا من كثرة الاجتماع والافتراق وتعطلت أعمالهم ومصالحهم... رأوا أن ذلك مما يطول عليهم ولا يظفرون بطائل... فصاروا بعد أن كانوا يذهبون إلى الحرب من أنفسهم لا يذهبون ولو بالإكراه والاغتصاب، والذاهب منهم لا يلبث قليلاً حتى يعود. فلما رأت المناصب ذلك عولت على كبسة الدولة نوبة واحدة إما لهم وإما عليهم، فأخذوا يجمعون الرجال ويبذلون الأموال ويرغبون ويتوعدون

(67) يعطي القنصل الفرنسي في صيدا الصورة نفسها عن الساحل في العام 1787. ويبدو أن الأزمة الاقتصادية كانت عامة في المنطقة. راجع:

CHARLES-ROUX, F., Les échelles..., 134; FUKASAWA, K., Toilerie et commerce du Levant. CNRS, Paris, 1987, pp. 133-143.

المنير، المرجع السابق، ص 423 و437؛ كرامة، روفائيل، مصادر تاريخية، ص 132.

حتى اجتمع إليهم جمهور كبير...»[68]. وفي 12 آذار كبس عسكر البلاد الدولة في عنبال وانتصر عليه. «وكانت هذه آخر الوقايع بين الدولة وأهل البلاد».

3 ـ وتتميز **المرحلة الثالثة** (1794 ـ 1804) باحتواء الأزمة داخليًا، ولكن بصعوبات. فالضائقة الاقتصادية خفّت وطأتها لتنعكس الأزمة على الأعيان لوضع حد لتحركات العامة. ويلاحظ أن «التعهّدات» انخفضت في هذه المرحلة وكذلك الأسعار. وبادر الأعيان إلى معالجة الأسباب السياسية للأزمة.

يلاحظ طوال هذه المرحلة أن الأعيان اتجهوا نحو تصفية عوامل الأزمة الداخلية. فعلى صعيد الصراع حول الحكم استعاد الجنبلاطيون المبادرة فاستردوا ما فقدوه في عماطور بفتكهم بآل عبد الصمد. وبالاتفاق مع اليزبكية والأمير بشير فتكوا بالنكدية. فاستعادوا هيبتهم في البلاد.

أما على صعيد الصراع لأجل الحكم، أدرك المتنافسون «أن أحداً لا يستطيع أخذ البلاد بالغلبة»، وأن أحداً «لا يستطيع التمادي على نفقات العساكر». لذلك كانت المراسلة في أمر الصلح والسلامة. وكان لقاء الشويفات «وحصلت الموافقة والالفة (بين بشير وجرجس باز مدبر أولاد الأمير يوسف) وتوجّهوا جميعاً إلى دير القمر. وأرسلوا إلى الجزار يطلبون خلعة الولاية للأمير بشير. ولم يجبهم. ولم يلتفتوا إلى غضب الجزار. واتفقوا جميعاً برأي واحد على أن يكون الأمير بشير حاكماً في دير القمر وأولاد الأمير يوسف في بلاد جبيل حكاماً بأنفسهم. وتعاهدوا على ذلك وتحالفوا. واستدعوا مشايخ البلاد وطوائفها الذين كانوا قبلاً متنافرين. فوافقوا جميعهم وأصلحوهم وتركوا لبعضهم الأحقاد القديمة والدماء والتارات. واستوت الألفة بين الجميع».

ولم تكن هذه الألفة ممكنة لولا أن العامة أخذت المبادرة في الرفض والمعارضة. فكان العام 1799 «سنة العامة».

---

(68) المنيّر، حنانيا، المرجع السابق، ص 434.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد استمرّت الأزمة على تقلب تبعاً لظروف الجبل الداخلية، وللمستجدات الإقليمية وفي السلطنة العثمانية. إلا أن ذلك يتطلب بحثاً خاصًا ومزيداً من الأصول التي توقفنا بدقة على التطورات الاقتصادية. فالمعلومات المتوافرة حتى الآن متقطعة. لذلك، لا بد من الانكباب على جمع الأصول أو كشفها بغية تكوين قاعدة صالحة للبحث الاقتصادي، مما يسمح بالتالي بفتح أبعاد جديدة لتاريخ مجتمع الجبل، في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر. فالتحوّلات في الجبل وضمن إطار التحولات في السلطنة العثمانية، وما رافقها من تقلّبات سياسية تشكّل «المنعطف» لمرحلة جديدة من تاريخ الجبل الاجتماعي. وقد تقاطعت فيه العوامل الاقتصادية والديمغرافية والسياسية، لتطبع القرن التاسع عشر.

توصيات الجلسة الختامية
للمؤتمر الأول
للجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية
20 كانون الأول 1991

اختتم المؤتمر العلمي الأول للجمعية اللبنانيّة للدراسات العثمانيّة أعماله بإقرار بعض التوصيات. وقد ترأس الجلسة الختاميّة أمين عام الجمعيّة: الدكتور منير اسماعيل وتلا التوصيات أمين الإعلام في الجمعيّة الدكتور عصام خليفة. وهذا أبرز ما جاء فيها:

إنّ المشاركين في أبحاث ومناقشات المؤتمر الأوّل للجمعيّة اللبنانيّة للدراسات العثمانيّة يوصون بما يلي:

1 - اعتبار الاهتمام والتجديد في كتابة تاريخ الشعب اللبناني بكل مناطقه وفئاته الاجتماعيّة، على امتداد الحقبات، مهمة أساسيّة يجب أن يقوم بها كلّ الباحثين اللبنانيّين المخلصين بروح علميّة ووطنيّة متجرّدة تعزّز قيم الوحدة والسلام والديمقراطيّة والاستقلال.

2 - تقدير وتأييد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الجمعيّة اللبنانيّة للدراسات العثمانيّة، ودعوة باقي الباحثين اللبنانيين إلى تأليف جمعيّات للفترات الأخرى من تاريخ لبنان.

3 - فتح باب الانتساب إلى الجمعيّة من قبل كلّ الأساتذة الذين شاركوا في

تقديم الأبحاث وترؤس جلسات المؤتمر، وكذلك أمام الأساتذة والباحثين الآخرين الذين تتوافر فيهم الشروط التي ينصّ عليها نظام الجمعيّة.

4 - طبع أعمال المؤتمر (الأبحاث والمداخلات) في أقرب فرصة في كتاب مستقل يوضع بتناول الباحثين والمهتمّين.

5 - توثيق عرى العلاقات بين كلّ الجمعيّات اللبنانيّة والعربيّة، والأجنبيّة المهتمّة بالفترة العثمانيّة.

6 - التمنّي على الجامعة اللبنانيّة، والمجلس الوطني للأبحاث العلميّة وباقي الجهات المهتمّة بالبحث العلمي في الدولة والمجتمع، تقديم الدعم المادّي والمعنوي لهذه الجمعيّة، وبخاصّة المساعدة في:

أ - تأمين مقرّ دائم.

ب - إنشاء مكتبة متخصّصة في المرحلة العثمانيّة.

ج - قيام مركز أبحاث يكون جزءاً من هيكليّة أقسام التاريخ في الجامعة اللبنانية.

د - إصدار مجلّة دوريّة متخصّصة في هذه الحقبة.

هـ - تقديم منح لأساتذة وطلاّب للقيام بتعلّم اللغة التركية - العثمانية وتصوير المخطوطات والوثائق في مراكز الأرشيف العثماني.

و - المساعدة في طبع الأطروحات والكتب للباحثين في هذا المجال.

ز - ترجمة وتعريب الكتب العربيّة والأجنبيّة التي تعتبر مرجعاً أساسيّاً لهذه الفترة.

ح - نشر الوثائق والمخطوطات العائدة لهذه الحقبة ودعوة كلّ الهيئات المعنيّة للحفاظ على هذه الوثائق والمخطوطات وتسهيل العمل على نشرها.

ط - إعادة النظر بكتب التاريخ التي تحمل أفكاراً مسبقة عن هذه الحقبة.

ي - تطبيق البروتوكول الثقافي بين الجمهوريتين اللبنانيّة والتركيّة والمتعلّق بتبادل الوثائق وتسهيل عمل الباحثين، وما الى ذلك. وشكر السلطات المسؤولة عن الأرشيف العثماني لتسهيلها عمل الباحثين اللبنانيين، باعتبار أن هذا الأرشيف هو إرث مشترك، ومن شأن الاطلاع عليه تسهيل سبل التعاون، وفهم أحداث الماضي بشكل علمي، ووضع أسس راسخة للتفاهم مستقبلاً.

ك - التأكيد على أهميّة اللغة التركيّة - العثمانيّة في فروع كليّة الآداب - الجامعة اللبنانيّة، وذلك من خلال تعيين أساتذة متخصّصين في هذه اللغة في المراكز الشاغرة لهذه المادّة الملحوظة في مناهج أقسام التاريخ.

7 - المباشرة بالتحضير للمؤتمر العلمي الثاني الذي يجب أن يعقد العام القادم.

8 - تقديم الشكر إلى منظمة الأونسكو على المساعدة التي قدّمتها للجمعيّة وشكر كلّ المؤسّسات والأفراد الذين شجّعوا قيام الجمعيّة.

9 - شكر جميع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئيّة التي غطت أعمال المؤتمر.

10 - شكر الجامعة اللبنانيّة بكلّ هيئاتها الإداريّة والأكاديميّة والطلابيّة لكلّ المساعدات والتسهيلات العمليّة التي قدّمتها من أجل إنجاح المؤتمر.

الـجمعية اللبنانــية للدراسات العثمانــية

علـم وخبر رقم 1/3 د تاريخ 13 كانون الثانـي 1987

تأسيس الـجمعية

تأسست فـي الـجمهورية اللبنانـية جمعية تاريخية باسم: «الـجمعية اللبنانـية للدراسات العثمانية» وهي تعنى بدراسة تاريخ لبنان فـي العهد العثمانـي استناداً إلـى الـمصادر الأساسية.

عرف لبنان فـي تلك الـمرحلة الطويـلة من تاريخه، الـمـمتدة علـى أربعة قرون (1516- 1918) تـحولات سياسية واقتصادية واجتـماعية وثقافـية مهمة كان لها أبلغ الأثر فـي تاريخه الـمعاصر. فكتابة تاريخ لبنان فـي العهد العثمانـي علـى أسس علـمية صحيحة لا تتـم إلا بدراسة الأرشيف العثمانـي نفسه العائد لتلك الـمرحلة، بـالإضافة إلـى الأرشيف الدبلوماسي والقنصلي الأوروبـي، وكذلك الأرشيف الـمـحلي حتـى تأتـي الصورة كاملة وشاملة للواقع التاريخي.

ان الأرشيف الرسمي الـمنظّم فـي لبنان لا يرقـى إلـى أبعد من عهد القائمقاميتـين فـي أواسط القرن التاسع عشر. ففـي عهد الإمارة احتفظت عائلات الأمراء وعائلات الـمقاطعجيـين فـي مختلف الـمقاطعات اللبنانـية بأرشيفها الـخاص الذي تعرّض الكثـير منه للتلف والضياع، مـما سبب نقصاً فـي الأرشيف الـمـحلي لدراسة الوضع السياسي وعلاقة السلطات الـمـحلية بـالإدارة العثمانـية فـي الولايات وفـي العاصمة إستانبول. ومن هنا تبرز الـحاجة إلـى اهتـمام البـاحثـين الأتراك والأجانب العاملـين فـي هذا الـمـجال لتـجديد كتابة التاريخ اللبنانـي علـى أسس علـمية حديثة.

أهدافها

1) دراسة مختلف ميادين التاريخ اللبنانـي فـي العهد العثمانـي.

2) التعريف بالأصول العائدة للعهد العثماني والموجودة في لبنان وتركية وغيرهما وتشجيع تعليم اللغات التي تساعد على تحقيق هذه الوثائق ونشرها.

3) تسهيل تبادل الخبرات بين الباحثين اللبنانيين العاملين في حقل الدراسات العثمانية، وتنسيق التعاون بينهم وبين الباحثين في هذا المجال في مختلف دول العالم وذلك عن طريق المنشورات والمؤتمرات.

4) التعرف على الدراسات العثمانية في مختلف الجامعات ومراكز الأبحاث بما في ذلك الرسائل والأطروحات الجامعية.

5) نشر الدراسات العائدة الى تاريخ لبنان في العهد العثماني وإصدار مجلة متخصّصة لهذه الغاية.

6) تتعاون الجمعية مع الجمعيات والمنظمات العلمية اللبنانية والعربية والدولية التي تعنى بالدراسات العثمانية أو بالدراسات الأخرى التي تساعد على توضيحها وتعميق البحث فيها.

شروط الانتساب

يشترط في المرشح لعضوية الجمعية أن يكون لبنانياً أو من أصل لبناني أو مقيماً في لبنان وباحثاً، له منشورات علمية في تاريخ لبنان في العهد العثماني.

يمكن للجمعية أن تقبل أعضاء شرف من باحثين وشخصيات لبنانية وعربية أو أجنبية تعمل في حقل الدراسات العثمانية، أو تشجع الدراسات المتعلقة بتاريخ لبنان في العهد العثماني.

نشاطاتها

تابعت بعثة من أعضاء الجمعية دورة لتعليم اللغة العثمانية في جامعة مرمرة في استانبول خلال صيف 1987 للتوصل إلى إمكانية البحث في الأرشيف العثماني ورصد ما يتعلق منه بتاريخ المقاطعات اللبنانية. عملت هذه البعثة خلال صيف 1988 في أرشيف رئاسة الوزراء (باشبكنليك أرشيفي) في إستانبول. وهي بصدد إعداد دليل عن الأرشيف العثماني العائد الى تاريخ لبنان.

نظمت الجمعية في قاعة محاضرات رئاسة الجامعة اللبنانية في بيروت مؤتمراً حول «تاريخ لبنان في القرن الثامن عشر» في 16 و17 آذار 1988 تمّ التركيز فيه على مصادر ومؤرخي تلك المرحلة مع دراسة النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية لمختلف المناطق والمقاطعات اللبنانية.

الجمعية بصدد تأسيس مكتبة مختصة بتاريخ لبنان في العهد العثماني تجمع مختلف المصادر المخطوطة والمطبوعة مع الدراسات والمراجع الصادرة باللغة العربية واللغات الأجنبية.

الهيئة الادارية

تتألف الهيئة الإدارية من:

د. منير إسماعيل: أمين عام.

د. جوزيف أبو نهرا: أمين سر ومسؤول لدى الحكومة.

د. سعاد أبو الروس سليم: أمينة الصندوق.

د. خالد زيادة: مسؤول عن شؤون النشر.

د. بطرس لبكي: مسؤول عن الندوات.

د. رياح أبو حيدر: مسؤول عن العلاقات العامة.

د. عصام خليفة: مسؤول عن الإعلام.

ترحب الجمعية بمن يرغب في الانتساب إليها والمشاركة في نشاطاتها بغية الإسهام في تحقيق غاياتها وخدمة لتطور البحث العلمي حول تاريخ لبنان في العهد العثماني.

عنوان الجمعية:
تلفون الأمين العام 01/369541
تلفون أمين السر 09/901262
ص. ب: 166802 بيروت — لبنان

Beyrouth provenant du commerce avec l'intérieur ont assuré à la population des gains appréciables: ces revenus n'étaient pas suffisants pour couvrir les exigences fiscales sans cesse croissantes du Jazzar. Ceci amena des conflits entre l'Emir Bechir II Chehab qui cherchait à devenir le principal fermier de l'impôt et les autres familles notables qui combattaient cette tendance centralisatrice. De la une série de crises que Jazzar a utilisé pour renforcer son autorité sur la montagne:

1 - La première période: (1775 - 1781), affaiblissement des familles notables par l'augmentation des impôts et des exactions.

2 - La seconde période: (1782 - 1793), généralisation des exactions à toute la population dans le cadre de la poursuite des conflits entre les notables engendrant une crise économique aiguë en 1791 (famine, épidemie, cherté..;)

3 - la troisième période: (1794 - 1804), les effets de la crise furent resorbés par l'élimination d'une partie des familles notables druzes et par les accords survenus entre les différents membres de la famille Chehab.

La crise économique du Chouf
1775 - 1804

Dr. Jean Charaf

Cette crise économique constitue du point de vue de l'histoire sociale un tournant essentiel dans le développement de la société, de ses institutions, de ses moyens de production et de son mode de vie.

Dans ce sens, l'article insiste sur l'économie de la montagne et sur les forces qui gèrent cette économie pour comprendre l'impact de cette crise.

L'auteur compare, dans le budget de la montagne, les revenus et les obligations dues à la Porte ottomane. Les rentrées étaient fixées à l'avance par le comité des notables réunis à Deir el Qamar. Les impôts étaient répartis sur la production et les propriétés, la jiziya sur les chrétiens et la farida sur les druzes.

Dans ce domaine, les chercheurs rencontrent beaucoup de difficultés concernant la connaissance de la répartitiion des propriétés, les contrats de métayage, la superficie des terres cultivables, les quantités de la production, surtout celles destinées à l'exploitation telle que la soie. Et enfin il s'agit surtout d'étudier la démographie du Chouf et la comparer à la situation démographique et sociale des régions de l'intérieur surtout Alep et Damas, pour voir dans quelle mesure le Mont-Liban constituait un pôle d'attraction des différentes vagues d'immigration et pout connaître l'impact de la démographie sur l'économie et la politique du pays. Volney évalue la densité de la population à 1090 personnes pour chaque farsakh (unité de superficie locale).

1 - La rareté du numéraire dans la montagne surtout entre les mains du peuple.

2 - La production de la soie était la principale source de numéraire car l'exportation de cette matière assurait l'équilibre de la balance commerciale, de même que les rentrées des ports de Sayda et de

Béqaa, et de Jabal Amil furent agravés par les dégâts-provoqués par les guerres, conflits et catastrophes naturelles.

9 - Amoindrissement de l'autosuffisance alimentaire et l'apparition d'importations alimentaires de base (blé, bétail...) à cause de la spécialisation de la région dans les productions agricoles destinées à l'industrie (soie, coton, laine, tabac).

Cela nous permet de dire que notre pays faisait ses premiers pas vers la modernisation mais aussi vers la dépendance et le sous-développens. Il exportait les matières premières se privant ainsi de l'intérêt de transformer sur place et des profits qui en résulteraient.

D'autre part, les produits que l'Empire importait d'Europe étaient des produits de luxe destinés à la consommation des classes riches et des catégories minoritaires au pouvoir.

Dans le cadre d'un pouvoir qui ne respectait pas la propriété privée, la vie des agriculteurs devenait de plus en plus difficile: pour assurer à la classe au pouvoir plus de fourrures, de tissus et de produits de luxe, il fallait fournir plus d'exactions de soie et de coton.

Le commerce des villes côtières et l'activité économique des districts libanais

Dr. Boutros Labaki

L'évolution du commerce des villes côtières et de l'activité des districts libanais peut se résumer dans les constatations suivantes:

1 - Augmentation du volume du commerce avec l'Europe et sa diminution avec les régions du Bar al-Sham.

2 - Déficit de la balance commerciale avec l'Europe à la fin du siècle surtout dans les régions du Sud.

3 - Recherche de la production et l'exportation des matières premières, réexportation des productions orientales en transit et importation des produits manufacturés européens et des productions des colonies européennes en Amérique.

4 - Hégémonie de la France,puis de l'Angleterre dans le commerce extérieur.

5 - Les ports de la côte (Tripoli - Beyrouth - Sayda) vont jouer un rôle de pôles intermédiaires entre l'Europe et certaines provinces ottomanes qui s'étendent à l'Ouest de notre côte méditérranéenne d'un côté, et le Bar al-Sham, le Hijaz l'Irak l'Inde la Perse d'un autre côté.

6 - Concentration des échanges entre les districts libanais et les régions ottomanes autour de deux axes: assurer les matières premières à Damas, Alep et l'Egypte et l'acquisition des produits alimentaires et manufacturés localement et dans d'autres pays orientaux et la spécialisation de notre pays dans les produits destinés à l'exportation.

7 - Concentration de l'activité commerciale entre les mains des commerçants européens et des commerçants chrétiens ou musulmans minoritaires dans les villes.

8 - Le manque de numéraire et les pressions économiques des ottomans sur la production surtout dans les régions de Tripoli, de la

monnaie réelle, essentielle dans les échanges avant de devenir une monnaie de compte qui enregistre la valeur des autres monnaies.

La piastre a continué à être utilisée par les habitants à l'époque du Mandat et après l'indépendance, mais elle correspondait à une autre entité monétaire et à une autre valeur.

La situation monétaire dans l'Empire ottoman et les provinces libanaises

Dr. Oussama Chahine

Le Mont Liban au XVIII[e] siècle utilisait la monnaie ottomane et n'avait pas de monnaie qui lui était propre. Les habitants des villes côtières acceptaient plus facilement dans leurs opérations commerciales les monnaies étrangères plus que les habitants de l'intérieur. Du Velay décrivait la situation monétaire du début du XIX[e] siècle: «La connaissance des monnaies en Syrie est très difficle vu la présence de 100 pièces différentes, la plupart des pièces se ressemblent mais effectivement leur valeur diffère elle dépend de l'époque où elles ont été émises».

Les autorités intervenaient souvent dans l'alteration du poids et de la teneur des pièces ce qui entraînait une dévaluation de sorte que les habitants ont modifié les appellations de ces monnaies de façon à distinguer les mauvaises monnaies des bonnes.

Les districts du Mont-Liban profitant d'une certaine autonomie administrative vont participer à ce désordre monétaire du XVIII[e] siècle. Volney nous rapporte en ce sens que des monnaies ottomanes falsifiées étaient émises à Zahlé.

Ces agissements ont laissé un impact négatif sur la situation des habitants du mont Liban. Vers la fin du XVIII[e] siècle la valeur de la piastre atteint le 1/5 de sa valeur initiale et Jazzar augmente de 5 fois le tribut du Mont-Liban. Ce qui entraina misère, pauvreté et révoltes.

Certains proverbes reflètent l'impact de la monnaie ottomane sur les populations locales. Le mot ghorouch provient de l'appellation des monnaies hollandaises, espagnoles et autrichiennes. La première piastre fut émise en 1688. Durant toute la période du XVIII[e] la piastre a poursuivi sa dévaluation. Sa valeur qui était de 5 à 6 piastres baissera jusqu'à 23 centimes en 1838. N'empêche que la piastre a joué le rôle de

à la fin du XVIII, nous remarquons que les paysans métayers ne supportaient qu'une part des impôts sur leurs revenus en numéraires correspondant à la garantie qu'ils payaient au début de leur contrat. De même, ces revenus provenant de la commercialisation de la soie n'étaient pas les seuls que les paysans pouvaient s'assurer.

Le prélèvement fiscal au Mont Liban au XVIII siècle

Dr. Souad Slim

Le prélèvement fiscal au Mont-Liban était à la base du dévelopement de la vie socio-économique du pays. Il est aussi à la base de toutes les guerres et de tous les conflits du Mont-Liban à cette époque. Ces differénts genres d'impôts qu'ils soient la production (miri) ou sur les personnes (Jaliya) ou des impôts supplémentaires ou exactions (Bals) ont augmenté en valeur et ont constitué un poids économique sur les habitants. Mais le problème essentiel résidait plutôt dans le mode de perception qui provoquait des injustices dont les retombées affectaient la vie quotidienne des paysans. Ainsi aborder le sujet de l'affermage et des impôts tels qu'ils étaient inscrits dans les registres du Tapou Defteri à Istanboul était complètement différent des sommes perçues localement et surtout de la manière dont elles étaient perçues.

Le dix-huitième siècle se caractérise par une lutte pour le pouvoir entre les notables locaux ce qui provoque la mise aux enchères du tribut des districts du Mont-Liban amenant ainsi une hausse de la valeur du miri payé localement. Cette période se caractérise aussi par le fait que les impôts supplémentaires et exactions furent progressivement intégrés et transformés en taxes régulières, au Mont-Liban et dans toutes le provinces arabes de l'Empire.

Plusieurs tentatives furent enregistrées pour instituer un prélèvement régulier de l'impôt personnel et le prélèvement annuel multiple de l'impôt est devenu une chose courante.

Mais malgré la crise économique qui sévissait dans l'Empire ottoman, les différentes dépréciations monétaires qui furent décidées par les autorités centrales, et les injustices de la perception fiscale dans les province, le dix-huitième siècle ne fut que le début du déclin rapide de l'empire au XIX siècle. Et en examinant de près la situation des paysans

Remarques primaires sur les indices de l'identité à Tripoli au XVIIIe siècle

Dr. Chawki al Duwayhi

Nous avons pu repérer dans les registres des tribunaux religieux du Shar' islamique de la ville de Tripoli au XVIIIe siècle, 8 indices de qualifications de l'identité: le nom du père (le plus fréquent) ou le nom de famille, ou le métier, ou la profession ou l'appartenance religieuse, ou le surmon, ou la Tariqa Soufiya, ou la communauté. Et dans l'absence d'une loi qui précise les priorités de ces indices (cette loi ne fut émise qu'en 1881), l'identification se fait selon deux mouvements contradictoires. Le premier est celui de remplacer un indice par un autre, le second serait de compléter un indice par un autre. La différence dans l'utilisation de ces deux méthodes se refère surtout à la place du personnage dans la hiérarchie sociale. Le changement dans les indices serait appliqué aux notables de la socièté (hommes de religions, gouverneurs, aristocratie) alors que la complémentarité des indices serait le propre plutôt des gens appartenant aux classes populaires. Car pour identifier l'un de ceux-là, il fallait avoir recours à plusieurs qualifications.

Ceci amène l'auteur à constater que l'identification était soumise à des changements dictés, si l'on peut dire, par la biographie du personnage et les situations par lesquelles il passe. Le changement d'une situation n'induit pas nécessairement et directement le changement immédiat des indices d'identification, dans le cas d'un tel bouleversement ceci se passe dans le cadre des règles d'une hiérarchie elle aussi soumise à la différenciation sociale entre peuple et notables. En ce sens, le transfert d'un indice à l'autre n'est possible que si la fonction ou la situation nouvelle est meilleure dans la hiérarchie sociale. Dans le cas contraire, le transfert ne se fait plus. On peut changer de «homme», «Hag», «femme», en «Pacha», «Wali», «Beyq», «Hanum» mais le contraire ne se fait pas.

longtemps, les Ottomans avec l'appui du Wali d'Egypte Mohamed Abou al Dahab cherchèrent à rétablir leur autorité sur la région. Les Wali de Tripoli et de Damas apportèrent leur soutien à la Porte ottomane. Les habitants de la ville de Sayda et de la région considérèrent le retour des Ottomans comme un heureux événement mettant un terme à la situation de désordre et de guerre qui a affecté toutes ces contrées.

Les forces tripartites locales arrachent Sayda à l'autorité Ottomane

Dr. Hussayn Sulayman

Dans la deuxième moitié du XVIII[e] siècle, deux pôles d'autorité se partageaient l'hégémonie sur la région de Bilad Al Sham. Le premier parti était celui de Osman Bacha, Wali de Damas et le second était celui de Daher el Omar, Wali de Acca et du Sud de la Palestine. Le second parti était soutenu par les Cheykhs locaux de Safad de Jabal 'Amil et par le chef mamlouk de l'Egypte Ali Al Kabir. Ce dernier parti, celui des insurgés, n'avait jamais declaré sa révolte contre le sultan ottoman car même affaibli, il continuait à être considéré par l'opinion publique comme le chef de l'Islam.

En octobre 1771, la ville de Sayda fut occupée par les troupes du Jabal 'Amil. Les représentants de Dahir al 'Omar et de Ali Beyk al Kabir se mirent d'accord sur la façon de gouverner la ville et décidèrent de fortifier ses remparts.

Les armées ottomanes aidées par les troupes druze des Chehab encerclèrent la ville druzes du côté de l'est et la vaisseaux russes soudoyés par Daher el Omar bombardèrent la ville de Beyrouth pour obliger les troupes druzes des Chehab à se retirer vers leur arrière pays.

Les Ottomans tentèrent alors de contourner la ville et d'attaquer le Jabal 'Amil principale source des combattants dans les rangs des insurgés.

L'Emir Yusif chargea Jazzar de gouverner la ville de Beyrouth et il déclara le blocus contre la ville de Sayda. Al Dankazli, gouverneur de Sayda, riposta en faisant arrêter les montagnards résidants à Sayda. Ces derniers contrôlaient le commerce entre la montagne et la France qui fut ainsi lésée. Le consul de France à Sayda dut intervenir et les commerçants furent libérés.

Après une paix entre Dahir al Omar et la Porte qui ne dura pas très

Le système de l'Iqta' va remplacer progressivement le système militaire qui a été à l'origine de ces familles qui vont se transformer en familles de propriétaires et s'intégrer dans la vie urbaine.

L'organisation des notables et des familles à Tripoli au XVIII^e siècle

Dr. Khaled Ziadé

Comment se sont organisés les régimes des notables au XVIII^e siècle à Tripoli? Les descriptions des voyageurs orientaux Al Nabulsi et Al 'Utayfi et la lecture des registres des tribunaux religieux nous font connaitre l'évolution de la situation à Tripoli durant la domination ottomane. La ville avait subi plusieurs crises et secousses dues aux guerres et conflits qui se sont passés dans sa région dès les débuts du XVII.007 siècle.

De même que la reinstauration de l'autorité ottomane avec le Sultan Mourad IV a amené la main mise militaire de l'Etat sur la ville et sur ses revenus et ses terres.

Dans le courant du XVII.007 siècle, l'organisation de la ville a donc subi des bouleversements profondes dus aux différents événements avec le retour de la paix et la normalisation de la situation, l'organisation des notables va de nouveau s'imposer au début du XVIII siècle grâce aux fortunes locales et à la redistribution des terres.

La reformation de l'organisation des notables dura assez longtemps. L'administration religieuse a beaucoup aidé à cristalliser les familles locales de même pour la classe des commerçants qui a renforcé son organisation. Le système des biens religieux Waqf jouera un rôle dans la confirmation des propriétés. L'affirmation du droit d'hérédité dans l'organisation du Waqf va jouer un rôle dans l'élargissement du circuit des relations et des liens de parenté.

L'organisation des notables va affirmer le droit d'hérédité dans les fonctions religieuses, dans le Waqf, dans le pouvoir et la fortune.

La loi de l'hérédité a renforcé la renommée des familles et l'organisation des familles fondée sur l'hérédité a créé un ensemble de familles locales pouvant assurer la retransmission de la notabilité.

Analyse de la révolte populaire à Tripoli dans le premier tiers du XVIII^e siècle

Dr. Farouk Houbloss

Cet article aborde le sujet de deux révoltes qui ont eu lieu à Tripoli en 1719 et en 1730.

La première révolte a eu lieu à la suite des attaques des corsaires contre le port de Tripoli. Ces attaques menées par des Maltais ont été mises sur le compte de l'équipage d'un navire français. La situation des commerçants français à Tripoli selon les rapports des conseils étaient très avantageuses car elle était gérée par le système des capitulations qui accordait toutes sortes de privilèges aux commerçants étrangers.

Quand à la seconde révolte, elle marque l'insurrection des habitants de la ville contre les gouverneurs Ibrahim Bacha et Osman pacha. La révolte ne prit fin qu'avec l'arrivée de Soliman Pacha au pouvoir.

Ces révoltes donnent une idée des différentes factions populaires dans la ville et les luttes entre les troupes de janissaires.

Ces insurrections visaient essentiellement le comportement des walis qui monopolisaient certaines denrées et faisaient profiter leurs protégés et leurs alliés des hausses des prix qui s'ensuivaient. Les tissus, le verre, mais aussi le bétail et le riz étaient monopolisés et proposés à des prix qui les mettaient hors de la portée de la population.

De même que les impôts exigés et les exactions et avanies qui étaient imposées n'ont fait qu'augmenter et attiser la haine populaire contre les walis.

Cette révolte s'arrêta avec la victoire des insurgés et l'adoption de leurs conditions par le nouveau wali délégué par la Porte.

A aucun moment ces révoltes n'ont été dirigées contre la Porte ottomane. Elle font partie de ces révoltes des villes de Bilad Al Sham contre les walis de la famille al Azm. Aucune velléité d'indépendance n'a été notée, car le Sultan continuait à représenter l'autorité religieuse par rapport à l'opinion publique.

Communautés libanises vues par des voyageurs français au XVIII^{e} siècle

Dr. Rafic Chikhani

Cet article se fonde principalement sur les récits de voyage de Jean de la Roque et de Volney et sur un mémoire adressé au roi par un auteur anonyme. Dans son analyse, l'auteur expose ce qui correspond au Liban actuel formé alors du pays des druzes, du pays des maronites, du pays des chiites et rapporte ce qui a été dit sur leur religion, leur caractère, leur vie et leurs moeurs, et parle de leur organisation. On en déduit que les communautés au Mont Liban vivaient en paix mais se connaissaient peu, la politique de la Porte oeuvre à ranimer les dissensions religieuses et à encourager le fanatisme. Druzes et Chiites tantôt ennemis, tantôt alliés, s'affaiblissent, les clans émergent et les émirs qui se concurrencent vont se faire la guerre et marquer le début d'un cycle de violence qui dépassera le cadre du XVIII^{e} siècle.

Dans ce cadre de conflits inter-communautaires, les familles chrétiennes s'installent dans la montagne et les tribus chiites fuyant les exactions des pachas vont se diriger vers le sud. Les guerres vont permettre à ces communautés juxtaposées de se combattré, de se tolérer et de s'accepter. Les traditions communs, les intérêts communs vont parfois unit ces communautés contre un même ennemi. D'autres fois renfermées sur elles-mêmes, tiraillées par les intérêtss contradictoires des puissances étrangères, elles vont se dresser violemment les unes contre les autres. Ces luttes vont empêcher le territoire communautaire de devenir une nation, et éloignera la population du concept de société moderne.

Cet article raconte aussi les différentes péripéties qui ont accompagné les tentatives des capucins pour amener l'eau à leur couvent et l'échec de ces tentatives.

L'auteur conclut en remarquant que la presence des missions religieuses étrangères correspondait à l'équilibre des forces en Orient et au régime des capitulations en vigueur dans l'Empire ottoman.

Beyrouth dans la première moitié du XVIII^e siècle à travers les archives des pères capucins

Dr. Nasser al Gemayel

Les missionnaires latins en Orient n'ont pas été toujours bien accueillis par les populations non chrétiennes et non catholiques dans la région. L'article décrit les difficultés que les moines de l'ordre ont eu pour s'installer dans la ville de Beyrouth. Ces difficultés étaient le fait de certains membres de la famille Al Khazen, copropriétaires et héritiers du terrain que le Sheykh Abou Nawfal al Khazen leur avait donné, les autorités sunnites de la ville et la population grecque orthodoxe hostiles à leur présence. Les capucins ont réussi en 1732 à s'installer à Aytat et à y construire leur couvent qui leur a coûté 3700 piastres.

Les archives des capucins rapportent aussi la révolte des habitants de Beyrouth contre leur wali Yusif Agha et son frère le wali de Sayda Ali Agha. En 1729, après plusieurs ruses, le Pacha de Sayda réprima la révolte et mit à mort les chefs de l'insurrection et ordonna la destruction de la citadelle de l'émir Haydar et le transfert de ses marbres et pierres à Sayda. Il préleva des exactions de la famille Al Dahan et des communautés chrétiennes qui avaient soutenu les insurgés. Le gain opéré par sa campagne s'éleva à 200 bourses.

Les archives décrivent aussi l'état des relations entre les autorités locales. Les émirs de la montagne et les habitants de la ville. Trois métiers semblaient être très importants à cette époque, et ces métiers assuraient à leurs détenants richesse et pouvoir:

Le chargé des douanes, le chargé des balances de soie et le boucher. Très souvent les conflits et luttes entre ces différents personnages vont faire intervenir les différentes catégories au pouvoir dans la région. Ces conflits amenèrent les autorités ottomanes à emprisonner 3 notables de la ville. Les capucins grâce à leur intervention auprès de l'émir du Mont-Liban et du consul de France a Sayda réussirent à libérer ces notables et à les ramener chez eux.

Les Visées culturelles et politiques des voyageurs en Orient au XVIII^{e} siècle

Dr. Boutros Habib

L'auteur critique le fait de considérer les écrits des voyageurs occidentaux et les rapports des consuls en Orient comme la principale source de l'histoire du Liban.

Dans cette critique du discours des voyageurs, l'auteur lie ces discours aux visées expansionnistes et colonialistes de l'Europe à cette époque. Cette connaissance de l'Orient avait pour but la connaissance de ses faiblesses et ses défaillances qui devaient permettre à l'Europe d'y faire son entrée. Dès le XVIII^{e} siècle, la connaissance orientaliste avait assuré tous les renseignements nécessaires à l'occupation de l'Orient (Données démographiques économiques, coutumes et langues des populations, religions..)

Les débuts de la colonisation marque la fondation dans plusieurs pays d'Europe d'institutions académiques specialisées dans l'étude des langues et des religions orientales qui traduisent et publient les principales oeuvres du patrimoine oriental. Des directives sont données aux voyageurs pour que leurs rapports et leurs récits soient plus détaillés et plus riches en statistiques et données descriptives.

Après avoir passé en revue quelques voyageurs des pays européens, l'auteur analyse l'oeuvre de Volney et sa méthode de la connaissance de l'Orient qui s'imposa plus tard aux autres voyageurs surtout que son voyage et ses récits précèdent de peu la campagne de Bonaparte en Egypte. On se demande si Bonaparte a utilisé les renseignements de Volney ou si Volney par son récit a amené le futur empereur à entreprendre son aventure. En conclusion, l'auteur recommande aux chercheurs et aux historiens de prendre en considération les circonstances du voyage et la personnalité des voyageurs avant d'utiliser leurs données et leurs renseignements.

militaires) et de l'iltizam (Affermage) et il note l'exactitude des renseignements et des données démographiques et économiques. dans le premier et le désordre et l'incompétence dans le second. Le régime des terres Timars met en évidence la force du pouvoir central ottoman alors que le régime de l'affermage met en évidence plutôt le pouvoir des notables. l'Etat enregistrait des chiffres exacts et détaillées pour chaque ville et village alors que les notables ne donnen que des chiffres généraux et approximatifs.

Le Système de l'affermage dans les régions du Liban Nord durant le XVIII^{e} siècle

Dr. Issam Khalifé

L'article commence par analyser et définir les différents genres de Timars (fiefs militaires) et explique les causes du déclin de cette institution et les débuts du système de l'affermage. Les principales causes de ce déclin: faiblesse du pouvoir central, l'Etat delaisse les troupes Sipahi; l'argent d'Amérique afflue vers l'Empire ottoman, le trésor confisque les terres Timars et les redistribue par le système de l'affermage. Ce système permettait à l'Etat ottoman de prélever les impôts et les taxes des Wilaya. Ces taxes étaient affermées au plus offrant, à des fermiers qui avaient leurs propres garants qui payaient à la Porte selon des conditions et des échéances bien précises.

L'auteur s'arrête sur les détails des registres «Maligeden mudever», puis sur le registre N.007 6747 d'où il retire les districts relevant géographiquement et administrativement de la Wilaya de Tripoli qui sont au nombre de 15. Certains districts portent le nom des récoltes qu'elles produisent et d'autres portent le nom des fonctionnaires chargés de les gérer. Ainsi il est possible de connaître le nom de 19 fermiers de l'impôt entre 1739 et 1740 et de constater les changtements d'une année à l'autre.

Ainsi nous apprenons que la région du Koura affermée à l'Emir Ahmad payait 31500 piastres assadi en 1739.

Alors que la région de Batroun affermée aux émirs Hasan Husayn et Ali Hamadé payait 3570 piastres assadi en 1739.

Quant à la région de Jubbat Becharré affermée à Abou Nasif payait, elle 9922 piastres assadi en 1740.

La ville de Jbayl et sa région affermées à Isma'il Hamadé payaient 13957 piastres assadi en 1740.

L'auteur conclut en comparant les deux systèmes du Timar (fiefs

d'expansion cadastrale s'est opérée progressivement. D'abord ils achetèrent les terres attenantes au couvent, plus tard ils ont acquis les terres plus éloignées, et dans une troisième phase ils échangèrent ou achetèrent les terres situées entre ces parcelles. En 1838, les Abillama' vendirent aux moines la dernière parcelle qu'ils possédaient dans la région.

Avec le transfert des propriétés se fit aussi le transfert de l'hégémonie politique, sociale et économique de sorte que le couvent a polarisé l'activité économique et sociale en plus de son rayonnement religieux et culturel, car c'est dans ce couvent que fut fondée au début du XVIII[e] la première imprimerie à caractères arabes au liban.

Le Transfert de la propriété des émirs Abillama' au clergé dans le Matn

Dr. Joseph Abou Nohra

Cet article aborde les principales transformations politiques, économiques, sociales et religieuses survenues au nord du Liban au XVIII[e] siècle. Cette analyse insiste sur le déclin de l'autorité et du pouvoir des notables muqata'gi et l'ascension du pouvoir du clergé, surtout après l'institution des Ordres religieux réguliers à la fin du XVII[e] siècle et au début du XVIII[e] siècle.

L'auteur étudie d'une façon plus précise le transfert des propriétés et du pouvoir dans la région du Moyen-Matin (Shoueir-Khanchara-Mrouj-Bois de Boulogne) de la famille Abillama' au clergé à partir des archives de l'ordre des moines basiliens choueirites de la communauté grecque catholique.

Cette étude éclaire les changements qui ont eu lieu à travers l'analyse des circuits des relations révélées dans les documents de transfert de propriété, de contrats de métayage, et d'actes d'achats qui explicitent les événements survenus dans la montagne avant 1711.

Les premières terres sont vendues par les Abillama' à la Congrégation Basilienne Choueirite par l'Emir Abdallah en 1710. ces émirs ont commencé par vendre les terres salikh productrices de céréales et il gardèrent pour eux-mêmes les terres fertiles. Ce n'est que plus tard, 25 ans après l'installation des moines dans la région, que les mureraies et les métayers qui les exploitaient devinrent dépendants du couvent.

A part l'achat des terres, le transfert des propriétés se fit par le biais des contrats de métayage: pour planter les terres incultes de pinèdes et ceci dès le milieu du XVIII[e] siècle. De cette façon les moines, métayers des émirs, devinrent propriétaires de la moitié des forêts de pins dans la région du Bois de Boulogne en 1785. Ils achetèrent plus tard l'autre moitié et devinrent propriétaire de toute la région. Leur politique

Les Muqata'gis de Dinniyé et leur rôle dans le conflit pour l'émirat des Chehab au XVIII^e siècle

Dr. Qasem al Samad

La région de Dinniyé est un des districts dépendants de la Wilaya de Tripoli. Ce district a connu un violent conflit entre les deux familles notables, les Hamadé et les Raad. Les Raad ont pu grâce à la conjoncture ambiante chasser définitivement les Hamadé de la région. Ils se sont ainsi assuré ainsi qu'à leurs descendants l'affermage de l'impôt et une hégémonie complète sur cette région.

Ils ont su aussi grâce à leur diplomatie et à leur ruse avec les Wali de Tripoli bénéficier de leurs acquis et garder l'affermage de la région de Dinniyé durant toute la période du XVIII^e siècle et le premier tiers du XIX^e siècle profitant ainsi du système mis en application dans tout l'Empire ottoman.

Les choses ne se sont pas arrêtées à cette étape; vu l'amitié qui les liait à l'émir Youssif al Chehabi, les Raad prirent parti pour cet émir et plus tard ils soutiendront ses fils soit contre les autres membres de la famille Chehab, soit contre les Hamadé en vue d'obtenir l'affermage des autres régions dépandant de la Wilaya de Tripoli: Jbayl, Batroun, Jubbat Bshari et le Hermel.

Les relations entre les Raad et les fils de l'émir Youssif seront empreints d'amitié qui se manifestera par l'alliance et le soutien militaire dans les conflits qui les opposeront aux frères de l'émir Yussif et à l'émir Bechir Chehab.

Le rôle des partis politiques dans la lutte pour le pouvoir dans l'émirat Chehabite

Dr. Abbas Abou Saleh

Ces partis politiques en conflit au Mont-Liban dérivaient du régime de l'iqta'at des alliances des familles entre elles.

Ils correspondent au dévouement d'un individu ou d'une famille pour la cause d'un chef ou d'un groupe de notables. Ces partis se basent essentiellement sur les solidarités tribales renforcées par les liens de parenté dépassant les intérêts confessionnels et les divisions sociales. Ces luttes sont celles qui ont en lieu entre partis Qaysi et Yamani, et plus tard celles du conflit entre partis Yazbaki, Nakadi et Joumblati.

La victoire du parti Qaysi amena en un cetrain sens l'hégémonie du parti unique. L'émir Haydar va opérer une redistribution des titres (Shaykh et Emir) et des terres aux familles qui l'ont soutenu dans ce conflit.

Avec la fin de ce conflit, les intérêts vont de nouveau se manifester et les différents émirs de la famille Chehab vont polariser autour d'eux les notables pour accéder au pouvoir.

La politique de l'émir Béchir dans la centralisation du pouvoir et l'élimination de l'hégémonie des grandes familles druzes puis maronites va accélérer la disparition de ces partis, qui sous une forme ou une autre assuraient une certaine participation des différentes factions du peuple au pouvoir politique.

La politique intérieure de l'émir Béchir II et sa conversion au christianisme vont créer un autre circuit d'alliances de nature strictement confessionnelle. Ces nouvelles allégeances bien que menant de façon décisive aux conflits confessionnels ne vont pas pour autant supprimer les alliances et les appartenances familiales et tribales.

les régions libanaises. Il apparaît de cette étude que les limites entre les muqata'at étaient loin d'être fixes et définitives et que les alliances se faisaient et se défaisaient au gré des intérêts et de la conjoncture.

L'organisation militaire des provinces Libanaises au XVIII[e] siècle

Le Général D. Yassine Soueid

Cette étude couvre les aspects techniques de la formation, de l'organisation et de l'état des armées et l'aspect des opérations militaires qui menées par ces armées entre elles ou contre l'armée ottomane. Il est difficile de considérer ces troupes locales armées comme de véritables armées régulières. Elles dépendaient des Muqata'gis, gouverneurs des régions qui devaient fournir un nombre d'hommes armés qui dépendait du revenu fiscal de leur district. Ces troupes locales formées de paysans qui apportaient leurs propres munitions et provisions et s'exercaient entre eux dans leurs villages aux arts de la guerre étaient levées au gré des conflits selon les besoins des conjonctures de la politique locale et régionale. Les voyageurs étrangers et chroniqueurs locaux décrivent le courage et l'endurance de ces soldats vêtus de simples tuniques courtes et qui passaient des mois à la belle étoile sans tentes ou protection quelconque. C'était l'infanterie armée de sabres, d'epées, de fusils et de revolvers archaiques dont les munitions étaient fabriquées par les paysans de chaque village. Leur technique de guerre se limitait en incursions nocturnes, attaques massives, agressions surprises et retraites rapides propres aux guerres tribales. Chaque troupe combattait sous les ordres de son chef régional. Il faut ajouter à ces soldats d'occasion, les soldats de métier présents sur place aux côtés des gouverneurs ottomans; les Sipahis, Maghrébins, Janissaires étaient à la tête de ces troupes armées et les dirigeaient. Tripoli comptaient au début du XIX.007 siècle, 1200 janissaires et 100 garde côtes.

Quant aux opérations militaires, l'auteur décrit les batailles et conflits survenus entre partisans des deux clans Qaysi et Yamani puis dresse la liste des opérations militaires et batailles entre les muqata'gis locaux et les gouverneurs ottomans et entre les muqata'gis entre eux dans toutes

clergé va de plus en plus consacrer ses efforts à l'enseignement de la population.

Cette période est aussi celle du chisme de la communauté grecque orthodoxe melkite. Certains de ses fidèles, encouragés par les missions jésuites et par l'intérêt de leur commerce avec l'Occident, vont déclarer leur union avec Rome et nommer leur propre patriarche.

Ce schisme va intensifier les relations de la nouvelle communauté grecque catholique avec la France au niveau culturel et économique, et va entraîner l'immigration des grecs catholiques d'Alep et de Damas vers le Liban. Ils furent rapidement suivis par les grecs orthodoxes, ce qui augmenta le nombre des chrétiens dans la montagne.

Le gouvernement des Chéhab verra aussi l'augmentation du pouvoir des secrétaires des émirs qui ont eu un grand rôle dans la conversion des émirs et dans la gestion des affaires du pays.

Les transformations politiques dans l'émirat des Chehab

Dr. Mounir Isma'il

Après avoir présenté les différentes communautés confessionnelles vivant au Liban au XVIII^{e} siècle, cet article analyse les changements sociaux et politiques survenus après le passage du pouvoir politique des Maan druzes aux Chehab qui étaient de confession sunnite.

Après la mort de l'émir Bechir I Chéhab, le pouvoir fut remis à Haydar Chehab. Ce pouvoir était essentillement décerné par la Porte ottomane dans le but d'assurer le prélèvement fiscal.

La désignation de l'émir chargé du gouvernement du Mont-Liban devait être avalisée par le wali de Sayda.

C'est durant le gouvernment de l'émir Haydar Chéhab qu'eut lieu la bataille de 'Ayn Dara, cette bataille va changer les principes du pouvoir politique et opérer une nouvelle distribution des districts libanais entre les notables du pays. Elle sera la cause de l'émigration d'un grand nombre de druzes du parti Yamani vers le Hauran. Ce qui a entraîné une baisse du nombre des druzes et l'augmentation des maronites dans la montagne.

Un autre changement essentiel dans la vie politique de la montagne a été marqué par le passage des Chéhab au christianisme. Cette conversion va faire pencher l'équilibre des forces politiques et économiques en faveur des maronites.

Cette conversion va encourager les maronites à s'installer de plus en plus nombreux dans les régions du Sud de la montagne amenant ainsi les populations chiites à se déplacer vers la Bekaa. A partir de cette période les communautés confessionnelles vont se démarquer entre elles et se concurrencer.

Cette évolution va donner à l'église maronite un pouvoir essentiel. Les missions catholiques étrangères vont s'installer dans le pays et le

toutes les chroniques: c'est le récit saccadé du mélange d'impressions, d'événements, de catastrophes, de décès survenus en une année. La répartition annuelle des faits dans une chronique l'amène à couper des événements qui se sont passés sur plusieurs années et de les répartir avec d'autres données sur plusieurs annees. L'utilisation de l'arabe dialectal est souvent assortie de citations religieuses ou de proverbes qui mettent en évidence la culture religieuse et l'appartenance communautaire du chroniqueur. Al Rukayni s'est essentiellement basé dans sa chronique sur sa propre expérience et ses propres remarques sur les événements qu'il a vécus et surtout sur les histoires orales telles qu'elles lui ont été rapportées par tel ou tel ami ou parent.

«Le Jabal Amil en un siècle», une étude de la chronique de Haydar Rida Al Rukayni

Dr. Ahmad Hotayt

Cette chronique couvre une période cruciale de l'histoire du Sud du pays et de tout Bar al Cham: 1750-1831. Cette époque marque l'alliance entre le wali de Palestine Daher al-omar, le wali d'Egypte Ali Beyg al Kabir et le Muqata'gi de Jabal 'Amil Nasif Nassar et leur révolte contre la porte ottomane dans une tentative d'autonomie pour chacune de ces provinces. Les familles notables responsables de l'affermage de l'impôt dans le Jabal 'Amil étaient les Bani Mounkir, les Bani Saab et les Bani 'Ali. Les relations entre le gouverneur ottoman de Sayda et ces familles étaient très tendues. plusieurs campagnes militaires ont été menées pour réprimer les révoltes de ces régions: refus de payer les impôts, attaques des représentants de la forte ou des puissances occidentales.

Après une courte période de conflits armés entre Dahir al Omar et les familles Chiites, les deux parties vont se rendre compte de l'intérêt qu'ils ont à s'allier contre leurs ennemis repectifs les Chehab, le Wali de Damas et autres représentatants de la Porte. La victoire de Jazzar Pacha va disperser les familles du Jabal qui reviendront après sa mort en 1804 grâce à Sulayman Pacha le nouveau Wali de ᶜAcca.

La Chronique al Rukayni est aussi riche en renseignements sur les prix des différentes denrées alimentaires: blé, lentilles, avoine, maïs, figues... qui étaient à la base de la nouriture des habitants de cette région. Selon cette chronique les prix de 1752 à 1816 avaient augmenté de 300 pour cent.

Les guerres et conflits n'ont pas été les seules causes de cette chèreté de vie.

Les changements climatiques et les épidémies y sont aussi mentionnés.

Le style suivi par Rukayni est celui suivi traditionnellement dans

suivent aucune méthode dans le récit des événements qu'ils rapportent. De même, l'auteur critique le style simplifié de ces chroniques où l'arabe diatectal et le langage rimé sont le propre d'une période de déclin au niveau littéraire.

Deux exemples d'historiens libanais du XVIII[e] siècle Girgis Zgayb et Hananiya Al Munayar

Dr. Ilyas Qattar

Cet article aborde le sujet de deux chroniqueurs du XVIII[e] siècle, il développe les thèmes de leur oeuvre et leur biographie et surtout le cadre historique qui a motivé leur travail. La première chronique «Le retour des Maronites dans les hauteurs du Kesrouan» se base surtout sur les récits oraux que l'auteur a relevé chez les Maronites et les Chiites de la région. La seconde chronique sur l'histoire du Chouf semble être plus élaborée. L'auteur se base sur les inscriptions des moines dans les diaires du monastère St Jean-Baptiste de Choueir de la communauté grecque catholique. Il relate les principaux événements que le pays a vécus de 1713 à 1804 et expose les développements relatifs à l'évolution de l'ordre des moines basiliens Chouerites auquel l'auteur appartient. Ce moine chroniqueur raporte fidèlement les événements qu'il a vécus en décrivant les données économiques, religieuses, politiques et climatiques de son époque. Des renseignements sur les provinces de Damas et de Acca y sont aussi inclus.

Ces deux chroniques sont révélatrices d'une époque où les populations maronites poussées par des conditions économiques et démographiques favorables s'étendent vers le sud de la montagne libanaise et peuplent les régions du Kesrouan et du Chouf abondonnées par la communauté Chiite, repoussée vers la Bekaa et par les Druzes du parti Yamani qui ont émigré vers le Hauran. Cette époque est aussi celle de l'ouverture du Mont-Liban vers l'Occident. Les missions religieuses occidentales vont s'installer dans la région et favoriser le Chisme dans la communauté grecque orthodoxe. L'Eglise grecque catholique nouvellement formée va fonder les couvents et monastères qui encourageront la propagation de l'enseignement catholique.

Cet article apporte une critique à ces sources traditionnelles qui considèrent l'histoire comme étant le fruit de la grâce divine et ne

Les registres des tribinaux musulmans Char' comme source de l'histoire du Liban au XVIII^{e} siècle

Talal Majzoub

Ces registres traitent de tous les domaines de la vie sociale et économique, des problèmes du statut personnel, mariage, divorce, héritage, adoption, indemnités familiales... de même que des problèmes des transactions achat, vente, affermage, location et les relations officielles entre les Ottomans et les gouverneurs locaux: ordres firman... Ces registres ont fait l'objet de plusieurs études historiques. Des professeurs et des étudiants les ont catalogués pour décrire et analyser les différentes villes. Après avoir abordé rapidement les études faites sur différentes villes ottomanes Tripoli, Beyrouth, Damas, Hama, Naplous... l'auteur s'étend sur les différents registres du tribunal de Sayda en donnant une description technique de ces registres datation, volume, organisation, nombre de procès. Cet article s'étend sur l'importance de ces registres dans la connaissance de l'histoire officielle et du problème de l'affermage des taxes de la province de Sayda, problème de l'affermage des taxes de la province de Sayda, problème directement lié à celui de l'administration car c'étaient les émirs gouverneurs des muqata'at qui affermaient les taxes de la montagne. Ces registres mettent en évidence le rôle de la ville de Sayda dans le commerce extérieur et nous permettent de suivre au fil des années l'évolution du nombre des commercants étrangers et leurs activités dans la ville. Cette recherche aborde aussi la question des métiers et leur organisation et présente un index des différents métiers de la ville de même qu'elle insiste sur le rôle de ces registres comme source de l'étude de l'histoire des prix.